



کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد دانشگاه تهران

بخش دیجیتال

نام کتاب: معذب البارع

مؤلف: سید محمد بن علی موسوی

شماره کتاب: ۱۰۳۱۰

اندازه: ۲۸/۵ x ۱۹/۵

تاریخ تصویربرداری: مرداد ۹۰











This is a detailed botanical illustration of a flowering plant, likely a species of Iris or Narcissus, set against a solid, deep red background. The central element is a tall, slender stem with several long, narrow, dark green leaves that taper to fine points. At the top of this stem are two large, pale yellow flowers with six petals each. Each flower has a prominent, dark red center, possibly representing the stamens or a specific variety of the flower. Below the main stem, there are several smaller, more delicate branches. These branches bear smaller, similar yellow flowers with red centers, as well as some buds and smaller, more complex floral structures. The overall style is that of a classic botanical plate, with fine lines and a rich color palette. The background is a uniform, deep red, which makes the yellow and green of the plant stand out. The illustration is framed by a thin, dark border.



۱۰۳۱

وخل فلك الاله  
ان طالع محمد الموسوي  
۱۳۹۲

مهذب

کتاب مهذب که از سید خدیوید

انصاف العبد محمد موسوي  
السرور سید خدیوید

قد شرفت بتمال هذا  
شهر طالع الموسوي  
اجل شرفه  
الجليل بن الملك والدين  
عبد الله بن محمد الموسوي  
يا رافد ربي العلي  
ابن علي بن محمد  
الاصفا  
لرب

امانك ابراهيم

المالك السري  
السرور سید خدیوید  
السرور سید خدیوید  
السرور سید خدیوید  
السرور سید خدیوید

۱۰۳۱

۱۹۱۵ x ۲۸  
۱۲ x ۲۰  
۲۶  
۲۷







١٠٠

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١



اختيارية واضطرابية فان كان الاول فهو الثاني في الطهارة المائية وان كان الثاني فهو الثالث في البسم ووجه تقديم  
 الاول ان الماء مادة للطهارة وهي متوفرة على الصورة وقدم الثاني على الثالث لانها طهارة اختيارية والثالث اضطرارية  
 والاصل هو حاله لا اختياره والاضطرار عارض ولان الثالث يدل على الثاني لا العكس اي لا يخلو عنده ولو كان يخلو  
 وقدم الثالث على الرابع لكونه طهارة شرعية لا طهارة اختيارية والرابع تابع ورسته التي هي طهارة لكونها طهارة لغوية  
 وانما لم ينعى البسم لانه انما سئل ما نفعه من الصلوة ولما ثبت علم الطهارة الشرعية التي هي شرط الصلوة لزم  
 ان يبحث عن المانع منها لئلا يمكن العبد الخروج عن عمد التكليف وهذا هو ما نفعه في كتاب  
 الطهارة بحسب الاستطراد وبالوصف الثاني قال طاب ثراه ويحبس الغليل من الركود بالملاقاة على الاصح ا  
 قول اصحابنا على تحصيل الماء القليل بوقوع النجاسة فيه ونحو الحسن ابن ابي عبيد حيث ذهب الى طهارة اصاب  
 الاولون بما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى قال سالت عن الجارية والحامة واسباهن  
 رطبا العذرة ثم دخل في الماء يتوضأ منه للصلاة قال لا الا ان يكون الماء كثيرا فذكره ما رواه الفضل بن  
 العباس قال سالت ابا عبد الله عن فضل الحرة اي قوله الترك شيئا الا سالت عنه فقال لا باس حتى تستدعي الكلب فقال  
 رخصت نجس لا يتوضأ بفضله وذهب ذلك الماء وغسل بالبراب اول مرتين ثم بالماء ولان الغليل موطئة الافعال  
 بالنجاسة فبالا وبما لم يطر الحرس فجب جتبابه والحواشي في عدم الانفعال على طابط ظاهر وهو الكراحيج  
 التي هي باور كمنوا رطبا فوطئهم عليهم السلام المأطور لا نجسة شيئا الا ما يغني لونه او طعمه او ريحه ولان القول  
 بنجاسة الماء فحاشا لطلبة النجاسة ليس اولى من العكس والحوادث بما سئلوا مطلقا فيعمل على العبد ليجعل  
 الجمع وعن الثاني بوجوب الاولوية وهو الاحاديث الدالة على تحصيل الغليل بالملاقاة قال طاب ثراه وفي تقدير  
 الكثرة روايات اشهرها الف ومائة رطل بالعراقي اقول البحث هنا يقع في مقامين الاول في تقدير  
 الكثرة وهو المسألة الاصلية في معرفة طريقان الاول الوزن في كميته ثلثة اوجه الاول ان يستأجر رطل وهو  
 في صحيح محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال الكثرة رطل قال الشيخ في التهذيب ولم يجعل هذا الحد الا حكاية  
 ولا يبعد ان يكون المراد رطل مكة لانه رطلان عراقي الثاني رواية عبد الله بن المغيرة عن بعض اصحابنا عن  
 ابي عبد الله قال الكثرة الماء نحو حبي هذا قال في التهذيب وهي مرسل ومجمل ذلك ان الكثرة يسر الكثرة  
 الثالث رواية محمد بن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله قال الكثرة ومائة رطل وعليها عمل  
 الاصحاب ولا ينفقها الا ارسال لعلمهم برسول ابي عبد الله في الطريقة الثاني المسألة وفيه ثلثة اوجه  
 الاول رواية اسماعيل بن جابر عن ابي عبد الله قال ثلثة اشبار في ثلثة اشبار وذكرها  
 الصدوق في كتابه وقوله العلة في النجاسة الثاني رواية ايضا عن عم قلت له الماء الذي لا نجس فيه  
 قال ذراعان عم في ذراع وسبعة اشبار الثالث رواية ابي بصير عن ابي عبد الله قال اذا كان الماء ثلثة  
 اشبار ونصف في مثل ثلثة اشبار ونصف في عمق في الارض فذلك الكثرة وهو خبث النجس والمقضي والقاضي وبن

يوم

الحسن

مسند الشيخان

ادرسه

واين ادريس واختاره المصنف العلامة في كونه تنبيه ضرب الحساب حله هنا على الاظهر فيكون الجمع كمالا على رأي  
 الصدوق سبعة وعشرين اشبارا على رأي الشيخ الثمين واربعين اشبارا وسبعة اشبارا وقال فطير الدين الاودي بل ما  
 كان عشرة اشبار ونصف طاهرا او عرقا او قال ابو علي مائة اشبار وما بعد ما بينها **مجمع** وكيف الضربان تا  
 حذ الطهارة وثلث اشبار ونصف فتضربها في ثلثة في الحق تبلغ عشرة ونصفها ثم تضرب النصف المتخلف في ثلثة ونصف  
 تبلغ اشبارا اربعة فتضربها في ثلثة في الحق تبلغ ستة وثلثين اشبارا ثلثة اشبارا اربعة اشبارا ثلثة  
 فتضرب النصف الباقي في العرض في ثلثة في الحق تبلغ ستة وثلثين اشبارا اربعة اشبارا ثلثة اشبارا اربعة اشبارا  
 اشبارا ثلثة اشبارا ثلثة اشبارا ثلثة اشبارا ثلثة اشبارا ثلثة اشبارا ثلثة اشبارا ثلثة اشبارا ثلثة اشبارا ثلثة اشبارا  
 والقاضي وابن حرقه وابن ادريس واختاره المصنف العلامة والآخران مدي وهو مائة وخمسة وسبعون درهما قال  
 الصدوق في المرتضى اصح الاول بان الاصل طهارة الماء خضع ما تفرغ عن العرق فيصير الزايد على الاصل ولا تما  
 تناسب رواية الاشبار بخلاف المدة فانما تفصل ويستبعد تقدير الواحد بالبرص متفادين لان رواية محمد بن مسلم  
 المتقدمة تؤيدها على ما ذكرناه حملها على الرطل المكي لجواز كون السائل من اهل مكة اخرج الاخرين بالاحتمال بان الكثرة  
 يدخل تحت الاقل بخلاف العكس ولا نعلم علمهم من اهل المدينة فاجابوا بالحدود عن كونها الاصل وان الصلوة بغيرها  
 بطهره اختيارا ولا يبعد عنه الا مع يتحقق نجاسته وليس ولا نسلم حمل الاطلاق على بلدهم بل السائل لان انتشاره  
 بالماء لا ينافي على تقدير علمه بالمراد وهو ما يحمل على كونه من بلده ولهذا احتسبنا في الصاع تسعة اثمان وعشرة وهو  
 خلاف عادتهم وبلدهم قال طاب ثراه وفي نجاسته البير بالملاقاة قولان احوطهما التحسين اقول للاصحاب  
 هنا ثلثة قول الاول قول الشيخ في النهاية والمبسوط والخلاف في نجاستها ووجوب النزح واما اختيار المحركه ونحو  
 المحققين **طاب ثراه** الميعة وسلا روايت ادريس واختاره المصنف الثاني قول ابن ابي عمير انما لا نجس الا  
 بالبرص ونجس النزح واختاره العلامة ونحو المحققين طاب ثراه الثالث قول الشيخ في التهذيب انما لا نجس  
 وجوب النزح فثبت اجماع الاولون بصحاح علي بن ابي طالب عن ابي الحسن موسى قال سالت عن البير يقع فيها  
 الحامة والدجاجة والفرار او الطير او الكلب او غيرها ان تنزع منها دلاء فان ذلك طهرها دلت على حكمين الاول  
 نجاسة البير بقوله ذلك طهرها فلو كانت طاهرة قيل لنزع لزم تحصيل الحاصل الثاني وجوب النزح بقوله عركه  
 فان الاجزاء لا يستعمل الا في موضع الوجوب اجماع الاخرين بصحاح محمد بن ابي عمير قال كنه الى رجل اسال ان  
 يسال ابا الحسن الرضا ع عن ماء البير فقال ماء البير واسع لا يفسد شيئا الا ان يتغير ريحه او طعمه فينجس فيها حتى  
 يذهب ريح ويغير طعمه لان له مادة وفي الحسن عن علي بن جعفر عن اخيه موسى قال سالت عن بئر وقع فيها رطل من عذرة  
 رطلية بابة او رطل من سرقين ابيضا او زهرا قال لا باس واجابوا عما ذكره الاولون بان لونها البير يحمل اربعين درهما **حصول**  
 التفرغ حصل الجذب التحسين بالاجماع والثاني حمل على المعنى اللغوي وهو النجاسة بخلاف خبر الطهارة فانها نص في عدم النجس  
 وذكرنا حقه في النجاسة لانه في الظاهر عند التواضع واعلم ان المصنف في رواية محمد بن ابي عمير انما لا نجس الا على المكاتبه

اشبار  
من العرق  
الجميع

عليها

هذا الكلام في رواية محمد بن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله قال الكثرة ومائة رطل وعليها عمل الاصحاب ولا ينفقها الا ارسال لعلمهم برسول ابي عبد الله في الطريقة الثاني المسألة وفيه ثلثة اوجه الاول رواية اسماعيل بن جابر عن ابي عبد الله قال ثلثة اشبار في ثلثة اشبار وذكرها الصدوق في كتابه وقوله العلة في النجاسة الثاني رواية ايضا عن عم قلت له الماء الذي لا نجس فيه قال ذراعان عم في ذراع وسبعة اشبار الثالث رواية ابي بصير عن ابي عبد الله قال اذا كان الماء ثلثة اشبار ونصف في مثل ثلثة اشبار ونصف في عمق في الارض فذلك الكثرة وهو خبث النجس والمقضي والقاضي وبن







عند استدلاله على كلام المفيد بما رواه الحسين بن سعيد عن القاسم بن عبيد عن عمار بن السور عن ابن ابي عمير عن ابي  
يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى في الشاة والغزال والاربعاء والشعير والخنزير في الانسداد  
بهذا صنف ما رواه الحسن بن سعيد عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى في الشاة والغزال والاربعاء والشعير والخنزير في الانسداد  
بشيء من رواية ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى في الشاة والغزال والاربعاء والشعير والخنزير في الانسداد  
اقول هذه رواية عمار بن اسحاق عن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى في الشاة والغزال والاربعاء والشعير والخنزير في الانسداد  
فاذا كانت مشاة وما اشبهها فستكون او عنزة او مناديب الصدوق وروي عن محمد بن سعيد سبع دلائل في قوله تعالى في الشاة والغزال والاربعاء  
والاربعاء وروي عن القاسم بن عبيد عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى في الشاة والغزال والاربعاء والشعير والخنزير في الانسداد  
نزع منه ثلثون دلو او اربعين قال المصنف والعلامة ما ذكره من باب اوله في قوله تعالى في الشاة والغزال والاربعاء والشعير والخنزير في الانسداد  
فالصريح اوله لانه استدلال بالمطلق قال طاب ثراه وللشور اربعين وفي رواية بسبع اقول في السور ثلثة اقول  
الاول اربعون دلو قال الشيخان وابن اديس واقتضا والمصنف الثاني في ثلثين ابي اربعين قال الفقيه الثالث سبع دلاء  
قال الصدوق واعلم ان رواية الحسين بن سعيد عن القاسم بن عبيد عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى في الشاة والغزال والاربعاء  
والاربعاء عن علي بن حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى في الشاة والغزال والاربعاء والشعير والخنزير في الانسداد  
تعدت وروي الصدوق بما رواه محمد بن عبد بن هلال قال سالت الباقر ع عايق في البيعة الفارة والسور الى ان  
فقال لي في ذلك سبع دلاء حتى بلغت الحمار والجل فقال كره ماء قال العلاء واجود ما بلغنا من الاحاديث في هذا الباب  
ما رواه الشيخ في الصحيح عن اسامة عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى في الشاة والغزال والاربعاء والشعير والخنزير في الانسداد  
ينبغي ان لا يفتقد في قوله وان تغير لا يفتقد حتى يذهب الرجح وهذا وجه خاص في قوله تعالى في الشاة والغزال والاربعاء والشعير والخنزير في الانسداد  
للقارة ان لا يفتقد والا فثلاث وقيل دلو اقول في روايات الاول قال الشيخان وابن اديس ان لم يفتقد ولم  
تفتقد قلت ومع احدهما سبع الثاني قال المصنف في قوله تعالى في الشاة والغزال والاربعاء والشعير والخنزير في الانسداد  
هنما دلو واحد فان تفتقد سبع اصح الشيخ في روايات منها رواية ابي اسامة واي يوسف يعقوب بن عيسى عن الصادق  
ع قال اذا وقع في البئر الطير والرجل والفتاة فانزع منها سبع دلاء ومنها رواية محمد بن سعيد عن اسامة ع  
سالت ابا عبد الله ع في الفتاة تقع في البئر والطير قال ان ادركته قبل ان يفتقد نزعته منه سبع دلاء قال الشيخ وهذه الروايات  
المطلقة في سبع دلاء على التفتقد لما رواه ابو سعيد المكارم عن الصادق عليه السلام اذا وقعت الفتاة في البئر فتفتقد فانزع  
سبع دلاء واستدل على التفتقد بما رواه في الصحيح عن معاوية بن عمار قال سالت ابا عبد الله ع في الفتاة والوزغة تقع في البئر قال نزع  
خمس دلاء ومنها رواية ابن سنان عنه ع اصح اليد باطلا في الروايات السابقة قال العلاء واما ابن ابي عمير فلا يعرف  
جتها الثالث رواية ابي جعفر عن الصادق عليه السلام في الفتاة اربعين دلو وحملها الشيخ على الاستحباب الرابع رواية  
ابي اسامة ع الصادق ع في الفتاة والكلب والسور والعجاجة مع عدم التسقيح ومع عدم التعيين فسد دلاء الخامس رواية  
بن زياد عن معاوية في الصحيح ع الصادق ع والباقر ع عليهما السلام قال المصنف ومعني تفتقد تقطعت وتفرقت قال ابن اديس

ههنا اقوال

دلاء

حد نفسي

حد نفسي ان تقاضها وغلط المصنف واعلم ان الروايات خالية من لفظ الانتفاع واما ما ذكره المفيد وبعض  
الآخرين فالمصنف لم يفتقد على شاهد قال طاب ثراه وروي عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى في الشاة والغزال والاربعاء والشعير والخنزير في الانسداد  
على ثلثة اقسام الاول بول الرجل وفيه روايات الاول الماء كله وروي في رواية معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى في الشاة والغزال والاربعاء  
ع في البيوع وفيها الصحيح او يفتقد فيها من ابول قال نزع الماء كله الثاني اربعون وهو في الصحيح في قوله تعالى في الشاة والغزال والاربعاء والشعير والخنزير في الانسداد  
صحاب ومثله رواية علي بن حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى في الشاة والغزال والاربعاء والشعير والخنزير في الانسداد  
قلت بول الرجل قال نزع منها اربعون الثالث ثلثون وهي رواية كردوب الثاني بول الصحيح وفيه روايات الاول  
الكل وهي رواية معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى في الشاة والغزال والاربعاء والشعير والخنزير في الانسداد  
زهرة وهو في رواية سيف بن عميرة عن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى في الشاة والغزال والاربعاء والشعير والخنزير في الانسداد  
دلاء اذا بار فيها الصحيح او وقع فيها فارت او في حوضها الثالث ثلث دلاء ورواه في قوله تعالى في الشاة والغزال والاربعاء والشعير والخنزير في الانسداد  
الثالث بول الرضيع وهو المصنف في الروايات وفيه قول الاول ثلث دلاء وهو قول ابي الصلاح وابن  
زهرة الثاني دلو واحد وهو في رواية الشيخاني ورواه في قوله تعالى في الشاة والغزال والاربعاء والشعير والخنزير في الانسداد  
والفصل ولعلك بدو رواية سيف بن عبيد المراد بالرضع من لم يفتقد بالطعام سوا ففقد الحول والتمهاته  
اغذي بالطعام نزع بول سبع دلاء سوا كان في الحولين او بعدهما قال ابن اديس المراد بالرضع من كان في الحول  
وان اغذيها بالطعام ونزع بول الحولين نزع بول سبع دلاء وان لم يغذيها بالطعام ففقد لا يغني عن بول  
النساء بالكمية والصغيرة وما ذاب يجب ثلث اخلاط الاول الكل لعدم التعيين الثاني اربعون لانه قوله  
في عموم رواية معاوية بن عمار الثالث ثلثون قال المصنف في المعبرين من ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى في الشاة والغزال والاربعاء  
البيوع فيدم او يفتقد مسكرا او بول او غير ذلك منها ثلثون دلو واعلم ان ما يروي في البيوع لا يصح ان يفتقد  
احدهما وجوب نزع الجميع وهو الذي قواه الشيخ في المبوط ومذهب ابن اديس واقتضاه المصنف الثاني وجوب  
اربعين وهو في رواية ابن حمزة في قوله تعالى في الشاة والغزال والاربعاء والشعير والخنزير في الانسداد  
والصحيح جملته في باب المخصوص كمن اخلفا فالحصيلة من قبل البول طلقا ووجب ثلثين لرواية كردوب والثاني  
ابن اديس جعله في قبل تناول المصنف العام فان المرأة والحكم متعلق ببول الانسان وهو صغير لان الروايات  
خالية من ذكر الانسان بل وعبارات الاصحاب ايضا انما علقوا الحكم ببول الانسان والاصل الباقي في بعض الروايات  
والفصل وهي خالية من ذكر الرضيع بل هو في عبارات الاصحاب ولا فرق بين بول الكافر والكافر قال طاب ثراه  
ولو عرفت الجاسة ما نزع ولو غلب قال اولي حتى يزول التعريف ويستوي المعدر او لا خلاف  
الاصحاب هنا على خمسة اقوال الاول نزع الماء كله فان نزع الغزاة نزع او حمله اربعة دلاء وروي في قوله تعالى في الشاة والغزال والاربعاء  
اختيار الصدوق والمصنف وسائر الثا في نزع الماء فان نزع نزع حتى يطيب وهو اختيار الشيخ في المبوط  
والمبوط الثالث نزع ما خشي يزول التعريف غير تعرض لنزع الكل قال الشيخ والحسن في قوله تعالى في الشاة والغزال والاربعاء والشعير والخنزير في الانسداد

اي

واثني

لبن  
يفقد  
عليه

قال ابن اديس

واصح نزع الجميع  
رواية معاوية وقول تغل

انسان

يات



ان کا نام

وسوان النجاسة منقوضه المقدرة فان زال السعير والارض حتى يزول وان لم يكن منقوضا المقدرة  
اجمع فان قدر تراوح عليها البرزخ جاري يربو وما واختران ادر بين الخامس والسادس السعير والارض  
المقدرة ان كان السعير قد زال وان لم يكن لها مقدار وقد استيعاب ما بهما من حتى يثبتوا اختيار  
المص في السعير وفي السعير على الاول بان المقدرة يجب ان لا يكون لها مقدار وان لم يقدر الماء في السعير لا يسقط ومقدرة السعير  
زواله حتى يثبت الماء فيجب المقدرة ان لا يصلح عدم التفاضل ولا يتصور ان يكون لها مقدار في الروايات الموجبة للمقدرة  
والسعير لا يتأخر في السعير فلا يصح حكمها وعلى الثاني بان تغير الماء يدل على غلبة النجاسة عليه وهو كما في قوة  
الظهور فلا يلزم باخراج بعضه فيخرج انما كانا رواه معوية عن ابي عبد الله عن قال اتفق غسل الثوب  
واعيد الصلوة ونزعت الثوب مع تعذره بترج حتى يطير ما رواه بن بريح عن الرضا وعم ماء البرطاس  
لا يفسده شي الا ان تغير مجدا وطعمه فيخرج حتى يذهب الرائحة ويطعمه لان له مادة وروى سماعة عن ابي عبد الله  
قال ان اتفق حتى يوجب ربح الثوب في المأزق حتى يذهب الرائحة في الماء واعلم ان قوله ولو غير النجاسة مع ما  
نزع يريد به النجاسة الغير المنقوض المقدرة فيخرج جميع الماء قوله ولو غلبته يريد به لو كانت منقوضه المقدرة  
فالاولى حتى يزول السعير ويتوقف المقدرة ولم يبين حكمه من المنقوض اذا غلبت في الدافع بل يثبت في المقص  
والثاني في ما ذهب اليه العبد النزع حتى يطير الماء وفي النزاع اوجب النزاع قال طاب راءه ولا يحس  
البشر بالبالوعة وان تقاربتا الى اخره اقولا المقدرة المذكورة في الباعد ذكر المشهور بين الاصحاب  
وذهب بعض الى الباعد سبع اذ كانت البرق فوق البالوعة وكانت الارض صلبة مع الصدا باشيئا  
ذراعاً وهذا مسأله سبع لان امتداد البرق والبالوعة اما ان يكون في جهة الشمال والجنوب او في جهة  
والعرب القسم الاول ان يكون الارض صلبة فالباعد محسب مطلقا الى ان يكون رطوبة ونباوي موا  
في جهة البرق في جهة الشمال فالباعد محسب الثالث العكس اعني كون البرق في جهة الجنوب والبالوعة في  
توجهها شمالا فانه نزول البرق فاصلي فالباعد سبع الرابع ان لا يتساوى القروان بان كان في  
البالوعة علما بان يكون نزولها مثلاً فانه نزول البرق فاصلي فالباعد سبع الخامس العكس بان يكون  
قرار البرق علما وقرار البالوعة اسفل بان يكون الماء في البرق فاصلي فالباعد سبع السادس ان يكون  
ان يكون امتداد النجاسة بين الشرق والغرب ومسألة اربع الاول ان يكون الارض صلبة فالباعد محسب مطلقا الى  
ان يكون رطوبة ويعتد القروان ان يمتزج ماء البرق قرار ماء البالوعة فالباعد سبع الثالث ان يكون  
البالوعة علما فالباعد سبع الرابع العكس بان يكون قرار ماء البرق قرار البالوعة فالباعد سبع  
فالقطع القسم الاول واحدة وهو اعتدال القروان مع رطوبة الارض وكون البرق في جهة الشمال  
فان علم ذلك فانه من خواص هذا الكتاب مسأله الاولى لو جفت البرق سقط النزاع لتعلقه بما الذي  
والعايد فيكون على اصل الطهارة الثاني لوجوب البرق انما يجرى الى ان يظهر ان الحكم متعلق بالنزع ولم يحصل

مرج التّراوح  
واحدة

الأول مسائل خمسة

عند الثاني كون الخبز والخبز  
صاويان بل من الخبز واثنان  
جعيان اثنان الخبز واثنان  
عند الثالث كون الخبز واثنان

وبالجملة قال العلامة وفي اثره احدث السطوح قولان وكذا اودع على انث ساكبا او التي عليها كره في الاقوي وتفيد الصلابة  
والخصوص بالترحم لان ذلك هو الغلب في الغالب ان يكون في البيت وتحت السقف وضيق النيران ويجوز ان يكون والا  
تصال بالباري ويجوز وجود العيش في كل وقت والنزع اسهل وعند المص لا يطرأ بالانزع وقد اختلف لا يجزى منها بل  
بالتيقن من ماء النزع الفرج يتبع الاحتراز الرابع هل يغسل الدلو بعد النزع قال المص لا بد لانه لو كان يجازى بكم غفر  
المشع ولان الاستحباب في النزع بدل عليه ولا واجب نجاسة ماء البيرة عند الزيادة عليه قبل غسلها والمعلوم من النزع خلافه  
ومعنى قوله الاستحباب في الترحم بدل على اشارة الى ما ورد من النزع المستحب في قوله ثم تدعى الى اربعين وحمل الثلثين  
على الاجزاء والاربعين على الاستحباب فلو صب على الدلو بعد النزع لكان بعد الثلثين منجيا للماء وبلافاة الدلو قبل  
غسلها فيكون الزيادة والاستعمال نجاسة اي لا فاعلا مستحبا يذللطف الخامس يطر عند مفاصلة اخر الدلاء لوجه الماء  
لان الطهارة بالنزع وقد حصل عند مفاصلة الماء فلا اثر لخرج الدلو من البيرة السادس المقارعة عفو البائع هل  
النساء والبيان في الزواج قال المص ان اعتبرنا القوم اجزا وان اعتبرنا الرجال لم يجز وقطع الشهيد في الذكر بطلانها  
وكذا العلامة في التذكرة لكن لو نزع اثنان متواليين قال المص في رد شبهة لا يجزى واستقر بطلان الاجزاء  
المفاسح لما عذبه عليه سبع العدد لم يجز لان تكرار الاستغفار واضطراب الالبسة وبان كان له مدخل في النظر يتحقق  
الماء واستعمال النجاسة الشايبة وضارة المص لان الحكم تعلقت بالعدد ولا يلزم حصولها مع عدم واستقر العلامة  
في القواعد الاجزاء في التبرع بعمد العائشة لا يجب غسل الدلو قبل النزع الا ان يجزى بملاقاة خارج الحادى عشر  
يجزى سمي اليوم وان قصر ولا يجب تحريك الطول سجودهم الصلوة جماعة والجماع في الاكل لانها متشبهين عرفا  
بالحاشى داخل في قسم الطهارة للفظ له ويسمي الوطواط اي التما وكله حكم البيرة به المواضع المستقبلة  
حكمها حكم الغيرة لو اختلف المواضع الاصحاب في تحديده اليوم فقال المفيد من اول النهر الى اخره وقال ابن بابويه والمبني  
من غداة الى الليل وقال الشيخ من الغداة الى العشي قال المص ومعاني هذه الالفاظ متعارفة فيكون النزع من طواع العجماني  
يجزى بشروط لانه باي على الاقاليم بشروط قال القصر شفي شارح كتاب النهاية كل طاهر في حال صفه ينزح له دلو واحد للنزع  
لا يشاء المشهور عدم الفرق بين الصغير والكبير وقال الوازدي بشرط ان يكون صغيرا الطير الذي يجب له دلو مأكلا لا يجوز  
عن الخفاش فانه نجس والكبريت منجى ولا شاهد له على الضوري سجودهم لو صب له الاول في البيرة او الاوسط لم يجب في العدد ولو طلبت  
الاخر قال العلامة الا قرب بالبعد فيه لغز ان زاد الماء اربعين ولم يفرق الشهيد في الذكر بين الاول والاخر لا يصل بطلانها  
معين الدلو في النزع العدد دون الزيل للبيرة حيث لا يقدح واوكله واستغفنا عبادره وكذا لا يعجز النزع فيجزي  
النساء والبيان والنزع ليلا وان كان ولحد اضعيف لا المقصود وهو زوال البيرة سجودهم سجودهم اعلم ان ماء  
البيرة قدامنا في عكة في المياه نجاستين الاول انه لا يعجز فيه القلة والكثرة عند الفرقتين الثاني انه عند الحكم نجاسة  
يطهر بالتفصيل منه وبغيره بالكثير عليه قال طاب ثراه وفي طهارة محل الخشب به قولان اصحهما النزع اقول  
ذهب المصنف في شرح الرسالة الى جواز ازالة النجاسة بالماء الطاهر في الماء ومثل قال العبد في المسائل الحكمية وضع عليه الشيخ

وینے غائب

عادتو

منجھ

ترجمہ  
فی التذکرۃ

ويعتدل حكم الكثير وهو  
اقوى فلا ينجس ما لم يتغير  
للقطع بانقصاله فهو كالجزء من

في التَّحْيِيرِ







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في خلقه حكمة وحجرا  
وهدى بهما السبيل الى الحق والنجاة

سورة التوبة

الثالث

المشقة

المشقة

استقبالها

وذكر الجليل فان كان نجسا كالكلب واخوه فهو نجس وان كان طاهرا فهو طاهر  
وهذا هو الوجه الاول وهو ما سئل في السبوط على نجاسة الاما كان في الطين  
او في صلب البراءة والنجاسة كالتجارة واختاره ابن ادریس الثاني السوف وبجاسته قال في  
الحل في الجلال نجاسة قال في السبوط ومحمد بن الحنفية ما كل الجيف مع خلوصه  
الطاقة وبجاسته قال في السبوط والنهاية اما الادبي فالسكون اطهار وان اختلفوا في الاراء والمذهب عند الخراج والعلامة  
والنواصب وقال في السبوط نجاسة الجيفة والنجاسة وهو حصى قال المص في العبر وخرج بعض المتأخرين اشادة الى ابن  
ادريس بنجاسته لم يعتقد الحق عند المستضعف وهو غلط تنبيه لو اكلت الحرة فاة ثم شربته الماء في المال وليس  
عليها اثر ولم يتنجس وان لم يقب عمن العين وكذا سائر الجيف مات فانه يكتفي في الحكم بظهوره زوال عين النجاسة عنها  
قال طاب ثراه وفي نجاسة الماء بالابرة في الطرف من الموضع قالان احوطها النجاسة قوله في السبوط ان ما لا يدركه  
الطرف من الدم مثله فوس الا براد وقع في الماء القليل لا ينجسه لصحيحة علي بن جعفر عن ابيه موسى عن قال سائلة عن رجل  
امتنع فصار الدم قطعا فاصاب اناه هل يصح الوضوء منه فقال ان لم يكن في شي من يمين في الماء فلا بأس وان كان شيئا فلا يصح  
ضامنه ولا في الخمر من الشقة وقال ابن ادریس بنجاسته اختيار العلامة واجاب عن الرواية بعدم دلالتها على موضع النزاع  
لتنجسها اصابة الدم انا ولا يبر من اصابة الماء وهذا شرط على السلام الاستبانة وعارضها العلامة برواية علي بن جعفر عن ابيه عليه  
السلام قال سائلة عن رجل رجع وهو يتوضأ فقطر قطرة في اياه هل يصح الوضوء قال لا يمنع كون الشقة المذكورة في  
مسقط التكليف بالانزال وان اعتبر مطلقا لم يقع كذا التكليف ولكن الثاني في الظهارة المايه قال طاب ثراه  
وفي مس باطن الاحليل وباطن المدبر قولان اظهرهما انه لا ينفقض اقول هذا من ذهب النجاسة واختاره المص والعلامة في  
وقال الصدوق وابو علي انه ناقض اصح الاولون بروايات منها صحيحة ابن ابي عمير عن غير واحد من اصحابنا عن ابي عبد  
قال ليس في الذي والشهوة ولا في الاعطاء ولا في العتلة ولا في مس الزرع ولا في المضاجعة وضوء ولا يغسل من الثوب  
ولا المجد اجتمع الاضرون بارواه عما بن موسى عن ابي عبد الله عن قال سئل عن الرجل يتوضأ ثم يمس باطن دبره قال  
تفرض وضوء وان مس باطن احليله فعليه ان يعيد الوضوء وان كان في الصلوة وتوضأ ويعيد الصلوة وان  
اعاد الصلوة الوضوء واجب بغير السند ومع قوله عليه السلام على الاستنجاب او خرج شي في التوافض علي يديه قال طاب  
ثراه ويجزم استقبال القبلة واستدبارها ولو كان في الابنية لا قول لا صحاب اربعة اقول الاول وجوب  
الاستنجاب لا استدبار مطلقا قال الشيخ وبه قال السيد وابن ادریس والقاضي والمص والعلامة الثاني  
الاستنجاب مطلقا قال ابو علي الثالث التيمم في السجدة والفتوات والرضعة في الابنية قال سائر الرابع الكراهية  
في السجدة والابا في الابنية قال العبد اصحوا الاولون بانها على التعظيم وجوب استقبالها في الصلوة في كتاب  
سبب تحريم في الحديث ولان فيها تعظيم لشعائر الله ولارواه الشيخ عن عبي بن عبد الله الهاشمي عن ابيه عن جده

عن علي

لفظ

عن علي بن عم قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اذا دخلت الخرج فلا تستقبل الغداة ولا تستدبرها ولكن  
شرفا او غربا والنهي دلالة التحريم اصح سائر رواه محمد بن اسحاق عن قال دخلت دارا الحسن  
الرضاء وفي منزله كيف يستقبل القبلة ولا حاجة الى الجواب عدم دلالة الخبر على جليبه مع لجواز استقبال  
الملك البية على هذه الحالة وجب له او اخراجه عند جلوسه عليه والاصل مخالفة لا يبر قال المص وتفاوتنا  
على الابنية لان التحريم مأخوذ في اطلاق الالفاظ المأخوذ للمص على عين المسلم وكل حكم مستفاد  
من حكم عام او مطلق او في الاستصحاب لا يبر لان من هذا النكاح باظهاره فلا خذ بما يطابق ظاهر  
المقول استنبه باصولنا فكل موضع يقول فيه عن الابنية فالمراد به هذا المعنى قال طاب ثراه ولو  
نكس فقولان استنبه انه لا يجزي اقول هذا من ذهب الشيخ وابي علي وابن حزم وسائر وقال المص  
انه مكره واخاره ابن ادریس اصح الاولون يصح زرارة ابن اعين قال صكنا ابو جعفر عن وضوء رسول  
الله ص قد غاب بعد من ماء فادخل يده اليمنى فاخذ كفا من ماء فاسد لها على وجهه الحديث وبيان الواجب  
واجبوا يقولون ص وقد غاب وضوءه هذا وضوءا بغير الوضوء مطلقا ومدبر او الجواب حكم على سج الواس والو  
عثمان في الصحيح عن ابي عبد الله عن قال لا بأس بسج الوضوء مطلقا ومدبر او الجواب حكم على سج الواس والو  
جليبي لانه المتأدرا في الغرض عند اطلاق لفظ المسح قال طاب ثراه وقيل اقله ثلاثة اصابع اقول  
الاخرى من ذهب الشيخ في الكراهية وبه قال القديان الحسن وابي علي وسائر والتقي وادريس وقال في النهاية  
لا يجوز اقله ثلث اصابع مضمومة مع الاختيار فان خاف العبر عنه كشف الواس اجزا مقدار اصبع واحد وخرج  
الاولون بارواه الشيخ في الصحيح عن زرارة وبكير بن اعين عن ابي جعفر عن انه قال في المسح مسح على النعلين  
ولا تدخل يدك تحت المزك فاذا مسح بشئ في نكسك او بشئ في قدحك ما بين كعبك الى اطارق الاصابع  
فقد اجزأك اصح المانع بارواه احمد بن محمد بن ابي ذر في الصحيح عن ابي الحسن الرضا قال مسح  
عن المسح على القدمين كيف هو موضع كفه على الاصابع فمسحها الى الكعبين الى ظهر القدم فمسح فذلك  
ان رجلا قال يا صبيح بن بصير قال لا يكتفي والجواب حكم على الاستنجاب قال طاب ثراه ولا يستقبل قال  
قال سببه الكراهية اقول لا كراهية قال ابن ادریس واختاره المص والعلامة وبالجملة قال السيد وابن حزم وهو  
ظاهر الصدوق والشيخ في الخلاف اصح الاولون بانهم يصدق عليه الاستنجاب في الاثر بالمسح وبارواه الشيخ  
في الصحيح عن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عن قال لا بأس بسج الوضوء قبل ومدبر واصح الاضرون بانهم يستقبل  
الشعر فيكون هنما والجواب النعت لا استقبال شعر اليدين وحمل الواس عليه قياس قال طاب ثراه ومنه  
داه به السلس يصلي كذا كذا قبل يتوضأ بصلوة وهو حسن وكذا المبطلون ولو جاءه الحدث في  
الصلوة توضأ وتبنا اقول هنا سلتان الاولى السلس وفي ثلثة اقول الاول وجوب الجمع بين صلوات  
كثيرة بوضوء واحد وهو اختيار الشيخ في السبوط الثاني تحديه لكل في بعضه اختاره في الخلاف واستحب

هذا

من اصابعهم

الرجل عليه



المص وهو اختيار العلامة في كونه لقوله اذا قمتم الي الصلوة فاعلموا وهو عام خرج من لاحدث عليه فيمنه الباني  
على العموم ولا زاحوا اصطاح الشيخ باصالة البراة الذمة وحمل على المتخاضه قياس الثالث الجمع بين الصلوة من  
بوضوء واحد ومواضيا والعلامة في منتهى المطلب ومستنده ما رواه ابن بابويه في الصحيح عن حمزة بن عيسى الصادق  
انه قال اذا كان الرجل يغسل يده في الصلوة اخذ كسبا وجعل فيه قطنا ثم علم عليه وادخل ذكره فيه ثم  
صلى ثم غسل يديه في الصلوة والصبر بوضوء يومئذ الظلم ويجعل العوض باذان وفاتنين ويؤخر الغضب باذان وا  
منين ويفعل ذلك في الصبح والمغرب بجواز الجمع بين الظلم والعوض خاصة دون باقي الصلوة الثانية المبطل الذي به البطلان  
وهو الدرب قال المص في العوض فهو فعل كمن السلي من جديد الوضوء لكل صلوة لان الغاية حدثت من السلي لا يتبع مع  
الا الصلوة الواحدة لكان الضرورة اما لو لم يكن الصلوة منقطع ثم فجاء الحدث مستمر تظهر مني لا التخلي متعذر ولو استأنف  
الصلوة مع وجوده لم يظهر فائدة فلا استمرار في ويؤيد ذلك ما رواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع قال صاحب بطن الغا  
يؤوض ثم يرجع في صلوة فيتم باقي وقال العلامة في المختلف ان في الحدث وهو في الصلوة فاعلمنا اننا يتطهر في صلوة وعن  
الفضل بن يسار قال قلت للباقر ع اكون في الصلوة فاجد غشا في بطني واذا في اذني فافترق ثم وضوا بي على ما مضى في  
صلواتي ما رواه ابن بابويه في الصحيح عن محمد بن مسلم ع قال الباقر ع قال صاحب بطن الغا يوضو في صلوة ثم يتنفض  
الصلوة بالكلية متعذرا فان نكث ناسيا فلا شيء عليك او لم يكن في نكث في الصلوة ناسيا قلت وان قلت همه عن العذر قال  
وان قلت همه عن العذر والوجه عندي ان عذره ان كان دائما لا ينقطع فانه ينبغي على صلوة في غير جديد وضوء كصاحب السلس  
وان كان يتغير في خطفه بعد اذان الصلوة فانه يتطهر شيئا ف الصلوة ويدل على التفصيل ان الحدث المتكرر لا ينقض  
الطهارة لابطال الصلوة لان شرط صحة الصلوة استمرار الطهارة واماع الفكاك في التحفظ فانه يجب الاستيفاء لانه في فعل الصلوة  
كلما بطهارة فوجب عليه بان يمتنع من كل ما ينافي في الخلاف الى التيمم به قال الصدوق والفق في اختياره المص  
والعلامة يصح التيمم في الجوزون بالاصل فانه لا يباح في صالواته الذمة وجوب الظلم للس والاصح المانعة بقوله  
في لا يمتنع الظلمون ورواية ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال نعم في المصحف وهو على غرضه في الصلوة لا بأس ولا يمس  
الكتاب وفي معناها كثير فمن جعل يخصص السوسيا على الكف ام مواسم للملاقة الاول والآخر وبالثاني قال المص في باب  
المغفرة يتفرع عن ذلك ما لو حدث او اجب بظواهر الكف او الزند او الوجوه واللسان فانه يأنتم على الثاني دون الاول اما لو  
اغشيت الجنب وفي فيه وهم عليه اسم انه حازه يصح غسله اما على الاول فظاهر وعلي الثاني فلهذا هو النهي بغير الغسل لعدم المنا  
باني الغسل والابتلاء بل يأنتم بانيه في فيه قال طاب ثراه ولذا في دبر المرأة على اللبنة اقول روي ابن بابويه في كتابه عدم  
اجاب الغسل وهو اختيار الشيخ في النهاية ولا سبقا والظاهر من كلام سلا روي قال المرتضى بالوجوب ومواضيا الشيخ في  
المسبوط واختاره العلامة في الاصول والاولون بارواه احمد بن محمد بن عيسى ع في روي عن ابي عبد الله ع فلا يمسك اذا اتي الرجل المرأة في  
دبرها فلم ينزل فلا يغسل عليها وان نزل فعليه الغسل ولا يغسل عليها ولان الاصل براءة الذمة اجمع الا في قولهم اول ما من النساء  
وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم ع عن احمد عا عليها السلام قال سالتني عن رجل يغسل على الرجل والمرأة فقال اذا وضو

البول

في الرجل يبول في الوضوء

في الرجل يبول في الوضوء

الغسل

الغسل وما رواه عن حمزة بن مسلم ع عن ابي عبد الله ع قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل ياتي اهل بيته خلفها قال هو احد المائتين في الغسل  
واجاب عن حمزة الاولين بان الايمان في الدبر اجمع في غيبوبة الحشفة وعدها فغسل على القدم لصحة تناول اللبنة جباين  
الا والبراءة معارضة بالادلة والاحتياط قال طاب ثراه الغسل بوطي الغلام تردد وجزم علم الهدى بالوجوب  
اقول في المص الي عدم وجوب الغسل مع الايقاب ما لم ينزل وقال علم الهدى بالوجوب محتجا بان كل من كان في حاله قال يا  
غسل في مثل المرأة دبرا قال ع في دبر الغلام والي الان لم يحقق ما ادعاه فلا وى التمسك فيه بالاصل هذا  
اخر كلامه في العوض وقال العلامة في المختلف بخلاف في دبر المرأة والحق فيه وجوب الغسل لوجوه الاول انكرا على ع على  
المصاحبة في فانه يوجب متابعة الغسل للمجد والحد هاتان به فثبت الغسل الثاني انه لو لم يفرغ في دبره مشهي  
طبا فيجب الغسل كدبر المرأة وقبلها الثالث اجماع المالك فان كل قائل بوجوبه في دبر المرأة قائل بوجوبه في دبر  
الغلام قال الشيخ رحمه الله اذا اوجب ذكره في دبر المرأة والغلام فلا محالة في دبرها فثبت الغسل في دبرها لا محالة  
عليها والغسل في في فصل الجنباته وهذا يدل على عدم اعتداده بخلاف المص قال طاب ثراه ووضع شيء فيها على  
الاطم اقول الله وعند اصحابنا تحريم الاستيطان في المأجد ووضع شيء فيها للجنب الحائض وقار سلا رايها  
مكرهان واختاره المص الاول لقوله واجبت الاعاري سبل حتى لغسلوا والمراد موضع الصلوة لتحقق مع العوض  
والقربان ولحسنه جميل قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل ياتي اهل بيته خلفها قال لا ولكن يفرغها كلها الا السجدة  
الحرام ومسجد الرسول ع والروفي الصحيح عن محمد بن مسلم ع قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل ياتي اهل بيته خلفها  
في المسجد المتاع يكون فيه فانه لا يمسك الا بضعا شيئا اجتمع سلا راي بان الاصل عدم التحريم على الكراهة والاحتياط  
النهي يدل على التحريم كباين في موضعه قال طاب ثراه ولو احدث في اثنائه غسله فغسله قال سالت ابا عبد الله ع  
والوضوء اقول ان احدث الانسان في اثنائه غسله فان كان غير الجنباته لم يفت فان كان قد قدم وضوءه اعاده  
بعد الغسل وان لم يكن قد تم لم يكن لحصول الحدث في الاثنائه اذ لا بد من الوضوء مع هذا الغسل وان كان غل الجنباته  
فلا محالة في ثلثه اقول الاول الاعادة في راس قال الصدوق فان والشيخ في المسبوط واختاره العلامة في كونه لان  
الحدث الاضواء قضى للطهارة رجعا لها فلا يباحها اوي واذا انقضت فافعل وجب عليه اعادة الغسل لا يجب  
لا يرتفع حكم جنباته بغسل بعض اعضاءه الثاني عظم تمام الغسل ولا شيء عليه قال القاضي وابن ادریس لان الحدث الا  
صغر لا يوجب كمال الغسل اجماعا فلا معنى لا يجاب الاعادة الثالث ينع عليه ويتوضأ قال المرتضى واختاره المص لان الحدث  
الاضواء حصل بعد كمال الطهارة اوجب الوضوء فكذا في اثنائه فلا يجب الاعادة واجاب العلامة عن الاول بان  
اجاب الاعادة ليس باعتبار الحدث الاضواء بل الجنباته الباقي قبل كمال الغسل وعن الثاني بالوقوف بان الاضواء ان  
لمع الاكبر المحقق قبل كمال الغسل بخلاف ما اذا ارتفع حدث الجنباته فان الاضواء لا يوجب الطهارة الصوري  
فاقرنا الحال بمن حصوله بعد كمال الطهارة وقيل قال طاب ثراه ويجوز غسل الجنباته عن الوضوء وفي غير  
تردد اظهر انه لا يجزي اقول ذهب المرتضى الى الغسل بحري عن الوضوء ولو كان غسلا عند با كغسل الجنبات لما

تبيين

وفي وجوبه

الغسل في دبر

الاحتياط

الجنبات



رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر قال الغسل يجزي عن الوضوء في وضوء المني والغسل واجب في الجنابة والوضوء واجب في الصلاة  
 غير الجنابة واقتضاه المصنف العلامة لان كل واحد من الكيتين اذا انفرد لا يجب حكمه ولا منافاة بين ظهور حكمهما ترك الغسل في ذلك  
 في غسل الجنابة فيبقى معمولاً فيما عداه ولما رواه محمد بن ابي عمير عن ابي عبد الله قال كل غسل قبله وضوء الا غسل الجنابة  
 ومكسب ضعيف لا يلاق رواية ومكان حملها على المفصل وهو الراجح عند التعارض **فصل في** الاوّل خلق  
 وجوب الغسل باغاية الخشوع في الغسل او الدبر من الايدي على الواطئ والموطئ وكذا في اليد والصوم واجب الحد والعدة ويا  
 الجمل على حكم الغسل في الاحكام الا في اربعة اشياء الاول الاحصان فلا يشبهه الثاني استنفاها في النكاح فغسل النكاح بالبراءة  
 وفي اربعة الثالث عدم التحليل به الرابع عدم حصول البعد في المولي ولا فرق بين الذكر والانثى والمج واليت وفي غير  
 المسمى بولي الزوجة المية على القول بعدم تغيره الا بالاحول نظر اقره الغوري بخلافه وفي البيهقي فان الغسل لا يجب به ما لم يترك  
 وان غلبت الخشوع خلافاً للبدن وهل يفقد الصوم قال العلامة نعم وجعل المني تابعا لوجوب الغسل والاصل فيه قوله النبي صلى  
 واله اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل والرد بالانكاح هنا التقاضي لا الالتحاق وهو محمول باغاية الخشوع وحقيقته  
 ان فروع المرأة طبقات الاول السفلى وهي مدخل الذكر ونحوه **الغسل** الحضي والمني الثاني اعلاه منه فبقية مثل الحليل للذكر  
 يكون منه البول الثالث فوق ذلك لحم ثابته كعرق الديك وهو الذي يقطع وهو موضع الختان من المرأة فاذا اوجع الرجل  
 ذكره في فروع المرأة فلا يمكن ان يلقب ختانه لان بينهما فاصل اعني ثقبته البول التي هي شبه الاصل لكن يكون  
 موضع الختان من محاذها موضع الختان فيقال السقياء يعني تحاذيا فروع الاول لو اوجع الرجل في فروع الختان  
 خشي من فركه فان اوجع دبره وجب الغسل وان اوجع في قبله قال المصنف لم يجب لجوارحه اذا لم يكون ذلك عضو من اعضاء  
 من بدنه فهو كالشئ لا يجب الغسل فيه الرابع الاثر والوقال العلامة ولو قيل بالوجوب كان وجه القول ان السقياء الختان  
 فقد وجب الغسل ولو وجب الخشوع فيهما فممنوع وظاهره في المحققين عدم وجوب الحد والاصطراط وجوب الغسل دون  
 الحد بل على التحفيف والاصطراط الثاني لو اوجع الخشوع في فروع المرأة فلا يشي على الخشوع لجوارحه اذا لم يكون ذلك المرأة فلا يشي  
 عليها واعتل العلامة بالوجوب الثالث لو اوجع الخشوع في فروع الغلام وجب الغسل عند العلامة وعلى الاحتياط ان لا يجب عليها الجنابة  
 كونه زائداً هو ختانه المني الرابع لو اوجع الخشوع في فروع خشي لم يجب الغسل عليها لا احتياطاً ان يكون زائداً ولا على العلامة بالوجوب  
 الخامس لو اوجع الخشوع في فروع الخشوع بغيره فممنوع من المساجد ومس الكتب والصلوة  
 قطعاً لا مع الغسل واقتضاه العلامة والكشي بالغسل المقدم والاصطراط اعادة الثاني يتعلق وجوب الغسل بروية  
 الماء الاكبر الذي تعار الشبهة وفقد الحد وان لم يكن هناك جماع والاصطراط قوله عليه السلام انما الماء من الماء فان فروع  
 منه ما يتحقق كونه مينا وجب الغسل وان استبرأ عن الجنابة وهو ثلث الاول ان يتفق به فاحتمل ان الثاني ان يتلذذ  
 بخوجه وتسكن الشهوة عقبيه الثالث ان يكون له راحة الكشي وليست الاخير مطردة في كل انسان فتكون راحة  
 العجين فان حصل واحدة في هذه وجب الغسل ولو تجرد عن جميعها لم يجب مع الاستبراء فروع الواحش بانتقال المني  
 في ضلبيه فاسك احليله او سنده نجساً فوجب او اخضر لم يخرج لم يجب الغسل وان تلذذ فروع بعد ذلك مشافاً وجب الغسل

كله

الثاني لواجب

اجاب

الثاني لواجب لا يفيق لم يجد شيئاً لم يجب الغسل ولو وجد على جده او ثوبه المنقوص بغيره وجب الغسل وان لم يذكر شيئاً  
 الثالث لا فرق بين الرجل والمرأة في ذلك فلو احتلت او حصل لها بشاة يدها او عث بها الزوج تلذذ وفقد  
 وجب الغسل ان ضحك المني ولا يكون انتقاله في الذائبة ما لم يخرج الى ظاهر الفرج كما قلنا في الرجل ان ام سلمة امرأة ابي  
 طلحة قالت يا رسول الله ان اسلمت في الحقة هل على المرأة غسل اذ لم يخرج الى ظاهر الفرج قال نعم اذا رأت الماء وروى عن  
 امير المؤمنين ع انه قال رأت سداً في بعض نساء النبي صلى الله عليه واله وسلم فمشت في فحشها فقلت احلها النبي صلى الله  
 ان هاولا في سنة جيلين سئل عن رجل سجد في ذكره فقال له النبي صلى الله عليه واله وسلم ان اسلمت في الحقة فقلت بغير ما تروي  
 في المرأة ترا في فحشها ما يرى الرجل عليها الغسل قال نعم عليها الغسل لان لها ماء كما الرجل في فحشها وما اظلماء  
 الرجل فاذا اظلماءها على ماء الرجل ذهب شبه الولد اليها فاذا اعتد لها ان كان شبهه فيها فاذا اظلماءها الغسل  
 فلتعقل وروى حماد بن عثمان عن ابي ابي بكر قال سألت ابا الحسن ع عن المرأة ترا في فحشها ما يرى الرجل  
 عليها غسل قال نعم ولا تحذر من فحشها عليه واما ما رواه فروع بن شبيب عن ابي عبد الله ع عن زرارة قال قلت لرجل  
 على المرأة غسل من فحشها اذا لم يأتها الرجل قال لا ولا يكبر في فحشها او يبر على ذكره ان يرى ابنته او فحشها او زوجته  
 او احد من قربة قايمة الغسل فيقول ما لك تفقد احتلت وخرجت بها فقلت لا ليس عليهن غسل وقد وضع ذلك عليكم  
 فقالوا ان كنتم جنباً فاطرو اولم تقولوا ان كنتم من فحشها ولا يصح عارضة فحكموا لا ذلك المني لوجوب الغسل لضعفه يا  
 لارسال القطع تنبيه فروع والترتيب بعداً بما منه ثم يبارك ولم يقل ثم بالجاب الابن ثم بالامير شارقة اي فائدة  
 وتقررها ان الجاني على ما كان له لكونه من فحشها اي القدر وكذا الامير هذا القدر اعمد مشتمل على اعضاء  
 يقال لكل واحد منهما واحد منها ابن فكل واحد منهما في القارب والعضد والسعد والكف والخاص والركبة والساق وال  
 القدم اليمن والجمع مائة من فحشها من الميامن وفروع يجوز تقابلاً ولا ولوليت ليعتد بغيره الميامن على بعض فروع ان  
 سيد بركته او بغيره من اسفل اي اعلى وكذا الكلام في الاراس يتجه في اي فروع شاء منه بخلاف الوضوء ونظر  
 القاية في مسابك الاول لو اغتسل طمعة في الجاب الايمن عليها خاصة وغسل الايسر راجعه الثاني لو كانت في الايسر  
 غلبها خاصة وان كانت في اعلاه ولا يجب غسل ما تحتها ولو كان على بنية الوضوء لوجب غسل ما بعدها الى اسفل  
 العضو الثالث الوضوء والاراس عضواً واحداً وهذا المني للضعف عند غسل الاراس والترتيب في بعض العضو  
 فيمخرج المني عند غسل الوجه الثاني غسل الخشوع قال طاب ثراه وهل يخرج مع الحبل فيه رايان اشهرها ان  
 لا يجمع اقول هما روايات ولحقهما **فصل في** الاوّل الاجتماع وهو في صحبة صحفون قال سالت ابا الحسن ع عن  
 الحبيبي ترى ثلثة ايام او اربعة ايام فصل قال في كونه الصلوة وفي معناه روايات اخر جماع وهو من فحشها  
 والصدوق واقتضاه العلامة الثاني عده وهو في رواية العسكري ع عن ابي جعفر ع عن ابي عبد الله السلام قال قال  
 النبي صلى الله عليه واله وسلم ما كان احدكم يحبل حبضاً مع حبله وهو من فحشها وهو في رواية ابن ادریس ع عن ابي بصير ع  
 ان ادریس ع قال قال النبي صلى الله عليه واله وسلم ما كان احدكم يحبل حبضاً مع حبله كما جازع السفر الثالث الغسل وهو في صحبة الحين بن بريم

وحبسها

الظاهر ان الدم بالاجتماع والايض والايض  
 والايض في فحشها على ما يكون الدم حقيقاً  
 فلا فرق بين الحيض والايض فان الغالب يجمع

واذا اظلماءها الرجل على ماءها  
 ذهب شبه الولد اليها

او احدهم

الله

برائعه

العائق

البدن

هذا في المشهور

وذهب النقي الى  
 وجوب البدن باعلى  
 كالوضوء وهو من فحشها

السكر



تصنیع

[illegible]

تروی  
کانت  
مستشف

میتھمنٹ

عشرة أيام

کتابخانه

۱۲۸

فأولها ما كان فقد تحيقت في التبرؤ لا ولله وفي الثاني عزة المقام الثاني في المضطرة وفيها قول الغرض الأول قال في الجدل ترجع  
إلى عاقبة الغرضان فقد تركت الصلوة في كل شهر سبعة أيام الثاني قال في النهاية فإن كانت المرأة لها عادت أنما اختلفت  
عليها العادة واضطربت وتغيرت عما أوقاتها وكلها في كل شهر سبعة أيام فكلما رأت الدم تركت الصوم والصلوة وكلما رأت الطهر وصلت  
وصحامة أي أن ترجع إلى حاله والصحة قد روي أنها تقعد ذلك سببها وبين شهرها تقعد ما تقعد المستحاضة الثالث قال ابن  
سبويه إذا رأت الدم ستة أيام قال العلامة والظاهر أن مراد الشيخ وابن بابويه ترى الدم بصفوة دم الحيض أربعة أيام  
والطهر هو النقاء ستة أيام وترى ستة العزة أو الشهر بصفوة الاستحاضة فإنما تستحيض بما هو بصفوة دم الحيض ولا يخل ذلك  
على ظاهره وأما الدم أربعة أيام والطهر ستة أيام فماذا رأت الدم ثم تصل إلى ذات الطهر وصلت فمثل ذلك ما يربو  
وبين الثلثين فيما إذا حدثت ثلثون يومًا رأت ما عجزت عن أن تسمى بالكلية واستقرت في كل شهر  
وأما صفة توفيق وهذا مناسب الجدل في النهاية هو عليه الرابع قال النبي وأما المخطئة وهي التي لا تعرف زمان  
حيضها فظهر بما فرضها أن ترجع إلى عادت نسائها فتحيض بأيام حيضهن وتحيض بأيام طهرهن فإن لم يكن نساء  
تعرف عادت من عجزت صفة الدم فإذا أقبل الدم الغليظ الحار فهي حائض وإذا ادبر إلى رقة والبرودة والأصفر  
فهي مستحاضة وإن كان الدم بصفوة واحدة تحيضت في كل شهر سبعة أيام واستحاضت ببقية وهو مخالف للمذهب في أن  
الأول رجوعها إلى نسائها والمشهور أن ذلك للثبوت فاحتمل الثاني اعتبارها بعد النساء والمشهور بتقديم الخامس  
أما ابن إدريس إذا فقدت الميزان فيها المنة المذكورة وكان تدرك في المنة ثلثه أو أقل الأول أنها تحيض في  
الثلاثة أو ثلثية روى وفي الثاني بعزة الثاني عكس الثالث ستة أيام الرابع ستة أيام الخامس ثلثة في كل شهر  
السادس عزة في كل شهر قال طاب ثراه ولورات في أيام العادة صفة وقبلها وبعدها بصفوة الحيض وتجاوزا  
العزة فالرجوع للعادة وفيه قول آخر أقول الأول قول الشيخ في الجوابه قال النفيد والبدوي وأبو علي وقار في النهاية  
تعمل على الميزان في الملبط والحلاف وقال فيها ولو قلنا بالرجوع إلى العادة كان قويًا قال طاب ثراه وفي التبعة  
والمضطرة تردد والاحتياط للعبادة أو حتى يتبين الحيض أقول قال الشيخ رحمه الله البتة ترك العبادة بنفسه  
الدم كذا العادة واختاره العلامة في المختلف الحجاء برواية يعقوب بن عمار الصحيح قال قال أبو عبد الله عمن دم  
المستحاضة والحيض ليس يخرجها من مكان أن دم المستحاضة بارد ودم الحيض حار وجلاستلار عليه السلام وصف  
دم الحيض بما ذكره ليحكم به حيضًا وقد علم بحرم الصلوة والصوم على الملبط وحضض بن الجبيري قال دخلت على أبي  
عبد الله عليه السلام عن المرأة تسيس بها الدم فلا تدري حيض هو أو غيره قال فقال لها إن دم الحيض حار غليظ أسود رخ  
وحار ودم الاستحاضة بارد أصفر فإذا كان الدم له حرارة ودخ وسواد فلتدع الصلوة قال فرجعت وهي تقول والله لو كان المرأة  
سارًا على هذا لا يتأخر إلى الورق ع الدم المستمر ونحوه فلو كان الاستمر ثلثة وجب ترك العبادة فلا تفتقر العرق قوله اللفظ  
لا بخصوص السبب سلمنا نكثي تعيد الاستمرار بالثبوت غير مستفاد من النص فلا بد من دليل ولم يثبت فجعل على يمينه وهو صفة باليوم الواحد ولا  
يمكن أن يكون حيضًا فيجب أن يكون حيضًا السادس قال العلامة ثم فارجع الخالف بين الاحتياط للعبادة أو في مجرم ترك الصلوة والصوم

時

التقييرون

مختار

والله اعلم  
بما جعلي في ر

واطلقت في اوقات الدم  
 ايام والظهر ستة  
 فاذا رات الدم لو  
 واذا رات الظهر  
 تفعل ذلك ما بين  
 ثلثين يوما فاذا  
 صفت ثلثون يوم  
 مرات دوما صببا  
 واحشيت بالكر  
 واستشفيت في  
 صلوة فاذا رات  
 نوحات وهذه  
 كما جعلني في ر



الصالح قال قلت لابي عبد الله سمع ان امرؤ وليه ترك الدم في حائل كيف ينعق قال اذا رأت الحامل بعد ما يحض عشرين يوماً في الوقت الذي كانت ترى فيه الشهر الذي كانت تعقد فيه فان ذلك سبب الرحم ولا في الطهارة فمتنعاً وتحتش بكسوفه وتصلين ان رأت قبل الوقت الذي كانت فيه تقبل او فيه تهنئ الجبض فمتنعاً الصلوة بعد ايامها التي كانت تعقد فيها حضها ما دام ينقطع الا بعد مضي الايام التي ترى فيها الدم يوم او يومين فمتنعاً وتحتش بغيره وتصلين وقال المصنف في المتن وهذه هي الرواية حسنة فيها تفصيل شديد النظر فظاهر هذا الكلام بسط اختياره ولهذا ذهب الى ان هذا هو الصحيح في النهاية مصنفه في جامع زهير

الشيخ في الخلاف وهو كذلك أيضاً ان جاء قبل استئناسه الحمل واستحاضته ان جاء بعدها قال طاب ثراه ولو كان ثراه في حلة غير طاب فقولان للمروي انه حض اقول قال الشيخ في النهاية وسيله القاضي بعدم اشتراط التوالي في الطهارة قال في الجمل بل لا اشتراط قواه في السبوط وهو ذهب للصدوقين والمختصين وابو علي وابن حمزة وابن ادرس واختاره المصنف والعلامة اجمعين في رواية في بعض رجاله الصادق ع اجمع الاخرين بان الدم المتبقية الشغل بالعبادة فلا بسط الا مع يتقن التبت ليس لان السبوط حكم شرعي فيقف على مورد النزاع ولم يثبت في الموقوف رواية الشيخ مرسله فلا تصلح قاطبة في حكم الاصل وهو عدم الاحتياط في ترك العبادات المتقنة بشغل الدم قال طاب ثراه وجاء في راجع في النظر في الروايات وهي ستة في كل شهر او سبعة او ثلثة في كل شهر وعنه في اخر اقول في البحث هنا يقع في مقامين الاول في المبتدأ وفيها اقول الاول قوله الشيخ في السبوط ان البتة هو تجاوز الدم العرة ترجع الى التميز فان فقدت فاي منها لها فان فقدت فاي منها فليتركها في السن فان فقدت او اختلفت تركت الصلوة والصوم في الشهر الاول ثلثة ايام وفي الثاني عشر او في كل شهر ستة ايام لان في ذلك روايتان لا ترجح احدهما على الاخرى الثاني قال في موضع اخر في السبوط ان الدم يحض عشرة ايام ثم يجعل طهر عرته ايام وهكذا الثالث قال في النهاية اذا كانت مبتدأة ولم يكن لها الدم واستمر فترجع الى عادة نسيانها في ايامها كحضر وتعمل عليها فان كان نسيانها فخلات العادة او لا يكون لها فاما فليترك الصلوة والصوم في سبعة ايام وتصلي وصوم ما بقيت ثم لا يزال هذا اذا ما حتى تعلم حائلها وتستقر على جاز وقد روي بها ترك الصلوة والصوم في الشهر الاول وعرة ايام وتصل عشرين يوماً وهي اكثر ايام كحضر في الشهر الثاني ثلثة ايام وتصل سبعة وعشرين يوماً وهي اكثر ايام كحضر وهذا لا ذكر في السبوط وجهاً الاول عدم رجوعهما الى الاقران مع فقد النساء الثاني انه قد روي في الاول ترك العرة واعلم ان الروايات خالية عن ذكر الاقران وانما ذكر الشيخ في الجمل والسبوط وسيله القاضي الرابع قال في الخلا اذ لم يتركها رجعت الى نسيانها او فقدت في شهر ستة ايام او سبعة الخامس قال الشيخ في المبتدأ اذا رأت الدم اقل من ثلثة ليس كحضر قال ستمثلنا في حائض وعلم انه بعد هذا الى العرة فهو حض في فان رأت بعد العرة ثلثة فليست مستحاضة الى العرة الثاني فاذا رأت بعد عداها رجعت الى عادتها سابها فقلت استحاضها ايام طهر من تحتها ايام حض من اليان يستقر على عادة السادس قال ابو علي اذا كان عليها الدم تركت الصلوة الى عرة ايام ثم علمت على استحاضها فترك الصلوة في ثلثة ايام وتصل سبعة وعشرين يوماً وتقصي في صيام شهر رمضان صيام عرة ايام في كل شهر الذي انقضت فيه الشهر الذي انقضت فيه الشهر رمضان ولعل الذي جعله الشيخ في النهاية رواية السابع قال الصدوق الكراجلية علة في كل شهر والصلوة في كل شهر ثلثة ايام الى عرة قال العلامة وكان غير الصدوق في ان قال القاضي ترجع الى التميز فان فقدت فاي عادتها نسيانها فان فقدت

متفقہ طور پر

شعبان  
عشرة أيام

غالی افرامہا

فأما قولنا فان فقدت تحيض في المنزل ولا تملك وفيه ان في عرفة العام الثاني في المصطرة وفيها قولان في المصطرة  
 الى عرفة الغزاة فان فقدت تركت الصلوة في كل شهر سبعة ايام التي في قار في النهاية فان كانت المرأة لها عادت انما اختلف  
 عليها العادة واضطربت وتغيرت عاداتها وكذا في كل شهر سبعة ايام فكل رات الدم تركت الصوم والصلوة وكل رات الطهر صلت  
 وصامته اي ان ترجع الى حاله والصحة قد روي انها تعطل ذلك ثمانية ايام وبين شهر ثم تعطل ما تعطل المستحاضة الثالث قال ابن  
 بابويه اذا رات الدم في ستة ايام قال العلامة والظاهر ان مراد الشيخ وابن بابويه ان ترى الدم بصيغة دم الحيض اربعة ايام  
 والظاهر هو النفاضة ايام وترى نعمة العزة او الشهر بصيغة الاستحاضة فانما تستحيض بما هو بصيغة دم الحيض ولا يخل ذلك  
 على ظاهره اذا رات الدم اربعة ايام والظاهر ان ايام فاذا رات الدم لم تدر على واذا رات الطهر صلت وتصل في كل رات  
 وبني ثلثين يوما فاذا حضت ثلثون يوما رات وساجيا اغتسلت واغتسلت بالكنس واستقرت في كل رات  
 فقلت حضرت في هذا وهذا المشايخ المحققين في النهاية هو رواية **الرابع** قال السبكي وما اختلفتموه في التي لا تعرف زمان  
 حيضها فظهر بما فوضها ان ترجع الى عادت نسايا فتحيض بايام حيضها وتحيض بايام طهرها فان لم يكن نساء  
 تعرف عاداتها اعجزت صفة الدم فاذا اقبل الدم غلبت الحار فهي جاليف واذا ادبر البرد والاصفر  
 فهي مستحاضة وان كان الدم بصيغة واحدة تحيض في كل شهر سبعة ايام واستحاضت باقية وهو مخالف للسيد وفي اوين  
 الاول وجوهها الى نسايا والمستودان ذلك للبدنة فاحسنه الثاني اعتبار العدة بعد النسي والمستودان تقديم الخاص  
 فقال ابن اديس اذا فقدت الميزان فيها المنة المذكورة كان تد ذكر في البدنة ستة اقوال الاول انما تحيض في  
 الشهر الاول ثلثين يوما وفي الثاني بعزة الثاني عكس الثالث سبعة ايام الرابع ستة ايام الخامس ثلثة في كل شهر  
 السادس عرفة في كل شهر قال طاب ثراه ولورات في ايام العادة صفره وقبلها او بعدها بصيغة الحيض وتجاوزا  
 العدة فالرجح العادة وفيه قول اخر اقبل الاول قول الشيخ في الجواب قال الفقيه والسيد وابو علي وقار في النهاية  
 نقل على الميزان في الملبط والخلاف وقال فيها ولولنا الرجوع الى العادة كان قويا قال طاب ثراه وفي البدنة  
 والمصطرة بتردد والاحتياط للعبادة او حتى يتبين الحيض اقول قال الشيخ رحمه الله البدنة ترك العبادة بنفسه  
 الدم كذا العادة واختاره العلامة في المختلف **ساجيا** بروايت عن ابن عماد الصميمي قال قال ابو عبد الله ع ان دم  
 المستحاضة والحيض ليس بخبر جان في مكان ان دم المستحاضة بارد ودم الحيض حار وجه الاستدلال عليه السلام و  
 دم الحيض بارد كذا فيكم به حيفا وقد علم بحرم الصلوة والصوم على المايض وبحسنه حفص بن الجعدي قال دخلت على اي  
 عبد الله ع امرأة سالت عن المرأة يسمن بها الدم فلا تدري حيض هو او غيره قال فقال لها ان دم الحيض حار غليظ اسود دغ  
 وصارت ودم الاستحاضة بارد اصفر فاذا كان الدم لحرارت ودغ وسود فلتدع الصلوة قال فرجعت وهي تقول والله لو كان المرأة  
 سارا على هذا لا يتار السوار وقع عي الدم المستمر ونحوه تقول ثم فاذا استمر ثلثة ايام وجب ترك العبادة لان الله العبرة بعموم اللفظ  
 لا بخصوص البسبب مع انك تعيد الاستمرار انتم غير متفادع النص فلا بد من دليل ولم يثبت فيعمل على فهمه وهو صيد باليوم الواحد ولا  
 يمكن ان يكون حيفا فيجب ان يكون حيفا لرات العادة ثم فالوجه الخامس ان الاحتياط للعبادة اولى فحرم كل الصلوة والصوم

التميز

مختار

rip



هو

يقين

ويؤجل الوزم  
ما ذكرته قتل  
الثلاثة نزع فخر

قال النظم

لا بد من الدم والاصلاح المحض والجلب على الاول ان الاحتياط لو كان معتداً هناك لاعتبر في ذات العادة والثاني  
باطلا اجماعاً او يجب على ذات العادة ترك الروية فلو قدم مثلاً بيان الشريعة ان مقتضى الاحتياط هنا انما  
اعوم الامر بالعبادة الا ان يقتضيه المحض هذه المعنى ثابت في ذات العادة لا يقال الفرق ثابت فان الظاهر حاصل  
في ذات العادة دون المبتدأة لا يقال ان تحت الظن المطلق فهو ثابت في صورت النزاع لانها ذات دماء  
نصفه الحيض في وقت امكانه فلو كان كونه حيضاً وان عمت ظناً خاصاً وجب بيان واقفة الدليل على اعتبار  
ثم يعارض الاحتياط بمثل فان الحيض يحرم عليها اتياء كما ان الطاهر يحرم عليها اتياء هذا الفرق لا في الخلق  
وقال المرتضى ابن ادریس لا يشترط في العبادات حتى تنقضي ثلثة ايام واختاره المصنف قال لان مقتضى الدليل لزوم العبادات حتى  
يتقن السقط ولا يلزمون الثلثة لهم بعد الحيض وان تزي ما هو اسود ويتجاوز فيكون هو حيضاً لا العلة فلما فرق  
ان اليوم واليومين ليسا حتى يتكامل ثلثة والاصلاح عدم النية حتى يتحقق اما اذا استمر ثلثاً فقد كل ما يصلح ان يكون  
ولا يبطل هذا الا بالتجاوز والاصلاح حتى يتحقق واذا قد ظهر في نزع العلماء فيما تلونا عليك من كلامه ان مقتضى العلم  
انما هو على تقدير كون الوجود نصفه دم حيض حيث قال في اء البث لازم وصف دم الحيض بما ذكره ليحكمه حيضاً وفي  
اخره لانها ذات نصفه الحيض في وقت امكانه فلو كان كونه حيضاً وان تزي ما هو اسود ويتجاوز فيكون هو حيضاً لا العلة فلما فرق  
الاستحاضة حيث قال يجوز ان تزي ما هو اسود ويتجاوز فيكون هو حيضاً لا العلة وجعل الادل ان ما تزي في الثلثة لو كان  
نصفه دم الحيض لم يترجم بل اخرج فان تجرد عن الاحتياط ان قلنا شتر العبادات بنفسه ونية الدم كالتحريم لا بد منه  
الذي شرطه العلماء في كون الدم الحيض لا مطلقاً ثم قال المصنف في المعبر والاحتياط في النزاع بما رواه محمد بن مسلم  
ان جعفر بن محمد في المرأة تزي الدم اول النهار في شهر رمضان انظر ان تصوم انما فطرها في الدم وكذا يروى بطريق العامة  
ان المرأة اذا طفت في رمضان قبل ان تغيب الشمس تعطر وتحيض واني حازم بن ابي عبد الله عم قال في سائر ذات  
الصباية الدم تعطر قلنا الحكم بالاوطار عند الدم مطلقاً غير مراد فيصرف الى المهرود ويحكم ان حيض الا اذا كان في العادة  
فيجوز على ذلك وما الاضمار التي تغتفك كذا الطل خلاصتنا ولزوم النزاع لاننا الحكم بان طفت الا في زمان  
العادة او باسرها ثلثة ايام بلبا لبيها هذا اخر كلام المصنف ولما ادج ان يقول في نظر لان قوله ولا يحكم بان  
حيض الا اذا كان في زمان العادة قلنا ان اردت لا يحكم بان حيضاً يعني فهو ممنوع لجواز انقطاع قبل العلة وان اردت  
بأن يكون حيضاً ثلثاً غالباً فقد وقعت في ترك العبادات المستيقنة بظن البسح للترك قال طاب ثراه ووجهه في  
فيما على الاظهر قوله مذهب سلا الكرهية في الوضع والدخول وباقي اصحاب على التحريم المراد الوضع المستلزم  
للثب او الدخول اما الاول فلا شك في تحريمه على المشهور وما الثاني فلان الاجماع الا انه سلا على تحريمه وهو  
الا عابري سبيل فيكون دخوله يومه محرمًا اما لو وضعت فيه شيئاً لم يدخل كالموتة من وراء الجدار وحذفت الباب  
بحرم قال طاب ثراه وهل يجوز ان تسجد وتسجد السجدة الا شبه نعم اقول سجدة العزائم واجب على العاردي  
والمستمع ويجب السماع طاهر كان او جناً او كانت المرأة حائضاً لورود الامر بالجود وطلقاً فاشترط الطهارة

تتأخر في طهارة

الظاهر

يتأخر ويصحب على ابن رباح بن ابي عبيدة الخذا قال سالت ابا جعفر عن الطلث تسعة لجمدة قال ان كان في  
من العزائم فليجدا اذا استعذوا فليست هذا الحديث على الوجوب السماع لان الامر للوجوب وهو مذهب الشيخ في البسوط  
ومنع في النهاية واجه عليه بقوله لا صلوة الا بطهروا والسجدة من الصلوة فباروا عبد الرحمن بن عبد الله بن ابي عبد الله  
قال سالت عن الحائض تقرأ القرآن وتسجد في السجدة اذ سمعت قال تقرأ ولا تسجد والجواب عن الاول النسخ ثم كونه  
نمازاً وصالوة وان تناولها في الكيفية على تسليم النسخ في الجميع لا يستلزم النسخ من الاجزاء وفي الثاني بالنسخ من صحت السجود ولو  
سلم كان يجوز على النسخ من قرأت القرآن فكان عليه السلام لا يقرأ القرآن ولا تسجد اي ولا تقرأ القرآن التي تسجد فيها واطلاق  
المسبب على السبب مجازاً لاجل ما قال طاب ثراه وفي وجوب الكفارة على الزوج بوطيها روايتان احوطها الوجوب قول  
اقول البحث هنا في تعاملي الاول في وجوب الكفارة واستصحابها والا ولزم ترك السج في الجبل والبسوط و قال الصدوق وا  
البعد والمفيد والقاضي بن حمزة وابن ادریس والثاني مذهب الشيخ في النهاية واختاره المصنف والعلامة في الخلاف ان كان جاهلاً  
بالحيض او الخي لم يكن عليه شيء وانما يجب على العالم بها الثاني في صحتها والاطف الاصحاب انما دنا من قوله ونصف في اوسطه وربع  
منه في اخره وقار الصدوق في المنتقى مقتضى على ممكن بقدر شعبة قال طاب ثراه ومع الحل على الاثر قول لقدم البحث  
في هذه المسئلة قال طاب ثراه وفي اكثر الروايات استرها لا يزيد عن الكراهية اقول هذا للاصحاب هنا في قول الاول  
ان عترة ايام قال الفقيه و قال الشيخ والتقي وابن ادریس واختاره المصنف والعلامة في الكراهية واجه مقتضى الدليل عليه  
الزوم العبادات ترك العبادات في العترة اجماعاً مقتضى فيما زاد دلالة النفا من بعض صحتها الاحتياج الى عترة الولد فان  
طلعت منها باستغناء عنها ومضى الحيض عترة ويؤيد ما رواه العفيف و زارة عن احمد بن عليهما السلام قال التقى  
تلف عن الصلوة ايام اقرباها المني كانت تملك فيها ثم تغتسل وتقوم بعملها فما علم ان المتفاد هذه الرواية  
ليس الاكث من العادة عادتها وليس فيما يملك على حكم المبتدأة والمضطربة فلما كان ذات العادة لغيره ايام ازال كل عادتها  
ففي الاستئصال بما على مطلوبه اذن نظر الثاني انما ثمانية عشر يوماً فالمرتضى وهو مذهب الصدوق وابو علي الثالث انه  
عشرة المبتدأة والمضطربة والمستقيمة الحيض عادتها وهو مذهب العلامة في القواعد الرابع ان المستقيمة الحيض عادتها والمبتدأة  
ثمانية عشر يوماً اختاره العلامة في الخلاف ولم يذكر حكم المضطربة الحائض انما هو يومها قاله الحنفى قال المرتضى في مسأله  
تضمنته في خلافة وقد روي في الكراهية عن ابي عبد الله عن ابن ادریس قال المني في المعبر قوله اني عترة متروك والرواية  
نادرة وكذا مقتضى بعض الاحاديث في ثلثين يوماً واربعين يوماً وخمسين يوماً فانه متى وكل لا عمل عليه اصح العلامة على  
مطلوبه في الخلاف بصحبة زيادة قال قلت له النسخ اني اضلي قال تعذر قد حيضها وتنظير بيومين قال انقطع  
الدم والاغتسلت واغتسلت واستقرت وصلت ثم ذكر حكم النسخ انما قال قلت في الحائض قبل ذلك سواء ولصحة محمد  
ابن مسلم قال سالت ابا جعفر عن النفا لم تعذر فقال ان اسمايت عيسى امه رسول الله صلى الله عليه وسلم تغتسل ثمانية عشر  
ولا بأس ان تستنظر بيوم او يومين قبل الرواية الا على ذات العادة والثانية على المبتدأة قال طاب ثراه والنسخ فيه

قال

عليه السلام والقاضي

ذلك

قال

عن



فقال وجهود الي  
القبلة  
يكون

البلاغ المختار

فان

مخلصه

بقیہ

مفتی

22

اوپر

2. feb 1



تَعْظِيمًا

اولی

النافع مختصر

بہشقم

مستحباً به كونه النافع مختصاً بالقصر فيه على ذلك إيراد المشهور وما يقع به البلوي دون التوادر المعدودة والغايات وذلك مثل  
 ما ورد من استحباب الغسل في ليلة كل وتر من شهر رمضان وغسل الحجاب وغسل استحباب الغسل عند قتل الوزغ ومثل غسل  
 يوم النيز في يوم الغرس ومثله بداية المعالي بن خنيس وذكر الشيخ في مختصر المصباح ويستحب فيه الصيام وصلوة أربع  
 ركعات بعد صلوة الظهرين ويسجد بعدهما وبدعو بالمسحور يغفر له ذنوب حيس سنة بقلية يوم نيز وزيوم جليل  
 المقدور وتعيين السنة عامض مع أن معرفة أمرهم من حيث يتعلق به عبادة مطلوبة للتأخر والأهتال موقوف على معرفة  
 ولم يترخص بتغيره احد من علاننا سوى ما قاله الفاضل المصنف محمد بن ادريس رضي الله عنه وحكاية والذي قد حققه بعض  
 محصلي اهل الحساب وعلماء الهيئة واهل هذه الصنعة في كتاب له ان يوم نيز وزيوم العاشر من ايار وقال الشهيد  
 رحمه الله في تفسيره بول سنة الغرس او طول الشمس برج الحمل وعاشرا يار فالثالث اشارة الى قول ابن ادريس والاول  
 الى اشارة الى ما هو مشهور عند فقهاء العجم في بلادهم فانهم يجعلون عند نزول الشمس الجدي وهو قريب مما قاله  
 صاحب كتاب الانوار وحكاية اليوم السابع عشر من كانون الاول هو صوم اليهود وفيه ترجع الشمس مصعدة الى الشمال  
 ويأخذ النهار من الليل ثلث عشرة ساعة وهو مقدار ما يأخذ في كل يوم وتزول الشمس برج الجدي قبله يسوي بين بعض  
 العلماء جعله رأس السنة وهو نيز وزجعله حكاية عن بعض العلماء وقال بعد ذلك اليوم التاسع من اشباط وهو يوم  
 النيز ووليس في الغسل وصلوة أربع ركعات لما رواه المعلي بن خنيس عن الصادق ع ثم ذكر الحجب فاضاً واستقر  
 في جزئه وبه في اقرب من هذه المقاسير انه يوم نيز وزيوم الشمس برج الحمل لوجوده الاول انه اعرف بين الناس و  
 اظهر في استعماله وانصار الخطاب لثامل لكل مكلف الي معلوم في العرف فظاهر في الاستعمال اولى من الظاهر اي  
 مكانه على الصدق ذلك ولانه العلوي من عادة الشرع وحكمة لا تزي كيف على اوقات بغير الشمس الظاهر وصور  
 رمضان بروية الهلال وكذا الترتيب وهي امور ظاهره يعرفها عامة الناس بل الحيوانات فان قلت استعماله في نزول  
 الشمس بريح الحمل في ظاهر الاستعمال في بلاد العجم حتى انهم لا يعرفونه ويكرهون على معتقده فلم يخصص بريح العرف  
 الظاهر في بعض البلدان دون بعض وايضا ما ذكرته حادث وبسي النيز والسلطاني والاول اقدم حتى قبل ان يندم ان نوح  
 والجواب عن الاول العرف اذ القدر انصرف الى العرف الشرعي فان لم يكن ما في اقرب البلاد واللغات الى الشرع فيعرف  
 الى لغة العرب وبلادها لانها اقرب الى الشرع وعن الثاني بالتقريب معاقتهم ان علي الاسلام الثاني انه مناسب لما ذكر  
 صاحب الاثر ومن ان الشمس خلقت في شربطين وهما اول الحمل فياسب ذلك عظام هذه اليوم الذي عادت فيه الى مبدأ  
 مكانها كونها الثالث انه مناسب لما ذكر السيد رضي الدين علي بن طاووس قدس الله روحه ان ابتداء العالم وخلق الدنيا  
 ببيان ولا شك ان الشمس تدخل الحمل واذا كان ابتداء العالم مثلي مثل هذا اليوم مناسب يكون يوم عشرين وولقد اورد  
 اسباب الطيب فيه باطبيب لطيب وليس نظف الثياب ومقابلة بالمدعاء والشكر والتأهب لذلك بالغسل وتكملة بالصوم  
 والصلوة المرسوعة له حيث كان فيها ابتداء النعمة الكبرى وهي اخراج من حيز العدم الى الوجود ثم تعرض الخلق لتوابع الدوام

ولم تذكر علما مثاله تفسيرا  
قال الشهيد في الزكري

بیت غسل نیروز  
الفنس

ولم اجد في مصنفات  
الاصحاب اكثر من  
هذا بلي رايت في  
وفات العلماء اقوالا  
مختلفا ها انا موردها

صلوات سیرم

[illegible]



ولهذا لما تعظم يوم السبت والغدير حيث كان بينا منقبا منة والامانة وكذا المولدين فان قلت سبحة الغدير يومه الاول  
نعم وضعوه والثاني الي وضعته قوم مخصوصين ولم يوافقهم الباقون قلنا يكفي في سبحة اليوم ان يقول طاب يومهم وان تقرر في  
العدد وعن من قبله الاتري الي قوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله وليس الغدير بذلك  
كل اليهود ولا كل النصارى ومثله قوله تعالى والذين اتواهم الكفار بغير حق بانزل اليك وليس شاره الي اهل الكتاب  
ياهم بل الي عبد الله بن سلام واصحابه زياده مما ورد في فضله ولما قلنا ما حدثني به المولى السيد المرتضى العلامة  
بهاء الدين علي بن عبد الحميد السمرقاني فضايله ما رواه باسناده الي العلي بن حسن عن الصادق ع ان يوم يتردد وهو العا  
الذي اخذ النبي صلعم امير المؤمنين العهد بعد برضهم فاقوله بالولاء فقلوا لمن ثبت عليها والويل لمن نكثها وهو اليوم الذي  
فيه رسول الله ص عليا علي السلام اي واري الحسن فاخذ عليهم اليهود والنصارى وهو اليوم الذي ظهر فيه اهل النيران  
وقتل في الشدة وهو اليوم الذي يظهر فيه قايما اهل البيت وولات الامر ويظهر الله تعالى بالجلال فيصير على كرامة  
الكوفة ما من يوم يورد الا ونحى تنوع فيه العزم لانه من ايامنا حفظه الغرس وصيغته ثم ان بني من انباء بني اسلم يرس  
وبدان يحيى القوم الذي فرضوا ديارهم وهم الوفا حذر الموت فنامتهم فاجي ان حبس عليهم الماء في مضاجعهم  
فصبر عليهم الماء في هذا اليوم فغاشواهم فليس الغدير الماء في يوم يتردد سنة ما فيه لا يعرف في سبها الا  
الراشدين في العلم وهو اول يوم من سنة الغرس قال العلي والملي على ذلك وكنت من علمائه وعن العلي ايضا قال دخلت  
على ابي عبد الله ع في صحبة يومه اليزور فقال يا علي انقري هذا اليوم قلت لا لكنه يوم يقضى فيه الحاجات وتبارك فيه الوهاب  
الحق الذي بطلن ملكه ما هذا اليوم الا لا رقديم اخره كدستي فقلت لعلي هذا من عندك احب الي من ان  
انقبض انقري ولجلك السعداء ثم قال يا علي يوم اليزور وهو اليوم الذي اخذ الله فيه نفاق العباد ان يعبدوه ولا  
يشركون به شيئا وان يدينوا برسله وحجته واوليائه وهو اول يوم طلع فيه الشمس وهبت فيه الرياح والفرق وحظت فيه  
زحوة الارض وهو اليوم الذي استوت فيه سفينة نوح على الجودي وهو اليوم الذي هبط فيه جبرائيل الي الارض النبي صلعم  
وهو اليوم كرفيه الالهيم الاصلم قومه وهو اليوم الذي حمل فيه رسول الله صلى الله عليه واله وسلم امير المؤمنين ع علي  
ملكه حتى رمي اضمار قريش من فوق البيت الحرام وهشتمها والجزيل قوله والناس في هذين الحديثين وجوه الاول قوله  
ان اليوم الذي اخذ الله فيه العهد بعد برضهم وهذا تاريخ وكان ذلك سنة من الهجرة فوجب توافق نزول الشمس في ذلك  
في ان مع عز من ذي الحجة على حساب التقويم ولم يكن الهلال روي في ذلك ليلة الاثنين فكان الثامن عشر على الرواية ا  
الثاني كون صبا الماء في دون اليوم سنة شايعة والظاهر ان مثل ذلك هذه السنة العامة الشاملة لسائر المظلمين  
ان يكون صبا الماء في وقت لا يفرق فيه الطبع وباباه ولا يتصور ذلك مع كون الشمس في الجدي لانه غاية الغر في غالب البلاد  
الاسلامية الثالث قوله في الحديث الثاني وهو اول يوم طلعت فيه الشمس وهو ما سبعا قيل ان الشمس خلقت في  
الشرطين الرابع قوله وفيه خلقت زحوة الارض وهذا ما يكون مع الحمل دون الجدي وهو ظاهر الركن الثالث في الطهارة

قال طاب يومهم  
في يوم يتردد  
وهو اليوم الذي  
اخذ الله فيه العهد  
بعد برضهم  
وهو اليوم الذي  
حمل فيه رسول الله  
صلى الله عليه واله  
وسلم امير المؤمنين  
ع علي ملكه حتى  
رمى اضمار قريش  
من فوق البيت  
الحرام وهشتمها  
والجزيل قوله  
والناس في هذين  
الحديثين وجوه  
الاول قوله  
ان اليوم الذي  
اخذ الله فيه  
العهد بعد  
برضهم وهذا  
تاريخ وكان  
ذلك سنة من  
الهجرة فوجب  
توافق نزول  
الشمس في ذلك  
في ان مع عز من  
ذي الحجة على  
حساب التقويم  
ولم يكن الهلال  
روي في ذلك  
ليلة الاثنين  
فكان الثامن  
عشر على  
الرواية ا  
الثاني كون  
صبا الماء في  
دون اليوم  
سنة شايعة  
والظاهر ان  
مثل ذلك هذه  
السنة العامة  
الشاملة لسائر  
المظلمين  
ان يكون  
صبا الماء في  
وقت لا يفرق  
فيه الطبع  
وباباه ولا  
يتصور ذلك  
مع كون الشمس  
في الجدي  
لانه غاية  
الغر في  
غالب البلاد  
الاسلامية  
الثالث قوله  
في الحديث  
الثاني وهو  
اول يوم  
طلعت فيه  
الشمس وهو  
ما سبعا  
قيل ان الشمس  
خلقت في  
الشرطين  
الرابع قوله  
وفي فيه  
خلقت زحوة  
الارض وهذا  
ما يكون مع  
الحمل دون  
الجدي وهو  
ظاهر الركن  
الثالث في  
الطهارة

الركن الثالث في الطهارة الركن الثاني في التيمم قال طاب ثراه ولولم يوجد الا ابتداء وجب كونه الغنى و  
قيد ما لم يضر بالحال وهو التيمم اقول الاصح ان ثراه الاول قوله اي على اذا كان الش غلبا يتم بغيره  
اعاد اذا وجد الماء جارية للماء على التلف كما لو كان الماء الثاني قال المرتضى يجب التيمم اذا كان الش غلبا يتم بغيره عليه  
واطلاق محققا برأيه صفوان عن ابي الحسن ع قال سالت عن رجل احتاج الي وضوء الصلوة وهو لا يجد على الماء فوجد  
قد ما يتوضا به بياض درهم او بالف درهم وهو وجد لها شترى وتوضا او يتم قال بل شترى قدما صابني مثل  
هذا فانتمين وما يبرئني بذلك مال كثير الثالث الوجوب بشرط عدم الضرر الحائز وهو منسوب الشيخ في كنهه كذا في  
صحتها بناءً وفقها الجمهور واختاره المصنف واجتمع على الوجوب مع عدم الضرر بالقدم وعلى تقديره بان يضره في نفسه لا يضر  
ما يحجب به لم يجب عليه السجدة وتعرض الماء للتلف واذا سأل التيمم هناك دفعا لهذا الضرر سأل هذا ويريد رواية  
يعقوب بن سالم قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل لا يكون معه ماء والماء عن يمينه الطريق ويساره غلبي او نحو ذلك  
قال لا امره ان يغتر بفسقه فيغترض له لصا او سبع قال طاب ثراه وفي قوله التيمم بالحي تردد والجواب قال الشبان اولى  
قال المصنف في المعبر الحجر الصلوة بالخاء والصفا والبراء يجوز التيمم به وان لم يكن عليه عبا قال الشيخ وعلم الهدي وقال  
المفيد يجوز مع الاضطرار وسعد الثاني في اصلنا قوله فيتموضعا او الصعيد او الارض والحجر ارض اجمالا لا يقال الصعيد  
تراب الحوت كما نقل عن ابن عباس ع وقوله حجة لا نأخذ هذا ليطالب الرمل والسجدة فان التيمم بها جائز والظاهر ان التيمم  
الحوت وانما قال في الاصل فيه تردد لاعلم الهدي قال في الصلح لم اقف للمصنف ان يفتي في التيمم بها فانه لا يضره عند  
الاضطرار فثبت التردد في ذلك قال طاب ثراه وفي صحته السعة قولان اقول في المسئلة اقول الاول وجوب  
الشيخ المرتضى وسائر ائمة ابي الى وجوب التأخير لوجه الاول قوله ع فلم يجد ماء فتموضعا في جواره فثبت ان  
في الامر في الوقت وانما يتحقق بالعدم في جميع اجزائه ولا يعلم الا بالتأخير حتى يعضي الثاني عموم الاخبار الدالة على  
وجوب التأخير في اخر الوقت روي يعقوب بن يقطين في الصحيح قال سالت ابا الحسن ع عن رجل يتم فضلي فاصاب  
بصدولة ماء ابتوضا ويعد الصلوة ام يحج رصولة قال لا واصلا قبل ان يضي الوقت ترضا وعاد  
ان مضى الوقت فلا اعاد عليه فلو كان مأمورا بالصلوة في اوله لم يعد لا تقصا الاجزاء الثالث الاحتيا  
فان التيمم اخر الوقت لفتح صلوة قطعاً بخلاف التيمم في اوله الثاني قول الصدوق والعلامة في تنقيح الطلب  
بحج ان مع السعد لوجه الاول قوله ع فلم يجد ماء فتموضعا وهذا غير واجد الثاني ان الفضل الاثبات والبياد  
بالصلوة في اول وقتها والتيمم طهارة شرعية فتشع عند اذنها كالوضوء والغسل لعطفها في اللبنة والعطف  
يقضي السوية الثالث صحبة زرارة عن الباقر ع قال قلت له فان اصاب الماء وقديتم وهو في وقت  
تمت صلوة ولا اعاد عليه وهو يد على جواره مع السعد وفيه نظر لم يزل يكون الضم في وقت عايد الي فراغ من  
الفرصة قد بين وهو في وقت فراغ من الفرصة ولا يلزم منه تقديم في اول الوقت لجواز ان يكون في اعدي  
اخر جزء من الوقت الثالث قوله اي على والعلامة في القواعد وهو جواره في اول الوقت مع العلم باستمرار الغيرة

ان يكون

الامر

قولهم



٧ الحبص

ما يجب على الأولاد من غير كيفية اليتيم وصف مسح وحل عضائه ويبد عليه سياق الكلام من قوله عليه السلام ولم يمسح  
الذراعين شي وإذا سبق الكلام لهذا وجب بيان خاصته وأهل عدد الضربات فيه فليس في الحديث أنه عليه السلام اقتصر  
على ضربتين واحدة أو ضرب ضربتين وأيضا فلا دلالة عليه على أن اليتيم الذي وصفه الوضوء والغسل وذكر فضيلة عار  
لا يدل على إرادته بيان يدل على الفضل الصالح ذكر العقبية ثم شمل عمه كيفية اليتيم مطلقا أو عن كيفية اليتيم الذي هو يدل على  
الوضوء وعن الثاني أن الأصل بغيره عند الدليل وهو الأحاديث الدالة على خلاف الثاني وجوب الضربتين مطلقا أي  
في ما كان بدلا عن الوضوء وما كان بدلا عن الغسل فربما للوجه والآخرى للبدن وهو من ذهب الفقهاء عما لا يصححه زاره  
عن أبي جعفر قلت كيف اليتيم قال هو ضربته واحدة للوضوء والغسل في الجنازة تقرب بيديك مرتين ثم تنفضهما مرة  
للموجع ومرة لليدين واجب بأحد كون قوله هو ضرب واحد للوضوء تام وإشارته إلى واحدة الضرب في الوضوء  
ثم ابتداء فقال والغسل في الجنازة تقرب بيديك مرتين الثالث التفصيل وهو الاكتفاء بالضربة الواحدة في دون  
الغسل وهو من ذهب الشيخين والصديق وسائر أئمة الدين واختاره المصنف والعلامة احتجوا على الواحدة في الوضوء  
بما رواه في الوثائق رواد عنه الباقر ع في اليتيم قال تقرب بكفك للأرض ثم تنفضهما ونسج وجهك ويديك وفي السنن  
عن عمرو ابن أبي المقدام عن الصادق أنه وصف اليتيم تقرب بيديك للأرض ثم دفنها فتنفضها ثم مسح جبهته وكفيه  
مرت واحدة وعلى التعدد في الغسل بما رواه اسماعيل بن همام الكندي في الحسن عن الرضا ع قال اليتيم ضرب للوجه  
وضربة للكفين فإن قيل هذه الأحاديث المذكورة في الوضوءين غير دالة على المطلوب لاطلاقها وعدم الأشعار  
فيما بدلت الوضوء والغسل واجب باستحالة تنافض الأحبار الواردة عن الأئمة الأطهار فلا يمكن إعمالها مع العمل  
بما على عمومها فلا بد أن يتخصص كل واحد بصورة ولا يشترك فيها الحكم الآخر فينزل على ما قلناه فلا يمكن صرف الكثرة  
أي ما هو يدل على الوضوء المناسبة الاستيعاب في الغسل كثره بالضربات وعدم استيعابه في الوضوء وحدهما ولا نهما  
حدثان مختلفان في البدن فيختلفان في البدن وهو اختيار المحققين والشهيد طاب ثراه قال طاب ثراه فانه  
ضحتي الفوات وصلى في إعادة تردد أقول إنه اجب عائدا وخشي على نفسه استعمال الماء فيتم وصلي وهل بعد  
صلاته ثم لا فيه ثلثة أقوال الأول عدم جواز اليتيم ولد طاف على نفسه ويلزمه بطمان الطلوع وعدم الاعتداد بها  
وهو قول الشيخ العبد الجاهج برواية علي بن أحمد دفعه عن أبي عبد الله ع قال سألت عن محذور قد أصابته جنابة  
قال إن كان قد جنب فليغتسل وإن كان احتمل نيم الثالث جواز اليتيم مع خوف التلف والصلوة بعده ثم إعادة  
بعد الغسل وهو قول الشيخ الجاهج برواية جعفر بن أبي عمير عن عبد الله بن سنان أو جعفر ع قال سألت عن رجل  
أصابته جنابة وهو يحاف على نفسه التلف إن اغتسل قال يتم فاذا انتهى البرد اغتسل وأعاد الصلوة وبأنه من غير الجنابة  
ويغيد ما فصل واجبا عنه الأول يضعف الحديث بحالة الروي وعن الثاني أن التقريب لا يوجب إعادة كل حدث  
الأصغر الثالث صحة اليتيم وعدم الإعادة وهو قول أبي إدريس واختاره المصنف والعلامة ما يدل على الأول في لغة ما جعل  
عليكم في الدين من حرم وما رواه ابن بابويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن فلانا أصابته جنابة وهو جمد فرفضه



فما نفعنا قتلوه الاسان لا يجوز ان شفا الى السوال فاطلق عليه حوازم التيمم في تفصيل وروي ان ابا ذر راي  
النبي صلى الله عليه واله وسلم قال يا رسول الله هل كنت جامعة على غراء قال فامر النبي صلى الله عليه واله وسلم ان ياتي به وبعثت  
انما وهي ثم قال يا ذر لك فيك الصبيد عن سبني وعن ابائكم انما صلوه وقت على الوجه المأمور به شرعا فخرج فاعلم انه  
العهد لما ثبت في موضعه ولما رواه البعض في الصحيحين قال سالت ابا عبد الله عن رجل ياتي الماء وهو جيب وقد صلى  
قال فيسئل ولا يعيد الصلوة بينهما الا ان يفي ان يعيد استعماله فانه يجب عليه التيمم والاعادة كل مرة الماء بعد دخول  
الوقت الثاني الفرق بين قولين الشيخين عدم الحكم بصحة الصلوة على قول الغيد وجوب القضاء للمعد فعل باوجب  
بالاصول وعند الشيخ يجب الصلوة والقضاء على التمكن بعد ذلك وقطع الغلبة في سائر الاول بغير فعل الصلوة عليه  
على قول الغيد ولا شرطها بالظهاره وجوزها بوجوبها على قول الشيخ الثاني الحكم بمسؤولية الصلوة في الحال  
فيستحق من ذور الصدقة للصلين على الثاني فلو الاول الثالث لو مات قبل التمكن في القضاء يجب على قوله  
الشيخ لانه انما يجب بالوجوب وهو التمكن ولم يحصل وجوب على الغيد الرابع شرعية هذا التيمم على قول الشيخ فيجب  
به ما يبيح التيمم ويطلبه وما يثبت عليه على قول الغيد قال طاب ثراه ولذا من منع رجم المجرم اقول من  
احد في الجامع ومنعه رجم فلم يتمكن في الخروج بسبب فليتم في المسجد صلى الله عليه وسلم هذه الصلوة ويخرج في  
العهد بها او يجب قضاءها في قول ان احدهما الصحيح وهو منعه المص والعلامة لانه صلى الله عليه وسلم فيخرج في العهد  
ولانه صلوا لظهوره بين فسطحه الوجوب بصحة هذا الحديث من ابي عبد الله وقد سألته عن رجل اجنب  
وتيمم وصلى الصلوة ثم وجد الماء فقال لا يعيد ان رب الماء رب الصبيد فقد فعل اصابي الظهور بين والافضل  
الاعادة ان وجد الماء قال الشيخ وابو علي لرواية الكوفي عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن رجل يكون في سبط  
الزحام يوم الجمعة او يوم عرفة ولا يستطيع الخروج في المسجد فكثر الناس فاستم بصلي معهم ويعيد الا ان  
ولا تيمم مع وجود الماء فلا يكون مجزئا ويجب في الاول بضعف السند قال الصدوق لا اعلم باسناد في الكوفي عن  
الثاني ان المراد بالوجود التمكن في استعماله وهو غير موجود في صورت التزاحم واعلم انه لو كان المانع في الطهارة و  
خوف فوات الجمعة مع التمكن من الخروج في الجامع لسد له الزحام وصيف الوقت لم يجز التيمم اجماعا قال  
طاب ثراه ولو كان في اثناء الصلوة فقولان اقول هذا الوجه اقول الاول عدم الرجوع بعد التلبس بال  
تكميله هو اختيار الغيد والسيد وابي ادرس واحدى قول الشيخ واختاره المص والعلامة لانه دخل في الصلوة فلو  
شرعا فوجب اكماله ويجوز ابطاله لقوله لا يفسد اعماله ولما رواه محمد بن عمار عن ابي عبد الله عن رجل قال قلت لابي  
جل تيمم ثم دخل في الصلوة وقد كان قد طلب الماء فلم يجد وعليه ثم ياتي بالماء حتى يدخل في الصلوة قال يضي في  
الصلوة واعلم انه لا يفي تيمم الا في الوقت الثاني رجوعه مالم يفرق فاسئل الثالث رجوعه مالم يركع قال الشيخ في النهاية  
وبه قال الصدوق والحسن لما رواه عبد الله بن عاصم قال سالت ابا عبد الله عن الرجل لا يجد الماء فيتم ويقدم في الصلوة  
فما الغلام وقال هذا الماء فقال ان كان لم يركع انصرف وليتوضا وان كان قد ركع فليعوض في صلوة واجيب على العمل

او الدخول في اول الوقت وجاز ان يريد مالم يركع مالم يصلي اي يدخل في الصلوة لا طلاق اسم الركوع على الصلوة  
كافي قوله ثم وار كوع الركعتين وساغ ذلك بما ذكرنا من باب اطلاق اسم الركوع على الكل الرابع الوجوع مالم يركع في  
الثانية قال ابو علي لما رواه زرارة ومحمد بن مسلم في الصحيحين قال قلت لابي عبد الله عن رجل لم يجد الماء وحضره الصلوة فتميم ويصلي  
ركعتين وهو على ظهره وتيمم قال زرارة قلت له دخلها وهو تيمم فصل ركعتين واحدا فاصار جاعا قال خرج وتوضا  
ويصلي على ما مضى في صلواته النبي صلى الله عليه وسلم وحملها العلامة على انه دخل في اول الوقت قال طاب ثراه ولو احدث  
الوجع ما يوجب الوضوء اعادة بدلان الغسل اقول يريد ان التيمم اذا كان تيمم بدلا في الغسل ثم احدث  
حدثا اخر فانه يعيد التيمم بدلا في الغسل وذكر ان التيمم لا يرفع الحدث في الماء فائدة اعادة الصلوة ولا مستحقة  
زاله بوجوه والنقض فيجوز الى سائر الحديث الذي كان تيمم بدلا منه وهذا هو المشهور عند الاصحاح ذهب  
السيد رحمه الله الى انه يعيد التيمم بدلا في الوضوء لان التيمم يرفع الحدث عند فعله التيمم او لا بدلا في الغسل ارتفاع حدثه  
بذلك التيمم والحديث المتقدم حدث اصغر فتم بدلا منه فان قلت لا اعتبار في ذلك عند السيد لانه لو وجب ضرورة  
واحد للغسل كان التيمم اولا للوضوء فلا فرق بين ان يعيد بدلا في الغسل او الوضوء قلت بل نظر الغلبة في كون  
التيمم الثاني بدلا في الغسل او الوضوء في موضع الاول اليه فعلى قول الشيخ في بدلية الوضوء وعلى المشهور ويروي  
بدلية الغسل الثاني لو وجد هذه الحدث في الماء ما يكفي للوضوء خاصة توضا به عن الوضوء لا ارتفاع حدثه بالتميم  
الاول والحديث الثاني يوجب الوضوء وقد حصل في الماء ما يكفي وعلى المشهور تيمم بدلا في الغسل ابقاء التيمم  
الحديث الاكبر بحال فالجواب عن التيمم ان هذا الماء لا يكفي والطهارة لا تبعض الثالث لو كان الحدث الا  
اكثر وهو ما يوجب الطهارة كالمس عند حجب طهارتان بنيتي وثلاث ضربات وعند كفيته تيمم واحد بنيتي  
واحد بدلا في الوضوء الرابع دخوله في حكم المدين حدثا اخر عنه ونزع عنه حكمه في عليه حدث اكره فقام له  
دخوله المساجد وقراءة العزائم قبل التيمم الثاني وبسبب من ذور الصدق على انه ليس بحدث عنه لا عندنا  
قال طاب ثراه وهل يمتنع الجنب او الميت فيه وبيان اقول اذا اجتمع ميت وحدث وجنب  
وهناك في الماء ما يكفي لحدسهم بحيث لا يفضل احد استعماله من الماء ما يكفي اخرا فان الماء ملكا لحدسهم لخص  
به ولا يجوز ابعده لغيره ولو كان فعلا وكان ذلك بعد دخول الوقت قضى الصلوة الواقعة للشرعية  
فان كان لهم جميعا اخص كل واحد بحصة فاذا لم يكفي او كان مباحا ولم يجز احد منهم تيمم مع ما لا يحسم سيد لهم  
او اوصي لاحق الناس به فالمشهور ان فيه قولين الاول اختصاص الجنب به ككثر اثار الطهارة في حقته  
فانه يبيح قضا الصلوة عليه وهي تحصيل تيمم ايضا والحديث حديثه حقيق لا ينعى من دخول المسجد وقراه  
العزائم وهو اختيار الشيخ في النهاية لصحة عبد الرحمن بن ابي نجران انه سأل ابي الحسن موسى عن رجل ترك ركعتي  
في سفر احدهم جنب والثاني ميت والثالث علي بن وضوء وحضر الصلوة وسهم من الماء وقد ما يكفي لحدسهم من جهة  
الماء وكيف يصنعون قال يغتسل الجنب ويبدن في الميت وتيمم الذي هو علي بن وضوء لان الغسل في الجنابة وتيمم

ول



وعند الميت سنة واليتم للأخر جازين الثاني التخيير في الاستعمال لكل واحد واحدنا فرضي اجعت وليس بعضها اولى من بعض  
فتعين التخيير وهو قول الشيخ في المسألة وفقد العلامة في التخيير قولنا الثاني وهو اختصاص الميت ووجهه انه امر عام من الدنيا  
فيعطي اعتباراً بالانفراد في تقييد الميت لما هو إزالة الاوساخ والادوان وهذا المعنى لا يحصل في التخيير وهو  
مذهب الثاني وفي رواية محمد بن علي عن بعض اصحابنا قلت الميت والحجبت بتفقدان ولا يكون الماء الا بقدر كفاية  
احدها ايها اولى قال يتم الجنب ويقتل الميت وهي مقطوعة من سلة والا في فصله والقائدها الكافي فيكون راجح قال الله  
وما ذكره الشيخ ليس موضع البحث فانما نخالف ان لهم الجنبه لكن البحث في اولى ولو انه لا يبلغ للزوم ولا ياتي في التخيير  
واعلم ان المنازعة في الافضل في الوجوب فتعقب الوجوب ودرء وجه طهارته الا في الموصي فيقبل لعدم الاذن من  
الملك قال طاب ثراه الثاني روي في صحيحه في الصلاة ثم وجد الماء فطهر واتم فزولها الشيخ  
على النسيان اقول في المسألة ثلثة اقوال الاول قال الحسن بن سعيد ثم احدث فاصاب ماء خرج وتوضأ ثم ثانيا على ما  
صفي النبي صلى الله عليه وسلم من غسله عن القبلة وهو في موضع من حصول احدث على جهة النسيان والثقل الثاني قال  
المفيد الميم اذا دخل في الصلاة واحدث ما ينقض الوضوء غير تقدم وجد الماء كان عليه ان يتطهر بالماء ويصلي على ما صفي  
من صلاته ما لم يتوقف عن القبلة الى استناده بارها او يتكلم عامداً بما ليس من الصلاة فان احدث ذلك متعمداً كان عليه ان يتأنق  
الصلاة في اولها ولم يجز ما تقدم منها وبمثل قال الشيخ في التمهيد لانه لم يفيض وجود الماء واجاز النسيان على ما انتهى  
اليه من صلاته كذا مراد لان الحديث مبطل مطلقاً وقد خرج به في كنهه الثاني منع ابن ادريس من البناء في صورتين اى وجب  
الاستيناف وهو اختيار المصنف والعلامة اوجب التمسك على مطلوبهم بما رواه زرارة وحدث عن مسلم في الصحيح عن احمدها عليها  
السلام قال قلت له رجل دخل في الصلاة وهو مبتلي وكنت ثم احدث فاصاب الماء قال خرج ويتوضأ ثم يني على ما  
مضي في صلاة التي صلى بها وفي الصحيح عن زرارة وحدث عن مسلم قال قلت له رجل لم يصب الماء واحدثت الصلاة فتميم  
وصلى ركعتين ثم اصاب الماء انتفض الركعتين او يعطهما ويتوضأ ثم يصلي قارلاً ولكن يضي في صلاته ولا ينقضها لما  
انه دخلها وهي على طهوره ثم قال زرارة قلت دخلها وهو ميم فصلى ركعة واحدة واصاب ماء قال خرج ويتوضأ  
ويضي على ما مضى من صلاته التي صلى بها ثم عن زرارة عن ابي بصير عن قال سالت عن رجل صلى ركعة على تيمم ثم جاء رجل  
ومعه قربان في ماء قال يقطع الصلوة ويتوضأ ثم يني على واحد من الركعتين هذه الاحاديث على عمومها والشيخان  
نولها على النسيان ووجه ان نفي الحديث مبطل للصلوة اجماعاً ولا يجوز حمل الرواية عليه او الجزم بالعداوة  
الاجماع وحديث على السهولة الواقع في الصلوة وقع مشرعاً مع بناء جدد الحديث فلا يبطل بزوال الاستباحة  
كالطهون اذا جدد الحديث فان قبل ينقض هذه وطهارات المائية فان جدد في سبيلها وهو قوي ومبطل  
الا في سبيلها الضعيف ولجب بان الطهارة المائية رافعة للحديث فلحديث التجدد فيها مبطل لذلك  
الرفع واعلم ان هذه الاعايد تدفع الفيل الاصول في وجود الاول عدم الحكم ببطلان الصلوة التي وقع الحديث  
باعتبارها الثاني وجوب قطع الصلاة مع عدم الحكم ببطلانها الثالث وجوب التطهير والبناء بينهما منافاة

وكذا فتوى الشيخين بان فرق بين حصول الحدث فيها ما يبينه عدلاً ولم يفرق في غير هذه المسألة بينها وبين الجلب للعدالة في قول  
السيد وقد صلى ركعة بحل الركعة على الصلوة مجازاً الاطلاقاً لاسم الجوز على الكل وقول خرج ويتوضأ ثم يني على ما مضى من صلاة  
اشارة الى الاجتزاء بتلك الصلوة السابقة على وجدان الماء وعن مقبول الرواية الثانية في التفصيل بين الركعة والركعتين  
بذلك كما ايضا واحداً وجوب استحباباً اذا صلى ركعة واحدة وعن الرواية الثالثة في سندها وفي الباب الثاني في تصحيح  
قوله يخرج ويتوضأ صريح المبالغة على وقوع الحدث في الصلوة لابين الصلوة وكذا في افعال الرجوع بعد الصلوة الركعة النقص  
الرواية ووقع الحديث بعد الركعة فكيف يحتمل اعتبار الرجوع عنده وكذا انما يبي الشك في رضى الله عنها بالتفصيل لا يدل عليه  
الاحاديث واعلم ان الحديثين الاولين الدالين على عدم بطلان الصلوة بالحديث في الصحاح كنهها ليس من قبيل التوقر فلا يصلح  
لخصيص ما دل عليه عموم الادلة القطعية والاصول الشرعية التي وقع الاجماع عليها ويجوز ان يحمل على التاويل البعيد في حيث جرت

ذكره في كتاب الطهارة اما كونه طهارة لغوية فذكر استلزاماً واستيعاباً عقيب الطهارة الشرعية لان التخيير فعل الاخير  
انما يكمل لفعل طهارة وانما سألنا فلما ذكرنا ما في الموطأ من ذكرها من ازالة المانع ولا شك ان الجاهل بالصلوة ولا بد من  
ذكرها صحتها قال طاب ثراه وفي عرق الجنب الحرام او عرق الجنب الجلالة ولعل المسوخ وذكور الدجاج والغنم والاربع  
لنارة والوزغ واختلاف والكلهيد الطهر اقول حاشا ما يلا اوله عرق الجنب في الحرم وفيه قولان الاول النجاسة وهو مذهب  
الشيخين وبه قال الصدوق والواقفي اوجبوا نجاسة الجنب الجلي قال قلت لابي عبد الله عن رجل اجنب في ثوبه وليس معه ثوب غيره  
قال يصلي فيه واذا وجد الماء غسله قال يمكنه نزع ما كان عليه لاعداده ويكفي غسله ان يكون المراد ان اصابته نجاسة في الحرم  
وبغيره فانه يصلي فيه فاذا وجد الماء غسله والجواب الاول بالحديث ان اصاب الجنب في ثوبه في الحرم غير عليه على ما  
نقعه القول السائل ثم قيل اذا وجد الماء لوجود النجاسة بالطهارة قال سار وابن ادريس لوجه الاول الاصل  
الثاني ان الجنب في الحرم ليس نجس فلا يكون عرقاً نجساً كغيره في الجنبات الثالث ما رواه ابو اسامة في الحسن قال سالت  
ابا عبد الله عن الجنب يعرف في ثوبه ويقتل بفراق امرته او يصابها وهي جانية او يصب عليه في عرفها  
قال هذه كلها ليس بشي ليعمل في الحرم الثاني عرق الجلالة وفيه قولان الاول النجاسة قاله الشيخان والواقفي  
لصحيحه هشام بن سالم عن ابي عبد الله لانا كل الحرم الجلالة وان اصابك من عرفها فاعلم واجب عليك على الاستحباب الثاني الطهارة قاله  
سار وابن ادريس واختاره المصنف والعلامة للاصل ولانها ليست نجسة فلا يكون عرقاً نجساً كغيرها الثالث لعل المسوخ وفيه  
قولان الاول النجاسة قاله سار وابن حمزة والشيخ في الخلاف في كتاب البيوع حيث منع من بيع الفرد لا يمسح نجس احتجوا بان  
المسوخ نجس ببيعها ولما منع سوي النجاسة وهما ممنوعان الثاني الطهارة وهو مذهب المصنف والعلامة للاصل والطهارة ولان  
المسوخ لو كانت نجسة واحد انما الغسل كان عقيب نجاسة والثاني باطل لما رواه عبد الحميد بن سعيد قال سالت ابا ابراهيم عن  
عظم الغنم يجل سجد او شراه الذي يجعل منه الاشطاء فقال لا بأس قد كان لا يمشي او مشا ط الرابع ذكر الدجاج عن  
الجلال وفيه مذهبان الاول النجاسة وهو مذهب الشيخين لما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن فارس قال كتب اليه رجل

مسوخ

ت



















الثاني رواه ابن كزيبه لا يعطى بذكره الكتاب وهي مختلفه بالنسبه الى ثلثه اتحاد الاول الذي عليه عمل الطائفة وما رواه الحارث بن المغيرة قال سمعت ابا عبد

والقبلة

بعد المغرب ركعتين وبعد ما يتنصف الليل فيها الوتر ونما ركعتا الغزير فيكون سبعه وثمانون ركوعه سوى الوضوء فما

۳۰ فاضل عالمی تعلیم یافتہ خاقان محمد ۲۰  
فقار علی صاحب رحمہن رحمہم قاسم  
و محمد سید الزمان غانیہ و ابو عبد اللہ رحمہم











وطلبه ومقادير يديه الى القبله مستند هذه التفصيل مضمون الطائفة وعلمه عليه الثالث عند الذبح والخرع علم  
الحكمة والتمكن في حرف الذبوح والمخوار كما يقطع لغدها كما في الترتيب والصايل والاراد الاستقبال بالذبح والخرع  
ولا عرت باستقبال الذبائح وعدمه ومعدوب وهو في موضع الاول النافذ على الارض وهو يدعى المص  
والعلماء في تصريف الارشاد وشرها في غير الاستقبال وهو يدعى السج في السجود وشرها في المص  
الثاني الجلس للقبض على احد القولين الثالث قوله القرآن الرابع الدعاء مخدور وهو حال التوجه بالوجه خاص وهو  
الوجه وفي الاستقبال وقدره وهو حال الاجماع ورمي جرت العجبة وسباع وهو ما عدا ما ذكرناه واذا عرفنا هذه  
فتقولنا اختلفت التي في القبله التي يوجه اليها المصلي على قولين الاول انما الكعبة المشرفة وحكمها كالاعوججته البعيدة كاستقبالها  
العالي والافضل على جليلي قيس او في سردار وهو يدعى المصلي وبه قال اكثر الفقهاء والافضل على جليلي قيس او في سردار وهو يدعى المصلي وبه قال اكثر الفقهاء والافضل على جليلي قيس او في سردار وهو يدعى المصلي وبه قال اكثر الفقهاء  
وجوه الاول قوله جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس الثاني الاهلية من استقبال الكعبة استقبال المسجد والحرم فخرج  
عن العمدة يعني بخلاف التوجه الى المسجد والحرم الثالث ما رواه معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
الى الكعبة قال العبد وجوه من بدو الثاني انما الكعبة لم يكن في المسجد وهو كان في الحرم وهو اناء عنه اختاره الشيخان  
وسلام والواحي وابن حزم وابن زهره والدليل وجوه الاول الاجماع الثاني انه لو وجب التوجه الى عيني الكعبة لزم بطلان الصلوة  
الصف الاول خلف الايام لصفوها بخلاف الحرم لانه لظهوره ان يكون كل واحد في الجماء متوجها الى جزء منه الثالث ما  
رواه عبد الله بن محمد بن الحجال عن بعض رجاله عن الصادق ع ان رجلا جعل الكعبة قبله لاهل المسجد وجعل المسجد قبله لاهل  
الحرم وجعل الحرم قبله لاهل الدنيا وهي مرسلة والثاني من دفع بالاعتناء بالحججه ومعارض بغير الحرم في اهل الدنيا  
فانه يلزم خروج الكعبة عن سمة واذا جعل المصلي سعة الارض ودعوى الاجماع ممنوع قال طبريزي وقل  
سئلني ولصلي عني الى البيت المعمود اقول تكرر الفرض على سطح الكعبة كما يكون جوفها لاستلزامه استدار القبلة  
فلو صلي على سطحها صلي قائما بغير رايين يديه شيئا يكون استقباله حال قيامه وسجوده ولولم يبرز يديه شيئا  
اصلا كانت صلاته بطلان وقال الشيخ في النهاية الصدوق في كتابه في الاخصر العجبة يصلي مستقبلا يستقبلها على  
فقاء متوجها الى البيت المعمود ويعرف بالضريح بالعباد المعجزة المضمومة وهو في السماء الثالثة وقيل الرابعة باز  
البيت بحيث لا يقع على سطحه وبه قال القاضي ان لم يكن في الزوال والافضل ان يزل وقال ابن ادرس للمصلي  
والعلماء برصلي قائما والاحاصل ان في السنة ثلثة اقوال الاول الاستلقاء موميا الى الضريح وهو اختيار  
الشيخ واستدل بالاجماع برواية عبد السلام في الرصام في الذي ذكره الصلوة وهو قوله الكعبة فقل ان قام  
لم يكن له قبله ولكن يستلحق على فقاء ويقع عليه ويقصد في قبله الى القبلة في السماء البيت المعمود ويقرأ فاذا اراد  
ان يركع فحضر عينية واذا اراد ان يركع فحضر عينية والسجود على نحو ذلك وجب فيه السجود فلا يعا  
الاحكام القطعية لانه على وجوب القيام والركوع مع الكعبة الثاني القيام وهو بارز اقل يدين يديه يكون استقباله  
وهو خيرا وابن ادرس لعلهم قولهم وجعل مثل المسجد الحرام وهو عام والان القيام شرط في الصلوة وركن

فيما ذكره الشيخ محمد

فيها لا تخرج مع عدمه اختيارا وان التوجه انما هو الى الكعبة وهو حاصل من صلا فقه كما لو صلي قبله في غير وجه  
اجزا وسافر كما لو صلي في سرداب الثالث التفصيل وهو الاستلقاء اذا لم يكن في الزوال والافضل ان يزل وقال ابن ادرس للمصلي  
لصلي قائما وهو اختيار القاضي ووجهه جمع بين قولين وضعف ما مر قال طاب تراه  
قيل سيجب التماس هل السج في الشرق عي ستم فليلا وهو بنا على ان توجههم الى الحرم اقول ههنا صبيان الاول  
وجوب التماس في السج في الشرق في السج واجل وهو الظاهر في عبارات المفيد لما رواه الفضل بن عمر قال ساء  
ابا عبد الله ع عن السج في لاهلنا ذات اليسار وما اليسار فيه فقال ان الحج الاسود لما انزل له سجدا  
من الجنة ووضع موضعه جعل الرضا بالحرم حيث يقع النور نور الحج في بين الكعبة اربعة اميال  
وعن سيارها ثمانية اميال كلها اشياء مبدلة فاذا اخفى لم يكن لها حاكم على حد الكعبة والرواية ضعيفة المشددا  
الثاني اسجابه وهو يدعى المص والعلامة لان الامر بالتوجه انما هو الى الكعبة فتحمل الاحاديث الواردة بالانحناء  
على التماسها بغيرها في الاول وكان فخر المحققين قدس سره تحت لزوم السمت وينبع في الاخر ان يثبنا  
ومساروا قال المص في العجبة وكل من جعل قبله الحرم امر بالتمسك به قال والاقرب انما انما التماس بالاستقبال الى  
الحرم قلنا باستقبال التماس لعدم الادلة على الوجوب وحملنا اوردته على الاستقبال لدلالة التماس على الاستقبال  
مذنب واعلم انه انفق حضور العلامة المحقق ضواحي الفير الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي قدس سره في  
محلى المص طاب تراه ودوره وكان فيما قرئ بحضوره درس القبله فاوردنا شكلا على التماس في كتاب المص في الحلال  
بما اقتضاه ذلك للزمان لم يعل في مرسلة المسئلة وبعضها اليه فاستحسنها المحقق حين دفع عليها وها انما هو  
بلفظها بسم الله الرحمن الرحيم جري في اشياء فوايد المولي الا فضل علما الاسلام وكل فضلا الانام بغير الدنيا و  
الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي ابنه اسد كنهته العلية فواعد الدين وقد ركانه ومهد عيا حاشه السج  
بمعايد الايمان ومثليتيه انه اشكال على التماس الحكاية الامر بالتماس لاهل العراوة لا يتحقق حفاء لان التماس  
اضافي لا يتحقق الا باضافة الى صاحب سيار وموجه الى جهة ومع اما ان يكون الحجة محصلة ولما ان لا يكون يلزم  
في الاول التماس عما وجه التوجه اليه وهو خلاف عدول الآية وفي الثاني عدم امكان التماس ان يتحقق معوق على  
تحقق الحجة التي يتماس عنها ثم يلزم مع تحقق هذه الاشكال تنزيه التماس على التماس ولا يتوقف فيه حي يتوجه  
الدليل وهذا الاشكال عام يقع عليه نحو اطر ولا تنبه لاولا ويلد لا الاوفر ولا كشف عن مكنونه الخطا وكان الفضل  
بيد ايتونية في شيا وقصر من يقف على قوايد هذا المولي الاعظم في علما الانام ان يسطوله يد الانقياد في  
الاستسلام وان يكون قصارهم القاطع فالصير وعنه في جواهر الكلام فانها شفا الانفس بحل الافهام  
عن انما ظاهرا السجدة ولا اعدم اولياؤه فضل وفضله متوجع في الدخول في هذا الباب واذن لي ان اورد ما  
يخطر على الجواب ما يكون صوابا ومقار بالاصواب فاقول مستكلا لا يوشك انما سيجي صفه فخره انه ينبغي ان يتقدم  
مقدمه شغل على بحثين الاول في نفسه ما قولنا ان احداهما ان الكعبة قبله لم يكن في الحرم وفيه عنة والتوجه

لت

في  
الدين  
الشيخ محمد بن محمد بن الحسن الطوسي قدس سره في محلى المص طاب تراه

لحم  
القطعة  
في محلى المص طاب تراه  
الشيخ محمد بن محمد بن الحسن الطوسي قدس سره في محلى المص طاب تراه

لك



معتن على التقديرات فعلية هذه التباين سرا والى انما قلنا لاهل كل من كان في المسجد والسجدة لمن  
كان في الحرم والحرم قبله لمن فرغ عنه وتوجه هذا القابل من الافاق ليس في الكعبة حتى ان استقبال الكعبة في  
الصف السطحي لا يستعد الا ان عند جهة كل واحد في المصلي غير الاخر في موضع كل واحد منهم خط واحد  
الخط الخارج من وجه الاخر يخرج بعض تلك الخطوط على ملاقات الكعبة فيسقط اعتبار الكعبة بغيرها بالاستقبال او  
بعود الاستقبال مختصا بالاستقبال المتفق من الحرم لا يقال هذه باطل بقوله قول وجهك على المسجد الحرام في  
لو كان كذلك لجاز لي وقف على طرف الحرم في جهة الحرم ان بعد عن الكعبة في استقبال بعض الحرم لا يجيب في الاول  
بان المسجد قد يطلق على الحرم كما روي في قوله في سحان الذي اسري بعينه ليلانه المسجد الحرام وقد روي انه كان  
في بيت ام هاني بنت ابي طالب وهو خارج عن المسجد لا ينظر على التيسر النبي على قوله في قوله بذلك وجب  
الثاني بان استقبال جهة الكعبة معني لمن يتفهمها وانما تفهم على الحرم في تقدر عليه البقي بجهتها ثم لو لم يتفهمها جاز ان  
تلمزم متساويا هو الرواية الحبث الثاني من شاهد الكعبة استقبالها ما فيها ولا تيسر عليه كذا لو تيق بجهتها على  
السعي امان في فقد التيسر في فعله البناء على العلامات الموضوعة للقبلة كالحاذا كل علامة في العلامات بالعضو الخفيف  
بما في المصلي ليس موجب محاذات القبلة بوجه حقيقة اذ قد يتوجه المحاذاة ويكون نحو فاعني السمت اذ حقيقا خصوصا  
عند قباله الشئ الصغير اذ انور ذلك رجعت الى الاشكال ما كون التيسر ارضا كما لا يتحقق الا بالمضي فلا  
ويستلزم ان يكون الوجه اما محض او غير محض فلو لم تحصله بيان ذلك ان الشرع نصب علامات او حيز محاذات  
كل واحد منها في اعضاء المصلي بحيث تكون الجهة القابلة لوجهه حال محاذات تلك العلامة هي جهة الاستقبال  
التيسر يكون في تلك الجهة القابلة لوجه المصلي وانما اذا كانت محض كانه جهة الكعبة الاخرى عنها بغير التوجه اليها  
والجواب عنه انما بان ان العوض استقبال الحرم لانفس الكعبة فان العلامات قد يحل الخلل في سامتها فالتيسر استظهار  
في مسألة الحرم الذي يجب التوجه اليه في كل حال في الاستقبال والتيسر يكون متوجها الى الكعبة لما موربها اما في حال  
الاستقبال فلا تماهية الا من حيث هو محاذي جهة في جهات الحرم تغليا مستندا الى الشرع واما في حال التيسر  
فالجحمة محاذات جهة الحرم ولهذا تحقق الاستقبال في طرفه حصول الاستظهار بان قبل هذا البراءات ثلثة الاول  
المقصود من هذا السعي في وجهه ان صرح اليه الثاني ما الحكم في التيسر في الجهة التي نصبت العلامات عليها فان  
قلتم لاجل تفاوت مقدار الحرم عن بين الكعبة سيارها قلنا ان اريد بالتيسر وسط الحرم في يخرج المصلي عن جهة الكعبة  
يقينا وان اريد بالتيسر يخرج عن سمت الكعبة فيكون ذلك قبلة حقيقة ثم لا يكون منه وجهي اليه من البرزق الثالث  
الجهة المشار اليها ان كان استقبالها واجبا لم يجز له العدول عنها والتيسر عدولا فلا يكون ما مورب قلنا اجواب عن الاول  
فانه فان كانت النصوص خالية عن تعيين الجهة نطقا فاما غير خالية عن تعيين الجهة اذ لم يثبت استقبال الجهة التي  
دلت عليها العلامات وثبت الامر بالتيسر يعني ان السمت للدلالة عليه في الثاني بالنقص من اثباته الحكم في التيسر  
فان غير لازم في كل موضع بل هو ممكن في كل تكليف ومن شأن القيمة في حكمها مع السمت ونقول اما ان يكون الامر

بالتيسر ثانيا

والا فليكن في كل موضع  
بالتيسر ثانيا

بالتيسر ثانيا فلا يمكن ان يتكلف اثبات الحكم بان نقول لما كانت احكم متعلقة باستقبال الحرم وكان استقبال اهل الافاق  
قد يخرج عن الاستقبال والى العلامات فمن سمع بان يكون نحو فاعني النبي وقد احرم سبي عن الكعبة فلا تقصر على ما يظن  
ان جهة الاستقبال ان يكون ما لا اية جهة النبي فيخرج من الحرم وهو يظن استقبال الاحاذاذات العلامات على الوجه  
المحور قد يخرج على المهندسين لما هو فيكون التيسر في سمت العلامات مقتضا الى سمت المحاذاة وشهداها التاويل  
ما روي عن ابي عبد الله وقد سئل عن سبب الخوف من القبلة ذات اليسار فقال ان الحرم عن يسار الكعبة ثلثة اعيال  
وعني ثلثة اعيال فاذا انخرق ذات النبي خرج عن القبلة واذا انخرق ذات اليسار لم يكن خارجا عن حد القبلة وهذا الحديث  
يعود بان للعباد قد جعلت بعد الاحوال الاعراف والجواب عن الثالث قد مر في اثبات البحث وهذا اكل سني علي  
استقبال اهل العراق الى الحرم لا الى الكعبة لئلا يكون ذلك بعد من الوجه الاستقبال الى جهة الكعبة اذ اعلمت او غلب الظن مع  
عدم الطريق الى العلم سواء كان في المسجد وخارجة فليقطع اعتبار التيسر والتوجه في استقبال الحرم انما هو على  
اختيار واحد ضعيفه ويقدر بران يجمع جامع بين هذا المذهب وبين التيسر يكون ورود الاشكال عليه ثم وبارك العصور والنو  
انه ولي الاجابة هذا الامر رسالة المصنف قدس سره فاعلم ان غير المصالح عن هذا الاشكال يمنع احصاها لا حاصل  
السؤال ان التيسر ما الى القبلة فيكون واجبا لاستقبالها واما عما فيكون حراما والجواب منع المحصر بقوله التيسر فيها و  
جاز انصاف بعض جهات القبلة يزيد الفضيل على بعض احوال لا تنظر الى التيسر سبب الخراف قال طالب  
وكذا الاستعداد قبل العبد ولو فرغ الوقت اقول لو لم يزل يتي صلوة اي دير القبلة قد فرغ الوقت هل يعيد فيها  
الا فاعلم ان الشئ وهو في العلامات في اكثر كتبه الثاني الصبر وهو من المصنفين وابن اديس في حقا والمصنفين في  
المختلف اصبح الشيخ بارواه عاد الباطني عن ابي عبد الله في هذا صلي الى غير القبلة فيعلم وهو في الصلوة قبل ان يفرغ في صلوة  
قال ان كان متوجها فيما بين الرزق والغرب فليجول وجهه الى القبلة حتى يعلم وان كان متوجها الى دير القبلة فليقطع ثم يجلس  
وجهه الى القبلة ثم يفتح الصلوة ودد بوجهه الى الارض والصف السند الثاني كونه غير قول على كل الزمان لان قوله فليقطع ثم يجلس  
وجهه الى القبلة يؤيد بكونه في الوقت ولا نزاع في اوجه الاخرى انما اشتغل بالامور به يجوز عن العهد اما الا في ملكونه  
مخاطبا بما في طه واما الثاني فلان الامر لا جزاء فان قيل لم يكن مثله هذا في الوقت فقلنا في بين الصورتين فان في الوقت  
انما يجوز عن العهد بالنظر مع استمراره لان طه بخطاير فيبقى في العهد كما مع خروج الوقت فان الامر يسقط لانه مفيد  
بالوقت وانما يجب القضاء باجود ولم يثبت ولصحة سليمان بن خالد قال قلت لابي عبد الله العجل يكون في قومه لا  
في يوم غيم فيصلي الي غير القبلة كيف يصنع قال ان كان في وقت فليعد صلاته وان كان مضى الوقت فليجهر ما دونه  
في طلب ثوابه وفي قول السجاء قال ان اقول يجوز تخاذل بين حظه والمص وهو الذي ذكره الشيخ في كتاب الصلوة  
ونه باب النهاية والسهو واختار العلامة في اكثر كتبه للاصل ولصحة علي بن راشد فلا قلت لابي جعفر ما تقول في الغراء  
وقال اي فراقت الفلك والسجاء والسهو قال فصل في الفلك والسجاء اما السجاء فلا فصل فيه وعنه مقارن في معاني قال  
اما احسن عن عن الصلوة في السجود والسجاء والغالب قال الاخر في ذلك كله ما خلا السجاء فانه دابة لا تأكل اللحم

اذا احتج بالحدود  
بالتيسر ثانيا

فيقف

ن

رض

سالت























عن الربيعين الاجريين ما اضع فيها قال فالتفت فافترقا فاختار الكتاب وان شئت فاذكر اسمي قلت واي ذلك افضل فقال  
هما واسه سوان شئت سجد وان شئت وثلة فاختار الكتاب واجمع الفضول بارواه مفسور ابن حازم عن ابي عبد الله قال اذا كنت  
واما فافترقا في الركعتين فاختار الكتاب وان كنت وحدك فيسجد فقلت او لا تفعل والمذهب الخامس قايلا لذي يفتد  
عليه الموضع الثالث هل بقي الجزيان الحدي في الاولتين في ذلك مذهبك ولا يفتد ما كان عليه من الجزير مع افضلية الركعة  
السجدة وهو مذهب الحسن الثاني بقا الجزير مع افضلية القراءة كليا لتخلو الصلوة عن فاختار وهو مذهب الشيخ في ط الثالث روي  
في الجزير في تعيين القراءة كليا لتخلو الصلوة عن الفاختار وهو في صحيفه محمد بن مسلم عن الباقر قال سالت عن الذي لا يقرأ  
فاخرة الكتاب في صلواته الا ان يقرأ بها في جهرا واصفات ومثلها رواية يحيى بن حماد عن ابي عبد الله قال قلت لاصحابه عن  
القراءة في الركعة الاولى قالوا في الثانية قلت اسهوي في الثانية قالوا في الثالثة قلت اسهوي في صلوئي كما قالوا اذا مضت الركعة والسجدة  
نمت صلاتك ولا اعلم بها قايلا واجيب عن الاول بجملة على ترك القراءة عند اذالت القراءة ركذا وعن الثاني بالغ من صحة السجدة على  
تقديره لقوله بوجبه اذا لم يقرأه الا في الجزير فيكون معنى قوله اقر في الثالثة اي ان بالقراءة وما يقوم مقامها وليس في الرواية  
ما يدل على الاشارة بالقراءة عينا في الثانية الاولى هل يقرأ الشرب بالانفاذ قال ابن الجبلة واختاره المصنف لاختلاف الرواية  
في ذلك فتخل على الجزير واجعل العلاء مسجودا يعني البه وهو مذهب السجدة الثانية هل يقرأ الاخفات في حال السجدة نعم وبعد  
قال ابن ادريس قال طاب ثراه وقيل يحكي الذكر فيه وفي السجدة اقول هنا عثان هل ينبغي السجدة في الركعة والسجدة  
او يحكي الذكر مطلقا فيه مذهبان الاول اجزاه مطلقا لذكر اختاره الشيخ في ط وابن ادريس واختاره العلامة وهو ظاهر المصنف  
في الجزير للاصل ولما رواه في الصحيح عن هشام بن الحكم عن ابي عبد الله قال قلت ليجزي ان اقول مكان السجدة في الركعة  
والسجدة لا اله الا الله والحمد لله واسر واكر فقال نعم كل هذه ذكر فيه فبذره على العلة فلو لم يكن كافيا لم يكن شيئا بالذلة على  
الجزير ومثله في صحيفه هشام ابن سالم عنه قال وجوب السجدة على اجمع وصنف فيكون منها الثاني يعني السجدة هو  
في النهاية والخلاف وبه قال النبي وابو علي وسائر واين حمزة وهو ظاهر المصنف في كتاب السجدة والنافع ويوجب الاحتيا  
ومارواه هشام ابن سالم قال سالت ابا عبد الله في الركعة والسجدة فقال يقول في الركعة سبحان ذي العظم والجود  
وفي السجدة سبحان ذي الاعلى وبحمده الغرض من ذلك سجدة واحدة في الركعة والسجدة سبع فاستغنى عن هذه الحديث  
حكايا بيان الواجب وتخصيص السجدة وبيان المفروض منه وهو مرة واحدة وهو المذهب الذي يكرهه الخاركة وهو ثلث  
والفضل في سبع وسجدة الزيادة عليها فان كان لا انشراح واجبال فباني با تسع له الغرض روي ابو بكر الخضر عن ابي جعفر  
عليه السلام قال يقول سبحان ذي العظم والجود ثلثا في الركعة وثلثا في السجدة فمن نقص من هذه نقصت صلواته ومن نقص اثنين  
نقص ثلثي صلواته ولا صلواته روي ابا بن تغلب قال دخلت على ابي عبد الله فوجدت له في الركعة والسجدة سبع سجدة  
وفي الجماعة افضل التعريف ليل يلطف لسانه بالصليين الا ان يعلم منهم الا انشراح كذلك قال الى حمزة ابن حمران كنا نصلي مع  
ابي عبد الله فعددت له اربع او ثلثة او ثلثون تسبيحة البحث الثاني في كيفية السجدة على تقدير وجوبه عينا وفي ثلثا  
اقوال الاول واحد كبري وصوتها سبحان ذي العظم وثلث صغرى صوتها سبحان الله وهو ظاهر الصدوقين

في الركعة

في الركعة سبحان ذي العظم

ومذهب المصنف الثاني ثلث كبر على الخاركة واحدة على المصنف وهو مذهب الحسن والشيخ بن سكا بارواه محمد بن يعقوب عن  
الصادق ع ان كان سجدة واحدة وخبره ويقول استيقن انه ان فعلت في ركعتين وسجدة في ركعتين ثلث تسبيحات  
القلبك اجزا مطلقا الشيخ وهو قول السيد في الانتصار فروع الاول بلفظ سبحان ذي العظم ويجعله معتدرا  
وجوب تسبيحات الثاني على القول باجزاء قول مطلق الذكر يعني الواحدة الصغرى لا هنا ذكر الثالث يجزى على  
هذه القول مراعات الشاع ذكر اسم ولا يجزى قول اسم ويجزى اسم الركعة كما يجزى اسم الركعة لو قال زاد  
على الواحدة كان واجب الواجب واحدة والباقي ندب ويجزى في تعيين العجب ولين مع اعتقاده وجوب  
الواحدة واستجاب الزيادة لظاهر جوده قال طاب ثراه الحسن السليم وهو واجب في اجمع القولين اقول هنا بخان الاول  
هل التسليم واجبا ومنع دواب وبالاول قال الشيخ والحسن لم يفتي في السائل المصري والعلامة في ط ابن ادريس وهو  
واختاره المصنف والمعلات في منتهى الطلب وبالثاني قال الشيخان والفاضل وابن ادريس واختاره العلامة في باقي الكتب  
اصح الاول بوجبه الاول ما روي من قوله مفتاح الصلوة الطهور وتحبها التكبيرة والتسليم حصر التحليل في التسليم  
فكان التكبير واجبا فكذلك التسليم الثاني فعله ومواظبه عليه وكذا الصحابة والتابعين الثالث الاحتياط واجبه الاخرين  
بوجبه الاول اصالة العلامة الثاني ان النبي ص لم يعلم عبادا ولو كان واجبا لم يمتنع تأخير البيان عن وقت الحاجة  
الثالث قوله لم يمتنع تأخيرها عنه تكبره فراه وركوع وسجدة ولم يذكر التسليم الرابع انه لو كان واجبا لطلت الصلوة  
لحصول الحدث قبله لانها باطل والركوع ومثله والملازمة ظاهرة لان الحدث اذا وقع في الصلوة ابطأها اجماعا  
وابا بيان بطلان الملازمة بارواه زرارة في الصحيح عن الباقر قال سالت عن رجل يصلي ثم يجلس ثم يحدث قبل  
التسليم قال تمت صلوة الخامس لو كان واجبا لا عاد من صلاحها وجلس بعد الا بعدة تشهدا والفقهاء لا يفتد  
وبيان الشرطية ان الزيادة مطلقة للصلوة بارواه زرارة ويكره الحسن عن الباقر قال اذا استيقن بانك اذا في  
صلواتك المكتوبة لم تعبد بها واستقبل صلواتك استقبلا لا اذا كان قد استيقن يقينا وبيان بطلان الثاني بارواه زرارة  
في الصحيح عن الباقر قال سالت عن رجل يصلي احسا فقال ان كان قد جلس في الرابعة فقد شهد فقد تمت  
صلواته والجواب عن الاول انه عارضا بالاحتياط والاضا بالبر بنبه جميع الاحكام وعن الثاني انه شهادة نفى فلا  
يكون متفولا وعن الثالث ان المراد علة الافعال الصلوة لم يوج ما هو واجب عن المعدودات كسجدة الركعة  
والسجدة وعن الرابع انه محمول عن من سها عن التسليم وظن انه فعل ثم احدث بعد ما مضى من الزمان فقد التسليم و  
لهذا قال يصلي ثم يجلس ثم لا يجزى فيكون الجلس حاصل بعد تمامية الصلوة والاضا فانما لم يطلان الصلوة  
بحصول الحدث قبله لا اذا كان جزء ولا يلزم من كون السجدة سجدة ان يكون صدقها وعن الخامس يمنع دلالة على الملقن  
لان العاقل لا يجزى لا يقول بركبة حتى ينقل الصلوة بركبة عدلا وسهوا وفيه نظر لانه اشترط في الحديث جلوسه فقد  
التشهد ولم يشترط فقد التسليم فدل على جزمه بالتشهد وذلك بدله على عدمه وجوب التسليم ولا في التمسك بالحق  
لمواظبة ع وقال صلواتكم كما ينبغي في اصلي والاحتياط فان الصلوة لما كانت اهم العبادات في نظر الشارع وجب

ولو قال ع

ب



الاخذونها بالاحرام فالاحرام البحث الثاني في صبغة السيلم المخرج من الصلوة وفيها ثلث اقوال الاول وجعل الشيخ في السوط  
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وجعل السلام عليكم مستجابا الثاني قال المرتضى والبولصالح بتعيين السلام عليكم و  
رحمة الله وبركاته واختاره ابن الجوزي والمصنف في النافع والجزء بقوله السلام عليكم الثالث المشهور انه يخرج من الصلوة  
بالحمد والثناء وهو اختيار المصنف في كنهه ونحو المحققين لقوله نعم وتخللها التسليم وهو متبع على كل واحد منهما متزيان  
الاول اذ اجمع بين الصغين انعقد وجوب الاول واستجاب الثانية ولو عكس بطلت صلوة الثاني اذ اتي بالسلام  
عليكم وجب ان ياتي بصورتها المتقولة فلو تحججوا لم يخرج وهل يجزئ ذلك او يقتضي ذلك وجوب السلام عليكم ورحمة الله  
مقتضى اذ اضاف البركات بالاول قال المصنف وابو علي وهو المشهور في الروايات المتقولة على اهل البيت عليهم السلام ويدعيها  
صالة البراءة وهو مذهب الصدوق وبالثاني قال الشيخ والشيخ في السوط وبالثالث قال الشهيد الثالث لقول سلام عليكم اهل  
بني هاشم قال المصنف في كنهه اسم التسليم عليه وورد القرآن بصورته والاقوي المنع وقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الرابع  
هل يجزي ان ينوي بخرج من الصلوة اتمالات نعم لان المخرج من الصلوة لا يتحقق الله وهو عمل واجب فيجب فيه اليقين  
لعمدة افعال النيات ولا نذارة تحت نية الصلوة اليه لكل فعل فعل وهو يخرج فينبغي لهذا الوقف للسعي في الصغين  
وطبقت وهو المذهب الخامس لوترك التسليم ناسيا او انصرف من صلاته ظاهرا سلم فان فعله الماني في عدا او سهوا كالحديث استأنف  
لنحوه وقوله في الصلوة وان لم يسلم بها الا مع التبر بالسلام سلم وسجد للمسلم ان لم يطل الزمان والاطال يطعن قال الطائفة  
وفي وضع اليدين على الشمال قولان اظهرهما الاطباء اقول المشهور تخيم التيمم وهو وضع احد اليدين على الاخرى في  
حالة القراءة ولا فرق بين وضع اليدين على الشمال او على اليمين وكذا لا فرق بين وضع الكف على الساعد او العكس بل بين وضع  
الكف على الكف والساعد على الساعد وكذا لا فرق بين ان يكون بين العضو حاجز من ثوب او لا يكون وبطلان الصلوة به وجوب  
ابو الصلاح الى كراهية واختاره المصنف في الجزء وجعل ابو علي ترك مسجدا والباقي على التيمم واختاره العلامة وهو ظاهر  
المصنف في النافع وتتردد في الشرايع وادعي البطلان لاجماع على ابطال الصلوة به وبويته ورواية محمد بن مسلم عن احمد بن ماعز  
قلت لا اجل يضع في الصلوة اليدين على اليمين فقال ذلك التكبير لا تقبل لانه عليه السلام لم يفعلها والاوجب لقوله  
صلواتكم في اصلي ولم يقل به احد بل عليه السلام لم يفعلها الا على اي ولا تقبل ابو حميد في حكاية صفته صلواته عليه السلام  
وقال ابو حنيفة واحد النافع استجابته وما لك استحق الارسل الاع طول النافذة اختلف قول النافع والي حنيفة  
في كنيته فالشافعي فوق الرواية ابو حنيفة تحتها ما اطلب نراه وقيل يقطعها الاكل والشرب الا في الزمان اقول الكلا والنز  
يقطعان الصلوة ان بلغا الكبر عند المص والعلامة في الخلف فرضا كانت او فعلا لاصالة الصلوة وبراهن الدرس وجوب  
الاعادة ولانه لا يزيد على العت وقيل الحية وعلى الرعاوى وقال الشيخ في النهاية ان كان في دعاء ولم يرد قطعه ونحو  
عطش وبريد ما جاز ان يتقدم في شرب الماء ثم يرجع الى مكانه فيتم صلاة من غير ان يتقدم وهذا الاطلاق منه وان كان شرب  
الزبيب والماء فيمكن مراده المناط لانه قال في السوط والاكل والشرب يفسدان الصلوة وروي جواز شرب الماء في النافذة  
وما لا يمكن الحرز منه مثل ما يخرج ما بين الانسان فانه لا يفسد الصلوة اذ راد وهذا الاطلاق يعطي ابطال الزبيب مطلقا و

وقال ابن ادریس يجوز في الزمان بشرط حقوق العطش وعز الصلوة واجبة السوط برواية سعيد الاعرج قال قلت لابي عبد الله  
عنه انتي ابيت فارب الصلوة فأكون في الزمان فاعطش فأكره ان اقطع الدعاء واشرب واكره ان اصبح عطشا تا وبين يدي قلت و  
بني بينهما خطوتان او ثلثة قال فيهما فاشرب منها جلتك وتعود في الدعاء والتحقيق في البحث ان لقول فاد  
الصلوة بالاكل والشرب هل هو كونه ليا من افعال الصلوة والخصوصية فاجابا ان كالكلام ولاستد بار المص والعلامة في الخلف  
على الاول فنشط في ابطال الصلوة بهما بل وجب الكراه والشيخ في السوط على الثاني بالنسبة الى الغرضية وليضد لاطل ما تقدمه وليضد الثاني  
ان تاسيس والاول تأكيد والتاسيس خبره والحق ان الصلوة انا فدية بها لما فيها من الخشوع كالمعقود والضعيف ساطن اليدين  
وان كان لغرض فلا يكون منافيا للخشوع كاذداد ما بين الانسان لا يفسد الصلوة كالسنة لاصالة الصلوة وعدم العارض للزبي وما  
كانت منافيا للخشوع كاكل اللقمة مبطل وان لم يكن فعلا كثيرا فالله ذهب اذن ثلث الاول كونه منافيا بخصوصية قبل الصلوة  
منه ما يبطل الصوم الثاني كونه منافيا فذكره فلا يبطل الصلوة منه ما يبلغ الكراه كاللقمة الصغيرة الثالث كونه منافيا للخشوع فبطل  
منه مثل اللقمة وان لم يكن فعلا كثيرا دون ما لا ينافيه كاذداد ما بين الانسان وهو ما خذناه ولا فضل بين الغرضية والنافذة  
الا ما اخرجته الرواية بشرط ما الاول ان يكون صلوة الزبي هاهنا الخافل الثاني ان يكون عازم على الصوم الثالث ان يلحقه  
عطش فلما راد الشرب استظها وسمى غير عطش خاصة لم يخرج الرابع ان يكون في فترة الزمان فذكر ان اقطع الدعاء الخامس  
ان يكون الوقت متعللا لاستدراك ذلك بعد الزمان السادس اختصاص الرخصة بالشرب دون الاكل السابع ان لا يفعل  
سبب الزبي منافا للصلوة كالا ستد بار وحمل نجس وبقية الفحل الكبر بالشرب فانه لا يبطل وان طال زمانه والشيء جزئي  
التخطي لما هو فعل الكثير فروع الاول واذا جاز في ذلك الوقت بالشرط المذكور فمثل الزبي المذوب والي حنيفة وتيمم  
قال طاب ثراه وفي الصلوة والسفر معقوضا قولان اقول التيمم مذهب الشيخ في النهاية والبولصالح وجب اعاده الصلوة  
ومستند رواية مصادق عن ابي عبد الله في رجل صلى صلوة فريضته وهو معقوض النحر قال يعيد صلوة ومصادق ضعيف  
والكراهية منه الجعيد وتليذه والشيخ وابن ادریس واختاره المص والعلامة في الزكاة قال في التيمم عند ما اورد قول الشيخ بالقرآن  
وفيه نظرية الكراهية قال في الصحاح عقص النحر فله على الرأس كالكبة وقبل جعله كالكبة في مقدم الرأس على الجبهة وعلى  
هذا منع من السجود والحق ما قال الشيخ والافلا هاهنا اخر كلامه رحمه الله قال المص قدس سره وروى عن بعض الشيوخ  
في وسط الرأس وسنده وهذا التغيير هو لا يلقح الخلاف لا في الزمان من فعل اليهود وقد ورد النبي صلى الله عليه وسلم  
وكبر من العبادات كالطواف بالبركة فوجه الاشكال في احتمال التيمم من حيث اشتغال اليد بالشيء به وقد امر عليه السلام  
بالحائزهم واحتمل الكراهية لاصالة الصلوة وضمف من منع المقص البحث الثاني في بنية الصلوة قال طاب ثراه و  
سقط الفوات ونقص ظهر اقول هنا سوال يورد وتقر به ان القضاء مانع لاصالة الصلوة من فاته صلوة فليقضها كما قال  
والجهر كتمان فكيف تقضي اربعاء وجوب ان معني قوله تقضي اي تفعل والغير في قوله تقضي ليس راجعا الى الجموع بل الى الجندوف  
وتدريه وضيق الوقت اي وتقضي وضيق الوقت فله في الاصل في هذه الجاه ان وضيق الوقت يوم الجمعة هل هو الم  
ويستقط الجموع والجمعة وله اسقاطها بالظهر بالاول وقال ابو حنيفة لقوله عليه السلام اول وقت الظهر حين ينزل الشمس وهو



فتاوى يوم الجمعة كثره وقال صاحب عمدة المحققين في الغرض هو الجهر والاستقامتها بالظهر فاد الشافعي كالقولين وعندنا ان  
 الوضوء هو الجهر وليس سقاطها بغيرها لانه ما هو بالجمعة ومنهجه الظاهر لا يكون النبي عنه فرضا لقوله عليه السلام كتب عليكم  
 الجمعة فريضة واجبة الى يوم القيمة وظاهر الوجوب على التعيين اذا قرأ هذه فتقول مع القوات اجمع قوات الجمعة اما ان يكون وقت  
 الظهري او اخرها فان كان باقيا صلاها اربعاً بنية الاداء لسقوط الجمعة وان كان خارجاً كان الواجب بعد ذلك الجهر بالظهر  
 بانفعال الوجوب اليه فيبقى اربعاً بنية القضاء وعن الظاهر في الصورة الثانية لفظ القضاء جار على حقيقة وفي الصورة الاولى يكون  
 معنى القضاء فعلى الواجب كقولنا فاذا قضيت مناسككم فاذا قضيت الصلوة فاذا قضيت الصلوة فامروا في الارض اي وتعلمون  
 الوقت المشغل من الجمعة فاد طاب ثراه ومعدك الجمعة اذكر ركعتي الا شمر اقول اذا ذكر المأموم مع الامام قبل رفع رأسه  
 اجتزاه بعد الشرح في احد قوليه وشرط في النهاية والاستبصار اذكر ركعة الركوع والواجب في ايات والاول اجمع لوجه  
 الاول اصالة صحة الصلوة الواقعة على ذلك الوجه وبراءة المزمع وجوبها عاودتها الثاني ان كبريت الركوع ليس من واجباته  
 يكون لفظة اثم في صحة الركعة الثالثة ان روايات الصحيح فيكون اجمع ولهذا اقال على الشرح في كفي في اذكر الركعة  
 صول الجهر اركم قبل ان يرفع الامام رأسه وان لم يسمع للمأموم ما رواه الحلي عن ابي عبد الله ع قال اذا ذكر الامام وقد  
 كبر وركعتي فركعتي قبل ان يرفع رأسه فقد اذكر ركعة الصلوة وان رفع الامام رأسه فقد فاد طاب ثراه في  
 العدد وفي قوله روايتان اشرها حنة الامام احدهم اقول الانسان بدلي بالطبع لا يمكنه ان يعيش وحده لا فقاره في قباة  
 الى ما كوله وبني وسكن يتوق في الحروب والابن استقلال الانسان لهذه العود فاقتر الى الاجتماع الذي هو غلة النافع  
 والتنازع يوجب اجتماعاً فاستدعي كمال نظامه وبقاؤه على السداد وجود ريس يترجم على الطاعة ويعلم  
 عليها الثواب ويحذرهم عن العصية ويتوعدهم بالعقاب فوجب اعتبار الامام لما كان الانسان محلاً للحادث والاضطرار  
 وجب في بقاؤه الاجتماع ونظامه اعتباراً بانيب له ولا كان التنازع بقدر ما يوجب عليه وجب اعتباراً بهما ولا كان التنازع  
 والتجاذب محكاً وجب اعتباراً شاهد بين يث بها ما يقع التنازع فيه وقد يكون التنازع موداً الى استحقاق الحد في  
 جنب احدهم فيجب وضع مستوى للحدود فظهر احتياج الجهد والاستيطان والاستقرار الى هذا ولاي البعد المدعي حقاً  
 المدعي عليها والشاهدان والامام وقاضيه والسوي لا فامة الحدود فلهذا الحكم وجب اعتبار هذه الحدود في الصلوة التي  
 لا تجب على غير المستوطنين وبعض اعراف المدعي والمدع عليه والشاهدان والامام ويتولى هو الحكم وقامة الحد فاعل  
 عليه في كبره الاحكام فالاول مذهب الشرح وتليده وابن زهره وابن عزة ورواه ابن بابويه في كتابه والثاني مذهب الحنابلة  
 وتليده والبيهقي والسنن والسنن وابن ادریس واختاره المصنف والعلامة اجمع الاولون برواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر  
 قال يجب الجمعة على سبعة نفر من المسلمين ولا يجب على اقل منهم الامام وقاضيه والمدعي والمدع عليه والشاهدان والذي يضر  
 الحدود بين بيبي الامام ورواية ابي العباس عن ابي عبد الله ع قال لا يجب في الجمعة سبعة ارجحة او اناه فحل الاول على  
 الوجوب والثاني على المنع اجمع الاخرين بوجه الاول عموم الامر بالسعي في الآية الثاني صحة منصوص ابن حازم عن ابي عبد الله  
 قال اجمع القوم يوم الجمعة اذا كان خمسة فاذا كان اقل من خمسة فلا جمعة لهم الثالث الاكتفاء لهذه الحدود في حكم الاجتماع  
 كان

فاستغنى عن الزاد قال طبرستان وفي وجوب الفصل بها الجوس تردد احوط الوجوب اقول وجه الاحوط احتمال الوجوب  
 لفعله على السلام والناسي واجب ولو اية معوية اي ذهب عن ابي عبد الله ع خطيب وهو قانع لم يجلس بينهما جلست لا يخطم  
 فيها ويجعل الاسباب لا صار البلاء ولان فضل بين ذكره في جعل الاستراة فلا يتحقق فيه معنى الوجوب وخطبه عليه  
 السلام كما جعل الوجوب على الذنب والله لم يعلم الوجه الذي اوقف عليه لا يجب علينا المتابعين قال طاب ثراه  
 وفي جواز اتيانها قبل الزوال روايتان اشرها الجواز اقولها للاصحاب ثلث اقول الاول الاتقاء قبل الزوال  
 قال ابن حزم تبعاً للشيخ في النهاية وما قال في الخلاف اذا وقعت الشمس ويريد بمقاربة الزوال واختاره القاضي  
 الثاني وجوبه بعد الزوال قال الموصلي والحنن والسنن وابن ادریس واختاره العلامة الثالث الجواز لاختاره المصنف  
 جمع ابن حزم لصحبة عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الجمعة في منزله والشي  
 على قدر سراك ويخطب في الاصل الاول فيقول جبريل عليه السلام يا محمد قد نزل الميثم فانزل وصلي والناسي وجب اجمع الاثني  
 بحسبه محمد بن مسلم قال سالت عن الجمعة فالاذان واقامه يخرج الامام بعد الاذان فيصعد ويخطب في الصلاة الناس ما دام  
 على المنبر يصحبه يعقوب بن يعقوب عن عبد الصالح ع قال ركعتي اذا زالت الشمس قبل الجمعة اجمعان ان الجمعة  
 عقب الخطبتين فلو خطب قبل الاذان سقطت الركعتان واجبة الموزون بين الاول والثاني هو الجواز قال طاب ثراه  
 ويجب الاصغاء الى الخطبة وقيل يجب وكذا الخلاف في تحريم الكلام معها اقول هنا مسلمان الاول في الاصغاء الى  
 الخطبة والى وجوبه ذهب الشيخ في النهاية وابن حزم والسنن وابن ادریس والعلامة في الخلاف الى استحبابه ذهب الشيخ في  
 السوط وموضع من الخلاف اجمع الاولون بصحبة بن سنان عن الصادق ع وانا جعلت الجمعة ركعتين من اجل الخطبتين  
 في صلوة اي ان ياتى الامام وجه الاستدلال انه جعل الخطبتين صلوات وكل صلوة يحرم فيها الكلام وان الغاية  
 من خطبة الوعظ وانا يحصل بالانصات والسماع فلو لم يكن واجبا انتقلت الحكمة من وضعها وايضا فان القرآن جزء  
 من الخطبتين وقال ع فاذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا والامر للوجوب اجمع الاخرين باصالة الزاد  
 والتمتع الاول الثاني تحريم الكلام حال الخطبة والراد به الخطيب والسمع لكنه ليس بطلان الجمعة من كل منها الوعد  
 الغاية في الاستمع والعصيان وجوب التوبة والتزود بالحكم لصحة طلاق من سمعه او شاهدها فامروا ولم يحكم بعد وفيها  
 مذهبان فالخير مذهب الشرح في النهاية وموضع من الخلاف واختاره المصنف وقال ابن حزم والسنن والعلامة في لف والكفر  
 مذهب في السوط وموضع من الخلاف واختاره المصنف اجمع الاولون بروايات منها ما روي عن الامام ابا المود اسأل  
 ابياً عن تبارك مني ترك النبي خطب ثم قال او لي ليس لك من صلواتك ما لغوت فاجر النبي فقال صدق ابي  
 ومنها صحبة محمد بن مسلم قال اذا خطب الامام يوم الجمعة لا ينبغي للحدان يتكلم حتى يفرغ الامام بخطبته  
 فكم ما يشهدون ان تمام الصلوة فان سمع القراءة ولم يسمع اجزاء بقوله في رواية ابن سنان في صلوة اجمع الاخرين  
 في الاصل وبانه عليه السلام قام بخطيب فقام اليه رجل فقال ابي انا قد سمعتك فقال له ورسوله فقال  
 انك من اجبت وحملوا الرواية على الكراهية والاول هو المذهب قال طاب ثراه الاذان الثاني بدعي وقيل مكره اقول

فاذا فرغ الامام بخطبته















فاسجد سجدة في السهو بعد تسليك تسلم وهدل تحب الطهارة والاستقبال فالعلامة في النهاية ثم وهو من السجدة  
 وشراطين ادرى من الشان واستظلمها المص في المعتر من الواجبات ولم يتعرض لها في الكتابين ينبغي ولا اثبات وكذا  
 العلامة في العهد وذلك ليعطي عدم اعتبار المنزطين والروايات خالية من التوضيح كذا في الاما المذكور فيه  
 لهذا قول الاول عدم الوجوب لامر البره وهو ضار المص والعلامة في الخلف لم يأتية عمار الساباطي عن ابي  
 عبد الله قال سالت عن سجدة السهو فيها يتبع وتكره فقال اماها سجدة واحدة فقط فان كان الذي سهاها امام  
 كذا اذا سجدة واذا رفع يديه من خلفه ان سهاها عليه ان سج فيها ولا فيها تشهد بعد السجدة الثانية وجوب مطلقا  
 المذكور هو ظاهر ما حيث قال اذا اراد ان يسجد سجدة في السهو استفتح بالتكبير ويسجد عقيبته ويرفع رأسه يعود  
 الى السجدة الثانية ويقول فيها باسم الله وباسم السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته وغير ذلك من الاذكار الثالث  
 وجوب باسم الله وباسم السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته او باسم الله وباسم الله صلى الله عليه وسلم والحمد لله وحده  
 المفيد والمفيد والصدوق والتقي وسائر فرائد ادرى والعلامة في العهد الشهيد احتجوا بما رواه عبد الله الحلبي قال سمعت  
 ابا عبد الله يقول في سجدة السهو باسم الله وباسم الله صلى الله عليه وسلم والحمد لله وحده مرة اخرى يقول فيها باسم  
 وباسم السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته وقال المص وهي منافية للذهب فرفع منبب الامام عن السهو وجاز العلامة  
 لعدم المناقاة بين الرواية والذهب لان الحديث لا يدل على سهو الامام بل معناه انه سجد يقول ذلك على سبيل الاقواء  
 بسجدة السهو وكذا لا يدل على انه قد كان ساجدا او سجد في سجدة بل انه قال عليه السلام كذا في سجدة السهو كما يقال سمعته  
 في نفس المومنة ما يمين من الابرار يجب في دية النفس ما يمين من الابرار فكذلك اهلنا فيكون معناه ان هذا حكم به ابو عبد الله ع  
 اوجب ان يقول في سجدة السهو هذا الكلام وقوله الحق ورفع منبب الامام عن السهو في العبادات وهذا قد ع  
 من المص في الرواية ودلها قال ولرسناه لما وجب ما سمعنا لاحتمال ان يكون قال على وجه الجواز لا لزوم وفيه ايضا  
 رد على الصدوق رحمه الله حيث يجوز السهو على المعصوم في العبادات والحق مذهبه المص وتحقيق كذا ذكره في الكافي  
 نيبان الاول لا سهو على من كثر سهوه لما في وجوب تداركه من الحرم للشيء بالاية والرواية لقول الباقر ع اذكر عليك الشك  
 فامض في صلاتك فان لم تشك ان يدعك فانما هو الشيطان والخلف في كثر السهو فالحقون على ان يرجع فيه الى العرف اذ عا  
 الشرح رد الناس الى عرفهم فيما ينص عليه كالقبض في البيع والاحياء الموت اخذاه المص والعلامة وقال ابن ادرى حله  
 ان ليسه في شي واحد او في فريضة واحدة ثم مرة فيقطعه بعد ذلك حكمه او يسهو في اكثر الحسن اعني ثلث صلوات من  
 الحسن كل منهن قام اليها فسها فيها فيقطعه بعد ذلك حكم السهو في الفريضة الرابعة وقال ابن حمزة لاحكم له اذ ثلث مرات متواليات  
 والطلق في فريضة او فريضة وجزم به الشهيد وقد روي الصدوق عن محمد بن ابي عمير عن محمد بن ابي جعفر ان الصائم  
 قال اذا كان الرجل من سهو في ثلث فحرم من يكره عليه السهو والحمد حسن لانه لا طاعة الرواية عليه ومما كان العمل به  
 فاما اعتماد علي بن ابي حمزة اذا عرفت هذا فعني قولنا انه لاحكم له ان يسجد على وقوع ما ذكره في مثل السجدة الثانية  
 والثلث سجد على الثلث فلو بني اثنين بطل صلواته فرج واذا ثبت كونه كثر السهو مشا يتنقل عنه فاعلم انه يتنقل عنه بصلوه

واحدة يصليها خالية عن الشك فان عرض له بعد ما في صلاته آخر الشك تداركه ورجع الى كثر السهو في الرابعة على قول ابن ادرى ا  
 الثاني لاحكم للسهو لانه لو تداركه لم يكن ان يسهو ثانيا ويوم التدارك وهو مشقة عظيمة فيكون متيقنا لقول الصادق عليه السلام  
 ليس على السهو سهوا ولا على الاعادة عادات ولا شرع لانه لا زالت السهو فلا يكون شيئا في زيادته بل ينبغي على وقوع ما ذكره  
 وفيه على ان هذا الاول ان يسهو في ما وجبه السهو كما لو سجد في سجدة من سجديتين السهو وسها في سجدتها  
 الثاني ان يسهو في السهو فيقول ما اذكر يسهو ام لا الثالث اجراءه على عودته ما وجب بسبب السهو او الشك سواء كان سجدا  
 وغيره كالحيض بان يشك في عدده فانه يسجد على وقوع ما ذكره في ما ترك شيئا من افعاله كسجدة منه او تشهد فانه يقضيها  
 بعد التيمم ولا يسجد عنه وكذا لو تدارك السجدة البتة فقد في شي من افعاله فانه يسجد على وقوعه ولو سها من سجدة  
 او عن بعض الاعضاء لم يسجد للسهو عنه اما لو تيقن ترك ركن من الحيض والقرب البطلان قال طاب ثراه وفي  
 قضا النيات ولعدم ما ينطبق ترد احوط القضاء اقول هناك اقول لا ولا سقوط الصلاة اداء وقضاء اما  
 الاول فثبت شرطه الطهارة والارادة عدم عذرها من شرطه والافراج عن كونه شرطا واما الثاني فلان القضاء انما يجب  
 بالمرجعية وليس فانه في رفع الاداء وليس واجبا وهو اختيار المص والعلامة وفي التحقيق الثاني علم ان يذكر  
 ادرى سجدة وتعالى اوقات الصلوة بقدر صلواته وليس عليه قضاء وهو من السجدة في رسالة ابي ذريرة قوله في  
 بين وجه الشك وخاف على نفسه منه اخر صلواته حتى يتم من الطهارة بالماء او بفقدته وسجد السرا فيتمتع و  
 يقضي وجاز ان يكون خاصا بوجه الشك واخر المشقة فيناسب العقوبة بالقضاء وليس عائلا ان كان مقبدا او محجوبا  
 في موضع نجس الثالث سقوط الاداء وجوب قضاها وهو من السجدة في ط والسجد واني ادرى طاب  
 ثراه وفي وجوب ترتيب النواصيت على الحاضر ترد واسم السجدة اقول وهذا ما لا خلاف بين  
 النواصيت غير اليومية مع انهما وهو ينبغي اجماعا وكذا حواظها فلما جتمع عيبا وبه وجازته في الاتيان الا ان يحصل  
 حاضرها بغير احدها كانه كان هناك ميت وكوفي تصيق وقتها ولو اتع وخيفه على الميت فانه يقدم الكوفي في  
 الاول ويؤخر في الثاني ويقع مع الحاضر موقعا وان اتم ويقضي الغاية ولو خاف جرح وقت العيد قدم صلواته  
 واخر خطبة حتى يصلي الكوفي ولو خاف وقت الكل تجزى ويحل في التقديم الميت ولا يجب قضاء الغاية الا ان  
 يطرأ الحاجز الثالث ترتيبها معا وبها الحاضر اليومية وهو ينبغي في صورتيه الاول التصيق فيد بالتصيق  
 ههنا مع تصيقها يقدم الحاضر وجوبا اجماعا الثاني الاتساع لها فيقدم الحاضر اسجدا باعلى الاصح ويتعجب  
 من هذه الترتيبات ما لا يركب في فات اليومية مع فات غيرها والارتيب فيه قطعاً لا تغاير مع ادائه اذا اتعا  
 والقضاء مشع ولو فرضنا غيرها تصيق العرا على احدى قدم اليومية كما تقدم في الاداء الثاني فات اليومية  
 مع حاضرها تقدم الحاضر لانها صاحبة الوقت وان ضاق العرا عنها الثالث فات غير اليومية مع حاضرها  
 اليومية والاشكال في تقديم اليومية هنا لانها مع اتعاها في الاداء يبدأ باليومية فاوي القضاء والتقديم في



القسم على السجدة على الاصح الثالث ترتيب الفرائض اليومية مع نفسها فيقول القضاة تابع للاداء ولا يجب فيها اداء  
يجب في قضائها القول عليه السلام من فاته صلوة فليقتضها كما فاته وقار العاقل الاوي الترتيب فان قضاءها ما يغني  
ترتيب اجزائه لان كل صلوة مستقلة بنفسها متفرقة بحكمها فانما ترتيب في الاداء ترتيبا او قاتما فالترتيب في الاداء كلفرة  
الوقت ومع الفرائض يصير ثانيا في زمنه لا تتوقف البقرة من بعض على بعض كالدين وقضاء رمضان وعذبات لذات النعم  
لكن لما قولنا احدها وجوبه مطلقا والاخر وجوبه مع الذكر دون النسيان وهو العقد الذي يجرى الرابع الترتيب بين فرائض  
اليومية وحواضرها وفيه اربعة الاول عدمه مطلقا وهو القول بالوسعة وهو مذهب الفقهاء وقال الصدوق فان  
نمت عن الغداة حتى طلعت الشمس فصل الركعتين ثم صلى الغداة فقد اجاز قضاء النافذة على قضاء الفريضة الثاني الترتيب مطلقا  
وهو القول بالمصانعة وهو مذهب الشيعة والقاضي والشافعي والحنفي وابن ادریس معان التنازع في الغداة في الوقت المتع ومن التمسك  
بالبحر والكل ما يزيد على سد الوقت وبالجملة من كل فعل صباح او مساء واجب موع ومن اليوم الا بقدر الضرورة التي لا يصير عنها  
الثالث الترتيب اذا كانت واحدة لا غير وهو مذهب الصواب الرابع الترتيب اذا كان الفريضة ليوم واحد فقد دلت الغاية او احدث  
ولا ترتيب ليومين وان احدث وهو مذهب العلامة في المختلف قال طاب ثراه يدرك المأموم الركوع وبادركه ركعا جليلا  
اقول لقد بحث في هذه المسئلة في باب الجمعة قال طاب ثراه ولا يجوز ان يات من هو اعلم منه بما يعتد به كالبينة على رواية  
عمار اقول روي الشيخ باسناده الى عمار الابطاحي عن ابي عبد الله ع قال سألته عن الرجل يصلي يقوم وهم في موضع اسفل منه الذي  
يصلي فيه فقال اذا كان الامام على شبه المكان او موضع ارفع من موضعهم لم يخرج صلاتهم وهو فطحي لانه قد فسد الصلوة بالعبادة  
على قوته ووجه ضعف الراوي في حد العلو المبطل فقل مال يتخطا وقيل سيرا لا يجري في الارض المخدرة وان كان لو فرضت  
اعتد بها اما المأموم فيجوز ان يكون اعلا حتى لو كان على سطح شاهق مع اتصال الصفوف في اصل الصلوة لانه يمكن مشاهدته بالعلم  
ليتابع في افعاله بخلاف العكس لا يمكن مشاهدته في حال سجوده وقال ابو علي ان كان المأموم اعلى من الجاهل ان يكون اخفض وان كان  
بصر لم يجز لان فرض البصر الاقتداء بالنظر وفرض الاعى الاقتداء بالسماع ورواية عمار عامة فالوقوف يحس تساوي المأموم  
فيه من غير تعرض وفرض البعض دون البعض وانما حصل في الحجاب فاجيز في المرأة ومنع في الرجل بتوسيت لوصلي بينه  
وبين الامام بتأديته بطلت صلوة ويرجع فيه الى العرف قال الشيخ في البوط فاختاره المص والعلامة وقال الشيخ لو كان  
بين الصفيين ما لا يتخطى المصحح اصح بخسنة ردا عن الباقر قال ان صلى قوم بينهم وبين الامام ما لا يتخطى فليس ذلك  
الامام لهم بامام وحده العلامة على ما يتخطى من الحائل لانه المأمون محلا باصالة الصلوة فرفع يدهم ابا الصلوة النعم من الصلوة خلف  
الشابيك كما هو مذهب الشيخ في الخلاف والا قرب الصلوة كذهب العلامة وكذا لا ينع من جيلولة بالنهر وشبهه اذ يخرج في البعد عن العا  
وقال في السوط وحده نوم السجدة ثمانية ذراع وهو شارة الى قول بعض العامة لا يجوز ان يتخطى في حله لم قال وهو اقرب  
على مذهب اصحابنا وصرح الشيخ بالنهر وشبهه واجاز ابو علي والشيخ والعلامة قال طاب ثراه الغدوه اما في الجملة او الاختصاص  
فهما مسلمان الاوي الجملة وفيها قسمان الاول السماع وفيه قولان التحريم قال الشيخ وابن عمر واختاره العلامة في المختلف

قال طاب ثراه

والجملة في الصلاة

قال طاب ثراه الغدوه اما في الجملة او الاختصاص فهما مسلمان الاوي الجملة وفيها قسمان الاول السماع وفيه  
قولان التحريم قال الشيخان وابن عمر واختاره العلامة في المختلف والتحريم لخصته الجلي عن الصادق ع قال  
اذا صليت خلف امام تاتم به فلا تقرأ خلفه سمعت او لم تسمع الا ان يكون صلاؤه بجملة لم تسمع قرائته فلا  
النهي التحريم والكرهية للاصل ولصحيح عبد الرحمن بن ابي الجهم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الصلوة خلف الامام  
اذا خلفه فقال اما الذي يجر فيها فانما امر بالجملة لم يفت من خلفه فان سمعت فالتفت وان لم تسمع فاقرا ولا تغلغل  
بالانصات يؤذن بالسجدة بالاكثرة الثاني مع عدم السماع وفيه ثلث اقوال الاول وجوب الغدوه وهو ظاهر  
التقي حيث قال ولا يقرأ خلفه في الاوليتين من كل صلوة ولا في الغدوه الا ان يكون بحيث لا تسمع قرائته بجملة فيقرأ  
وهو في الاخيرين من الرباعيات وثالثه المغرب بالحياء بين القراء والشيخ والقراء افضل الثاني الاستحباب اذا لم  
الزاة ولو مثل الجملة وهو قول السدي وابن ادریس والشيخ في النهاية واختاره المص والعلامة في المختلف وتخص القراء با  
الحمد الثالث لا يقرأ في الجملة مطلقا ولم يعبد السماع وعدمه قال سلاور وروي ان ترك القراء خلف الامام واجب  
الثاني الاختصاص وفيه اقوال الاول استحباب القراء قال الشيخ والتقي واختاره العلامة في القواعد وهو القواعد عبارة  
ولا خلف المرحي الا في الجملة وعدم سماع وفي الاختصاصية اجرا وجوبا فيما لم يمع من الرضي الثاني التحريم وهو ظاهر السيد وابن  
ادریس والعلامة في التخريج الكراهية وهو اختيار المصنف اصح الاولون يقوم صحيح عبد الرحمن وقد تقدمت اصح المانويل  
بجنته الحلبي المتقدمه وبرهان محمد بن مسلم قال ابو جعفر عليه السلام كان امر المؤمنين عليه السلام من قرا خلف امام ما تم  
به فمات به بعث على غير الغدوه واجه المصنف باصالة عدم التحريم وحمل ما رواه النهي على الكراهية واختاره العلامة في المختلف التحريم  
بين القراء والشيخ في الاخيرين من الاختصاصية قال طاب ثراه ويعبر في الامام العقل والايان والعدا والرهابة والبلوغ  
على الظاهر اقول منع القاضي والشيخ في النهاية من امانة الصبي وهو اختيار المص والعلامة في كنهه لا تتنازع والاجل عن القبيح و  
هو التكليف لعدم العلم عدم الواحد له بالبعد وعمن المحرمات فلا يبر من بطلان صلوة مما يتوهم من الثاني لها اذا اوزع له  
ولقد سألنا عن ان يؤذن العلام قبل ان يجتمعا ولا يوم حتى يجتمعا وان ام جازة صلواته وقد فسد صلواته من خلفه وجوز من  
الخلاف والسبوطا كون الميمز اما ما قال ابو علي ونعم ما قال عز البائع اذا كان سلطانا مستخلفا للامام الا كركاوي لعبد  
المسلمين يكون اماما وليس لاحد ان يتقدمه قال طاب ثراه اذا ادركه انقضاء وبعد الركوع كبر وسجد معه فاذا اسلم  
الامام اسجد هو وكذا لو ادركه بعد السجود اقول ههنا مسلمتان الاولى اذا ادركه الامام وقد رفع راسه من الركعة الاولى  
كبر لا افتتاح وسجد معه السجدين فاذا اسلم الامام هل يجوز له حذف السجدين والبناء على بكرة او يجب عليه استقبال  
صلواته بجملة متان لان زيادة السجدين وهو مبطل واختلف قول المص في هذه المسئلة فاختاره في الشيخان الثاني  
وجعل الاول قولنا واختاره في النافع لان العقد بهما متا بول الامام فلا يعتد بهما ولا يبطلان لانها من افعال الصلوة والاول اصح  
الثاني اذا ادركه بعد رفع راسه من السجدة الاولى كبر لا افتتاح وجعل معه فان شانهه وهو فضل وان شاكك فاذا اسلم الامام

هو



قام قيام صلوة بنا على كبره لانه لم يرد كثر بطلان زيادة سهوا وهو اجاعا ولا يحتاج هنا الى بنية الافراد وكهول في نفس الامر  
ويذكر جماعة في هاتين الصورتين قال طاب ثراه ويجوز ان يسلم قبل الايام لعذر من غير ان ينوي اوقية الافراد اقول  
اذ سلم قبل الايام لعذر من غير ان ينوي الافراد وجاز اول كبره لانه لم يرد كثر بطلان زيادة سهوا وهو اجاعا ولا يحتاج هنا الى بنية الافراد اقول  
عقاده بالعقد وان كان لا لعذر جاز ذلك مع بنية الافراد جاز اول كبره لانه لم يرد كثر بطلان زيادة سهوا وهو اجاعا ولا يحتاج هنا الى بنية الافراد اقول  
انتم وتركتم من تقدم الامام في ركوع او سجود عامدا لكن هذا لا يمنع الامام من وجوبه من الصلوة بالتسليم  
هذا انه لم يصب ولم يعبر العلة في التسليم بنية الافراد مطلقا واجاز الغارفة للعذر وفرد فصل في التسليم فلو  
جب مع غير الغارفة مع بنية الافراد ومع عدم العذر والتسليم بنية الافراد في التسليم ضرورة وجبها جميع العلماء بمجموع  
رواية ابي الخزامي الصادق عليه السلام في الرجل يصل خلف امام فيسلم قبل الامام قال ليس بذلك الا من اصاب المصنف  
بما رواه عن الرضا عليه السلام في الرجل فيكون خلف الامام فيبطل التشهد فاخذه البول او غاف على شي او مرض  
كيف يصح قال يسلم وينصرف ويدع الامام واختاره في الشرايع ذهب العلماء قال طاب ثراه جاز ان يصلو صلوة ذات  
الركعتين وفي كبرها روايتان اشرها رواية الحلبي رواية اقول في كيفية هذه الصلوة اذا كانت المغرب روايتان ا  
احدهما وهي المذكورة في الكتاب رواية الحلبي في احسن عن ابي عبد الله عليه السلام قال في المغرب مثل ذلك يقوم  
الامام وتجي طائفة ويقفون خلفه ويصلون ركعة ثم يقوم ويقفون فيقول الامام قايما ويصلون الركعتين ويقفون  
عمل جمهور الاصحاب قال احسن ويصل الامام المغرب خاتمة بالطائفة الاولى ركعة واحدة وبالطائفة الاخرى ركعتين  
حتى يكون للحلبي الطائفتين قرعة بذلك وتواتر الاخبار عنهم وقال ابو علي والذي اختاره ان يصل بالاولى ركعة واحدة  
واذا قام الى الثانية اتم من بعد ركعتين وجعله في الخلاف لا يفسد مع جواز العكس وفي الاقتصاد الاحوط والتخير ذهب الشيخ  
في المبسوط والاصلاح واختاره العلامة في المختلف وقال في التواعد والثاني اجود دليله يكلف الثانية زيادة جلوس  
اجتمع المجرون بصحبة زواره عن الباقر قال اذا كان صلوة المغرب في خوف فقم فرقتين فيصلي بغير ركعتين  
ثم جلس ثم اثن الله عليه فقام كل ركعة منهن فصل ركعة ثم سجد واقاموا مقام اصحابهم فصارت الطائفة الاخرى تكبر  
وادخلوا الحديث قال طاب ثراه وهو يجب اخذ السلام فيه تردد اشد الوجوب اقول هنا ما سألنا في الغزاة المصلحة  
هل يجب علم اخذ السلام في الصلوة او يجب الاخذ بذهب الشيخ في المبسوط واختاره المصنف والعلامة بقوله وياخذوا  
سألتهم والثاني مذهب ابي علي للاصل الثاني الغزاة الاخرى هل يجب عليهم اخذ السلام ظاهر الشيخ في الخلاف لا حيث قال في  
الخلاف يجب اخذ السلام على الطائفة المصلي وقال ابن ادریس يجب قال العلامة ولا بأس به لان فيه حارسه وحفظا للمسلمين  
وان كانت الاية تدل على مخالفة الشيخ الثالث قال في المبسوط يكون السلام تقبلا لا تمكينا من الصلوة والركعة وال  
السجود كالجلوس والتفكير والمغتر الساجد الذي يسجد على الجبهة ومنع منه المص والعلامة الا ان تدعو الغزاة  
التي يخرج عن الكراهية فزمان الاول لم يأخذ على القول بوجوبه لم يطل صلواته اجاعا لانه ليس بوجوب من الصلوة ولا شرطها بها الثاني

الثاني لا فرق بين الطاهر والنجس في وجوب اخذ النعم اوله لانه لا تتم فيه الصلوة في منفرد او مع بعض الاصحاب منه اقول قال  
ثراه والميل اربع الاف ذراع تقولا على المشهور بين الناس او قد روي البصر من الارض نحو الملا على الموضع اقول لا قصر فبادون  
المسافة ويعلم بتقدير بين الاول بالزمان فيكون يسير يوم للفقير والحول يسيرا معذلة في الهما العذر لانه لو لم يجب في يوم لم يجب  
في مسير لانه لا الشفة بركة الميل ويعتد ابي يعبر قال قلت لابي عبد الله في كم يقصر الرجل فقال في بياض يوم او يريد بين  
الثاني بالتقدير وهو ثمانية فراسخ والفرسخ ثمانية اميال والميل تقدير بين مشهور وهو اربعة الاف ذراع بالميل طر ذراع ست  
قبضات كل قبضة اربع اصابع عرض كل اصبع ست شعرات مثلا صفات البطون عرض كل شعرة سبع شعرات من شعر البرذون  
وفي بعض الروايات الميل ثلث الاف ذراع وخمس مائة وهي متروكة ووضع وهو مد يد البصر في الارض المتو بتقديرا  
لمسوى الارض والميل الهاشي اربعة الاف خطوة او اثنان الف فقدم لان كل خطوة ثلث اقدام سنوب ايهام  
جد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مقارب للمشهور وهو الميل العز عند الشافعي وقال ابن ابي عمير المسافة بين يوم  
للماشي وراكب السفينة فروع الاول التحقيق لقد برر بالتأويل فلو نقص الخطوة لم يجر القصر الثاني لو شك في المسافة  
وجب القيام لانه الاصل وكذا لو اختلف المجرون بحيث لا ترجع ولو شك في عدل ان وجب القصر في جهات البيوت الا ان  
الثالث الزمان مع بوعنه ليس معتبرا فلو قطعها في ايام فلا قصر الرابع كالبقيقص مع بوعنه وان قطعها في ساعة لا  
اعتبار المسافة من حد الجدران لامن البساتين والمزارع السادس لو جمع السور دور لم يبرز السور في المسافة والخص  
بل في رتبة ولو كان البلد كبير خارجا جاعى العادة اعجز ثلثه قال طاب ثراه وبعض لو كان الصيد للحاجة ولو كان للتجارة قيل  
يقصر صومه ويتم صلواته اقول الصيد على ثلثه اقول الاول فاكان للهو والبطر لا يخفى اجاعا وما كان حاجة وقوت  
حياله يصرفه قطعاً وما كان للتجارة هل يقصر في علمه اعني الصوم والصلوة او في الصوم خاصة الثاني قال العنيدوا  
لشيخ في النهاية والفقير والقاضي وابن حمزة وابن ادریس وادعي ابن ادریس الاجماع وبالأول قال المص والعلامة وهو  
ظاهر احسن وعلم المهدي وسألت رحيث قالو التقير على من كان سفره طاعة او مباحا ولم يوصلوا ويؤديه عوم الامة  
والرواية ولان مناط الرخصة هو قصد المسافة اباة السفر وهو حاصل ولا لا اجاز العقر في الصوم قال طاب  
وقيل هل يختص المكاري فيدخل الملاح والاجير ولو اقام حش قير لغير صلوة نهار او ليلا ويصوم شهر رمضان على رتبة  
اقول هنا ما سألنا الاول كبر السفر كالمكاري والملاح يجوز لهم التقير لانه اجاز لهم لزم خروجهم عن التكليف شهر  
رمضان وهو باطل قطعاً وعليه الاصحاب ولم تدركهم احسن بل عزم الحكم بوجوب القصر على كل مسافة ولو لم يذكر في دليل  
السفر وكبره ولعل اسناد ابي مارواه استحق بن عمار قال سالت ابا ابراهيم عليه السلام الذين يكرهون الدواب يتحللون  
كل الايام عليهم التقير اذا كانوا في سفر فانه اجاب اصحابه برواية ما رواه اسمعيل بن زياد عن جعفر عن ابي عمير قال  
سبعة لا يقرون الصلوة الحائض بدور في جنباته والامر بدور في امارته والتاجر بدور في تجاره ومن ساق الى سوق والري  
والبدو الذي يطلب القطر والشجر والرجل يطلب الصيد يدبر لهو الدنيا والمخارب الثانيه باذ يحصل كثر السفر



قبل أربعة اقول صدق الاسم وهو ذهب المصنف والعلامة في التواعد الثاني بالقول الثاني مطلقا وهو ذهب العلامة في المختلف  
الثالث بالاولى الذي الصنف كالمكاري والملاح وبالثالث لغيرهم وهو ذهب ابن ادریس الرابع بان لا مطلقا وهو ذهب الشهيد  
تبيينه ويتعلق وجوب تمام بالسفر الذي يسمى فيها كثر السفر في الثانية على مذهب المختلف وفي الثالثة على مذهب ابن ادریس  
لغير ذويه الصنف وفي الاولى الذي الصنف قلت بما يفيض الاول وتفضل ادریس على المكاري وشاكره اذا قام لهم  
عزاجهم مقصرا واذا كان التقير واجبا عليه بعد ثبوت حكم المكارة له بالفصل فليس يجب عليه ذلك اولى الثالثة اذا ثبت كون  
كثير السفر عاذا يخرج عنه فالمشهور ما يخرج باقائه شهر في غير بلده مترددا او عشرة شهور اذا كانت في غير بلده وفي مطلقا  
اي منوبه كانت العزاة او غير منوبه وقال ابو علي يكتفي بالعزاة تحركه وكذا المسافر مطلقا اذا انوي الاقامة في غير بلده خمسة ايام  
وجب عليه الاقام وقال الشيخ في النهاية والبسوط يقصر النهار ويتم صلوة الليل واختاره القاضي وابن عزة وسفرنا ادریس  
والمصنف والعلامة اصح الشيخ بما رواه عبد الله بن سنان عن الصادق ع قال المكاري اذا لم يستقر في منزله الاثني ايام  
واقل قصر في سفره بالنهار واتم بالليل وعليه صوم شهر رمضان وان كان مقام له في البلد الذي يذهب اليه عشرة ايام  
واكثر قصر في سفره وانظر جعلها العلامة على التقير في النافله الرابع هذا الحكم اي الخروج عن حد كثره السفر باقائه  
العزاة او ما يقوم مقامها ليشمل الجميع ونقد المصنف اختصاه بالمكاري ويخبر في الملاح والاجر دون التاجر والاجر  
قال المصنف في العزاة ما ورد الروايات النقص للزوم التمام للاضافة المذكورين فظهر هذه الروايات عدم لزوم  
التقير كيف كان كل الشيخ رحمه الله بشرط ان لا يفتيوا في بلدهم عن ايام له رواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع  
قال المكاري ان لم يستقر في منزله الاثني ايام او اقل قصر في سفره بالنهار واتم بالليل وعليه صوم شهر رمضان وان كان له  
مقام في البلد الذي يذهب اليه عشرة ايام او اكثر قصر في سفره وانظر هذه الرواية نقص المكاري فلما كان يخص هذا الحكم  
بهم دون غيرهم من يقيمهم الاقام في السفر فكن الشيخ قيد الباقين هذه الظنية وهو قريب من الصواب قوله في النافع  
وقد هذه الحكم يخص المكاري بالكرشي قوله والقائلان يختص هذا الحكم فغان الاول اذا خرج عن حد كثره السفر بالاقامه  
جب عليه التقير متى يعود اي التمام الاقرب انه لا يريد من الكثرة العزاة ابتداء سوا كان لهم صفة اوله وقال ابن ادریس فان عاد  
الي بلدهم من سفرهم بعد تقيرهم ولم يفتوا فيه عشرة ايام خرجوا عنهم ولم يفتوا في المكاري وغيره فاعز الثالثة في ابتداء  
السفر ولم يفتوا هنا وهو قوي والاوي مذهب الشهيد الثاني لو انشاء البدوي سفر الي مسافر لا لظفر والنية فلا قصر  
المقصر قال الشهيد لتعليق التمام للرواية بها وكذا الملاح في الكلام لتعليق التمام بان يبيتهم بهم بل الاقرب اختص التمام بكون  
السفر تلك الصاعات ولو سافر فوجها كما لو سافر مكاري الكوفة وبعد ادي الحجاز للمكارة والى القيام اي التجارة لا  
للكارة وجب عليهم التقير تنبيه السفر المحسوب ذهابه وايابه الي وطنه بحسب سفره واصله ولا فرق بين طول السفر وقصره فلو قصد  
موضعا بعيدا وتماوى فيه وقام في اثنا عشر اقامات عدا واحدا قال طاب ثراه الخامس ان بنواري جدران البلد الذي يخرج  
منه او يخرج اذان مصره فيقصر في صلاته وصومه وكذا في العود من السفر على الاثر اقول في السلسلة ثلثة اقول الاول

المؤخر وهو اعتبار

المشهور وهو اعتبار احتياها معا وعليه الشيخ والقاضي واليد والمص والعلامة الثاني خفاء الاذان المتوسط دون الحد قاله  
ابن ادریس وهو ظاهر احسن حيث قال علي بن سافر عند الرسول اذا خلف اذان مصره او قريته وراة ظهر وغاب  
عنه صوت الاذان ان صلى صلاة السفر ركعتين وكذا اسلامه قال ابتدا وجوب التقير من تقير عنه اذان مصره  
يذكر الجدران والصدوق في المغنم لم يذكر الاذان بل قال يجب التقير اذا لم يبرح طان القرية الثالث ابتداء التقير  
من المنزل قال الفقيه وهو ما ياب السرخس فبقصر حتى يدخل ويقتصر ابن ابي حنيفة في النهاية ولم يذكر الا ابتداء التقير  
وافق المشهور في ابتداءه ووافق الفقيه واما علي في الانتهاء وسند النظر الروايات قال طاب ثراه وقدم في قصد الخروج  
ولم يرد الرجوع ليومه بخير العود والتمام اقول هنا ملته اقول الاول وجوب التمام في عليه حقا اختاره اليد وابن ا  
دریس والمص والعلامة وهو الحق الثاني التمام في الصوم ويخرج في الصلوة وهو اختيار الشيخ الثالث التخيير فيها وهو اختيار  
الصدوقين والحنيفة وتليده وقال راحس يقصر اذا كان في عزه الرجوع في يوم واحد وما دون عشرة ايام فرج الاول  
انما يقصر مع الرجوع ليومه فلو جلس بعد الوصول اي مقصده او بدله عن العود من يومه وجع نعم الثاني لو تردد هل  
يرجع ليومه او لا يرجع العود ولو عزم بعد ذلك وان كان قصت المسافر عن الاربعه لم يرجع العود الثالث لا يبعد ما صلى  
قصر لو رجع عن يومه العود وان كان في الوقت الرابع لو قصد التردد في ثلثة فراجع لم يرجع العود وان كان في الثانية لم  
يبلغ الاذان الخامس لو رجع المسافر لاحتضن شئ سبيد ولم يكن على رأس مسافر انه في رجوعه الا ان يكون عزما وان كان قد ا  
قام ثلثين لانه ليس بجاري بلده وقار طاب ثراه ولو دخل وقت الصلوة فساو الوقت باق فصر على الاثر اقول  
هنا اربع اقول الاول وجوب التمام اعتبارا بحالة الوجوب وبروايات صحاح وهو اختيار احسن والصدوق في ا  
المغنم والعلامة وفتح المحققين الثاني التمام مع السعة والتقصير مع الضيق وهو اختيار الشيخ في النهاية وموضع من البسوط  
ومعني صيف الوقت ان لا يبقى من الوقت مقدار الصلوة تماما واختاره القاضي الثالث التقير مطلقا اعتبارا بحال  
الاداء وهو اختيار الغني وابن ادریس ونقل عن اليد واختاره المص والفقيه في رسالته وروي الصدوق في كتاب  
من لا يحضره الفقيه عن اسماعيل بن جابر قال قلت لابي عبد الله ع يدخل على وقت الصلوة وانا في السفر فلا اصلي حتى ادخل اهلي  
فقال صل واتم الصلوة قلت فيدخل على الوقت وانا في اهلي اريد السفر فلا اصلي حتى اخرج فقال صل وقصر وان فعل فقد خا  
رسول الله صلعم الرابع التخيير بين العود والتمام وهو اختيار الشيخ في الخلاف ومسنده رواية منصور بن حازم عن ابي عبد الله ع  
قال سمعت يقول اذا كان في سفر ودخل الوقت الصلوة قبل ان يدخل اهله قال ان شافه وان شاء اتم والتمام احب الي هذه  
في حاله اخرج ابي السفر واما حال العود من السفر فعند المصنف يعني ما اعتبارا بحالة الاداء وعند العلامة يصلي تماما  
في الناس واما التمام في الاول فلا بد من تباينة وقد استقرت في ذمتنا ما فعلها كذا وكذا واما في الثاني فلان القصر امكن  
لمكان السفر وقد روى وهو اختيار فتح المحققين والتخيير رواية منصور بن حازم عن ابي عبد الله ع قال طاب ثراه وجمع السرازمي  
الطهر والعمر والعزب والعشا وهذا اقول به ان هذا ويقال ان المذهب جواز الجمع اختيارا والخلف والمساو لا خلاف



ينبغي في ذلك ما يفيده في تكبير هذه المسئلة ولا يتم اي فائدة في تخصيصها فزانيا واجواب في ايراد هذه المسئلة هنا  
فان الاول ان المراد جواز الجمع هنا في وقت اجمع واحد سواء كانت الاوي او الثانية ويكون تاجرا الاوي في وقت الثانية  
هنا مقتضى المكان الرفو ولهذا جاز الشافعي وحمد مع منهما من اجمع في احقر لا روي عن ابن عمر ان النبي ص والركان  
اذ اجتمع الجمع بين الغرب والعشاء وروي مسلم ان النبي ص والركان اذ اجعل عليه روي عن الظاهر في وقت الجمع  
بينهما ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء الثاني جاز ان يريد بجمع القياح الصلاتين من غير ان يفرق بينهما  
وان كانت دابنة واخصت السفر هذه الحكم لانه في مظنة الاشتغال وتغلب القلب وكما اجمع مثله على تعجيل تفريق  
الزينة وهو اولى من الاشتغال بالنافله وربما كان اما في الماويين من اشتغال اشتغال بالنافله  
انتصار للمأموم لاخره ونحوه في اخره او يفتقر للمأموم عن جماعة وكما جاز التاجر للفقهاء اجماعه جاز اجمع اخصيهما  
المعني ان اراد ايقاع النافله ان يبتدع ويضربها وقتها باق صلاحها اداء ولا يترك الترتيب كما لا يجرم الايام فان المأموم  
يترك نافله يميلها بعد الفريضة مع بقاء وقتها اداء واما معني اجمع في احقر فعنه ان يوقع الصلاتين في وقت  
واحد سواء كانت الاوي او الثانية وان كان بينهما من اقل الثالث ان اجمع وان كان جازلا في احقر لكنه ليس افضل  
من التفريق بل ذهب بعض اصحابنا الى افضلية التعريف لا توزيع العباد على الزمان افضل ففي السفر لا فضل اجمع على  
احقر **كتاب الزكاة مقدم** الزكاة لغة النماء والطهارة يقال زكي الزرع اذا نما و  
زكي قبله لظهور النفس الزكية الطاهرة من الذنوب وشرا صدقة مقدرة باصل الشرع ابتداء فالصدق كالجنس والتقدير  
يخرج مطلق الصدقة كالمساواة وباصطلاح الشيخ يخرج المقدر بالندى ويقولنا ابتداء يخرج الكفارة وسيت زكاة لازديا  
المؤان وانما المال باخر اجزائها ولقولنا عليه السلام ما نقص مال من زكاة وقال عليه السلام الصدقة مشرات للمال وطهارت  
من الفقر وقال في حزم من اموالهم صدقة نظرهم ونزكهم به وهي الجنة بالكتاب والسنة والاجماع واما الكتاب فلفظ قوله وفي  
الزكاة واتو حصة يورثه صاده وفي اموالهم حق معلوم واما السنة فنقول صلى الله عليه وسلم ان الصدقة عليكم الزكاة كما فرض  
الصلاة زكاة اموالكم تقبل صلواتكم واخرج حزم من المسجد وقال لا تصلوا فيه وانتم لا تتركون ولا تبعت معاذ اي اليه قال و  
اعلم ان اسرافهم عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتزكهم فقاهم وقال الصادق ع وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة  
الزكاة في تسعة اشياء الخنط والبيع والقر والزيب والذهب والفضة والابل والبقر والغنم والارباع فمن كان فقرا عاكسا الاسلام  
في جميع الاعصار فمن استحل تركها من ولد على فطرته لا نساء بين المسلمين فهو مترك ولا يتأثم ولو تاب لم يسقط عنه القتل وان لم  
يكن عن فطره بل سلم على كرايت فان تاب والافتل ان كان قد عرف وجوبها وان لم يعرف وجوبها ان كان قريبا  
العهد بالاسلام او نساء في بادية لم يعرف وجوبها قال طاب ثراه الزكاة في ثلاث الخلف روايتان احولهما  
الوجوب وقيل يجب في مواليهم وليس بقدر ولا يجب في مال المجنون صائما كان او غيره وقيل حكمه حكم الطفل والاول  
اصح اقول ههناك سائل الاول غلات الطفل هل يجب فيها الزكاة قال الشيخان وابن حمزة والشافعي والقاضي نعم

ظاهر الرضوي

وقاهر الرضوي الوجوب واضاره ان ادريس ونقله حسن وظاهره لا الاستحاب واختاره النضر والعلامة اجمع الموجهون بعموم الامر  
بالزكاة لقوله ع فيما سقت السماء العزرة وبر ما به محمد بن مسلم عن احمدها عليها السلام انها قال لا مال التيمم ليس في العين والاصات  
شي واما الغلات فان عليها الصدقة وحملها المص والعلامة على الاستحاب الثاني يولي على الطفل والوجوب قال الشيخان والشافعي والقاضي  
يعلمهم قال السيد والفقيه ابو علي والمص استحبها في غلاته دون مواليه لان الاصل يرتب الزكاة واليها الزكاة فكيف وليس الصبي تكلف  
والدليل الذي ذكره من رواية محمد بن مسلم تدل على الغلات لا الوالي فلهذا جعل المص القول بالتعدي بهما في الحكم غير معتد ولقول  
الصادق ع ليس على مال التيمم زكاة وهو يوم البع وغيره الثالث المجنون هل حكمه حكم الطفل فيما تقدم قال الشيخان والشافعي  
القاضي نعم ولم يذكر ابن حمزة المجنون واستضعف المص دخول المجنون في قسم الاطفال اما ولا فلا صالة البرت واما ثانيا فقولنا  
عند رواية محمد بن مسلم لم يذكر فيها الا التيمم وهو الطفل لقوله ع لا يتم بعد احتلام ويكن النوق بينهما بان يبلغ الطفل غايته  
محققه موقوفه في الزكاة في مالها لانهما غاية المحرغ والمجنون ومع الفرق يكن اشتداد الحكم اي الفارق قال طاب ثراه في  
البيت وفي رواية الا ان يكون صاحبه هو الذي يؤخره هنا قولان الاول الوجوب اذا كان تافه من جهته مأكلا بان يكون على  
عليه باذلا اختاره الشيخان واليد عموم قوله ع ها قولنا ع احكمكم ورواية درست عن الصادق ع ليس في زكاة الا ان صاحب  
الدين هو الذي يؤخره فاذا كان لا يقدر على اخذ فليس عليه زكاة حتى يقبضه الثاني عدس اختاره ابن ادريس والمص والعلامة  
المكبر ولعموم الانتفاء ولو رواية السحق بن عمار قال قلت لابي ابيهم ع الدين عليه زكاة قال لا حتى يقبضه قلت فاذا  
قبضه عليه زكاة قال لا حتى يحول عليه الحول قال طاب ثراه وفي مال التجاره قولان اصحابنا الاستحاب اقول جمهور اصحابنا  
على استحباب زكاة التجارة لا مال البره ولا نفعه او وجهها في تسعة اشياء وعني عما عداها وهي التجاره وغيرها قال زكاه كنت  
قاعدا عند ابي جعفر ع وليس عنده ليس ابنه جعفر ع فقال يا زكاه ان ابا ذر وعثمان تناذعا على عهد رسول الله ص كل مال  
من ذهب وفضة بدار ويعد فيه ويتجر به فينبه الزكاة اذا حال عليه الحول فقال ابو ذر اما ما تجرب او دين وعمل فليس  
فيه زكاة اما الزكوة فبدا اذا كان او كثر موضوعا فاذا حال عليه الحول فعليه الزكاة فاحضنا في ذلك لابي رسول الله  
ص والرفق بالقول ما قال ابا ذر قال الفقهاء بالوجوب ولعل عكسها بعموم الامر برواية ابي الربيع الشافعي عن  
الصادق ع في رجل اشترى متاعا ففكسل عليه متاعا وقد كان زكي مال قبل ان يشتري هل عليه زكاة اوصحى بغيره قال  
ان كان قد امسكه لا تمام الفضل على راس مال فعليه الزكاة وحملت على الاستحاب جميعا بان الدلالة قال طاب ثراه فاذا  
بلغت ثمانية وواحدة فروايتان اشترها ان فيها اربع مائة حتى تبلغ اربع مائة فصاعدا ففي كل مائة مائة اقول اعلم  
ان الغنم اذا بلغت مائتين واحدة وهو النصاب الثالث كان فيها ثلث مائة اجماعا فاذا بلغت ثلثمائة واحدة  
وهو النصاب الثالث اربع هل تنجز الوضوء يجب فيها اربع مائة او يجب الثلث خاصة ويكون قد سقط الاعتبار  
حينئذ ويؤخذ من كل ما به شاه بالمتا بالغ فيه مذهبان فالاول مذهب الشيخ وابي علي والقاضي والشافعي والمفيد في  
المقتضى والمص والعلامة وانما سقط الاعتبار عند بلوغها مائة والنصب عندهم خمسة والثاني مذهب الصدوق والرياحي



وان جاز وسار ولبس ادرس اجمع الاول بالاحتياط وبرواية زرارة ومحمد بن مسلم وبريد بن جابر والفضيل عنهما عليها السلام  
 ثم ليس فيها شيء كثر من ذلك حتى يبلغ ثلثيها فثلاث شياه فاذا ازادت واحدة ففيها اربعة شياه حتى تبلغ اربع  
 ماية كان على كل ماية شاة وليست الا في الاول اجمع الاخرين بحال البراءة بقولهم ولا ساكن امواكهم برؤية محمد بن قيس  
 عن الصادق ع قال ليس في ما دون اربعين من الغنم شيء فاذا كانت اربعين ففيها شاة الى عشرين ماية واذا ازادت  
 واحدة ففيها شاتان الى ثمانين فاذا ازادت واحدة ففيها ثلث من الغنم الى ثمانين فاذا اكرت الغنم ففي كل ماية شاة  
 جاب الاولون بمعارضته البراءة بالاحتياط وعدم دلالة البراءة على المطلوب ومحمد بن قيس مجهول مع قبول رواية القناوير  
 لجواز حمل الزيادة على بلوغ اربع ماية محضين الاول فباب الاول القول الاول كونه لزيادة الغنم على الثمانين واحدة  
 الى ثلث ماية واحدة فائدة وجوب الرابع وحصرها نصاً وانها وعلى الثاني لا يكون لزيادة الغنم على النصاب الثالث  
 فائدة في زيادة الغنم بل في سبب نصاً وانها الثاني لثبوت الغنم خمسة على الاول واربع على الثاني وتظهر فائدة في قوله  
 ان يتصدق على كل نصاً بملكهم بدوهم وجب عليه خمسة على الاول واربع على الثاني الثالث للحدود الزيادة على الثمانين لخاصة  
 على في وجوب على الاول دون الثاني فعلى هذه لو تلفت منه شاة بعد الحول وقبل امكان الاداء سقطت الشاة الثالثة  
 على مجموع النصاب فيقسم على ثلثاها واحدة فيكون الساقط من ثلثها جزء لان كل شاة تنقص جزء فينبغي الواجب  
 على ثلث شاة وما يتجاوز وسبعة وتسعون جزء من ثلثاها جزء وجزء من مجموع شاة الاول وعلى الثاني لا يسقط  
 من التوزيع شيء لان الواحد شرط في تعيين الغرض وليت جزء من محل الوجوب لتفريق الرواية بان في كل ماية شاة  
 ولم يتعلق الواجب بشيء من الزباب وفي رواية الاولى يتعلق الغرض بالجمع والنصاب ان التلف متى كان زائداً على محل  
 الواجب لا يسقط بغيره شيء من التوزيع وان كان التلف من محل الغرض سقطت النصف على مجموع النصاب واخذوا  
 الغرض الواجب ناقصاً بقسطه من التلف الموقوف وان شئت اسقطوا الواجب بقسطه من التلف من النصاب مثلاً اذا كان التلف  
 نصف النصاب ففيه نصف الواجب وان كان التلف ربعاً سقط ربعه مثلاً اذا كان عنده اربعون وتلف منها عشرة  
 بغيره ثلث اربع شاة فيبقى عند ربع وان تلف عشرين لزم نصف شاة وان تلفت واحدة سقطت عشرة ربع عن الواجب  
 ولو تلفت النصف سقطت الشاة الواجبة وعلى الاول كان التلف شاة واحدة ففي الواجب عليه شاة الاجزاء من اربعين جزء  
 من شاة واذا تلف واحد من ثلثاها واحد كان ان الواجب عليه اربع شياه يسقط عنه اربعة اجزاء ولو تلفت عشرة شياه  
 سقطت عنه اربعون جزء من ثلثاها جزء وجزء فيبقى عليه ما يتجاوز واحد وتسعون جزء من ثلثاها جزء وجزء فقط لم يبق  
 كما ذكرناه يعني فقال المصنف في البراءة وتظهر الفائدة في وجوب وهي الثمان فلهذا معنى الظان وانما في الوجوب فظاهر  
 لان على الاول يجب اربع وعلى الثاني ثلث وذكرنا فائدة ثالثاً بالنسبة الى تعدد النصب في القدر الرابع اربعة اجزاء ولو  
 كان عنده اربع ماية فتلفت واحدة سقطت عنه اربعة اجزاء لان محل الغرض الجميع ولو كان عنده ثلثاها وسبعة وتسعون  
 لم يسقط بغيره ما زاد على ثلثاها واحدة شيء لان الزيادة عليها ليس محل الغرض فلا يسقط بغيره شيء قال طاب ثراه وفي قدر النصا

وفي قدر النصاب الاول من الذهب روايتان اثنان هما عمن وديناراً ففيها عشرة قرايط اقول هذه هي الشاه  
 عند اصحابنا وقال الفقيه ليس فيه شيء حتى تبلغ اربعون مثقالاً ففيه مثقال اجمع الاولون بعموم الامور بانها الزكوة في  
 الاية وفي قوله عليه السلام هاتوا ربع عثمواكم وبروايه عن ابن ابي العملاء عن ابي عبد الله عليه السلام قال في عشرين ديناراً  
 ونصف مثقال اجمع الفقيه باصالة البراءة وبارواه محمد بن مسلم وابو بصير ومزيد والفضيل عنهما عليها السلام قال  
 في الذهب في كل اربعين مثقالاً مثقالاً وليس في اقل من اربعين مثقالاً شيء قال طاب ثراه وتعلق به الزكوة عند  
 السبعة حنطه او غيرهما او زيباً وقيل اذا احرمت الخمر واصفر او انعقد احمره ووقت الاخراج اذا صفت الفضة وجفت  
 النقرة اقول اختلف الاصحاب في وقت يتعلق الوجوب بالغلط على قولين احدهما انه وقت تسوية حنطه او شيواً  
 او زيباً وهو قول المصنف وفاقاً لابي علي الثاني عند احرار النقرة واصفرانها وتنداد احب والفقهاء اجمعون وهو  
 الذي عليه الاصحاب اجمع المصنف باصالة براءت الزكوة من الوجوب لانه تحقق السبب ولا يتعلق قبل كونه مثقالاً لتعلق الوجوب  
 بما يحتمل من الاية بسمي ببراءة الباقون بمفهوم قوله فيما سقطت السما العشرة ولان اهل اللغة لغو على ان البرزخ  
 من النقرة ومن اوجب في النقرة اوجبها في احب وتظهر الفائدة في مسائل الاولى لومات بعد بدو الصلح وعليه من  
 متفرق فلا زكوة على الاول ويجب على الثاني ونقطة التركيز على الدين والزكوة لتساويها وقيل بل يقدم الزكوة و  
 لتعلقها بالعين قبل يتعلق الدين بها وقوله عليه السلام ليس له حق ان يقضي الثالث لتعلقها بالغير بيع او هبة بعد  
 الاقرار فالزكوة على المنقول المير على الاول وعلى الناقض على الثاني الثالث لو اكلمها او اتلفها ضمن على الثاني دون  
 الاول كما لو اكل لايه قبل الحول واعلم ان الغلات خواص لا يثاكرها فيها غيرهما من النصب الزكائية الاول  
 وحدن النصاب والعنف اختلف في ما في النصب فانها تسعده الثاني عدم تكرار الزكوة فيها بتكرار الاحوال بخلاف غيرها فانها  
 تعدد بتعدد الاحوال الثالث عدم اعتبار الحول فيه بخلاف ما في النصب الواجبة الرابع خصوصاً ملكيتها بان ملكها بالزراعة  
 لا بغيرها من سائر انواع الملكية بخلاف الباقي الرابع خصوصاً ملكيتها بان ملكها بالزراعة فرع عامل الزرع محض في نصيبه  
 اذا بلغ نصيباً وقال من زهره لا يجب لان ياخذها اجرة وكذا لو كان البذر من العامل فلا زكوة على راس الارض وهو  
 ضعيف هذا اذا كانت المزارعة محبوبة ولو كانت فاسدة وكان ما وصل اليه بقدر اجرة النخل لم يجب الزكوة وان كان المزارع  
 وكان المالك عالياً فبدا والعقد وان المالك كثر ما تستحق فان علم ان المالك لا يخرج الزكوة عن الزيادة قطعاً وجب عليه الخروج  
 زكوة الحاصل الفاضل عن المستحق عن اجرة النخل الخامس ان الاحالات ثلثة الاول حالة وجوب واخراج وضمان وهو  
 عند تصفية الغلة وجداد التبر بالجميع الغنم والذليل المملوكين ووجود النسخة الثاني حالة وجوب واخراج  
 ولا ضمان وهو عند تصفية قرض المسكن الثالث حالة وجوب ولا ضمان وهو بدو الصلح ثم عدد الاخر  
 حينئذ يجوز اخراجه لئلا يجرى ان يقاسم مع الفقراء او الساجي على ردوس الخمر ولا يجوز له التقرب للامع الخوض يعرف  
 قدر ما يتعلق من النقرة ليجب عليه قال طاب ثراه ولا يجوز تاجيره الا لعدم كانه متصرفاً المستحق وبشره وقيل ان عزله جار

اما وجوب الزكوة في المزارع فانه في  
 نصيبه فلهذا في المزارع المالك من الثمار  
 ليس اجرة والمالك من الثمار المالك  
 وجوب الزكوة في المزارع فانه في  
 اجرة كما هو متداول فيهم في  
 فظاهر ان في المزارع  
 فلهذا في المزارع المالك من الثمار



تأخيرها شئ أو شهرين والابن ان جواز التأخير شئ وط بالعدس فلا يتعدى غير شئ قال الشيخ في النهاية واذا اعرل  
له ما يجب عليه فلا بأس ان يفترق بينه وبين شهرين الا يجعل ذلك كالمسنة وما روي عنهم عليهم السلام من جواز تقديم  
الزكاة وتأخيرها فالوجه ان ما بعد صحتها ما يجوز فلا يتعدى المستحق فامنع وجوده فلا فصل اخر اجابا على البدر وكذا  
قال الطيبي في القصد لان في ذلك ارفاقا بالفقر في بسطه عليهم والباقي على النسخ الابع العذر فلا يتعدى التأخير بوقت يكون قويا  
على زوال العذر لان مع زواله يجوز ما هو بالخير والمتحقق طالب فلا يجوز التأخير وقال الاصل في اخراج الزكاة عند حلول  
وقتها دون تقديمها عليه وتأخيرها عنه كالصلوة وقد جاعل الصادق عليه السلام رخصا في تقديمها  
شهرين قبل حلها وتأخيرها شهرين عنه وجاؤته اشهر ايضا واربعا عند الحاجة اي ذلك وما نعرض  
الاسباب والذي عمل عليه هو الاصل المستفيض عن آل محمد عليهم السلام من لزوم الوقت واختاره الشيخ والمحقق  
واختاره المصنف والعلامة آخيه الاولون بما رواه حماد بن عيسى عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس  
بتعجيل الزكاة شهرين وتأخيرها شهرين وفي صحيفة معوية بن عماد عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله  
تحل علي الزكاة من شهر رمضان فيؤخرها الي المحرم قال لا بأس قلت فانه لا تحل عليه الا في المحرم فيجعلها في  
شهر رمضان قال لا بأس وروي يونس بن يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا حال احوال احوال فاحررها عن  
ملكك فلا تخطها بشئ واعطها كيف شئت وعن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يعجل زكاة قبل الحول فقل  
اذا مضت خمسة اشهر فلا بأس وحملت في التقديم على الفرض وفي التأخير على العذر كالتأخير المستحق لاجل  
المانعون بابها عبادت موقفة فلا يجوز تأخيرها واما التأخير عن غير ذلك التأخير لعدم القابل بالفرق ودل  
على الاول ما رواه زرارة في الصحيح قال قلت لابي جعفر ع اين يجزى الرجل حاله اذا مضت ثلث السنة قال لا  
اتصل الا في قبل الزواله والا قرب جواز التأخير للسهل لكنه ليس بمعتد في اسقاط الطمان قال طاب ثراه  
ولا يجوز تقديمها قبل وقت الوجوب على الشهر الروايتين اقول الشهور عند اصحابنا عدم اجزائها وهو  
الثلثة والتفصيل في علي وقال سائر جواز التعجيل وبه قال الحسن وقال الشيخ في الخلاف والبسوط اذا كان عنده اربعون  
شاة وحال جاز ان يحتب بها واستد الغرض ان الروايات قد تقدمت في المتأخر لا في الزكاة وروي عن يزيد  
عن ابي عبد الله عليه السلام قلت لابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس حتى يحول عليه احواله  
ليس لاحد ان يصلي صلوته الا وقتها وكذا الزكاة ولا تقصم شهر رمضان الذي فيه الا قضاء فكل فريضه فانما  
تؤدي اذا حلت والاكراه اصحاب على المنع الا على جهة الفرض وقال الشيخ رحمه الله جواز التقديم  
على سبيل القرض لا ان ذكره بجلته والتحقيق ان الدفع قبل احواله لا يجوز الا على جهة القرض فاذا دفع المالك الفرض  
الى الفقير قبل الوقت بينه الزكاة لم يملكها وكانت باقية على ملك الدافع مادامت عندها باقية فلم يشتمل الضابط بذلك على  
تماما فاذا حال احواله وجبت الزكاة فان احتار المالك بقايتها في يده واحسابها عليهم من الزكاة جاز ان يبقى على الاحتياط

يجوز اخذها

ويجوز اخذها ودفع غيرها اليه اولى غير هلا لم يملك بالدفع لفساده وان دفعها فرضا انتم الضابط على الاصح ولا  
زكاة وقال في الخلاف لو عرل شاة من اربعين وحال احواله جاز ان يحتب به لان المال بالغنى عن الضابط وهو مشكل  
لان بالقرض ملكها المقرض فخرجت عن ملك المقرض لان الشئ الواحد لا يكون ملكا لثلاثين في وقت واحد نعم يعني ذلك  
على القول لان القرض لا يملك بالقبض بل بالتصرف فيحتاج حينئذ الى قيد وهو كون عينها باقية عند الفقير الى تمام  
الحول وهذا لا يتقدم على تعليل كشيخ في باق دليل حيث قال لان ما يقدم على جهة الدين والدين انما يطلق  
على ما يكون في الذم ومع بقا عينها لا يكون دينيا ويجوز ان يقدمه على جهة الدين اي دفعه متعاضلا ان يكون دينيا  
لانه دفعه على جهة القرض وحكمه جواز تصرف المقرض في جريان احواله ان يكون دينيا ولهذا قال فكان حصل عند لان  
انتم اعم حينئذ وان ذكره المقرض على القول بعموم الملك بالقبض وتولفت عينها في يد الفقير فدفعت اليه على سبيل التعجيل وا  
اختلف السرايط وجه المالك عليه لغيرها ان علم انه زكاة بغير الاصل اما على قول سائر فان يجوز التعجيل فقوله هذا  
الاولي لا يشتمل الضابط بها باقية كانت عنها او تالفه لانها كالموجوه الثانية لا يفقر الى اعادة الزكاة الا بعد احواله لا بعد احواله  
من يد الفقير احواله الوكي الثالث في المستحق قال طاب ثراه الفقير والمساكين واختلف في ايها اسوا حاله ولا يفرق بينهما في تحفة  
والطائفة من لا يملك مائة شاة ولعلنا اقول الفقير والمساكين يدرجان تحت كلي وهو من لا يملك مائة شاة ولا يملك احواله  
صبي الفقير وما يحتاج اليه ولو في احتياجه كعبد اخره وفارس الكومب اذا كان من اهله وينفصل لصدقه عن الاخر بائنا يملك مائة  
موقعا من حاجته وبشي اسوا حاله والاخر احواله ففقد الاول هو الفقير لوجوده ولا يزال الفقير على وزن فقير بمعنى مفعول  
وكبير بمعنى مكسور وهو ما ذكره في الفقار فكانه انكر فقاه وهو خزانة الفقير لشدته حاجته فقال ابو هري رجل فقير من المال والمساكين  
بني من السكون كان العجز اسكنه الثاني لا يتد بذكره في الآية يدل على الاهتداء به وذكر لشدته فاقته الثالث استعادة  
البيضة والرمن الفقير وسائر المسكن الرابع قوله وما السيفه فكانت مسكني معلون في احوالهم مسكني و  
اثبت لهم المسكن مسكنة وهي تساوي جمل من المال وهو اختيار الشيخ في الجمل والبسوط والخلف والقاضي وابي حمزة وابي اد  
رس وقيل المسكن اسوا حاله لوجوده الاول النقل عن اهل اللغة قال ابن السكيت رحمه الله عليه الفقير الذي له بئنة من العيش  
والمساكين الذي لا شئ له واشد قول الرابع انما الفقير الذي كانت حلوبته وفقت العيال فلم يترك له سبيل  
فساه قولا وابنت له حلوبته هي وفقت عياله وبه قال الغزالي وتعلب وابي فبته والاصمعي وابي زيد والبعيد وابي د  
زيد وحكمه عن يونس الثاني انه لو كذب فيقال فقير مسكن وعادة اهل اللسان تأكيد الاضعف معنى بالاقوي  
منه ليعيد زياده على ما يفيد الموكد وعن يونس قلت لابي اعرجي افقرت فقال لا واسد بل مسكني ولولا وجود  
الحاجة في المسكين اقوي لاصح هذا التأكيد الرابع قوله او مسكنا اذا تربع جماع الصنف بطنه بالزراعة لشدته حاجته  
وجوعه الرابع ما رواه في الصحيح اي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل اصاب الصدقات للفقراء  
والمساكين قال الفقير الذي لا يملك الناس والمساكين احمد منه والبايش احمدهم وهو اختيار الشيخ في النهاية وابي علي

كبير



والفقيه وتلميذه واستقر العلامه في المختلف قال المصنف ولا اثره مهمه في تحقيقة اي في باب الزكوة لا تدبرها تحت الامر الكلي الذي  
هو مناط الاستحقاق وانما تظهر فائدة الخلاف في مواضع الاول النذر الثاني الوصية الثالث الكفارة فان معرفة المالكين  
فان كان الكفارة اسوة لغيره استحقاق والا فلا فاما في النذر والوصية فان عيني الفقير وجعلناه احسنها حال الاستحقاق والاحسن  
به الاسوة حالاً ومن الناس من جعل للفقير بمنزلة واحدة فعلى هذا لا فرق بينهما في الجميع قال العلامة اذا فرغ الفقير  
وغيره من المالكين وبالعكس وكذا قال ابن ادریس وان جماعية الخلاف فعلى هذا لو اوصى لفقير خاصة امكن استحقاقه كل واحد  
حدهما وكذا الكفارة اما لو قال في نذره او وصيته هذا الفقير وهذا المسكين وجب التمييز بينه الغني المانع من اخذ  
الزكوة ما يحصل به الكفاية او ليعمل الواجب المقتضى قال المحققون وقال الشيخ في البسوط وفي احكامنا من قال في ترك  
نضاباً يجب فيه الزكوة كان غنياً تحرم عليه الزكوة وهو اختياره في الخلاف والعمد هو الاول وهو ان حصوله بالفعل  
او بالقوة فالتكليف في كل واحد من الصنفين لا يتخلل ولا يفتقر الى الشئ في الخلاف عن بعض الاصحاب انه يجوز دفع الزكوة  
الى المكاتب وهو ضعيف لقوله لا يتخلل الصدقة لغني ولا لقوي مكاتب وفي رواية سماعة وقد جعل لصاحب سبيحية  
ويحرم على صاحب خيول درهما قيل كيف هذا قال اذا كان صاحب البيع ما يدر عياله كثره قوتها منهم  
لم يكف فليعفف عنها نفسه وليأخذها لغيره واما صاحب الخيول فانه يحرم عليه اذا كان وحده وهو محترف بغيره  
هو يصيبها ما يكفيه انشاء الله فالضابط ان من يملك الغنا عنها لا يحل له سواها كان بالادوية او صناعة او حرفه بشرط ان  
يكون التملك لا يفي بحاجته ومروته فلا يكلف ذو الحمية ولا البرار بيع الحطب ولا الشرايف بيع اجرة الطبخ لان تكلف  
ذلك ليعب من بيع الحادم وتكليفه خدمة نفسه وبيع فريسة الكوكب وقد سقط الشارع ذلك عنه وكذا لو كان متقياً  
من التملك بائناً بفعل واجب او علم ديني لا بفعل العبادات والعلوم الرياضية اما زاد على الواجب في علم الفقه  
فان كان طالب لدرجة الاجتهاد او قد بلغها وحاجته الى التعمق منه جاز ترك التملك كذلك وان كان يعلم  
انه لا يبلغ درجة الاجتهاد فان كان في ازدياد ويعلم احتياج الناس اليه الذي عنده جاز الاشتغال بالتعمق  
والتعمق عن التملك والا فلا فروع ولا ولا ولو لم يكن محتاجاً حرمه الصدقة وان لم يملك شيئاً الثاني لو كان له بضاعة  
ينجزها ولا يكفيه استئجارها جاز ان يأخذ التتميم من الزكوة ولا يكلف الاتفاق من اهلها وان بلغت مائة النذر  
وكذا الضيقة ودار الفل وبلد مري ادریس المنع حيث اوجب في الفقير لدفع البقية فمما صار به غنياً ان لوخذ  
منه ليعبر فقيراً ثم دفع اليه الثالث لو ملك نضاباً زكواً من اي النوع كان ولا يكفيه مائة النسب جاز ان يأخذ الزكوة  
ويجب عليه اخراجها الرابع هل يجوز ان يعطى بعض عياله كزوجته يحمل اجوازاً لا فروعاً ويحمل المنع لان الدفع الى الزوج  
تقع على الدفع فكانت من جرحها وقوي العلامة اجوازاً اما لدفع الزوجه الي زوجها فالقوي اجوازاً وفيه قول بالمنع  
لانه بعد دفعها اذ يجب على الزوج النفقة من ذلك وهو معارض بجواز الدفع الى الديون وقال ابو علي اذا عطف الزوج  
زوجها زكاتها لا يتفق عليها منها ولا على فله منها وينفق على نفسه وعلى ولده من غيرها قال طاب ثراه ولو جهل اللزوم

في حال  
في حال  
في حال

قيل منع

وامرأت قبل منع وقيل لا وهو شبه اول السبع مذهب الشيخ رحمه الله وسنده ما رواه علي بن ابراهيم في العالم عليه السلام  
قال الغلامون هم وقد وقعت عليهم ديون الفقهاء في طلعة اسره من غير اسرف ومع اجمل لا يحصل العلم في وجود شرط ولا كونه  
على جواز لان الطاعة والمعصية من الامور الخفية فاما يعين فيها الطاهر وغلبة الظن وهو حاصل في الجهول حاله لان الصل  
تستل نصرف المسلمين على المشروع والتحقيق ان اتفاقه في الطاعة هل هو شرط فالتا في المصير ما منع ففتح على الاول  
يعطي على الثاني قال طاب ثراه وفي سبيله وهو كما كان قريباً او معلوماً كالجهاد والحج وبناء القطار وقيل يخص الجهاد  
ان واحد مصادف الزكوة سبيله والسبيل الطريق فاذا اضيق الى اسره افاد كلما يتقرب به اليه وهو الذي فانه في البسوط  
حرمه في الخلاف واختاره ابن حزم وابن ادریس والمصنف والعلامة في كونه لانه حقيقة فيجوز عليه لعدم ما يدل على حرمه عن  
حقيقة ولما ذكره علي بن ابراهيم قال في العالم عليه السلام الى ان قال وفي سبيله قد قوم يخرجون الى الجهاد وليس  
عندهم ما ينفقون به او قوم موثقي ليس عندهم ما ينجون به او في جميع سبل اخرى فعلى الامام ان يعطيهم من مال  
الصدقات حتى يقوموا على الحج والجهاد وقال العبد وسائر الشيخ في النهاية يخص الجهاد قال طاب ثراه وفي  
صريحه اي المستضعفين مع عدم العار في رد واسمه اجوازاً وكذا في الفطرة اقول الزكوة موبات مستحقة لاهل الو  
فلا يستحقها غيرهم اختياراً واضطراراً ولهذا يعيد المخالف زكوة مع استبصاره اذا كان قد صرفها الى غيرهم وفي رواية  
يعقوب بن شبيب عن العبد الصالح ع قال اذا لم يجد دفعها الى من لا يوجب في نصب وفي طريقها مع قدرها امان من عثمان  
وهو ضعيف ولم يفرق بين ما يدره الرواية في زكوة المال ومنشاء الرد والنظر في ما يدره الرواية وعدم تولده على كل كبد حري  
اجرا وفارم اعطاهم وقت له في قبلك الرحمة والنظر في رواية اسماعيل بن عمار الفطرية في رواية الفضيل عن ابي عبد الله  
ع قال لا رحمة رحدي يعطي فطرة الضعيفه ومي ليتوي وقاله لاهلها الا ان لا يجدهم فان لم يجدهم فلي لا ينصب والمشترو  
المنع ويوميه رواية اسماعيل بن سعيد الاسدي عن الرضا ع قال سالت عن الزكوة هل توضع لغير المؤمنين قال لا ولا  
زكوة الفطر قال طاب ثراه والعدالة قد اعتبرها قوم وهو حوط واقصر اخرون على مجانبته الكبار اقول المستحق بالبنه  
اي اعتبار العدل ينقسم ثلث اقسام الاول يعبر فيه العدالة اجماعاً وهو الساعي التلي من لا يعبر فيه قطعاً وهو المصلحة الثاني  
من عداها لاي وهل يعبر فيه العدالة لا فيه اقول الاول اعتبارها فلا يعطي الفاسق وهو من هب السوء والقاضي والفقير  
قال ابن ادریس وابن حزم والابي الغزاه الثاني لم يذكرها الصدوقان وسائر في الشرايط وهو اختيار المصنف والعلامة والصح  
عليه يعود قوله انما الصدقات للفقراء والمحتاجين عاينها السلام الزكوة لاهل الولاية قد بين اسره كم موضعها في كتابه و  
لهذا يجوز روايات كثره الثالث الاقتصار على مجانبته الكبار قال الشيخ في العز واقصر اخرون على مجانبته الكبار ولم يشترط في غير القوا  
ولا ذكر لسنه ذلك رواية سوي رواية دود الصيرفي قال سالت عن شارب يخمر يعطي من الزكوة شيئاً قال لا والله ثراه  
مع كونها مقطوعة فلا يعطى منها على منع شارب الخمر ولا يدل على جواز اعطاء من ترك الصيرة نعم هو مفهوم عبارات ابي  
علي قال لا يجوز اعطاء شارب خمر ويقع على كبره منها شيئاً قال طاب ثراه ولو قصر انفس عن كفاية جاز ان تقبل الزكوة و

لايه

يل



وليس غير الهاشمي وقيل لا يتجاوز قدر الضرورة أقول يخرج الواجب على الهاشمي إذا تمكن من الخس ولو منع منه جاز أن يأخذ  
الزكوة عند علمائنا وهل يتقدر بقدر الضرورة قيل نعم لأنها العلة في تسويةها فلا يباح إلا ضمن حصول ما يرفعها والرد به في يوم  
وليلة لا مودة السنة لا يحسن لا يملك منه الهاشمي ما زاد عن مائة سنة وهو لطلق فكيف لا يحل له الامتع الضرورة  
قيل يجوز لأن يدخل في قسم المستحقين ولا يتقدر إلا على ما في طرف المستحق بقدر الأول لحوط قال طاب ثراه ولو  
مات العبد المتباع بمال الزكاة ولا وارت له مائة أو باب الزكوة وفي وجه هذا جود أقول الاختيار الصدوقين في الشيخ  
وابن اديس وهو الظاهر من كلام العبد لأنه لما اشترى بالعلم والوجه الآخر يرثه الامام ولا يفرق قائل من الصحابة  
قال العلامة الأول قول الكرخي علمائنا وقال المصنف في العبد إذا مات العبد المتباع بمال الزكوة ولا وارت له مائة أو باب الزكوة  
وعليه علمائنا وجنتهم ما رواه عبيد بن زرار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل خرج زكوة ماله فلم يجد لها موصفا  
شترى بها مملوكا فأعقه هل يجوز ذلك قال نعم لا بأس بذلك قلت إنه انخر في فاصاب ماله مائة من برث  
قال يرثه الفقراء الذين يستحقون الزكوة إنما اشترى بالعلم وعلى أن يقال تركه للامام لأن الفقراء لا يمكن العبد المتباع  
بمال الزكوة لأنه أحد مصادرها فيكون كالسبي وبصرف الرواية بطريقها إلى فقراء وهو قطعي وعبد الله بن بكير وفيه ضعف عن  
العلامة عدي أوجب لمكان سلامتها عن العارض والطباق المحققين مناهي العلامة في التذكرة ولو قيل يرثه  
الامام كان وجها لأن الفقراء لا يكون لهم ساق الكلام المصنف أن قال الرواية ضعيفة السند لأن في طريقها ابن فضال  
وابن بكير وهما قطبان وتوقف في المختلف فلا طاب ثراه أقول ما يعطى الفقير ما يجب في النصاب الأول وقبل ما يجب في الثاني  
الأول أظهر أقول هنا ثلث أقوال الأول أنه لا يجب في النصاب الأول خمسة دراهم أو نصف دينار وهو مذهب  
الشيخين وأبي بابويه والمرضي في الانتصار واختاره المصنف وقار سلار وهو الأشبه الثاني أنه لا يجب في النصاب  
الثاني وهو مذهب أبي علي والبيهقي في السائر المعبر الثالث لأحدله وهو مذهب السيد في الجمل واختاره ابن اديس والعلامة  
في المختلف احتج الأولون بصحيفة أبي ولاد أحيانا عن الصادق ع قال سمعت يقول لا يعطى أحد من الزكوة أقل  
من خمسة دراهم فصاعدا ومثلهما رواية معوية بن عمار عن أبي عبد الله ع قال لا يجوز دفع الزكوة أقل من خمسة  
دراهم فانما أقل الزكوة وحملها العلامة على الأسحباب واجتمع الآخرون بما رواه عبد الكريم بن عينة في الحسن  
عن الصادق ع قال كان رسول الله ص والرفيع صدق أهل البوادي في أهل البوادي وصدق أهل الحضر في أهل  
الحضر ولا يعطى ما ينهم بالسوية إنما يعطى ما بقدر ما يحضر منهم وقال سفيان في ذلك شيء موقت ولعمري قوله وأن  
الزكوة وبها لم يأت الذمة من التخييل قال المصنف ما قاله علم الهدى في أحدنا يسد إليه ولا اعتراض عن  
الفعل المشهور مع عدم العارض اقتراح والتسك بقوله وأقل الزكوة غردال لأنه أمر باليتان ولا يدل على  
كيفية ذكر اليتان فيرجع خبر أبي الكافية المنقول قال طاب ثراه أقول أقبض الامام الصدوق دعا لصاحبها  
أسحبابا على الأظهر أقول هذه مذهب الشيخ في المبسوط وفي كتاب قسمة الصدقات من اختلاف للأصول وهو

اختار المصنف العلامة وقال في كتاب الزكوة من الاختلاف بالوجوب لعموم وصلى عليهم وحمل على الأسحباب قال طاب  
ثراه أقول مع غيبة الامام سهم الساعي والموت وقيل يقطر عليهم السبل وعلى ما قلنا لا يقطر أقول سقط في حال  
الغيبة سهم السعاة فليس للفقير أن ينصب عاملا وإن جاز له تولي خبر ذلك من الأحكام ويثبت أيضا سهم  
الموت لأنهم قوم سببوا لول الجهاد وهو منوط بظهور الامام وهل يقطر سهم السبل بني على تفسير أن قلنا  
أن يشمل المصالح لم يقطر لبقائها حال الغيبة أن قلنا باختصاصها بهما سقط وقد مر خلاف فيه وقد بين وجوب  
إجماعا على بعض الوجوه فيكون النصب فإباح وقوع ذلك التقدير قال طاب ثراه أقول جميع الجناس صاع هو تسعة  
ارطار بالعراقي ومعنى اللبن أربعة ارطال وقسم قوم بالمدني أقول هنا قولان الأول الوجبة في الكل وهو مذهب  
المفيد والبيد وبني علي وسار والفاضل والتقي واختاره العلامة في المختلف الثاني التسعة في غير اللبن ومائة تسعة  
بعد ادبياته مدنية وهو قول الشيخ في المبسوط وأبي حمزة وابن اديس قال في النهاية إنه أربعة ارطال واطلاق مستند إلى  
وايات وأعلم أن العراقي همامية وملا ثون درهما والمدني مائة وخمسة وتسعون درهما فهو رطل ونصف عراقي و  
في تقدير النصاب في الثلاث الرطرية ثمانية وعشرون درهما وأربع أسباع درهم قال طاب ثراه أقول قبل صدق  
العبد فطره وبعد صدقته وقيل بحسب الغضا وهو احوط أقول البحث هنا يقع في مقامات أربع الأول في وقت  
وجوبها وشغل الذمة فيه قلنا الأول طلوع الهلال وهو قول الشيخ في الجمل والاقتصاد واختاره أبي حمزة وأبي  
ادريس والعلامة الثاني طلوع الفجر من يوم الفطر وهو قول أبي علي ومذهب الشيخ في النهاية والمبسوط والخلاف اختاره  
المفيد في المقنع والتقي والفاضل وسار وابن زهره للعام الثاني في وقت إخراجها وفيه قولان الأول أنه طلوع الفجر  
من يوم العيد أي قبل الصلوة وهو قول السيد وعبارته وقت وجوب هذه الصدقة طلوع الفجر يوم الفطر وقبل صلوة  
العبد وقد روي أنه في سعة من أن يخرجها إلى زوال الشمس وهو يؤذن بوجوبها مضيقا قبل الصلوة وهو قول  
الشيخ في النهاية والمبسوط والاقتصاد حيث قال ويجب إخراج الفطرة قبل صلوة العبد وبه قال المفيد وقال الصدوق أن  
فهي زكوة أي أن يصلي العبد فإن أخرجهما بعد الصلوة فهي صدقة وقال سلار أي قبل صلوة العبد فإن أخرجهما ألا كان  
قاضيا وبه قال باقي الثاني أن طلوع الفجر أي زوال الشمس وهو قول أبي علي واختاره المصنف والعلامة وبالكل رواية للعام  
الثالث وفي وقت إخراجها وفيه قولان الأول أنه شهر رمضان ولومى أوله قال الصدوق والشيخ في الثالث  
واختاره المصنف في المعبر والعلامة في المختلف لا شمار ذلك على عادة الفطر وجبر حاله ودفع الحاجة عنه في شهر رمضان  
فيه أحسان والمبادره إلى التبرع بالذمة والمساعدة إلى إخراجها من الأصل من ترك الفعل عند وقته ولجواز  
احترامه فيجوز الفقير المنفع والمالك الثواب وما رواه محمد بن مسلم ويزيد بن معاوية والفضل بن يسار وزاده  
وكبير بن عيينة في الصحيح عن أبي جعفر ع قال لا يعطى يوم الفطر قبل الصلوة فهو أفضل وهي في  
سعة أن يعطىها من أول يوم من شهر رمضان الثاني المنع من التقديم في رمضان الأعلى حرمة الفطر وهو قول



المفيد وابي الصلاح وان ادرى واحتجوا بانها عبادة موقنة بوقته لا تفعل قبله واجيب بان وقتها شرعيا لا يرد  
الصحيح وقد تقدمت ولان سب الغطره الصوم والوطيخا زفها اعني احسن السني وهو الصوم كما جاز عند حصول النصاب ان لم  
يحصل السني الثاني اعني احول هكذا اقول العلامة ولا يتم على مذهبه العام الرابع لو فرضنا ان الزكاة هي الصلوة او الزكاة على خلاف  
هل لفظ او جيل الاداء وقضا في ثلث احوال الاول السقوط وهو مذهب الفقهاء والمعتد به في القضا والاحتجوا بانها عبادة موقنة  
وقد فات وقتها فسقطت القضا انما يجب بالمرجعية ولم يوجد الاصل براه الدرس وبرواية ابراهيم بن عيسى عن ابي عبد الله  
الوطيخا ان اعطيت قبل ان يخرج العبد في طوره وان كان بعد ما خرج الى العبد في صدقه وهو في المص وجعل القضا احوال الثاني  
وجوب الاداء وهو مذهب ابي ادرى لوجوبها اداء بدخول وقتها ولا يزال موديا لها فيه يستمر وقت الاداء والركوة لا لا يجب  
بان لوقتها طويلا ولا اقل من ثلاثين يوما ولا يضرها ما لا تصحفت عند الصلوة الثالث وجوبها بنية القضا وهو مذهب  
الشيخ وقد خرج وقتها فيكون قضاء اذ المراد ذلك **كتاب الخمس** مستندنا فرض الله سبحانه  
لخدمة الفقراء وجرحا للمساكين وكان ذلك طهارة تنكف ذنوبهم قال ربع مخرج من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكاهم ولما كان الطهر  
لشيء يجل غالبا قال رسول الله والصدقة اوساخ الناس فاكروا به سبحانه بنبيه صلى الله عليه واله وسلم ومما خرج ذرية  
عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه لم يترك في منبه وعلوه وجته فخرج منها المحي وزاد فيه اذ هي ربع العشر وجعل موضوع الزكاة من موضوعها  
وسر وطه اقر مسر وطها وتوسر عليه وعلى ذرية ولما كانت اليد العليا في مظنة كسوف والغنى في يد المالك والمزكوة بها  
تعالى بنفسه تسليته لبيته صلى الله عليه واله وسلم وحفظا للفقراء عنه ودرته فقال تعالى واعلم انما افقهم من شئ فان سألهم  
ولذي القربى واليتامى والمساكين في حصرهم على اخرج منه فقالوا ان كنتم انتم منهم فاما ما انزلنا  
عنه نايوم الغفران ففعل سر طلالا بان ولم يفعل مثل ذلك في الزكوة ووجوبه ثابت بالكتاب والسنة والاجماع لما اكتم  
فقول ربع فاعلموا انما غنم من شئ فاصدقوه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين ذى البيل وامانة فكل من  
طريق العادة قوله صلى الله عليه واله وسلم في طريق جاني او قربة عامر به ففعله الزكوة والحق في طريق كاصه باراه عبرنا ذرية  
عن ابي ابي عباس عن سفيان بن عيينة عن ابي ذر اليماني عن ابي ذر اليماني عن ابي ذر اليماني عن ابي ذر اليماني عن ابي ذر اليماني  
قال الله ان كنتم انتم منهم فاما ما انزلنا عليه نايوم الغفران يوم النقي الجحان نحن واسمعي بنكي القربى والذين هم قريه  
وبنيه فقال ان من حرمه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين ذى البيل من حرمه ولم يجعل لنا في حرمه قريبا الا من يريه  
ان يطعنا اوساخ ابي الناس وروي محمد بن الحسن الاسدي قال كتب بعض اصحابنا الى ابي جعفر الثاني عه اجري الخمس على جميع  
ما يتفق به الرجل من قليل وكثير من جميع الثروب على الضاع بكتب بكتب بعد موافقة وفي رواية علي بن محمد بان وقد اختلفوا  
من قبلنا في ذلك وقالوا يجب على الضاع المحي بعد الموتة وانما او مونة الرجل وعياله تكتب وقراة علي بن محمد بار عليه  
الحسن بعد موثته ومونة عياله بعد حراج السلطان وروي احمد بن محمد الطري قال كتب رجل من تجار فارس من بعض موالي الى  
الحسن رضي الله عنه لم كاتبه ليدلهم الله الرحمن الرحيم ان الله واسع كرم ضنى على العمل الثواب وعلى الحلال في العقاب

لاجل مال

اعراضا

لاجل مال الامن وجه طه الله ان الخمس عوننا على ديننا وعلى عيالتنا وعلى موالينا ونشري من تخاف من  
تخاف سطوته فلان زودونا ولا تخموا أنفسكم رعا ما قدرتم فان خراجا صدقة رزقكم ولجئكم ذنوبكم و  
ما تمهدون لانفسكم ليوم فاقم فالسلم من بقي مباحا عهد عليه وليس المسلم من احاب باللسان وخالف القلب  
والعلم وعن محمد بن يزيد قال قدم من خراسان علي بن الحسن الرضا عه فسالوه ان يجعلهم في حرم من اخس فقال  
ما احل هذا تخضون الموده بالشمك وتروون عنا حقا جعله الله لنا وهو اخس لا يجعل احدكم في حرم روي  
محمد بن مسلم عن احمد بن علي السلام قال شدي ما في الناس يوم الغيبة ان يقوم صاحب الخس فيقول يا رب رخصني  
وقد طينا ذلك لشيئنا الطيب ولادتهم ولزكوا اولادهم والاعبار في هذا المعنى كثره واما الاجماع في عامة  
علماء الامامية لا يختلفون فيه قال طاب ثراه ولا يجب في الكثر حتى يبلغ فيه عشرين دينارا وكذا يعبر في المود  
على رواية البرزنجي اقول للاصحاب في اعتبار النصاب في المعدن ثلث اقوال الاول واعتباره وهو قول الشيخ  
في النهاية والسبوت وبه قال ابي حمزة والمص والعلامة واحتجوا بصحيفة احمد بن محمد بن ابي نصر البرزنجي  
قال سالت ابا الحسن الرضا عه عما اخرج المعدن من قليل وكثير هل فيه شيء قال ليس فيه شيء حتى يبلغ ما يكون  
في مثل الزكوة عشرين دينارا الثاني عدم اعتباره بل يجب فيه مطلقا قال في اختلاف والاقتصاد وختمنا  
ابي ادرى واطلق المفيد السيد وسلاز وابي زهرة واحسن وابي علي الثالث اعتبار دينارا قال النبي ورواه  
الصدوق في كتابه في المقتع وحمل على ما يخرج من البحر واجتبه ابي ادرى والاجماع على استثناء الكنوز والغوص وهو  
منوع قال طاب ثراه وبهم ستة اقسام على الاستسار اقول هذا هو المشهور عند علمائنا القول ربع واعلم انما  
غنم من شئ فان صدقته وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين ذى البيل فعد ستة اقسام وفي رواية ربع  
خمس اقسام وهو رواية روي بن عبد الله بن ابي جاد وفي الصحيح عن الصادق عه قال ربع كان رسول الله صلى الله  
قال اذا تاه الغنم اخذ صفه وكان ذلك لانه لم يقسم ما بقي غنم اخماس ويأخذ خمس من الغنم لا ربع فاحسن  
الناس الذين قالوا عليه لم يقسم المحي الذي اخذه خمس اخماس ياخذ خمس من الغنم لا ربع فاحسن  
الاخماس بين ذى القربى واليتامى والمساكين ذى البيل يعطى كل واحد منهم غنما وكذا كان في الامام ياخذ كل واحد  
رسول عليه السلام ولا تعرف به عا من الاصحاب ولست حجة فاطمة لانها حكاية في حجة فاطمة عليه السلام فاعلم رضي ببول  
حقه لوفرا للباقي على الجماعة في المستحقين وليس في الحديث دلالة على ان الواجب في ذلك الكذا قال العلامة في المختلف  
وبمثل اجاب الشيخ في الاستبصار وفي هذا الجواز نظر لان تمام الحديث وهو قوله الامام ياخذ كما ياخذ النبي صه وله  
منع ذلك اذ هو جز في معنى الامر كقول ربع والوالدات يرضعن اولادهم والاولاد الرج لكونه قول وعظم الاصحاب بل  
جميعهم فيكون اول لقول الصادق عه خذ ما اشتهر اصحابك ودع ما نذر قال طاب ثراه وفي استحقاق ما ينسب اليه بالام  
قولان اسبهما اذ لا يستحق اقول يريد من انسب اليه بالام اذا كان ابو غير شئ بل حتى انسب بالام لا بالاول

لشيئنا







بيان الحكم خاصة وهو اختيار المفيد فالطالب نراه وفي مستحقه عليه السلام أقوال أقوال المجتهدات تقع في مقامها في فصلها الأول  
 في مطلق النفس وفيخت أقوال الأول أنه مباح ذهب إليه سائر الثاني حرره في فقه الذرية والبيعة ذهب إليه المفيد الثالث حفظه بالوصية  
 حتى يصل إليه عليه السلام قال التقي الباع حفظه الوصية والدفن ذهب إليه الشيخ في السائل المجازية الخامس حرف المصنف في الأ  
 صافي وماذا يضيغ نسخة وهو العنصر الثاني قيل فيه أربعة أقوال الأول حرره في فقه السبعة قال المفيد وأما ما ذكره  
 حيث قال والصحيح عندي أنه ينقسم فليس على مواليد العارفين بختة من أهل الفقه والصالح والسادس الثاني أنه يحفظه الوصية  
 ولا يجوز أن يتصرف فيه بوجه من الوجوه وهو قول رأي الصالح وأما إدريس الثالث المجازية الثاني والدفن والوصية وهو قول الشيخ في الثاني  
 المجازية الخامس أنه لا يرد في الباقي إلا صافي على وجه التهمة أما ولا فلا أنه إذا جاز حرره في بعض الشيعة على قول المفيد فالأقسام  
 أولى وأما ثانياً فلا أنه لو كان حاضراً فمكره كناية الأضاف عن التهمة وجب أن يكفر من نصيبه ولا يجب ذلك مع حضوره بحسب معتبه  
 إذا قبله لا سقط الحقوق الواجبة وهذا هو العمل لوجه الأول أنه لا يحوط لاثمالة على إخراج الوجه وتبرع منه والبداء  
 في فعل آخر الثاني إثمالة على منع المباح الذرية ودفع ضرر رستم وكون ذلك صلة للذرية ومودة لهم وقال الشيخ لا أسلم  
 عليه جزئاً إلا المودة في القربى الثالث أنه أسلم عاقبه من الوصية والدفن لبعده السلام على طول المد **كتاب**  
**الصوم** **المعتمد** لغة الأماك والكلف يقال صام الآ إذا أسكن وصام النهار إذا أقام في وسط الظهيرة وهو  
 وهو أشد الوقات حرارة الكلف حركات الناس في ذلك الوقت والنمازهم إلى القبلة وشرعاً أسكن مخصوص على وجه مخصوص  
 في زمان مخصوص من هو على صفة مخصوصة بشرط البنية مبالاً لا يخرج الأماك عن غير المفطرات وبأنه لا يخرج التناول شيئاً  
 وبأنه لا يرد الأماك بالتماردون الليل **والرابع** يخرج عن أسكن من ليس على صفات الصوم الشرطه كصوم الحائض  
 هذا تعريف الشيخ رحمه الله وهو تعريف باعوضه وخفيه وأحسن منه قول المفيد حرره الصيام هو الكلف عن تناول أياً وورد  
 الأمر من أربع بالكلف عنها في زمان مخصوص وهي زمان الصيام وقال المفيد الصوم لو طين النفس على الكلف عن تعدد تناول  
 ما يفيد الصوم من أكل وشرب وجوع وما يشبه ولو حذف الصوم ثانياً واقتصر على قوله لو طين النفس على الكلف خلت من الدوا  
 وقال الشيخ في كتابه وهو الكلف عن المفطرات مع البنية فإن قلت الدوراد أن حاصل التعريف لـ الكلف عن المفطرات وهي  
 المفطرات للصوم فلما معرفة كونه مفطراً لا يتوقف على معرفة الصوم وحاصله أن الصوم هو الكلف عن أشياء ساءل المنع  
 مفطرات وقال العلامة هو لو طين النفس على الكلف عن المفطرات فيزداد قيد التطهير وما أحسنه لأن الكلف امر عدي فلا  
 يتعلق بالآلة قال الشيخ في السبوط البهارة فلا تتعلق بعدم بل بتطهير النفس عن الاستمتاع وفعل كراهية لحد المفطرات  
 وحاصل عدم الاستمراره غير مفطرات الصوم عبارة عن نفي المفطرات فلا تتعلق بالآلة بل بتطهير النفس وقهرها على الاستمتاع  
 بتجديدها على العقاب وهو امر وجودي أو حديث كراهية إيجاب المفطرات وهو واجب الكتاب والسنة والإجماع أما الكلف فقولنا  
 بالأيام الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أيام معدودات فمن كان منكم مريضاً أو على سفر  
 فعند حوائجهم أو على الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فمن طلع غير المحضراً لردان تصوموا حينئذ إن كنتم تعلمون

وتد تلتف حانه في عباده في هذه الآية مجموعها الاول تشريف لهم بالنذر حيث جعلهم محلا لخطابه ومقررا وجوابه الثاني تشريف  
لهم بالوصف الجميل يا ايها الذين امنوا لا بالاسماء والعبودية الثالث كتب عليكم على بنا الفعل ولم يبق كتب او اوجبت دفعا  
لقيامهم وانما والاحتشام سببا في تحمل ما عليهم ما الطهارة وعز في تقديرها اربعة الرابع حكمت على الذين من قبلهم ليدل على  
النسبي والمساواة لمن كان قبلهم في الطهارة وان هذه العبادة غير خاصة بهم بل هي عامة للانبياء واهم من عهد ادم الي عهدكم و  
روي عن ائمة المؤمنين ع انه قال اولهم ادم عليه السلام الخامس لعلمكم تتقون بيان للفظ احاصل من الصوم السادس ايا  
ليصفه افراجه تسديلا عليهم السابع تعدد دوات اي قلا يدر كنهه وهو تأكيد القلة وان لم يرد اجمع والا لكانه الثامن فمن  
كان منكم مريضا او عاقر فعدت من ايام اخر تلتف باللفظ وقيل التعويض بالايام المقضية عنه التاسع على الذين يطيقونه  
فدية طعام مسكين اي الذي يحصل له نوع الشفقة كالحامل القرب والشيخ العاجز والرضعة القليلة اللبن وذوي العظام في غير  
ونصف قوت على مسكين واحد عن كل يوم بدن من طعام مع القضا العاشر فمن قطع جزه فجزه وان تصوموا كل ابي بالار  
على وجه التلطف ومعني قوله فمن قطع جزه فجزه زاد في الفدية عن الد والقطع جزه ومعني قوله وان تصوموا كل  
قيل ان غفاه ان في صدر الاسلام فرض عليهم الصوم ولم يتعودوا فاشتد عليهم فحصل لهم الافطار من افطار الرخصة الفدية  
روي ذلك عن الباقر ع فقال تع وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فمن قطع جزا فجزه او في الفدية فجزه وان تصوموا  
ايها المطيعون جزكم من الفدية والقطع واعظم لنا بانفسه ذلك بقوله فمن شهد منكم الشهر فليصمه وروي الاصحاب ع  
الصادق ع ان موته وعلى الذين كانوا يطيقون الصوم ثم اصابهم بمرض عاشر في اوشبه ذلك فدية كل يوم بدن الطعام و  
على هذا لا يشك ثم وصف شهر رمضان فان شرف انزله الزمان ولم يوجبه على المريض والمسافر قال يريد انكم لم البير  
ولا يريد بكم العسر ليزيد في طاعتهم برحمة وسكونهم اي جيل ضايعة واما السنة فيكون مثل قوله والذين هم رمضان عن مرض  
في الصيام فمن صامه اياما واحدا فخرج من ذنوبه كيوم ولدته امه وقال عليه السلام قال اربع الصوم في ايامه  
وقال ع الصوم جنة من النار وقال الباقر ع بني الاسلام على خمسة الصلوة والركعة والصوم والحج والولاية واما الاصابع  
فمن عامة المسلمين ولو استحل مكلف تركه كان مرتدا قال طاب ثراه وفي النذر المعني تردد اقول هنا جتان الاول  
في كيفية نية الفدية وفيها قولان الاول قول الشيخ في المبوط واخلاف ان ينوي الصوم فقط والتعيين ان ينوي مع  
ذلك الصوم من رمضان او النذر او غير ذلك الثاني قول ابن ادريس ان ينوي مع ذلك الوجوب وهو اختيار العلامة الثالث  
يكفي نية الفدية في شهر رمضان وهل يكفي في النذر المعني قولان الاكثفي وهو ذهب الرضوي وابن ادريس للاصل ولانه  
تعيين للصوم فكان كرمضان وعدمه بل لا بد من التعيين وهو ذهب الشيخ والعلامة لانه زمان لم ينعنه الرابع في الاصل  
للصوم فانفق الى السنتين ولانه احوط قال طاب ثراه وفي دقتها المندوب واثان اصحابها وان الواجب اقول  
الصوم اما واجب او مندوب والواجب اما معيني وغير معيني فانظر في الاقسام الثلاثة الاول الواجب المعيني ويجب فيه اليومي  
الليل ولومن اوله ستم اعيان حكمه ولا يجوز تركه اي بعد الفجر اختيارا فكيف وظاهري على تسوية اليه بعد الزوال فرضا ونظرا عند



وبها نأخذ قال سجد للصيام فضا وغير فرض ان بيت الصيام من الليل ما يريد به وجايز ان ينبغي بالليله وتبقى بعض النهار تختب  
به من وجب له ان ياتي احد ما ينقض الصيام ولو جعل تطوعا كان لهوطا وهو نادرا لا يبرح اليه لا تدمع في النهار فينبغي فلا يعبد  
صليا كما لو استوعب النهار ترك الليل ولعل من لم يبيت الصيام من الليل فلا يصح له فله ذلك على وجوبها لئلا يصحبه هتاهم بن سالم  
عن ابي عبد الله عليه السلام فقلت له الرجل يصح لا ينوي الصوم فاذا اتعاى النهار حدث له راي في الصوم فقال ان هو نوي الصوم قبل نزول  
الشمس حلت يومه وان نواه بعد الزوال حلت من الوقت الذي نوي وهو عام في النوى والمقل الصد وعليها واذا حلت في  
الفرض من وقت الليل وكانت بعد الزوال لم يخرج عن العهده لان الواجب عليه يوم كامل فحوى بعضه اجمع ابو علي باراه  
عبد الرحمن بن ابي الحجاج قال سالت ابا الحسن موسى ع عن الرجل يصوم ولم يطم ولم يشرب ولم يصب يوما وكان عليه يوم من شهر رمضان  
الان يصوم ذلك اليوم وقد ذهب عنه النهار فقال ان لم يصوم ويعتد من شهر رمضان ومثله رواية البرقي عن ذكره عنه  
عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان كان يصوم ويصوم من شهر رمضان ويصوم من شهر رمضان قال نعم والعتد في  
في الروايات وادواتان في القضاء فيختص به لا يغاير ما يتبع زمانه اوي بالاجزاء لانا نقول الامر عدم نقدي الحكم من المصوص  
اليخره لان ذلك قياس وهو باطل ولان ما تعين زمانه اوي بالاجزاء بحسب عليه ايقاع البيع او اجز من الصوم لانها  
شرط فيه او كان فيصدق عليه انه قد خالف الامور بربعدا فلا يخرج عن العهده ولا يغاير العيني فلا يصدق عليه الخالفه  
العصيان بالترك اول النهار فيكون حكمه حكم الساهي في رمضان فيجاز التجدد الذي الواجب غير المعاني كالنذر والمطلق  
وقضا ومضان فيجوز فيه الليل ويجوز تجديدها الي الزوال اختيارا لانه زمان لا يوصف بنهاه تجزم الاكل من اوله  
فاذا لم ينوي من الليل لا يوصف اوله بالحرمان بخلاف الصوم المعين فصار علم الهدى وقت نية الصوم الواجب من اول فجر الى  
الزوال وهذا الاطلاق بطل المعين وعينه واهل اراء وقت المتيقن ويدل على ما قلناه روايات الاول رواية عبد الله بن صالح  
عن ابي ابراهيم ع قال قلت لابي عبد الله عليه السلام يصوم ثم يصوم وهو يريد الصوم ثم يبدد ولم يفطر ويصوم وهو لا ينوي الصوم  
فيبدد الصوم فيصوم فقال هذا جازي الثاني رواية عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي الحجاج في الصحيح قال سالت ابي عبد الله  
بعد ما اجمع وبرفع النهار يصوم ذلك اليوم وتغيب من رمضان وان لم يكن نوي ذلك من الليل قال نعم يصومه يعتد به  
اذا لم يحدث ثبنا الثالث رواية عمار السابطي عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل من شهر رمضان يريد ان يقضيها حتى  
ينوي القضاء قال هو بخيار ابي ان نزول الشمس فاذا زالت فان كان نوي الصوم فليصم وان كان نوي الافطار فليفطر  
سئل فان كان نوي الافطار سبقت له ان ينوي الصوم بعد ما زالت الشمس قال لا الرابع رواية هتاهم بن سالم عن الصادق  
قلت له الرجل يصوم ولا ينوي الصوم فاذا اتعاى النهار حدث له راي في الصوم فقال لا هو نوي قبل الزوال حلت يومه  
الخامس المندوب وفيه قلة قال ان احدهما الليل مستمر الى الزوال لم يفتوت وقتها كالواجب هو من هتاهم بن سالم  
والص في النافع والعلامة في الخلاف والاض امتدادها الي العروب وهو مذهب السيد في اجزها واني ادرس واجتاز  
المص في المعبر وهو العتد اجمع الاولون بوجوه الاول قوله عليه السلام انما اعمال الناس في العبادات وفي العبادات وفي العبادات

ومضي جزء من النهار يستلزم نفي حكم ترك العباد بوجوه اليه قبل الزوال المعني يختص به وهو صيغة عامة النهار منويا  
يبقى الباقي على الاصل الثاني انه عباده مندوبه فيكون وقت نية نية وقت نية نية وقت نية نية وقت نية نية وقت نية نية  
بن سالم عن ابي عبد الله ع اي قوله وان قرأه بعد الزوال حلت من الوقت الذي ينوي ويكفي الجواب عن الاول هو  
جوه الموجب لوجوه النهار منويا في صورتين وهو تدارك النية في محل الصوم وهو النهار ولا فرق بين الاقل والاكثر  
كاد راك الامام قبل الركوع وعن الثاني بان قياسه على الثالث لعدم دلالة الحديث على المطلوب فانه عليه السلام لم يفسر  
الصوم بل قال حلت من الوقت الذي نوي فيه فجاز ان يريد به حساب الثواب اذ الصوم لا يتبعه اذ لا يتبعه لا يلو  
صفه لا يبيد ما كانه محسوبا وايضا فانه لم يتعوض فيه لفساد الصوم اجمع الاخرين بوجوه الاول اتصال الصيام  
الثاني عموم قوله وان لقوموا جزاكم الثالث قوله ع الصوم حلت من النهار الرابع روي هتاهم بن سالم عن  
ابي عبد الله ع قال كان ابي المومنين ع يدخل على اهل بيته فيقول عليكم شي والاحت وان كان عندهم في  
النوم والاصام ورواه العامة ايضا عن النبي ص الخامس رواية ابي بصير عن الصادق ع انه سئل عن الصيام ا  
المتطوع تعرض له احاجه قال هو بخيارا زمانه وبين العصر وان مكث الى حين العصر بدل ان يصوم ولم يكن نوي  
ذلك لانه ان يصوم ذلك اليوم ان شاء وطعن العامة في هذه الرواية لصحيفتها لان فيه سماعة  
هي على تقدير التبعيل غير دالة على صورة النزاع لان السارق وقع عن الصيام وانما يتحقق الصوم بالنية والرواية  
دلت على ان الصيام من اول النهار يتغير في الافطار الى العصر وان مكث الى حين العصر بدل ان يصوم  
عقب نية الافطاره ولم يكن نوي كالصوم عقب نية الافطار فله ان يجدد نية الصوم بنية اليوم ان شاء وبالحكم  
كلام السيد لا يخلو من قوة هذا كلامه ولما كانت هذه الرواية ثابتة لنا وبغير خالف عن الاحتمال قال الشيخ  
في الخلاف ولست اعرف به ايضا قاله وحقيقته ان يجوز تجديدها الي ان يبقى من النهار مقدار ما يبقى من زمان  
لعبها بكل ان يكون صوما واذا كان انتهاء النية مع انتهاء النهار فلا صوم فوع وهل يستوي في النية في اليوم الى اوله  
او يمكن له صوم من حين ينوي فيه وانيان احدهما سرية الي النهار من اوله ان كان نوي قبل الزوال وهي رواية  
هتاهم بن سالم المتقدم وهو اختيار الشيخ في الخلاف واختاره الكشي المص والثانية رواية عبد الله بن سنان عن  
ابي عبد الله ع قال ان بدان الصوم بعد ما ارتفع النهار فليصم فانه يجب له من الساعة التي نوي فيها قاله  
شاه وقيل يجوز التعديم بنية شهر رمضان على اهل هذا المذهب قال الشيخ في المصوبات لم لو نوي قبل اكل الاجزاء  
النية السابقة ان عرض له صوما او نوم او اغما وان كان ذكره فلا بد من تجديدها ومنع تجديدها ومنع ابي ادرس  
واختاره المص والعلامة لا يجازيها في النية القارئة والابحار تقدمها اليه هل تجزي فيه نية واحدة  
لصيام الشهر من اوله قاله الشافعي والتقي وسلا نغم لانه عبادة واحدة فيجزي فيه النية الواحدة وادعي الرضا في الجمع  
ولانها تشر في الشك كانه تشر في اليوم كله وان وقعت في اول ليلة منه وقال المص والعلامة لا بد لكل ليلة من نية

والصيام في النهار  
والصيام في الليل  
والصيام في النهار والليل  
والصيام في النهار والليل



لان صوم كل يوم عبادة عبادت فيقتصر اي نية متفرقة بتعدد التعميم في الزمان على القول بالاجزاء ثم يثبت ان يوم فداون  
وما زاد فلا يجزئ قطعا قال طاب ثراه ولو صام بنية الواجب لم يجزئ وكذا لو رد نية والشيخ قول اخر يعني نية بدلية  
ان ينوي الصوم فضا ونذبا من غير حزم بل حادها وهما سائر كما فيه الاول يستحب صيا هذا اليوم اعني يوم النكاح  
شعبان ويجزئ بنية رمضان الثاني لو صام بنية الذب ففطر ان من رمضان بعد اليوم اجزاء عن رمضان وفي اثنائه  
يجزئ بنية الواجب ولو قبل العزوب الثالث لو فاه عن رمضان فعزها فان ظهر منه بعد اليوم اجزاء عند الشيخ  
في الخلاف لانه لا يقع في رمضان غيره وبه قال القديمان وفار في الجمل والافتقار وكذا في الاجزاء يجزئ به قال السيد والصدوق  
والشيخ وسائر القاضيين والشيخ والحق والعلامة الا ان يثبت قبل الزوال فيجزئ لانه فصل في وقتها وهو الوجه فيحمل  
العدم للشيء عن البنية الاولى وحكم فساد الصوم الواقع بها بنفسه صوم اول النهار ويكون حكمه في كماله وحكم وجوب القضاء  
وان وجب للمساكن في باقيه الرابع لو صام بنية انه واجب او نذبا لم يصح وجوب القضاء والشيخ قول الاجزاء حكمه عنه  
العلامة ولم يقيد بالصحة ولم يذكره في الزمان وجزم لعدم الاجزاء في احكامه نواه رمضان كان من رمضان ونذبا  
ان كان من شعبان فيه قولان الاجزاء قال ابو عيسى والشيخ في السبوط والخلف لانه بنية القرينة كافية وقد حصلت  
والزائد لغوة وضع الصلوة والصلوة والشيخ في باقي كتبه لا يشترط اجزاء في النية والقرينة فيما علم انه من الشهر لا في ما لم يعلم واما المص  
اي هذه المسئلة في الزمان وجعلها في مسئلة الخلاف وجزم فيها قبلها بالبطان اعني الفرع الواقع ولم يذكرها في المناقش وجعل محل  
اخلاف مطلق التردد والتخفيف في الباب معقود على بيان احكام النية واشترط اجزاء فيها والترديد فيها وادرك العلامة في  
التحرير والمذكورة وبها وهم وانما مسلمان مختلفان من حيث التعدد بالتخصيص وتغاير صورة الفرض ويجزم في ملبق  
الاول ورد بين انه واجب ونذبا وجزم فيها بالبطان الثاني رد فتوى ان فرض ان كان من رمضان وفطر ان كان  
من شعبان وفيه قولان هكذا فرضها المص في الزمان وتبعه في واحدة بالبطان وذكر الخلاف في الضري وليس الامر كذلك  
هاولدة لان موضع البحث فيها واحد وهو يوم الشك ولا اتحاد على البطان فيها وهو التردد والقطع فيها بحكم واحد وهو البطان  
او الصبح فان القابل للصوم في احدهما يتقرب في الضري فتصبح لحدتها خاصة احدث ثالثا وانما ورده البحث في مثاليين ايضا  
واسعا في التفرع وذكر الخلاف في لحدتها اتساعا ليجوز البحث فيه عن ابراره في الاقوي ولهذا حصل الثانية لاقتضا العطف  
مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في حكمه ومن جعل في الاولى احتياجا الى التبع عليه في الثانية كالعلاء في المختلف فانه ذكر السلسلة  
الثانية اولاهي قولنا فرض ان كان من رمضان وذكر البحث فيها ثم ذكر الثانية وهي قولنا رد بنية الواجب ونذبا وقال  
الشيخ اجزاء لا تقدم وفيه للشيخ السابق ولو صام واجبا عن غير رمضان ثم ظهر منه فان كان في بعد اليوم ولو قبل  
العزوب واجزاء وان كان لبعده اجزاء وعند بطان عاونه لا لو اجمع بنية الافطار ثم ظهر من رمضان جدد  
نية الواجب ولو قبل العزوب فان كان قبل الزوال ولم يحدث بنفسه اجزاء وان كان بعد اسك واجبا  
للقضا وكذا لو كان قبله وقد حدث ما ينقضه فله فطر لعبد ذلك كفرح كوصام قضاء عن رمضان ثم اظهر

عليه

فان كان قبل الزوال

فان كان قبل الزوال لم يثبت فلا كفارة عن احدها اما سقوطها عن القضاء فليدوم وقوة في رمضان وانما رمضان فلا يلزم  
ليقتضوا فطرا ورمضان بل يوم الفطر ولو اقر لعبد الزوال لم يثبت ان من رمضان احتمل سقوطها راسا لما ذكرناه من العلم  
ويجوز جوبها في رمضان لانه هكك صوما متينعا عليه فيكون عذرا على ما هو عليه في نفس الامر ويحمل وجوبها عن القضاء لان الثابت  
ظاهر اذ في نية طاب ثراه واجزاء قبله ودر اعلى الاشهر اقول بتحقيق البحث هنا يقع في امور الاول اجماع في القبول  
واثبت الاصحاب على تحريم وجوب الكفارة وبه نظا في الروايات وروي سعيد بن احمد عن الحسن بن علي بن فضال عن عمر  
بن سعيد المديني عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى الساباطي قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل وهو صائم فيجاءه اهله فقام  
يفتسل ولا يشي عليه والطريق ضعيف جدا وهي معارضة بغير من الروايات الثابتة اجماع في الدبر مع عدم الانزال هل  
ينسب به الصوم وجب الكفارة قال الشيخ في كتابي النوع واليد وللص والعلامة ثم على الفاعل والمفعول وفي رواية علي  
ابن الحكم عن رجل عن ابي عبد الله ع قال اذا اتى الرجل المرأة في الدبر وهي صائمة لم ينقض صومها وليس عليها غسل وهي  
موسلة ولا عرف بها قالوا لانه اجماع في فرج البهيمة فان ائزل تعلقت الاحكام المثلث اعني الفصل والقضا والكفارة  
اجماعات وان لم ينزل واعاب الخشعة فيه ثلثة اقول الاول لا يشي قال ابن ادرين وهو ظاهر المص في الزمان لان جزم في باب  
عدم وجوب الفصل وقار في باب الصوم والاشبه ان يتبع وجوب الفصل الثاني القضا خاصة قال الشيخ في الخلاف ان  
القضا والكفارة قال السرد واختاره المص في المعنى وهو ظاهر الشيخ في السبوط وظاهر التحرير ترجيح قول ابن ادرين قال  
طاب ثراه وفي فساد الصوم لو طهي الغلام تردد اقول فساد الصوم ووجوب الكفارة مذهب الشيخ وبه قال الشيخ  
في الكتابين والعلامة في كتبه واختاره المص في العزوب وتردد في النافذ وظاهر في الزمان عدم القضا ولا جعله تابعا  
للفطر وسأله في النية وقدم في بارحنا به عدم وجوب الفصل فيه طاب ثراه والارتماس في المسألة وكذا اقول للاصحاب  
في الارتماس اربعة اقول الاول الكراهية لعدم الصلوة عن الرقعي وهو رواية عبد الله بن سنان في الموثق عن ابي عبد الله ع  
قال كره للصائم ان يرتس في الماء الناي التحريم فقط وهو مذهب العلامة والمص ونقله عن الشيخ الثالث القضا خاصة  
وهو مذهب الخفي الرابع القضا والكفارة وهو مذهب الشيخين وبه قال القاضي والسيد في الاستبصار لانه قول منتهيا عنه  
فكان عليه القضاء والكفارة لا الاكل وقال الحسن وابن ادرين في قول اخر لا يجب فيه القضا ولا كفارة قال طاب ثراه وفي  
السبوط وضع العلك تردد ابنه الكراهية اقول هنا مسلمان الاول السبوط وفيه اربعة اقول الاول الوجوب  
القضا والكفارة وهو احتيا والمفيد والمبداه ومذهب العلامة ان وصل الخلف الثاني القضا خاصة قاله الخفي وا  
لناضي وهو مذهب الشيخ في السبوط فانه قال هو مكره وسوا بلغ الدعاء اولم يبلغ الاما ينزل الخلف فانه يعطى ويجب  
القضا وقار ابن بابويه في كتابه بجزيه الثالث الكراهية وهو احتيا في النهاية والخلاف الرابع فالصدوق في  
المفتق والعلامة لا يسن به ولم يذكر الحسن في المعطرات الخامس وضع العلك وفيه قولان الاول التحريم وهو مذهب  
الشيخ في النهاية ووجهه ان الاجزاء لا يثبت في الغم الا بعد تحليل اجزائه منه شبع في الغم وتعدى مع الرقعي الى المعدة وكذا

وقيل



بان تحليل الاجزاء من غير معلوم وحصول العلم يحصل من فكيف الربط بنفي العلم وغير لازم ان يكون يتخلل اجزاء منه والاصح  
والمعبر عن معلوم الثاني الكراهية وهو اختيار الشيخ في السبوح وعلى الكثر قال طاب ثراه وفي احسن قولان اشبهما انتهى بالمع  
اقول هنا قهان الاول احسنه بالامارات وفيما قولان الاول والعقبات في السبوح والابواب والافتقار والعلامه في الخلف وفي الخلاف  
احسنه بالمعنى لغيره قال العبد انما نفس الصوم الثاني التخييم خاصة قال الشيخ في النهاية وهو اختيار النص واني ادرس الثاني احسنه بالاجا  
ندارت وفيما قولان القضاء قال العلامة في المختلف وهو ظاهر الشيخ حيث طلق وجوب القضاء باحسنه والكراهية خاصة وهو في الجمل  
والمسبوط وخالفه النص بنسب اطلق الرافعي كراهية احسنه ولم يقصر في المباح واجامد واطلق التخييم وجوب القضاء وما غير مقصود قال  
ابو علي بسبب اختلافه من احسنه لانها تصير الى الجوف وقال السيد في المبدأ الناجية فاما احسنه فلم يختلف في انها تقطع وقال في  
اجل وقد اختلف قوم من اصحابنا بما ذكرناه في وجوب القضاء والكفر به ان قال احسنه ولم يقصر فكون فيها مطلقا خمس عبارات على  
نقل السيد الثاني القضاء خاصة على قول الشيخ ج. انما تقطع وهو مخرج الوجوب العقبات فقط اوع الكفر به الرابع انكره من هذه اليد  
هـ اجتماع قولنا على طاب ثراه والجماع قبله ودرنا على الامر قوله تقدم البحث في هذه المسئلة قال طاب ثراه وفي الكذب  
على امره ورسوله وابنته والافاس قولان اقول هنا مستان الاول الكذب على امره ورسوله والابنة على امره وفيه ثلث اقوال الاولى ا  
القضاء والكفر به مع اعتقاد كونه كذبا وهو من هذا الشرحين والسيد في الافتقار والشيخ والقاضي الثاني القضاء وهو من الفقيه لاجل  
في المعطرات الثالث ان ينقض الصوم وان لم يسلط وهو من التخييم فقط قال السيد في الجمل واختاره ابن ادرس والنس والعلامه قد تقدم  
البحث في الاما مس قال طاب ثراه وفي تعدد البقاع على اجابا بيدي البحر روايتان اشهرهما الوجوب اقول في المسئلة ثلث اقوال الاولى  
القضاء والكفر به وهو من الشرحين وادى على الغيبة وسلا والشيخ والابن ادرس الثاني القضاء خاصة وهو من هذا الشرحين وحكاية  
السيد عن اصحابنا الثالث عدمها وهو قول الصدوق في التلخيص واستند الكل الى الروايات والاولى موافقا والاولان لاجزان متعارضان  
قال طاب ثراه وفيه ريب الخبر في حصار الكفر وهذا من هذا الكثرة به قال الشيخ وسلا والشيخ والقاضي واني ادرس الصدوق والابن ا  
والترتيب واستند الكل الى الروايات قال طاب ثراه وفيه ريب لا يوافق ذلك الجمع اقول في هذا الصدوق في وفي حقه والشيخ في  
كتاب الاخبار وبه روايت والاكثر ان على الوجه لا صار له الغلبة وعموم الروايات وهو اختيار العلامة في مختلف المذكور والاول  
هو ما نحن فيه من المحققين ولا فرق عنده في الحوم بين ان يكون تحريمه بالاصالة او عارضا قال طاب ثراه ولانتم تهم نام ثلثه قال  
الشيخ عليه القضاء والكفر به اقول نسب القول الى الشيخين لا نفوردهما به ونسب الشيخ بروايات فاصرت الدلالة على مطلوبه مع  
ضعفها واختار للصق الاقتضا على الغفلة والعلامه افتوى بقول الشيخين في كنهه قال طاب ثراه وفي اجابا لقضاء باحسنه  
قولان استهنا انه لا قضاء وكذا من نقل الى ارات فامني اقول هنا مستان احسنه وقد تقدم البحث فيها الثانية لانا  
عقب النظر للتكرار فيه ثلث اقوال الاول لاشي وموافقا للشيخ في الخلاف واني ادرس والنس واحسنه حيث قال من نظر الى امر  
فامني من غير ان يقبلها او يفضي اليها بشي منه اي جسد لها او يفضي اليه ليشي في غير ما يدرس والنس بان كونهما محلا لوجوب  
وكذا الشيخ في الخلاف الثاني الغفلة بالطريق المحمود دون الحلة قال الشيخ في السبوح الثالث القضاء والكفر به في نقد الامر ان لم يقدر

واتفق الاثر

واتفق الاثر انه لشكر النظر فيبقى لكاء فعليه القضاء ولا فرق بين الحلة والحرمه قال العلامة واما الحكم الاول فوجود  
التحريم فهو كالعاب باهل الجامع واما الثاني فلانه وجد منه مفرقة الافساد ولم يقصده فكان عليه القضاء وقال السيد  
الرافعي اذا تعد استنزال الماء الدافق وجب القضاء والكفر به وان كان يفرج وبقية القاضي ومخر المحققين  
يعبر بالنظر الفصل الثاني الملاعبة والملاعبة فان كان مع قصد الانزال كفر قطعاً وان كان لا معه فكذا الكفر على  
المشهور وقال ابو علي يجب القضاء خاصة اخرج الاولون بان انزال في هذا رمضان عقيب فعل بعد الانزال فكان  
عليه الكفر به وبما رواه ابو بصير قال سالت ابا عبد الله عن رجل وضع يده على شي من جسد امرأة فادفقه فادفقه قال  
ان يصوم شهرين او يطعم ستين مسكيناً او يعق رقبة وفي معناه ما رواه سماعه اخرج ابو علي بان انزال من غير قصد  
فلا يجب عليه الكفر به كالتقصص للبدن واجب بان قصد فعله لاجل الملاعبة فهو كالجامع الفصل الثالث التسبب فيه  
ثلث اقوال الاول لاشي وهو اختيار الشيخ في النهاية والمسبوط وهو من هذا الشرحين واني ادرس والنس الثاني القضاء  
خاصة وهو اطلاق العبد حيث قال ان تشبهني او تصنع اي حديث وجب عليه القضاء وقال الشيخ لواصل حديث  
اوضح او قبل فامني فعليه القضاء الثالث القضاء والكفر به مع قصد الانزال ولا معه القضاء خاصة وهو اختيار العلامة  
في المختلف وقارني المذكور لتوسع الكلام او حادث فامني لم يقصد صوم فروع الاول لو تجمل فاصدا فامني  
كفر بخلاف ما لو حصل له ولم يقصد الانزال الثاني لاشي عقيب الملاعبة لم يكن عليه شي وقال ابو علي يجب القضاء وهو  
نادر الثالث لو تساهل اربان فان لم ينزل فلا شيء سوى الاثم وان انزلنا فالقضاء والكفر به عليها ولو انزلت  
احديهما اخضت باحكم وكذا الجوف لو ساق الرابع لو طلع البحر فاستدما ومكث او نزح في الحال يقبته اجماع كقولنا  
نزع لابيته لم يكن عليه شي قال طاب ثراه كثر الكفر به مع تغير الايام وهو لشكر بتكرار الوطئ في اليوم الواحد قيل  
نعم والاشبه انما لا تتكرر اقول شكر فعل المعطرين الصيام وان كان من يومين تكررت الكفر به عند علمنا اجماع وان  
كان في يوم واحد فيه مساهل الاول اجماع وفيه ثلث اقوال الاول الكفر به قال السيد والشميد لما روي عن الرضا ع  
ان الكفر بتكرار الوطئ ولو ان الاساك واجب لرمضان والوطئ فيه محرم محرم رمضان وعدمه مطلقا قال الشيخ  
وابن حمزة واختار النص وهو هو العلامة في التذكرة لا صلا لارت الذم من الزيادة عا وقع على اجماع ولعدم التحرك وان  
الوطئ الثاني لم يقع في صوم صحيح فكذا لا يتكرره القضاء لا يتكرره الكفر به التفصيل هو التكرير مع تحلل التكفير وعدمه او  
قولنا على الثاني غير اجماع ولا كثر الكفر به بتكرره مع اتفاقه وعدمه تحلل التكفير اجماعاً الثالث لو تحلل التكفير مع اتفاق السبب  
تكررت عند العلامة والشميد واوي بالتكرير مع اختلاف السبب وقيل بعدم التكرار لاصالة البراء الرابع تغير السبب كالكل و  
الجماع يوجب التكرير تعليق الكفر به على الاكل والجماع مطلقا وموافقا للعلامه في القواعد والمختلف سوكف عن الاول  
واختاره الشميد وقال النص لا تكرر مطلقا وان وجب الاساك لانه ليس بصوم صحيح والكفر به يجب لما يحصل من القطر  
ويغيبه الصوم الصحيح قال طاب ثراه ولا من الجنون والغبي على لوسققت منه اليد على لاشي اقول الجنب هاتين طيبة

ن



هو موافقة الاربعه قال طاب ثراه وقيل بقول الواحد احتياط للصوم خاصة اقول هنا خمسة اقول الاول وقبله العبد  
من خارج البلد وعدد القاصي والشيخ في النهاية الثاني قول العدلين مع العلم بالبلد وخارجه والفساد من البلد وخارجه  
هو مذهب النجاشي وقول الشيخ في المسبوق الثالث قول العدلين من خارج اومع العلم والافلا بد من الفقه وهو  
الصدوق في المقنع الثالث قول العدلين كيف كان مع العلم وعدمها من البلد وخارجه لان المعهود في عادة النزاع  
في كل احكام الاماخذ والصحة منصوص عن ابي عبد الله ع قال صم لربيت الهلال وافطر لربيت فان شهد عندك  
شاهدان مرضيان بانها ريادة فافطر وهو اخيه السيد وابي علي وابي ادریس والمعه والعلامة الحاشي بقول الواحد في  
هلال شهر رمضان دون غيره من الاله احتياط للصوم وهو مذهب سائر روايتهم اجمع الى الروايات هذاع عدم الرواية  
امامها فيجب الصوم وان انفرد او رد اخلا فالابي حنيفة لقول الصادق ع صم لربيت الهلال وافطر لربيت فان  
شهد عندك عدلان مرضيان انها ريادة وهو في رواية منصور المتقدم كذا الرواي شافعا لان الاشتغال منه  
ثبت بها الاله تبيينه اذا قلنا الواحد في الهلال كان القبول احتياط للصوم خاصة فلا يثبت بهذا الشهادة غير  
وجوب الصوم كحلول الدين وجوب الزكوة والنذر والقضا العدة وهذا الرخصة في الاله والليلاء والعنة ولا  
ولا يثبت هلالا غير رمضان كشوال وغيره لعدم العلم اعني الاحتياط للصوم وينظر لو علم الهلال ليلة الحادي والثلاثين  
رواية الواحد لربيت شرعا فالافطار هنا وان كان منتهى الشهادة الواحد فهو صحتي للاصل ومحملة عدم الافطار  
القبول في الاول ان كان المكان الاحتياط والافطار ريادة ايضا اليقين وجوب الصوم فلا يترك المعلوم لقول النبي صلى الله عليه  
اقوي لان الحكم الشرعي اذا ثبت بمثل شرعا طرد جرد ونقد ضابطا لا يثبت بمثل اصل الحكم الثاني كارضاع فانه يثبت  
شهادته النساء ومع تحقق ثبوت الشهادة شرعا يثبت به النكاح مع ان فيه التكاليف لا يثبت بها كذا النساء ولا يثبت بها لولادة فثبت بالنسبة  
بالفراس على وجه التبع للولادة وهو منسب للعلماء في التذكرة والمسنون وهو مذهب ابي حنيفة فقال عبد الرحمن لا يفيطون لان الفطر لا يجزى  
شهادته الواحد والشافعي مثل القولين وما علم السلف لان في طريقان لحدوث الحيض وكانت مغيرة فطر الاثر للحيض والغيم واحد  
قال طاب ثراه ولا اعتبار باحد ولا بالعدد ولا بالقبول اي قبل الزوال وتزداد اقول هنا سائل الاول لا اعتبار باحد ولا  
ومما خذ في الحسب النجاشي وضبط الغيم واجتماعه بالشمس ولا يجوز التحويل عليه شرعا لقول النبي صلى الله عليه وسلم عن الالهة قل هي اقرب  
للسنن والحج لان قول النجاشي لو كان طريقا الى علم الهلال لوجب ان يثبت عليه السلام للناس لانهم في محل الحاجة اليه ولم يجر احصاء  
الدلالة في الرواية والشهادة وحكمي عن قدم من العامة منهم قالوا يجب تهنون في ذلك ويرجعون الى النجاشي وهو مذهب  
بما قلناه وبروايات كثره في معناه ولا نذكره في النبي عن كلام النجاشي قال ع في صدق نجا فقد كثر ما اثار على محل النجاشي  
لا اعتبار بالعدد والرد بقبول شهادته ونجاشيته مضان قال العلامة في التذكرة فلا اعتبار بالعدد خلافا لقوم من احناف  
وهو ياتي انه معز او ان مشهور النجاشي تامة فاقص فرمضان تامة لا ينقصه وشهادته ناقصة لا يتم وبذلك قال المصنف في

هذا الحديث يدل على ان الاحتياط في الصوم هو الاحتياط في كل واحد من هذه الاشياء  
فان كان الاحتياط في كل واحد من هذه الاشياء فانه الاحتياط في كل واحد من هذه الاشياء  
فان كان الاحتياط في كل واحد من هذه الاشياء فانه الاحتياط في كل واحد من هذه الاشياء

وهو موافق للصوم

هي ان الجنون من غير العقل اجماعا والنوم معطلة قطعيا والاعاءة هل هو من غير او معطلة قيل بالاول لعدم الوثوق بحصول التمييز  
بخلاف النوم فانه يمكن الاحتياط في الحال ورجوع النعوت والتشريع وقيل بالثاني لمرور الوقت في حال اول كلص والعلامة  
جعل حكم الجنون ولم يعر صوم مع سبق اليه من خارج الثاني كان نجاشي جعل حكم النوم فيجوز صوم مع سبق اليه  
فاحاصل ان الفايده تظهر في وجوه الاول من وجه عن حد المكلفين على الاول فيجعل بطلان صومه وان سبقت منه اليه ولا  
يعيد صوما فلا يستحق ما ذكره واقف او اوصي به للصائمين ولا تجزي في حق الفضا او النذر بل يكون باطلا الرابع لو اهل اليه  
من السيد سفر عطاء الى بعد الزوال قضاء على الثاني دون الاول قال طاب ثراه ونقص من المسافر في النذر العبد  
سفره وحضر على قول مشهور اقول قد جرت عادة المص رحمه الله بالاشارة الى ما استفيض عنه مع علل الاحكام  
عليه بالمشهور وهذه المسئلة لا خلاف فيها عند علمائنا والمسلمة ما رواه ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن ع قال سالت عن  
الجهلي جعل صوم عليه صوم يوم مسمي قال يصوم ما بدا في السفر واخبر قال الشيخ يجعل هذا على من نذر صوم يوما معينا ونظرا  
صومه سفره وحضر واستدل القائلين بانه على من نذر ان قال كتب بعد دعوى ادریس يا سيدي نذرت ان اصوم كل يوم  
فان انام اصوم ما الذي يلزم من الكفارة فقلت وفراثة لا تترك الامم حلة وليس عليك صوم في سفر ولا مرض الا ان يكون نذرا  
ذاك قال المص ويمكن ضعف هذه الرواية جعلناه قول مشهور واقول وجه ضعفها من اشتغالها على الكتابة وكونها معقولة  
قال طاب ثراه ولا يصح في واجب غير ذلك على الاله اقول الاصل هو المنع من الواجب في السفر الا في صورة اخرجها النص  
وعمل الاصحاب هو اربعة الاول نذر ايام لدم المقعد الثاني غائبة عن في بدل البدن للمغيث من عرفات قبل الفجر والاشان  
النذر الثالث سفره وحضر الرابع من كان سفره اكثر من حضوه وماض عن ذلك لا يجوز فيه الصوم على احوال عند الفقهاء من غير  
استاء وبعض الاصحاب يستثنى وهي في منصوص وهي المشار اليها بقوله غير ذلك الاول جاز اليه رحمه الله صوم المحي بالنداء اذا  
وافقه السفر ولعله المنادي رواية ابراهيم بن عبد الحميد المتقدم وهي معارضة بغيرها مثل رواية زرارة قال قال قلت لابي  
جعفر ع ان ابي كان نذرا جعلت عليها نذرا ان الله رده عليها بعض ولها من شيء كانت تخاف عليه ان تقوم ذاك اليوم الذي يقيم  
فيه ما قبلت في حجة نعمنا ما فره اي حكمه فاشكر على المكان النذر المقدم او تفرق فقال لا تقوم وضعه عن جرحها حقه وتقوم  
هي ما جعلت على نفسها فقلت فان لم ياتي ان هي رجعت الى النذر القضية قال قلت افتركت ذلك قال لا تخاف ان تري في ذلك  
نذرت فيه ما كرهه في معناه روايت القاسم بن القاسم الصيقل الثاني للغير قول يجوز انما عذر رمضان من الحجيات  
الثالث اجاز الصدوق صوم جهر الصبي وابي حمزة صوم الكفارة التي يلزم فيها التتابع اذا كان افكاره بوجبه الايات  
وكفارة قتل العبد في الاشهر الحرم وهو يصوم فيها فانفق له سفر واجب عليه ان يصوم في السفر والمقعد على المشهور  
واما المذنب فغير نذر اقول الاول المنع وهو مذهب الصدوقين والمجيد وتلميذه الثاني يجوز وهو مذهب ابي حمزة الرابع  
الكرهية وهو مذهب الشيخ والمعه والعلامة واسند الكل الى الروايات اما منطوقا او محتملا وهو الاقرب ومعناه نقص قوله  
عن كثر لا عدم استحقاق الثواب عليه اصل الا نذر ايام احاجه بالبدن واحق العبد لك هه والفقهاء وان ادرسي لا تكاف

هـ

ن  
وكذا في رواية النجاشي



المعز ولوغت شهر الستة اجمع قال المصنف في الراجح عدل من رمضان ثلثين وقيل العلام في المعز حكم بالعدد وفي الارشاد ما لا اول  
العمل بالعدد في القول بالعدد والاول العمل بالعدد وليس المراد بالعدد الذي اطلقه بل يتجمل امرين احدهما اختيار المصنف وهو العمل بالاعتدال  
في جميع لان الاصل ان الشهر ولو جملة من الزمان محفوظ بثلثين او ثلثون يوما والاعتماد على رواية الخمسة وعليه منع من الخلقين  
في ايضا لا يذهب والعدد في المختلف والمذكور والحرير لم قال في اخر الحديث والاقوى عندي ما قرأه المصنف في العدد وهو  
العمل بالعدد اعني كل شهر ثلثين فالحاصل ان لفظ العدد يطلق على معان الاول اعتبار عدد الشهور ثلثين ثلثين الثاني عدل في ايام  
من الظاهر الماضي الثالث كون رمضان لا ينقص بزيادة شعبان ولا يكثر بزيادة رجب وهو قول قوم من الحنفية ونقله المرتضى عن شاذلي صاحبنا وهذا القول  
منه وكل يشهد به الحسن بخلافه ويقتضيه الاثر فالقول للمعاصرين في شعبان وشعبان مع رمضان تمام ايد قال لا يثبت رمضان من الشهر  
وقال في شهر رمضان يصيب ما يذهب الشهور من الزيادة والنقصان وان بقيت السماء قاتمة العدد احتجوا برأيه عندهم في شأ  
الراجح عدل من رجب وهو مذهب الحسن قال جاء في الاخبار عن علم السلام ان صوم رمضان المروية ولفظ المروية  
فان غدا فاجل العدد من رجب تصد وخبر يوم ثامن الصيام من الغد وهذا القول ايضا من ذلك شاهد الحسن خلافه واما العينا ان  
الاولان فاختلف الاصحاح في العمل بها اما الاول فقد ذهب اليه اكثر اصحابنا قال العلامة في تكملة وكرهنا انما قالوا ان الشهر ثلثين  
وصد به الشيخ في المسح وحكا عن قوم من اصحابنا فقالوا مع غت الشهور كلها عدل ثلثين فان مضى الشهر ولم يتحقق فيها احوال  
شهر واحد في اصحابنا من قال في الشهر ثلثين قال وجوز عندي ان يعمل بهذه الرواية التي وردت بان تقدم السنة الماضية  
خمس ايام ويصوم يوم الخامس من العلوم ان لا يكون الشهر تاما وهي رواية عن الزعفراني قال قلت لابي عبد الله ع انما كنت في ان اليوم  
واليعني لا يري سماء ولا نجما في يوم الصوم قال انظر اليك من السنة الماضية وعدته خمسة وسم اليوم الخامس وهو يوم رجب والراجح في هذا  
العلامة في المختلف لقضا العادة بعدم تمام شهر السنة ولا يجوز انما على ما يعلم انتفاءه وانما يوجب على مجاري العادات والعادة واجبه  
بتفاد هذه العادة في شهر السنة هو العمل واعلم ان صيام يوم الخميس لما يكون في السنة لا يكون كسيرة ايام بوالدس في السنة الكسيرة  
وهي الخامسة من الشهر الموضحة وكذا في اخره ثلثين الثالثة الغيبة بعد النطق ولا جرة بها عند اكثر اصحابنا لقوله الصوم المروية والعلامة  
وقال الصدوق اذا غاب بعد النطق فهو لليلتين واذا روي فيه خلافه فهو لثلاث وبتبع الشيخ مع العلم وجعل التطوف لليلتين عند  
العلم ايضا اجتمع بعد الصادق ع اذا غاب الهلال قبل النطق فهو لليلتين ونسخ حجة الشد الرابعة التطوف ولا جرة به في رواية عن الصادق ع  
اذا انطوى الهلال فهو لليلتين ونسخ حجة سندها الخامسة الرواية قبل الزوال احوال بعينها وفي اليوم من الشهر الجديد يعني ان يكون الهلال  
ليلة الماضية ولا جرة بها ويحكم به ليلة التسبيل في شهر ثلث اقول الاول انه ليلة الماضية فيحكم به اليوم من الجديد وهو اختيار السيد  
رويان احدهما رواية محمد بن عثمان والاخرى رواية عبد بن زرارة ع اي عيدها ع والاولى حسنة والثانية موقفة فالاولى العمل  
قبل الزوال فذلك اليوم من شوال واذا روي بعد الزوال فمعين رمضان قال المصنف في المعبر فقوله هاتين الروايتان اوجه الزود  
بني العمل بما يدل عليه رواية العبد ابن ابي راي رواية منقول من المتقدم وهي مناصب لاصول المذهب وروي محمد بن عيسى في كتابه اليه  
عليه السلام جعلت فذلك وبما علمنا من رمضان فيري في الغد الهلال قبل الزوال وباريانه بعد الزوال فيري ان نطق قبل

قبل الزوال وباريانه ام لا وكيف تأمر في ذلك فقلت ع السلام ثم اي الليل فله ان كان تاما روي قبل الزوال وفي معناها روي  
جرح المداين عن الصادق ع الثاني انه ليلة التسبيل وهو قول ابي علي وخالفه الشيخ في خلافه وعلى العلامة في الكفر  
الثالث انه ليلة الماضية ان كان للصوم دون الفطر احتياط للصوم ومولجها العلامة في المختلف وما اشبه بقول سائر روياني  
فيه الزرع المتقدم التي فرعها على قول سائر روياني في اول رمضان قبل الزوال ولم يري ليلة احد ثلثين هلال شوال  
وجب صومه ان امكن هذه الغرض او حصلت الا احتياط للصوم المتعين فلا يجوز الاقدام على الاطعام بناء على الروايات  
المعينة للظن المعاصرة عنها فروع الاول لوري اثنان هلال شوال ولم يشهد عند الحكم جاز لم سمع شهادتهما القطع  
معرفة بعد التمهات وكذا المشهد لرمضان لقوله ع اذا شهدوا اثنان فصوموا واطروا وفي رواية منقول اذا شهد عندك  
شاهدان رمضان انما يراه فاقضه الثاني لو شهد العدلان عند الحكم فردتهما دهما لجهلهم بعد التمهات جاز لهما والعلامة بعد التمهات  
الفطر والصوم الثالث لو صاموا بشهادة العدلين وري هلال العيد ثلثين فلا بحث وان لم يري ليلة لحددي وثلثين اوطروا  
وان كانت مصححة قال العلامة فلهذا عند عامة العلماء لان العدلين لو شهدا ابتداء هلال شوال قبلنا شهادتهما واطروا فلان  
نطق على ما يشبهه بقولهما اوكي اوكي وقارنا كلا فيكون لانا انما نتبع قولهما بناء على الظن وقد بينا خلافه وهو قوي وتفرع  
على هذا القول لو شهد على هلال شوال فلم يري هلال العيد ثلثين في السما معية وجب قضاء اول يوم اوطرا منه لصوم يوم  
من رمضان ولا كفارة للشبه قال طاب ثراه المرتضى في الاستسراة المرضي اي رمضان اخر سقط القضاء وعلى الظاهر تصديق الثاني  
لكل يوم بعد اقله اذا سقر المرضي المرضي اي رمضان الثاني هل يسقط قضاء رمضان الاول او يجب قضاؤه بعد الثاني فيه ههنا  
الاكثر السقوط وهو الظاهر في قضاوي الاصحاب وجوب الصدقة لان العذر قد استوعب قضاوا او لا والقضا فريضة يسقط  
كما لو استوعب الاغنا واما اسباب وقت الاداء وظاهره واما وقت القضا فان وقت ما بين رمضانين لخير من التفرع فان قلت  
ينتقض ذلك بالوجه بينهما القضا فلما استقر عليه القضا وتفرع عليه فوجب عليه للثبات به فيما بعد رمضان الثاني بخلاف  
صورة النزاع ولان الاصل براه الذمة ولان القضا وانما يجب بالوجوب ولم يثبت في صورة النزاع ولصحة زياره وحسنه  
بن مسلم وهو مذهب ابي علي والشيخ في النهاية والصدوقين في الرسائل والمقنع والفاخر والنجاشي والشيخ في القضا والفاخر  
لصدق لعدم قول ع فمن كان سكره ليا او على سفر فعدت من ايام فمجدد بل الصوم الا الصوم ولا صلته بقا به في ذمة  
المكلف ولو اذنه سماعة وهو مذهب الحسن والشيخي وابن ادریس وحبوب بخلاف تخصيص الصوم باجاء الاطباء وروايتهم  
ضعيفة السند وجميع ذلك مقطوع وعلى تقدير تسليمها تعذر التأويل فلا حجة فيها اذن الاصل ليعا دعه للدليل وقد تقدم  
اختلاف في تقدير الغيبة قال الشيخ في النهاية مدان مع العذر ومذبح العجز وهو اختيار القاضي وابي حمزة والصدوقان مدح  
الاختار وهو مذهب ابي علي والمصنف والعلامة وبروايات شريفة والاهل براه الذمة في ع لو كان العذر غير المرض كالسفر  
الطويل فتدلي رمضان الثاني يقين الغيبة بعد الثاني ولم يرض بالغير لاختصاص المرض بعد المرض وكذا لو كان العذر مرضا  
وبرأه من المرضين وترك حتى دخل عليه في الشهر الا يستقر المرض فيكون ان كان الزمان تاما وجب عليه العمل

صوم



الكفارة  
كل يوم يهد وهو ذهاب لا كره ولم يوجب ان ادرى من اقر على القضا واجبه باصله براه الزمه وعدم  
الدليل واجب بان اصله بيار عنه الى الدليل هو الروايات عن اهل البيت عليهم السلام وان كان الترك مع عدم  
القضاء كان يقول اليوم او عدا قضاء في الوقت فرض او هل حصل له عذر منعه عن القضاء لم يجب العذر وجوب  
القضاء رمضان احضر ولو ترك حتى دخل رمضان الثالث فان كان سبب الترك غير المرض فالقضاء واجب وان  
كان مرضا فان استمر سقط رمضان الثاني وعوض عنه بالعزيب ولم يسقط الاول وان بلى في ما بين رمضان الثاني  
والثالث فان كان مع عدم القضاء فلا كفارة ولا كفر عن الثاني الاول وان كان وقت البرات بسببهما فالطاب  
شاه ورويه القضاء على المافر ولوحات في ذلك السفر والادوي مراعات التمكن ليحقق الاستمرار اقول المراد بالا  
تستقر ان يقضي زمان يمكن فيه من القضاء ويجهل فهل يقضي هذا القدر من الزمان شرط في وجوب القضاء على الوي  
بالسبب الى السفر لا الاول اختيار الشيخ في النهاية والحكا في واختاره المص والعلامة لدخوله تحت قسم العذر ومن  
عدم التمكن قسط عنه التكليف بما لا يطاق والثاني اختياره في القواعد رويته مشهورين حازم والمابلية الى المرض  
فلا يقضي الوي الا ما يمكن البين قضاه فالطاب شاه ويقضي عن المرأة ما تركته على تردد اقول مراده اذا ماتت المرأة  
هل يحكم على ولدها الاكبر المذكور ان يقضي ما تركته من الصيام ام لا فالشيخ في النهاية والسبوت والعلامة في الخلاف على  
ولده قال القاضي وابن ادرى على الثاني قال على ان الجائع مسقط عمل ان الولد يحمل ولده ما فرط فيمن الصيام و  
ليس دليلا على ثبوت الحكم في غيره اوجه الاول لو لم يصحبه ابي بغيره من غير ان يسألته عن مرضه في رمضان  
فماتت في شوال فاقضي عنها قال بريته من مرضها قلت لانا في قال لا يقضي عنها فان اسلم يجعله عليها فافتت  
فاذا اشتد ان اقضي عنها فقد وصي بذلك فقال وكيف يقضي عنها شيئا لم يجعله اسرها فان اشتد ان تقصم نفسك  
فصم والاستدلال من وجوه الاول سوادهم هل يريته قال لا ما جاب بقسط القضاء ولولا ان البرم وجوب القضاء لم  
للسوال يعني الثاني تعليله عدم الوفاء بعدم ايجاب عليها فيكون عدم الاجاب علة سقوط القضاء وعدم العمل به  
عدم العلول فيكون الاجاب علة لبغض القضاء الثالث تعليل تجب عنه في قوله كيف تقضي ثلث لم يجعله اسرها فيجب  
ان يكون القضاء مع الاجاب ثابا وايضا ابراهيم المكلفين امر مطلوب منه سبحانه فقتله حكمته تعابي ووجهه على العمل به  
والقضاء على الوي لتغيره ذمته الميت فيجب في حق المرأة كالرجل لتساوي الذكور والامات في الاحكام الشرعية فالطاب شاه  
اذا كان الميت الاكبر اني فلا طريق قضاء وقيل يقصد من التركة كل يوم بعد اقول الجنب هنا في اربع مقالات الاول  
هل يسقط الصوم بالموت او يجب قضاءه الثاني كيفية وجوبه على القول به الثالث تعني الوي القابل بالاربع مع  
فقد الوي المشهور القضاء ووجه نظاوت الروايات عن الصادقين عليهم السلام وقال الحسن ابي ابي عقيل لم يقصد  
عن كل يوم يهد بذلك تواتر الخبر ورواوي عن القضاء مطع شاذ الثاني في ذلك اقول لا ولا وجوب القضاء ثانيا فان  
كان هناك وي فالا نه نفسه وان لم يكن فيصام من التركة كالجح وهو قول الشيخ الثاني يصوم الوي اذ لم يكن الميت مال وان كان

هناك ترك

هناك تركه فالعزيب وهو قول علم الهدى الثالث يصوم الوي ابتداء فان لم يكن وي اخرجه التذمين الترك وهو قوله  
الشيخ الثالث في تعين الوي وفيه قولان الاول اكبر اولاده المذكور وهو المشهور في الشيوخ وابن حزم وابن ادرى  
واختاره المص والعلامة وعرفه في المحققين بان ولد الميت الذكر الاكبر المكلف عند موته فله مكلف بعد موته ولو  
لجفته لم يقض عنه ولو كان صغيرا او ناقص الحكم انتفى لما في غيره من الذكور من جميع التعريف المذكور ونزل الاكبر اذا  
كان فاقد للرايط من المعلوم الثاني الوي الذكر ان كان وان فقد فاكبر لهما من الذكور قال الشهيد ووطا  
القدماء الثالث لو فقد الوي لهما الحكم فيه ثلث اقول لا ولا سقوطا اي بدل قال ابن ادرى الثاني العزيب لكل يوم مد  
قال الشيخ الثالث الاستحجار من التركة للعلوه كالجح قال الشيخ في رفع الاول لو تعدد الوي قيل في ثلثة اقول السقوط  
لان لفظ الوي يرد به الواحد فهو خرج عن النص والاصل براه الزمه قال ابن ادرى الثاني القدر ان لم يتبرع باحدهم قال القاضي  
الثالث وجوب القضاء بالخصص قال الشيخ وهو قول الاكثر الثاني لو استاجر الوي غيره جاز سوا كان عاجزا اعلى الصم  
او قاد وعليه وكذا الكلام في الصلوة ويحتمل المنع الثالث لو تبرع غير الوي بالصوم عن الميت احتل قويا الاجراء الرابع  
لومات الوي قبل قضائه لم يجب على وليه ويحتمل قويا الصدقة من تركه والاستحجار الخامس لو قتل يوم كان كوفى الكفارة  
فان لم يقيم باحدها الزنايه فان صامها وكان عن رمضان واقطع فيه بعد الزوال احتل قويا عدم الكفارة لاهل براه  
لذمه واختصاصها بالتاضي عن وفاته ويحتمل وجوبها على كل واحد منهما لا فطار في قضاء رمضان بعد الزوال ولحد عليها  
لان المنوع يوم واحد يعين ويحتمل وجوب واحدة عليها كناية كاصل الصوم ثم لو افطر احدهما لم يجب عليه شي لان في  
الاخر عاصمه فان افطره لم يخطئ وجوبها عليه خاصة لعينه عليه ويحتمل وجوبها عليها في ذمته الاحكام القدرية  
لو استاجر احدهما صاحبه على ما يخصه صح على الاقوي وان استاجر على اجمع بطل في حصته واسترجع من الجرح بقدره  
ف لو اراد الوي خراج العزيب الظاهر من كلام الشيخ في الجمل والسبوت اجاز ويحتمل قويا المنع ثم لو كان الصوم من  
متابعين جاز ان يصوم شهر ويقصد من خاصة ومن التركة عن ثمر تحقيقا عن الوي ومنع ابن ادرى من الوي وجوب  
قضاء الشهرين معا الا ان يكون من كفارة فخره فيجوز بين الصوم والطعام عن الكفارة جملة فالطاب شاه من ينسب اجاب  
حتى خرج الشهر والمروي قضاء الصلوة والصوم والاسبوت قضاء العلوه اقول روي تجلي في الصحيح قال سئل ابو  
عبد الله عن رجل حبس في شهر رمضان فمضى ان يقتل حتى خرج شهر رمضان قال عليه السلام ان يقضي الصلوة و  
الصيام وفي معناها روايتان اخرا وان يغفرهما قال الشيخ في النهاية والسبوت والصدوق والوجه في واختاره العلامة  
ومار اليه المص في المعبر واختاره في النافع مذهب ابن ادرى وهو قضاء الصلوة خاصة للاصل قال الطاب شاه وقيل  
القائم في الشهر احرم يصوم شهرين منها ولو دخل فيها العيد واما التزويق لرواية زرارة والشهور عموم المنع اقول  
ان يترك الشيخ رحمه الله عن زرارة عن ابي جعفر عن رجل قتل خطا في الشهر احرام قال تخطا عليه العبد وعليه عقت  
رقبه او صيام شهرين متتابعين في الاثر احرم او الطعام قلت فيذكر فيها العيد واما التزويق قال يصوم فانه حق واجب باجتماع



نادوا لا يصح تخصيص الامام مع قصور عن افادة المطلوب ان ليس فيه ترجيح العيد الا انه يحرم واما الزيادة في صومها في غير بني النضير  
ففي هذه الايام المذكورة مطلقا اي سوا كانت عن كراهة او لا وعليه فظاهر الروايات واعلم ان اختاره للمصنف المتعبد بكونه في بني  
هودج معويين عن عارض الصادق ع وذكره الشيخان وابو علي وبعض اصحابنا قال في حرم ايام السرياق واداه التقييد المذكور وكذا ما و  
رد من الروايات مطلقا على العيد للجمع قال طاب ثراه وبشرط في قصر الصوم ثبت في غير الشرط خروجه قبل الزوال وقيل  
تقصر ولو وضع قبل الغروب او قبل اختلف الاصحاب في الشرط السوي في الغفر في الصوم على قول الاول الشرط ثبت وهو مذاهب  
الشيخ في النهاية وحاصل المسألة ان من قبل طلوع الفجر قصر قطعا وان من بعده فان كان قد ثبت في غير وقت من  
النهار وان لم يكن اتم واجزاه واختاره القاضي في حقه بقرينة قوله في الصوم على اطلاقه وبالروايات عن اهل البيت علم  
العلم الثاني خروجه قبل الزوال والاصح ان لا يصح اوله ببيت وهو مذهب الصدوق في الفقه والمفيد والعلامة في اختياره للمصنف  
والعلامة لصحة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع قال اذا كان سافر الرجل في شهر رمضان فخرج بعد نصف النهار عليه صيام ذلك اليوم  
وبعد من شهر رمضان قال في قوله اذا خرجت الى سفرك وعليك بقية يوم فاقطعه قال السيد المرتضى وقال لا بد من عندنا  
حكمي في العيد والى هذا ذهب ابي حنيفة في حقه في قوله الفقيه في رسالته وقار هذا القول عندني اوضح من جميع ما تقدم ذكره  
البيت والخروج قبل الزوال معا وهو مذهب الشيخ في المبسوط جميعا بين الروايتين قال طاب ثراه وعلى التقديرين لا يلزم حتى يتولى  
حدوث البلد الذي يخرج منه ويحكي اذا قرأ هذا مذهب المصنف والعلامة وهذا هو الروايات ادرى من الاذان دون حدوث  
وكذا العيد بعد الاذان فان افترق قبل ذلك قبل وجب الكفاره وهو فتوى العلامة في الارشاد ومع في التحلف بقواط الكفاره  
بالفطر في اليوم الذي سقط فيه الصوم بعده والتحقيق ان نقول حكم عليه بوجوب الكفاره والتفريق في ظاهره اخرج والسطح الى  
حب بشع التقييد ويقطع حكم فرض الصوم حكم سقوط الكفاره ونفي التعسف بوجوب التعوير ورد الشك في وجوبه على  
ذلك ما دلل على عينية السفر قبل الخروج او منع معارض ضروري او مات اولم يخرج اي بعد الزوال استقرت الكفاره قال  
طاب ثراه وقيل لا يجب عليه العجز ويتصدقان مع الشقة اقول هذا صايل الاول الشيخ والشيخ في العجز ان الصيام افطر  
وسقط القضاء عنها وهو يجب عليها نذير قال في النهاية والسبوط والاقتصاد نعم وبه قال القديان والصدوقان في الرسالة  
والفتوح واختاره القاضي والمصنف والعلامة وقال المفيد الكفاره عليها مع العجز واذا اطاقها بشقة وعجزه وكان عمرهما  
بغير حاضرا اهما كثر وهو قول السيد وسلا رواه ادرى وقال النقي باستحباب الصدقة اذا عجز وقال الشيخ في النهاية لما  
ذكر قول المفيد بالتفصيل المذكور لم اجد حديثا مفصلا والاحاديث كلها على انه مني عجز وكفر ولعله نظر الى سقوط  
التكليف مع تحقق العجز عن الصيام وليس بمتوجب اذ ليس بوجوب الصدقة على جرد وجوب الصيام بوجار الانتقال من  
فرض الصوم الى التكليف بالصدقة كما في حصار الكفاره واختاره العلامة في التحلف في العيد لقوله في علي الذين  
يطبقونه فدينه طعام مسكين دلل بغيره على سقوطه مع العجز وهو ضعيف واجتبه ايضا باصالة البراءة وهو معارض  
بالاجابة على الروايات التي استدل بها الشيخ مدان مع القدرة ومع العجز وهو اختيار القاضي وبالروايات القديان

والصدوقان والمفيد والسيد وسلا رواه ادرى واختاره المصنف والعلامة باصالة البراءة ولان الغالب في كنفية السيد وسلا رواه ادرى  
الحلي ومحمد بن مسلم العتيقي الثاني الثالث ذوالعشا الذي لا يجازيه ويتوقع ذوالرغيطة ويقضي مع الروايات الكفاره قال الشيخ  
نعم وبه قال سلا والقاضي وابن حزم واختاره المصنف رواية محمد بن مسلم قال سمعت الجعفي يقول الشيخ الكبير الذي بالعواشي لا يخرج  
عليها ان يغير في رمضان ويتصدقان كل واحد منهما في كل يوم بمد من طعام ولا قضاء عنها وبعد قال المفيد والسيد وادرس  
واختاره العلامة في المختلف لانه كالمفدي والاصح براه الدقة فرع ولا يخرج من الزاوية رواية عمالسا طي عن ابي عبد الله  
ع في الرجل يصيب العظمى حتى يخاف على نفسه قال ميرب لقد رما بك ومعه ولا يرب حتى يروي الواقعة كمال المغرب والمرفع الفيلد  
السبي والنظر في فصلين الاول في وجوب القضاء وهو المشهور بين الاصحاب وقال الفقيه في الرسالة سقوط عن الشيخ والشيخ  
البيان الذي لا يتعدى الصوم من الجوع والوطئ والجماع مع العدة بمثل يوم في وجوب العدة وهو المشهور في الحديث قالان  
الاول مدان مع القدرة وعدم القدرة وهو اختيار الشيخ والقاضي في المذهب الثاني اجز الدرر مطلقا وهذا هو المذهب  
السيد والمفيد وتليده وقيل باستحباب العدة بغير كل يوم بمد وهو قول ابي علي **كتاب الاعتكاف**  
الاعتكاف لغة اللبس الطويل قال ادرى ما هذا الاعتكاف الذي اتم لها الكفون وقال الشاعر ومعتكف في ريع عزة لم يكن رجا  
في البرع الاعتكافا اي زيارتها واعتكافا مخصوصا للعبادة واقله ايام وهي في الحقيقة ثلاثة ايام بليدين فبعد الخروج في  
نهاية الثالثة ليلة الرابع ولا يجب المحض واول العدة من غرة الليل بل قبل الفجر بايع البنية فيكون في الحقيقة ثلثة ايام وليتان  
وجز ان من السنة والنهي وهو مشرع في الكتاب والجماع اما الكتاب فتقارن فظهر في لفظه ان العاكفين وقوله تعالى  
العاكف فيه الباد والباشر وهن وانتم عاكفون في المجد واما السنة فلو ائتمنا على السلام عليها ان قبض وقار ع اعتكافا عثر  
في شهر رمضان بعد اربعين وعشرين وقال الصادق ع كان رسول الله ص اذا كان العرا الاخر اعتكافا في المسجد وحضرته  
فمنه شعر وسمر المزور وطوي فرائث قال وكانه واقعه بدر في شهر رمضان فيقتل رسول الله ص فلما كان من قابل اعتكف  
عشرين عزة العام وعزاقضا واما فاته وبها يدهم بعض الناس انه يفهم من هذا الحديث عدم مشروعية الاعتكاف في غير رمضان  
لان عه لم يقف الا في رمضان ولو كان مشروعا في غيره فصار عليه قبل للاب والرواية والكتاب مشروعية الاعتكاف في  
في غير رمضان معلوم من عموم المذهب الى فعل العجز والمارة الى البر قال ادرى فاستقبلوا عجزا وقطعوا عجزا وسابقوا الى غفوة  
واقعا انه ما استطاعت وقال الصادق ع كل من مطلق حتى يرد فيه منع وهو من معلوم في صورة التلغ وكذا الاذان  
من الائمة عليهم السلام فيمن لم يفتد بزمان ولو كان سوطا لبيته كما ينبغي عجزا من الشروط كاللحان والركن وغير ذلك من  
الاحكام الاعتكاف ولم يذكر الزمان فلو كان واجبا لزم باجر البيان عن وقت كاحصه وقد ذكره ولرواية في  
عن الصادق ع في المعتكف اذ طئت فارجع اليه ما اذا طهرت رجعت فقصت ما عليها وهو عام والابن من التغير  
اي رمضان كونه لا يجوز في غيره لانه لا يكون التاجر لغدر والا فسلم ان لا راحة افضل مطلقا الا ترى استحباب تأخير  
العتاكين الى الزيادة ولربيع الليل والعشاء حتى يسقط الشفق لما كان العاكف من زمان شرفه احسان بكون القضا



وجامع

موازاة في الراف ولا يتحقق ذلك قبل مضاف فلهذه اربعة ويؤيد قول الباقر ع من اراد ان يصدق قبل يوم الجمعة فيلزم  
 الى الجوزة واما اللجام فمن سائر السبل وان اختلفت في مسابله فاطاب نراه والمكان وهو كل مسجد جامع وقبل لا يبع الى احد  
 المسجد الاربعه مكة والمدينة والكوفة والبصرة الا قول الاصحاب في اعتبار المكان في قوله الا ولا يجوز في مطلق احد  
 وفضلها المسجد الحرام ومسجد الرسول ص ومسجد الحجاجات وهو قوله في اي عقيد الثاني انه احسن للجامع والملازم  
 المسجد الاعظم الذي يصلي فيه الجمعة في بلد العتكة وهو طاهر المعتمد رحمه الله حيث قال لا يكون الاعتكاف الا في المسجد  
 الاعظم وقد روي انه لا يكون في المسجد جمع فيه النبي صلى الله عليه واله وسلم ومسجد المدينة جمع فيه رسول الله ص والروايات في  
 ومسجد الكوفة والبصرة جمع فيها رسول الله ص والروايات في مسجد المدينة والمسجد الثالث انه خمسة مساجد باضا في مسجد  
 اي الاربعه وهو قول الصدوق في المقنع الرابع لا بد اربعة مساجد وجعل عوض مسجد البصرة مسجد المدائن وهو قول المص  
 قدس الله روحه انما هي اربعة الحكيمة في الكتاب لا يجوز وهو مذهب الشيخ وعلم الهدى والصدوق في لا يجوز في التوبة  
 والقاضي وابن حمزة والشيخ وسائر الروايات في قصر العلماء اربعة كل من يفتي على ما ذهب اليه في عموم رواية اسنود ما وجد  
 الشيخ بانه لحوط الاتفاق عليه لانه اشهر في الاصحاب ويصححه عمر بن يزيد عن ابي عبد الله ع قال قلت لابي عبد الله عوما  
 تقول في الاعتكاف بغيره في بعض مساجدها قال لا تعتكف الا في مسجد صلى فيه ما عدا جمعة ولا باس ان يعتكف  
 في مسجد الكوفة والبصرة ومسجد المدينة ومسجد مكة واجه المعتمد رواية اي الصلاة المكتوبة في جامع النخيلة بريد  
 عن الصادق عليه السلام انك لا تعتكف الا في مسجد او لا تعتكف الا في كل مسجد صلى فيه اتمام عادل وروي ان الحسن ع  
 صلى في مسجد المدائن واجه الصدوق بريد عمر بن يزيد ع الصادق عليه السلام لا تعتكف الا في مسجد صلى فيه اتمام عاد جمعة واجه  
 ابن ابي عقيل في قوله وانتم عاكفون في المسجد ولا صلاكم اجوز ان طاب نراه ولا يجلس لوضوء ولا يمشي تحت ظل اللمبة اقول  
 ذهب الشيخ في اربعة ابي انه لا يجوز له اذا خرج الحاجة ان يمشي تحت ظل وبه قال الحسن والشيخ وابن ادریس والمص في النافع  
 والعلامة في التذكرة وقال في المسوط والمفيد لا يجلس تحت سقف فضاء بالجلوس وهو مذهب العراقي والعراقي في المختلف  
 لا صلا الا باحدة والروايات بعبارة ابن ابي عمير لا يقعد والآخر لا يجلس فيبيح الشيخ على الا باحدة روي داود بن سرحان  
 عن ابي عبد الله ع قال لا يخرج من المسجد الحاجة لا بد منها ولا تقعد تحت الظل حتى تعود الى مجلسك ويجوز ان ياكل ما بين  
 وفي منزله واعلم ان الجلوس خارج المسجد محرما سواء كان تحت ظل او غيره لان مناف الاعتكاف الذي هو اللبس الامع الفروقة  
 هل يجوز الاعتكاف الصعود الى سطح المسجد لانه من جملته وبه قال الفقهاء الاربعة ويجوز ان يبيت فيه قاله ايضا هارون بن  
 يفتكف على سطح المسجد قال بعض الروايات لا يجلس على سطح المسجد لانه من جملته وبه قال الفقهاء الاربعة ويجوز ان يبيت فيه قاله ايضا هارون بن  
 التبريزي يجوز الصعود الى السطح في المسجد وان يبيت فيه على السطح طاب نراه ولا يجب بالرواية فاذا مضى يومان  
 ففي وجوب الثالث قولان المروي انه يجب وقيل لا يعتكف ثلثا فهو الجواز في اعتكاف الزايد فان اعتكف يومين  
 اخبرين وجب الثالث اقول في المسئلة ثلثة اقول في المسئلة

الثاني وصورة

الثاني وصورة بعد مضي يومين وهو قوله في التمهيد ومذهب ابي علي واحد في العلامة الثالث لا يجب لصلا ولو فسخ متى شاء  
 ذهب اليه اليد واختاره النضر والعلامة في المختلف لانه عبادة مندوبة فلا يجب بالرواية وفيه كماله وعظامه المندوبة  
 التي لا يلزم بالشرع اجمع الشيخ على الاول باطلاق الروايات على وجوب الكفاية على العتكة بافصاها فتدبر  
 على وجوبه مطلقا واجيب بجلها على الواجب مع كونها روايات لاحاد وغير خالية من طعن ولحق الثاني برفق  
 اي عبادة اخذ عن ابي جعفر ع قال من اعتكف ثلثة فهو في يوم الرابع ان شاء زاد وان شاء ان يخرج من  
 من المسئلة اقول لو مضى بعد الثلثة فلا يخرج حتى يستكمل ثلثة قال طاب نراه ويستكمل ثلثة بشرط على  
 ربه كالحرم فان شرط جاز له الرجوع ولم يجب القضاء ولو لم يشترط لم يضي زمان وجب الا اتمام على الرواية و  
 وان عرض له عارض خرج فاذا ازال وجب القضاء اقول في البحث هنا يقع في ثلث مقامات الاولى يستحب الاعتكاف  
 ان يشترط على ربه ان عارض له عارض ان يخرج من الاعتكاف وعليه اجماع العلماء والابن مالك فانه منع منه  
 واجتباؤه انه مناف للعبادة فهو كشرط اجماع والاكل في الصلوة مندفع بغيره فان شرط الاعتكاف  
 في زمان دون زمان وهو سابق بخلاف اصل الذي قال عليه فان شرط ان ياتي بتهنئة في العبادة لم يخرج  
 لما وجبه الاول انه عبادة وله الجواز في اثنائها في ازالة شرط الرجوع مع العارض بالجمعة الثاني انه عبادة تحت بعد  
 مكان الشرط اليه في كالأقف الثالث ان الاعتكاف لا يختص بوقت معين فان اشترط الخروج فكان نذر القدر الذي  
 اقامه الرابع ان فيه استظهار بالعتكاف به ومنه العضو الخامسة قوله الصادق ع جعفر بن محمد ع واشترط  
 على ربه في اعتكافه كاشترط عند اخره ان كان في اعتكافه فدان يخرج عند عارض ان عرض له من علة تنزل بك  
 من الله المقام الثاني في كيفية عقد هذه الشرط وفيه ثلثان الاول يجوز الشرط الجوع عند العارض قطعا وقيل يجوز  
 اقترانا كما كان يقول في الرجوع اذا كانت عبارة المص في العتكة تعطى المنع الاعم العارض وكذا العلامة في التذكرة حيث  
 قال يستحب الاعتكاف ان يشترط على ربه في الاعتكاف ان كان عرض له عارض ان يخرج من الاعتكاف وكذا ظاهر الجوز  
 على ذلك وكذا عبارة الشيخ اذا شرط الاعتكاف على ربه اذا عارضه عارض وجب فيه ويؤيد ان التذكرة لم يزم والتجزيانية  
 وايضا فانهم يشبهون الشرط هنا بالشرط في الاحرام في الحديث المذكور وفي عبارات الفقهاء والاشتراك في الاحرام انما يصح  
 مع العذر وعبادة المص في الرابع يعطى الجواز صرحا حيث قال ولو شرط في حال نذره الرجوع اذا شاء كان له ذلك اي و  
 قت شاء والاقتضا وكذا عبارة العلامة في قواعد وحزم الشهيد بجوازها وعبارته ولو شرط الرجوع متى شاء اجمع  
 ولم يفتقد بالعارض الثاني في وقت هذه الشرط فنقول لا اعتكاف ان كان مندوبا وجب ان يكون الشرط في عقد النذر  
 ولا يثبت له اطلاقه بشرط في ابتداء اعتكافه وان كان مندوبا كان الشرط في ابتداء اعتكافه فان شرط عند العارض  
 جازا قطعا وان كان اقترانا فيه الوجهان وعلى تقدير حصول الشرط في المندوب يرجع ما لم يضي زمان فان حصل له ما لم  
 الرجوع قال الشيخ في المسئلة ووجهه ان الشرط انما يثبت في ما وجبه الانسان والثالث وجب اصل الشرع وسبب مضي الزمان



وقيل يجوز الرجوع مطلقا فبيد للشرط وهو مذهب الشافعي والظاهر في النهي و  
منع في السقوط بناء على وجوب الشرع في المقام الثالث في حكم الشرط وفي سائر الاول اذا جمع في المندوب وكان في الاولين فان  
كان اقربا جازع الشرط على اختيار السقوط عدمه على اختيار النهي وفي الثالث مع الشرط مختارا او موعدا على اختيار السقوط  
الشرع ومع مضي السقوط لا يجوز الرجوع في السقوط اقربا جازع مع العارض المانع من الاعتكاف كالطهارة وجمع ولا قضاء الشرط  
ولا موقفي فغيره الشرط عدم القضا الثاني ظاهر كلامه في علي ان الاعتكاف في الشرط وجوبه لغيره ليعني واجبا وجوبا اعتكافا  
واحق لعدم ان كان معينا الزمان والوقت العلامة لعدم في المختلف ان قاعدة الشرط سقوط القضاء واختاره في التذكرة الرجوع  
مع عدم التعيين الزمان وكذا المص في المعنى فيكون في السكوت المذكور الاول وجوب القضاء ومذهبنا في علي الثاني ان يطلق  
عدمه مذهبنا في الثالث القضاء ومع عدم التعيين مذهبنا في المندوب وهو المذهب الثالث لشرط الرجوع في عدم التذكرة  
وكان معينا لم يجز القضاء وسقط الباقي في المندوب بالشرط ولو كان غير معين الزمان قال في العبر بوجوب قضاء الباقي ان كان  
الماضي ثمة وان كان اقل استأنف وقبل سقوط القضاء قضيت الشرط وعلى قولنا في الثاني ان الاعتكاف في مبرعا به كان له ان يرجع  
شاء سطر على ربه اولها لا عبادا مندوبه ولا يجب بالشرع جازله الرجوع فيها وان كان نذرا فبيد فبطلان اما  
يعني زمانا او على مقتضى احوال بشرط التتابع او لا وعلى التقادير الاربعة فاما ان بشرط عاربه الرجوع ان عرض عارض  
اولا فلا فقسام لما يندب الاول على زمان وشرط التتابع وشرط على ربه فله الرجوع عند العارض ولا يجب عليه تمامه على  
شرط ولا قضاء لاصالة الزمان الثاني على زمان ولم بشرط التتابع وشرط على ربه فله الرجوع عند العارض على الشرط ولا يجب  
التمام ولا القضاء الثالث على التذكرة بشرط التتابع ولم بشرط على ربه فانه يخرج مع العارض فيفرض في الزمان متابعا الرابع  
على التذكرة بشرط التتابع ولا بشرط على ربه لم يحصل العارض فانه يخرج مع العارض فيفرض في الزمان متابعا فله الرجوع عند العارض  
وجبة ان يأتي بها اذا فبعد زوال العارض على العبر ان كان في زمانا لكل شرط التتابع وشرط على ربه فعند العارض  
يخرج ثم يأتي بما بقي عليه متابعا عند زوال العارض ان كان قد اعتكف ثلثة وان كان اقل استأنف السادس على التتابع  
التتابع ولم بشرط على ربه فان خرج مع العارض ثم يتألف اعتكافا متابعا لانه وجب عليه متابعا ولم يفعله كذلك وليس شرعه  
معينا لانه لم يعنه في نذره يجب عليه الاتيان به على وصفه الذي شرطه في نذره جزم به المص في المعبر واستشكل العلامة  
في التذكرة وجهه وجوبه بالشرع في مكانه صار موقفا فيني على ما مضى منه وهو صفة التتابع لا يعني وشرط على ربه بشرط  
التتابع فانه يخرج مع العارض ثم يتألف ان كان قد اعتكف ثلثة والابني ان كان الواجب ازيد والي الباقي ان كان ثلثة  
فازاد والا لم يعين ولم بشرط التتابع ولا بشرط على ربه فانه يخرج مع العارض ويتألف ان كان يحصل ثلثة ولا يتم ما بقي ان كان  
ثلثة فازيد والا لم بشرط فروع الاول لشرط المتألف كالاجتماع او التتابع في الصباح في السجدة الصبح وبطل التذكرة الثاني  
يجب الكفارة بافساد دلتا اعتكاف ان كان باجماع مطلقا او كان الا فساد بالثالث مطلقا او كان الاعتكاف موقفا  
مطلقا وان كان الا فساد لغير اجماع كالاكل والشرب في غير العبري لم يجب الكفارة وجوب القضاء مع الوجوب اما لو كان

سبب بطلان

سبب بطلان الاعتكاف والخروج من موضع الاعتكاف او فعل ما يوجب القضاء خاصة كالتور التي فانه يجب عليه القضاء  
كفارة خلف التذكرة ان كان هو سبب الوجوب وكفارة اليقين او العهد ان كان سبب وجوبه وان لم يكن سبب الوجوب  
بوجوب الشرع فيه ويحتمل تقييده بالمعنى لا مكان الا بيان بالنذر لعدم تعلقه بوقت معين فلم يتحقق تحت التذكرة  
لو كان الخروج في ثالث المندوب فكفارة وان وجب القضاء الرابع لو نذر اعتكافا في زمان معين كعذار  
واحد من راس وجب عليه كفارة واحدة خلف التذكرة ولو اعتكف في وقت واحد فسد تعدد الكفارة بحسب كل يوم  
بحصول فساد اجماع لشرط الرجوع عند عارض معين تخصص فلا يخرج لغيره ويخرج لان عرض فان قال  
فان عرض قطعت اعتكافا في خرج له وبطل اعتكافا في خارج خرج مع عدمه مع قمر الزمان ولا يبطل ذلك  
اعتكافا في خارج بل قال بطلان ذلك وبطلان ما يحرم على المحرم ولم يثبت ان هذا الشرع في الجمل وبطلان  
القاضي وابن حزمه وقار في السقوط ويجوز ان يتكلم وينظر في امور معينة وصفتها وتحدث بما شام الحديث بعد  
ان يكون جازما ويكمل الطيات ويقيم الطيب وروي انه يجب ما يجنبه المحرم وذلك مخصوص بما قلناه لان المحرم  
المصلي لا يحرم عليه عقد النكاح مثله قال ابن ادريس بعدم التعميم وهو اختيار المصنف والعلامة والاولي ان يلحق هذه المسئلة في الجملة  
بل يكون الاختلاف فيها من حيث التسمية في العبارات في شتم الطيب وقدرت عبارة السوطي مخرجه وحزه با  
النهاية والحكم في وكذا ان اخذوا في ادراك المص والعلامة فاطم زاه ولو كان بغير اجماع مما يوجب الكفارة في غير نذر  
فان وجب التذكرة لغيره الكفارة وان لم يكن معينا وكان مبرعا فقد احتلف الشيخان لزوم الكفارة ولو  
خصا ذلك الثالث كان البطلان بينهما اقول البحث هنا يقع في مقاييس الاول اجماع وفي ثلث مباحث الاول هل يجب  
الكفارة مطلقا او بشرط وجوب الاعتكاف والعلامة في القول على الثاني وهو ظاهر المحسن لعلامة التذكرة لم يفسد  
متابعا عليه والشرع في السقوط على الاول لانه يوجب الشرع في عموم الروايات ولا لاحوط وهو مذهب العلامة في الخبر  
والتذكرة والطلاق كير من الاصحاب وظاهر المص في المانع الثاني على تقدير وجوبها هل هي واحدة او متعددة لوقوع  
اجماع فها را قيل فيه قولان الاول ان كان رتانا لافاد في نهار رمضان احداها رمضان والاخرى للاعتكاف ولو كان  
في غير رمضان فواحدة وهو مختار النهاية وبه قال ابو علي الثاني كما زمان وان كان في غير رمضان وهو قول ابن ادريس  
حيث قال فان جامعها ليلتكفاره واحدة وان جامعها نهارا في رمضان او غيره فكفارة واحدة وشمل عبارة الشيخ في  
الاقتضاء فانه قال فان جامع نهارا فعليه كفارة زمان مثل كفارة رمضان احداها لاجل الصوم والثانية للاعتكاف واستقر  
التمهيدان في النهاية صوابا واعتكافا الثالث الكفارة الاعتكاف هل هي رتبة او جزة الاول ظاهر الصدوق حيث  
جعلها كفارة ظاهرا والثاني مذهبنا ونقول في السقوط احوال في ابن اصحاب في التجر والرتب المقام الثاني الاطوار  
فان كان في معين وجب الكفارة والا فلا وهو اختيار الشيخ في النهاية والمص والعلامة وقال في السقوط لوجوبها  
مطلقا بناء على وجوب المندوب بالشرع فيه وقوله فقد اطلق الشيخان لزوم الكفارة اشارة الى اطلاق الشيخ

مان

فيات



في البيوت واي قول الغني في القنعة ومن افتر وهو مكلف في جبهه ما يجب على فاعل ذلك في شهر رمضان متعود الغيرة  
وقوله ولو حضرا ذكره الثالث كان اليقين بينهما لان الشئ بالنهاية بوجوبه الثالث دون الاولين واذا لم يكن  
ولحين ويجوز ابطالها اختيارا فلا كفارة بالافطار بينهما **كتاب الحج** فصل من  
وهو لغة القصد مجموع اي مقصود الناس فلان اذا احتضروا البيوت سمي الطريق حجة لا يوصل اليه المقصود  
وقال الخليل بن احمد الحج كثرة القصد اي من تخطه وسعي الحج حجان احاج ياتي قبل الوقوف بعرفة الي البيت فليعدو  
اليه لطواف الزياره ثم ينفرد الي مني ثم يعود اليه لطواف الوداع وفيه لغتان فتح احاء وكرها وشرا قال الشيخ رحمه الله  
انه كذلك لانه اختص بقصد البيت احرام لا داء مناسك مخصوصه عنده متعلق بزبان مخصوص والتفريق لا يفر لا اذا  
الموقفين وايراد ابي ادريس والمص في المعبر على الشئ غير متوجه وقال المص في الشرايح الحج وان كان في اللغة القصد قد  
صار في الشرايح اسماء المجموع المناسك للمواظبه في الشاغل المحصور هذه الحدود وان كان سمي التوكيد لانه يلزم منه النقل ومن  
لغوي الشيخ التخصيص ووجوب النقل على ما قد روي موضع وهو واجب بالنسبة والجماع اما الكتاب فتوقعه وسعي  
الناسح البيت من استطاع اليه سبيلا وقوله في رواية اسد قال الصادق عليه السلام في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
شهادته ان لا يزال اسد وقام الصلوة وايشاء الزكوة والحج وصيام شهر رمضان وقال الصادق عليه السلام مات ولم يحج  
حجة الاسلام فلم ينعف عنه ذلك حاجته بخوفه ولا مرض لا يطيق فيه ولا سلطان ينعف فليت يهوديا او نصرانيا ولا ينعف  
العلماء واما حفي هاشم لطايفين من ابي عبد الله الكفر لانكارها الحج مع اعترافها بالنبوات والشرايع وقد سألوا في ذلك عن  
الصادق عليه السلام مات ولم يحج فنهى جميع منسوخهم فقال له وسخره يوم القيمة اعمى اعماه اسد عن طريق الجنة والجنة  
المتعلقة بالزهد عن تركه والترغيب في فعله كبر احدا واما الاجماع فمن سائر السليبي حتى لو استحل ترك انسان كان مرتدا  
قال طاب ثراه ولو استطاع منع كبر او مرض او عذر ففي وجوب الاستتابة قولان الروي انه يثبت اقول ذهب الشيخ  
في النهاية والمبسوط الي وجوب الاستتابة فان زال العذر بعد ذلك حج بنفسه وهو ذهابه التقي والقاضي ولي علي وذهبي ا  
ادرس الي عدم الوجوب واختاره المص والعلامة لانه عبادة بدينه فيقطع الحج ولا تقع النيابة فيها كالصلوة لان  
الوجوب موقوف بالاستطاعة واسقط عنه لم يجب الاستتابة واستند الزعفراني الي الروايات قال طاب ثراه وفي اشترط  
الوجوع اي ضعة او بضاعة قولان اقول لا شرا هذا ذهب الشيخين والتقي والقاضي وابن حزم وعندهم ذهب القائلين  
والسيد وابي ادريس واختاره المص والعلامة ارجح الشئ برواية ابي الربيع الشامي قال سئل ابو عبد الله عن قول اسد عز  
وجل وسعد على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فقالوا ما يقدرون الناس فقال قلت لاراد والراحلة فقال ابو عبد الله  
قد سئل ابو جعفر عن هذا فقال هكذا الناس اذن لم يكن من كان لاراد والراحلة قد ما يقوت عياله وليست يغني عن  
الناس يتكلف اليه فيسبيل اياه فقد هلكوا اذن قيل لفيما السبي فقال السعة في المال اذا كان حج ببعضه ويبقى  
لعبس يقوت عياله ليس قد فرض الله الزكوة فلم يجعلها الا على ملكه ما ياتي درهم وهي قاصرة للمال على سبيلها لما تقتضى اعتبار

منه العيال

منه العيال حب وهو شرط اجاعا ولم يذكر الرجوع الي كفارة واجبة الباقون يعرفون الية وروايات لا يطول بذكرها قال طاب  
ثراه واذا استقر الحج واهل قضي عنه من صل تركته ولم يخلف سوى الاجرة قضى عنه من اقرب الاماكن وقيل من بلده مع السواقل  
المراد بالاستقرار مضي زمان يكتفي فيه ابتاع الحج لبعض يوم الغر ويحل مع القدرة عليه فيستقر في ذمته ويجب قضاءه عند اخلافا لابي  
حنيفة وما كذا حيث قال قال لا لا يقضي عنه كالصلوة ولو اوصى بخرج من الثلث امام طريق العام ما دله يزيد عن ابي عباس ان امرت  
سلط النبي صلى الله عليه وسلم قال ان امي مات ولم تحج فقال حج عن امك ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام وقد سئل عن الرجل يوت  
وعليه حجة الاسلام ولم يوص بها وهو موسر قال حج عنه من صلبه لا يجوز عنه غيره واختلف الاصحاب بعد تعلقهم على وجوبه في  
كيفية علي قولين الاول انه من اقرب الاماكن الي الميقات سواء كان حج الاسلام او سندا واما وهو قول الشيخ في كتابي الفروع لان  
المقصود ابتاع النك وقطع المسافر غير مقصود والاصل برات الذم من الزايد على ذلك وهو اختيار المص الثاني انه من بلد  
الميت مع سعة الزكوة وهو قول في النهاية واختاره ابي ادريس لانه كان يجب عليه نفقة الطريق من بلده فلما مات سقط الحج عن يده  
ولتقي في ماله قدر ما كان يجب عليه لغيره حيا ورد المنع من وجوب نفقة الطريق اذ لو خرج منكأ او في نفقة غيره او انفق وقطع لا يفر  
الحج كالتجارة ثم اذ حثيذ يصح منه ويجب عليه نفقة ما فات من الطريق لا يبدل ما لم يبدلها اجاعا والموت التخييل وهو ان كان  
سندا وراى ماله من وجب الاستتابة عن ذلك البلد وان كان مطلقا اوجب الاسلام في اقرب الاماكن وهو خيار العلما والخلف  
قال طاب ثراه اذا تدبر حج الاسلام لم يندخل ولو تدبر حج مطلقا قيل بجري ان حج بيته المذمور عن حجة الاسلام ولا بجري حجة الاسلام  
عن المذمور وقيل لا بجري احدهما عن الاخرى وهو شبه اقول القول لا ولا وهو التفتا الحج الواحد عن المذمور وحج الاسلام اذ ارجح  
بينه المذمور وقول الشيخ في النهاية وسنده رواية رفاعه عن ابي عبد الله وهو عدم الاجزاء بالبدن بجند قول في ا  
اجمل والمبسوط والمختلف ووجه انها فرضان خلفت بينهما فلم يجزى احدهما عن الاخر قال طاب ثراه اذا تدبر ان حج ما ياتي وجب وتقيم  
في موضع العبور فانكبا بعضا فضا ومثا ما ركب وقيل يقضي ما ياتي لاجلا بالصف ولو عجز قبل ركوبه ويسوق عنه وقيل يركب لا يسوق  
وقيل ان كان مطلقا تقع الكفارة وان كان بنسبة سقط الجزاء اقول البحث هنا في مساليل الاول لو تدبر الحج ما ياتي هل ينعتق وصفا  
بمعني انه يجب عليه ان يحج كذلك ولا يجوز له ان يحج راكبا بني على مسئلة هي ان المشي افضل في الحج ام الركوب قيل في ثلثة اقول الاول  
المشي لوجوه الاول انه اشق وقارعه لركب على قدر تعبك الثاني روي رفاعه بن عوي عن ابي عبد الله روي عن ابي عبد الله روي عن ابي عبد الله  
قال فليمنح فقول الحسن بن علي عليه السلام وسيد العابدين والكامل عليهما السلام وموافقه عليه وسياقهم المحمل والمحال قال المص في المعبر عليه  
اتفاق العلماء الثاني الركوب افضل لوجوه الاول ان المشي على زيادة صرف المال في الحج ولدرهم فيه المبلغ درهم في جرد ان عليه السلام  
حج راكبا الثالث ما روي عنه انه امرت عقيب من عامر ان ترك ركبه روي الصادق عليه السلام سئل الركوب افضل ام المشي فقال الركوب افضل  
لان الروصم والركب الثالث التخييل وهو اوفى بالمشي مع عدم الضعف عن القيام بالفرص ومعه الركوب افضل وعليه الشيخ  
رحمة الله والعلامة وفخر المحققين وهو المعتمد والجمهور على الاول ان البدن افضل من المال فاتفقوا على العزم وهو القوة القاهرة  
بالشي افضل من اتفاق المال وما فيه من التلذذ وعظام الزور لعلهم ما يقرن الي اسد بني افضل من المشي الي البيت اسد على العدة

ما ي







الرجوع باقل الدارين من اجرة المثل والموت **و** كونه يعلم الجاه بعضهم ببعض وحجوا قدم الدين بالاحكام والاعمال والافعال مع  
الاجتهاد تردد الشك فيهم من غير التحقيق لانه مال العرف قد تصرف فيه لغيره والافعال عدم الفهم ان كان باذن الحاكم والاصح  
وحيد كل نفس الحكم للورثة في بيت المال يحمل قويا ظهور الخطا وعدمه للاصل ولان تنفق افعالهم دفعة سقط كل واحد منهم ما يخص  
الاجرة الموعودة ولو علموا بعد الاعمال فرفع عنهم وتخلوا من تحريم الزعم فان كان هو الودي فلا شيء العمل السابق وان كانا ناسيا فان  
كان عليهما جرحا فلا شيء لان الناسي شرعي ويحمل استخفافا وتحقق المودعة لكونه لمصلحة فهو كرجوعه وان كان على وجه الاجرة  
استحق عليه نيته ما على قطعا وهل يضمن الودي وكيفية الركة الا قرب الاول اليه بعينه **و** هل يضمن الحكم في غير حجة الاسلام كما  
المذكورة وكالغرض الظاهر ذلك قال الشهيد **و** في نفس الدين **و** هل يضمن الحكم في غير الودي كالمضارب والدين **و** فضل الرهن الالهي  
قال الشهيد **و** في الغصب وضع فخر المحقق دخول الغاصب في عبادة المص في المنفعة يعطي العوم والاولى ان شرط التوبة في الغاصب على التوبة  
**فصل** في هذا الامر المتشدد على سبيل الوجوب لا الاقرب الاول لانه الاصل في اطلاق الامر من باب الحسنة لو لم يفعل وسلم الي  
الورثة فلم يحجب عنه ضمني **و** لو غلب على ظنه انه لم يحجب فم لم يضمن لم يضمن لانه في ظنه **و** لو عرف فخرج بعضهم وعدم الرضا من  
الباقين وجب اعلام الخرج واستدانة لانه الحق بالولاية الاع حوق الفرار وحق اديان في علم الباقين وحصول مسدده من لوا  
اخر حجت **و** سوغت الاخراج ثم اخرج الورثة فان امكن اعلامهم وانكى استدراك ذلك اما بان يكون الجميع في علم واحد ولم يخرج الورثة فخرج  
عقده خاصة وبرد المال على الورثة لان ولاية مشروطة باستناع الورثة من الاخراج او يكون في عاين وعلم الورثة بتأخير عاين فلا يخرج  
شيئا ويترجمون المال من اجهم انما قام الودي نيته على الاستنجار عن البيت وان لم يمتد به هل يكون قوله مستوعلا في حق الاجرة الثاني ليشط على  
فسخ عقده يحمل قويا لانه اباين ويحمل ضعيفا لعدم لان الاصل صحة العقد وعدم نفوذ الاقدار في حق الغير فيجوز حمل ضمان الودي  
فوقه كالملازمة لانه وعدة للاذن شرعا **و** لو علم سبق لاحد في اجلة اقرع **و** هذا الاخراج وجب على القول في تمامه والتخير يعني قول  
طاب ثراه من مات وعليه حجة الاسلام واخرى مستندة لاجتهاد حجة الاسلام في الاصل والمذكورة في الثالث وفيه وجه اخر قوله في النص  
اخراج المذكورة من اصل المال وقسمته عليهم مع النقص كالدين وهو مذهب ادریس واضارة المص في الزمان والارزاق والعلامة **و** في حجة الاسلام  
والشهاد الاول في النسخ في السبوط والتمايز والتمهيد وهو مذهب الصدوق والي علي وظاهر المص في النسخ والمعتبر الموقوف اصح  
الاولون بان كل واحد منهما لازمة للثمة وهو حق مالي فيستأويان كالدين او لا يضمن كل واحد منهما لغيره لانه غير اجبر فنفق  
على حجة الاسلام اصح لاخره بان باراه ضربين اعين قال سالت ابا بصير عنه عن رجل عليه حجة الاسلام ونذر في سكره لحي رجلا  
فاته الذي نذر قبل ان يحج حجة الاسلام **و** قيل ان يفي بنبذته فان كان ترك ما لا يحج عنه حجة الاسلام في جميع ماله ونجح من ثلثه  
ما حج عنه المندور وان لم يكن ترك مالا الا بقصد حجة الاسلام حج عنه حجة الاسلام مما ترك حج عنه ولي المندور فانما هو دين عليه حملها  
العلامة على وقوع النذر في مرض الموت وحل النسخ الذي على الاستحباب قال طاب ثراه وحده من بعد عنها ثمانية واربعين ميلا في  
كل جانب وقيل ان يفي بنبذته فصار على كل جانب اقول نعمنا المص هو مذهب النجاشي في النسخ والتمايز والتمهيد الصدوق في  
ختار العلامة في المختلف ولان ذكره وحزم به الشهيد وبشهادة الروايات وما حكاه من تحديده بان يفي بنبذته هو مذهب

النسخ في حرج

في ايجل والسبوط والاقتصاد واختاره النبي في ادریس وهو مذهب العلامة في القواعد والارشاد قال الشهيد ولا تعلم سنده قا  
قال طاب ثراه **و** وقوعه في انما الحج وهي غول وذي العقد وذي الحجة وقيل وعنه من ذي الحجة وقيل وعنه من ذي الحجة وحاصل الخلاف  
انشاء الحج في الزمان الذي يعلم ادراك الماسك فيه وما زاد فيه وما زاد يصح ان يقع فيه بعض افعال الحج اقول في تحديد انشاء الحج  
سنة اقول حكمي منها المصنف والرابع منها الذي قبل طلوع الفجر والخمس طلوع شمس الخ والسادس ثمان من ذي الحجة قالوا  
مذهب النسخ في التمايز قال ابو علي وهي رواية زارده ومعاوية بن عمار في الحسن والصحيح على الصاوي **و** واضارة المص **و**  
العلامة والثاني قول اليد والحسن والثالث قوله في ايجل والاقتصاد وهو مذهب القاضي والقائم الرابع قوله في  
احكامه والسبوط وهو مذهب ابن حزمه والخمس قوله في ادریس والسادس قوله في التحقيق كالتزام النزاع لفظي لانه  
الظلال بينهم في وجوب ايقاع الموقفيين في وقتها واجزا ايقاع بعض افعال الحج كالذبح والطوافين في طول  
ذي الحجة وكان القابل بالاول اراد الزمان الذي يقع فيه افعال الحج وبالثاني انه الزمان الذي يفيوت الحج بقوته  
والزمان الذي يكمل فيه ايقاع الحج ايضا افعال الحج وبالثالث الذي يصح انشاء الاحرام فيه مضيضا للتخار ووقوع ا  
الوقوف بعرفة فيعرفه قاله الحج عرفته وبالرابع انه قوات الوقوف بعرفة لم يصح انشاء الاحرام حينئذ لقوله الحج  
عرفته ويتعدى ادراك السؤل الاضطرار او لا امكن ادراك الشعر قبل طلوع الشمس مع احكامه بعد الفجر اجزاء وبالحسن كمال  
الموقفين في ذلك الوقت وهما اعلم اركان الحج لغوات بقواتها عدا وسهوا اختيارا واضطرارا وبالسادس وجوب انشاء  
الاحرام بالحج للتخار في ذلك العقد من الزمان **فصل** في افعال الحج بالنبذة الى التوقيت ينقسم الى ثلثة اقسام فمنها ما يجب  
وقوعه في وقت معين له وهو مقامان اختياران واضطراريان ولواهما احدهما مختارا او جميعهما بطل حجة وهو الموقفا  
ومنهما ما عين له الشارع وقتا لم يجز فعله في غيره ولو فاته قضاء القابل لا في انشاء الحج ولا يبطل حجه ولا تركه كالحمل  
وهو الرمي فانه يفيوت بغوات ايام الترتيب ويقضي في القابل ومنها ما يجب ايقاعه في وقت معين له شرعا ومع  
كر فيه يجزى فعله في باقي ايام الحج ويقع موقفا وان تركه عدا لكان ياتم بنا حجة عن وقت كالذبح والطوافين والسعي **فصل**  
واختلف في اخر وقت العمرة المتمتع بها على اربع اقوال الاول ذلك لا الشمس يوم التروية قال الفقيه في المرأة اذ لم  
تطهر حتى تزول الشمس يوم التروية **فصل** عزوب شمس التروية قال النبي للمخار والمضطر الى ان يفي في ما يدرك عرفه  
في اخر وقتها وفي صحبة العيص لوقت التروية وبشمس التروية وهو مذهب الصدوق والمعتد **فصل** بزوال  
شمس عرفه قاله في التمايز وهو في صحبة جميل له التروية في زوال عرفه وله الحج الى زوال الشمس **فصل** طاهر كلام  
اي ادریس ابتداء ما لم يفت اضطراري عرفه في صحبة زارده انشاء اختياريا وهو الاصح قال طاب ثراه  
ولو عدل ها ولاي الى التمتع اختيارا ففي حواله قولان ابرهما النسخ اقول اجوز لحدوث قول النسخ بعد  
الي الافضل ولان الذي يصوره حج الافراد وزيادة غير منافية لصحة عبد الرحمن من الحجاج عن العالم عليه السلام **و**  
النسخ مذهب الصدوق في ادریس والعلامة وهو القول النسخ واجابوا في حجة الاولين

5

ل



بالعارضه الروايات الصريحة وبالبلغ من كونه اي بصورة الاصل لانه لخل بالاحرام لم يمتنع واقوع مكانه  
العمرة وليس مأمور بها فوجب ان لا يجزيه بطلان اقل افعال الاستحالة على تلك طوافات وفي الاول اربع طوافات وجوب  
الشيخ فيح الاولاد البر فلا فرق عند بين العدول الى ابتداء او فسحا قال طاب ثراه ولو كانت بدبر نادخل  
بينما وانعها ينشأ ونشأ لا اقول معناه ان يترهذه في صفته بل انها وهذه في صفته يسارها فالمراد بين البدن ونشأ كمالا  
بما بين الحرم ونشأ له ويحري ان يعبده عن ابي عبد الله عليه السلام اذا كان بعد كيرة فاراد ان يترهذه فادخل في كل اثنين  
فانوهذه من التق الاين وهذه من التق الاليس والاشهرها حتى ينهيا الاحرام قال طاب ثراه يجوز للفرد والقارن  
الطواف قبل الضحى الى عرافات لكل بحدان التلبية عند كل طواف ليللا جلا وفي الناحيل المفرد وقيل لايجل احدها لا  
بالية لكن الاولى تجديد التلبية اقول الجناح في مقابلين الاول القارن والمفرد اذا دخل مكة جاز طواف الطوع  
بالطواف قطوعا ولا يجزئها تقدم طواف النساء اختيارا اجماعا وهل يجوز لها تقديم طواف الحج وسعيه على الموقفين  
اختيارا منع من ابن ادریس واجازه الباقر ومنه صحاح الاخبار هل يجب عليها تجديد التلبية عقب صلوة  
فيه ثلثة اوجه الاول الوجوب بحصول التحليل بالطواف قاله الثلاثة وسلام مع وجوب الوقوف محرمًا ووجوب  
تأخير التحليل الى الحلق والتلبية موجبة لعقد الاحرام فيفسد احرام من الاحلال بالطواف قاله الثلاثة وسلام  
ولم يلب بطلت حجة وصارت عمرة ودخل في كونه محلا لايجل بحج الطواف بل فيه التحليل ولا يجب التلبية  
هو قول ابن ادریس واختاره المص والعلامة واستجبا للتلبية يخرج من الاخلاف وهو قول الشيخ في الجمل وفي رواية  
ثالثة بوجوبها على المفردة دون القارن وهي رواية يونس بن يعقوب عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام في  
سند الشيخ الى الروايات والمص والعلامة الى عموم الاحمال بالنيات وحمل الروايات على قصد التحليل ولا يجوز  
التقديم للتمتع اجماعا الا عند المفردة وحيد هل يجب تجديد التلبية فيه القولان اذا احرم التمتع واراد  
الخروج الى منى واراد ان يتلوع بالطواف هل يجوز له ذلك الاصح المنع وهو مذهب الشيخ في النهاية والباطل  
وابن ادریس والعلامة ومعظم الاصحاب وقال الحسن اذا احرم بالح طواف بالبيت سبعة اشواط وهو منوط  
ولو فعل ذلك علمنا هل يبطل احرامه ويجب تجديده وياغم خاصه ويمكن احرامه صحيحا طاهر الشيخ في النهاية والباطل  
بطلان الاحرام حيث قاله واذا احرم بالح لم يجز ان يطوف حتى يرجع من منى فانها فطاف لم ينقض احرامه غير انه  
يجدد بالتلبية وقال ابن ادریس ولا ينبغي بطوف حتى يرجع من منى وان سها فطاف لم ينقض احرامه ولا يجب عليه  
تجديد التلبية لان احرامه منعقد ولا حاجة الى انعقاد التمتع واختاره العلامة ان احرامه لا يبطل قال طاب  
ثراه ولو لم يعبدها بطلت متعته وبقى على حجه على رواية اقول هذا هو المشهور بين الاصحاب و  
ابن ادریس لم يعتبر التلبية بل التلبية قال طاب ثراه لو تسبى الاحرام حتى اكمل مناسكه فالمراد ان لا يقضاه فيه  
وجوب بالقضاء فخرج اقول المشهور بين الاصحاب عدم القضاء واجتبا بوجوه الاول انه فات سينا فاقول

يفسد الحج لقوله عليه السلام رفع عن ابني اخطاء والبيان ان منع استزار اليان يكون مأمور بالبقاء بقبلة المناسك  
والامر بقضي الاجزاء **البيان** رواية علي بن حصص عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل كان متعاضدا الى عرفات  
وجعل ان يحرم يوم الزيادة بالح حتى يرجع الى بلد فاحاله قال اذا اقصى المناسك كلها فقدم حجه **البيان**  
رواية جميل عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل نسى ان يحرم وقدم قبل وقد شهد المناسك كلها و  
طاف وسعى قال حرم بنية اذا كان قد نوى ذلك وقدم حجه وان لم يهل **البيان** ان الانسان في موضع السهول  
والتيان وكيفية باعادة الحج مشتقة عظيمة فلو واجبه كان الزم التكليف بالحرم وهو منفي بالاصل وذهب  
ابن ادریس الى وجوب القضاء عليه لانه لم يأت بالعبادة على وجهها فيبقى العهد وهذا الدليل غير اهض عطوب  
قاصر في الدلالة على ما يريد وقال المص ولست ادري كيف يحل له هذا الاستدلال ولا كيف يوجهه فان كان  
يقول الاخلال بالاحرام اخلال بالنية في بنية المناسك فتحن تنكلم على تقدير البقاء بنية كل مسكن على وجهه  
ظاناً انه احرم او جعلها بالاحرام فالبني حاصل مع البقاء كل مسكن فلا وجه لما قال هذا اخر كلامه في  
المعزة وحاصل ان استدلاله غير متوجه لانه لا عمل هنا بل فات فعل اعتقه الشارع وعني عن تركه سها  
كالوئسي الطواف والتي ياتي في الافعال وهي واقعة مع التلبية وايضا الاول يدل عليه الروايات بنطوقها  
فتكون اولي مما يدل عليه القوم او بلانزم وايضا فان اجتهاد في مقابلته نص وهو غير معتد والتحج بقعية  
الحكم من منطوق به الى سكوت عنه واختاره المص والعلامة الاول وهو مذهب الشيخ رحمه الله والاصحاب  
**البيان** في بيان افعال الحج على بيان العمرة التمتع بها وهي مقدمة في التمتع وهو  
افضل الانواع والكف بكثر لانه الناي عن احرم وقسمه فرض حطيم به وهم بالنية الى اهل الدنيا قليل  
جد الوجوه الاول اقتداء به سبحانه فان ابتداء به في كتابه فقال واتوا بالح والعمرة **البيان**  
مقدم في نوعين حسن النوع الحج والعمرة مقدمة في نوع واحد فقد ذكره لكثر افراده **البيان** انه السابق  
في وقوع التكليف في صدر الاسلام وحج التمتع وقع التكليف في ثاني الحال فلذا اقدمه لتقديمه في  
سبق التقديم **البيان** ان العمرة وان كانت تنكبا براسه الا انها كالحج من الحج ويظهر ذلك في وجوه الاول  
وجوب ايقاعه في اشهر الحج **البيان** وجوب ايقاعها في عام واحد **البيان** وجوب الاحرام بالح بعد التحلل منها لو  
كانت مندوبه على الاقوي **البيان** سران الفساد الى الحج لو افسدها في الاقرب **البيان** وجوب الدم با  
حرامها على الاظهر وتظهر فائدة في وجوه تذكرها في باب الهدى انشاء الله تعالى **البيان** وجوبها على من نذر  
حج التمتع فكان الاصل ان يعقد الباب للحج فلما احتج عن الحج او لا والعلامة رضي الله عنه فانه قدما  
نظر لما قلناه اولما قال طاب ثراه وفي وجوب رمي الجمل والحلق والمقصود رد اسمهم الموجب اقول  
هنا مشنان الاول الذي هو واجب اياه لان قال الشيخ في الجمل بالثاني واختاره القاضي وهو ظاهر الفيد



الاصحاب حتى ادعى ابن ادریس عليه السلام واختاره المصنف والعلامة قال طاب ثراه وقبل يحيى بن زكريا في تقديم الفصل على اليقظة  
لبن خاف عوز الماء فيه قول القائل هو الشيخ رحمه الله وابن ادریس ومسنده رواية هشام بن سالم قال ا  
ارسلنا الي ابي عبد الله عليه السلام ونحن جماعة ونحن بالمدينة انريد ان نودعك فارسل اليه ان اغتسل بالمدينة  
فاني لحاق ان يغتسل الماء بذي الحليفة فاعتلى بالمدينة والبوايايم التي تحرمون فيها ثم تعالوا افرا  
او مني وروي الحلبي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام يغتسل بالمدينة للاحرام ام يجزى عن غسل ذي الحليفة قال  
نعم وفي معناه رواية ابي بصير وهما مطلقان وحضهما الشيخ عن خاف عوز الماء فيه رواية هشام التقد  
جميعا بين الاحاديث وتوقف المصنف ولا وجد له وجودا لما لصار اليه من النقل واما اعادته مع وجود الماء  
فيه فلان التقديم انا جاز لحوق الفقدان وقد زال البب بوجود الماء فيقال لا امر باستعمال الماء ولا نذرت  
الفعل قال طاب ثراه واما القارن فلان يعقده بها او بالاشعار والتقليد على الظاهر اقول منع الرقعي وابن  
ادریس من الانعقاد بغير البليد في الانواع الثلاثة واجاز الشيخ الانعقاد للقارن بالتقليد والاشعار وهو  
قول التقي وسلام والبيجي والقاضي قول غريب وهو انعقاد الاحرام بالبليد ما يقوم مقامها من الايام والى لا  
يستطيع الكلام والتقليد والاشعار من القارن والمزود وبالطرفين روايات قال طاب ثراه وهو ما يليك  
اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك وقيل يصف الي ذلك ان الحمد والنوع لك والملك لا شريك لك اقول  
في عدد التليبات بين الاحكام وكذا في كيفية والحاصل ان الاقوال النبوية العود ثلثة الاول انها ثمة  
وهو قول السيد الثاني انها خمسة وهو قول الصدوقين والعقديين والنعيد وثلثه والشيخ في الاقتصاد  
الثالث انها اربعة وهو قول الشيخ في النهاية والمبوط وبقول التقي والقاضي وابن حمزة وابن ادریس وحقا  
المصنف والعلامة وفخر المحققين والشهيد **حكاية** قول السيد لبيد اللهم لبيد لبيك لا شريك لك لبيد  
ليد ان الحمد والنعم لك والملك لا شريك لك لبيك **حكاية** قول النعيد ومن قال بقوله وفيها  
صورتان الاول مضمون الاقتصاد لبيك اللهم لبيك ان الحمد والنعم لك والملك لا شريك لك  
ليد ثمة او حجة مفرقة فاما عليك لبيك الثاني عبارة الباقر لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك  
ليد ان الحمد والنعم لك والملك لا شريك لك لبيك **حكاية** قول المبوط وتناوب وفي ثلاث صور الاول  
ليد اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك وهو عبارة المصنف الثاني لبيك اللهم لبيك ان الحمد والنعم لك  
والملك لا شريك لك لبيك وهو عبارة المبوط والقاضي والتقي وابن حمزة وابن ادریس الثالث قول  
العلامة وله عبارتان الاول لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعم لك والملك لا شريك  
لك قال في المختلف وهو مضمون صحيح معويين عار عن الصادق عليه السلام وكان قول المصنف رحمه الله  
وقيل اشارة الي قول من عمل بهذه الرواية الثاني لبيد اللهم لبيد ان الحمد والنعم لك والملك لا شريك

لك لبيك وهي

وهي المشهورة في باقي كتب قال طاب ثراه وفي جواز لبس الحرير للمرأة روايتان اشهرها المنع اقول المنع  
مخاذا الشيخ واني على لصحة العيصي قال قال ابو عبد الله عن المرأة المحرمة بلبس ما شاء من الثياب  
غير الحرير والقارن ولا احتياط ولا يجوز مختار المعتمد في احكام النساء وابن ادریس والعلامة للاصل  
ولصحة يعقوب بن شعيب قال قلت لابي عبد الله عن المرأة بلبس القميص فتركها عليها وتلبس الخنز  
الحريم والدياح قال نعم لا بأس به وتلبس الخنز والخنزير بفتح الخيم وحركة السين المهملة وهي  
سوارس ذيل او عالج والقفازان تنجيه بالقفا للضم والفاء السدودة والزاي بعد اللام في فعل  
للبيدات بحيث يظن يكون ازراه يد يد على الساعد بل في العبد بلبس المرأة يد بها وهاقفازان قال طاب  
ثراه وللعمر المتعجب حتى يراه يوت مكره والمفرد اذا دخل الحرم ان كان حرم من خارجة واذا شغل الكعبه  
احرم من الحرم وقيل بالبحر وهو شتم اقول ان العترة المفردة ان كان اهلها خارج الحرم كمر التلبس حتى  
يدخل الحرم وان كان اهلها من الحرم وقد خرج ليبرها من خارج امضا هذا الذي اهل ولا يخرج من الحرم كمر  
البليد حتى يلبس الكعبه وهو من هذا الباب نحو ما قال القديان وقال الصدوق بالبحر وقال التقي اذا دخل  
البيت قال طاب ثراه المنع اذا طاف وسعي ثم احرم قبل الفقير ناسيا في حجه ولا شئ عليه وفي ر  
وايته على دم اقول الرواية اشارة الي ما رواه اسحق بن عمار قال قلت لابي ابراهيم عو الرجل يمنع شئ  
ان يقصر حتى يهل بالبحر فقال عليه دم يهرقه وبضمها قال الشيخ العتيق وقال سلا لادم عليه وبع قال ا  
ابن ادریس واختاره المصنف والعلامة منسكا باصالة البرة وبالعفو عن الناسي للبحر وصح معويين  
عمار قال سالت ابا عبد الله عن رجل اهل بالبرة ونسي ان يقصر حتى دخل بالبحر قال لم يقصر اسر ولا  
شئ عليه وتمت عمرته وحملوا الرواية الاولى على الاسباب قال طاب ثراه ولو احرم عامدا ظلت منعته على  
رواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام الرواية من الصحاح وهي ما رواه ليث المرادي عن الصادق ع  
قال المتع اذا طاف وسعي ثم لبس بالبحر قبل ان يقصر فلبس عليه وليس له منع وحملها الشيخ على المعتمد لمختار  
معاوية المقدمة وقال ابن ادریس يبطل احرامه الثاني للنهي عنه وهو دلالة الفساد ورجح العلما  
في المختلف قول الشيخ ويظهر القابضة في وجوه الاول كونه مخاطبا بالفقير من العرة على قول ابن ادریس  
وبالوقوف بعرفة على قول الشيخ وطلان العرة على قول الشيخ وبما حكمه على قول ابن ادریس في  
رجع فقصر ثم لحق بالموقوفين فقد فاز بالتكليف ان لم يلحق الموقوفين اقبل الى المودة للخليل  
على القولين لو نذر او وقف او وصي بشئ في الحرمين بالبحر استحق على قول الشيخ وحرم على  
القول الاخر لو قصر كان عليه دم شاء عند الشيخ بكونه محرما بالبحر ولا شئ عليه عند الاخر لا فعل الى  
عليه **الادب** لجامع فسد حجه عند الشيخ ولحق احكام العترة وعند الاخر عليه بمنزلة كونه قبل الفقير وعمرته

جب



صححة لمحصلها **اللوكان** ذلك من وجب عليه التمتع عبثا وجب عليه كماله ولا يخفى عما عليه لعدم جواز  
العدول على قول الشيخ وعلى القول الآخر بكل استدراكه بالرجوع الى التقير وان شاء الاحكام بالجمع  
شاع وقتئذ لو وجب عليه جزء صيدا فان قلنا بالانقلاب ذبحه او شحبه بمبي او بكتة على القول الآخر  
قال طاب ثراه والطيب وقيل لا يحرم الا اربعة المسك والعز والزعفران والورد واصناف في الخل  
العود والكافور اقول للشيخ في الطيب ثلثة اقول الاول الاربعه المحكية والاهو قوله في الهندية  
الثاني انه سنة باضافة العود والكافور اليها وهو قوله في الخاف والمهايد وبه قال ابن حزم **المنع** عن  
العوام وهو قوله في المبوط والاقتضاد وبه قال الحسن والميد وتليده والتقي وابن ادریس والصدوق في  
المنع واختاره المصنف والعلامة **سنة** الطيب مما يطيب راحته وتختلش كالمسك والعز والورد  
والعود والمنطاد ان يكون معظم الغرض منه التطيب ويظهر في هذه الغرض كرهن البقح والورد والزعفران والورد  
نفع الواو وسكون الرا وهو تحت امر فاني يوجد على شتر تحت منها وهو يشبه الزعفران السحق يجلب من البن  
طيب البرج اذا عرفت هذا فاطلب رحيمة وقصد شمة اما نبات او غيره والثاني كالمسك يجتمع والعز والاهنق ختم  
اقام الاول ما لا يثبت للطيب ويتخذ منه كليات الصحر من الشح والقيصوم والحرثي والاذخر والدارصيني والصبلي  
والزنجبيل والسعدا وهذا لا يتعلق بكفاة وصرح به الصدوق وقال ابو علي هو صابح مالم يغير اليه ويجرد منه  
بنفسه العندلة ولا يصح معويه عن عمار عن الصادق ع قال لا بأس ان يتم الاذخر والقيصوم والحرثي والشيخ وابنا  
وانت محرم ما يثبت الادميون لا للطيب كالنقاح واللاترج والمفرجل والنازح والليمو وهذه كلها ليس تحرم ولا يتحقق  
بكفارة لجماعا وكذا العصفرا وكذا ما رواه عمار عن الصادق ع قال سالت عن الحرم اياكل اللاترج قال نعم قلت فان  
راحت طيبه فقال ان اللاترج طعام ليس هو من الطيب وسال عبد الله بن سنان عن الصادق ع عن الحسن  
فقال ان الحرم ليسه ويدي وي بغيره وما هو طيب وما به بأس **الثاني** ما يثبت الادميون للطيب كل ما لا يتخذ منه طيب  
كالريحان الفارسي والمرجوش الرخيص والثوم قال الشيخ رحمه الله لا يتحقق بكفاة وبكره استعماله وبه  
قال ابن ادریس وهو ظاهر العلامة في التذكرة ومنع من العند وهو مذهب العلامة في المختلف اجمع **الصحيحة**  
حريز عن الصادق ع قال لا بأس بحرم ثامن الطيب ولا الريحان ولا يتخذ منه من ابتلي بشي من ذلك  
فليصدق بقدر ما ضاع بقدر قفزه في الطعام **ما يقصد شمة** ويتخذ من الطيب كالياسمين والورد و  
والنيلوفر فالعلامة والظاهر ان هذه يحرم شمة ويجب فيه العندية قال المصنف في الرابع فلا بأس با  
القول كالاترج والنقاح والرياحين كالورد والنيلوفر **ما يطيب للطيب** وهو المقصود غلثا  
يحرم شمة ويجب فيه العندية وان استعمل في الصبغ والنداي كالزعفران والورد وما يطيب لكل والنداي  
غالبا لا يحرم كالقرفة والحناء قال العلامة والنبيل وفيه نظر اذا الغالب اتحاد النبيل للطيب والا فلا ياد وكذا

وسائر الازهر الطيب كالزنجبيل والدارصيني وكذا ما يطيب المصنع لا يحرم وان طاب ثراه كالعصفرا وان ازواج  
النبية والدرس يحرم في العصفرات قال طاب ثراه وليس المخطط للرجال وفي النساء قولان اقول ذهب الشيخ في  
النهاية والمبوط الى المنع وهو ظاهر الحسن نظر الى عموم تحريم المخطط على الحرم وذهب اكثر اصحاب وابن ادریس الى ا  
الاجاز وهو اختيار المصنف والعلامة وادعي عليه اجماع في التذكرة واحتجوا بان عوده وانما يحصل المنع لمن يلبس المخطط  
ولصحة يعقوب بن شبيب عن الصادق عليه السلام قال قلت لمرأة تلبس القبيص ترضع عليها وتلبس الحز وحريز والديا  
قال نعم لا بأس به وفي صحيح عيسى عن الصادق ع قال المرأة الحرة تلبس ما شاءة من الثياب قال طاب ثراه ولا  
باس بالعلامة للحائض تنقي بها على القولين اقول العلامة لو لم يغير ثيابه كما في تحت ثيابها صونا لها على النكث بالدم و  
اصابة النجاسة ويجوز لها لبس على القولين ابو علي القول بتحريم المخطط واباحته لدعاء الضرورة البه لان توقي النجاسة  
عن الثوب وبقاء على حكم الطهارة ودفع التكلف غسلة مناسب حكم الشارع الناشئة عن قول عبيد الله بن عبد الله بن  
بكم العصفرو قوله ما جعل في الدين عليكم من حرج وقوله لعنت بالحقيقة السعي وقال الصادق ع تلبس المرأة الحرة  
اكايض تحت ثيابها غلثا قال طاب ثراه وقيل يفتقر عن القدم اقول ذهب الشيخ في المبوط الى وجوب الشق وبه  
قال ابن حزم وابو علي واختاره العلامة في المختلف وذهب ابن ادریس الى عدم الوجوب والطلاق في النهاية ولم يذكر  
الشق وكذا الحسن اخرج الشيخ بصحيحة محمد بن مسلم والاحتياط واحتج ابن ادریس بالاصل وبرواية رفاعي  
مطلقا يلبس حلهما على الاول قال طاب ثراه وفي الاحتياط بالسواد والنظر في المرأة وتلبس الخاتم للزينة وتلبس المرأة ما لم  
تعد من الحلي والنجاسة للضرورة وكذا الجند وتلبس السلاح الاع الضرورة قولان اشبهها الكراهية اقول  
الحديث هناك ما لا يوجب الاحتياط بالسواد وفيه قولان التحريم قاله في النهاية والمبوط وبه قال المفيد وتليده  
وابن ادریس والعلامة في المختلف والارشاد والكراهية قال في الخلاف والاقتضاد المسك الاولون بصحيحة  
معويه بن عمار وزاد عن الصادق عليه السلام وتك الاخرى بالاصل وهو اجتهاد في مقابلته النص فيكون  
مردود النظر في المرأة وفيه قولان التحريم ذكره في النهاية والمبوط وبه قال التقي والعلامة وابن  
ادریس والكراهية ذكره في الخلاف وبه قال القاضي وابن حزم والمصنف اجمع الاولون بصحيحة حماد  
عن الصادق عليه السلام قال لا تنظر المرأة في المرأة للزينة وتك الاخرى بالاصل وهو معاض الاحتياط  
ومردود باقلناه **الثاني** لبس الخاتم للزينة قال بتحريمه في المبوط وعليه ابن ادریس وبكره قال في الجمل  
وهو اختيار المصنف **الثالث** لبس المرأة ما لم تعد من الحلي حرم في المبوط وكراهية في غيره  
النجاسة الا في الضرورة وبغيرها قال المفيد وتليده والميد وابن ادریس والقاضي والتقي والعلامة  
في المختلف للاحتياط ولرواية الصيقل ويعقوب بن يعقوب وبالكراهية قال في الخلاف وابن حزم والمصنف  
للاصل ولصحة حريز عن الصادق عليه السلام قال لا بأس للحرم ان يجتمعا مالم يخلق او يقطع الشعر وحمل على







وفي رواية وسيع في سواد قال طاب ثراه وقيل يجب الاكل منه اقول القائل بالوجوب محمد بن ادریس مستدلاً بالادلة وعليه العلامة وايضا  
معاد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام اذا ذكعت او خرت فكل واطعم كما قال الله فكلوا منها واشربوا منها والقانع والمغفر الصادق  
القانع الذي يطلب العزة صدقك وقاهر الشيخ والفقير لا استجاب وكذا المصنف قال طاب ثراه ولو فقد الهدي وجد منه  
استجاب في ثراه وذبح طول ذي الحجة ويقبل ينقل فرضه الى الصوم قولها ثلثة اقول الاول محال للمصنف وجوب جعل النحر  
عند ثلثة يذبح عنه في بقیته ذي الحجة فان خرج ذو الحجة ولم يجد الهدي ذبح عنه في القابل وهو خيار الشيخ والميلد والمصد  
والقاضي وابن خزيمة وهو من ذهب العلامة لان واحد الثلثة كواحد الهدي كما في العتق ووقت باق وهو ذو الحجة ولا بد ان يذبح  
ويكفي ولو اذبح من غيره **الثاني** هو قول ابي علي وحكاية ولو لم يجد الهدي الى يوم النحر كان نحر ابي ان ينظر وط  
ما وجد في سنة فيصدق به بدلان وبني ان يصوم وبني ان يدع النحر عند بعض اهل مكة يدع عنه الى اخر ذي الحجة  
فان لم يجد ذلك خيره الى قابل ايام النحر **الثالث** الاستئصال الى الصوم كفا قد التزم وهو خيار ابن ادریس وكذا الحسن فانه  
قال النفع اذا لم يجد هديا فعليه صيام قال طاب ثراه فاما الخلق فالحاج حريه وبين الفقير والخلق افضل ولو كان ضرر  
او ملبدا على الاكل اكل من النحر ذهب بن ادریس والمص والعلامة ولحد قول الشيخ ليعلم مع خلقين روسم ومضرب  
ولينزل به اجمع قطعاً بل اما النحر والقبض والثاني يلزم منه الاحمال وهو وجوب تعين الاول ليعصى حربه وا  
القبض وهو وجوب الخلق على البلد المروءه ولينزل التفسير لغيرها احد قول الشيخ والى علي والمولد بالمرودة من لم يح  
جداً لاسلام وبالبلد الذي في فراسه الصنع والعمل ينقل القل واحتمى بالوعلي من كان شره مطلقاً او مقصوداً من ا  
الرجال وقال الحسن من لم يد شعراً او عققه فعليه الخلف ولم يذكر الضرورة وعكس المفيد فقال ولا يخفى الضرورة على خلق  
ولم يذكر الملبد **قال طاب ثراه** والقرآن مبطل على الاشهر اقول معنى القرآن في الطواف ان يقرب بين طوافين بان لا يفصل بينهما  
بصلاته وهل هذه محرم في الطواف للوجوب مكره بالاول على الشيخ والمص في كتابه وهو أشهر في الروايات وبالثاني قال  
ابن ادریس للاصل والصحيح زياره **قال طاب ثراه** والطواف ركن فغيره كعدا بطل جحد ولو كان نائباً الى غيره ولو  
تعد العود استتاب وفي رواية اذا كان على وجهه ماله اعاد وعليه بدنه اقول الفرق بين الركن والنفل في الحج  
انما اذا ترك ركناً ما ساء جحد بغيره فان تعدل استتاب وفي التقدمة يعين احدهما المنفعة الكبره والثاني تعدل  
الاستطاعة للمروءه والنفل اذا ترك نياً باجازه ان ينسب فيه وان يترك من العود وترك الركن محذور يبطل وترك النفل  
عكس لا يبطل اذا لم يرتب عليه غيره من الاركان فيبطل الحج حينئذ من حيث ترك الركن لان فعل الركن الترتيب على غيره  
مع ترك ذلك الغير كذا افعول وان لم يرتب على النفل الركن وكذا لا يبطل الحج بتركه كني الحمار وكطواف النساء لكن في هذه الحرم  
عليه كساحني ياتي بغيره ولو كان الركن نياً باجازه ان ينسب لغيره او يحرم على النفل سواحي ياتي بالنائب في اعترفته فان ترك  
الطواف عند بطل حجه لا قلناه وفي رواية علي بن يقطين الصحيح ان كان الترك على وجهه ماله اعاد الحج وعليه بدنه وهي التي  
اشار اليها المص بقوله وفي رواية ولعل جرحاً بوجوب البدن عليه عقوبة له وان كان ينقح ضعيفاً لا شيء عليه الا ان يوف

وجوب الطواف

وجوب الطواف يكون شكراً بطلا من راس فلا يخلق بكفاره الكفاره ما يجب بترك الطواف في شك صحيح شرعي ولهذا  
ختم لم يجد المصنف بل قال وفي رواية وعلى القول بوجوب البدن هنا هل يجب على تاركه عدا مع العلم في احتمال انشا  
وها كونه اولى بالعقوبة ومن عدم النص قال طاب ثراه ولو نسى طوافاً من طوافه حتى رجع الى الهدي ووافع عادوا في ر  
مع التقدريين فيه وفي الكفاره تردد اشبهها انها لا يجب الا مع الذكر اقول اما وجوب العود لها فتضاهي فلما  
عرفت من القاعدة التي تقدمت اما وجوب الكفاره فذهب الشيخ لعموم حسنة معويه وصححه العيص ولا ابن ا  
دریس لا يجب الكفاره الاعلى من واقع بعد الذكر لانه في حكم النسي واختاره المصنف والعلامة والغيره **قال طاب ثراه**  
وفي جواز تقديم طواف النساء مع الضرورة وثلاثان اشهرها الخلق اقول منع ابن ادریس من تقديم الطواف مع الضرورة وا  
جازه الباقون للاصل وللروايات عموماً وحضوا قال طاب ثراه قيل لا يجوز الطواف وعليه بطله والكرهية شبهه بالكره  
الشرعي اقول التحريم قاري في النهاب والكرهية قال في التهذيب وقال ابن ادریس انه مكره في طواف الحج محرم في طواف  
العمرة قال العلامة وهو الوجه لانه في طواف العمرة يكون قد غطا راسه وهو محرم وفي طواف الحج يجوز له تعظيماً راسه فلا وجوب  
للتحريم قلت وهذا الحكم غير خاص بالطله بل هو سار في كل فطية الراس في العمرة وكرهية الحيا للحج حتى يطوف كما يكون الطيب  
حتى يطوف للنساء فاي فائدة في تخصيص الرطله بالنهي في الحج والعمرة اذا كانتا مندرجة تحت عموم السائر  
وايضاً فان كان طوافاً لا يكون حراً من حج ولا عمرة لا يعلم حكمه في الرطله كالطواف المبداء طوعاً وذكر امر مندوب اليه  
ومرغب فيه وتسهل الحجة الى معرفته حكمه خصوصاً من تأكد الامر به حيث كان افضل من الصلوة المجاور وقال هو استكرهوا  
من الطواف فانه اقل شيء يوجد في صحابكم يوم القيامة ويلزم من تخصيص النسي بالشك ان يكون مباحاً في غيرها لقوله عليه السلام  
كل شيء طواف قال عليه السلام استكنتم عساكنه عند الاقربان هذا حكم خاص بالطله وطواف العمرة خاص بهذه الجنه  
وبقي الخلاف في طواف الحج ويكون على الكراهية الموكدة او في مطلق الطواف وان لم يكن في شك ذلك لما في لبسها من التبيد  
وقد نزل العلم اليها بما يتهم في كثير من الاحكام ولهذا ذكره لبس السواد لانه لباس فرعون ومثل ذلك كثير روي الحسن بن سعيد  
عن صفوان عن يزيد بن خليفة قال لما بع عبد الله طواف حول الكعبة وعليه بطله فقال لي بعد ذلك قد انكرت طواف  
حول الكعبة وعليك بطله فلا تلتمها حول الكعبة فانها من زي الهود قال طاب ثراه من نذر ان يطوف على اربع قبل  
يجب عليه طوافان وروي ذلك في امرأة نذرت وقيل لا يتعد لانه لا يتعد بصورة النذر اقول في السنة ثلثة  
اقوال الاول الوجوب طوافين على هذه الناذ وطواف لم يديه وطواف لسجلية وهو ذهب الشيخ محبتي ابا رولة الكوفي  
عن ابي عبد الله قال قال امير المؤمنين عليه السلام في امرأة ان تطوف على اربعة قال طواف لسبعين وسبعين ما وسبعين  
لرجلها **الثاني** بطلان النذر من راس لانه لا يتعد بصورة فكانت نذره حية غير مشروعة فكان النذر باطلاً وهو  
قول ابن ادریس واختاره العلامة **الثالث** انعقاد النذر وجب طوافان ان كان الناذراً امرأة وقوف على  
صورة النص وبطلان ان كان رجلاً **قال طاب ثراه** لو ظن ان تمام سبعة كامل ووقع له اوقاف طوافاً ثم

بالهود



ذكر انه في شوطا ثم وفي الروايات يلزمه دم بقره اقول روي عبد الله بن مسكان في اللوق قال سالت ابا عبد الله  
عن رجل طاف بين الصفا والمروة ستة اشواط وهو يظن انه هو سبعة فبذل كعبه والحل مواقع انما طاف ستة اشواط  
فقال ابا عبد الله دم بقره بينهما ويطوف شوطا اخر وروي سعيد بن يسار قال قلت لابي عبد الله رجل شتم  
سبع بين الصفا والمروة ستة اشواط ثم رجع الى منزله وهو يظن انه قد فرغ منه فقل طاف به وحل ثم ذكر انه سبعة  
اشواط فقال فان كان قد خفض انه سبعة اشواط فليعد وليتم شوطا وليرقد ما فقلت لماذا قال دم بقره وهذا  
مذهب الفقيه واحدي قولي الشيخ وقولي العلامة وقرئ المحققين والقول للشيخ في باب الكفارات من  
النهاية لانه عليه الاصل والابن ادريس مثل القولين واعلم ان المراد بالبيع هنا بيع عمر النعم على ما تقدمت رواية سعيد  
ورجح به العلامة في القواعد فالجواب في فقهنا في ذلك الحلقه قبل البيع يعني فلا يخرج عليه القوم والمروءة المفردة لم يرد النص فيها  
فيجب ان يرجح فيها القواعد المقررة ولا شك ان موطن التحلل فيها اشارة الحلق والمفقير بعد البيع وحل بعد ما عدا النساء و  
السابعة ويجلي من فاذا ذكر نقص سبعة بجمعها كان عليه دم بقره ان لم يعد الناس هنا وان كان بعد تعليمه الطريق  
فان كان لظفر واحد في النظران مدان وفي الثلثة ثلثه وهكذا الى لظفر اربعين فيها شاة وان كان مع لظفر واحد  
اتخذ المجلس فذلك الكفارة لا فتانان واما عمر النعم فخصت بالنصي على وجه البقرة فذلك القواعد للوطنة والاصول  
المهمه من اربعة اوجه الاول عدم اعداء الناس وهو خلاف الحديث المشهور وخلاف نصهم لفظ الكفارة على الناس في كل  
الاثني عشر وجوب البقرة في تعليم الاطراف والوجوب شاة في مجموع الاطراف ولو لم يعلم عددا قبل البيع راسا لما وجب عليه سوي ثلثة  
رواي الاصل السالم عن معارضة النص على خلاف مع ان قوله فقل طاف به صادق على ثلثة لظفر وفيها ثلثة اعداد بالاجماع قبل  
البيع مع التمسك في صورة النزاع يجب فيها البقرة لشمل النص ويحتمل قويا عدم تعلقت احكام التبليغ لظفر اجمع لان المضاف  
الافاض الغوم فيضد الاستغراق في لظفر الدير عن لظفر الرجلين وبالعكس لان الشارع اقام لهما معا مع اتحاد  
المجلس وقال العلامة في النذرة ولو لم يكن تمامه فجامع او فم عليه بقره ولم يحل خلافا او فم لظفر واحد ويجوز ان يريد  
بجميع النذرة ان مع الجماع تجب البقرة مع انما ان اعجز الحكم البيان لم يكن عليه شيء وان اسقطناه والخفاء بالوجوب  
بمنه **الاجاب** مساوات الجماع في الكفارة لتعليم الاطراف والمحق ترك الاعراض واتباع المتأخر على محل البيت علم السلام لان  
قولي ان الشئ لا يضبطها العقل ولا يقبل بعلمها قال طاب ثراه وحديث به الياسي بما وز نصف الليل وقيل  
لا يضبطه كصبي يطلع الفجر **قوله** هذا ما قبل الاولي وجوب البيت لبيان الترتيب يعني وهو المشهور بهي الاحباب وقال الشيخ  
في البيان باسحابه وهو نادر **الثاني** على تقدير الوجوب لو خالف ويات بغيرها فان كان متيقنا وكان حرم جرمها قبل  
عزوب الشمس وجب عليه ثلثان وان لم يكن متيقنا وكان حرم جرمها بعد الغروب لزمه ثلث شياه وهذا التفصيل  
هو المشهور وهو اختيار الشيخ في السبوط والمصنف واحدي قولي العلامة وقال في النهاية يجب ثلث شياه ولم يفتقر وهو  
مذهب ابن حمزة وابن ادريس والعلامة في المختلف وقال المنبذ فليكنه ولا بيت ليلي الترتيب للابن فان بات بغيرها فعليه دم

دم شاه وكذا قال ابن القليل وقال البرقي وليس للحاج ان يجت ليال مني الابن فان ذلك عامدا كان عليه كل ليلة دم  
وجوب الكفارة عن الليل الثالث على القول به ترتيب على الخل لا يلبس السابق فلو يات مني ويات الثالث بغيرها وكان متيقنا  
لم يجب عليه شيء وتحقيق البحث ان المتيقن يجوز ان يفر بالاولى ولكن هذا للمتيقن النساء والصيد وكل محرم وابن ادريس على التام  
والاكثر من علي الاول ونازل البيت في التليق بنحوه فلهذا اوجب عليه ليلته **الثالث** لو بات بغيرها بالعبادة في الليلة  
الوجوب عليه فلا كفارة ولا فرق بين العبادة واجبة عليه كطواف وسج او غير ذلك كانت عامة بالدعاء وقراءة القرآن والظهور  
بالطواف وهو اختيار الشيخ والعديد وابن حمزة والمصنف والعلامة ومنع ابن ادريس ووجب الكفارة بعموم الامر ليلته دم  
الكفارة وحمل على التفصيل اذ الروايات ناطقة **الاجاب** حديث الوجوب ان يكون بها الى انتصاف الليل فلو خرج بوجه سقط  
الكفارة وهذا يجب عليه توجي دخول مكة بعد الفجر قال الشيخ نعم واكثر الاحباب على عدم الوجوب وان خرج بعد نصف الليل  
فلا يفره ان يبيت بغيرها وقال ابن حمزة ولا يخرج ليل الترتيب الا بعد نصف الليل على كراهية واختاره العلامة في المختلف  
عدم الكراهية وهو اختيار الاكثر وهو في صحته معوية بن عمار عن الصادق ع وان خرج من منى بعد نصف الليل فلا يركب  
ان يبيت في غيرها **الاجاب** بيت بني افضل من البيت بلكه وان كان للعبادة لانهما دار الضيف لانهما دار العبادة والقوم اضاف  
اصنافا من تعالي في منى ويخرج من الخلاف **الاجاب** اذا اجابته بلكه للعبادة جاز خروجه من منى بعد الغروب للعبادة  
ولا كفارة قال طاب ثراه والتكبير يعني مسجودا فيل يجب **قوله** المشهور عند علمانا الاحباب قال ابن ادريس والمصنف  
والعلامة والشيخ في السبوط ونقل عن بعض اصحابنا الوجوب وهو اختياره في كل وجه وبه قال القاضي وابن حمزة والجمهور  
ليقول بقاء واذكر اسفي ايام معدودات والمراد به التكبير لرواية محمد بن مسلم الحسن عن الصادق عليه السلام قال سالت  
عن قوله عز وجل واذكروا في ايام معدودات قال التكبير في ايام الترتيب لحديث والامر للوجوب ويدل على وجوبه  
في عيد الفطر فلو لم يركبوا وتكلموا بالعبادة وتكلموا به على ما هو عليه ولما كان التكبير عند حال العبادة وهو صلوته  
المعوية ليلية الفطر واجتبه كاولون بالاصل وحملوا الامر على الذنب قال طاب ثراه وبصح الاستماع اذا كان في الترتيب  
شهر وقيل عشرة ايام وقيل لا يكون في السنة الا مرة ولم يقدّر علم الهدي بينهما اقول في السلة اربعة اقوال  
الاول قال الشيخ في النهاية والشيخ في التقي وابن حمزة والمصنف والعلامة في المختلف لان هذه احكام متلقاه من الشارع فيجب  
المصير الى ما وقع فيه عليه الاتفاق ولعمري معوية بن عيسى **الثاني** قولي في الخلاف وبه قال القاضي وابو  
علي الرواية على ابن حمزة **الثالث** قول الحسن بصحة الجلب وزاد عن الصادق عليه السلام والباقر ع لا يكون في السنة  
عمران **الاجاب** قول السيد وابن ادريس لقول صلح العزة الى العزة كفارة وما بينهما ولم يفتقر **الثالث**  
في اللوح وهي ثلثة الاول في الاحصار والصدق **الاجاب** الحصر في اللغة النعم وورد في الآية كذلك قال تعالى فان  
حصرتهم فما استمر من الهدي اي منعم وتخصيص في عرف الفقهاء وجامع المرض والصدع عان العدو والذي يشملها في  
اصطلاح الفقهاء وهو النعم المحرم بالجماع او عمة عن تمامه فاعلم ان محرم فان كان هذا النعم بالمرض سمي حرم وان كان بالعدو



سبي سدا وكل منها الحكم فان منع للكلف بها تخر في الخل في ابها شاء وانما في القوم ابها الغرف في الشارح في حكمها و  
من جوه الاول جواز التحلل للصدور عند خفف الصدور المحصور لا على حتى يبلغ الهدى محل هذا في المشهور الذي عليه  
المعروف من الاصحاب عليه ولا يصح معوية ابن عمار عن الصادق ع قال قال ابي عبد الله عليه السلام كما صدور  
والحيث كان محصورا وقال النبي يبعث بهديه كالمحصر وقال الشيخ في الخلاف الا فضل ان يتقذبه اليه في امكنة  
وهل من كان **قال** ان للصدور مجل من كل شي والمحصر الامن الناصح في حج من القابل ان كان ولجبا او يطاوعه  
لن ان كان **قال** انفق المحصر في التحلل وقت الموعدة الي التفرغ والصدور على موضوعه فيجوز هدي بخاصة  
وقبل ان يقصر ايضا وهو حوط وسبيح الجوف في ان شاء الله **قال** طاب ثراه وجوب الهدى على الصدور في ان  
اشبهها الوجوب اقول هنا ثمة اقول الاول عدم الوجوب وهو قول ابن ادريس لقوله فان المحصر ما سبى الهدي  
اراد فيه الرض لا يقال احصر الرض محصر العدو **قال** وجوبه على من كان عليه ومن كان موهدي ومن لم يكن له كحل و  
لا دم عليه وهو قول علي **قال** وجوبه مطلقا ولا على الاب وهو قول الشيخ وبه قال القاضي وابن حمزة وسائر روافي  
واختاره المصنف والعلامة معوية **قال** طاب ثراه وهل يقط الهدى له شرط حتى حبسه في مكان  
اظهره انه لا يقط اقول السقوط قول السيد وبه قال ابن ادريس ما لم يكن ساقا وشعره او قلعه واجبه الشيخ في الخلاف  
واختاره المصنف والعلامة وقاية الشرع عندهم جواز التحلل للمحصر من غير تريض ولما في الصدور فلا اثر للشرط سوى التقييد  
الشرعي لانه محل مكانه بالهدى شرط ولا **قال** الذي عليه عظم المفضل في محل المحصر والصدور فلا ولا على حتى يبلغ  
الهدى محل والثاني بجي مكانه ولم يفرق بينهما النبي والوعلي في الاجماع على حكم واحد لا يختلفا فلو على جواز التحلل للمحصر في الحال  
يخرج هديه او غيره مكانه وعلى كل شي الا من النساء قالوا لا يذبح هديه الي مكة وقام على الحل الى ان يبرأ ثم كان عضده  
فخرج منه فكان اولى ولما التقي فاجل بقاء على العلم فيها حتى يبلغ الهدى محل وامساك رافا وجلبقا على المحصر في حجب الا  
سلام حتى يبلغ محل جاز التحلل في الحال في حج التطوع حتى من النساء ورواه الفقيه في القنفوس من سائر الصدوق ع  
**طاب ثراه** في اجر الهدى السياق عن هدي التحلل قولان ابهما انه يجري اقول في السنة ثمة اقول الاكتفاء  
لهدي اليه عن هدي الا حصار وهو من هدي الشيخ وسائر روافي والقياس واختاره المصنف وعليه الاكراه عدم الاكتفاء  
بل لا بد من هدي اخر اجبه الا حصار عملا بالاية قال القتيبيان وبه قال ابو علي اذا كان قد اوجبه سابع بشعار او غيره والا  
جزا واختاره العلامة في الخلاف **قال** وجوب هدي الا حصار وان كان السوق واجبا يذبح او يذبحه  
ان كان السابق ذبا وهو قول العلامة في القواعد **قال** طاب ثراه ولو بان ان هديه لم يذبح لم يطل التحلل وهل  
يكفي الجبل اقول يريدان المحصر اذا بعث هديه او ثمنه لشري ويذبح ويحل وقت الموعدة نظرا لبعده ذلك يذبحه  
كان تحللا صحيحا لا مشروعا ويجب عليه هدي في القابل او ثمنه وهل يجب عليه ان يذبح اذا بعث في القابل عن محرمات الاطام  
وعلى ما لا ينفق وقت الموعدة للذبح الا يجب عليه الاسكان الشيخ في النهاية واللبوط على الاول ولذا القاضي وابو علي وابن ادريس

على الثاني واختاره المصنف والعلامة استجابا للاسكان افع الشيخ بصحة معوية بن عمار عن الصادق ع فلو ذبح  
عليه السلام ولم يذبحه يذبحه وقد حل لم يكن عليه شي ولكن يذبح من قابل ويذبح ايضا ويذبح ابن ادريس باليمين  
محم فلا يحرم عليه الخطا والجماع ولا في الحرم فلا يحرم عليه الصيد **قال** طاب ثراه والمعروف في عمره عند زوال النع و  
قبل في الشهر الفضل اقول الاول اختيار المصنف والشيخ في التهديب بصحة معوية بن الصادق ع وان كان في عمره فاذا  
ابرا فاعلم العروة ورواية رفاعه عن الصادق ع قال خرج الحسين عليه السلام معزوق قد ساق بدنه حتى انتهى الى المفاخر  
فيسم خلق غرنا سدة وخرها مكانه ثم اقبل حتى جاء ففرب الهلب فقال علي عليه السلام ورب الكعبة فقوى الروايات وتبعوا  
الكاه فاكب عليه فافرب منه ثم اعز بعد وبهذه الرواية عنك سار في جواز التحلل مكانه والشر لا يصح على الثاني وهو  
راجع الى الخلاف المتقدم في اقل زمان يكون بين العزمين **قال** طاب ثراه ولو احصر القارذ حج في القابل فادنا  
هو افضل الا ان يكون متعينا بوجه اقول القابل هو الشيخ وبه قال حمزة وهو قول الاكثر وقال ابن ادريس ان يذبحا  
وفصل المصنف فلان كان القارذ متعينا يذبح ويذبحه ويذبحه في ثمنه والناحية وتبعه العلامة واجبه الاول في  
محمدين سلم ورواه عن الصادق ع عليها السلام انها قال القارذ يحصر وقد قال واشترط حلني جفت جنبتي فلا يبعث  
لهديه قلنا هل يتبع من قابل قال لا لكن يذبح بالخروج منه وحملها الباقي على الاستحبابا وعلى تقدير المعين **قال** طاب ثراه  
وروي استحباب بعث هديه والموعدة لا شاعره وتقيده واجبا بما يجنبه الحرم وقت الموعدة حتى يبلغ محل ولا يلجى الى  
يكفر الحرم استحبابا اقول الحاكم في الكتاب مذهب الشيخ في النهاية ومعه العلامة منع من ابن ادريس وجعل الاجبار  
المقتضيه لجواز ذلك روايات احاد وهو مكابر اذ الروايات في ذلك كثيرة شيرة والكثيرها صحيح منها ما رواه هارون  
بن خازم ومنها صحيح عبد الله بن سنان ومنها صحيح الحلبي ومنها صحيح معوية بن عمار قال سالت عبدا رعه عن رجل  
يبعث بالهدى تطوعا وليس له واجب فقال لو اعداها بوليا فيقتله ونه فاذا كان تلك السنة اجنب ما يجنب الحرم الى يوم  
الغرة فاذا كان يوم الخرج اجنب عنه وقال الصادق ع ما يبعثكم ان حج كل سنة فقبل لا تبلغ ذلك لو لما قال ما بعد رصرك اذا  
خرج اخوه ان يبعث معه ثمن اخيه ويا من ان يطوق عنه سبعا اسبوعا بالبيت ويذبح عنه فاذا كان يوم عرفه  
لبس ثيابه ولعبا واتى الى المسجد ولا يزال في الدعاء حتى تغرب الشمس وفي باقي الولايات ولو باقي الاحكام التي حكمها  
المصنف من اجتناب المحرمات والتلفيز وعدم المينات ورواه الصدوق في كتابه **قال** طاب ثراه وروي في الاسد  
كبش اذ لم يره وفيها ضيف اقول الرواية اشارة الى ما رواه ابو سعيد قال قلت لابي عبد الله ع رجل قتل اسدا في الحرم  
قال عليه السلام يذبحه فبعضهم اعلم الفقيه ابن حمزة والاكثرون على عدم الهدى لصحة حرره عن ابي عبد الله ع حكما يخاف  
الحرم من الباع والحيات وغيرها فيقتله وان لم يرك فلا تزره ولا صلاتك الله **قال** وكذا الحكم في حمار الوحش  
على الاسهم اقول المشهور سلامة الحمار الى البقرة وهو من هدي الشيخ والتي والحسن والقاضي وابن ادريس وقال الصدوق  
في حمار الوحش بدنه وجز من الجذبة بينهما وبين البقرة وقال ابن حمزة في بقرة ولم يذكر له بل والسيد وسائر يدكره الحمار







النبذة الاولى ان تكون الجناية بالكره فربما يقع الغدا عند الشيخ والقاضي وابن ادريس واختاره العلامة والصدوق بشي  
عند النبي والمفيد والفقير ولا شيء عند الصدوق في القنع اجمع الشيخ بصحة علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سالت  
عن رجل رمى صيدا فكريه وجعله فرعا الصيد قال عليه ربح الغدا اجمع الصدوق برواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
سالت عن رجل رمى صيدا فاصاب يده فخرج فقال فان كان البني مشي عليها ورعي وهو نظر اليه فلا شيء عليه **قال** ان يرب  
ويبقى بالبرج وفيه الارش عند النبي والعلامة والجريح عند الشيخ لانه مضى الى تلفه وهو قولي **قال** ان يكون ذلي  
الجريح وهو الكرم عند الشيخ فمعه سوا في البرج وهو فسان وعند النبي الصدقة بشي من البرج مع عدم الارش فا  
لشيخ سوى بين الكرم والجرح والروايات وردت بالكره واختاره العلامة في المختلف للصدوق شي من البر لم يذكر  
حكم عدم البر قال في التحرر لو صح الصيد ضمن الجرح على قدره ثم ان ربه سوا بعد ذلك وجب الارش قال في  
التذكرة لو صح الصيد ضمن الجرح على قدره ثم قال بعد كلام ولو صح الصيد فاندمل وصار غريمه فالوجه الارش  
وقال الشيخ بضمن الجميع وهو قول ابي حنيفة لانه مضى الى تلفه والظاهر ان ماله بقوله ضمن الجرح على قدره  
ان الجناية اذا كانت سفهه كاليد بين قتيما القدير وفي الواحد نصف الغنم وفي القرنين من الغزال نصف الغنم  
وفي كل واحد الربع لانه حكمي ذلك في الكتابين عن الشيخ ولم يرد ولا حرج بقوله ولا او درجة والمصنف في الناف  
كالشيخ لم يفرق بين ذلك في الجرح واوجب ربح الغدا اذ اراد سوا بعد الجناية وفي النزاع اوجب الارش قال طائفة  
وقيل في كسر الغزال نصف غنمة وفي يد رجل القيمة وكذا في رجله وفريه نصف الغنم وفي كل ربح وفي السد ضعف  
اقول هنا مسلمان الاولي في كل واحد من الغنم واليد بين والجليل نصف القيمة وفيها كمال القيمة قال الشيخ في البوط  
وافقه العلامة في القواعد على الجميع وفي المختلف في العينين لانه الجناية عليها كالتب وقال المفيد وتليده وان  
فقا عين الصيد تصدق به واجتمع الشيخ بارواه ابو بصير عن الصادق عليه السلام قلت فان قاعا في فاعية فقيمة قال  
في المختلف ولا بأس بالارش اذا كانت الجناية على احد الجاني **قال** كسر القرنين وفيه ثلث اقول الاول نصف القيمة وفي  
احدها الربع قال الشيخ وسف العلامة في القواعد والنصف في الرابع والسد رواية ابي بصير عن الصادق عليه السلام  
قلت له ما تقول في تحريم كسر قرن في غزال في الحل قال عليه ربح قيمة الغزال قلت فان كسر قرن قال فلو نصف قيمة الصيد  
به **قال** الارش قال العلامة في المختلف لانه عاب صيدا فكان عليه ارش واستضعف سند الرواية **قال**  
الصدوق بشي قال الفقير والمفيد وتليده **قال** طاب ثراه ولو ضرب بطر على الارض لزمه ثلث غنمة  
وقال الشيخ دم وقيمتان اقول فتوي الشيخ في البوط عليه دم وقيمتان فالدم جزء الطير وموجبه الاكل  
وقيمة اللحم وخبري استغفاره وعليه اكثر الاحجاب وجزم بلص في الرابع والعلامة في القواعد وفي رواية موصية  
معه بين عمار ثلاث قيم والضير الذي في الهاء في استغفاره هل هو صحيح الى الصيد او الى اللحم احتمالا لان نظير الغاية  
فيما لو فعل ذلك في الحل فان قلنا بالثاني لم يجز الغدا وان قلنا بالاول وجب معه قيمة ويكن ان يقال لانه استغفار الطير لا

مطلقا محرم

مطلقا محرم بل الطير الذي يكون في الحرم وانتي المصنف في الرابع بقول الشيخ وفي النافع بالرواية وهي ما رواه معوية بن  
عمار قال سمعت ابا عبد الله يقول في اصطياد طير في الحرم فضرب بالارض فقتل قال عليه ثلث فم **قال**  
طاب ثراه بشرط الشيخ مع الاعلاق والحلال اقول للشهر بن الاحباب قال الشيخ لا يمنع عدم الحلال ان يحصل منه  
جناية على الصيد فيكون بمنزلة من رمى صيدا ولم يوز فيه وقيل بل يضمن بغلق اعلاق عملا باطلاق الروايات المتقدمة لوجوب  
الجرم بنفس الاعلاق وحلت على التلف او جهل الحال كالرواية في الصيد واصابه وجهه ثايرة **قال** طاب ثراه  
وقيل اذا فرحهم الحرم فلم يعد ضمن كل طير شاة ولو عاد فعن الجميع شاة اقول هذا القول للفقير وبتة الشيخان في القا  
وابن حمزة وسلا روي ابن ادريس وقال ابو علي من قتر طير كان عليه لكل طير ربع غنمة والظاهر انه مراده اذا رجعت  
لان مع عدم الرجوع يكون متلفا فيجب عليه لكل واحدة شاة قال الشيخ في التهذيب ولم يجد محدثا مندا  
قال في التكملة عدا في ضمانه في الثانية روايتان انهما ان لا يضمن اقول ذهب الشيخ في كتابي الفروع الى تركها  
وتبعه ابن ادريس والعلامة واطلق السيد والشي وابو علي تركها ولم يفسلوا بين العائد وغيره **قال** عموم  
قوله ومن قتل منكم من الغنم ما قتل من الغنم وكما يتناول المراه يتناول ما نزل وللمراه الذي يفعل التكفير  
ليقتل فيكون واجبا لولا عليه السلام ما يربك الى ما لا يربك والقول الآخر للشيخ في النهاية انه لا يضمن ويكون ممن  
يتقيد امره ولان الكفارة يجب لتكفير الذنب فاذا تعدى اعداه بالانتقام انتقت فائدة التكفير والاصل براءة  
الذمة وهو ذهب القاضي والصدوق في كتابيه اعني القنع ومن لا يحضره الفقير واختاره المصنف والروايات بالو  
قال طاب ثراه ولو اشترى بيض بغلام محرم باكله الحرم ضمن كل بيضة شاة وضمن المحل على كل بيضة وجمعا اقول  
متشابهة فتوي ما رواه ابو عبيدة انه سأل الباقر عن رجل اشترى لرجل محرم بيض بغلام فاكله الحرم فما  
علي الذي اكله فقال علي الذي اشتراه فدا كل بيضة درهم وعلي الحرم كل بيضة شاة والحق يقال تقول لا  
يخلو ان يكون المحل اشتراه مكلوا وصحيا وكره المحل او كان مسلوقا وفي جميع هذه الصور يضمن البيضة  
عن المحل بدرهم وعن الحرم بشاة اما الاول فلا عانة الحرم على فعل الحرم كما يجب عليه ليدنه لو عقد الحرم  
واما الثاني فلم يمت الصيد على الحرم بالاجماع ولو اشترى صحيا وكره الحرم وجب عليه الارش ان رد له اي اصولها  
وجب الشاة ايضا بسبب الاكل وهذا ما سأل الاولي لا فرق في المحل بين كونه في الحل والحرم عملا بالعموم وبما الحرم ففي  
صورة الارش يجب موصتان القيمة وهل يتضاعف عليه الجزا في الصور الباقية فتج شاتان فاحتمالا ان احدها  
نعم لعموم ضعف الجزا في الحرم والآخر لا سبق التلف على مباشرة الحرم وهو قولي لو كان المشتري يحرمها لدارهم و  
انه يحمل ضعفا **قال** لاصالة البلاء وعدم النقص فيقتضي باليقين ويحمل في الثاني لما وانه الحرم لا كل اذا فرق بين  
ضمان الحرم بين البائة والسبب وحينئذ هل يتضاعف عليه لكان في الحرم اشكال والظاهر عدمه **قال** لو اشترى الحرم  
لنفسه هل يجب عليه ما يجب على المحل وهو درهم او ما يجب على الحرم وهو شاة ولا يجب عليه شي سوا هذا الا في الجبر

حي

جهن

الحرم







من جعفر قال سالت ابي موسى عليه السلام عن حمام الحرم لصاد في الحلال فقال لا يصاد حمام الحرم حيث كان اذا علم انه من حمام الحرم وقال  
في كتابي الفروع في كتاب الطهور بالجواز وهو من جنس الحمام اذ ليس للمص في تقديره حمام الحرم اذا قلنا حب  
منع منه قال النبي في كل حمام شاه وفي فرجها حلي وفي سبيلها درهم وفي حمام الحلي درهم وفي فرجها نصف درهم وفي سبيلها  
درهم والبطيخ الباقون على التسوية اللهم الا ان يكون قصده حمام الحرم ما وجد في الحرم وبجملته الحلي ما قبل في الحلال لئلا يضاف اليه الا ان  
كون القائل له محرما وحيدا يضاف اليه ما ذكرناه القية وهي درهم في الحمام ونصف في الفرج ودرع في البيضة لم يذكره وان كان القائل  
في الحرم غير محرم فانه يكون عليه القيم وقد رها الشارع بدرهم في الحمام ونصف في فرجها ودرع في بيضها لا الاثارة والحلي فباعت  
على كل تدبير غير خالص خلل **الثالث** قيمة الحمام لما كان ان كان له مالك ما في الحلال او مطلقا على الخلاف وغير المملوك صدقة حمام  
لشتره به عطف لحامه وعليه اكثر من صدقة رواية زيد الواسطي وفي رواية حماد بن عثمان وليكن في رواية فضيل  
تخرج من الصدقة والعلف وكذا البض شتره به العلف على رواية يزيد بن خليفة **قائمة** الصل في حمام الحرم ما روي عن علي  
ابن الحسين عليها السلام انه نظر الى حمام مكة قال ان دون ما يصب هذا الحمام في الحرم قالوا وما هو يا ابن رسول الله قال كان  
في اول الزمان رجلا دار فيها نخلة فدأوى الى خرق من جذعها حمام فاذا افترج صدره ارجل فاحذوا فاحذوها فاحذوها فاحذوها  
كذلك دهر طويلا لا يبقى له نسل فشكى ذلك الحمام الى امره وجعل ما ناله من الرجل فقبل ان رمي اليك بعد هذا فاحذوها فاحذوها  
صرع من النخل فمات فلما كبرت فراضة الحمام رمي اليها رجلا ودفع الحمام لينظر الي ما يضع به فلما توسط الخدع وقف  
سائلا بالباب فنزل واعطاه نيا وثم ارتفع وتقي واخذ الفرج ونزل بها ودفعها ولم يصبر شيئا فقال يا هذا يا رب فقبل ان  
الرجل تلا في نفسه بالصدقة فدفع عنه وانه فسون يكسر في نفسك ويحملك واباهم بموضع لا يهاب منهم شيئا الى ان تقوى  
الساعة واتي به الى الحرم فجعل فيه **قال** طاب ثراه وهل يملك الحلي صيدا الحرم لا يشتره بملكه ويجوز عليه  
ارسال ما يكون معه اقول هذا هو المشهور لا اعر في فيه مخالف وذهب المص في الرابع الى انه لا يملك لعا الحرم موضع الاشكال  
وتحرر البحث في ان تقول لا يجوز للحرم اسكال الصيد لاجتماع ما يجب عليه سائر ما يكون معه وهل يملكه في ملكه فيجوز بالاعرام ما كان مملوكا له  
ولا يخلو ليرث وبه او يخل ويحب ارسال الحاضرة تحققت البحث في بيع ما روي في الاول ان الحرم ومعه صيد يجب ارساله وكان  
في الحرم او الحلي او لغيره سائر صيده وهو اجماع وتقول الصادق ع لا يحرم احد ومعه شيء من الصيد حتى يخرج من ملكه فقد هذه  
الحديث على وجوب تفرغ اليد منه قبل اكرامه كمالا ينصرف بعد لحراره في حماه ليعود لحراره دليل على لحراره عن ملكه حيث لو كان  
في الحلال ملكه في ان يده عليه ولو اهل الملك قبل ذلك لم يعد الي ملكه لا بسبب جديدها ما كان نيا عنه لا يخرج من ملكه لاصالة لقاؤه  
الملك لا جملته سأل الصادق ع الصيد يكون عند الرجل من الوحش في لعله او من الطير في الحرم وهو في منزله قال وما بال ليس ا  
**الثاني** هل يدخل في ملك المودث قال العلامة الاقرن ومن يزول ملكه عنه عقبة بجملة ان كان حاضرا وجب ارساله ولو كان  
نايبا عنه استغفر ملكه وهو الذي قاله الشيخ في المبسوط ولو قلنا بعدم المودث ملكه بالقي الورثة وان كانوا ابعد وكان لا حرك  
للمن في الصيد ومع ما في الارث فيقول المودث اليد ما بعد الصيد من الزكرا كان اولي وقد يمينه كان مشاكا ولو اهل قبل قته

الزكركبي في الارث شاركه في الصيد وان اهل بعدها فلا يشتره منه وان كان حوايلي من ماني الورثة وكان البعيد حوايلي من ماني الورثة  
في الصيد ولو كان البعيد مستعدا او اهل بعد قته قسه البعيد فكذا اكره الاركان لردون البعيد وقيل سعي على ملكه البيت فاذا اهل ملكه  
**الثاني** لا يدخل في ملكه في ابتاع وذهب لان الصواب ان يهدى الي رسول الله ص حمار وحيتا فردوه وقال ان لم يردعه عليه  
الا ان حرم وسأل الحكم بن عتيبة الباقين ما يقول في رجل اهدى لرجل حماما اهل وهو في الحرم فقال اما كان مستويا خلت سبله فلو  
لخذله هذه الاسباب منه ولو اشتراه الوكيل بالبايعه الظاهره كالميراث يدخل في ملكه ويفرق بين ملكك الاختياري والا  
ضطراري فالاول لا يدخل في الملك الثاني يدخل ثم يخرج في الحال مع المحصور ويستخرج الغنيمه **قال** طائر الا  
وهي الثانية عقوبة قيل نعم والاولي فرضه والاولي فاسده والثانية فرضه والاولي مروي اقول الجن هذا يقع في مسايل تعد  
الحج بالجمع قبل الوقوف بالمشعر وان وقف بعرفات وهو المشهور وعليه الشيخ والصدوق والتقدمان والشافعي وابن عمر ابن  
ادريس واختاره المص والعلامة قال الميراث فيسدان كان قبل الوقوف بعرفه بعدة قبل المشعر وليس عليه من  
قابل له قال النبي وسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل اهدى لرجل حماما قال في الرجل اهدى لرجل حماما قال في الرجل اهدى لرجل حماما  
عن الصادق ع قال اذا وقع الرجل بالمراد دون المراد له وقبل ان ياتي منزله فعليه الحج من قابل والحج العزرون بما  
روي عنهم عليهم السلام اذا وجب عليه الحج من قابل الا في حجة الاسلام والثانية عقوبة او بالعكس بالاول قال الشيخ  
في النهاية واختاره المص والثاني قال ابن ادريس ونقل عن الشيخ في الخلاف ووجه العلامة في المختلف قال وهو  
اختيار والذي ارجح الاول بوجوه الاول بالاستصحاب وتقريره انها كانت حجة الاسلام قبل الحجاج فكذا بعده **الثاني**  
ان الحجاج بعد الوقوف ببرد لانه لا يخرج عن كون حجة الاسلام فكذا قبله واجاب الاعاده لا يستلزم الخروج عن كون حجة الاسلام  
**الثالث** ما رواه زرارة في الصحيح قال سالت عن رجل غشي امرأة فقامت اليه فقلت فاي الحجتين هما قال الاولى التي اخذنا  
فيها ما اخذنا والاضري عليها عقوبة واجاب العزرون عن الاول بوجوب المصير الى الدليل النافذ الى خلافه وعن الثاني  
بالفرق بين حال السلام عن الذنب والوقوع فيه وبين الجماع قبل الشعر وبينه بعدة ولذا وجب الاعادة في الاول  
دون الثاني وعن الثالث بالرواية وان كانت صحيحة الا انها مقطوعة اصح العزرون بانسج فاسد ولا يجري ولا يرى لانه  
فلا يكون حج الاسلام واجيب منع الاول فان الحاديث وانما تقتضي فلو تقرر ذكر الفساد لا في العرة وعن الثاني سلم ان الذمة  
لا تترتب بها والثانية نعم اطلاق الفتوى والقول بفساد الحج يرجح قول ابن ادريس **الثاني** يجب عليها الا فرافق وفي كنفه ثلاثة اقول لا  
وجوبه في الفتا اذ ابلغ موضع الذنب حتى ينفذ موضع الذنب التماسك مع ثالث محرم وهو قول الشيخ في النهاية والمبسوط واختا  
المصنف والكثيرة **الثاني** وجوب التفرقة من موضع الذنب الى قضاء التماسك في الحجتين معا وهو قول العلامة في المختلف ولا  
باسي به وفي صحيحه زرارة قال سالت عن محرم غشي امرأة وهي محرمه فقال جاهلي او عالمي قلت لحيي عن الرجل يجمع  
فقال ان كان جاهلي يستغفر اربعا ومثلي على محرم ليس عليها شيء وان كان عالمي فرق بينهما في المكان الذي يحدث فيه وعلمانه  
وعليهما الحج من قابل فاذا ابلغ المكان الذي يحدث فيه فرق بينهما حتى يقضيان مسامحة ويرجعا الى المكان الذي احببا فيه فاصاحا

ول

ول







اقول هنا ما بل لا يجرى قلم شجرة الحرم وحيتش واشتري منه شجرة النواك كالتفاح والتخل والاخر وما كان في مكة القاع وعمود  
الحال لوعا الفزوه اليها **الثاني** يجوز ان يترك الابل لترعى الحشيش ومنع البوعلي وظاهر الشهد الوقف فالحق في ذهاب الشجر والعدا  
للاصل لصحة بن حمران وصحة حريز بن عبد اسحق الصديق قال تخلي عن البوعري في الحرم كيف شاء فالتجيم  
رجع الي الباسنة بخلاف الصيد **الثاني** لا كفاره في قلع الحشيش وفيه لا تخاره المص قال العلامة في الخلاف فيه القيمة قال ابو علي  
فاما الرعي اختاره فان البوعري باخذ بلبنت من اصلها فاما حصده الانسان وبقي اصل في الارض فلا بأس به واما الشجر فخذ المص  
كل الحشيش فيه الا شجر الكفاره وفيه لا يصح القتل الا في ارض الرعي وهو ظاهر ان ادريس **الثاني** في القلع من الشجر فخذ  
الي علي واختاره العلامة **الثالث** في قلع شجر الحرم من اصله ثم شاة وفي بعضها ما يترى الصدقة وهو قول **الرابع** في الشجر ثم  
قال القاضي ولم يفصل **الخامس** في الصغرة شاة وفي الكبرة بقرة قال ابن حزم **كتاب الجهاد** **فصل** في الجهاد شقني  
الجهاد وهو دفع الجيم الشدة والعنا ولذا ورد في الرعا اللهم اعد بك من جهل البلاء وبها الطاق والوع يقال اتفق على جهادك  
اي على قدر وسعك وطاقتك والجهاد وهو الباعث في استغراء الوعد بحرب او لسان او ماطاق من سبل اسر واصلا بالمباغية في  
الاستخرا ومنه قولهم جهاد البير ذابغ في استخرا ما بها ويكون في كل الشاق ومنه جهادك الشيء اذا اشتد قبل سمي جهادا والخ  
من اللبن المجهود وهو الذي اخذ زبد فلكه الجهاد فانه يستخرج لشدة القوي كما يؤخذ زبد اللبن وهو واجب الكتاب  
والمنه والاجماع اما الكتاب فقوله كتب عليكم القتال وهو كرم وعسى ان تكموا شيئا وهو جرم وقوله فانه لا يسل  
وقالهم حتي لا تكون فتنة فاقبلوا للزكيات حيث وجدتموهم افروا وخفوا وقتالا مجاهد والي غير ذلك من الايات  
الدالة على وجوبه والتثبت عليه فاما المنه فذكر مثل قول النبي صلى الله عليه وسلم عذوة في سبيل الله او واحة جرم الدنيا وما فيها  
قال عم ان جبريل اخبرني بامر قريش بعجني وفتح بقلبي قال يا محمد من غزاة في سبيل الله من استك فاصابة فطر من  
السماء وصدع الاكثنة لشهادته يوم القيمة وروي عن خالد بن زيد عن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم من ارعز وحل اول نظرة من دمه مخفورا لكل ذنب والتاب فيه يقع راسه في حجر زوجته من  
الحول العين ويسبحان العباد عن وجهه يقولان مرحبا بكم ويقول هو مثل ذلك لهما والثالث يكتفي من كونه الجنة و  
لرابعه يذخره الجنة بكل ربح طيبه انهم ياخذهم **الخامسة** ان يري منزله **السادس** يقال لروحه اسرح حتى  
في الجنة حيث شئت **السابعة** ان ينظر في قصره وابها كل بني وشهيد قاله الجنة باب يقال له باب  
المجاهدين الميئون اليها فاذا هو مفتوح وهم متقلدون سيوفهم والجمع في الموقف واللايك ترجع في ترك الجهاد  
السابعة لا وفقر في معيشته ومحقا في ذنبه ان اساعز انتي بسابك حينئذها وركز رماحها وقال عم من لمع رساله  
غاز كان كمن اتفق وقبره هو شريك في ثوابه عزوته وقال الصادق عليه السلام مجاهدة فرغ على الله ولولا الجهاد لاناها العذاب  
وعنده بالليل في سبيل اسرح من صيام شهر وقيامه فلان مات جري على الذي كان يقول وجري عليه رزقه واما الاجماع  
فمن سائر الامم قال **طاب ثراه** ولا يجوز صرفه لكسبي غيرهما من وجوه البر على الله اقول بيد الربط

محمد

في حال الغيبة

في حال الغيبة مستحبا لما تضمن جهادا بل حفظ المسلمين واعلاء الملة بوصول عدو وبتناجيه الدعوة والمنع منه في حال الغيبة فانه الجهاد  
فقط لما كان شغلا على مصلحة المسلمين وصلونهم من خطر الكافرين فاذا اتقوا الانسان المرابط وجبت فكذلك لو نذر ان يبر في اليوم  
شيئا لم يبدل حال المسلم يعني سعي فعل الطاعة فكان لازما وهو اختيار الاكثر وبه قال ابن ادريس واختاره المص والعلامة  
وقال الشيخ وبتبع القاضي يبر في وجوه البر الا ان يكون نذرا ظاهرا ويخاف في الخلخال بشفعة عليه فيجب عليه الوفي  
محتاجا على هذه القصة بادواه علي بن مهزيار قال كتب رجل من بني هاشم الي ابي جعفر الثاني عني اني كنت نذرت نذرا من سبيل الجهاد  
الي ساحل من سواحل البحر الي ناحيتي ما يربط فيه للتطوع نحو رايهم بحد وغيره من سواحل البحر اني جعلت فداك اني لم يبر في الوفاة  
اولا لم يبر في الوفاة في اخذ في ذلك شيئا من الوفاة لبر لاصبر الي ان ياتي اسم فكت اليه بخط وقرنته قال فان كان سمع نذرا لم يبر  
المخالفين فالوفاة ان كنت تخاف فتسعة والا فاحر فاما نذرت في ذلك الي الوفاة برفقنا اسر وياكل ما يحرم ويحرم على المار  
فيه قال الطاب ثراه وكذا لا تخذ من غير شيئا ليربط به ولم يجب عليه اعادته وان وجد معازلا ليربطه او جبت اقول لا للقرعة  
على الله السابقة وتوضيها ان من اخذ من غير شيئا ليربط به وجب حرقه فيما عدا ما قلناه وقال الشيخ في النهاية ومضى اخذ من شيئا  
شيئا ليربط به في حال اقتضاه الامام فليبرده عليه ولا يبرمه الوفاة فان لم يجد من يلفظ عنه وجب عليه الوفاة ولم يبرمه  
المرابط وبتبع القاضي وقال في البوط بمرده عليه فان لم يجد ففي ذنبه فان لم يجد له ذنب لزمه الوفاة لو كان في حال كمال الامام لزمه  
الوفاة على كل حال وقال ابن ادريس في الجهاد القيام به سوا كان الامام ظاهرا ولا وسوا وجد للناجر ولا وهو اختيار المص والعلامة  
لان الطاعة قد استوجرت لها فيجب عليه القيام بها وبتبع الشيخ بالحديث المتقدم وقول المص في المرابطه وحيث بنا على ذهب  
من لزم الوفاة بالنذر في صورة النزاع فيجب عليه القيام فخذ اليه على الجبرده بل يجوز المرابط ان كان قد خذ المال  
بعقد جائز كالمعالة او جبت ان كان اخذه بعقد لازم كالاجارة **قلا طاب ثراه** وهي ليخذ ملحوة العسكر مما ينقل معه  
قولان اظهر الجاني وبقيد كاي قسم موال اهل الحرب اقول الموال البغاة عايشين فان كان منها غير معقود او لم يكن في العسكر فلا يبرم عا  
وكذا الذي لا يبرم منهم مسلمون ولنا الموال التي حواها العسكر فكل قسم بين المقاتلين وفيه لا يصح ثلثه اقول الاول لا تقسم وبجدها  
على اربابها اخذوه وهو قول السيد محمدا بقوله اخو المسلم لا يبره له دمه وماله الا يطيب من نفسه ولا ان عليه ان يقسم الموال اهل الجهاد  
ولا جوب في ذلك فقال ايم ياخذ عايشه في سهمه وروي ابو قيس ان عليا ع نادى من وجد ماله فليخذه فريانا رجل ففرق قد ربطه فقال له  
ان يبر حتى ينفج فلم ينفج وروي بوجه فليخذه واستقر بجواز قتالهم بدوابهم وسلاحهم حاله الحرب على وجه لا يقع التملك  
بل على وجه المداغة والممانعة بقتل ابن ادريس **الثاني** جواز تملكه وقسمة بين القتلة وهو قول الشيخ في النهاية والخلاف به قال  
والقاضي والشيخ واختاره المص والعلامة **الثالث** يقسم مال من لم يرجع منهم الي الحق والي طاعة الامام ومن رجع الي طاعة الامام فهو  
لحق بالره وهو قول الشيخ في السبوط وهو الوجه شناد الي فعل علي ع وكما ورد من منع الغنم فانه في واقعه البصره **قلا طاب ثراه**  
ولا تؤخذ الجزيرتين البستان والجاني والسوا والبلد العلم على الاظهر اقول سقوطها على العلم بظاهري علي وقال الشيخ في السبوط  
بعد سقوط العموم الابه قال وفي اصحابنا قال لا تؤخذ منهم الجزيرة والظاهر من كلام القاضي وابن حزمه وقال العلامة في القواعد

العتيان



ان كان له رأي او قتال اخذت منه والا فلا قال **طاب ثراه** والاولي ان لا تقدر الجزية فان نسب الصغار اقول هما مسلمان  
 الاول من قبل تقدر الجزية ام لا المستور بعد تقديره بل امرها الى الامام بحسب ما يراه وهو اختيار الشيخين والقاضي وابن حمزة وسائر  
 وابن ادریس واختار المصنف والعلامة للشيخية رزاه قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما جرى على اهل الكتاب وسئل عنهم في ذلك  
 شي من موطن لا ينبغي ان يجوز الاخر قال لا لا ما لم يلحق من كل اناس منهم ما شئتوا على قدر حاله ولا في نسب الصغار فانه اذا لم يعلم  
 قدر ما وجد منه عند الحول كان ضايقا ان يطالبوا لا يتدبر عليه واذا قدرت عليه استتم بها من اول الحول فلا يصير مكره بما فلا يشق  
 عليه اذ هو فلا يصحاح حين اذ **الشيخية** قال نعم الا قال الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا  
 يؤمنون دين الحق ان الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فاحسب الصغار قبل فيدبره اقول الاول ان الزمان  
 احكامنا وجرنا عليها قال الشيخ **المبسوط** **الثاني** انه ان لم يجر ما يحكم به الحكم غير ان يكون مقدرا الزمان احكامنا عليها قالوا  
 الشيخ في ذلك خلاف وبه قال ابن ادریس واختار المصنف والعلامة **الثالث** قال ابو علي الصغار عندك امون يكون مشروطا  
 عليهم في وقت العتق ان يكون احدا من المسلمين جارية عليهم فاما كانت لهم من المسلمين وبينهم وان توخذ منهم وهم صغار  
**الرابع** الصغار ان يؤخذ منهم الامام بما لا يطيقون حتى يسلموا ولا يكف يكون صاغرا او مولا لا يكف بما لا يؤخذ منه قالوا هو المغني  
 ونقد عن الصادق عليه السلام قال ان الله يحب من امرئ ان يعطى من نفسه ما لا يطيقون وللانسان ان يؤخذ  
 بما لا يطيقون حتى يسلموا والا فكيف يكون صاغرا ولا يكف بما لا يؤخذ منه فاما ذلك فليس قال **طاب ثراه** ويجوز وضع الجزية على الروس والارض  
 وفي جواز الجمع قولان اقول وضع الشيخ في النهاية من الجمع وبه قال القاضي وابن حمزة وابن ادریس واختاره الشيخ وابو علي ويظهر لي ان النزاع  
 لفظي لان عقد الجزية ان يضمن لغيره احد ما لم يجز تقديره الجزية اجماعا وان لم يضمن للخص ان يضمن لغيره احد ما لم يضمن لغيره احد  
 المانع فلان الجزية اذا لم يكن مقدرة لم يكن لغرضها على احد المذكورين معنى لان جاز ان ياخذ من الروس فيدربها ان يضمن لغيره احد  
 ويؤخذ عليه ليس له ما يضمنه لا يجوز تخيله لاس في صحته محمد بن مسلم يما لم يضمنه من اختلاف قال قلت لابي  
 عبد الله عليه السلام ما ياخذ من من لا يؤمن من خمس من ارض الجزية وياخذ من من لا يؤمن من خمس من ارض الجزية وياخذ من من لا يؤمن من خمس من ارض الجزية  
 موضع فقال كان عليهم ما اجاروا وحق انفسهم وليس للامام ان يضمن الجزية انما هو وضع ذلك على رؤسهم وليس على اموالهم شي  
 وانما فعله في الروس وليس على رؤسهم شي قبله فهاذه الخمس فقال ما ذا كان صلحهم عليه ورسوله صلحهم ورسوله صلحهم ورسوله صلحهم  
 حمل ذلك على ما وقع عقد الجزية على احد ما قالوا العلامة بعد ان حكي العوليس والا قرب الاول واجتبه الرواية المذكورة  
 ثم قال لا ارجح لا ارجح بان الجزية على احد ما جاز ان يضع قسطا على رؤسهم وقسطا على الارض وجواب ليس النزاع في  
 وضع الجزية على الروس والارض بل في وضع الجزية على رؤسهم وعلى ارضهم وبالحمل فلا باس بهذه القول هذه اخر كلامه رحمه الله  
 وانه ترى ضعف ما ذهبوا اليه اعني قوله بالف في وضع الجزية على رؤسهم ان الوضع عليها ميسر ما جردت ثم لم يزل  
 ذكر من يبين ان نية الجزية ما عني من ذلك قال طاب ثراه والاسم الذي قبل الحول سقطت الجزية ولو كان بعده وقبل الدعاء ففعلان  
 انهما السقوط اقول نعم انما هو السقوط وهو المشهور بين اصحابنا واختاره القاضي وابن ادریس والعلامة بل حكي اوجه الاول قوله

الشيخان

الاسم بحسب ما قبله ان في استغاطا ترجي له في الاسلام فيكون مراد للشايخ **الثالث** ان الجزية انما وضعت للصغار والعمالة في  
 الكافر والرجل في الاسلام والادخل فيه قد ذكره سبلا ولا حصل الثاني وتعليل المبدأ والقاضي وابن ادریس عن بعض اصحابنا عدم السقوط  
 ولو جوبها لمضي الحول فلا تسقط بالاسلام كلابن ابي حبيب بالنسبة من مساوات وقال الشيخ لو اسلم قبل حلول الحول سقطت الجزية  
 الجزية وبهم منه حكام الاول وجوبه بعد الحول **الثاني** لو اسلم قبل الحول وجب عليه بقدر ما مضى في هذه يكون الجزية سقطت  
 على الجزاء الحول كمالا التقضي منجز استقر في ذمته بان ايد من الجزية والظاهر انما لا يجب المضي الحول في كل دبر على العاقل ولا يظهر الغاية  
 في مساواة الاول لومات في انشاء الحول لم تؤخذ من التركة على ما قلناه وتؤخذ بالنسبة على قوله **الثاني** لو جرح في انشاء الحول  
 يجب عليه جزية حتى يفيق حولا وعنده منبذ ما عقل **الثاني** لو عاقب لا تؤخذ منه على القول بسقوطها عن ذكرناه  
 على قولنا او على قوله يؤخذ منه المضي الحول **الرابع** لو كان قزافي اول الحول استقر في الجزية او العكس كان لا يجزى عن الجزية عند  
 يجب عليه الجزية قال طاب ثراه ولا يجوز الفرار اذا كان العدو على الصف الاول لا التحرق او في غير الميمنة ولعل على الظن العطب  
 على الظن اقول نعم في طين الفرار لعله اذ القوم فيه فاقبوا او اول حيا المضي الحول في المختلف لاف من حفظ النفس قال في ولا تقوا  
 بايديكم انفسكم ولا اول من الوجه لانه وضع لهما ومني على بدل النفس قالوا الله تعالى ان الله استرى من المؤمنين انفسهم  
 واموالهم بان لم يجز تقابلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وقال امير المؤمنين عليه السلام لولده محمد بن عبد الله الارض  
 قد وكل واعز الله محمدا قال طاب ثراه ويحرم بالغناء الستم وقيل كره قول الاول اختيار الشيخين في النهاية والمقتضب  
 والمصنف وابن ادریس له رواية الكوفي عن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام ان النبي صلى الله عليه واله وسلم نهى ان  
 يرعى السهم في بلاد المشركين والمستند ضعيف مع جواز حمل النهر على الكراهية والثاني اختيار الشيخ في المبسوط  
 وبه قال العلامة وابو علي للاصل ولما دل عليه معنى حديث حمزة بن عباد قال كتب الي بعض اخواني ان لسان  
 ابا عبد الله عليه السلام عن مدينة من مدائن حبيب بن جابر يرسل عليهم الماء او جرحوا بالدين او جرحوا بالدين حتى  
 يقتلوا وفيهم النساء والهيذان والشيخ الكندي والاساري من المسلمين والاختار فقال يفعل ذلك بهم ولا يسكن  
 لحواله ولا يديهم على المسلمين ولا كفارة والسهم في معنى هذه الاشياء فيشار لها في الاباحة ولعلم ان هذه  
 الجزية قد دل على امور الاول جواز الحارب بهذه المذكورة **الرابع** سقوط الكفارة والا قرب وجوبها للادب وان  
 غنات عاقي قال طاب ثراه في الكفارة قولنا ان قوله وجوب الكفارة على الفاعل هو المشهور بين اصحابنا قوله  
 معاك وان كان من قوم عدوك ولم يؤمن من تخير رقبته مؤمنة ولم يذكر الدية ونسب الكفارة ومن في الاربعة بمعنى في الان  
 هو وفي الخفض يستعمل بعضهم ما كان بعض عدا اهل اللسان وهو كثير في العراق وسنار العرب ولا  
 تنكر بالوعيد كاتخي الى الناس مطلقا الفاعل جرح ارا في الناس ونقل المصنف قوله لا يعدم الكفارة ولم ينفذ بقايله  
 في الشرايع وفي الاخبار ولا كفارة قال طاب ثراه للجدد كهم وللفارس سمان وقيل للفارس ثلثة اقول الاول  
 لاختيار الاثر وبه قال الحسن والنفق وابن ادریس والمصنف والعلامة والثاني من سب ابي علي لاحتج الاولون بما

الثاني انما يكتب لهم بكتاب الله والكتاب  
 قال في بيان بيان في بيان



لفظ قمره الامان  
و هو حق لا يجمع غنه لثباته  
التي فيه في الغنى و هو غنى  
فيه امره الغنى و هو غنى  
صلا الله عليه لو شئنا ما هو  
منه صلا الله عليه لو شئنا ما هو  
كانه الشرف في ذاته فلا يجمع  
التي فيه في الغنى و هو غنى  
و هو غنى في الغنى

مذهب الیه



لا ينبغي للمؤمن ان يذل نفسه فليكن باذله لنفسه قال لا بد من ان يذل نفسه في شئ يتقرب منه وروي عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تزلزل هذه  
الاية يا ايها الذين امنوا افروا منكم واحكموا ما رايكم من السليبي وقال اما عجزت عن نفسي كذا في حق الله صلى الله عليه وسلم عليه  
حسبك ان تامرهم بما امر به نفسك وتنهاهم عما نهى عن نفسه وروي حماد بن عيسى في قول الله عز وجل فوالله انكم لفي شقاق  
اقيم قال يا ايها الذين امنوا عز وجل وتنهاهم عما نهى عن نفسه وروي حماد بن عيسى في قول الله عز وجل فوالله انكم لفي شقاق  
علا السلام على وجوبها قال **طاب ثراه** وهما وجبان على الاعيان في اسئلة الفوليين اقول الخلف الاصحاب في  
مقالين الاول وجوبها عقلا او سلكا الاول اختيار الشيخ وابن ادریس والعلامة والثاني مذهبه السيد والتقي وموقول  
الشيخ في الاقتصاد وهو قول الاكره احيى الاولون بالزلفين وكل لطف واجب والقد من ظاهر ان راجع السيد لان لو كان  
بالعقل لم يقع معروف ولم يقع منكروا يكون اسرع محلا بالواجب واللام لم يقسمه باطلا فالله ومسلمين الملائكة ان الامر بالمعروف  
اذا كان هو الحق عليه حقيقة النبي في المنكر هو المنع منه فان يجب على كل من حصل وجه الوجوب في حقه فكان يجب على كل من حصل على  
المعروف والمنع من المنكر واما ان يقع على ما لا يقع معروف ولا يقع منكروا ولا يقع على ما لا يقع بالواجب قال العلامة في  
نظر الاحتمال ان يكون الواجب عين في الامر والنهي عبر الاجر عليه فان الواجب يختلف باختلاف الابرار والاهل في الواجب عليه  
بالقول واللسان واليد والعجز بالقلب لا غير واذا كان الواجب مختلفا بالنسبة لاختلاف الناس في الواجب والياد والبر والحق والواجب  
عليهم ذلك التوجه والادار بالحق لا يطل التكليف **فتاوى** وجوبها على الاعيان او الكفاية قال الشيخ بالاول وعليه ابن  
حمزة والمصنف والجمهور القرون وبما رواه محمد بن عمر بن قيس عن ابي الحسن عليه السلام يقول لما مروى بالمعروف ولما نهى عن  
المنكر وليعلم عليكم شراكم فيدعوا حياكم فلا يستجاب لهم وبالنسبة قال السيد والتقي وابن ادریس وقال العلامة واحتمل بان  
الطلب في نظر الشرع يحصل للعرف وارتفاع المنكر لم يتعلق بغيره ما يقع من مباحة بغيره فيكون وجبا على الكفاية و  
يقولون ولكن منكم من يدعون الى الجور يامرون بالمعروف وينهون عن المنكر ولم يعلم ذلك **قال طاب ثراه** وقد يقع الرجل  
الحديث في زوجته وولده اقول هما مباحا لاوي اقامة الحد على الولد والزوجة محض الشئ في النهاية ولما نهى القاضي  
والعلامة لعموم الامر باقامة الحد والمخدر من تعظيمها وانشاء الفاسد ومنع سداد ابن ادریس **باب اقامة الحد على**  
**المملوك** فحار الشيخ والقاضي وابن ادریس والعلامة ومنع سداد الفقهاء اقامة الحد ودعى العوم وهو مذهبه الشيخ في  
علي واختاره لما تقدم ولما رواه عمر بن الخطاب عن الصادق ع قال انظر الى رجل منك قد روي حديثا وتقر في حلال وحراما  
وعرف احكامنا فارضوه حكما فاني قد جعلت عليكم حكما فاحكموا حكمنا فمما جعل الله لغيره منكم فاحكموا حكم الله وعلينا رد والادعينا  
راوى الله على حد الترتيب **باب** منعه ابن ادریس من ذلك وقال لا يقيم على ذلك غير الامام المملوك فمما **كتاب**  
**التجارة مقدمة** التجارة الاستدراج البيع والشراء ويحجب فيجب الاستدراج في الكاس لا لما يحجب عما يكتسب  
من جهة البيع والشراء استدرج البيع الى احكام الكتب بغيرها كالصانع وارزاق السلطان ولهذا عرفه المكاسب كذا  
منقول من الفقهاء كالشيخ في النهاية لزمه ان يعقد للتجارة كتابا اخر اما جاز الاستدراج من التجارة الى المكاسب

اوليتي

دون العكس كذا احكام التجارة فانه يجب فيها احكام العقود وقسم البيع وهي كثيرة الشعب وليس كذلك المكاسب والعادة اندراج الا تحت  
الاكثر اذ عرفت هذا فالجاء بمقتضى احكام الحنفية وجب وهو ما اضطر الانسان اليه في المباح ولا يسله سواه قال تعالى  
فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه فاذا قضيت الصلوة فانتشروا في الارض وابغضوا من فضل الله وقال النبي صلى الله عليه وسلم ملعون ملعون  
من ضيع من يعول قال الصادق ع اذا امر احدكم فليطرب في الارض يتبع من فضل الله ولا يقيم نفسه واحدا وسال رجل ان يدعو الله  
ان يرزقه فردعه فقال ادعوا الله واطلبوا كرامته وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان يلقى الرزق حتى يصيبه حر الشمس وسال الصادق ع  
عن معاذ بن يسار الكلابي فقيل ترك التجارة فقال عمل على الشيطان من ترك التجارة ذهب ثلث عقله اعلم ان رسول الله صلى  
عليه واله وسلم قد مضى عرس الشام واشترى منها واخرج ورجع فيها ما بقي دينه منها **مذوب** وهو ما قصد البيع على  
العيال والصدقة على المحل ورجع قال ابو الوضائين عليه السلام ما غداة الحكم في سبيل الله باعظم من غداة بطلان لولده وعباده بالعلم  
وقا عليه السلام الشاخص في طلب الحلال كالجاهد في سبيل الله وروي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف بعزوة بنو كلاب بنو كلاب بنو كلاب  
سائما فقال اصحابه يا رسول الله لو كانت قوة هذا جلدك وسمن العزوة في سبيل الله فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ارايت العزوة كذا  
اي شئ تعالج عليها قال يا رسول الله لي زوجة وعبال وانا كذب بها ما اتقته على عيالي فلكتمهم عن الناس واقضي ديني على قال  
لعل غير ذلك قال لا فلا الضرف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن كان صادقا ان له اجر مثل اجر الغاربي واجر الحاج في  
الحج والعمرة قال صلى الله عليه وسلم تحت ظل العرش يوم لا ظل الا ظله رجل ضارب في الارض يطلب في فضل الله بنفسه ويعود على  
عياله وعن الرضا ع قال ان النبي ع يدين من فقال يا رسول الله اريد ان احمل اثمهما في سبيل الله قل لا والله ان اولادهما قال  
نعم قال فادفع فافقه ما على والدك فهو جرحك ان تحمل بهما في سبيل الله فخرج ففعل فاته بدينا دين اخرين قال قد فعلت  
وهذا كذا وان احمل في سبيل الله قال لا والله انك قد فعلت فافقه ما على والدك فهو جرحك ان تحمل بهما في سبيل الله فخرج ففعل فاته بدينا دين اخرين  
وفعل فاته بدينا دين اخرين قال يا رسول الله قد فعلت وهذا دينان احمل بهما في سبيل الله قال لا والله ان اولادهما قال  
افقه ما على زوجه فخرج فافقه ما على والدك فهو جرحك ان تحمل بهما في سبيل الله فخرج ففعل فاته بدينا دين اخرين  
في سبيل الله فقال لك خادم فانعم قال فادفع فافقه ما على والدك فهو جرحك ان تحمل بهما في سبيل الله فخرج ففعل فاته بدينا دين اخرين  
قال يا رسول الله اريد ان احمل اثمهما في سبيل الله فقال يا رسول الله اريد ان احمل اثمهما في سبيل الله فقال لا والله ان اولادهما قال  
انتي الضر فيه ومنها مكره وروي عنه ثمة في الامام الاول ما كره لا يفسد في الاصل المحرم او مكره كالهرة في بيع الاكفان والطعام  
والريق ومنكر المكاسب كالمصاغة والقميص وروي البرهم بن عبد الحميد عن ابي الحسن عليه السلام قال جاء رجل الى النبي ع فقال  
يا رسول الله قد علمت اني هذا الكفاية ففني اي شئ اسلك فقال اسلك من امرك ولا تسلم في حش سا ولا صايف ولا قبا ولا  
حناط ولا تحا ففما قال فقال رسول الله ع ما الشا قال الذي يبيع الاكفان وتغني موت امي ولولود من امي احب الي مما يطلب عليه  
الشمس واما الصانع والمصنوع فانه يعالج بين امي واما العقاب فانه يذبح حتى تذهب العزة واما الحناط فانه يحكم الطعام  
على امي ولين يفي الله بعهده سارا فاحسب الي من التيقا ومثله طعا ما اربعين يوما واما النحاس فانه انما يجر على الله فقال

وجب الله

مذوب

اريدان

وجاب

مكره

لا تسلم

من قبله











صدر من اهله في محله فكان صحيحا

فاد  
کلیه فضا  
و کبریا  
و کبریا

القُب هو المقصود

نقصت في

العشر

عليه



الى ما بعد ولم يكن لهم حاجة فان خالفتم لعوم البحر في النهي عن ذلك من قولهم لا يبيع حاضر لباد <sup>اختار</sup> والعلامة <sup>تفصيل</sup> البسيط  
 لزوايه عروة بن عبد الرحمن الباقر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع حاضر لباد ذروا  
 المسلمين مروق من بعض من بعض قلت وليس في هذا الحديث دلالة على النهي عن البيع في كل من  
 التنافس المذكورة <sup>قال</sup> طالب ثراه والزيادة في السعة وطاعة للبايع وهو الخشني اقوال عند بعض النحويين في الكراهات والاعلم  
 في تحريم خلافا بين الاصحاب لان غش وحديعة وقال ليس من غش ومعه ان يزداد الانسان في سعة البايع ولا يرد شرها فقد  
 تغرير الغشيز لزيادة ونسبة العاد الخشني وانما الخلل فيهم في موضعين الاول في صحة البيع فابى الجيد بطلان من كان  
 من فعل البايع وان كان من فعل الواسطه لزم البيع ولزم له ذلك في الفران ادخل على المشتري والباقر على الصحيح <sup>الثاني</sup>  
 في حكمه وفيه ثلاث اقوال الاول وشيوت اخبار قال القاضي لانه ليس باطلاق بل يفتصل بين من فعل البايع او غيره الثاني عدم  
 اختيار مطلقا قوله الشيخ في الخلاف ان البايع يكون بالبيع وهذا ليس كذلك <sup>الثالث</sup> اخبار ان كان بائرا البايع وعدمه  
 مطلقا وبوجه التحقيق لزم الى ما قوله الشيخ في كتابي اخلافا وان مع الغش لا اشكال في بطلان الجار الا على قول متردد لو كان  
 هناك لا يمكن وليقط قوله اني سيطر ان البيع من اصله وقول القاضي شيوت اخبار مطلقا في حيث التدليس وجعل التدليس مطلقا  
 لا يوجب بطلان البيع ولا يفسد اذ لم يكن في البيع عيب او فوات غرض المشتري لاصل صحة البيع ولزوم <sup>قال</sup> طالب ثراه والا  
 حكاية وموجب لا فوات وقيل يحرم اقوالها سائر الاولي الاحتكاك هل هو مكره او محرم وبالأولى قال الشيخان وا  
 التقي في احد قوليه والصح والعلامة وبالثاني قال الصدوق والقاضي والتقي في القول الاخر وموطا ابن ادریس اجابوا  
 بصحة اسماعيل بن زياد عن الصادق ع قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجالب حرزوق والمكر ملعون والاولي لا يكره على التحريم  
 والثاني بضعف سند الحديث الاولون بالاصل وحسنه اخبار عن الصادق ع قال سالت عن الرجل يبيع ثوبا في ان قال وان  
 كان الطعام قليلا لا يبيع الناس فانه يكره ان يحكم الطعام ويشترى الناس طعامه لان الانسان مسلط على ما له والجليل  
 الاول بان الاصل مباح عند التدليس وعن الثاني لعدم دلالة على الكراهة لان الحكم مكره وكيف يكون احرام محبوا وعى الثالث  
 بان تسلط الانسان على ما له قد يرد له عارض كاحتياج المظطر اليه في المحصة فان ادفع المالكه وقابل مع امتناعه عن بذله  
<sup>الثاني</sup> في محل الاحتكاك وفيه ثلثة اقوال الاول انه احتط والشع والتم والزيب السمن وموقول الشيخ في النهاية ومعه  
 القاضي وابى ادریس <sup>الثاني</sup> اضافة الزيت الى جاذر وموقول الصدوق <sup>الثالث</sup> تعويض الملح من الزيت مع احتكاك  
 المتقدم وهو قول ابن حمزة ولحد قول الشيخ وبه قال العلامة في القواعد وما في الخلاف الى اختيار النهاية لموثقة غياث  
 بن ابراهيم عن الصادق ع قال ليس احكمه الا في الحظنة والبيهر والتم والزيب والسمن وجب تسوية فاعده على الاصل <sup>الثاني</sup>  
 في حد الاحتكاك فقال الشيخ ثلثة ايام في الغلا واربعون يوما في الرضى وبعده القاضي وقال المبيد احتباس الطمع  
 حاجة اهل البلاد اليها وضيقت الامر عليهم فيها وذلك مكره وان كانت الغلات واسعة وهي موجودة في البلاد على اقل  
 اهلها لم يكره احتباس الغلات وهو اختيار المص والعلامة اجمع الشيخ برواية السكوني والعديد بحسنه الحلبي <sup>الرابع</sup> يحرم الاحتكاك على

وعدمه ان لم يكن بائرا لانه لا يبيع عليه بيع فعل  
 غير قال في المسوط ثم قوى عدم الخيار  
 قال العلامة شيوت اخبار مطلقا مع شيوت  
 الغش ومنه ص

عن الباقر قال قال رسول الله  
 لا يحتكر الطعام الا خاطي ومن ان  
 القحاح عن الصادق ص

علا حكا

علا حكا

لا يبيع حاضر لباد  
 لا يبيع حاضر لباد  
 لا يبيع حاضر لباد  
 لا يبيع حاضر لباد

عند احكامها اجماعا وهو ليس عليه في ثلثة اقوال الاول والبيع قال المبيد بائرا السلطان في المصلحة ولا يبيعها بائرا بها  
<sup>الثاني</sup> عدم البيع قال الشيخ وبعده القاضي وابى ادریس <sup>الثالث</sup> البيع ان تشدد واجفى وعدمه عده قال ابن حمزة  
 واختاره العلامة اجمع الاولون بان لا يبيعت فائدة الاجبار لجواز الاجاف ووجه النهي بجمع قوله الناس مسلطون على  
 امولهم واجه العلامة على عدم البيع مع عدم التشدد بان حكم عليه في ما له فلا يبيع ما في يده من السلطه على كل حال الغير بغير رضاه ولان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر بحكمه ثم ان يخرج الى وطنه الاسواق بحيث تنظر الاضمار اليها قبل ان لو قومتها فغضب  
 حتى عرف الغضب في وجهه فقال انما اقوم عليهم انما السبع الى اسير فخره اذا شاء ويخففه اذا شاء وما على السبع مع التشدد فلهذا  
 لولاه انتفت فائدة الاذن ونسبته المالك من البيع الا باضعا ونسبته فلو سوغناه انتفت الحكمة في الزيادة في البيع <sup>الفصل</sup>  
**الثالث في اخبار** <sup>قال</sup> طالب ثراه خبار اكيون وموثبات للمشتري خاصة على الاصح اقوالها المص  
 مذهبه الشخني وابى علي وسار والقاضي وابى ادریس ومذهب العلامة وقال علم الهدى شيوت اخبارا مطلقا اجمع الاولون بوجوه  
 الاول اصل لزوم العقد وبطلان اخبار لعوم قوله او فوات العقد ولقولهم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا جملته اخبارا لعدم الفرق  
 فينتفي مع موثبات في اكيون وغيره خرج جملته لشره بالاجماع فيبقى الباقي على الاصل <sup>الثاني</sup> ان الحكم في وضع الخيار للمشتري متغير في حق  
 البايع فلا يكون اخبارا مشروعا في حقه لانتفاء حكمه وبما ان يجب اكيون قد ينجي ولا يظهر كظهوره في غير اكيون والمالك اعرف بمن  
 المشتري فمقر الزنايع للمشتري مدة ثلثة ايام لا يمكن ظهوره في غير من خفي عنه بخلاف المطلق على عيوب <sup>الثالث</sup> صحبة الحلبي على الصح  
 قال في اكيون كظنه ثلثة ايام للمشتري وهو بالخيار ان اشترط ان لا يشرط وجعل الخيار للمشتري يدل على عدمه على سقوطه عن البيع لصحة  
 السيد بان احد المتبايعين كان لا خيارا وكالاخر خيارا لمجلس وصحبة محمد بن مسلم عن الصادق ع قال البيعان بالخيار ثلثة ايام  
 ايام في اكيون وما سوى ذلك من بيع حتى يفرقا <sup>قال</sup> طالب ثراه خبار العن مع شيوت وقت العقد بالبيعان فيه غالبا وجهما  
 الغرض شيوت اخبار في الفسخ والا مضافا اقواله ملة بطلية وتحقيق البحث فاتي في اربع مقامات الاول في شيوت وموثبات  
 المتأخرين قال الشهيد وبما قاله المحقق في المدعى بعدم خيار العن ويظهر كلام ابن حنبل لان البيع مبني على المكاتب والمعاينة ولم يقع على  
 رواية سوي جز الغرار وتلقى الركبان ولم يذكر في اختلاف عليه دعوى الاجماع ولا اخبار الاصحاب واكثر القدماء لم يذكروه والاصح بوثوقه  
 متى عليه وجكر ويعد مع الحل باحدهما هذا لعمركا مدحه اسرع وادخر الغرار قوله لا خرا ولا اضار في الاسلام فان هذه جز عام يمكن ان  
 ليسند في شيوت اخبار العن اليه لغير العنون واما جملته في قوله لا يبيعت فائدة الاجبار والمكره انما العنون على ان يبيع بغيره قال  
 قال الملق لا يشتري بالثبتي ولا اكل منه وقول لا يبيعت احكامه جازية خارجة عن المص والظاهر ان النهي لكان العنور الزنا من الركب  
 الفاسد حيث عدم شعورهم بغير المبلد قال العلامة ولان النبي ص اشته اخبارا في تلقي الركبان واما اثبتة الغش وكذا كثر اخبار  
 بالغش لخصم الغش بده قال في موضع اخر في التذكرة الاقرب لمكره لان العلامة روت ان النبي ص قال لا تلقون الركبان ومن لم يلحقهم  
 قول الباقر ع قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع حاضر لباد والمسلمون يردون بعضه بعضا وهو  
 ان تردوا يداي بل يمتاش ليتبعوا فيه فيخرج الانسان يتلقاهم فيشره بينهم قبل قدم المبلد ومعه سوره فان شري منهم غير

لا يبيع حاضر لباد  
 لا يبيع حاضر لباد  
 لا يبيع حاضر لباد  
 لا يبيع حاضر لباد

لا يبيع حاضر لباد  
 لا يبيع حاضر لباد  
 لا يبيع حاضر لباد  
 لا يبيع حاضر لباد







هذا هو الصحيح في البيع والشراء  
والفصل في البيع والشراء  
والفصل في البيع والشراء  
والفصل في البيع والشراء

واستقر الشهد المحرر في كل ما يتبع اليه الفاء عند خروجه ولا يتنقيد باليد ويكتفي في الفاء بقص  
الوصف وقلة الرجز في الخفوات واللم والربط والعقد وهل يترشح في وقت السوق تنقيد الفاء في وقتها من  
تطرق الفرض بنقص البع ومن اقتضاء العقد لزوم والتفرط من البايع يترك اشتراط النقص **قالب**  
نحو البيع بملك بالعقد وقيل به وبالنقص اختيار **قالب** في البيع ان المشتري يملك بالنقص  
اختيارا بالنقص العقد وربما قطع بملكه بالعقد اختصا به بخيار وطاسر على توقف الملك على الفناء واختيار  
الاكثر على انتقاله بنفسه لا بغيره لا قبل الفسخ في مده اختيارا وهو بغيره المص والعلامة في المحققين فظاهر كل البيع في خلاف  
كون النقص اختيارا كاشفا ونظر فابيه الخلاف في مسائل الاول في الشفع فعلى عدم الانتقال لا ينافي الاختيار وعلى  
الانتقال يجوز من جبهتي العقد **الثاني** جرياني في حوز الزكوة لو كان وكذا بعد اختيارا على الاول وبعد العقد على الثاني  
**الثالث** لو فسخ المشتري وقد حصل له البيع بما كان للبايع على الاول والمشتري على الثاني **قالب** طاب ثراه وكذا لو قال  
بكذا نقدا وكذا نية وفي رواية اخرى انما يثبت في بيعه قول الرواية انما يجره الى حارواه الكوفي عن جعفر عن ابي بصير  
عليهم السلام ان عليا قضى في رجل باع بيعا بشرط طريين بالنقد كذا بالزيادة فلما لم يأت به في وقت النقص فقال هو باطل التامين  
والبعد الجلبين بقول النبي لا اقل التامين الى الاجل الذي اجله نسيته ولم يمتنع بها قال المفيد والبيد المحقق ان للاصحاب  
هنا ثلاثة اقوال الاول الصحيح والبيع باقل التامين نسيته وهو قول المفيد والنقض **الثاني** بطلان البيع الا ان يفر البايع  
بعد العقد فيكون للبايع قول النبي في اخر الجلبين وهو قول القاضي والشيخ في النهاية **الثالث** بطلان العقد من راس  
ولو قبض البيع او التمس او احواله هذه لحكم البيع الفاسد وهو قول الشيخ في المبسوط واختاره التقي وسائر ائمة  
واي ادريس والمص والعلامة واستدلوا بوجه الاول جاري عن النبي صلى الله عليه وآله في بيعه **الثاني** انما يحصل  
بمخرم بيع وحكمه لو قال بعتك هذا **الثالث** ان النبي صلى الله عليه وآله في بيعه **الثاني** انما يحصل  
طاب ثراه ولو زاد عن النبي انقص فبيد واما ان اشهرها اجواز اقله منع الشيخ في النهاية من اخذه الامم السابق  
ولما زاد ابن ادريس واختاره المص والعلامة وحكا عن والده الى المظهر اجماع الشيخ بما رواه جليلين يحتاج قال  
سالت ابا عبد الله عن رجل باع طعاما بدينار الى رجل مبيع فلما جاءه اجل اخذته بدينار فقال له عندي درهم  
وكل عندك طعام فاشتره مني فقال لا تشتره فانه لا خرفه وليس فيه دلال على المطلب لانه ما عمن الشرا مطلقا وكما  
يتناول الما زيد فلا نقض تينا والتمثل اجماع المجوزون بالاصل ويجوز قوله في اخذته البيع وبرايه عبد ابن زرار  
قال سالت ابا عبد الله عن رجل باع طعاما بدينار الى رجل فلما بع الاجل نقضه فقال ليس عندي درهم خذني  
طعاما قال لا باس بانك ادله ياخذ ما شاء **قالب** طاب ثراه ولو لم يخرجه كان للمشتري الرد والامساك في  
التم وفي رواية للمشتري في الاجل مثلا **قالب** انما كان للاجل قطعي في نظر العلامة وجب على البايع احوار  
المشتري بالجماع التي ولو لم يخرجه كان مدينا ويثبت للمشتري احوار للتدليس من الفسخ والرضا بكل التخي

فكان باطلا

وهو قول الشيخ

حالا

وهو قول الشيخ في كتابي الفروع وبه قال ابن ادريس والمص والعلامة قال في النهاية من الاجل مثل حاله وبه قال القاضي وابن عمر  
وهو ظاهر ابي علي اجماع الاول بان العقد وقع على قدر مبيع من الشيء فكان له ما عتد عليه وكان الاجل ليس له في حيزه المشتري بين  
الفسخ والامضاء ومما يجمع انما اجماع الشيخ بحسنه هشام بن الحكم عن الصادق عليه السلام في الرجل يشتري المتاع الاجل فقال ليس  
يبعد من اجل الذي اشتراه فان باعه مراعته ولم يخرجه كان الذي اشتراه من الاجل مثل حاله **قالب** طاب ثراه اذا  
باع مراعته فيفسخ البيع الى السعة ولو سبه الى المال فقولان احدهما الكراهية **قالب** طاب ثراه اذا  
المال كذا المفيد والتقي والقاضي وقال سائر ائمة البيع وكراهية في المبسوط والخلاف وبه قال ابن ادريس والمص والعلامة اجماع لائمه  
بالاجتياز وبصحة جدي محمد بن عبيد الجليلي عن الصادق عليه السلام قال قدم لابي عبد الله متاع من مصر فضع طعاما ودعا لابي  
وقالوا اخذتكم بده وازده فقال لهم ابو عبد الله ولم يكون ذلك فقالوا في كل عشرة الف يعني فقال اني ابيعكم هذا المتاع  
باني عشرة الف ولما من نفق الجاهل والجواب عن الجاهل غير مانع من الجواز في صورة النزاع وعن الثاني يمنع الجاهل مع الجاهل  
بأس المال اولا وحتى تتكلم على قدره نعم لو لم يخرجه بأس المال ولا يطل البيع قولا واحدا وجميع المسوعون بما رواه العلامة في  
الصحيح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يريد ان يبيع البيع فيقول البيوع بده وازده او بده يازد فقال لا بأس  
انما هذه المعادير فاذا جاع البيع جعل حلة واحدة وفي الصحيح عن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام اني اكرهه احد عن ابي عزة  
ونحو ذلك من البيع ولكي يبيعه لكذا وكذا صاومه قال انما طعم من مصر فله ان يبيعه لكذا وعظم على بيعه صاومه و  
عن حزام الداهي قال قال ابو عبد الله عليه السلام اني اكرهه بيع بده يازده وده ذواده وكل يبيعه لكذا وكذا **قالب** طاب  
ثراه ولو قوم على الدال متاعا ولم يخرجه البيع وجعل الزيادة وشاركه فيه او جعل لنفسه منه قسطا والدلال الزيادة لم يخرجه  
ذلك مراعته ويجوز له اجزاء الصورة كما قلنا بالاول ويكره للدال الاجرة والفايدة للمبايع سوكان التاجر دعاه او الدال  
ابتداء ومن الاصحاب من فرق **قالب** طاب ثراه اذا كان الواسط هو للتسليم للبايع وتبعها القاضي  
والمستند صحيح محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام انه قال في رجل باع لرجل ثوبا في هذه بعته درهم فافضل  
فهو لك قال ليس به بأس وصحبه زارده عنه عليه السلام قال قلت لرجل يعطي المتاع فيقول مال زدت على كذا وكذا  
فهو لك فقال لا بأس ومال الباع العلامة في المختلف للاحاديث الصحيح وحمل قول الشيخ على احوال على التعديل الاول وهو ما اذا  
قال التاجر للدال بعه بكذا فزاد فهو لك يكتفي الاشكال في احوال اذا التمت محله قال ويحتمل ان نقول ههنا  
لصحة لانما منع جهالة مال احوال لا يراه الى التنازع وهو متفق هنا اذا الواسط ان زاد في الشيء مما زاد كانت الزيادة  
له والا فلا شيء لانهما تراضيا على ذلك بخلاف احوال المديرة الى التنازع وهذا القول لا بأس به على الاحاديث الصحيح  
اما الصورة الثانية فلا يوجب له ذلك ولا يبيع فلها اوجها على التاجر اجرة المثل هذا هو كلامه **قالب** طاب  
ثراه وقال ابن ادريس للتاجر الزيادة في الصورةين واوجب للدال اجرة المثل سواء باع بزيادة او بأس المال ولو باع

المجهول



ولرباع بياض كان البيع باطلا واختاره المصنف والعلامة في القواعد **فرع** لو تلف المتاع في يد المالك المضمين  
عند المفيد ومنه عند ابن ادریس **قال** طاب شره من باع ارضا لم يدخل ثمنها ولا شجرها الا ان شرط  
وفي رواية المتابع الارض بعد دها وما اعلق عليها باها فلا جميع ما فيها **اقول** اذا ابتاع الارض  
بحقوقها قال الشيخ في كتابي اختلاف يدخل البنا والشجر وان لم يقبل بحقوقها لم يدخل وبتبع القاضي وابن  
حمزة وهو ظاهر ابن ادریس **وقال** المصنف والعلامة بعدم الدخول الا ان نقول بعينها وما اعلق  
عليها باها لاصالة عدم الدخول وبما للملك على البائع ان يملكه اليه كما كتب محمد بن الحسن الصفار الي ابي  
محمد العسكري عليه السلام في رجل اشترى ارضا بعد دها الاربعة وفيها الزرع والنخل وغيرها من الشجر  
يذكر النخل ولا الزرع ولا الشجر في كتابه وذكر فيه ان اشترى بها جميع حقوقها الدخول والخراج عنها ايدخل النخل  
والاشجار والزرع في حقوق الارض ام لا **قوله** عليه السلام اذا ابتاع الارض بعد دها وما اعلق عليها باها فلا  
جميع ما فيها ان شاء الله **قال** ابن ادریس **قوله** عليه السلام وما اعلق عليها باها يريد بذلك جميع حقوقها فالجواب  
مطابق للقول **قال** العلامة يمنع هذا التفسير ونقول بموجب الحديث فان اذا اشترى بها ما اعلق عليها باها  
دخل الجميع بلاف ولعل الامام عليه السلام ان ابي الجواب بطريق الموهوم وهو عدم الدخول فان عليه السلام اعلق  
الدخول بقوله وما اعلق عليها باها فيهم من ذلك عدم الدخول عند عدمه وما احسن هذا التاويل **قال**  
**طاب شره** وكذا الباع سبعة شجرة مثمرة او دابة حاملة على الاظهر **اقول** ان الشجرة فلا تخلو في عدم دخول الثمرة فيها الا  
ان يكون نخلة بشرط ان ينقلها بعقد البيع قبل ان يبرئها من ثمرها او انتقلت بصلح واجاره او صدق لم يدخلها  
الدابة كالحمار او الجار بغيره لم يدخلها فيه بل في قول الاول نعم يدخل فلو اشتراه الباع لم يدخل لانه لم يبرئ  
من اعضائه وكذا لا يجوز استثناء عضو فكذا لا يجوز استثناء وهو قول الشيخ في المبسوط وقابله القاضي في المذهب  
والجواهر ومنه مساواة الخمر في النخل **قوله** فان النخل نص في قوله ويرث ويصح الاقرار له في البيت ولحد من هذه **قال** الدخول  
وجوز للبائع استثناءه يكون قوله ابن حمزة **قال** عدم الدخول الا ان يشترط المشتري دخوله فيدخل وهو  
قول الشيخ في النهاية **وقال** المفيد وتليده والتقي والقاضي في الكامل وابن ادریس واختاره المصنف والعلامة **وقال**  
ابو علي يجوز ان يستثنى الجنب في بطن امه من ادعى حيوان وهو لا يشترط بخلع عدم الشرط كموهوب  
ابن حمزة **قال** طاب شره والقض هو الخلية فيما لا ينقل كالعقار وكذا فيما ينقل وقبل في القماش الامساك باليد  
في الحيوان هو نقله **اقول** التقييل هو المشهور بين الاصحاب وذكره الشيخ في المبسوط وبتبع القاضي وابن حمزة  
هو هذه العلامة في كتبه وقيل هو الخلية مطلقا واختاره المصنف والاول هو الوجه لا شتماره بين الاصحاب ولانه المتعارف بين  
الناس وعادة الشرع هو الناس اي ما يتعارفون به في عام نبيص على مقصوده باللفظ كالاجبا وفلهذا رده الفقهاء والي  
العرف يورد ذكر صحته معربين حسب ما سالت المحقق عن الرجل يبيع المبيع قبل ان يقبضه فقال المالك كليل او وزنا

فلا يتبع حتى تكيله او تزنه الا ان توليه الذي قام عليه جعل عليه السلم الكليل والوزن هو القبض للاجماع على تسليم بيع الطعام بعد قبضه وشتماره واية  
عقبه من خالده عن الصادق عليه السلام الكليل والوزن هو القبض في رجل اشترى متاعا من اخر واوجبه غير انه ترك المتاع عنده ولم  
يقبضه **قال** الشيخ **قال** ان شاء الله فرق المتاع قال يكون من مال صاحبه المتاع الذي هو في بيته حتى يقبض المتاع ويخرج عن بيته فاذا  
اخرج من بيته فالبائع ضامن لمخرجه حتى يرد ماله الى الرجل عليه السلم **قال** المصنف والعلامة **قال** لا يتبع بالقبض **قال**  
**طاب شره** وفيما كذا كذا في الطعام وفي رواية لا يتبع حتى يقبضه الا ان توليه **اقول** هنا ثلاث اقوال الاول لا يجوز بيع مال البعض  
اذا كان طعاما ويجوز غير ذلك في المبسوط وادعى عليه الاجماع وبه قال الصدوق والقاضي في المذهب **قال** لا يجوز اذا كان  
مكسبا او موزونا طعاما او غيره ويجوز فيها عده كالشباب والارضين وهو قول الحسن بن ابي عقیل **قال** يجوز مطلقا  
ويكون قبض المتاع الثاني ان يماس قبض الاول ويكره فيما كان او يوزن قبل قبضه اياه وهو قول المفيد والشيخ في النهاية  
والقاضي في الكامل واستند الكل الى الروايات وهذا وجه رابع وهو المنع من بيع الطعام قبل القبض اذا كان بريح ويجوز  
توليته وهو رواية علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سالت عن رجل اشترى الطعام ايصلي ببيع قبل ان يقبضه **قال** اذا كان  
لم يصلح حتى يقبض وان كان توليه فلا بأس ولا عرف بها عا ملاحق **قال** **طاب شره** ويجوز شرط العقد  
والقبض والكتابة ولو شرط ان لا يقبض او لا يطعم الا ان يبرئ من الشرط دون البيع **اقول** البحث هنا يقع في فضليين  
الاول في شرط هذه الامور وهي ثلثة اقسام **القسم الاول** اشترط العقد وهو سابق عند علمنا بانه الموعود قوله  
نعم وحصل ما يبيع وقوله عليه السلام الموعود عند شرطهم والمشتري اما ان يقبض او لا واذ لم يقبض اما ان يموت العبد او لا  
فهنا اثبات ثلثة الاول عقد المشتري وفيه مسائل **الاول** مع العقد لا كلام في لزوم العقد لو فاقه بشرطه على غيره عن  
العهد **الثاني** هذا الشرط اي شرط العقد هل هو حق البائع او للبائع او للعبد فيه ثلثة احتمالات وجه الاول انه غاية في قربها  
اي اوسع فهو كاللزم بالذرة وجه الثاني في تعلق عرض البائع به وظاهره ان بواسطه هذا الشرط تسامح في التخي ووجه الثالث ملك  
العبد لنفسه وتسلط على امره فانت الاحرار ولهذا كان كالمسبيح لرحمن العدم اي الوجود فعلى الاول المطالب بالحكم ولا سقط  
البائع لم يسقط وعلى الثاني المطالبة يسقط باسقاطها كاسقاط الرهن والكفيل دون الحكم وعلى الثالث المطالبة للعبد  
لحصول فكاكه وورد العلامة هذا الاحتمال بعد ان قراه اشكالا لانشاء من كونه منوطا باختيار المشتري اذ لا امتناع  
غايتية له البائع على الفسخ والامضا ومن ثبوت حق العبد لا انتفاع به فكان له المطالبة به وهذا الوجه **الثالث** هل  
هنا ولا اتم لا يحتمل العدم لانه عقد واجب بعقد البيع فلا يستغنى عنه ولا يشترط لان لا خلا لشرطه في  
المبيع من عقد وغيره ونسب اخبار للبائع والعقد باحقيقه مستند الى اختياره فيكون مبرعا فيستغنى عنه ولا فعلى الاول لا  
ولاهنا اما بسند الي البائع فلا تنقل المالك عنه وصدور العقد عن غيره **قال** عليه السلام **قال** لا يملك على العقد واما بالنسبة الى المشتري  
فلو وجب العقد عليه **الفرع** ان عقد المشتري قد روي في بيعه والتزم بالبيع والاول ان قلنا بثبوت وان امتنع فان قلنا  
حق البائع لم يبرئ من الشرط الرهن والقبض لا يتغير في الفسخ لعدم سلامة ما شرطه وان قلنا ان حق البائع عليه فيجوز فيه



وجهر من حيث يفتق واعتاق القاضى عليه **الخامس** هل يجوز اعتاقه الكفار فنقول ان شرط البايع عقد على الكفار  
اجرا ويكون فائدة الشرط التحصيل لهذا العبد بالاعتاق وان لم بشرط فان قلنا ان العقد شرط على لم يجز كاعتاق المذنب  
وان قلنا ان العقد شرط على البايع فذلك لان لم يقطع حقه وان اسقط جاز بسقوط وجوب العقد ويحمل عدمه لان البيع بشرط العقد لا يحل  
عن محاباة فكانه خذ عن العقد عوضا وان قلنا انه حق للعبد الجبر الحضور العقد في مجزى وقوع حرره العبد **السادس** هل يجوز للمشتري  
الاستخدام لعدم حرره عن المالك الا بالعقد ولم يحصل وكذا ما حصل لم يكسب والتقاطا يكون للمشتري **سابع** اذا قلنا بشيئونه  
الولا للمشتري ليبيع شرطه للبايع فانه النسي وهو قيد يبيع وجهان ميان على بطلان الشرط وعدمه **البحث الثاني**  
مات العبد او قتل قبل العقد وفي مسائل الاولى يخرج البايع من الفسخ فيرد ما حقه من الثمن ويطلب بالقيمة يوم القبض للزمن وقت  
التفادى الى المشتري وبكى الامضاء فيرجع بما نقصه بشرط العقد فاذا قيل قيمة لبيع مطلقا ما به بشرط العقد غنة  
وسبعون زيد على الثمن مثل ثلثه **فرع** ويجوز مع الاجازة يكون العبد مائة على ملك المشتري ومع الفسخ على ملك البايع ثبوت  
البيع على البايع في الثاني وعلى الاول ومع قلته يكون المالك للمشتري مع الاجازة والبايع مع الفسخ ولو كان هناك قسامة  
حلف المشتري مع الاجازة والبايع مع الفسخ **تذييل** الاول لو كان القاتل هو البايع كان له الخيار ايضا فان اختار الفسخ رد الثمن  
على المشتري وان اختار الامضاء رجع بالارش ودفع للمشتري القيمة ولو كان القاتل خطأ استوفاها المشتري من عاقلة في ثلثه ولو  
**الثاني** لو كان البايع حلف الا يقتل عدا لم يفسخ بعد قتل لم يثبت لا انتقال المالك الى المشتري بالعقد والفسخ يتجدد ولو  
كان المشتري هو القاتل يخرج البايع ايضا فان فسخ رد الثمن والزم المشتري بالقيمة وحلت للمشتري لو كان حلفه لا يقتل  
عدا لم يتجدد وخرج المالك عنه ولو جنى على طرفه جناية او جنى ارشاه فسخ البايع احقر قويا لو كان الارش للمشتري لانه  
ما حله للبايع لانه عوض عن بعض البيع وهو قويا ايضا **الثالث** شرط العقد يتبنا ولا السبب البايع فلو نكل به لم يات بالارش  
وكان للبايع خيار بين الفسخ والامضاء كالتلف ويحكم بالعقد عقيب التمسك ويرجع البايع بالقيمة مع الفسخ وبالتقاطا  
مع الاجازة كما تقدم **رابع** شرط العقد انما يتناول العقد مجانا فلو اعاقه وشرط عليه ان يخدم او شيئا من المال يخرج البايع  
ايضا فان فسخه اصل نفوذ العقد لا يتبنا على التقلب فيرجع البايع بالقيمة كالتلف ويجعل بطلانه لو وقع على خلاف ما وجب  
عليه ويجعل نفوذ العقد والخيار للبايع ولا شيء له حصول العقد في الجملة **البحث الثاني** لم يعقد ولم يمسك وفي مسائل الاول لو باعد  
او اوقفه او كاتبه يخرج البايع فان فسخه بطلت العقود لو وقعها في غير ذلك تام **الثاني** لو باع المشتري من غيره وشرط عليه العقد احتوا ضعيفا  
الصحة لو وقع غرض البايع كما لو فعل وكيله وقويا البطلان لان شرط العقد سبقت عليه فليس له نقل الى غيره **الثالث** لو نذر  
المشتري عقد مطلقا او على شرط وحصل يملك وجوب الاعتاق فان اخبره كفو وكان للبايع الفسخ والاعادة على مستأنف  
لم يجز العقد **الثالث** اشراط التدبير وفي مسائل الاول ان دبره فقد في بشرط وخرج من الهدم سوا كان التدبير مطلقا  
او مقيدا فان خرج قبل حصول الموت وجب عليه التدبير ثانيا لان قلنا بعدم جواز الرجوع وان لم يفعل يخرج البايع **الثاني**  
لو لم يدبر يخرج البايع من الفسخ والامضاء فيرجع بالتلف **الثالث** هل يجوز للمشتري الرجوع في هذا التدبير احتمالا لان نعم فخره

البيع بطلان

المشتري في

للمتبر غايته تسلط البايع على الفسخ والمنع لوجود الوفا بالشرط وعدم حصول غرض البايع فالرجوع فيه ابطال له في صحة  
الشرط **الثالث** اشراط الكفاية وفي مسائل الاول وهو صحيح عندنا خلافا لثانيه في قيد وفي احد قوليه في العقد لا يفعل  
شايه مرغبه وعقد البيع قابل للاجته بانه شرط ان لا يملكه عنه فكان فاسدا لا قضاء صحة العقد التمسك وقصا الزم  
الشرط خرج المالك واجوبا لماناه لا سنا والخراج المالك اي اختيار المشتري اذا خرج على الشرط وله فوايد احاصل قبل العقد  
والمكانة ففوايد المالك موجوده فيه **الثاني** ان اطلق الشرط يتخير في المكانة ياتي قدر شاؤا وان عي قدر العي فيخرج في  
اختلاف ولو طلب في المطلق اريد من القيمة وامتنع العبد يخرج البايع ايضا في الفسخ والامضاء والزم للمشتري بالقيمة  
بقية العبد ولا يحل للمشتري المكانة بدون القيمة **الثالث** يتخرج مع الاطلاق في المكانة والشرطه فان عجز في الشرط وقوله  
قالا قرب عدم ثبوت اختيار الماشا واستناد التفريق الى المالك حيث لم يعي المطلق ولو عي لزوجا يعي فيخرج  
اختلاف في الفسخ والامضاء والزم بالكتبتا **تذييل** لو اشترى من ينفق عليه بشرط العقد لم يفسخ له بعد الوفا  
لشرط فانه ينفق عليه قبل ان يعقده **الفصل الثاني** في اشراط اضاده هذا لا يجوز كان بشرط على ان لا يعقده ولا يبطا  
اجازيه ولا شك ان مقتضى عقد البيع انتقال المبيع الى المشتري ويلزم منه تسليمه على المبيع بمسائل انواع التفريقات فان  
ذا شرط عليه ان لا يعقده ولا يبطا فقد شرط ما ينافي في عقد البيع فيكون باطلا وايضا الكتاب والسنة ورد بتسوية العقد  
بل واسجابه ولو بطي الامه وموانع منها فيكون مخالفا لكتاب والسنة فافسد الشرط هل يبري فساد ابي البيع او يملك  
صحيا وبالبطل هو الشرط خاصه للمص والعلامه على الاول والشيخ على الثاني وبه قال القاضي والوعلي والصح الاولون بان  
الشرط القسط من الثمن فانه قد يزيد بعبارة وقد ينقص فاذا بطل الشرط بطل ما باذنه من الثمن وذلك غير معلوم فظهر  
اجماله التي قبلت البيع ولان البايع انما رضي بنقل سلعة عنه هذا الثمن على قدر سلامة الشرط وكذا المشتري انما  
رضي بسله هذه الثمن في مقابلته العي على قدر سلامة الشرط فاذا لم يمسك احداهما بشرط كان البيع كما باطلا لا يكون  
تجارة عن غير تراض اجمع الاخرين بان الاصل صحة البيع وبمجم قوله وحل البايع ولان لزوم الشرط افرع على  
صحة البيع فلو كان الحكم بصحة موقوفا على صحة الشرط لزم الدور بان عاقبته اشترى بربرة بشرط ان تعقها ويكون  
ولا هالولها فاجاز النبي صلى الله عليه واله وسلم البيع وابطل الشرط والجواب عن الاول بان الاصل ايضا وعنده الدليل  
وقد بيناه وعنى الثاني بان المراد البيع بشرطه وعنى الثالث بان تسوية الشرط ليس بشرط في اخصه لصحة العقد  
حتى يلزم الدور وهو صفات البيع فان كان منها سابع **والخلاصة** القدره لزمه بشرطه في العقد كالمشرط صفة كمال  
في البيع وان لم يكن سابقا بطل العقد لا من حيث قوا شرطه من حيث وقوع الرضا عليه بشرطه الصحة انما هي  
المذكورة في اول الكتاب مثل كالمعاقدين وكون المبيع مما ينفع به معلوما فلهذا شرطه الصحة بطل العقد بعد  
هالخلاص هذا الشرط وصحة العقد يلزم ما لا ينافي فيه من الشرط السابق فلا دور وعن الرابع يمنع السيد **تذييل** ودوي  
الشيخ في تعاليه والعلامه في تذكره عن عبد القادر بن سعيد قال دخلت مكة فوجدت فيها ثلاث شعاعا كرفيس **الرجوع**

المطلق











والعلة المنصوصة في الحكم وقد ذكر ذلك عتقا في موضوع وكذا الحكم في البراءة من الرطب لا يجوز اذ لا يما ذكرناه  
متفقا واما ما في التفاضل فليس في الجنب المخرول ما لا ياتي فلان مع احدهما بالنقص اذ لا يجوز اسقطا  
قدرة لفقد الطريق الى العلم بقدرة فان قيل الرطب يرب في الماء ويظهر السرف فحكمت بان البريق في الرطب الطفو على الماء  
والرطوبة علامة النقص فاجواب ان البراءة لا تفتك بالثبوت اجزاء وسددة الكثرة ما ببعضه بعض فلم يخل الماء كما يخل الر  
طب في حوائج اجزاء فالرطوبة في سبب ما يجعل في الماء في كـ طاب ثراه وهو ثبوت بينه وبين الذي رواه ابن ابي  
التي تاتي اقول ذهب الشيخ والقاضي وابن ابي اديس الى ثبوت وهو الظاهر من كلام ابن حمزة والي على حيث قالوا اهل الذم في دار  
المسلمين والمقيمين والراحمين ولا يجوز اخذ الرام من اموالهم وبعضه مال الذي فلا يؤخذ بقوله فاسد كالمسلم وقال المفيد  
السيد وانا ابو بيليث لارواه الصدوق عن الصادق ع ليس من المسلم الذي ربا ولا يابن المراه وزوجها ربا وحمل على الذي حمل  
بالزنايطا كـ ويشترط فيه اي في الصرف التفاضل في المجلس وسيطرا لا فتر فاقبله على الاثر اقول الفرق في اللغة  
هو الصوت ومنه حرفي الكراهي صوتها في الشرح موميع الاثان بثلثها ولما كان الصوت يحصل بتقليد الشيء فواو بشرط  
فيه ما شرط في الرويات وهو غير منه في زيد عن ذلك هو التفاضل في المجلس قال الصدوق لا لاصالة الصبي وعدم المشرط  
والاكثر من على اشرطه لقوله عليه السلام الذهب الفضة سباعا يدا بيد كـ طاب ثراه ولو كان له عليه دناير فاسره ان  
يحول الى الدرهم فقبل صح وان لم يقبض لان التقديس في احد اقول هذا ذهب الشيخ ومنع ابن اديس من هذا الحكم  
واصل الفرق لا بشرط التفاضل في المجلس ولم يحصل ويقول الشيخ قال ابو علي واختاره الحسن والعلامة وبنو الروايات  
فيها صححوا مع ابن حمزة قال قلت لابي عبد الله يكون للرجل عند الدرهم فيلحق في بقوله كيف يصح الوضع اليوم  
فاقول كذا كذا فيقول ليس الي عندك كذا فكذا الف درهم وصحا فاقول نعم فيقول حوا لها الي دناير هذا السعر وبنوها في عندك  
فانري قال اذا كانت قد استقيف السعر يومئذ فلا بأس بذلك فقلت الي اذا ارادته ولم تاقبده ولما كان كلامي ومنه قفا  
السبيل الدرهم من عندك والدناير من عندك فقلت لي قال فلا بأس قال قلت هذه الرواية مخالفة للاصل من وجوه ثلثة  
الاول انه حرفي ولم يشترط فيه التفاضل في المجلس الثاني انه يبيع دين بدين الثالث انه امره بالخروج والمساءرة فبيع  
معلم التمييز والعق قلنا مسلم فكهما من الروايات الصحاح واذا اتى بالعلم بها على وجه من التباين وجب ولا يجوز ردها لان  
الخذ من العجات لجهتها ولا يجوز العلبه وشرك النص فالقول بهذه مع ردها الى اصوله وجب تأييدها او جبه واولي  
ذكر ان نقول هذه بغيره على قدمات مسلم وان وقع في بعضها شك وظلا فمترك وهي ثلثة الاول ان ما في الذم مقبوض  
ان قبض الوكيل قبض الموكل **الثاني** ان الواحد ان يجوز له ان يتولي طرفي العقد اذا تقرره فبقوله لما امره بالخير فقد وكل  
في المعاوضة اذ الوكالة لا بشرط في ايجابها لفظا خاص وما في الذم مقبوض وقبض الوكيل قبض الموكل فصار هذه في حكم بيع ما في  
يد الوكيل في البيع بما في يده فصح ولم يشترط فيه التفاضل في المجلس والتحويل مع الرضا عقد شرعي وليس بيع دين بدين  
بل هو بمنزلة ما لو شراكون الشئ في الميزان في ذمة البائع وقد نصوا على جواز ذلك في السلم فكيف في كماله فاذن الترخيص

لجانبة الروايات

لجانبة الروايات الصحيح ولا جرة بند والمخالفة **طاب ثراه** وقيل ان اراد بيعها بالبحر من البهايا  
اقول القابض يدك الشيخ في النهاية ولعلها القابض في الوجه في الصحيح ان يكون الى التميز ليرى الرابا ليقينا لان الذي المقبوض  
بقدر الحكمة كانت القيمة في مقابلة الحلي وان كان الزك كان الفاضل منه والقيمة في مقابلة الحلي وان كان القص كانت  
القيمة في مقابلة الحلي وباقي الحلية او لعلها قدس اسد وحده لا يجوز بيعها منفردة عن الحلي فيكون الضرب لهما الى الحلية  
فقط فيكون القيمة لهما فيجوز بيعها اذ هي جمولة فيفتقر الى قيمة ليعم بها كالحلي فضلا او تركها او غير ذلك ويجوز ان  
القيمة الى الحلية والحلي كمن ثوبه فلا يكون فائدة تكثر التي من الحسن ليريد عن قدر الحلي فبغيره والحذور ومنه القوي  
مارواه عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت عن البيهقي الحلاء فيها الفتنة بـ الذهب الى اجل مسمى فقال ان الناس يخلعون في  
النساء وانه الربا وانا اختلفوا في الربا ليد قال فقلت لست ببعده بداهم نقد فقال كان ابو علي يقول موضع عرض الحلي الى علة  
له اذ كان الدرهم الذي يعطى اكثر من القيمة فيه فقال كيف لهم بالحلي بذلك فقلت لانهم يترعون انهم يعرفون ذلك  
فقالوا كانوا يعرفون ذلك فلا بأس ولا فائدهم يجعلون معه العرض لحيي وروي مضمون البطل عن ابن عباس قال  
سالت عن البيهقي ببيع بالدرهم فقال اذا كان فضة اقل من النقد فلا بأس وان كان اكثر فلا يصح **طاب**  
**ثراه** ولا يصح بيع ثمره الخ قبل ظهورها حال مبدى صلاحها وموان يحمر او يصغر على الاثر اقولها ثلثة اقوال الاول  
بطلان البيع قبل مبدى الصلاح المذكور وهو قول الشيخ في النهاية وكتابي في الفروع وبقا الصدوق والتقي والوعلي وابن حمزة  
ومواختار المصنف **طاب ثراه** يجوز علي كرهيد والحكم بجملة البيع مستقرا وهو قول الشيخ في كتابي الاجل وبقا ابن اديس في اختياره  
**طاب ثراه** يكون البيع واي فان حاست الثمرة كان للبايع ما علة دون ما انعقد عليه السلم من الثمن وهو قول المفيد وسلاح ومنه الشيخ في  
الاول والثاني الى الروايات واصحاب القول الثالث الى كونه متعللا على الجميع واعلم ان هذا الخلاف في ما هو اذ يبيع عامما وحده جذا  
عن القيمة لا بشرط القطع ولا بشرط مع القيمة جاز اجماعا **طاب ثراه** ولو ادرك ثمن بستان في جواز بيع بستان اخر  
لم يذكر متفقا ليرد اذ يجوز ايشه اقول في الشيخ في الكسابين لان لكل بستان حكم نفسه ولرواية عار عن الصادق ع  
سبيل عن لفا كمة متي يجل بيعها قال اذا كانت فاكهة كثيرة في موضع واحد وطعم بعضها فقد حرم بيع الفاكهة كلها فاذا كانت اوعا  
واحد فلا يجل بيعها حتى يعلم فان كان انواعا منفردة فلا يباع منها شي حتى يعلم كل نوع منها واحدا ثم يباع تلك الانواع  
والاكثر على اجواز وهو اختيار المصنف والعلامة لا صالة اجواز ولان غير المذكور يجوز بيعه مع القيمة وقد ضم الى البستان الذي  
يجوز بيعه منفردا ويحصل برأيه على تعدد العقود **طاب ثراه** ولا يجوز بيع ثمره الخ بغير ثمنها وهي الزاينة  
اي اخره اقولها مسئلتان الاولى الزاينة والمخالفة لمرمتان اجماعا واختلف في تغيرها فقال في النهاية هي بيع ثمره  
في روسي الخل بالتر في ذلك الخ والمخالفة بيع الزرع بالخطم في ذلك الزرع وقال في البسوة الاحوط ان لا يجوز بيعه بحسب  
من حنبله على كل حال لانه لا يوجب ان يودي الي الربا في التمر والسبل واطلق المفيد القول ببيع بيع الثمر على الروس بالتمر والسبل  
باحسب وكذا ابن حمزة وسلاح وقال التقي ولا يجوز بيع الثمرة في روس الخ بغيره ولا وزن منها ولا يباع الزرع بغيره ولا وزن







البحر رطل معلوما فاحسبوا رطل من اوزان مواضع البحر وجوده وعددها فان كان بالانحطاط نجا جاز وموصى  
فكان **طاب شران** ولو قال الزرع كذا حذر ان عليك لم يلزم الشرط وفي رواية اذا شارك في جارية بشرط للملك الزرع  
دون الحذر ان جاز اقول **ذهب الشيخ** في النهاية لزوم الشرط وتبعه القاضي واختاره العلامة في المختلف لاصالة الجواز وجوب  
الوفاء بشرط للابرة والرواية والصحة زاعمة قال سالت ابا الحسن عن رجل شارك في جارية له فقال ان رجلا فيها فلكم نصيب  
وان كان وصيعة فليس عليك شي فقال لا ابد باسا اذا طابت نفس صاحب الجارية وقال في ادريس لم يلزم الشرط لان الزرع و  
الحذر ان على قدر رطل الموال فاذا شرط الحذر ان على حد هادون **طاب شران** المملوك عليك فاضل الضرر وقيل لا عليك شي  
ذكر مع الشرط او بدونه الثاني سلم والاول ممنوع **قال** **طاب شران** المملوك عليك فاضل الضرر وقيل لا عليك شي  
اقول للاصحاب هنا ثلثة اقوال الاول انك رتبة المالا لا تستقر وهو ظاهر الصدوق وابي على فانها اطلق القول بان  
العبد يملك لقول الصادق ع ادي الي سيدة ما كان فرص عليه ما كتب بعد الفرضية فهو للمملوك ولو لم يفرق حقيقة  
في الملك الثاني انه يملك التصرف خاصة وعليه الشيخ في النهاية فيجوز ان يتصدق منه ويعتق عبده واستند في الحق الي  
صحة ما يحرم من يربيه **الثالث** اباحة التصرف خاصة للملك التصرف فلم يمنع من هذا الوجه الثالث مانع به هو اجماع  
والفرق بينه وبين الثاني من وجهين الاول ان ملك التصرف اقوي من اباحة فان في الاباحة لو لم يشاهد حال  
من الملك بملكه التصرف لم يحرم ان يتصرف في ملك التصرف لان يتصدق منه ويبيع عبده وليس كذلك  
في الاباحة والذي ذهب اليه المصنف والعلامة في اكثر كتبه منع الملك من التصرف في ملكه التصرف في لقوله  
حزب الله بعد اعمولا لا يقد ر علي منتهى وهو كونه في سياق النفي فيفيد العموم والقول بغيره كمن مثل من انك هو كذا  
مما ملكك انما كنتم من شركاء فيهم فانتهم فيه سواء وهو توبيخ في صورة الاستسقاء واختاره ابن ادريس **قال**  
ولا نطأ الحامل قبل حتى يضي لها اربعة اشهر ولو وطأها عزله ولو لم يزر كره لبيع ولها واستحب ان يعزل من  
ميراثه قسما اقول هذه المسئلة من المواضع الفلك من علم الفقه وبها شك لا لعدم تركها على القوانين المقررة  
في علم الفقه وحصر البحث فيها يقع في حقها من الاول في اباحة الوطى وعدمه وهو مقام متكل وبيان ان الحمل  
ان كان عمن نكاح صحيح او شبهة لم يجر الوطى الا بعد الوضع لعموم قوله تعالى واولات الاصل اجلس ان يضعن  
حملهن وان كان عمن زنا جاز وطؤها في الحلال لان ماء الزنا لا حرمته له فله الحمل وان قلت لان جواز الوطى  
الموطأ بالزنا قبل الاستبراء حذر من اخذ بالمأبى وقد صرح به العلامة في قوله حيث قال والقذف قد يجز  
بان يركب امرأت قد زنت في طهر لم يطأها فيه فانه يلزم اعتد لها حتى تعفى العدة فان اتت بولد لنت اشهر من  
حين الزنا ولا كثر من اقصى مدة الحمل من وطئ لم يغيه ليجلس من الحلق المتسلم للتوارث والنظر الي بيان  
واخوانه قلنا نسلم هذه المقدمة لا يضر بالان التقدير علم كون هذه المسئلة حاصلا وانفي الاضطرار فاطلاق  
الاصحاب تحريم الوطى قبل اربعة الاشهر وعشرة الايام واباحته مع الكراهية بعدها منافق لاصول الفقهاء

لان الحمل

لان الحمل لا يخلو في نفس الامر عن احد التقديرين فان كان هذ عن نكاح صحيح حرم حتى الوضع وان كان عن  
زنا لم يحرم في الحلال والتحقيق في الجواب عن الاشكال ان لقول المراد الزنا كما حرم به العلامة في كتابه فتواه  
اعني القدر جاز اختصاص التحريم في هذه المواضع خصوصية المسئلة من حيث انه دخل تحت معنى الاستبراء  
فيكون هذا النصا قدرا استبرا واحكاما كما ان احكامه قدرا استبرا واحكاما ولعل حكم التحصيل فانيكون ذلك  
تلك الحيلة المشري جذ من التوسيع على الزوج لان المملوك في محل الطهر ولما انه قبل النصا بسند لا يشبه الحمل  
بالوطى لانه بصره جزو من الرجل لا نفقاده قبل وطئه بل لان اجماع ينشر الطه ويغفل في جوار المرأة بغرض  
وموعدا الطفل وعليه ثبوت ومنه تحريم الحمل اذا ارتفع بل من غير ضرورة ولهذا احكاما ينشر احكامه في الرضاع  
وقلنا لا يبر صاحب اللبن ابا وليس يرتفع من لبنه وجعل الشارع احكامه التنشئة من الفعل الي المرتفع اقوي من حرمة  
المرضعة حيث حرم على الصبي كل من يربى الي الفعل ولادة ورضاعا ومن يربى الي المرضعة ولادة خاصة مع يتوكل  
من لبنها وتشد لحمة عليه ومومن دمه وليس ذلك الا لكون جماع الرجل يربى في مزارع المرأة وفي لبنها كيفية يوجب  
له بغير او يربى هذا التايل ما روي عنه صلى الله عليه واله لا تغفلوا اولادكم بحيلة قالوا معناه لا تجامعوا  
المرضعات فان اجماع ينشر الطه وينفذ اللبن ولهذا لا ينعقد الا بالليل ولو كان وقوعه لصالح اللبن او  
اعلم **القام الثاني** في احكام هذه المسئلة واصل الفتوى ما رواه الحسن بن محبوب عن رفاع بن  
موسى قال سالت ابا الحسن موسى ع ان شري احادية فتمكث عندي الا شهر لا تظن وليس ذلك من لبن  
قلت فاديتها النساء فيقطن ليس بها حمل فلي ان انكحها في فرجها قال فقال الطه قد يجزى الرجح من غير حمل  
ولا بأس ان يسلم في الفرج قلت فان كان حائلا فاني منها ان اردت فقال لك ما دون الفرج ان يبلغ حملها  
ثلاثة اشهر وعشرة ايام فان جاز حملها اربعة اشهر وعشرة ايام فلا بأس بملكها في الفرج وروى محمد بن  
يعقوب في كتابه باسناده الي اسحق بن عمار قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن رجل اشترى جارية حاملا  
وقد استبان حملها فوطأها قال ليس ما صنع فقلت ما تقول فيه فقال اعزل عنها ام لا فقلت لا حينئذ  
في الوجوه قال فان كان عزلا عنها فليقتل ام لا يعود وان كان لم يعزل عنها فلا يبيع ذلك ولا يورث  
وكل يقيقه ويجعل له شيئا من مال يعيش به فانه قد غداه بنطفته وفي اخرى عن النبي ص لا تطفئ عذقة  
سمعة ولجدة ولحمه ودمه وعن الصادق ع لا تشارك في انعام الولد قوله وله وطئها عزلا ي ولولاد و  
طئها وليس العزل مجي الوطى بل تخفف لما يربى عليه من الاحكام فلا يكره لبيع الولد ولا يترتب عليه با في الا  
واعلم ان العلامة قدس سره وحده اضطررت فتواه في هذه المسئلة فذكرها في القواعد في ثلثة مواضع  
وافتي في كل موضع منها بخلاف الآخر فقال في كتاب التجارة ومجرم وطئ الحامل قبل مضي اربعة  
اشهر وعشرة ايام ويكره لبعده ان كان عن زنا وفي غير اشكال وقال في كتاب النكاح ولا تغترها

الاضطرار في كلام العلامة  
في كتابه واحد



حامله له ولها قبل قبل الوضع او مضي اربعة اشهر وعشرة ايام ان حمل حال الحمل اصاب عدم اذن المولي بالوطي وان علم بانها  
بعقد وتخليل حرم حتى تضع وان علم كونه عسي زنا فلا بأس وقال في كتاب الطلاق كل من ملك جارية موطوءة بيع او غيره من  
استقام او صلح او ميراث او ي سب كان له يحزر لوطيها الا بوطيها فانه كانت حاملا من مولاهما او زوج او وطي بنته ثم قص  
الاستبراء او مضي اربعة اشهر وعشرة ايام فلا يحمل وطيها قبل قبل ذلك ويجوز في غير القبل ويكره بعد بها في الوجه الاول  
جعل الاستبراء واعتبار نصابه وحكمه محمولا على الزنا حرمه ما توقع في غيره وفي الثاني جعل الاحكام متعلقة بحمل حال الحمل وحرم  
وجز في غير الاستبراء والمنقط الاحكام مع العلم اذ اباحه الوطي يحرم حتى الوضع ومع تحريمه يجوز في الحال لان ماء الزاني لا يحرم  
له وفي الثالث جعل الاحكام متعلقة بالوطي المباح ولعله سئل ان يعمم الاذن في وطي المملوك والحرمة للحمل الذي يحمل الرواية  
على الوطي وهو ضعيف لقوله تعالى واولات الاحمال اجلن ان يضعن حملهن وفي غزاة او طاس احل النبي ص مناديه ولانوطا  
احمالا حتى يضعن ولا احمالا حتى ليس بربن بخصنة والقول الاول فيه ايضا نظر لانه حمل الزانية على الزنا واستنكاح في غيره وهو  
صفتان علم ابا حنيفة وعدم العلم بحال الحمل وفي الثاني يقوى جواز الوطي كما اختاره في الوجه الثاني اما الاول فاذكره في اصل الاذن  
المولي واما ما ياتي في البيع من معارضة جواز الاستنكاح بالملك الا في سبب البيع وليس قولنا وحل الكما وراء ذلك وقولنا  
فانكوا المطالب كالمساو وعلى تقدير علم الاباحه قيام البطلان على التحريم حتى الوضع ظاهر فلا منع للتوقف على هذه التقدير وعلم  
ان القول هو فتوى ابن اديس ومذهب الشافعي في خلافه **كتاب طاب ثراه** وذكره التفرقة بين اللغاة وامهاتم  
حتى يتبينوا احدهم سبع سنين وقيل ان يستعوا عن الرضاع ومنهم من حرم اقوالها سلطان الاول هل التفرقة مكره  
ام محرمة بالاول قال الشيخ في باب التفرقة من الهامية يقول ابن اديس والمص والعلامة والثاني قال في بيع الجوان من الهامية  
وبقال المصنف والتقي وسائر وابي على وطرد الحكم الذي يقوم مقامه في الشفوة كالاخوين المحب الاولون بالاصل وقوله الناس  
مسدود على اول العلم اجمع المحرمون بحسبه موقوفين عما قال سمعت ابا عبد الله يقول اني رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لم يسي  
من الدين فلما بلغوا الحنفية فوجدت فقهاءهم يباعوا جارية من السبي كانت امها معهم فلما قد جوعا على النبي ص سمع بكاهما فقال  
ما هذا قالوا يا رسول الله احبنا اليك ففقت فبعنا بنتها فبعثت بنتها ووطي بها قال فابوها واسكوها وحبسها  
ابن الحكم عن الصادق ع قال اشترت جارية من الكوفة قال فذهب لتقدم في بعض الحجة فقالت يا امها فقال لها  
ابو عبد الله ع السلام قال نعم فانهما فرددت قالوا فقلت لو حسبتها لادري في ولدي ما كرهه وعن سماعة قال كنت  
عن مملوكين اخوين هل يفرق بينهما وعن الزهري ولدها قال لا هو حرام الا ان يريد ذلك **كتاب طاب ثراه** في الغاية التي يزول  
معها تحريم التفرقة او اكرهتها فتقول الخلاف هنا مبني على الخلاف في مدة الحضنة فابن ابي حنيفة جعلها سبع سنين  
في الذكر والانثى الشيخ في النهاية جعلها مدة احولين في الذكر وسبع في الانثى وبتع القاض في الكامل وابي حنيفة  
وابن اديس والقيس جعلها مدة احولين في الذكر وسبع في الانثى وبتع سائر القاض وفي المذهب جعلها في الذكر  
الي سبع وفي الانثى التسع والصدوق في المقنع قال الامام احق به ما لم تنزع ولم يفضل بين الذكر والانثى **كتاب طاب**

وطي المشركي لانه ثم بان استحقاقها انشراحها المستحق ولعقرها نصف العزان كانت ثيابا والعزان كانت بكرا  
قبل يلزمه مهر امثالها اقول وجوب مهر مثل قول الشيخ وابن اديس قال ذهب اصحابنا الى ان عليه نصف عقرها  
مع الثوبه والعرضه البكر **كتاب طاب ثراه** وفي رجوعه في العقر فلو ان اقول ذهب ابن اديس الى عدم وجوب  
بالعقر وهو عوض البضع لحصول عوض في فحاشا وهو الوطي بنا وعلى انما الغرور يرجع على الغار عالم يحصل له في مقابلة  
نفع كالنصفه وفيه الولد والغارة احكاما حصل له في مقابلة نفع كالثمرة والسكنى فلا وذهب العلامة في كتابه الى الرجوع  
لحان الغرور **كتاب طاب ثراه** ويجوز ابتاع ما يسيبه الظالم ان كان للامام بوضعه وكله او ان يسيبه  
الظالم في حال الغيبة يكون باجعه للامام وقد ابحر اهل الحديث على ما عرفت في باب التحسين فلهذا تصوير ما يكون  
للامام كله ولما بعضه فيصور فيما يؤخذ من اهل الحرب غلة او ثيابا من غير قتال فانه يكون لآخذه وفيه لحي الباب  
الاسم وهم الاضاف والامام فيكون للامام حصته منها كان من ذلك من رقيقا لا يخرج حصته الامم واحضه  
الاضاف لعموم الاذن باباحته الرقيق حال الغيبة ليطب الولادة فاعلم ذلك **كتاب طاب ثراه** ولما شري جارية  
سرقته من ارض الصلح ردوها على البائع واستعادتها فان ماتت ولاحق سرقته في قيمتها اولى ملكي  
السمان وقيل يحضرها كاللقطة ولو قيل يدفع الى الحاكم ولا تكلف السبي كان حسنا اقول في ذلك ثلثة احوال احكام  
حكماها المص في الاول قول الشيخ في النهاية وبتع القاض والثاني قول ابن اديس وقال كيف يستعي بغيره ان  
صاحبها وكيف يقتف والا وادي ان تكون بمنزلة اللقطة بل ترفع جزها الى الحاكم المصلي ويجهده على ردها من  
سرقته منه فهو الناطر في امثال ذلك والثالث مذهب المص ومذهبها الى الحاكم من راس ويجوز للتفرقة فيما لا  
نما مال الغائب والنظر فيه الى احكام اخرج الشيخ بما رواه مسكن السمان عن الصادق عليه السلام قال سالت عن رجل اشري  
جارية سرقته من ارض الصلح قال فليدها على الذي اشترها منه ولا يقرها ان قد عله لو كان موطوءا فليجعلن  
فذلك فانه قد مات ومات عقره قال فليشترها جارية من ارضه العلامة مذهب المص ولعلم ان الرواية قد رخصت حكمي ما ياتي  
للاصل الاول ردها على البائع وهو غير مأك **كتاب طاب ثراه** استنعارها في النبي وكيف يجوز استنعار مملوك الغير بغير اذنه  
ثم كيف يصرف كسبها عوضا كما قبضت ليس ما كالهوا ولقاراه الشهيد العل ليعنون الرواية ولجاب على الاول بتبديل  
الرواية على تكليف البائع رد مالها لانه لا راق اولان يدعه ترتب عليها وعن الثاني باسما على اجمع بين حق المشركي  
باستدراك ثمة بحق المملوك ردها عليه والاصل في حال الحرب في احققته وبالصلح صار محررا ضا فلا يعارض ذهاب  
مال حرم في احققته وفي هذه الترتيب لان البائع على تقدير كونه سارقا لم يبق اهل الا ذوا الامانة وعلى تقدير عدم الرقة  
لميت يده اولى بالعقوبة في التكليف لكان ترتب يده عليها باو من المشركي لثا وبها قوله فاولي تقدير حفظ مال  
المسلم على مال الكافر فلما هذه الاولوية متى يكون حاصله على تقدير كونه معاذا او مطلقا الثاني مثله والاول  
ممنوع **كتاب طاب ثراه** اذا دفع الى ما دون ماله ليرى لسته ويعتقها ويحب ببقية الما لاشري اياه وتما قوله







كما لفضولي وان فسح المولى ان يطلع **الاشارة** الى ما في معرفة السابق وفي قولان احدهما مع الطرق الحكم  
للاوق على تقدير تساويها في القوة ومع تساوي الطرفين يقر اختاره الشيخ في الاستبعاد لان من الشك  
وكل شكل في القعدة وقال العلامة ان شبه السبق حكم بالقرعة والا قرب البطلان مع اشتباه السبق  
الاقران والسبق المصحح للبيع غير معلوم ولا يجوز احكامه بالسبق مع احكامه لسبق الفرع مع اشتباه السابق  
للعلم بصحة العقد في اجماله فيتحقق الاشكال الموجب للقرعة اجماع الاولون بما رواه الشيخ عن ابي جعفر  
عن الصادق ع في رجلين مملوكين مغوض اليها يشتريان ويومان باموالهما فكان بينهما كلام فخرج هذا  
بعدي والي الكلام هذا وهذا في مولي هذا وهذا في القوة سوي فاشترى هذا مولي هذا العبد  
ذهب هذا فاشترى من مولي هذا العبد الاخر والفرق في مكانهما فثبت لكل واحد منهما صاحبه قال انا عبد  
اشترى منك من سيدك قال يحكم بينهما حيث اقرت فابذع الطرف فاما كان اقرب فهو الذي سبق الذي مولى بعد وان  
كان سواهما راد على موليها جازا وسواء واقرت فاسواء الا ان يكون احدهما سبق صاحبه السابق هو ان شاء باع وان  
شأنه مسك وليس له ان يضر به واعلم ان هذه الرواية قد دلت على احوال الاول ان العبد يملك **الثاني** ان الشر لا يفسد  
بقوله وقال لرايت عدي اشترى منك من سيدك **الثالث** اعتبار تساويها في القوة فلو تفاوتت فاما حكم بذكر الطرفين  
لانقاء الظن يجوز ان يثبت الابعد بغير قوة **الرابع** ان مع العلم بالسبق يحكم للسابق كيف كان لقوله الا ان يكون احدهما  
سبق صاحبه واصح الاخرين بجواز الاقران وسبقه في البطلان ويجوز سبق ذي الطرفين البعده بزيادة مشبه  
ومنه عند حصول عائق لغرضه وهذا هو الوجه في حصول البطلان والاصل في ما كان عليه **الفصل**  
**اشارة في السلف** وهو ابتاع مضمون الى اجل معلوم بالاحاطة وفي حكمه فالابتاع خبر مبتدأ ومضمون وصف  
مضاف محذوف ومجرور بالاضافة اي ابتاع شئ او مال مضمون بالابتاع خبره وقوله مضمون فضل بخبر يرفع  
الاعيان احاطه وقوله الى اجل يخرج به البيع بالوصف حالا وقوله معلوم اشارة الى شرط من شروط السلف  
روي ابي عباس عن النبي ص من اسلف فللسلف في كيل معلوم ووزن معلوم واجل معلوم وقوله بالاحاطة  
يريد به اشراط التقاضي في المجلس وقوله اي في حكمه ليدخل ما لم يكن حاله العقد في المجلس وقضى في مجلس  
العقد قبل التفرق وكذا ما كان دينا على البائع على الاصح فانه في حكمه احاطة بل في حكمه القبض ظاهر في على حقه  
تأخير القبض ثلث ايام وموت وك **طاب ثراه** ولو كان الثمن من دين على البائع مع على الاشد كونه قوله  
مخار المص الصلح لعموم قوله ولحل البيع ولعدم اللام او بيع الدين بالدين عند المص هو البائع بما في الدينين غير  
ضمني المتبايعين ولا يثبت له القبض في البيع الاصح لان شرطه بيع دين بدين واختاره العلامة في غلق لانه  
بيع دين بدين ولانه احاطة واختاره في غير هذه المص **طاب ثراه** وكذا يشترط التقدير في الثمن وقيل  
تلفي المشاهدة اقول اشراط التقدير في الثمن بالكيل والوزن او العدد لا بد منه في السلم لما تقدم من اشراطه في مطلق

البيع والاكراه

ولا مكان نظرف الفسخ تبعد التبع عند انحلاله كاجزاء وغيرها فيحتاج السلم الى بدل الثمن فان كان جزءا فالتعذر  
الرجوع به كجاء له ولان ذلك في الشارح وهو اختيار الشيخ في كتابي الفروع وموقول الاكثر واختاره المص والعلامة و  
قال المص في ثمنه ان كان معلوما بالثمن هذه مضبوطة بالعلية والاعتقاد في ذلك في ذكر صفات ومبلغ وزنه وعدة و  
اجزاء عالقة من تعذر الرجوع بانه عارض بالاجارة ويكره عرض البطلان لها باندم الدار يحتاج الى معرفة مال الا  
جاءه مع انه يجوز ان يكون جزءا او بان العقود مبنية على الشراعي دون ما يحتاجه بانه قال من باع شئ بشئ معين با  
المشاهدة صح البيع وان جاز ان يخرج البيع مستحقا فيثبت للشرعي على المبيع جواز الرجوع ببطلان الشئ ومع ذلك لا يشترط  
ضبط صفات الشئ فكذا دل كلامه هذا جواز الرجوع على جواز كون مال الاجارة في البيع مطلقا ساكنا او غيره جزءا او الكل  
ممنوع **تنبيه** لو كان الشئ معدومًا قال الشيخ في الكتبين للبدعي معرفة ذرعه ما قبل العقد كالوزن والكيل ولم  
يوجب ذلك السيد وتردد العلامة وجه الصحة فيه جواز بيعه مشاهدا فيجوز ان يكون ثمنه والا قرب عدم الكفاية لجواز  
عرض الفسخ كما قلناه **فرع** لو قلنا بالصحة وطراد الفسخ فبقي بالصلح في **طاب ثراه** ولو شرط باجل الشئ قيل  
يحرم لا يبيع دين بدين وقيل بغيره وهو شبه اقول هذا مطلق الاول الدين الموجب لبيع الدين من بيعه مطلقا وا  
ادعى عليه الاجماع ولجاز العلامة بغيره من موعده في باع باجل لا باجل **الثاني** الدين المحال يجوز بيعه باجل حاضر مطلقا  
وكن ابيعه بمضمون حال ولو كان موقفا قال العلامة في كونه لا يجوز وموتد هري ادريس وقال المص باجل على كراهة هو  
منه في البيع في النهاية والقعود الفقيهان على انه لا يجوز بيعه بدين اخر **فرع** والبيع في ذمة في جنة البائع ولو تعذر ثمنه  
من الدين كان للشرعي الرجوع على البائع **طاب ثراه** ولو اسلف في عثم وشرط اموال نجاة يعينها قيل يبيع والاشبه  
المع بالمال ولو شرط ثوبا بغير المرأة معينة او غلة من قرام يعينها يعني اقول هذا مطلق الاول اذا اسلف في عثم وشرط اموال  
نجاة معينة مشاهدة قال ابن ادريس لا يبيع واختاره المص لوجوه الاول ان السلم في المشاهدة لا يجوز لا يبيع مضمون ومن شرط  
ضمة الاجل **الثاني** ان بيع الموقوف على غير الغنم لا يجوز وقال الشيخ بالصحة واختاره العلامة ولجواب عن الوجوه اجماع الاول فلا يجوز  
السلف حالا اعتبارا لفقد التعاقدين اذا كان من فقهدها انحلال كقولك اسلت البكر او اسلتك او اسلتك هذا الربا في هذا الكنت  
فيكون قد يجوز باستعمال لفظ اسلت في البيع لعدم التارق مكان بعضه وان السلم قسم من قسم البيع وكما يجوز استعمال لفظ في السلم  
فليجوز استعمال اسلت في البيع لعدم الفارق وموتد هري في مشاهدة واماعى الثاني فللمع من منع بيع الموقوف على ظهور بل هو جائز فا  
المص انا وقت ابن ادريس في السلم مع هذا الشرط لمؤقتة لبي الوجه الثاني لا الاول واعلم ان موضع المسئلة ان يكون شرط الاصل ان  
يجز حالا فلو عينا مشط باجل اجز الى مدة السلف وشرط اموال نجاة في الذمة غير مشاهدة لم يبيع قوله واحد اعلم ذلك لا يجوز  
استناد السلف الى معين كان شرط ثوبا بغير المرأة معينة او غلة من قرام معين او صفا من بيعت معينة لان السلم ابتاع مضمون فهو امر كلي في  
الذمة غير شخصي الا في بعض الشرط في ذمة شخصه باجل لا في ذمة غيره من موعده عن حقيقة نعم لو اسند الى معين قابل للاشاعة ولا يقتضي التعيين  
في البيع غير التسليم عاده صار كما لو اسلف على يده وطر من ثمر البصرة فان ذكر بجزى بجزى الصفات المشترطة في السلم كالحجارة والحراب فكل



قال طاب ثراه ولما عتقه فورا يتان لصدها يسبي في الدين والاخرى لا يقف اذمة المولى وهي اشهر اقول اذا استدان  
العبد باذن سيده فاقسامه ثلثة الاول ان يستدين للميد الثاني ان يستدين لنفسه في قد رقتة الواجب على السيد ان  
ان يستدين الي سوي ذلك من مصالح العبد ولا شك في لزوم الدين للميد في الاولين ولما النزاع في الثالث  
موضع المسألة فان بيع العبد ومات لم يرد له الميراث وان اعتقه قبل ان يملك الميراث لم يرد له الميراث بالاولى وبثبته في  
والعلماء في احد قوليه وقال في الاستبصار في الثاني وبه قال ابن حزم وابن ادریس واختاره المصنف اجمع الاولون به وانه  
مجان عن الصادق ع في رجل اعتقه عبدا عليه دين قال دين عليه لم يردده العتق الاخر وبان الميراث لبعده في الثالث  
له فافق ذلك رفع الحجر فلا يعقب الضمان كالحجر عليه اذا اذن له المولى في الاستدانة اجمع ابن ادریس بان المولى اذا اذن لبعده  
في الاستدانة افتد وكل ان يستدين له فالدين لازم في ذمته واجاب العلماء عنه بان ليس موضع النزاع لان الاستدانة  
اذا كانت للمسيد وجب لها وقطعا ولما التقدير ان الاستدانة للعبد لمصلحة فان قبل الدين الماذون فيه اذ هو  
العبد لمصلحة كان لازما للمولى فلما يمنع ان يجمع مصالح العبد لادامته للمولى وانما يرد الميراث من الفقر والاستدانة لذلك  
القدر منها ليس موضع النزاع على ما بيناه **قال طاب ثراه** ولو كان ما ذونا في التجارة فاستدان لم يرد له الميراث وهل يجزي  
قبل نعم وقيل يتبع به اذا عتقه وهو اشبه اقول اذا اذن لبعده في التجارة دون الاستدانة واستدان فار في النهاية يستحق في جملة و  
قال في المبوط انما يسبي في العبد بعد العتق وبه قال النقي وابن ادریس واختاره المصنف اجمع الشيخ بالاولى لصححه في  
عن الباقر ع قال قلت له الرجل ياذن لمملوكه في التجارة فيبيع عليه دين قال ان كان اذن له ان يستدين فالدين على مولاه  
وان لم يكن اذن له ان يستدين فلا شيء على المولى في بيع العبد في الدين فلان الميراث للناس بالاذن له في التجارة واجمع الا  
خز وروى بان السبي مملوك للمسيد فلا يجوز عرقه فيما ياذن فيه له وروى به وقال عليه السلام لا ضرر ولا ضرار ولان الدين فوط  
بحقه وفضل العلماء فقال ان كان مستدان لمصلحة التجارة وعرضه وانما لم يرد له الميراث لان الميراث لم يرد له الميراث في العتق  
**قال طاب ثراه** ومع الياس قبل تصديق به عنه اقول قال الشيخ في النهاية بمحمد المديون في طلب الوارث فان لم يظفر به  
به وبثبته القاضي وقال ابن ادریس يدفعه الى الحاكم اذ لم يعلم انتفاء الوارث لرواها فان قطع على ان لا وارث لكان لامام  
المسلمين لانه يستحق ميراث من لا وارث له وقال العلماء ان لم يعلم انتفاء الوارث وجب حفظه لانه مال معصوم فيجب حفظه  
على مالكه كغيره من الاموال فان ايسر من وجوده والظفر به امكن ان تصدق به ويؤدي القضاء عنه للظفر بالوارث لئلا يمتل  
الار اذا لا يجوز السرق فيه ولا يمكن ايماله الى مستحق وفي قوله لا يجوز السرق فيه نظر لعدم تعيين الدين الاقتصار المستحق  
به قال لا حياجه الي تغريم ذمته وموخر فكل من ايماله الى مستحق التصديق كالمقتطاع كان احسن **قال طاب ثراه**  
ولما سلم الذي قبله سبعة قبله لا غير وهو ضعيف اقول القابل بذلك الشيخ في النهاية ومنع منه القاضي والى ادریس  
واختاره المصنف والعلامة اجمع الشيخ بارواه يونس اي قوله قال فان اسلم رجل وله خر وخمار يشتم مات وهي في  
ملكه وعليه دين قال يبيع دياره او يبيع له غير مسلم خنزيرة وخره فيقضي دينه وليس ان يبعده وهو حي ولا يمكن له الخنزيرة

بان المسلم لا يملك ذلك ولا يجوز له بيعه مباشرة فلا يجوز تبنيها واجاب عن الرواية انها مقطوعة اولاه بقبول الاحتمال ثانيا اذ من يجاز  
ان يكون الورثة كثر اذ يسبغ اخرون فضاو دين الميت ولقد جزم عليه سوادا كره في حياته **قال طاب ثراه** ولو بيع الدين باقر منه لم يرد  
الغريم ان يدفع اكثر مما وقع على تزداد اقول هذه المسألة من المعارك التي قد تشبه على المحملين وتوضحها تدعي بيان تصويرها قبل  
البحث فيها بتوطئة مقدمة فنقول الدين امر كلي في الذمة غير متخصي وانما متخصمه بتعين المديون مع قبض الشيء او احكام  
مع اقتضاه او صاحب الدين مع الطاء المديون قصاصا ولا يتعين بغير ذلك وقد يكون من احد التقدين وقد يكون متاعا  
وغيره اربوا وغيره يدي فان كان من احد التقدين وبيع مثله او بالتقدي الاخر اشترط التقاضي في المجلس لم يرد في  
القدر ان ائخذ الجاني وليس موضع المسألة ان كان من غيرها ولان التقاضي والتبني رويين اشترطت لهما ولما لم يرد موضع المسألة  
فبني ان يكون من غيرها ككثوب او شاة فاذا كان تقاضي عشرة فباع بدينهم او قدمي التقدي لونه وراهم فباعها  
بعض يساوي ودها ففقد موضع المسألة فوجب على البايع ان يدفع الى المشتري مجموع الدين لانه الذي وقع عليه التقدي  
الاشياء وهو صحيح شرعي فيثبت اشارة عليه ان لا يجب ان يدفع اليه اكثر من مجموع الدين لانه الذي وقع عليه التقدي وما يادي  
ما تقدر المشتري من التقاضي فقولان احدهما قول الشيخ في النهاية لم يرد له الميراث اكثر مما ذن المشتري وبثبته القاضي ولا خلاف  
ابن ادریس واختاره المصنف والعلامة وعليه المتأخرون ومود جوب دفع مجموع الدين الي المشتري بوقوع عتقه عليه و  
انتفى الميراث ولا يتوقف على اذن البايع واعلم ان كلام الشيخ قد يفسر حكيم الاول جواز بيع الدين باقر منه ولا ريب  
في **قال طاب ثراه** عدم لزوم المدين اكثر مما ذن المشتري وهذا هو موضع الاشكال وتعود الى الشيخ في بعض روايته محمد بن  
الفضل قال قلت للرضا ورجل ساء دينا على ثمن ذهب الى صاحب المدين فقال المدين دفع الي مال فلان عليه ففقد لثمة  
منه فقال يدفع اليه قيمته ما دفع الي صاحب الدين ويبر الذي عليه المار من جميع ما بقي عليه ورواية ابن حزم عى الباقر ع  
قال سيل عن رجل كان له رجل دين فباعه رجل اشترى منه بعض ثمن انطلق الي الذي عليه الدين فقال اعطني ما  
لفلان فاني قد اشتريته منه فكيف يكون القضاء في ذلك فقال ابو جعفر عليه السلام يرد على الرجل الذي عليه الدين ماله  
الذي اشتراه بالرجل الذي عليه الدين ولا معارض لهما من الروايات بل انما حصل المعارض من الاصول المقررة وبذلك  
البيع اذا كان صحيحا وجب نقال السبي الى المشتري فلا بد من تحمل الروايتين ويحتمل ان علي وجهين الاول ان الغنا ويكون الميراث  
البيع عليه والشرائع من الميراث اذا اذني عن المضمون عنه باذنه عوضا عن الدين كان له المطالبة باقر الامرين  
ولقد كان له الرجوع بما وزن خاصة لكان اقرب من الدين فان قلت الاشعار في الرواية يكون الغنا حصل باذن  
المضمون عنه قلنا ولا اشعار فيها بان ذلك وقع بغير اذنه فاحتمل على ذلك غير منافي ولما اطلق لفظ البيع على الغنا  
ولانه نوع من العادة **قال طاب ثراه** وقدع البيع فاستأجب على المديون دفع ما يادي مال المشتري بالاذن الصادق  
صاحب الدين ويبر من المشتري لامي البايع فيجب دفع ما بقي من الدين الي البايع ففقد ان المحلل يمكن حرف الرواية  
الثانية لهما وتنتهي كلام الشيخ عليها اما الرواية الاولى فلا يتبني الا على الثاني لتخصيصه فيما يبر المديون من جميع ما عليه







فان الذي لا يمنع من صور الاول ان يابى الخلل للمالك الانتفاع به وليس للمرته منع الثاني سيقية الثالث حياة العبد الرابع  
فصادة الخامس مداوانه بد واولا يكون محفو فاسميا ولو امتنع من مداوانه كان في الدوا وحصل لم يحجز ولو اذ لم  
تتم الدوا له فان كان من خاصته من غير رجوع به على الرهن جاز والافلا السامس لم يحجز لاجاريد لكن لا يملكها  
الي الزوجه الا بعد العك او الاذن من المرتهن وللزوج ان يجازي في نسخ النكاح مع منع المرتهن ان لم يملك يعلم كونها  
مرهونه **طاب ثراه** وفي وقوف العتق على اجازة المرتهن تزداد شبه اجواز اقول اجواز كقول العتق  
مبني على التره والتعليق وعليه عقد باب العتق وانما منع من الصرف كحق المرتهن وقد اجاز في دفع المانع وهو من البيع  
في النهاية واختاره في التبرع والعلامة في التحرير وجه البطلان عدم تاثير الاجازة في نفوذ العتق لان هذا  
العتق لا يجوز احكامه بوقوعه من غير اذن حين الاعتراف لعتق حق المرتهن به والاجازة اللاحقة ليست صفة موجبة للعتق  
والاشطاني وقوعه وتقيده لان العتق لا يقع موقوفا ولا يقبل التعليق فيكون باطلا وموند هب الشيخ في البطولي  
جب بوقوعه مراعي والاجازة كالشفعة وان اجاز بينا وقوع العتق من حينه وان لم يجز عرفنا بطلان العتق  
من راس **طاب ثراه** المرتهن احق باستيفاء دينه من الرهن سواء كان الرهن حيا او ميتا وفي اليت رواية اخرى  
اقول الرواية اشارة عارواه على من احكم فاسالت ابا عبد الله عن رجل اقرضه دين وعليه دين لقوم وعندهم  
رهون وليس عندهم فوات ولا يحيط حاله ما عليه من الديون قال نعم جميعا بخلاف من الرهون وغيره على اولا  
الدين بالخصص وبما عصفها كون الحجز منتهى تعلف بها ديون الباقيين وبكل فاهم من حياته وديون الموت  
يتعلق حقوق الديان باعيان التركة فيساوي اجمع في تعلق حقوقهم باعيانها والمشهد هو من اكلها كمن يبيع  
صاحب الرهن مطلقا تحقيرا للموثقة وثبوت الزية لفي الفرق بينه وبينهم في سبق تعلق حق على الو  
وديونهم لم تعلق باعيان التركة الا بعد الوفاة والرواية ضعيفة الطريق **طاب ثراه** ولو كان  
الرهن دابة قام بوفائها ونقصا في الرواية الظاهر بركب والدريشوب وعلى الذي يركب ويشرب النصفه اقول  
قال الشيخ في النهاية ان النقص كان له الركوب والدين بان النقص وان لم ينتفع وجع على الرهن بما النقص وقال  
التقي يجوز للمرتهن ان كان الرهن حيا فليقتل موثقا ان ينتفع بظهره او حذونه او ضوفه او لونه وان لم يتر  
صيا ولا يحل شي من ذلك من غير تكفل موثقة ولا مراضاة والاولى ان تصرفه من موثقة وقال في الكس  
لا يجوز له التصرف لعموم منع الرهن والمرتهن من التصرف في الرهن فان ائتمن بغيره فلا شيء له على الرهن وان  
انفق بغيره العود واستند على ذلك رجوع بما انفق وقال المصنف يقيض بالتفاض وقال العلامة يقيض بالتفاض  
ويكون الرهن لصاحبه ولا يجوز الركوب من دون الاذن واشترط الشهيد في جواز الرجوع بالنفقة اذن  
المالك والحكمه فان تعذر فالاشهاد ولم يشترط الباقر اذن الحاكم وهو اولى كاللقطه والوديعه فان لم يكن  
يجب عليه كحفظه كالمستودع ولا يملكه بالاتفاق فخرج به مع عدم الشرع والقول قولني ذلك والانتفاع قال

قال طاب ثراه

**طاب ثراه** ولو اختلف فاعل الرهن فالقول قول الراهن وفي رواية القول المرتهن ما لم يبدع ويزاده عن قيمته الراهن  
اقول اذا اختلفا الراهن والمرتهن في قدر الدين الذي على الراهن والاصل ان هذا الاختلاف في قدر الدين فيكون  
القول قول المرتهن في قدره وعلى المرتهن اقامة البينة بما يدعيه وهو من ذهب الشيخ في الكتب الثلاثة وبه قال الصدوق والقاضي وا  
التقي وابن حمزة وابن ادريس وقال ابو علي يقدم قول المرتهن ما لم يزد دعواه عن قيمته الرهن ولان يستحق الرهن  
على قول ائجه الا ولون ان الاصل عدم الزيادة فيكون القول قولنا فيها **الثاني** ان الرهن منكر الزيادة ما يدعيه المرتهن  
والاصل براءة ذمته فيكون القول قول **الثالث** صحبة محمد بن مسلم عن الباقر في رجل يرهن عند صاحبه هذا لا يبين بينهما  
واذعي الذي عنده الرهن بانه الف درهم وقال صاحب الرهن انه عليه الف درهم على الذي عنده الرهن بالف درهم فان لم يكن  
بينهم فعل الراهن اليه ومنها موثقة محمد بن زرارة عن الصادق ع عارواه الكوفي عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي  
المره اختلفوا في الراهن والمرتهن فقال الراهن بموكدا وقال المرتهن سواكرا وقال علي لم يصدق المرتهن حتى يحيط بالشي لانه  
ايمنه والشد ضعيف ولا يجوز الركوب من دون الاذن واشترط الشهيد في جواز الرجوع بالنفقة اذن المالك والحكمه فان  
تعذر فالاشهاد ولم يشترط الباقر اذن الحاكم وهو اولى كاللقطه والوديعه فان لم يكن يجب عليه كحفظه كالمستودع ولا يملكه  
الا بالاتفاق فيخرج به مع عدم الشرع والقول قولني ذلك وكما الانتفاع فلا يجوز بالظهر الا مع الاذن من المالك والحكمه  
مع تعذره ولما للبني فان اذ الترك قد وبما ادي الي حره احيين فيجوز له ان يملكه لانه وان تعذر جازا  
الانتفاع به بالقيمة العادلة ولا يشترط اذن الحاكم بعوم الاذن بالانتفاع بالدين من غير تقييد ائجه الشيخ عارواه ابي ولاد قال  
سالت ابا عبد الله عن رجل اخذ الدابة والبيع له هذا فله ان يركبها قال ان كان يعلفها فله ان يركبها وان كان الذي رهنها يعلفها  
فليس له ان يركبها فانما حصل ان في السنة اربعة اقول الاول وجود الانتفاع وكون الاتفاق باذنه وهو قول الشيخ والتقي **طاب ثراه** في  
الانتفاع والرجوع بالاتفاق مع بینه والاشهاد وسوق ابن ادريس **الثالث** اشترط اذن الحاكم في الرجوع وهو قول الشهيد **طاب ثراه**  
للمنع من التصرف والتفاه بالتفاه في اللبن وهو قول العلامة **طاب ثراه** ويضمن المرتهن قيمة الرهن يوم تلفه وقبل اعلائه  
من حين القبض الي حين التلف اقول اذا ثبت التصرف في المرتهن في الرهن باقراره او بینه ولزوم قيمة فغني اعتبارها اربعة اقول الاول  
يوم التلف وهو من ذهب الشيخين ووجهه انه وقت استقرار الضمان وانتقاله الي ذمته المرتهن **الثاني** اعلائه القيمة من يوم القبض الي يوم  
التلف نقد المعنى **الثالث** اعلائه القيمة من يوم التلف ليحكم الحاكم عليه بالقيمة وموند هب ابي علي **طاب ثراه** اعلائه القيمة من حين التصرف الي  
وقت التلف ومظاهر العلامة وموافقه لما في حين التصرف كالصاحب **طاب ثراه** ولو اختلفا فالقول قول الراهن  
وقيل قول المرتهن وموافق قولنا اذا اختلفا في قيمة الرهن الا انه المرتهن لسبب تفرطه وتعديه على الرهن هل يكون القول قوله  
في ذلك مع بینه والقول قول المالك بالا وقال ابن ادريس وختمه المصنف العلامة لا يملكه وقال عليه السلام واليهن على من نكر  
والاصالة المذمومة من الايد وارضا حكمه عدالة بخيانته لا يبقها حكم البينة على المدعي واليهن على من نكر كالدعوى في اصل الرهن  
وبالشي قال الشيخان والقاضي وسائر التقي وابن حمزة وابو علي لا يثبت انتفاء عدالة فلا يؤخذ بقوله **طاب ثراه**

ور







ويستلزم ذلك الحكم العكاس القرض اعني لو ابر المضمون عنه بزمانه عندهم ولم يبر ما عندهم خلاص فمضى المضمون عنه من مال المضمون له فمضى  
البر من ليس عليه شيء **الثاني** لو مات المضاف قبل الاداء بقي المالك على المضمون عنه ولا يتوقف بتركه المضاف لانه لا ذمة الميت ولو مات  
المضمون عنه بغير المضمون له في الرجوع على تركه الاصل ومطالبة المضيف عندهم وعندها يرجع على تركه المضاف خاصة ان كان  
له والا ضاع **الثالث** لو ضاع بغير سوء ادبي سواه رجوع عندهم لانه قضى دينه باذنه لا يرجع عندها لان نقل المالك لنفسه الضمان  
ولما امره بقضاء الدين عن نفسه **الرابع** لو كان مع المضاف من المال ما يكفي مودته المدة وسبقه الدين استحق الزكوة عندنا  
لا عندهم فيدخل في قسم الفقرا في استحقاق الزكوة والكفارة والمزور وعدم وجوب الخمس والوطء عندها وضادها عندهم  
**الخامس** لو جرح المضاف لنفسه لم يشارك المضمون له العزماء عندهم ويشارك عندها **السادس** لو مطالبته من شأونها  
على الاجتماع والافراد عندهم وليس الا مطالبته المضاف فقط **السابع** يرجع لاختاره من عن المضاف عندنا والمضمون  
دون المضمون عنه وبالعكس عندهم **الثامن** لو دفع المضاف الى المضمون له فأنكر فشهد المضمون عنه عندهم لا يقبل لان  
الشهادة له عندنا تقبل وان لم تكن هناك تهم وهي التصور في مواضع **الاول** ان يكون معسر والمضمون له غير عالم بحاله  
ففي شهادته الا اذا وضع المضمون له عن الرجوع على المضمون عنه **الثاني** ان يكون المدفع عن الدين عرضا قيمته اقل من ا  
الحق المضمون فان الرجوع عليه يكون بالتدريج المدفوع فلهذا ايضا تمنع من قبول شهادته لاشتمالها على حصة ياديه  
اقل من الدين الواجب عليه **الثالث** ان يكون الضمان من مال معين ويكون الاختلاف بعد تلف المال المضمون منه فا  
لشهادته هنا تمنع رجوع المضاف على الاصل **الرابع** ان يحجر على المضاف لنفسه ويكون المضمون عنه غايه والضمان  
بغير سواه فان شهادته با لا دائمة المضمون من خاصة العزماء وموحدتهم **قال** طاب ثراه ولو علم بانكره لم  
يسقط الضمان على الاصح **اقول** لو علم المضمون عنه بعد الضمان كون المضاف عنه ذيبا مثلاً ما كره لي لم يرض بجهانه  
هل يسقط الضمان ام لا قال الشيخان في النهاية والغنعة نعم وبه قال القاضي وابن حمزة وقال ابن ادریس بلخاسا  
المص والعلامة لعموم قوله عليه السلام الزعيم غارم وبصحى الرقي عن الصادق **قال** يكتب في التوراة كذا من عزمه ولا  
كالقضاء ولا اختيارا ولا كالمضيق عنه **قال** طاب ثراه وفي الجمل قولان اصحهما يجوز اقول مع الشيخان في النهاية والغنعة  
من ضمان المجرد وبه قال ابن حمزة وسواء قول القاضي واختاره في المبسوط وسواء قول الآخر للقاضي واختاره ابن ادریس في  
المص والعلامة لعموم قوله الزعيم غارم اجتمع الشيخان في ارفاق فيض طيبة الاجل والارفاق مع اكلوا تسريح المطالب في  
احكام المضافين بيسلطة على مطالبته المضمون عنه في احوال فتتفي فائدة الضمان واجيب بتفاوت العزماء في التقاضي ومنع  
اخصار الغايه في التاجر **قال** طاب ثراه ولو ضاع ما عليه صحيح وان لم يعلم كنهه على الاظهر **اقول** الصحة من جهة الشئيين  
في النهاية والغنعة وسلا وابن حمزة والشيخ والقاضي في الكامل والربطان جذهب الشيخ في الكنايين والقاضي في  
المهذب وبه قال ابن ادریس واختاره المص والعلامة **الاول** للامام ولعموم قوله تعالى وبانه زعيم وشاره بالي حمل البيعة والاصل  
عدم بعينه ولعموم الزعيم غارم اجتمع الشيخان بنسبه عليه السلام عن العذر وثمان الجمل عذر لانه لا يدعي ما عليه من المال ولا يملكه بل

على صحت

على صحتة واجابوا بان العذر انتهى عنه انما هو في المعاوضات التي تقتضي الي التنازع كما مثل الاقران والعمان فلا لان الحكم فيها  
معين وهو الرجوع الي قول المقر في الاقرار والبيينة في العمان فلا عزم اذا عزم فلهذا فنقول يلزم المضاف فيها ما تقوم البينة  
خاصة قال الشيخ وابن حمزة او بغير الغريم وقال المفيد لا يحلف عليه المضمون له وقيد الشيخ رضا المضاف بتخليفه وتبعه  
القاضي **قال** طاب ثراه في احوال رضا المدة وبما اقترع على رضا المجمل والمحال اقول المشهور بين الاصحاب اعتبار  
المدة قال ابن حمزة حين عد ستر ايط احواله ورضا المحال على الصحيح واقترع ابن ادریس على رضا المجمل والمحال وسقط  
المفيد **قال** طاب ثراه وبما المجمل وان لم يبره المجمل وفي رواية ان لم يبره الرجوع اقول الرواية اشاره  
الي حسنة زواره عن احمدها عليها السلام في الرجل يحيل الرجل على ان له رجل اخوي له الذي احتال برب من مالي عليك  
قال اذا البرت فليس لي ان يرجع عليه وان لم يبره فله ان يرجع على الذي احتال بمضمونها افي الشيخ في النهاية وبه قال القاضي  
وابن حمزة وابو علي وسواء هو المفيد لم يتعرض في اختلاف والمبسوط لذلك بانه اوطأ واعلمه وقال ابن ادریس لا يشترط  
واختاره المص والعلامة لان الابداء اسقاط لما في الذمة فلا يخلو اما ان يتحقق هذا الابداء قبل احواله او بعدها ويلزم  
من الاول بطلان احوال الخوذة المجمل حتى يتحقق ومن الثاني بطلان الابداء وعدم الفائدة فيه لان ذمة المجمل بعد  
تحقق احواله وتحويل المال منها الي ذمة احوال عليه يكون خالية من الحق فلا يتحقق الاسقاط لعموم رواية عامر بن جعفر  
عني ابي الحسن عليه السلام قال سالت عن الرجل يحيل الرجل على العير في ثم يتغير حال العير في يرجع على صاحبه ذاحال  
فرضي **قال** طاب ثراه في استر ايط الاجل قولان **اقول** منع الشيخ في النهاية من الكفارة وحواله وبه **قال**  
المفيد وابن حمزة وموطأه سلا و اجاز في المبسوط احواله وبه قال ابن ادریس واختاره المص والعلامة  
صالحه اجاز وعدم الاشترط لابن البراء مثل القولين **قال** طاب ثراه ولو قال ان لم احضره الى كذا  
كان على كذا كان كعقلا ابداء ولم يلزمه لاداء ولو قال على كذا ان لم احضره كان ضامنا لاداء ان لم يحضر  
في الاجل **اقول** هذه المسئلة اجماعية الفرق بين الصودتين تقديم ذكر المال في الثانية واجبة في الاولى و  
منذ الحكم رواية ابي العباس عن الصادق ع قال سالت عن رجل تكفل بنفسه رجل الى اجل فان لم يأت  
به فعليه كذا وكذا **قال** ابن حمزة ان جاء به الى الاجل فليس عليه حال وسو كعقلا نفسه ابداء الا ان يبد بالدرهم  
فان يبد بالدرهم فهو لها ضام فان لم يأت الى الاجل الذي اخذ قال ابن ادریس وعندي في هذه المسئلة  
نظرو وجه نظره دعه امر عليه من حيث لوظة مرتبة ان يكون متأخر عن الشرع ويجوز تقديمه ولا ينبغي بحكم  
عند اهل العربية ومن جهة الفقهاء والكلام المتصل عندهم كاجلته الواحدة لا يتم اولا الا باخره وصنف هذه  
النظر فاهم كونه اجتهادا في مسألة النص **كتاب الصلح الاول** الصلح عقد شرعي لقطع المنازعة  
والاصح فيه الكتاب والعهود والاجماع اما الكتاب فقوله تعالى ولا جناح عليكم ان ابصلي ما بينكما على الصلح خير وقوله  
اريد اصالحا يوقف المبرهما وان طابقا من المؤمنين اقتتلوا فاصلحا بينهما واما النسخ روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال

د















أخرج البذر من كحاصل / ولا والباقي بينهما أطلق المصنف ونفى الشيخ في المبوط وجماعة من الأصحاب كما قلنا في  
وابن ادريس والعلامة في المختلف على جوازها قال **كتاب شراء** ولقيح أي الساقاه قبل ظهور الثمرة إجماعا  
وبعد ما إذا بقي للعامل ما فيه المشراد ولا يبطل بموت أحدهما على الاشتداد إلا أن يشترط تعيين العامل قولنا هذا  
الأولي محل الساقاه كل أصل ثابت له شريفة بماء نقي، أي كالنخل ولكنهم ولا يجوز على ما ليس أصل كالنخل والجوز  
وهل يجوز على ما يبيع له أصل ينفع به من بعد أخرى لكنه ضعيف الإثبات كالكرث والخمض والسايه ما يجري كما  
لنفع والسلف قال في المحل في نعم والاكثرون على النسخ لأنها معاملة مجهولة فيقتصر منها على موضع الجماع والوف  
في الحيا والتوث في معنى الثمرة ومنع في المبوط على الساقاه على التوث المذكور ويجوز على الباد بجان وإن بقي أصل في الأرض  
لضعفه فاحتج بالزرع **مسألة** يغير فيها الأجل المعين الذي يحصل فيه الثمرة قطعاً فلم يلزم تعيين الأجل وعلم قصور المعين عن  
حصول الثمرة فيه كانت المعاملة ثبتت أجرة النخل قال ابن أبي عمير ولا بأس بمساقاة النخل وما شاكل منه وأكثر من ذلك إذ  
أحصرت المدة أو لم تحصر وبموت واحد واحتج بصحة بيعه يعقوب بن مغيص عن الصادق عليه السلام قال سألت عن رجل عطي  
الرجل أرضه فيها الرمان والنخل والعنكبوت فيقول استأجرني الماء وأجرة ذلك نصف الأجر قال لا بأس وأجيبان ففي  
الباستلزام لزوم **مسألة** وضع المساقاة قبل ظهور الثمرة قطعاً وهل تنفع بعد ظهورها قبل أو بعد ضعف على إطلاقه والمشهور  
أجوازها إذا بقي للعامل ما فيه مشراد وصلحها **مسألة** ولا يشترط كون الزيادة بالسقي بل عزم قال الشيخ السقي بالكلية  
فإن قيل الساقاه مفاعلة من السقي فلا بد من تحققه قلنا قد يكون النخل مستغنياً عن السقي ولا يحتاج إليه فينبغي شرطه  
المساقاة على مثل ذلك فيقوت المصلحة الناشئة الشرع فيه والأذن في المساقاة عام وإنما اشتقت المساقاة لأنه العاري في إحتياج  
المعاملين إليه خصوصاً أهل الحجاز لأنهم يشقون الماء من الآبار والواضح وذلك في مسائل الأولى قال القاضي إذا دفع إلى  
غيره مالا معاملة أن يلقحها فخرج بينهما نصفين ولم يشترط صاحب الأرض على العامل من العمل والحفظ شيئا غير ذلك نظر  
فإن كان العمل محتاجاً إلى السقي والحفظ كانت المعاملة فاسدة فإن لم يكن العامل كان له أجرة مثله وقيمة ما لم يكن له  
لا يحتاج إلى حفظ وإلى سقي ولا عمل غير التلقيح كانت المعاملة حايبة ولم يفرق العلامة بين الأمرين ولجواز المساقاة مطلقاً  
أكتفي بالتلقيح **مسألة** قال القاضي فإن كان إذا سقي كان وجود الثمرة إلا أن تركه ليس بضره كانت المعاملة العارية جارية وإن كان  
السقي أيضاً بضره وينقصه وينقصه ولا يفسد جميعاً كانت المعاملة فاسدة قال العلامة **مسألة** لو جرد عندي النخل **مسألة** قال  
ولو كان ترك شرط التلقيح عليه واشترط ما عداه لما جاز لأن تركه بضره وقد نفي بعض العمل على صاحب النخل وهكذا العمل لا  
يصلح النخل لأنه لم يشترط على العامل قال العلامة وأجواز لما بينا من جواز اشتراط بعض العامل على المساكين **مسألة** قال  
ومن خلافاً قبضه المهرن قال في الرهن أسقف وحفظه ونحوه فخرج فهو يتيقن نصفين ففعل ذلك كان الخارج لصاحب  
النخل والمعاملة فاسدة وكان للمهرن أجرة مثله في التلقيح والسقي دون الحفظ لأن ذلك يلزمه في حق كونه مرسئاً  
أحق بجواز كالمعاملة غير غيره بأذن المهرن وهو أختار العلامة **مسألة** قال الشيخ إذا ساقاه بالنصف على أن يعمل معه

رب المال العمل

رب المال العمل والمساقاة باطلتان لأن موضع المساقاة على أن من رب المال المال من العامل العمل والعراض فإذا شرط على رب المال العمل  
بطل العراض وأما دفع المصالح الجواز قال العلامة والوجه عندي صحة ذلك لأن الشيخ سوغ أن يشترط العامل على المالك أن  
يعمل معه علامة وإن يكون على المالك بعض العمل لأنه لا مانع منه وهذا نفس ذلك **مسألة** لو شرط العامل خروج أجره أجر  
الذين يبعان بهم كالسائور والماعود من الثمرة قال في المبوط يبطل العقد لأن الساقاه موضوعه على أن من رب المال  
المال ومن العامل العمل وإذا شرط أن يكون أجره الأجر من الثمرة كان على رب المال المال والعمل معاً وهذا لا يجوز وبالجواز  
قال المصنف والعلامة إذا بقي للعامل عمل فلما حصل منه بقي للعامل على ينفع به الثمرة ولو في بقاياها وحفظها كانت المساقاة  
جارية فعمل هذا رطباً تاماً وفي تعقير أي الجواز والتشخيص والكيس في العروف جازة المساقاة عليها لأن الضرورة المسوقة للثمرة  
أي المحجوبة إلى العامل ولا يتحقق قبل الظهور يتحقق بعده بل بما كانت الحاجة أمس لأن المالك قد لا يتمكن من مباشرتها وفي  
فسادها وقد تعذر الجارة والحالة والمساقاة أتم منها وأقوى في حرمان العامل على الحفظ فيشرع ذلك تحصيل المصلحة المحال  
عن عارضة منسوخة من المشرعية **مسألة** قال الشيخ على العامل كل ما فيه المشراد كالقطا وأصلح موضع  
التشخيص ونقل الثمرة البيرة وحفظها في رؤس النخل وغيره حتى يقيس وعليه الأكثر وقال أبو علي وكل حال تصليها  
الثمرة والزرع حال يوفى عليها من الغنسان فادلت صار شركاً ولم يحس عليه من العمل شي إلا بقسطه إلا أن يشترط عليه  
لا يبطل هذا العقد بموت أحدهما لأن العقد لازم من العهود والأزمنة بل يقوم وارث كل واحد منهما مقامه كالأجرة من قال بطلانه في  
الجارة يبطل به هنا ومن لا فلازم لو عيى المالك العامل وفات **مسألة** طلبت المساقاة لأن العقد لم يتأد ولم يكن **مسألة** إن  
يشترط المالك على العامل مع أحدهما شي من ذهبه فضة أجواز أن يكون الخارج من الثمرة بعد المشراد أو أقل فيكون عمله صائغاً  
ويصح الشرط لكنه مراعى كالتعجيل فإن تلفت الثمرة بطل الشرط ولم يجب الوفاء وكذا لو لم يتحقق اللطاع في المدة المشرطة لم  
يجب الوفاء بالمال **كتاب الوديعه عارية** مقدمة الوديعه مشتقة من ودع يقال ودع الشيء يودع  
إذا كان في خفض وسكون وسوق من الأول وكان المالك يكتفي إلى المستودع والطالب يودع بامانة وأنه يقوم  
مقامه في خفضه فهو في خفضه ودعه من تكلف احتفاظها وأقر من تجسم مرعاًتها وأصل فيها الكتاب والزرع والجماع  
أما الكتاب فهو قوله تعالى إن الله يامركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وقوله إن الله يحب من آمن بعقوبته فليؤد الأمانات التي  
أمانته وأما السنة فهو من السنة أي من كعبه أبو هريرة كل واحد عمل الأفراد على النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن شاء  
إذا الأمانة إلى من اتخذه لا تخفى من حالك وكان عنده صلى الله عليه وآله وسلم وداع بركة فلما أراد أن يهاجر ودعه أم  
أمن وأمر عليه على السلام يرد ما على أصحابها وروي سمر عنه عليه السلام أنه قال على اليد ما أخذت حتى تؤدي ومن طريقه في خبر  
عن زين العابدين عليه السلام أن قال حين علم على السيف الذي قبله حين علم عليه السلام لردده إليه وأما  
الاجماع في الأمانة لا يتخلفون فيه **مسألة** الوديعه وللعارية من الأمانات الخاصة والأمانات مطلقاً فيقسم إلى قسمين  
أمانة خاصة كالوديعه والعارية والشركة والمفاربة والعين المهرونة والمساكنة ومانعة يد الوكيل والوصي وضابطها كل عين

ل



وروي النسب النبي صلى الله عليه وسلم استعار من أبي طلحة فسه سافركه واستعار من صفوان بن أمية يوم حنين درعا  
فقال أعضاء يا محمد فقال بر عارية مواده ولما أجمع من عاتق الأمانة **تنبيه** العارية من الأمانة الخاصة والاصل فيها عدم  
الصانع عند الغرض المحقق الا ان يعرض ما يوجب عنها وهو مورد **الاول** التقريط وهو من اسباب الحفظ **الثاني**  
التعدي وهو فعل ما لا يجوز شرعا **الثالث** ان يتغير ذهابا أو فتنه الا ان يشترط سقوط الصانع ولا فرق بين الموعود  
وغيره **الرابع** ان يتغير من غاصب ومن ليس له **الخامس** ان يشترط على المتعدي ان يرضى العين مع تلفها ولا  
يفني ما ينقص الاستعمال **السادس** ان يتغير للرهن فتكون مضمونة على السوكون والمهرن وذو عيب العين العامة ان يكون لها  
مضمونة في الاصل لتوابعها لم عارية مضمونة واجوب ان ضاها باشرطه على السلم على نفسه الصانع لانه من لوازمها  
**قال** طاب ثراه ولو خلا في القية فقولان استنبها قول العالم اقول تخا والمصنف مذهب العلامة وبه قال  
القاضي وسلاوان حمزة وابن ادرسي وقال الشيخان ليعدم قول المالک وصحاه اختلاف وتقدم  
**كتاب الاجارة مقدم** الاجارة في اللزك الاجرة واشتقاق من الاجر وهو الثواب يقال اجر دار بوج  
جرها ايجاد فهو جرد والجر فغير يعني الفاعل كالعالم يعني العالم وفي الشرائع ملك للمنفعة منه معينة لبعض مال والملك  
حبس والمنفعة فصل يخرج به ملك الامان كالباع والهيئة ويخرج باشرط العوض العارية وباتي القيد وشروط الاصل  
في الكتاب والسنة والاجماع ان الملك بفقوله فان ارضعكم فانوهن لجرهم قال لو شئت لا اخذت عليه اجرا  
ان اريد ان املك احدكم ابتيها بئس على ان تاجرني ثانيا حج فاجز لو قوع الاجارة واما السرفري ابوهريرة  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اعطي الاجرة اجرة قبل ان يحفر عرفة وروي ابو سعيد اخذ ربي وابوهريرة عنه  
عليه السلام في استاجرا ليعلم اجرة وروي ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلثة انا خفيهم يوم  
القيامة رجل باع حرا فاكل ثمنه ورجل استاجر اجيرا فاستوفى ثمنه ورجل اوفى اجرة ورجل اعطاني صفقة شتم غدره  
فعل الصواب فعلى صلوات عليه والرجل نفسه من يهودي ليستفي الماء ولو بتمره وجمع الثمرات وحمل الي النبي صلواته  
عليه وسلم وروي محمد بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الاجارة فقال رصا لا باس بها اذا فقه قد طاف  
وقد اجر نفسه موسى بن ابي عمران واسئله فقال ان شئت عذرا فانه لاسع وعز وجل على ان تاجرني ثانيا حج فاف  
ان تمت عتق من عندك والسوق للكتب بالسني افضل منها وروي محمد بن عيسى عن ابي القاسم عن عمار الساباطي  
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يبيع وان سواجر نفسه اعطى اكثر مما يبيع في تجارته قال لا يوجر نفسه ولكن  
يشترق اسه وعز وجل ويبيع فانه من اجر نفسه ففقد خطر على نفسه الرزق واما الاجماع في عامة المسلمين فاف  
**طاب ثراه** وهو ينظر الموت قال الشيخان نعم وقال المرتضى لا ينظر وموافق اقول لا احاسب  
ثلثة اقول لا والبطالان بالوت من ايها التفتقا قال الشيخان وسلاوان القاضي وابن حمزة **السادس** عدم البطلان  
من ايها كان قال السيد وابن حمزة ادرسي والتقي واختاره المصنف والعلامة **الثالث** مطلقا تابوت المستاجر دون المجر

حصلت في يد غير مالها باذنه او بغيره اذنه ثم علم ولم يطلعها او اقره الشارع على مالها لم يدخل فيه الوديعة بعد موت المودع المشغول  
بجدة الاسلام مع عدم التيقيد الوارث فان الشارع جعل له ولاية الاستجارة المحل في يد المودع لا يستجاره  
غير مضمونه ويدخل فيه ايضا القطة فانها في يد الملقط الا باذن المالك بل الشارع اقره عليها الا حقا فاف امانته عاتره  
هي كل عين حصلت في يد غير المالك مع عدم علمه على غير جهة التعدي كالشوب بيطر الرج اي راوا انسان وكالوديعة  
اذا مات مالها ولم يعلم الوارث وكالما ورد بدفع عين الي غيره والحال الموصي بتقوية او بدفعه الي من يعلم به ولو كان الموصي  
لديها وعلم به كان امانته خاصة وحكم الامانة الخاصة انما لا يجب دفعها الا مع الطلب من المالك اكيد ولو تلفته قبل القبض وحكم  
العامة وجوب الدفع على الفور ويضمن على التاجر ويشتركان في الضمان مع التقريط والتعدي **قال** طاب ثراه ولو  
اضلها في مال هل هو ديوعة او دين فالقول قول المالك ان لم يودع اذ العذر الرد او تلفت العين ولو اخطا  
في القية فالقول قول المالك مع مينة وقيل قول المستودع وموافق اقول هنا مستدان الاول اذا اخطا في مال فقال  
القاضي هو ديوعة وقال مالكة بل هو دين عليك اي مثله دين لان المالك المعين لاسان لا يكون دينا على غيره لان الديون كل  
ثابت في الذمة غير مستحق الا ان تقول القرض لا يملك لمجرد القبض بل بالتصرف وهذا النزاع انما يحصل ويتصور له ثمة العين او  
تعذر دها كما لو اخذها ظالم فادعى القاضى انها وديعة عنده وتلفها من مالها وادعى المالك انها دين عليه قال حتى ثابت  
في ذمتك وانما لي عليك مثلها او قيمتها فالقول قول المالك لان الاصل في اليد ضامنا مال الغير لقوله عليه السلام على اليد ماخذ  
حتى تؤدبه ولما رواه اسحق بن عمار قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن رجل استودع رجلا الف درهم فضاقت فقال الرجل كانه  
عندي وديعة وقال لا اخرغا كانت عليك فرضا قال المال لازم له الا ان يعينه البينة انما كانه وديعة **الثاني** لو شئت  
الوديعة فقراره او البينة لزمه ضمان العين مثلا او قيمته فان اختلف في القية فعل القول قول المالك قال الشيخان نعم لان  
الوديعة صار بالتقريط خائنا فلا يكون قوله حسوفا قال التقي يقبل قوله لانه غارم والاصل بله الذمة من الرايد وبه  
قال ابن حمزة وابن ادرسي واختاره المصنف والعلامة ذكر العارية قال في الصحاح العارية بالتشديد كما انها منسوبة الي العار  
لاظهار عار وقيل منسوبة الي العارة وهي اسم من قولك اعترته الناع اعارة واعارة المعذور وقيل اشتقا فاما من عارية  
اذا ذهب جاء خبيث عارة لتحويلها من يد الي يد وذكر الخطابي ان اللغة الغالب التشديد وقد تخفف في الشرع هي  
عبارة عن اباحة الانتفاع بالعين ثم استرادها وبسي ما لك المنفعة المعتبرة والمنفعة بالعين المنفعة بما المتعار والاصل فيها  
الكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فبقوله تعالى ونعوا نواع البر والتقوى والعارية باحة الانتفاع لمن هو محتاج فكان اعانة وولي  
مع الذين هم يرون وتمنعون الماعون قال ابن عباس العواري وعن ابن مسعود الماعون العواري من اللو والقدر والميزان  
واما السنة فروي جابر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من صاحب بل لا يفعل فيها حقها الا جاءته يوم القيمة  
اكثر ما كانت فباع ففرق ثمنه على بقولها واخفاها قال رجل يا رسول الله ملحق بال قال اجلبها على الماء واعارة دولها واعارة فاعادها  
فروي ابو امامة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في حطنته الوداع العارية مواده والمحنة مردوده والدين يقضي والنعيم غارم







فأقضى عليه فعل وما فظي له فلا وكل عبد من جعفر في مجلسين وأما الإجماع فمن عامة المسلمين قال **طاب ثراه** ولا  
حكم لوكالة المتبرع أن هذا المصلحة من خواص هذا الكتاب واختلف في تفسيرها مذكرة على قولين الأول أن يتبرع إن كان في كل  
آخر عن زيد مثلا ويعمل الوكيل هذه الوكالة هنا بمعنى التوكيل أي لا حكم لتوكيل المتبرع بل يقع باطلا أو يكون معناه أن  
الوكيل يتبرع بقبولها فقبولها بعد ردها عن غير ذلك فهو متبرع **الثاني** وبما هو موقوف على مقدرته وتقريرها  
أن الوكالة الصحيحة لها حكمان الأول **امضاء المتبرع** فالتصديق الصادر من الوكيل على الوكيل **الثاني** استحقال الوكيل عند  
فعل ما وكل فيه أصل لا مبرر أما الجارة أو جعله فالتبرع لقبول الوكالة من غير اشتراط الأمر ليس يتحقق لحدوثها فتقضى  
لحكم لوكالة المتبرع لا يبرر الحكم الثاني الذي هو الاستحقال لا الأول ولا يفتي بقول من غير اشتراط أن لا يشرط العوض  
لفظ لا يعم من اللفظ والنية إذا كان العمل في الجارة بالعادة فانه مع وقوعه بالوكالة يستحق عليه جرة الشئ وإن لم يثبت  
بل المتقدر به فعل بنية المتبرع أو كان الفعل ما لا يستاجر له بحري العادة كبرية القلم فالزم بذكر العوض لفظا لم يكن له  
اجر وإن شتره لم يبرر بقبولها والتفسير الأول **طاب ثراه** واجبة قال **طاب ثراه** ولا يجوز له العمل وإن شهد على الأصح قوله  
للاصحب هنا لثمة قوله الأول عدم العمل بالعلم وفعله ما على الوكيل قبل العلم وإن تأخر عن العمل ولا اشتراط الأصح قوله  
على وقواه في الخلاف واختار المصنف والعلامة في الإرشاد وحق المحققين **الثاني** أن العمل بالعلم وإن لم يشهد به وهو مستحب  
العلامة وقول الشيخ في الخلاف إذا عمل الوكيل وكبد عن الوكالة في غيبته لا صحابا فيه وإثبات أحدهما لا يغفل في الحال وكذا  
لو لم يعلم الوكيل وكل تصرف فيه الوكيل يكون باطلا قال العلامة ولم يفتقر هذه الرواية **الثالث** قال في النهاية فليست مدعي  
عنه علامة بخبر من الوكيل أو يعلم بذلك كما شهد على كماله وكل امرئ بعد ذلك يكون باطلا لا يبرر ثم التوكلة فيقبل ولا  
كثرة أو أن عمله لم يشهد على غيره مع إمكان ذلك لم ينعزل الوكيل وكل امرئ بعد ذلك كان حاصيا على موكله  
أن يعلم بعينه وبه قال الشيخ والقاضي وابن حجر وابن أدريس حتى لا يكون باطلا ولا ينهي بالتعلق بحكم في  
حق الهبة عنه الأبعد علمه وكذا نواهي الشرع كلها ولهذا المانع أهل قبا وان العتلة حوت إلى الكعبة دارا وبني على  
صلواتهم ولم يبرر بالعادة وكذا كذب الوكيل وكبد عن التصرف ينبغي أن لا يتعلق حكم في حق الأبعد العلم وهذا  
الدليل ذكره في الخلاف **الثاني** رواية هشام بن سالم عن الصادق ع منعه ما رواه معوية بن وهب عنه عليه السلام  
أن من وكل رجل على أمضا وأمر من الأمور فالوكالة ثابتة ابتداء حتى يعلم بالخروج منها كما علم بالوصول فيها وقيل رواية العلامة  
بن سابع عن علي بن فضال عن مالك قال العلامة في المختلف فاذا ظهر عدم الوكيل إلا أن يعمل هذه الروايات **الثالث** أنه لا يجوز  
قبل علمه كان فيه حر لانه قد يتصرف بقرافات يتطرق الضرر بطلانها كالإجماع كإجاريه فيطأها المشرى والطعام فيأكله وغير ذلك  
فيتصرف في المشرى ويجب ضمانه فيتصرف المشرى والوكيل وهذا الوجه الثالث ذكره العلامة في المختلف ثم قال بعد هذا  
الكلام بما فصل والقول الآخر وليس يودي لأن الوكالة من العقود اجازية فلو وكل الفسخ ولم يعلم الوكيل والوكالة لا تدر  
حينئذ وهذا اختلف ولأن العمل دفع عقد لا يقتضي إياضا صحتها فلا يقتضي إياضا بطلانها والطلاق والعقد وفي هذا الكلام نظر

لما يجيب

لما يجيب عن الأول أن الوكالة اجازية قوله فلو وكل الفسخ قلنا جازية الفسخ مسلم كل من يبرر الفسخ عليه شرط العلم ومن  
يجعل الشرط وعدمه عند عدم شرط قوله والوكالة لا تدر قلنا قد يبرر من اللزوم المجازية كإجاريه بعد شروع العامل في العمل  
فإنما يكون لازمه للمجاز على الاعم بدل مقابل ما عمل مع أعماله ومثاله في الأحكام الشرعية كإجاريه كحضور المأخوذ مسجد الجمعة وشروع  
الإنسان في الحج المندوب وعن الثاني قوله العزل دفع عقد لا يقتضي إياضا صحتها فلا يقتضي إياضا بطلانها والعقد قلنا منع  
المساواة فإن العقد فذلك ليس متعلقا بعين العاقبة وليس كذلك العزل في الوكالة المتعلق بثالث ثم قال وقول الشيخ في  
النهاية لا بأس به لانه توسط بين القول وهذا يدل على تزوده ورجح في القواعد العزل وجزم به في كتاب فتاواه **طاب ثراه**  
ولصح الوكالة في الطلاق الغائب والمخاض على الأصح قوله منع الشيخ في النهاية من توكيل المخاض في الطلاق وبه قال الشيخ والقاضي واجازة  
ابن أدريس والمصنف والعلامة لوجه الأول **الاصول الصحيحة** **الثاني** أنه فعل يقبل الإن به فيصح دخوله فيه أما الأول في جوازه  
في الغائب وأما الثانية فكيف من الأفعال لعدم المانع الخاص لصورة النزاع الموجب لوجهها من الثاني **الثالث** قال ابن أدريس  
لا خلاف أن حال الشقاق وبعت المحكين أن الرضا إذا وكل الحكم الذي هو من أهله في الطلاق فطلق مضي طلاقه وإن كان  
الوكيل حاضر البلد أصح الشيخ برواية سماعة عن الصادق عليه السلام قال لا يجوز الوكالة في الطلاق فيعمل على ما إذا كان الوكيل حاضر البلد أصح  
أو الأجانب التي وردت يجوز التوكيل محل على الغيبة وإجوابه الرواية عن الصادق عليه السلام قصرها عن إفاضة المطلوب لانهما على المنع  
مطلقا فأنه لا يعلل بقوله وما ذهب إليه لا يدل على الرواية عليه **طاب ثراه** والمسلم يتوكل المسلم على المسلم والذي  
والذي على الذي وفي وكالة على المسلم تردد أقول البحث هنا منحه في ثمان مسائل الأول أن الوكيل لا يجزى إيمان بكون مسلما  
أو كافرا فإن كان مسلما فبالأول أن يتوكل مسلم على مسلم **الثاني** أن يتوكل مسلم على ذي **الثالث** أن يتوكل ذي  
على ذي وهذه الثلاثة إجماع لا نزاع فيها **الرابع** أن يتوكل الذي على المسلم وهذه المسألة هي محل الخلاف وإثباتها لا يقول وفي  
وكالته أي وكالة المسلم له أي للذي على المسلم تردد وظاهر الشيخ في النهاية والخلاف المنع وبه قال المصنف وقيل لا وسار والشيخ  
وذهب في المبسوط إلى الكراهية وبه قال ابن أدريس والعلامة والاصل الدال على الجواز السلام على العاقلة اثباتا  
البطلان كإخراجه عن السلم وثبت الجواز لأن للذي على أهلية المطالبة بالحقوق واستيفاءها من المسلمين فليس يتولا ذلك من المسلم إلى  
وإن كان ذميا فمسائل أربع الأول أن يتوكل مسلم على ذي **الثاني** أن يتوكل ذي على ذي **الثالث** أن يتوكل ذي على مسلم  
القسمين **الثاني** أن يتوكل ذي على مسلم ولا يشك في بطلان هذا القسم **الرابع** أن يتوكل مسلم على مسلم ومنع منه أصحا  
لاستلزامه البطلان **طاب ثراه** ولما اختلف في الرد فتولان أحدهما القول قول الوكيل مع يمينه والثاني قول الوكيل  
ماله كى بجعل وسواشتر أقول في المسألة قولان الأول قوله القول المالك في عدم الرد لانه العمل والقول عليه السلام على  
البعد ما اختلفت حتى تودي سوي كان بجعل أولا وسوقه ابن أدريس والعلامة وسوقه المصنف في البزار **الثاني**  
القول قول المالك إذا كان بجعل وإن لم يكن بجعل فالقول قول الوكيل لأنه أمين فثبت لال المنفعة بخبر دون منقصة كائنه  
وسوقه الشيخ في المبسوط وبه قال القاضي والمصنف في النافع **الثالث** الأمانة على ثلثة أقسام الأول من يقبل قوله



في الرد اجاعا وضابط من قبض العين لنفع المالك فهو محسن محض فيقول قول في رد هاذ من مقابلته الاحسان  
بالاساوت كالمستودع واشتكله العلامة من حيث ان المالك لم يرد من ناد وجرم في كتاب فتاوه بوقته الحكم  
**الشيخ** مقابلته وضابط من قبض العين لنفعه ومصلحة كالتبرع والمسترجع من ذلك جبر **الشيخ** من قبض العين و  
نفعها مشترك بين المالك والقبض كالمضارب والكيل يجعل من غير جانب النفع اعتراف المالك ومن غير جانب المانة اعتراف  
قول العامل قال **طاب ثراه** ولو وجد من غير ماله فانه الموكل فالقول قول المالك مع يده وعلى الوكيل ماله ما عدا ذلك  
نصف ماله لا يضره حقها وعلى الزوج ان يطلقها ان كان وكل قول في السنة ثلثة اقرارا ولا وجوب المهر كالمهر على الوكيل  
لوجود ثلثة اقرارا من جميع حقها بترك الاشهاد على الموكل بالوكالة فيكون عليه ثلثة **الشيخ** ان المهر يحسب كله بالعقد  
وانما يتصرف بالطلاق ولم يحصل **الشيخ** انه الغارم لها بالعقد عليها ومنع الارواح منها وهو مذهب **الشيخ** في النهاية بعد  
القاضي واختاره العلامة في كتاب فتاوه **الشيخ** وجوب نصف المهر قال **الشيخ** في السبوط واختاره ابن ادریس ثم قوي  
قول النهاية لانما فتر قبل الدخول فيكون كالطلاق ولو روي عن غيره من خطه عن الصادق عليه السلام **الشيخ** بطلان العقد في الظاهر  
ولا يجب على الوكيل شي كالحاكم من غير التزوج كالمواضع مثل فانه يحكم بطلان العقد مع بقاء الموكل وكما يجب التفرع في  
عدم الاشهاد ذاك الوكيل يثبت له المدة اذا احتق لها فكان من حقها ان لا يجب اليه التزوج الا في ميثاق او كالتبرع وكالتبرع  
وجب على سبطان العقد في الظاهر كما يحكم بطلان البيع ولا يزوم الوكيل شيا ويبقى الزوج في مابينه وبين امه بجاه  
ان كان صادقا فلا شيء عليه الا وجب عليه الطلاق ودفع نصف المهر حكاية العلامة عن بعض اصحاب وقواه في  
المختلف **فرع** المدة اذ لم تصدق الوكيل حل لها التزوج مع بطلان العقد في الظاهر ان صدقته لم تشرع  
ولا يجبر الموكل على الطلاق بل يفسخ احكام **تنبيه** **الاول** هل يصح الموكل من هل السهمان في قبض الزكوة  
قال في السبوط نعم واختاره العلامة وهو مذهب الشهد وضع القاضي واختاره ابن ادریس اجماع الاولون بالاصل  
وبانه على مباح فتدخل النيابة اما بااختاره وطاهره واما قبوله النيابة فيدخل عليه وضع الشارع ايضا للعامل بحسب  
دفع الزكوة الي الامام والساج ونرى ذمة الدافع وان تلفت بعد ذلك منها فكل ما كان لو كلف لاهل السهمان  
لانها لو كان وكيلها لغيره نائبا كما يزعم لو تلفت من يده ويوكيله فانه ذمته بتلفها منها دل على انها وكيلها  
اهل السهمان اجماع ابن ادریس ان التوكيل حكم شرعي يحتاج في نيابة اي دليل شرعي ودلالة وايضا فانه  
مترتبة بالزكوة فلا بد ان لا يفعلها ولا خلاف في البراءة بتسليمها الي مستحقها دون وكيله لان الوكيل ليس هو من التامنه  
الاصناف ولان الزكوة احسن لا يتحققها واحده بعينه ولا يملكها احد الا بعد قبضها فالوكيل لا يثبت المطالبة وكل واحد  
من اهل الزكوة وانحسرت المطالبة بالمال لان الانسان محير في وضعه فيه وفي غيره فلا يجبر على تسليمه اليه قال  
العلامة في المختلف الاستعانة في ان يقول الفقير وكلتكم في قبض ما يدفعه المالك الي عن زكوة ولا يلزم ذلك استحقاق  
المطالبة بل اذا اخذ المالك الدفع الي ذلك الفقير جاز الدفع الي وكيله وعندي في هذه المسئلة توقف **الشيخ** لا يجوز التوكيل

في الطهارة

في الطهارة مع الاختيار ويجوز مع الضرورة ويتولى بواليد ويجوز ان يتعين في صلباء على كراهية **الشيخ**  
وسوال المشهور بين اصحاب ومذهب القاضي **الشيخ** هل يجوز التوكيل في الاحتطاب والماحتاش والاصطيد  
وبالمجلة اجازة المباحات يعني انما تحتطبه الوكيل يكون التوكيل وكذا ما يصطاده ولا يجزى يعني ان يكون الوكيل  
يجوز حياته فريد الشيخ المنع واختار التوكيل في اجبا الموات ويتبع ابن ادریس وفي اجماع بينهما نظر ومشاخلاف  
ان تلك المباحات هل يحتاج الي نيابة ام لا بعض ذهب الي الاحتياج لوقوع الاجماع بتلك الدررة الموجودة في حق لسمكة اذ لو  
دخلت في المالك مع عدم البينة لوجب رد هاء الى الصياد لانه ملكها بمجرد الاستيلاء وذهب بعضهم الي عدم الاحتياج الي نيابة  
ولعل استادة الي قوله عليه السلام من اجبا ارضا ميتة فهي له قضاء من امره ورسوله حكم بالحكم ولم يشرط اليه ولعل الاول  
اولي في اجتزاء نيابة اجاز التوكيل وحكم المالك للموكل ومن لم يبرهن اليه حكم المالك للوكيل باثبات مدة عليه البقي الوكالة **الشيخ** يصح  
التوكيل في الاقرار والاطلاق وهو مذهب العلامة وغيره المحققين لانه اجبا عن حق يلزم المقر وقوله عليه السلام اقرار العتق  
على انفسهم جائز وانفق العمار على انه يدل بمفهومه على عدم قوله على الغير وانفق الكل على ان دلالة المفهوم راحة  
وجوزه الشيخ في السبوط واختاره في السبوط ومن الناس من قال لا يصح ثم اختلف القائلون بعدم العمه  
فمنهم من قال توكيلا بذنه في الاقرار عنه اقراره لا اجر عن حق عليه فخره وقال غير لا يكون اقرارا لان التوكيل  
في الشيء لا يكون اثبات لنفسه ذلك الشيء كالتوكيل في البيع لا يكون بيعة وكذلك الامر لا يكون امره وانما  
لا يكون اقرارا لانه اجبا في التوكيل يكون انشاء واللفظ الواحد لا يكون ميتة في حاله واحدة لاحتمال الاجازة  
الصدق والكذب وليس كذلك لانتفاء **كتاب الوقوف والصدقات والهباء** **الاول** الوقف في اللغة كبحسب  
وفي الشرع تجبى اصل يتبع به مع بقا به غيره ويسل منافع وجمع وقوف واقاف ويقال وقفت ولا يقال وقفت  
الاشاره ويقال حبست واحبست ومقتضاء ذوال المالك عن المالك تبسيل المنفعة على الوقف عليه وسي  
الوقف وقفا لا شيئا له على اجماع المجتهدين وقطع سائر الجهات والتصرفات عنه والاصل في الكتب  
والسنة والاجماع واما الكتب فمقوم قولهم وافعلوا اجر وما تفعلوا من غير ذلك فاعلموا واما النكاح فمقوم قولهم  
اذ مات ابن ادم انقطع علمه الا من ثلثة وله صاح يدعوله وعمل ينفع به بعد موته وصدقة جارية قال العلماء المراد  
بالصدقة الجارية الوقف وقال الصادق عليه السلام ليس نبي الرجل بعد موته من الاجر الا ثلث حصان صدقة  
اجرها في حياته فهي تجري بعد موته الي يوم القيمة وصدقة موقوفه لا تودث او سنة هدي منها فكان يعمل بها  
وعمل بها بعد غير او ولد صالح يستغفر له وعند عليه السلام سنة تمنح المومي بعد وفاته ولدي يستغفر له ومصحف  
يخلعه وغرس يغرسه ويبر يحفره وصدقة يجزيها سنة يدعى بها من بعده ووقفت فاطمة عليها السلام حقها  
بالدينه واشتهى اتفاق الصحابة عليه قولاه فعلا قال جابر بن عبد الله من الصحابة ذو مقدرة الاوقف واما الاجماع  
فمن الامة لا يختلفون في مشر وعبد وان اختلفوا في ماله اوقافا لجاهلية باطله وهي اربعة السابيه وهي التي



تلك ثلث بطون كلها انما قتيب ولا تترك ولا تحلب لا يفتق **الثاني** البجيرة وسو ولد السايه الذي يجي به في البطن الحادي عشر فان كان  
الشيء في البجيرة وسيت بجير لانهم كانوا يجي ون اذ هما اي يشقونها والجر والثقل منه سبي البحر لانه شق في الارض **الثالث**  
المصليت وهي التي انما تملح في بطون في كل بطن عن قايين فاذا ولدت بطنا سادسا ذكره او انثى قيل وصلت لخاصها  
فان بعد ذلك يكون حلال للذكور وحراما على الاناث **الرابع** احكام وسو الخيل يتبع من صلبه عن بطون فيب ويقال جملته  
فلا يركب هذه الوقوف الجاهلية وجاء الشرع باطلا لها قال يقال ما جعل الله من بجمرة ولا سايته ولا حيلة ولا حام وكان  
الذين كفروا يفترون علي اسد الكذب فاجر سبحانه انه لم يشرع لهم ذلك وانما هو يوضعهم واصلاحهم كقول الله ان هي الاسماء  
سميتوها انتم وابلواكم ما انزل اسمها من سلطان والفاظ الوقف سننة وقفت ولقد قفزت وحبست وحرمت وايدة  
فوقفت صريح لا يتقدم اليه قريته والبواقي في كفايات تقف الى قريته كقوله لقد قفزت بداري صدقة موقوفه فاجر وسيله  
وما ناس من الالفاظ الدالة على ارادة التبيد **طاب ثراه** ولو جعله من ينقض عابدا صريح بعد موت الموقوف الي و  
رثة التي قوت طلقا وقيل ينقل الي ورثة الموقوف والاول مروى اقول هذا سلسل ان الاول هل يصح هذه الوقف ام لا  
فنقول شرط الوقف ان يبيد فلو جعله على من ينقض عابدا ولم يسجد بعد ذلك لم يبيد لان ينقض في الغفر والمساجد والمسا  
هل يصح وفقا قال الشيخ نعم وبه قال القاضي ابو علي وسلا و ابن ادرس واختاره المصنف والعلامة وقال ابن حجره قال  
علق على من يصح انقراضه كان عمري لو سكتي او حبسا بلفظ الوقف اصبحت الاولون بوجوه الاول الاصل **الصحيح** ان  
نوع عليك وصدقة فيتمتع اختيارا للمالك في التخصيص كغير صورة النزاع **الثاني** ان عليك الاجر ليس شرط في عليك الاول  
والا لزم محال ان تقدم المعلوم على العلة والدور واجبه الاخر وان بان الوقف مقتضاها الماييد فاذا كان مقطعا  
صار وقفا على مجهول فلا يصح كالموقوف على مجهول في الابتداء واجاب المسوعون بمنع الصوري وبالفرق بين مجهول الماييد  
وبين صورة النزاع فان المرفوع غير معلوم في الاول بخلافه في الثاني **الثاني** هل يرجع هذا الوقف الي الوقف او الي  
ورثة الموقوف عليهم او الي وجوه البرقي فيه ثمة اقول في الاول قال الشيخ وبه القاضي وسلا وسو الاول من كلام  
ابن حجره حيث جعله سكتي او عمري واختاره المصنف والعلامة **الثاني** قال المجيد ابن ادرس وبالثاني قال ابن  
زهرة اصبحت الاولون ان في الحقيقة حسب انقراضه ارباب فلا يكون موبدا فيرجع الي ورثة الموقوف لعدم خروجه عنه بالكلية  
لانه انما وقف على قوم بايمانهم فلا يتخطا الي غيرهم كقول العسكري الوقوف يجب ما يوقفها اهلها انشاء  
مع واجبه المجيد بان الوقف خرج عن الوقف فلا يعود اليه والموقوف عليه عليك الوقف فيبوت عنه كغيره بخلاف  
البطن الاول فانه وان ملك لا يورث عنه لعدم تامة الملك فلا يعود اليه والموقوف عليه عليك الملك في حقه لتعلق حق  
البطون به وليس بعد الاجر من يتعلق له حق بالحق لا يجب بالمنع من كون الوقف مطلقا ناقلا لو بد منه اذ كان منه  
في حكم حبس فلا مال العلامة في المختلف ولا بأس بقول ابن زهرة لا تتقال الوقف عن الوقف وزوال ملكه عنه **طاب**  
ثراه ولو شرط عوده عند احاجه فقولان اشبههما البطلان اقول في هذه المسئلة اقول الاول صحة الوقف

والشرط بعينه

والشرط بعينه انه ان احاج اليه ورجع فيه صراطا وجاز له بيعه والشرف فيه وان لم يرجع ومات كان وقفا وسوطا هو الغيب  
والحيث وسلا واختاره العلامة **ثاني** صحة الشرط والعقد ويكون في الحقيقة حسنا فان رجع فيه مع احاجه صراطا و  
ورث عنه وكذا لو مات ولم يرجع قال الشيخ في النهاية بنوع القاضي وسو الذي رجع العلامة في المختلف **اولا** ان  
بطلان العقد لا خلاف مقتضاها لان الوقف لا يباع قال الشيخ في المبوط وبه قال ابو علي وابن حجر وابن ادرس صرح  
الاولون باصالة صحة العقد والشرط لقوله تعالى او فوا بالعقود وقوله عليه السلام المؤمنين عند شرطهم وما رواه محمد بن  
مسلم الصفا قال كتب الي ابي محمد العسكري عليه السلام في الوقف فوقع عليه السلام على حب وقفا اهلها ان شاء الله وان  
الوقف بشرط ما سابع احاجا ازال الشرط الذي علق عليه الوقف لم يكن مبيعا واذا كان الوقف قابلا للشرط والموقوف عليه قاب  
بل للنقل عنه الي غير فاي مانع من خصوصية هذا الشرط اصبحت الشيخ على دعوي النهاية بما رواه ابن اسماعيل بن الفضل سال  
المصدق عليه السلام عن الرجل يتصدق ببعض ماله في حياته في كل وجه من وجوه البر وقال ان اصبحت الي شي من المال  
فانا حق بترتي ذكره قد جعله ان يكون له في حياته فاذا هلك الرجل يرجع ميراثا او يضي صدقة قال يرجع ميراثا على اهلها ولجميع  
على قول في المبوط بانه شرط يبا في عقد الشرط الوقف فيلنقضه شرطا فاسدا واجاب الاولون بالمنع من منافاة هذه  
الشرط للعقد وانما يكون منافيا لو لم يكن الوقف قابلا قبل هذا الشرط وسو التنازع **طاب ثراه** في وقف من بلغ  
عشر دراهم والمروى يجوز صدقة والاولي النعم اقول سوع الشيخ رحمه الله وقفت في العرف وسو هذه التقى والي علي وبيع  
سلا و ابن ادرس وعليه المصنف والعلامة **طاب ثراه** ويجوز ان يجعل الوقف النظر لنفسه على الاشياء اقول مع ابن  
ادرس من صحة هذا الشرط وافسد به الوقف حيث عد من غير ايطا صحة الوقف لا يدخله شرطا حيا والوقف في الصجوع وان  
لا يتوالاه سو بنفسه واجتا والمصنف والعلامة اجواز وادعي العلامة في المختلف الاجماع حيث قال الخلاف ان الوقف يجوز  
لان بشرط في وقته النظر لنفسه في الوقف وان يتوالاه بنفسه من الاستثناء واخراج النما الي اربابه على حسب شرط في الوقف  
علما بالاصل وقوله عليه السلام النون عند شرطهم وقوله العسكري عليه السلام الوقف على حب ما يوقفها اهلها **طاب ثراه**  
ولو وقف ذلك الكافر صح وفيه وجه اخر اقول قال المجيد ابن ادرس وقفت على عمارت سبعة وكبيرة اويت  
نار كان الوقف باطلا واذا وقف المذموم ذلك جاز وسوطا هو القاضي والمصنف وقال ابن حجره فاما ما وقفه اهل الشرك  
على الاماكن التي يشركون فيها بالعبادة لغير الله عن رجل يبيوت البشر ان والاضام والقرابين للشمس والكواكب ونحوها في  
اي ارض كانت فملك المسلمون احكامها فيها فان ذلك غير محضي ولا به الذين ان يبرفوا لمرثتها وعلما انها الي ما يبرفون اليه  
سهمهم في الغايم وفصل العلامة فقال ان كانت بيوت عبادة الله تعالى كالمساجد والكنائس صح الوقف وان كانت  
بيوت عبادة لغير الله تعالى كبيوت النيران والاضام فان الوقف باطل وحكمه حكم الارض المعنومة اذا فتحها المسلمون  
لانا امرنا باقرار اهل الزمة على عباداتهم ومواضع معتقداتهم فصح وقفهم عليها كاجاز لهم عما يتخلل في بيوت النيران فا  
نهاليت مواضع عبادة تعالي **طاب ثراه** والمؤمنون الاثنا عشرية وهم الاثنا عشرية قبل مجيئهم الكبار اقول القول الاول



في  
كتاب  
الشيخ  
طه

الاول من هذا الشيخ في البيان وبه قال سلا و ابن ادرس واختاره المصنف والعلامة والثاني منه في النهاية وبه قال المغيرة والعلامة  
وابن حجره قال طلب ثراه والشيخ الاماميه و اجار و ديه عن الزيدية اقول هذا المشهور بين الاصحابنا و جرم به  
المصنف والعلامة علما بعلوم اوقاف العقود الوقوف على حب ما يوقفها اهلها وقال ابن ادرس ان كان الوقف من احدي  
فرق الزيدية بصل كلامه العام على شاهد حال ونحوه قوله وخصص به صرفه في اهل تخته دون من عداهم من سائر  
المسلوك به على شاهد حال وما احسن هذا القيد الا ترى ان من المستبعد ان يوقف الوقف على فرقة الزيدية الذين هم  
اشد عداوة لاهل البيت عليهم السلام والشيعة من النواصب توضع الزيدية ثلث فرق الاول اجار و ديه اصحابه الى اجار و ديه زباد  
بن منقده العبدية قال ان النبي صلى الله عليه واله وسلم رضي علي عليه السلام بالوصف دون التسمية الثاني السليمان اصحاب سليمان  
بن حريز قالون البيعة طريق الامامية واعترفا بما نزل به كبره و عمر بالبيعة جنتها و انتم تارة ليؤمنون ذلك الاجتهاد و تارة يخطون  
وقالوا بكفر عثمان وعائشة وطولوه الزبير معوية لثقلهم عليا عليه السلام الثالثه الصالحية اصحاب الحسن بن صالح بن حي وكافها وكان  
ثبت امامته ابي بكر وعمر و يفضل عليا عليه السلام على سائر الصحابة و توقف في عثمان لما سمع علمه من الفضائل تارة و كمن التذلل لاف  
قال طلب ثراه ولا نسبهم الى ابي كان لمن انتب اليه بالابناء و دون البنات على اختلاف كالعديد والمهاشيمه اقول قد مر  
البحث في هذه المسئلة في باب الحسني فليس هناك قال طلب ثراه ويرجع في الجرح الى العرف وقيل هو من بني داره الي  
اربعة ذراعا وقيل اربعة اذرع وهو مطم اقول الاول مختار المصنف وهو مذهب العلامة ووجهه حل الاطلاق عند فقد الاحتياط  
الشيعة عليه والثاني مذهب الشيعيين وتلميذها وابن حجره وابن زهره والتقي والقبط الكندي واختاره ابن ادرس وهل يدخل  
منه علي راس الاربعين يظهر من العلامة النسخ وقال القاضي بدخوله الثاني لبعض الاصحاب ومتر و ك قال طلب ثراه و  
وقف على مصلحه فطلت فيل يرف الى البر اقول هذا القول موافق لما هو بين الاصحاب لان الوقف في الحقيقة على  
المسلمين نعم لغرض خصوص المصنف المعين لا يطل عموم له موجب العمل بقصد الوقف وسواهما وقف على ما يحصل به الثواب  
وتردد المصنف طلبا للدين والصلوة بقاء الملك خرج عنه ما لغرض الوقف وسواهما وقف على ما يحصل به الثواب وسواهما وقف على ما يحصل به الثواب  
ورثته وسواهما وقف طلب ثراه وهل ذلك مع اصاغه ولده في خلاف واجار و ديه اقول القائل باجواز ما في النسخ في النهاية ووجه  
القاضي واطلق الاصحاب النسخ وسو مذهب المصنف والعلامة بتحريم الوقف عن شرطه لا يبعد الا ان يقع خلف يودي الى فساد على  
جميل بن دياق قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل تصدق على ولد له بصدقة وهم صغار والارثان يرجع بها قال لا الصدقة له  
وكلي اوجه الشيخ برواية عبد الله بن الحجاج عن الصادق عليه السلام الرجل يجعل ولده ثيا و يرم صغار ثم يبدلهم يجعل معهم غيرهم  
من ولده قال لا بأس قال طلب ثراه ولا يجوز اخراج الوقف عن شرطه ولا يبعد الا ان يقع خلف يودي الى فساد على  
تردد اقول البحث هنا يقع في مقامات الاول اذا كان بيع الوقف النفع لاربعة من بقايعه على حاله و ارد عليهم هل يجوز بيعه  
لا سوغه المغيرة و حماد و منعه الباقون وسوحت **الثاني** اذا تعطل وال الى احزاب بحيث لا يتعدى نفعها او كان الوقف  
عليهم حاجة شديده الى بيعه هل يجوز بيعه ام لا فيه اربعة اقوال الاول نعم قال السيد والمغيرة ولا يرد في مصالحهم وكذا

مع شدة ضرورتهم اليه وبشلة قال سلا و قال ابن حجره ولا يجوز بيعه الا بشرطين احدهما من خرابه وحاجة بالوقوف على شديده لا يمكنه  
القيام به **الثاني** النسخ من بيعه مطلقا قال ابن ادرس سوا وقع فيه خلف اولاد وسوا خراب ولا وعلى كل وجه **الثالث** فصل القاضي  
والصدوق والتقي اذا كان الشئ وقفا على قوم ومن بعدهم على غيرهم وكان الوقف قد اشترط وجوعه الى غير ذلك الى ان يرب  
الارض ومن عليها لم يجوز بيعه على وجه من الوجوه و اذا كان وقفا على قوم مخصوصين وليس له فيه شرط يقتضي وجوعه الى  
غيرهم حب ما قد مناه وحصل الخوف من هلاك الارباب به حجة ضرورية ويمكن بيعه النفع لهم من بقايعه عليهم او يخاف وقوع خلاف  
بينهم يودي الى فساد فانه يجوز بيعه حينئذ وصرف ثمنه في مصالحهم على استحقاقهم فان لم يحصل شيء من ذلك لم يجوز بيعه ايضا  
على وجه من الوجوه **الرابع** جواز خيف خرابه ولم تكن من عارته او مع خلف فيه بين اربابه تحصيل باعتبار فساد لا يمكن  
استدراكه مع بقايعه وسوق المصنف والعلامة لان الغرض من الوقف استيفاء مناه وقد قد ردت فيجوز اخراجه عن حده  
تحصيل الغرض منه واجوز على العين مع تعطلها تباع الغرض كما لو عطل العبد في ذبح في احوال فان احتضن موضع فلا تقف  
الحل ترك مراعات الخاص لتعذره ولما رواه علي بن منبأ في الصحيح الى ان قال وكتب البرقي الى ابي جعفر عليه  
السلام ان الرجل كتب ان يبيع من وقف هذه الصبغة عليهم اخلافا فاشترى واذا ليس يمين ان يباعا ثم ذكر بينهم بوعده فان  
كان يبيع ان يبيع هذا الوقف ويدفع الى كل انسان منهم ما كان وقف لهم من ذلك امر به فكتب بخطه الى واعده ان  
راي ان كان قوعلم الاختلاف بين اصحاب الوقف ان يبيع الوقف مثل فانه باجاء في الاختلاف ونفع الاموال وا  
النفوس اصبحت المافون برواية علي بن راشد قال سالت ابا الحسن عليه السلام قلت جعلت فداك اشتريت ارضا اجنب  
ضيعتي فلما وفرت المال خربت ان الارض وقف فقال لا يجوز شراء الوقف ولا يدخل الغلة في مالك اذ فاعها على ما وقف  
عليه قلت لا اعرف لها ربا قال لبيد في بعلتها ولا ربا لا يجوز بيعه مع بقايعه لا يجوز بيعه مع تعطلها كما لعق  
واجاب لا دلالة في الرواية ونقول بوجهها قال القاضي تسويغ البيع بواجب الوقف وقوع فقه بين اربابه التعديل  
حصوله لعدم العوضه برباها فانتفي المعين فلذلك انها عليه السلام عن شرائها والفرق بين وبين العتق ظاهر  
فان العتق اخراج عن الملك الكلي من تعالي والوقف عليه يطلبت النفع منه واما النسخ فلعله عول ما راق  
جعفر بن حسان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اوقف عليه ثمن على قرابة في ابيه وقرابته من امر فلو رثه  
ان يبيع الارض اذا احتاجوا ولم يكنهم ما خرج عن العلم قال نعم اذا رضوا كلهم وكان البيع خير لهم باعوا فان مفهوم  
هذه الرواية عدم التابيد اذا بيع الوقف حيث يجوز اما من خوف الغنة او العطل ما ينع ثمنه قال العلامة  
الاقوي عندي انه ان كان شرائي بالنسخ يكون وقفا على اربابه كان اولى فان انتفك مثل الوقف كان اولى والا  
حاز شرائها كان ماله يبيع وقعه وان لم يكن صرف النسخ الى البايعين يعملون به ما شاؤوا والان فيه جمعا بين القول  
اليعرض الوقف من نفع الوقف عليه على الدوام وبين النص لانه على عدم تجوز مخالفة الوقف حيث شرط التابيد  
وان لم يكن تابيد بحسب الشخص وانما بحسب النوع وجب لانه موافق لغرض الوقف ودخل تحت الاول الذي وقع العتق عليه



ومرعات مخصوصة بالخدمة في نوات الغرض باجتماع وان قصر الثمن عن الباعين يقتضي خروج البطون عن الاحتفال  
بغير وجههم انهم يستحقون في الواقع كما يستحقون في البطون بحيث البطون الاول وان تغدو وجوهم  
حالة الوقف وقار الرخصي والمغيد به الموجودون ويتفقون بثمنه **مسألة السكنى والعسكى** مقدمة فقال  
المغيد في العز اما لازم اول والثاني العاريد والاول اذ اجمع خروج العين عن الملك الاول والاول الوقف والثاني اما  
بعض اول الاول الاجارة والثاني العز ويتبادر فيهما الرعية الفاظ السكنى والعز والرقبي والحجس فاذا قرنت  
بالعز من الملك او السكنى قبل عري فاذا قرنت بالاسكان قبل سكنى فاذا قرنت لمدة معينة قبل رتي اخذ من ارتقاب  
المدة وانتظار خروجهما وقيل من رتبة الملك وقبل الرقي فحقته بالعبد والسكنى بالملك والحجس يطلق  
على الملك وعلى العبد والدارية واجابت على رجل اتخذها واخذت بيوت العباد وكم العز باجر المعز على  
عين لغيره او عمر الملك وحكم السكنى ان قرنت بمدة اجراه عليها وان اطلق الاسكان ولم يعين وقتا كان الرخص  
جزمي شاول ينزح بالقبض قبل فريضة اقول الاول نعم مطلقا وعليه الكثر **الثاني** لامطلقا لاصالة بقاء الملك في  
كالعارية **مسألة** يلزم ان قرنت بالقرية والا فلا بقي منها مني وسواء اذا قال اعزتك هذه الدار كذا لعبدك هل يرجع الي  
لاصالة بقاء الملك وسواء هل يصح في البسوط كدهم القاضى في المذهب بملكها الموكى ولا يرجع الي الملك  
لانه اعطى عطايا تجري فيه الارث وانما يورث المملوك واحضار رواد جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى ابا جابر عري له  
واعقبته فلما في الذي يعطاه لا يرجع الي الذي اعطاه فانه اعطى عطايا وقت في الحديث **فروع** والشهور  
انما اذا قرنت بغير السكنى فوات الملك لم يكن لو دونه ازعاج السكنى لا انتقال المنافع اليه انتقالا لازما فوجب اجزائها  
على الشرط الذي وقع العقد عليه للجزء وقال ابو علي ان كان قبلة الدار بعد ذلك الزمان كانه كالكثير  
من ذلك الزمان كان لهم ازعاج ويظهر من هذا القول عدم لزومها قال **مسألة** طلب ثراه ولا يرجع في العدة احد  
الابوين بعد القبض وفي غيره ما روي في الرجم على اختلاف اقول اما هبة الابوين والولد فلا يجوز الرجوع فيها  
اجماعا واما باقي ذوي الارحام فللميت ولغيره والقاضي وسوء هبة العلاء وسوء هبة المص وسوء هبة المصحى  
من مساعه الباقر عليه السلام قال الهبة والنحلة يرجع فيها صاحبها جرت اولم تجزى لذي رجم فانه لا يرجع فيها قال  
**مسألة** طلب ثراه ولو وهب احد الزوجين الاخر في الرجوع ترد ائتمه الكراهية اقول اختار المص هنا مذهب الصح  
وابن ادریس ونقل الشيخ في اختلاف عن اصحاب مذهب الرجوع واختار العلامة في المذكور وفي بعض المحققين  
اصح الاولون بصحبة من قبل المنقذ من فانه حكم فيها الرجوع في حق غير ذي الرجم وسواء لم يزوج وحوا  
جبه الاخرين بعموم رواية ابراهيم بن عبد الحميد عن الصادق عليه السلام قال انت بائع الجبة ما دمت في يدك  
فاذا افضت الي صاحبها فليس لك ان ترجع فيها وخصوص رواية زرارة الصحيح عنه اي عبده عليه السلام قال ولا  
يرجع الرجل فيها الهبة لزوجته ولا المرأة بها ثمة لزوجها جرت اولم تجزى لذي رجم فانه لا يرجع فيها قال واما

يتنوه

ما يتنوه من شيا وقال فان طلبتكم عن شي منكم وهذا يشمل الصداق والهبة قال **مسألة** طلب ثراه ومع القرف قال اقول  
منع في النهاية الرجوع وبعد القاضي وابن ادریس واختاره العلامة وقال سائر الواهب الرجوع فيما لم يعوض عنه ما دامت  
العين باقية وكذا التي واختار المص لا ان ابا الصلاح منع الرجوع في الهبة مع القرف **فروع** الاول القرف المطلق لا يرجع  
معد اجاعا **مسألة** قبل من حرم القرف الي ما يحصل منه يفسد في العين او احدث شي فيها كقرف الثوب واتحاد الباب والبريق في  
السجى وهذا النوع في القرف يمنع من الرجوع والي ما لا يحصل كالرهن والكفارة وكذا الامع عنده ويلزمه مثل كوكب الدابة و  
طلب العز لعدم التعر في العين ومثله لبس الثوب وظاهر النهاية وابن ادریس يقتضي المنع **مسألة** القرف المصحى عن  
الملك كالباع يبيع في الرجوع وان عاد البير بملك مستأنف صرح به ابن حمزة **فروع** لو خطب المشتري بالخطا لا يفسد  
والا قوي عدم الرجوع لانه لم يفسد الاستدراك ويجوز جوازه ويقتضي بالزك مع علم الغدار والا الصلح **مسألة** القبض شرط  
في صحة الهبة فلا حكم لها قبله **فروع** عليه فروع الاول رتبة طهرا اذن للمالك ويكفي استلامه اليد من المشتري ومن يده بغيره  
يد كلاب ولا رتبة طهرا زمان يمكن فيه القبض فلا يفي على **الثاني** لو وهب صحيفا ثم قبض من يده فانه من الثلث  
**مسألة** لما قبل القبض للمالك والمودعة عليه **فروع** لو مات احداهما قبل قبضت **مسألة** لو حرم على المالك قبل قبض  
القبض على اذن الوالي فان كان للفلس فالاذن في العزماء وان كان للجنون او البكر فغن الا او اجدوا وحكم  
والماضي منها الاذن هنا مع غبطة الهبة كالوكان الموهوب عبد اكبر عجز اعن **كتاب السبق والرياسة** **مسألة**  
السبق بجم الباصد والسابقة هي جوار الخيل وشبهها في حلية الباق ليعلم الاجود منها والافرس في الرجال المت بغيره  
الباء والعوض الى المجهول وهذا يسبب الخطر والمذهب والعوض والرياسة والمراماة هي المناظرة بالسهم ليعرف حذف  
الواهي ومعرفة بفتح الري وفائدة المسابقة والمراماة هو بحث الغرم على القتال والهداية للمراسلة المتفان والا  
صل فيها الكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فيها قولهم يقدروا على ما استطعتم من قوة وفيه دباط الخيل ترهبون  
عدوكم وعدوكم وفي السابقة قالوا يا ابا انا ذهنا متبقت وتركنا يوسف عند معانا فاجربا بالسابقة ووجه العلامة  
يقار ارباعا عدد الرمي ورباط الخيل والا عددا لما يكون بالنعلين وانتم ذلك بالسابقة ليكمل واحد نفسه في بوع الطيرة وا  
احد وفيه واما السند فروي ابن ابي ذيب عن نافع بن ابي نافع عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا سبق الا في  
فضل وخف ودوي لا سبق يكون الباء وسخريها وروي ابو ليلى قال سئل النبي عن حاكم هل كنتم تراهنون على عهد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ناقة فقال لها العضا اذا ساقا سبقت في اعرابي على كبر فسحقها فاعتم السلون فقيل رسول  
سبق العضا فقال صلى الله عليه وسلم اهان رسول الله صلى الله عليه وسلم في ارضه الا دضعه وفي طريق اخر لا يرفع شي في الناس الا  
دضعه واما الاجماع فخاصة المسلمين على الاخرى واما السبق فانه لا يرفع شي في ارضه الا دضعه وفي طريق اخر لا يرفع شي في الناس الا  
فقولهم واعدهم ما استطعتم من قوة **فروع** روي عتبة **مسألة** روي عتبة **مسألة** روي عتبة **مسألة** روي عتبة  
الرمي الا ان القوة الرمي الا ان القوة الرمي واما السند فروي ابن ابي ذيب عن نافع بن ابي نافع عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا سبق الا في  
فضل وخف ودوي لا سبق يكون الباء وسخريها وروي ابو ليلى قال سئل النبي عن حاكم هل كنتم تراهنون على عهد

مسألة السبق والرياسة

في عام الهجره















بالموت يكون متعلقا ببقاء ما يخرج منه من الزكوة فلو كان بعض الزكوة غائبا لم يملك له التعرف في العين الا عينا اقتدر  
الموارث على تقديره فنفى بعض الزكوة بحيث يخرج من تصور العين ملك الوارث من الزكوة وحيداً نقول اذا اوصى بغيره عين كان له  
تعلق ايج الزكوة في حلقها وقته فيكون لها دخولا في الوصي له به وايضا فان شاهد حال الوصي انه قصد نفع الوصي له او احم الاشياء  
اليه نفسه وانفع الاشياء لخصه في الرق ومثل نفسه فانه كالموجود الثاني ولهذا اصابه النسب وترتب على الارث لما كان بينا في  
ملكه وذوال الحجر عنه كان الاب سببا في وجود الولد وايضا العقب سببا في التخليص فكيف في التوصل اليه بدينه ايضا في تقيده  
الوصية حفظا لتصل الى المصانع وصونا للقطعة من الهدى وايضا الاصل صحة الوصية وبطلانها ليعتقد الي دليل شرعي وليس  
في الشرع ما يدل على بطلانها ككتاب سنة او اجماع قول العبد لا يملك فلا يصح الاصلح للنع في هذه الصورة لكون  
في الشارع قوله عليه كقول لا وصية لمولود ووفاء قلن العام يخص للدليل وقدينا في البص وعلى الاصحاب قالوا طاب ثراه  
ولو اعتقد موت مائة وليس غيره وعليه دين فان كان قيمته بقدر الدين مرتين صح العقب والابطال وفيه وجه اخر  
ضعيف اقول اذا عتق العبد المستوعب بمائة وعلية دين اذا اوصى بعقبة منها فثمان الاو لا يخرج العقب من الذي فرضه  
المص هنا وفيه ثلثة اقوال الاول ان شرط المص في النافع في صحة العقب كون القيمة بقدر الدين مرتين وسواء احتيا والعبد  
يصح بمائة من الرهن بن الحاج عن الصادق عليه السلام في حديث طويل قلت وعلقات وترك عتق ولم يترك مال غيره  
وقيمة العبد مائة درهم ودينه مائة درهم فاعتقه عند الموت كيف يصح فيه قال سابع فياخذ الغنم مائة درهم ويأخذ  
الورثة مائة درهم ثم قال قلت فان كان قيمته مائة درهم ودينه مائة درهم قال كذا ابيع العبد فياخذ الغنم مائة درهم  
وياخذ الورثة مائة درهم ولا يكون للعبد شي قال قلت فان كان قيمة العبد مائة درهم ودينه ثمانية درهم قال فضعك ثم  
قال بعد كلامه قال ان يوفى العبد ويستعج فيكون نصف الغنم ويكون ثلث الورثة ويكون للسدس **الثاني** تعيد العقب  
من الاصل وسقوط الدين وسوقا ابن ادریس وسوقا على ان منجزات الرضی ما ضی من الاصل **الثالث** تقديم  
حق الديان وعقبة من ثلث الباقي وان قل وبسج فيما يخص الديان على النبه مثلا كانت قيمة ثمانية وعلية في الدين  
مائتان عتقه تسعة ويبيع في ثمانية تسعة استاع له الديان وتسعين للورثة وسوقا للعلامة قدس سره ووجه  
اجمع بحسب الحلبي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل قال اذا مت فعبدني حراً وعلى الرجل دين فقال ان توفي  
وعليه دين قد احاط بثلثي العلم ببيع العبد وان لم يكن احاط بثلثي العبد ومضاه دين ماله وسحر اذ لا او فاء  
**الفصل الثاني** في وصي يعقب المستوعب ولم يذكره المصنف في هذه الكتاب بل في النزاع وفيه قولان الاول عتق  
ثلث ما فضل في الدين بالف مائة وموت مائة والعلامة واختاره المصنف لحسنه الحلبي وقد قدمت فالعلامة لم يفرق  
بين المتبرع عتقه وبين الوصي بعقبة علامتني الاصول الفريدة والمصنف فرق بينهما فعمل في المتبرع بعبد الرحمن  
وفي الوصي بعقبة بحسب الحلبي اعتمادا في كل واقعة بما ورد على غيرها من النص والامانة **الثاني** ان شرط كون قيمة  
ضيق الدين وسواختيار الشيخ في النهاية وبغلقا في قال طاب ثراه هاتك ثلثة مذهب الاول والثاني

تعقب في الوصية

تعقب في الوصية فان قرعة غنمها عتقت من لغير ولها وسوقا ابن ادریس واختاره المصنف والعلامة في القول  
وجزم به في كتاب فتاواه ووجه ان حق الورثة متاخر عن الوصايا لقوله في بعد وصية يوصي بها او دين ولو فرض ان  
كان تحصيلها بالعلم والي من ولها لان ذلك لمصلحة **الثاني** انما تعقب في الوصية لكونها وصية لغيره وسوقا في  
النهاية واختاره العلامة في المختلف لان الزكوة تنقل الى الورثة في حين الموت فثبت ملك الولد على جزء من احد فتعقب عليه في  
الوصية **الثاني** انما تعقب في الثلث ولها الوصية لغيره الى عبيده قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اراد ان يوصي لغيره  
فلما حضرته الوفاة اوصى لها بالي درهم او بكرة للورثة ان يترقوا قال فقال لا بل تعقب من ثلث المال وتعطي ما اوصى لها به  
قال طاب ثراه وفي الوصية لعمامة واخره رواية بالتفصيل كالورث والاسبق التسوية اقول تعقب الامام على الاصل  
كالورث في الوصية من غير الشيخ في النهاية والغاضي والوعلي والتسوية مذهب ابن ادریس واختاره المصنف والعلامة احتج  
الشيخ بما رواه زكاة عن الباقر عليه السلام في رجل اوصى بثلث ماله في عامه واخره فقال الامامة الثلثان ولا خلاف ان الثلث  
وورده هذه بطريق فالشيخ رواها بطريق وقع فيه سهل ابن زياد وسو ضعيف والصدوق رواها في الصحيح  
ومحمد بن يعقوب رواها في الحسن اجمع العلامة باصالة التسوية وبانما تأثر في الاولاد الذكور والاناث وحل الرواية  
كون للزاد ان جعل بينهم على كتاب الله تعالى قال طاب ثراه فاذا اوصى لقائمة من الورثة فمائة درهم وقيل لمن يتقرب اليه  
اب وبام في الاسلام اقول في تفسير القرآنية ثلث اقول الاول انهم المعروفون بنسبهم سواء كانوا اولاداً او سوا احتيا  
الشيخ في الكتابين وبعد قال ابن ادریس واختاره المصنف والعلامة حلا للفظ على المعنى العربي عند مجرده عن الوضع العربي  
كما سعادة الشرح فيالم بعض له حقيقة القبض والاحياء **الثاني** انهم جميع ذوي نسبه الاجعيين الى آخره وام في الا  
سلام بالسوية قاله المفيد وقال في الخلاف ولم اجده نصاً عليه دليلاً مستخرجاً ولا به شاهد هذا **الثاني** انهم في تقرب اليه  
من جهة والده او والدته قال ابو علي قالوا اختار ان يتجاوز بالتفرقة الاب المانع لان النبي صلى الله عليه واله لم يفرق بين  
في تفرقة سهم ذي القربى من الخمس قال طاب ثراه واذا مات الوصي له قبل الوصي استقل ما كان الموصي له والي ورثته لم  
يرجع الوصي على الاشهر اقول مختار المصنف هو المشهود وموجبة المفيد رواه الصدوق وقال ابو علي بطل الوصية واختاره  
العلامة في المختلف وعلى الاول اكثر الاصحاب وجزم به العلامة في المعتمد اجمع المفيد برواية محمد بن قيس في الباقر عليه السلام  
قضي امير المؤمنين عليه السلام في رجل اوصى لآخر والموصي له غائباً فتوفي الذي اوصى له قبل الوصي قال الوصية لوارث الذي اوصى  
له قال نعم اوصى لاحد شاهداً او غائباً فتوفي الوصي له فالوصية لوارث الذي اوصى له لان ان يرجع في وصية قبل موته وان قال  
سوقا لورثته فثبت للوارث كذا والرد بالغ اجمع العلامة لان الوصية عند فقتر الى ايجاب وقول وقدينا ان للعتبة  
الذي يقع به الوفاة فصار الموت حينئذ العبد ويؤيد ما رواه ابو بصير ومحمد بن مسلم معاني الصحيح في الصادق عليه السلام قال  
سئل عن اوصى لرجل فمات الوصي له قبل الوصي قال ليس بشي مثلهما رواية مشهورة من حاله في الدين عند علي عليه السلام واجاب  
فما عكس به المفيد ان محمد بن قيس مجهول وما عكس به اجمع طريقاً اختياراً الوصية استقر للمورث فانتقل اليه ولا خلاف



القول الذي سوجر البسملة ليقول اربع والاول سول الشهود بين الصحابة عليه في المحققين الرابع في الوصايا في قاي  
طاب ثراه ويعتبر المكلف والاسلام وفي اعتبار المودعة لا يفتقر الى عدل نفسه بطلان وصية  
اقولها مسلان الاولي اشراط العدالة ابتداء مذهب الشيعين في السبوط والنفقة وبه قال ابن حزم والقاضي وسائر فخرهم  
في السبوط استقر في القواعد ومذهب الشهيد واضطر ابن ادریس فاعتبرها في اول بحثها لانها امانة فلا تباها بالفساد  
ثم قال بعد ذلك الذي يقتضيه اصولها وتشهد به اصولنا ورواياتنا ان العدم في الوصي ليس شرطاً في صحة الوصية الا  
ذلك يستحب لا شرط في الصحة للاجماع على جواز ايراد الناسق وهي امانة فكل الوصية واخاره المص والمعلامة في المختلف لانها تباينة  
اختار المذهب ولم يزل في القواعد باعتبارها فيما يعبر فيها لانه كالولاية على التيمم والنفقة على المكسب في اشراط ا  
استدانتها على تقدير حصولها ابتداء ثم يطر الغرض فكل بطلان وصية فمن قال باعتبارها ابتداء بطلان الوصية فانها لو كانت  
الوصية وفي لم يزل باعتبارها ابتداء بطلان وصية لانها لا يكون اليه بالايضا في الابتداء فوق ما بعد الشر وقد زالت ولا  
ولاية لعادة العدالة لزوالها وسوا لاجماع الامس ابن ادریس فانه قال الاصل صحة الوصية ولان القول بطلانها بتدبير  
اجزم مع انه قال في كتاب الوصايا فان مات او فسدت اقام احكامهم مقامه من براه قال طاب ثراه ولو وصي الى  
اشتين واطلق او شرط لاجتماع فليس لاجتماع الافراد اقوال اذ اوصي الى اكثر من واحد فاما ان يطلعت او ينص على الاش  
او الافراد فان نص عليه اربع ويجوز خلافه في الافراد الى الاجتماع دون العكس وان اطلق فالشهور وجوب الاجتماع في كل  
وعليه الشيخ في المبطوع به قال ابن حزم وابن ادریس والفقهاء والتقي واخاره المص والمعلامة واجاز في النهاية الافراد الخ  
شرط الاجتماع ونحو القاضي فالحاصل ان الطلاق كنس الاجتماع في الشهادة وكنس الافراد عند القاضي والنهاية في  
الاول لو تشا حافي الاجتماع وايضا لم يفسد احدها الا في الضرورات كونه التيمم وعطف الدابة و آخر ما له على  
احكامهم جبرهما على الاجتماع وقال التقي يرد الناطق الامر الى اعلمهم اذ كان اقوي وبقوله باقون فاستشكل العلامة حيث  
اشتمل على تخصيص احدهم بالنظر وقد منع منه الموصي ان احكامه لا يستبدل اذا تعذر الاجتماع وراه الموصي اصل وهل  
يجب التعدد في مضمون القاضي فكل ذلك لان الموصي لم يرض بواحد ويحمل عدمه لتخصيص الولاية للحاكم بالنسب  
في الحقيقة بين احكامه ونص الشهيد على الاجر ان لا يواذن احدها الصلابة في التصرف في صورة الاجتماع الظاهر حوازه ان  
للموصي التوكيل فيما له فعله وفرق بين هذه الصورة وبين القصة فان القصة تقع في احدها التفات لا يعلمها الاخر فتعمل  
استناد الواحد بالواحد في التصرف بخلاف صورة النزاع فان التعدد يراى احدها وان الاخر في تصرف معين لعل كفايته  
وكان التصرف واقعاً بغيرهما معاً الرابع لو تناهاهما لا يبادر بحمل عدم تقييد الضروري لنص الوصي على عدمه بل يرفع الامر  
الحاكم في التعدد في الاحضا وترتيباً كما وصت اليه فان مات اورد في جرحه وان بلغ الطفل رشداً فاليه  
لو غير احد الوصيين ان فسدت احكامهم اليه معاً ولو مات احدهما فوجوب الصلابة لا يرضى بواحد وحده ويحمل عدمه  
عرض للحاكم مع وجود وصي قال طاب ثراه ويأخذ الوصي حجة المثل وقيل قد الكفاية هذا مع احكامه اقوال الاصل فيها

والعلامة وجزم به الشهيد والثاني اختار الشيخ في النهاية وبه قال ابن ادریس وقال في السبوط والبيان اقل الاثر هنا  
مع احكامه واطاع الغني فليست بغير وهل هذا لا استعفاف على سبيل الوجوب والذهب ابن ادریس على الاول والشيخ في  
احكامه والعلامة على الثاني لان لفظ الاستعفاف يؤذن بالندية قال طاب ثراه واذا اذن له في الوصية جاز  
لم ياذن فقولان اشبهما انه لا يصح اقوال اذ نص الوصي على الايضا لا شك حوازه واذا نص على عدمه لا شك في  
وانما البحث مع الاطلاق فلهذا يجوز ان يوصي في حيث انه ملك ولا ية فيملك الايضا وبها لم يذن  
ويغفر التصرف في حق الغير الى جميع الاذن الشيخ في النهاية على الاول وبه قال القاضي والوعى والمفيد على الثاني وبه  
ابن ادریس والتقي وعليه المصنف والعلامة لان ولاية بيع اختيار الوصي وموقوفه عليه فالتعطيل مافى لتقصي الكو  
فيكون تبديلاً قال طاب ثراه ولو اجاز اذ قبل الوفاة في لزوم قولان المردي اللزوم اقوال اللزوم مذهب الشيخ  
بن حزم والي على واخا المص والعلامة وعدمه مذهب الخيد وتلميذه وابن ادریس واطلق لكونها مع الجازفة ولم يبين  
قبل الموت او بعده اوجب الاولون بوجوه الاصل عموم قوله تعالى في بعد وصية يوصي بها الثاني ان الرد حق للورثة فانما  
رضوا بالوصية سقط حقهم كالواصي المشتري بالبيع الثالث ان الاصل عدم اعتبار اجازة الوارث بكون الوصي  
مستقراً في ملكه غاية انه منع في الزيادة على الثلث ارفا قاب الوارث فمارضي والي المانع الرابع ان المال الموصي  
به لا يخرج عن ملك الوصي والورثة فهو لمع البر والوصي فقد اوصى به وان كان كل نعم  
فقد اجازوه في صحته منصور ابن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام وعنه محمد بن مسلم عنه عليه السلام في رجل  
بوصية وورثته شهود فاجازوا ذلك فلما مات الرجل نقضوا الوصية هل لهم ان يردوا ما اقره اياه قال ليس لهم ذلك  
الوصية جازية عليهم اذ اقرؤا في حياتهم وفي معارفها روايات اخر وادعى الشيخ الاجماع اوجب اخرون بانها اجازة بها  
لا يمس تحقونه فلا يلزمهم وموردود قال طاب ثراه ونص الوصية بالمضاربة بالكل الاشارة الى قوله  
هذه المسئلة توردها المصنفون في المضاربة وفي كتاب الوصية وتحقق البحث فيها ان تقول موضوع المسئلة  
النفقة وما ورد به النص بان ينصب الانسان على اطفاله وصيا وياؤن له لا تجارهم ويجعل ربيها معلوماً في  
كالنصف مثلاً فلهذا يضي ذلك ام لا قال الشيخ في النهاية نعم وتبعه القاضي واخاره المصنف والعلامة وصحوا بما رواه  
خالد بن بكر الطويل قال دعاني ابي جعفر في حصة الوفاة فقال يا بني اقبض ما احقك واعلم به وحذ نصف الربح  
واعظم النصف وليس عليك ضمان الي ان قال قد دخلت علي ابي عبد الله عليه السلام فقضت عليه قضتي فقال  
عليه السلام اما فيما اوصي الي رجل لولده وبما لهما فاذن له عند الوصية ان يعمل بالمال ويكون النسخ بينة بينهم  
فقال لا بأس في اجل ان اباة قد اذن له في ذلك وهو حي وقال ابن ادریس اورد ذلك شيخنا في نهايته الا ان الوصية  
في ثلث المال قبل موته والربح بعد موته فكيف تنفذ وصيته وقوله فيه وفي الرواية نظر وظاهر هذه الرواية  
تعطي بطلان الوصية والاول سول المشهور واعلم ان هذه المسئلة تختلف الفاظ الفقهاء في التعبير عنها فقال



في القواعد ولو جعل الميراث للرجل في الميراث ما يرد به الميراث من الثلث اذا تعبد بالثالث القوي وليس جازما  
لا تنفع الرجوع جند وقال المصنف في الشرائع لو دفع فضا في ميراث الويت وشرط ان ياتي بغيره فمك العادل المحنة وها ان الجادنا  
من الكتابين في كمال المضاربه منها وقد عرفت ان اصل الميراث وهو موقوفها ما قد ساءه من كواله الميراث والورثه  
اطفال وان اردت التفرع عليها بتعديها هذه الصورة الى غيرهما على ما تقتضيه الاصول الفقهية فليصور ذلك في  
الاول لو كان الورثه كبارا لا يولي عليهم واوصي بالمضاربه عالمهم لم تنفذ الوصيه سواء كان الوصي معيا او مجهولا كالواصي  
بالولاية عليهم وقرينة بين الوصيه بالثلث لانه قصد في الثاني عليك الوصيه لم يمت المال وقد جاز التارخ لذلك وهذا  
لم يقصد عليك متى المال مايل الوصيه في الحقيقة بالولاية على الغير وهو غير جائز **الثاني** لو كان الورثه صغارا او وصي  
الى الوصي بان يخرج مضاربه الى الغير والوصي غير معين فيجعل البطلان هنا لانها وصيه مجهول ويجعل الصحة فان كان  
القدر معيا وسوق قدر الثلث فاذا دون اخرج الى ثقة فيه العاقله الواحد بان يشترط في بيع حصول الاثقال بذلك وان  
اكثر من الثلث رد اليه لانه في نظره التفرع في المال والمخاطره بفاعته **الثالث** لو كان الورثه صغارا او وصي لمعين  
فيجب دفع المقدار اليه ولا يعبر خروجه من الثلث وبجس تركه عند الوصي حتى يبلغ الطفل وكان الوصي له في الحقيقة وصيها  
في هذا المبلغ المعين ويصرف هذا النوع للمعين في التصرف وقال المصنف في الشرائع ولو اوصي الى انسان بالمضاربه تركه  
او بعضها على ان الرجوع بينه وبين الورثه لصفا صرح وبما ساءه كونه قدر الثلث فاذا كودع المريض فراضا بعملا  
كان ما فيها من الاصل ولا يعبر خروجه من الثلث ولا خروج ربحه اما الاول فلان المريض لا يمنع من التصرف في عين  
ماله بغير الاثقال والمحاباه فلو عاوض مجموع تركته بشئ الثلث بعدد ههنا لم ينصرف بالمال بل تصرف بامور  
بما كان ساق في زيادة المال ولما الثاني فذلك المحسوب على المريض واليت في الثلث انما هو ليد في المال الموجود وهذا ينبغي  
ولهذا لا يمنع المريض من قبول هبة ابيه ويتوقف عليه حينئذ بملكه غير لعدم التقويت على الورثه وانما طولنا الكلام في هذه  
المسائل لانه موضع اشتباه **قال** طاب ثراه ولو اوصيا ابنا بطولنا فان رتب مدي بالاول فالاول حتى يتسوى في الثلث  
وطلبا زاد وان جميع اخرجت من الثلث ووزع النقص اقول معني الترتيب هنا ان يذكر واحد بعد واحد بحرف العطف  
العطف وان لم يكن العطف مقتضيا للترتيب كالفاو ثم بل المراد ايضا وان لم يقبض الترتيب عند تحقيق الاصولين  
ومعني اجمع ان يقول اعطوا رقايا او اعطوا عبيدي واعطوا كل واحد من فلان وفلان كذا واعطوا غنما  
الغنايه كذا كذا دينارا فيسويها بينهم لان جران سال الباقر عليه السلام عن رجل اوصى عند موته اعطوا فلانا و  
فلانا وفلاننا في ذكره فنفذ في ثلثه ولم يبلغ ثلثه اثنان المالك الذي ارضعهم قال يقدوا وينظر الى ثلثه  
فيغني عنهم اول من ساءه ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع ثم الخامس وان عجز الثلث كان ذلك في الذين  
سماهم اذ لانه اعتقد بعد مبلغ الثلث ما لا يملك ولا يجوز لذلك وقال ابن حمزه ان اوصي لجد بعد واحد لم يجز  
من وجهين اما عطف الثاني بحرف العطف او اوصي بجد واحد وصحوه الاخر او عدا فالاول يخرج بالقرعة والثاني ان يخرج من

استحق الجميع

استحق الجميع وان لم يخرج قدم الاخر والاول هو المشهور **قال** طاب ثراه ولو اوصى بجد من ماله كان العرف في  
رواية السبع وفي اخري سبع الثلث اقول هنا روايات الاول العرفه وسوفي صحبه عبد الله بن سنان قال ان امرأة  
وصت الي وقالت ثلثي ثقتي ديني وجزء منه لفلان فالت عنه ذلك ابن ابي ليلى فقال يا ابن ابي ليلى ما ادري ما  
الجزء فسالت ابا عبد الله عليه السلام وجزءه كيف قالت المدة وما قال ابن ليلى فقال كذا بن ابي ليلى لها عن النبي صلى الله عليه وآله  
مع امره ليرحم عليه السلام وقال لا تجعل على كل جيل منهن جزءا وكانت ايجال عشره فاجزه ماله العرفه في الشيء وفي حسنة  
ابان بن تغلب عن الباقر عليه السلام الجزء واحد من عشره لان ايجال عشره واليطر اربعة ومضوننا قال الصدوق قال الشيخ  
في كتابي الاحبار ورضاه المصنف العلامة لانه بقا لتركه ملك الواث فقصر عن التيقن ولهذا اعطاه من اوصى له على نصيب  
احد ووثقه اقله على التيقن وكذا هنا **الثاني** السبع وسوفي صحبه احمد بن محمد بن ابي نصر قال يا احسن عليه السلام عن رجل  
اوصى بجزء من ماله فقال واحد من سبعه ان اسرع يقول لها سبعة ابواب لكل باب منهم جزء مقسوم ومضوننا قال  
النهايه واختلف فيه قال الغبيد وعليه واليسد وابوعلي وابن حمزه والقاضي وابن ادريس **الثالث** سبع الثلث وسوفي  
رواية الحسين بن خالد بن محمد بن الحسن بن علي بن ابي الحسن قال سالت عن رجل اوصى بجزء من ماله قال سبع ثلثه وذكر الصدوق  
في كتابه **طاب ثراه** ولو اوصى بسهم كان ثلثا اقول اختلف في تفسير الشيء انه سدس وفي السهم ثلثه او جزء  
الاول الثاني قال الغبيد وابوعلي والصدوق والقاضي وسلا وابن ادريس واختاره الشيخ في النهاية وموضعا المصنف العلامة  
لوثقه السكوني في عتق الصادق عليه السلام ان سئل عن رجل يوصي بسهم من ماله فقال السهم واحد من ثمانية **الثاني** انزل السهم  
الشيخ في الكتابين وبد قال الفقهاء **الثالث** انه العرفه وفي رواية طبري بن زيد بن الباقر عن اوصى بسهم من ماله فهو  
سهم من عشره وسوفي **قال** طاب ثراه ولو اوصى بوجه فسنه الوصي وجرها حرف في البر وقيل يرجع ميراثا اقول  
بالاول قال الشيخان والصدوق والقاضي واختاره المصنف والعلامة والثاني قال ابن ادريس وحكاها الشيخ في المطالب  
المجازيات اصح الاولون بقوله من قبل بعد ما سمعه ودفعوا الى الورثه وحله ميراثا وبما رواه محمد بن وبار قال  
كتبت اليه يعني علي بن محمد عليهما السلام اسال عن انسان يوصي بوصيه فلم يحفظ الوصي الا بابا واحدا كيف يضع في الباقي فحق  
عليه السلام الابواب الباقية اجعلها في البر ولانه بالوصيه خرج في حلك الورثه وقد خفي ما لك وصفته فوجب صرفه الى البر كغيره  
اصح الاخره وان بانها وصية بطلت لاقتناع القيام بها فترجع الى البراث واجيب بجمع الملازم وان المعين وان بطل كل مطلق  
عن حلك الورثه ثابت **قال** طاب ثراه ولو اوصى بسيف وسوفي بغيره وعليه حليه دخل الجميع في الوصيه على رواية الجبر  
صنفها الشريفي وكذا الوصي لصندوق فيه مال دخل المال في الوصيه وكذا قيل الوصي بسيفه فيها طعاما سنا والي في رواية  
اقول هنا سائل الاول هل ينظر في الوصي بهذه الابواب وان يكون عدلا قال الشيخ في النهاية نعم حيث قال عند دخول هذه الاشياء  
في الوصيه هذا اذا كان الوصي عدلا مامونا فان لم يكن عدلا وكان متهمها لم تنفذ الوصيه في كرهه ثلثه وبعد القاضي في ذلك باقي  
الاصحاب على عدم الاشتراط ولعل الشيخ اراد الاقرار وعبر عنه الوصيه فلما عتبه التهمة وعدمها معولا في ذلك على رواية



من خالده الصاوق عليه السلام رجل قال هذه السيفه لفلان ولم يسم ما فيها طعام اعطاه الرجل وما فيها قال هي الذي  
 اوصي بها ان كان صاحبها مستمها وليس للورثه شيء قال العلامة ولاد لانه على ان الوصي اذا كان معلما يخرج من الاصل وان كان  
 مستمها كان من الثلث قلت اعتبرت التمه وندمها يعني عن ذكر العلل لانه صفة الوصية صفة الاقرار والعدل لا يقول عنه  
 الراجع ولا يجوز ان يظلم الورثه بتفسيره في اكثر من الثلث فلا ذكر لثمة في الخبر عن الشيخ عن صدها بالعدل فيكون ظاهرا  
 في تنفيذ مجموع ما اقرب ما فيها من الاصل ولها قال عقيب وان كان مستمها لم تنفذ الوصية في اكثر من ثلثه **الثاني** هل يدخل ما في  
 هذه الاشياء عليها ام لا فيها مذهبان احدهما لا لان الوصية تعلقت بالسيف وليس بحسن مسماه ولان ما فيها وكذا  
 الكلام في السيف والصدوق فالمطوف ليس من الطرف ولا لادنا وسونا ولا والاخر نعم قاله الشيخان وابو علي الصدوق  
 والقاضي والنووي وابن ادریس واستدلوا عليه برواية ابي جميل عن الرضا عليه السلام قال سالت عن رجل اوصي لرجل لسيف كان  
 في جعبته وعليه حلية فقال له الورثه انما لك الصدوق وليس لك المال فقال ابو الحسن عليه السلام الصدوق بما فيه له وابو  
 جميل هذا كاذب ملعون لكن اكثر الاصحاب يطعنون على العمل بها فلهذا قال بحجج ضعيفها الشرح وهذه الرواية هي متقدمة  
 احكم في السيف والصدوق واما مستدركه في السيفه فرواية عقيب بن خالد عن الصاوق عليه السلام رجل قال هذا  
 السيفه لفلان ولم يسم ما فيها وفيها طعام اعطاه الرجل وما فيها قال هي الذي اوصي له بها الا ان يكون صاحبها  
 ما فيها وكان قوله عليه هي الذي اوصي له بها غير صحيح الا في دخول السيفه خاصة ويضم في خفي باقي الكلام دخول ما  
 فيها بقوله الا ان يكون صاحبها استثنى ما فيها قال المصنف في رواية خفي الكلام ما فهم معناه في قصد التكميل لقوله  
 في غير لالة اللفظ عليه واختار المصنف في الشرايع الدخول جزئيا او سبب القول الاخر في العبد والعلامة رحمه الله فصل في  
 فقال بدخول ما في هذه الاشياء وعليها مع القرينة وعدمها وقال في العبد ويضطر حلية السيف المعين فيردون جفنة ولا  
 يدخل المطوف في السيفه والصدوق واجرب **الثاني** اطلق الشيخ الصدوق واجرب وقيد العبد الصدوق بالقتل  
 واجرب بالسندود والوعا بالحقوم وكذا النقي **الرابع** هل سمي الحكم في غير هذه المذكورات الي ما يشاهاها اطلاقا  
 احدها لا لعدم النص في غيرها فيقتصر على مودده وفيه نعيم العلة وصرح ابو علي فقال اذا اوصي رجل بشي يشيل اسمه على اعيان  
 صصلة به كان جميعها في الرجل يوصي لرجل بسيفه فهو له وجفنة وما عليه من احليه وكذا القول في الروشن اذا كان للرجل  
 ولو كانت الوصية بوصف كقول حباب هري او سلة وعفان كانا جميعا له فان قال ما في الجوف لم يكن الجوف له وقال  
 القاضي ان اوصي لرجل بسلة زعفران ان كانت السلة بما فيها له قال وان اوصي له بصحنه لها شرب كانت الصحنه وشربها له  
 كذلك ما جري هذه المجري واعلم ان الفاذا الروايات خالية في ذكر اجرب قال **طاب ثراه** ولا يجوز اخراج  
 الولد من الارث ولو اوصي الاب وفيه رواية مطرحة اقول لا يجوز اخراج الولد من الارث لانه ثبت شرعا فلا يترك  
 الانسان ان الله واختبره وبه قال الشيخ في النهاية وسوال الشهور بين علمنا والرواية المشاهير ما رواه الصدوق  
 في كتابه عن ابي بن السري قال قلت لابي الحسن عليه السلام ان علي بن السري توفي ووصي الي فقال رحمه الله ان ابنه

جعفر اوقع علي ام ولد له فامرني ان اخبره في الميراث فقال لي اخبره ان كنت صادقا فيصير جعفر قال فوجهته  
 فقدمني الي ابي يوسف القاضي فقال له اصح من ابا جعفر بن علي بن السري وهذا اوصي الي فيه فليدفع ميراثي لهما  
 لي ما تقول فقلت نعم هذا جعفر بن السري واما وصي علي بن السري قال فادفع اليه حالي فقلت لا اريد ان احكمك  
 قال فادن مني فذوت حيث لا يسع احدكم لامي فقلت له هذا اوقع علي ام ولد لابي فامرني ابوه واوصي لي ان  
 اخبره من الميراث ولا اورد شيئا فاني موسي بن جعفر عليه السلام بالمدينة فاجرة وسالته فامرني ان اخبره  
 من الميراث ولا اورد شيئا فقال له فقال ان ابا الحسن احرى فقلت نعم واستخفني ثلثا ثم قال لي امرك فا  
 لقل قوله قال الوصي فاصابه اجعل بعد ذلك قال ابو الحسن الحسن بن علي الرضا اية بعد ذلك قال ا  
 الصدوق عقيب اين اذه هذه الرواية في اوصي باخراج ابنه من الميراث ولم يكن لحدث هذه احدث لم يخرج انفاد  
 وصية في ذلك هذا يدل على انه لو فعل ذلك انقضت وصيته لانه ذكر في كتابه العزيز ان ما يذكره فيه يعني في فيكون  
 احكم عنده ساريا في هذه الصورة بتقيد هذا احدث واما الشيخ في الاستبصار فقال هذه احكم مقصود علي  
 الوصية لا يتعدى الي غيرها **الكتاب** وهل بلغوا هذا اللفظ ويكون لفظ لم يعبروا به فلا يكون لانه  
 واختاره العلامة في الخلف الثاني ان اخر احد من تركته مستلزم تخصيص باقي الورثه بنقص من الثلث  
**قال** طاب ثراه وثبت الوصية بالمال شهادة رجلين وبشهادة اربع نساء وبشهادة الواحد في الروع  
 في شوبها وبشهادة وبين مرد واما الولايه فلا تثبت الا بشهادة رجلين اقول جزئيا المصنف هنا بالغ من  
 قبول الشاهد واليمين في الوصية في المال وتورد في الوصية بالولايه هل تثبت بالشاهد واليمين **الشاهد** بين  
 العقلاء وسوال الفتنه الشرايع لان الوصية بالمال لا تثبت في شوبها بالشاهد واليمين بل الشاهد وحدها كاف في ثبوت بيع  
 الوصية فكيف لا يقبل ان هذا بين لان كل ما لا يثبت بالشاهد واليمين واما الوصية بالولايه فنقول الشيخ في السبوط  
 الرايين مع الشاهد وسواله باني علي ويترد قبول **الشاهد** بين لان كل ما يثبت الشاهد واليمين يثبت شاهد  
 وبين كل هل يقبل البين مع الرايين كما يقبل مع الرجل في كل موضع قلنا في الشاهد واليمين ام لا ابن ادریس علي  
 الثاني والعلامة علي الاول وما ذكره المصنف في التردد في ثبوت الوصية **الشاهد** بين وبين ترد وغيب للمظهر لكونه من  
 الاصحح بل الاصحاب يطعنون على قبول الشاهد البين في المال وما كان **المقصود** من المال ولعل التردد وحده  
 وجهان قبول الشاهد البين حكم شرعي فيقف على النص الشرعي وليس على صورته **طاب ثراه** وان نص بعينه وثبت ذلك بالنسبة  
 بالواحد لورود النص بذلك والتعدي قياسا ومورد **قال** طاب ثراه وان كانت معجزة وكان  
 فيها حجاب وكان عقيقة محضه فقولان بينهما انهما في الثلث اقول فومر من روايات الرضا في ما فيه من الاصل عند  
 الشيخين في النهاية والقاضي وابن ادریس وفي ذلك عند الصدوق والي علي والشيخ في السبوط وسواله اختلاف  
 واختاره المصنف العلامة قال طاب ثراه اما الاقرار والاجنب فان كان مستمها في الورثه فهو في الثلث والا فهو في الاصل والورثه

في قوله كذا عدد او غير كذا في رواية  
 الاصل فيكون لالثبوت وجاخص الخارج في ان في انذاره  
 الاول لا يخرج



من الثالث على التقديرين ومنهم من سوي بين القديمين اقول اقرار الرعي هل يعني في الاصل وسعد بالثالث كالوجه ابن ادرس  
 على الاول وهو لازم لكل من جعل النجرات في الاصل ونه قال انها من الثالث منهم من قال الاقرار من الاصل لعموم قبول اقرار  
 العاقل كاطلاق المقتع وسار ومنهم من فصل والتفصيل في موضعين الاول في الفرق بين العين والدين فالعقد هو  
 امضي الاقرار من الاصل في الدين ولم يغير التهمة واعتبارها في العين فامضاهما عدم التهمة في الاصل ومعها الثالث ولي  
 يفرق الشيخ وتليده والصدوق في كتابه بينهما بل اعتبروا التهمة فقيده بالثالث معهما من الاصل مع عدمها وخالفه المصنف  
 والعلامة **الثاني** في الفرق بين الوارث والاجنبي وابن حزم اعتبر التهمة وعدمها في حق العتق واطلق القول بالزوم  
 في حق الاجنبي والشيخ وفيه تابعه من ذكرناه لم يفرق بين الاصل والتهمة وعدمها **كتاب النكاح** **مقدمة** في تعريفه  
 وهو في اللغة الوطى في الشريعة عقد لفظي ملك للوطى ابتداء يخرج عقود المعاضات وشراء الامارة فانه على الوطى  
 تبعا لملك الرقبه لا ابتداء ولهذا جاز المحرم وهو حقيقة شرعية في العقد قال الشيخ يا ايها الذين آمنوا انكحوا المؤمنات ثم  
 طلقوهن من قبل ان تنسوهن اليه ويجازى شرعي في الوطى قبل لم يرد في الكتاب بالعزير لفظ النكاح يعني الوطى الا في قوله  
 نع حتى تنكح زوجا غيره لكن شرط العقد الشرعي ايضا ولا يكفي بطلان الوطى اجماعا وبعض الناس قال انه حقيقة في الوطى قال صاحب  
 النكاح الوطى قد يقال العقد واذ كان حقيقة شرعا لا صالحة لعدم النقل وقيل بالاشراك لقوله نع فلا شك في ما ذكرناه لكم وهو  
 شامل لكل من العقد والوطى على الظاهر القوي في بدء النكاح واصله روي الصدوق باسناده الى زرارة ابن اعين ان سئل  
 ابو عبد الله عليه السلام عن خلق حواشي ان قال ان اسباك وتعلي لما خلق آدم في طين وامر الملائكة فسجدوا له التي على السبات  
 فنام ثم ابتداع له حواشي فجعلها في موضع الفقرة التي بين ركبته وذكر لكي يكون المرأة تتسع الرجل فاجلت تحرك فانتبهت فكم  
 فلما انتبهت نوديت ان نجي عنه فلما نظرت اليها نظرت الى خلق حسنة صوته غير انها التي فكلمها وكلمته بلغته فقال لها انت  
 خلقت خلقتي اسد كاتري فقال لدم عم عند ذلك يا رب هذا الخلق الحسن الذي قد انشيتني قربة النظر اليه فقال شارك  
 وتعالى يا آدم هذه امي حوي فتحي ان تكون معك فتؤنسك وتحدثك وتكون معك تبعا لامرك قال نعم يا رب ولكنك علي  
 احسن والكلمة البقية قال عز وجل فاجعلها الي فانها امي وقد نصرت لك ايضا وجهه لاشهره والقرآن عليه الشهود وقد علمت  
 ذلك المعرفة بكل شي فقال يا رب اني اجعلها اليك فارضاك لذلك فقال عز وجل قد ثبت ذلك وقد وجبتكها فعلم اليك  
 فقال لها آدم عليه السلام اني فاقبل ففعلت له بل انشيتني الي فامر الله عز وجل آدم عليه السلام ان يخدمها لولا ذلك لكان ان يذبح  
 الي الرجل حتى يخطب على نفسه من نفسه قصه حوي صلواته عليها **المقدمة الثالثة في الترغيب في**  
**النكاح** واخذ عليه قال الله تع فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقال الله تع فانكحوا الايامي فكم والصالحين من عبادكم واماكم  
 ان يكون عقد او ينفقهم اسد من فضل الله واسع عليم وعدهم سبحانه امر بما يحب عندهم في الغنا وبر السوء وترغيبا  
 في الاقدام على النكاح ولادفع العذر من تعلل بالفقير وخوف الضيق قال الصادق ع عن ابي عبد الله عليه السلام يرفع الي  
 رسول الله صلى الله عليه واله انه قال من ترك النكاح حقة العيلة فقد اساء الظن بالله ان الله تع قال ان يكونوا فقر او ينفقهم اسد من نفسه

وفيه دلالة على تحريمه  
 الزوج من زوجته عند انكاحه  
 من انكاحه  
 من نفسه

فصله وعنه

وعنه هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه واله وسلم فشكا اليه انكاحه فقال انكحوه ففزع  
 اسد عليه وعنه اسحق بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الحديث الذي تروي به الناس حق ان جعل اني الي النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 احاجه فامر به التزوج ففعل ثم اتاه فشكا اليه احاجه فامر به التزوج حتى امره ثلث مرة فقال ابو عبد الله عليه السلام نعم سو حق ثم قال  
 الرزق من الله والعيال وعنه معوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام في قول اسد بن جمل وليتخفف الذين لا يجدون نكاحا  
 حتى يغنيهم الله من فضله قال بئرا وجوه حتى يغنيهم الله من فضله وروي ابن القوام عن ابي عبد الله عليه السلام قال جاء رجل الى ابي  
 عبد الله عليه فقال هكذا في زوجة فقال لا فقال اني فاحب ان الدنيا وما فيها في والي بيت ليلى لست لي زوجة ثم قال الركب ان  
 ليصليها رجل متزوج افضل من رجل اعزب يعقود ليله ويصوم ثمانية ثم اعطاه ابي سبعة دنانير وقال تزوج بها ثم قال  
 اي رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اتخذوا الاهل لكم فانه اردوكم **تنبيه** اذا تم عقد ففضل في الجملة فاعلم ان الناس في ثلث  
 اقسام فمنهم من سوف نفسه اليه ويخاف ان تركه الوقوع في الزنا ففعله بحسب عليه التزوج بلا خلا في بين الاثمة واذ فعله  
 كان حوديا فرضا واذ انكح كان عاصيا في كل ان ان انكح من الشك **الثاني** من سوف نفسه اليه ولا يخاف الوقوع في الزنا  
 ففعله بسحب ليهامع **الثالث** من لا سوف نفسه اليه وسوقا من لا يمكن حصوله منه كالحصبي والعين الذي  
 لا يزوج واليه فلا فضل لعذبة تركه لعدم حصول الغايد منه وتعطيل المرأة عن الاحسان ومن يمكن وقوعه من هذا  
 ايضا يستحب له على الجملة لكن حصل اختلاف بين الامة في مقامه وسون التحلي للعبادة لهذا الفضل لم التزوج قال الشيخ  
 في المبسوط الا فضل التحلي للعبادة لان الله تع وصف يحيى عليه السلام في موضع مدح يكون حضوره والخصوه هو الذي لا  
 يثبت في النساء وقد ورد استحبابه في شرعا فيجوز على اذ لم يتوق النفس واجاب المصنف عنه بان مدح يحيى بذلك في  
 شرعه لا يلائم منه وجوده في شرعا للاختلاف في الشريعتين في الاحكام والاكثرون من اصحابنا على انه افضل في التحلي  
 للعبادة وسواها والصف والعلامة في كنهه وهو الحق لوجه الاول دعاء النبي صلى الله عليه واله والاحكام **والثاني** فظاهر حاله  
 عليه السلام وقدمات عن سبع سورة ولما شبه الله تع به عيسى عليه السلام قال لربي وصفه واستوصي بصاحب الامر اجعل الامر  
 والوجه الاقرب للنكاح النساء لا يذكر في الاوصاف في تعرض الكثرة والتفصيل الا اوصاف الكمال وكذا كان شأن الانبياء  
 عليهم السلام حتى ان سليمان عليه السلام كان له ثمانية زوجة وسبع مائة مربية وقال الصادق عليه السلام في اخلاق الانبياء حب النساء  
 وعنه معوية بن جلال قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ثلث في سنة المسلمين العطر واخفاء الشعر وكثرة الطرقة و  
 اما الثاني فكلوا عليه السلام مني احب سني فان في سننني التزوج وكقوله عمن رغب عن سني فليس مني وان سني  
**النكاح ان** في اشتراك كل في التزوج والتحلي للعبادة في كون كل منهما طاعة لله سبحانه وخلاص للتزوج في خطر قوله  
 الرذال موثاكم العزب وقوله عليه السلام شرا موثاكم العزب وفي حديث اخر عنه عليه السلام لو رجوعوا العزب في موثاكم  
 الي الدين ترجوا او وقوع العبد في هذه الخطر **الثاني** فوز التزوج بمضاغيف الركة السبعين من صلوة لا عزب  
 فوز التزوج بفضيلة القيام على العيال فغنى عليه السلام في حال بيته في المسلمين فله الجنة **الثالث** فوزه بالمزوجة التي تبقى ذكر

استدل على عدمه  
 كان في زمانه  
 لنفسه اذ لم يكن  
 من نفسه

الشيخ



يغفر الله له ولوالديه  
 كفوف وسنة من عمل  
 وقال عليه  
 من منبت على الصالحين  
 له احره ورفع الله له المكتبة  
 ربحا عليه من عمل

T. 06



رسول الله صلى الله عليه وآله الرجل تزوجها سودا ولودا ولات تزوجها حسانا فاني باهيكم يوم القيمة  
اما علي ان الولدان تحت العرش يستغفرون لآبائهم يحضهم اليهم ونهضهم سارحين في جبل فيه مكر وعجز  
ورعوان وعند علي السلام في حديث اما علي اني باهيكم يوم القيمة حتى بالسقط يظل يحيط اي محليا  
عظيما وعجبا علي باب الجنة فيقول ابراهيم وجل اوحى الجنة فيقول ابراهيم من خل ابوي قبلي فيقول ابراهيم  
تعالى الملك في الملكة انتني بابويه فياثر بها الى الجنة فيقول هذا الفضل رحمتي وروي الحلي عن ابي عبد الله عليه  
السلام ان استياك وتعالى كفل ابراهيم وساره اطفال المؤمنين بعدوهم ثم بجر بالجنة لها احلا وكاحلا في  
البقر في قصر من درة فاذا كان يوم القيمة السبوا وطبوا واهدوا الي آباءهم ملك في الجنة مع آباءهم وسوقوا  
اسر عن وجل والذين اسوا وبغاهم ذرياتهم بايان الحقناهم ذرياتهم وفي جزاخر ان الاطفال يحضون في موقف  
قف القيمة عند عرض الخلافة للحجاب فيقال للملايكة اذهبوا بسواي الى الجنة فيقولون علي باب  
الجنة فيقال مرحبا بذي الراي السليمين ادخلوا احساب عليكم فيقولون واين ابائنا واما واما واما فيقولون  
انا ابائكم واما انكم ليسوا اشلكم انهم كانت لهم ذنوب وسيات فتم تحاسبون ويطلبون بها قال فيصارون  
ويضجون علي باب الجنة فحجرة واحدة فيقول الله سبحانه وسوا علم ما هذه الصخرة فيقولون اطفال السليمين فقلوا  
لان دخل الجنة الامع اباينا فيقول الله سبحانه فخذوا بيدي آباءهم فادخلوهم الجنة وفي حبله المعالي التي  
فسرها قوله تعالى فالتواجر منكم اني شيتهم قدوموا لانفسكم تعديم الاطفال **فاس** كونه سببا لذكره قال رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم ان ينع الموصي ان يتخذ اهلا لعل امره يرد في سنة فقل اما رضي الله عنه وقال  
يوسف عليه السلام لا خيف استعنت ان تنزع النساء بعدي فقال اني امرني قال ان استطعت ان يكون لك  
ذرية تنقل الارض بالبحر فافعل اما اول فهو موافقة محبة اسرع في السعي في تحصيل الولد لبقا لفرع الانسان  
فهو اذ في الوجوه والبعد ها هي فهم العظام واقواها عند ذوي البصائر والافهام والارباب الفكر في عجائب  
صنعة الخلق لان الله سبحانه خلق الزوجين الذكر والانثى وخلق النطفة وهما لها في الاثنى عشر وقاوجا  
وخلق الرحم فزارا ومنه دعا للنطفة وسلط متعاضى الشهوة على كل في الذكر والانثى ففهمه الا فاعل بلن اذ اق  
في الاعراب من اذ القتها وبابها وتنادي ارباب الاباب يعرف ما اعدت له فالشارك للنكاح التعلق بنوع  
ما من الا عذار داخض الحجة بحجج القول خامة الصفة وانما مثله في ذلك كالمسيح اذا سلم لعبد البذر واللات  
اكرث وهي له ارضا للحرث وكان العبد قادرا للحرث وكل به في تقاضاه فانه ان ترك ما امر به وتكاسل  
وعطل الحرث وترك البذر ضايع حتى فسد ودفع الموكل عن نفسه بنوع في الحيلة كان مستحقا للعضد والعقوبة  
من سيده هذا الولد يصير سحابة وتعالى على لسان نبية صلى الله عليه وآله وسلم بالمراد حيث قال ما من شيء اصلي الله عز وجل  
من بليت يجز في الاسلام بالنكاح وما من شيء يعصى الله عز وجل في بيت يخرج في الاسلام بالفرقة يعني بالطلاق

وقال عليه السلام

وقال عليه السلام تنكحوا نساءكم لعلكم تذكروا ولودا ولات تزوجها حسانا فاني باهيكم يوم القيمة  
حضر مطلق باليت خبر في امرأة لا تدر كل ذلك يدل على ان الغصود في النكاح انما هو الولد وبقاء النسل فالنكاح  
في انما ما احب الله انما هو للولد ومن مطلق ومطبع لما ذكره الله سبحانه وقاطع نسل ادم الله وجوده في ادم عليه السلام عبقا  
بعد عقب حتى انتهى اليه وختم الوجود المستدام على نفسه فانت ابراهيم عليه ولا ذكره والوجه الثاني والثالث اعني بكر  
الامه وطلب البكر بغيره الولد فعلوم ما قد جاء في الاحاديث وفي معناه كثر لا حاجة الي ايرادها بل يطول الكتاب وما لا ربح  
وسوان يموت الولد الصغير فيكون شغف حاله فطاهر في نضوج عليه السلام وهي كبره قدمت منها ما يكتفي بالثبوتها به ومن قبل فقل  
عليه والرواية اعلم ان احكم من ينفق مطلقا على امرأته حتى اذا ادها من يده حتى يدخله الجنة وان ولد له من اذات اجربه  
وان بقي لا يستغفر له بعد موته وعند علي السلام في حاشا له انشأن في الولد فقدر اختطه بخطه في النار وقال عليه السلام في مات  
له ثلثة لم يبلغوا الحنث ادخلوا الجنة بفضل رحمة آباءهم قيل يا رسول الله وان شأنا قال وان شأنا العايد الي الله التحسين  
وعن السلطان وكسر التوقان دد في غايل الشهوة وغض البصر حفظ العراج اليه الاثارة بقوله في تزوج امر زلف  
دينه فليقتل في الصف الاخر وقال عليه السلام معاشر الشباب من استطاع حكمة الباء فليزوج وانه لم يتطبع فعليه العوم قال العوم  
لرجاء والرجاء ارض احسن وكسر الشهوة ارضهم في نظر الشارع فان الشهوة فان لم يعنها فاهل الدين واجبا او وقعت في الحرام  
وان فطرها فاعتبه فطر الظاهر ان القلب لا يسيل على فربا شوش على عبادته حتى يبا يوسوس في الصلوة فليخط في خطه ما لو لم يخط  
مخلوق فليستحاضه وقلبه بالبركة الي الباري تعالى كطاهره لئلا ياكلوا في المخلوق فلا ياكل ديسا قديم وجود الشهوة ولهذا روي ان  
بعض الصحابة كان ينظر عليه قبل الاكل قال ابن عباس لا ياكل بشك الناسك حتى يتزوج لان الزوج يعطى السن ولا يكون شك الناسك  
كان ملاع احاله اعظم السن وعنه علي السلام يعني احدهم الصحاب وسواهم صلى الله عليه وآله تزوج الا قال رسول الله صلى الله عليه وآله في كل دينه فالزوج على الخيف  
قوت وسبب لطاير النفس وكذا ذكره رسول الله صلى الله عليه وآله في الرجل لم يقع بصره على امرأة فياقت نفسه اليها ان يجامعها لانه ذلك من  
الغواص وعنه علي السلام اذا نظر احدكم الى امرأة فليقل هل هذا ما عاى امره كرامة وروي مسع عنه ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وآله اذا نظر احدكم الى المرأة احسب فيها اهل فان الذي معها من الذي مع تلك فقام رجل فقال يا رسول الله صلى الله عليه وآله اهل  
فما يصنع قال فليزج بصره الى السماء وليزج بصره في قلبه وقال الصادق ع في نظر الى امرأة فوقع بصره الى السماء وعرض بصره  
لم يرتد بصره حتى يزوجه الله في الحود العين وفي جزاخر لم يرتد بصره حتى يعقبه الله لما نا يحيط **الناسك** وفي  
التزويج فزوج القلب عن نبي المنزل بالتكفل بشغل الطبخ والكس والغرس وتنظيف الاواني وتبديل سباب المعيشة فان الانسان  
لو لم يكن له شهوة الوقاع لتعذر او تعجز العيش في منزله وحده اذ لو تكفل بجميع اشغال المنزل لضاع اكثر اوقاته ولو لم يتزوج  
للعلم والعمل فالمراد الصالح المصلح للمسلمين على الدين وحقها هذه الاسباب شواغل وتنويعات القلب ومبغضات العيش  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من السعادة وعندهما الزوجية الصالحة وجاء اليه رجل فقال يا رسول الله انا في زوجة اذا دخلت  
تفقتي واذا خرجت تسيتني واذا انا شي موهما قالت يا ايها ان كنت تهم لرزقك فخذ تكفل برعبرك ان كنت تهم

وقال عليه السلام تنكحوا نساءكم لعلكم تذكروا ولودا ولات تزوجها حسانا فاني باهيكم يوم القيمة











**الباع** النهره وهي القير الذي يجمع **الباع** المبيده وهي العجوز المدبره **الملك** اللغوت وهي ذات الولد غير ك  
روي الصدوق باسناده الي النبي صلى الله عليه واله انه قال لا تزوجن ثابثا يا زيد تزوجت قال لا فان تزوج يستعفف  
عنه فلا تزوجن حنك قال زيد منهن يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه واله لا تزوجن بشبهه ولا بغيره ولا  
بغيره ولا بغيره ولا بغيره قال زيد يا رسول الله فاعرفه فما قد رثيا واني باخرهن لاني اهل فقال رسول الله صلى الله واله  
التم عرا اما الشبهه فالزواج البذير واما البهيم فالطويله المنزله واما الجبره فالقير الذي يجمع واما العبيده فالعجوز المدبر  
واما اللغوت فذات الولد غير ك **المقدمه السابعة في ادب وفاء** **الملك** في صحيح الباع العقد البليل وكذا القول  
والتزويج فانتهى واعاد على عود ف وقوي ودوي الكوي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين ع افضل  
عانت ان ينفع بركتين في كتاب حتى يجمع بينهما وعنه سماع بن مهران عن الصادق ع في زوج عز باكان من ينظر اليه  
اسم يوم القيمة وعنه زين العابدين ع في زوج عز با فوجهه ساج **الملك** في صحيح الباع العقد البليل وكذا القول  
روي الحسن بن علي الوشاء ع الي الحسن الرضا عليه السلام قال سمعت يقول في التزويج في السنة التزويج بالبليل لان الله جعل  
البليل سكنا والنساء اغراض سكن وعنه الصادق ع في تزويجكم ليليا واطمواضي وقال الباقر عليه السلام ليس من عبد العوز  
يا مبرقز وج بالبليل فان الله جعله بالبليل فان الله عظم قال ثم قال ان للطارق حقا عظيمها والخصاب  
لحقا عظيمها **الملك** كثر ابعاء لخصف النمار وفي الساعة احواره روي حماد بن عيسى عن عبد الملك قال بلغ ابا جعفر عليه السلام  
ان رجلا تزوج في ساعة حاره عند لخصف النمار او لخصف النمار فقال ابو جعفر ع ما اذما يتفقان فاقترقا وروي جعفر بن  
ن ربه واما العباس قال قال ابو عبد الله عليه السلام ليس للرجل ان يدخل بامرأة ليلة الاربعاء روي محمد بن صدقة ع ابي عبد الله عليه  
قال سمعت يقول وسئل عن التزويج في شوال فقال النبي صلى الله عليه واله التزويج عايشه في شوال وقال الباقر عليه السلام  
في شوال اهل الرحمن الاول وذلك ان الطاعون كان يقع فيهم في الابدان والملكات فيه ففكرهوه لذلك  
لا يعرف وروي علي بن ابي اسباط عن ابي ابراهيم بن محمد بن محمد بن ابي عبد الله ع قال في سافر وتزوج  
والنفر في العقب لم يركب **الباع** في الباعه بالزواج اليها ع قال الصادق عليه السلام لا يجمع الو  
جل امراته ولا جاريته وفي البيت هي فان ذلك مما يورث الزنا وعنه النبي صلى الله عليه واله وسلم والذي نفسي بيده  
لو ان امرأتك غشي امراته في البيت صحت بغيرها وبيع كلامها ونفسها ما لم ابدان كان غلاما كان  
زانيا او جارية كانت زانية وكان علي بن الحسين ع عليهما السلام اذا اراد ان يغشي اهلها غلق الباب واما  
السنن رواه احمد بن محمد وروي الكوفي ان عليا عليه السلام على ميمنة او عجل ينفذها على طريق فاعرض  
عليه السلام بوجهه فغلبت له فغلبت ذلك امير المؤمنين فقال انه لا ينبغي ان يصنعوا ما يصنعون وهو ان يتركوا  
لنواذير حيث لا يراه رجل ولا امرأة **الحامس** في تحريم التيممة عند اجماع ليليا كما ذكره الشيطان قال عبد الرحمن  
بن كبريت عن ابي عبد الله عليه السلام فذكره شرك الشيطان فحظره حتى افرغني فقلت جعلت فداك فما المنهج في

ذكر فقال اذا ارثت اجماع فعل **الباع** اسم الرحمن الرحيم الذي لا اله الا هو بديع السموات والارض الامين  
فصبت في هذه الليلة خليفه فلا تجعل للشيطان فيه شرك ولا نصيبا ولا حظا واحده موصفا محلهما مصفاه الشيطان  
وزوجه جل ثناوك وعنه الصادق عليه السلام ان الشيطان يحب حتى لا يفرح في الراه كما يفرح الرجل منها ويحدث كما  
يحدث وبني كائنه قلت فاني سئلي يعرف ذلك قال يحسنه ويغضنا من احبنا كائنه العبد وفي بعضنا  
كان نطفه الشيطان وقال امير المؤمنين ع اذا جامع احدكم فليقل **بسم الله وبالله** اللهم جنبني الشيطان  
وجنب الشيطان ما رزقني قال فان قضيت امرتها ولد لا يفره الشيطان بشي ابداهام بن سالم ع ابي عبد الله  
عليه السلام في النطفين اللتين اذا اشركا قال ابو عبد الله ع ربا خلف في احدتهما وربا خلف منها جميعا **الملك**  
ليتحب اجماع ليلة الاثنين ليكون الولد حافيا للقران راضيا بالمعصوم وليلة الثلاثاء ليكون شهيدا للرحيم  
سبح البديط الكبر طاهر اللسان في الغيبة والكتب والبهتان وليلة الاحد ليكون حاكما او عا وروي عن  
الزوال فان الشيطان لا يقرب حتى يئيب ويكوثها سالا وليلة الجمعة ليكون حفيظا قول لا مغوها وروي عن  
ليكون مشهورا عا وليلتها بعد صلوة العشاء الرجاء كونه في الابدان **السابع** وطواحي ابي حرام مع ما فيه في  
سوا العاقبة فقد روي انه يورث اكلوا واكلوا في الشيطان وروي الصدوق ع النبي صلى الله عليه واله في  
جامع امراته وهي حائض فيم الولد مجنون او بهر بص في الاغصه وعنه عليهم السلام كراهوا النساء المشبهات  
من الدين ياتون نساءهم في الطث وبكره ان يجمع امراته بشهوات غير حوافي تخيف الولد وان يجمع  
في قديم خوفه فانه يولد في الفرائس وليلة الفطر خوفه في ان لا يولد الولد الاكبر السن وليلة الاضحي خوفه في زيا  
الاصبع او لقصاها وتحت شجرة مثمر خوفه في مجبة جلا ذاقا لا عريقا وبين الاذان والاقامة خوفه في مجبة  
حرصا على اوراق الاجار واستقبل الشمس الا يتر خوفه في فقر الولد وبومر حتى يموت وعلى غير ذلك خوفه في  
مجلسه وعي قلبه وليلة نصف شعبان في شاة في شجرة ووجهه وفي الليل الذي يفر فيها كليل ينقوا الولد فالذي  
عرض وعلى سقوف البيت خوفه في مجبة ما فقا فرياسا مبتدعا واول ساعة في الليل خوفه في مجبة حارسا  
موشرا للدين على الاخرة وفي اخر درجته شعبان بحيث يبقى منه لومعان خوفه في مجبة كذا ابا وان لا يجمعها  
لشهوة اختها خوفه في كونه عشا عا لكال طالم ويملك قبيلة في الناس على يد ووان يتحيا بجوفه واحدة ف  
يوقع العداوة بينهما **الثامن** في تحريم خلع خوف العروس حين يدخل عليه عند جلوسها وغسل رجلها ثم صب الماء  
في يدها الى اقصاها ليجز بذلك سبعين لونا في الفجر ويصل عليه سبعين لونا في البركة وتنزل عليه  
سبعين وصحة بوقوف على راس العروس حتى ينال بركتها كل زاوية في بيتك ونامن العروس في الحجون  
واكبادم البر من مادامت في تلك الدار **السابع** في تحريمها في اسبوعها في اللبن والكل والكزبرة والتفاح  
احمض فانه يعقم الرحم ويبرده واذا حاضت على الخلع نطها بتمام والكزبرة تبيض الحوض في بطنها وتشد

هول



عليها الولادة والتفاح اي من يقطع حبسها فيصير داو **العاشرة** ما يقال لطلب الولد قال سيد العابدين عليه السلام  
بعض اصحابه قل في طلب الولد رب لا تدري فردا وانتهى جرح الوارثين واجعل في جسدي لك ولبيوتي في جاني يستغفر  
لي في بعد فاني واجعل خلقا سواي ولا تجعل للشيطان فيه نصيبا اللهم اني استغفرك والرب اليك انا انت الغفور الرحيم  
سبعين مرة فانه اكره في هذه القول ودفعة اسمعني في حال ولد وفي جرح الدنيا والاخرة فانه يقول استغفر  
وكلمه ان كان غفارا برسر السجدة عليك مدارا ويبددكم باحوال وبنين في جعل لكم جنات ويجعل لكم انهارا **الحادية عشر** من  
يستطيع التزويج فولية الصوم وتوفر المشورة قال الامير المؤمنين عليه السلام اكره شعرا رجل قط الاقلت ثمانية وثمانين  
الي النبي صلى الله عليه واله وسلم قال يا رسول الله اني يا بوء علي النكاح ولا اجعل الطول فقال عليه السلام وفرغ جسدك  
واومن الصوم فان رجاء **الثانية عشر** قال الصادق عمنه انما جعل من الزنا حراما يدهم لان الله تبارك وتعالى  
ادخل على نفسه ان لا يكره في كبره ولا يسهو في كبره ولا يسهو في كبره ولا يسهو في كبره ولا يسهو في كبره ولا يسهو في كبره  
البنين والرجاء ثم يقول زوجني في الحور العين الازوج من حور الجنة وجعل ذلك سرها **الثالثة عشر**  
شبه الولد لايه قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من نكح على العبدان يشبهه الله قال الصادق عليه السلام ان الله  
تبارك وتعالى اذا اراد يخلق خلقا جمع كل صوره بينه وبين ادم عليه السلام خلقه على صورة ادمين فلا يقولون  
احد لولد هذه الا يشبهني شيئا **الرابعة عشر** مواظبة النساء على الشئ روي الوليد بن صبيح عن ابي عبد الله  
عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ليس للنساء في سر الطريف شي ولكن ما يشي في جانبها كالحياض  
لطريف وعنه عليه السلام اي امرأة قطبت ثم خربت في بيتها في تلعب حتى ترضع اليها حتى ما وجعت وقال عليه السلام لا ينبغي  
للزنا المومنة ان تتكشف بين يدي اليهودية والنصارية فانه يفضن ذلك في ارجاءهم **الخامسة عشر** حق  
الرجل على المرأة روي محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع قال جاءت امرأة الي النبي صلى الله عليه واله وسلم فقالت يا رسول الله ما  
حق الزوج على المرأة فقال لها ان تطيعوا ولا تقصروا ولا تنقذوا من بيتها الا باذن ولا تقوم نطقا الا باذن ولا تخرج  
نفسها وان كانت على ظهر قتب ولا تخرج من بيتها الا باذن وان خرجت لغير اذن لعنتها ملائكة السماء وملائكة الارض وملائكة  
الغضب وملائكة الرحمة حتى ترجع الي بيتها فقالت يا رسول الله من اعظم الناس حقا على الرجل قال والده قال المستخرج اعظم  
الغضب حقا على المرأة قال زوجها قالت في في الحق فقلوا علي قال ولا كل في ما يدور فقلت والذي بوعك يا  
الحق لا ملكك رقيب رجلا ابدا وعنه النبي صلى الله عليه واله وسلم انما النكاح دق فاذا انكح احدكم ولينه فقد ارقها فليظن احدكم  
ابن يرق كرحمة وعنه الصادق عليه السلام ان امرأتك انت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لبعض اصحابه فقال لها لو انك  
في السواك قالت وما السواك يا رسول الله اصل قال المرأة التي يدعوها زوجها لبعض اصحابه فلما نزلت سؤده  
حتى تنعس زوجها فنام وتلك لا تزال الملائكة تعنها حتى يستيقظ زوجها وعنه عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه واله  
قال للنساء لا تظنن صلواتي تمنعن ازاوجكن **السادس عشر** الوصية للمرأة قال الامير المؤمنين ع بوجوه لولد الحسن

لا تلك المرأة من الامم ما يحاور نفسها فان ذلك انعم لها وارخالها وادوم نجلها فان المرأة رجلا نزلت بقرانه ولا  
تعد بكرتها نفسها واغضض بجرها بنكرها وكفها بحاكمها ولا تطعمها شفع لغيرها فتمهل عليك من شفقتك لها  
ستبقى في نفسك بغيره فان اسالك عنهن وعن برين انك اذا اقتد وخر من ان يرين منك حال علي انك **السادس عشر**  
يكسر التبتل للنساء وسونك التزويج كما يكره العزوبه للرجل روي عبد الحميد بن بشر قال دخلت امرأة علي الى عبد الله عليه  
السلام فقالت اصلي الله اني امرأة صبتة فقال وما التبتل قالت لا تزوج قال ولم قالت التبتل بك الغرض فقال انك في  
فلو كان بك فضل الكائن فاطم صلوات الله عليها احب اليه منك ان ليس احد يستفها الي الفضل **الثامن عشر** عن  
البيهي صلى الله عليه واله وسلم في كان له صبي فليستصا به وروي ان الفضل ما يطبخ به العقيقة فادوم وروي ان العيان اذا  
زوجوا صغارهم يكادون ينفون **قال** طاب لرايه وهل يشرط وقوع نكاح لا ينافي الماهي لا احاط لهم  
لانهم يرجع في الانشاء الي احق الفصل اقول الا ان لا تفتي في الاستدعاء واصطلاحا ايجاب عقد بلفظ يقارن في الوجود  
اذا عرفت هذا فاللفظ الدال على الحدث لا يخلو اما ان يدل على الماهي او الحال او الاستقبال والسبق والتوفيق في  
تحصوله لا صفة الوعد ولا استفهام والحال تشارك في الصيغة فالتسوية في سيق ما يدل على وقوع الفعل وقفا  
الا الماهي فكان الماهي هو الصريح في الانشاءات كلها والامر بعيد عنه شبه الانشاء فلا يصح له وما عدا النكاح في  
البيع والصلح والوقت لا شك في عدم وقوعه بغير الماهي واما وقوع الخلاف في النكاح هل يقع بغير الماهي لزوجتك قبل نعم  
وقبل لا والخلاف في اربع صيغ الامر كقول الولي زوجها ويكون قولها موثقا فيقول الولي وجئتك هل يصح ذلك من  
غير ان يقبل الزوج بعد ذلك فيه مذهبان الصحيح وسوء ذهب الشيخ في البسوط وظاهر المصنف في النافع والسحنه  
في الشرح والتميم وسوء ذهب ابن ادريس واخاره العلامة في كبره الاجماع الاولون برواية سهل بن سعد ان امرأة  
انت الي النبي صلى الله عليه واله فقالت اني قد ذهبت ففسي لك يا رسول الله ان يكن لك رغبة فقال لا رغبة لي في النساء ففتت  
طوبى لتمام رجل فقال يا رسول الله زوجها ان لم يكن لك فيها رغبة فحاشه فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انك ستلصقها  
اياها فقال ما عندك الا اراي هذا فقال النبي صلى الله عليه واله ان اعطيتها حلت والا نازلك فالتسوية فقال ما عندك  
فقال رسول الله صلى الله عليه واله قال هل في القرآن شي قال نعم سورة كذا وسورة كذا وسماها فقال رسول الله صلى الله  
عليه واله زوجها وجئتكم بما معكم في القرآن واعلم ان هذا الحديث يدل على احوال سبوعين ما ذكر الشيخ في جواز وقوعه  
بلفظ الامر الاول **سكون** النبي صلى الله عليه واله روي الامير المؤمنين ع انفسهم لا يدل على علي عليه السلام زوجها ولم يخلوا بينهما  
وسوء موافق لفظ **الايه الثاني** جواز فعل القرآن صدقا **الثالث** جواز تقديم القبول على الايجاب **الرابع** عن  
اشراط تقديم الخطبة **الحكم** جواز خروج المرأة الي مجمع الرجال كحاجة تعرض لها **السادس** جواز خطبة  
النساء للرجال **الابع** اشراط منكرين الزوج في المهر حاله العقد **الثاني** لفظ المستقبل وفي وقوع النكاح هيان  
الصحة وسوءه المصنف في الشرايع لرواية ابن بن ثعلب ع الصادق عليه السلام في المهر انه وجب مرة بكذا فاذا قالت



فاذا كانت نعم فهي اذ كانت في حرمه لا يقع ولخاتمه العلامة في كنية اقتضاه على المقتضى ومنه حجة سند الرواية **الثالثة**  
 الكنية كنعوم جارية قال زوجت بنكته فلان فيقول نعم فيقول الزوج قلت في حاله مع قصدها الاشارة الى حرمه لا  
 منتهيان الصحيح هو الشيخ وجزم به المصنف في النسخ لان نعم تقتضي اعادة السؤال فيكون تقدير السؤال نعم زوجت  
 فقد حصل القبول ومعنى الاجابة صح العقد لاصالة الصيغة والمنع قال العلامة وتردد المصنف في الرابع **المعجم** الترجمة  
 ومنه الجمهور في الصحاح في وقوعه في حرمه واجاز ابن حزمه والا فرب المنع في الرابع قال طبري في قوله وفي  
 رواية اذا زوجت الكري نفسها فزجت او دخل بها فاقترانه كان حاصبا لقول الرواية اشارة الى الحرام في  
 سماعيل بن بزيق قال سالت ابا الحسن عن امرأة ابتعت بشرها بغير فسخة فزعت نفسها رجلا في سكرتها ثم افاق فابكرت  
 علمت ان يفرجها فزعت من ذواته مع الرجل على ذلك التزوج اصله هو لها الم التزوج فاسد لما كان السكر لا  
 سبيل للتزوج عليها فقال اذا اقامت معه بعد ما افاقته فهو ذواتها فقلت ويجوز ذلك التزوج عليها قال نعم و  
 نعمونها قال الشيخ في النهاية والصدوق في المقتع والشيخ سلم بطلان العقد وحكم باصطايه بعد لجان تمام  
 مشكل لان مقتضى البطلان الالفاء وقال ابن ادريس بالبطلان وبالفاء الاجازة ومونده المصنف والعلامة  
 وحملت الرواية على تقدير عدم بلوغ الاسكار الى منزل التخصيل قال **طاب ثراه** ولا يشترط حضورها  
 عدي بن ابي اذا كانت الزوجة بالعدة وشهدت على الاصح اقوال الشيخ ها يقع في فصول الاول  
 حضور الولي الثاني اشترط الاشهاد وكلها غير شرط عندنا الا انه يشك في ان يعقيل ومونده العلامة  
 عموم قوله في ذلك فاعضوا عن ان يكتفى من الزوجين اذ انما اصابوا بينهم بالمعروف وقوله فالتكليف اصابا كل  
 والتكليف الايام في حكمه وفي الروايات كبر روايه حنان بن سدير عن مسلم بن شريك عن ابي جعفر عليه السلام قال التلذذ  
 في رجل تزوج امرأة ولم يشهد قال اما في ما بينه وبينه فليس عليه شيء ويكفي ان اخذته السلطان اجابوا عاقبه و  
 ادعي المرفقي عليه السلام والاصالة اجواز احتجوا بما رواه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم ليس للولي مع البتة امر ليس  
 لهم ان يحضروه باليث لان الامة لم تفرق بينه وبين البكر في اشترط الاشهاد وحضره فاعتباره في احديهما  
 دون الاخرى اصله قول مالك وسويج جاز لا تغرد في الاصول هذا مع قبوله التاويل اذ المنع في خبر نفي  
 الفضيلة كقول عليه السلام لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد فان قالوا يلزم الاضمار والاصل عدمه قلنا الاضمار لازم  
 لا سيما في الحقيقة وليس في الصحة اولى منه بل ما ذهبنا اليه ارجح لا اعتضاده عموم الايات وجميع الروايات فا  
 طاب ثراه ويجوز النظر في وجده امرأة تزوجت نكاحها وكيفية وفي رواية الى غيرها ومحاسنها الى الخبر قولها  
 مسأله الاولى يجوز النظر في وجده امرأة تزوجت نكاحها اجماعا بشرط الاول ان يكون مريد نكاحها **الثاني** امكانه  
 عادة بالنظر الى حالها وحاله **الثالث** خلوها في موانع النكاح كالعادة وان جازها خطبتها في بعض المواضع **الرابع** ان لا يتلذذ  
 به فوقت جواز النظر عند اجتماع هذه الشروط وقيل قبل اجابتها خطبة غير وموسبي على تحريم احتكها ولا يشترط اذنها

في ذكر

في ذلك والسند قوله عليه السلام فانما ينظر الى نكاح امرأة فينظر الى ما يدعوه الي نكاحها فاحل عليه السلام هنا ثم بيده لعل في خطب  
 المرأة انظر الي وجهها وكيفية وفي رواية ابن مسكان عن الحسن بن السري عن ابي عبد الله عليه السلام لا بأس بان ينظر الرجل الى  
 المرأة اذا اراد ان يتزوجها وينظر الى خلقها والى وجهها وهذا لقوله علي بن ابي حمزة ان ينظر اليها فانه وما ينظر وسواء جاء في علم  
 الاسلام في البحث في السور والحاسن هل يجوز النظر في ذلك ام لا الذي عليه الاكثر من المنع عموم قوله في قول المؤمنين ان ينظروا الى البصائر  
 وموعامهم من غير عداوة ولا محاباة وقطافه من الاخبار فيبقى الباقي على المنع ولانه احوط ورواية الشعرية ورواية عبد الله بن مسكان  
 قال قلت لابي عبد الله الرجل يريد ان يتزوج المرأة فيجوز ان ينظر الى شعرها قال لا ينبغي ان ينظر اليها ما على العبد - واما رواية  
 الحاسن ورواية غيث بن ابي رهم عن جعفر بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل نظر الى محاسن امرأة يريد ان يتزوجها قال لا بأس بان ينظر اليها  
 ولعل ما ذكره المصنف من الرواية اجماعا لهما اشارة الى ما ذكرناه رواه محمد بن يعقوب مرفوعا الى عبد الله بن الفضل  
 عن ابي عبد الله عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له انظر الرجل الى المرأة يريد ان يتزوجها وينظر الى شعرها ومحاسنها قال لا  
 لا بأس بذلك الا ان يكون متلذذا وهذا هو الرواية حرسه وعملت ابن ابراهيم بن ابي بصير **الثاني** يجوز النظر الى اهل الذمة وشعورهم لا ينبغي  
 لميزلت الامم المتروكة وجده فانه يجوز النظر اليها وان حرم نكاحها لمكان تزويجها والمستند ما رواه محمد بن يعقوب بن رافع  
 الى الكوفي عن ابي عبد الله عن قال قال رسول الله ص لا حرمة لنا اهل الذمة ان ينظر الي شعورهم ولبسهم لكن شئ  
 ثلثة الاول الفتن فلو خافها حرم **الثاني** عدم التلذذ ولانه استتاع **الثالث** ان لا يكون ربيبة **الرابع** يجوز النظر الى  
 جسدها وجده بطلان وظاهره روي سماعيل بن همام عن علي بن جعفر قال سالت ابا الحسن ع عن الرجل يعقب قبل المرأة قال  
 لا بأس وعنه ابي حمزة قال سالت ابا عبد الله ع في الرجل ينظر الى امرأة وهي عريانة قال لا بأس وهل التلذذ الذي ذكره في  
 المشهور بين علمائنا كراهية النظر الزوج حاله اجماع وغيره وهذا من اراءه احاديث نضت الامة فيجعل النبي على  
 النظر الى الزوج والاباحة على النظر الى الظاهر لا فيه من اجمع ولا روي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ينظر الى امرأة عريانة  
 يجوز النظر الى المحارم ما عدا العورة والمراء بالمحرم كل امرأة حرم نكاحها موبدين ارضاع او ذم بمصاهرة بقصد  
 او ملك فيدخل في ادم الزوجه بنت المدخول بها ومنكحة الاب والابن دون الملاعة والمطلق تسعا والمراة وجه  
 المزني بها وبنت العمة وحالة التجوز بها لان التحريم هذا وان تأيد فليس لب مصاهرة او عقد بل بيبقاع و  
 استيفاء عدد الطلاق وعقوبة فلا يكون سببا للتحريم ويجوز النظر الى ما عدا العورة حينئذ من المراء بها العقل  
 والدبر روي الكوفي عن جعفر بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بان ينظر الرجل الى شعور امرأة ولا خضتها  
 قال **طاب ثراه** الوط في الذكر فيه روايتان اسمها اجواز على كراهية اقوال الكراهية من الشيخ والمفتي  
 والمصنف والعلامة ومذهب الاكثر علمائنا قال ابن حزمه بالتحريم اصح الاولون بقوله فانما ينظر اليها ثم  
 فان قلت هذا يخص موضع آخر من موانع العقد قلنا قد فزع بجواز الايتان بين الفتنة والكره اجماعا  
 ولصحة عبد الله بن ابي يعقوب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينظر الى المرأة في دبرها قال لا بأس وبالله الصلوة

في ذكر  
 في ذكر  
 في ذكر



الاخرون بما رواه سديد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم محاشي النساء على امتي حرام  
اجاب الاولون بحجة على شدة الكراهية على التوبة ككونه من العاصية قال **طاب ثراه** العزل عن الحركة بغير اذنها قبل  
محرم وجب دية التطعة عشرة دنانير وقيل مكرهة وسوانسة ورضى في الاماء اقوله هاتين الاول  
في تحريم العزل وكراهية وفيه قولان الاول **لما رواه ابن عمر** ومذهب الجعدي والثاني مذهب الشيخ في النهاية  
القاضي وابن ادریس واختاروا المص والعلامة لاصالة الاباحة ولرواية محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام  
عن العزل فقال ذاك الى الرجل بعينه حيث شاء اجمع المانع بان حكم النكاح الاستيلاء ولا يحصل مع العزل غالبا فيكون  
منايا لغرض الشرع وكلية صغرى ممنوعة الثاني هل يجب دية التطعة ام لا قال الشيخ بالاول وابن ادریس والعلامة  
بالثاني وللصنف قولان فبالاول قال في باب النكاح في الرابع وفي الثاني قال في باب الديات في كتابه وفي الاماء جاز  
وسوي في صحيح محمد بن مسلم عن احمدها عليها السلام قال طاب ثراه ولا يدخل المرأة حتى يلج الجانح سينان ولودخل  
فيل ذلك لم يحرم على الاصح اقول البحث هنا يقع في مقامات الاول اذا دخل من لها دون التسعة هل يجب مجردا  
الدخول او لا يحرم المانع الاقضا الشيخ في النهاية على الاول والباقي قولان على الثاني وهو قولني الاستصحاب **باب** هل يسن  
منه في موضع التحريم مجرد الفعل او يتبعه حياله ابن ادریس وسواهما الفقيه ومابويه الثاني رواية مريد الجعدي عن الباقر  
عليه السلام في رجل اقضى جارية يعني امرته فافضاها قال عليه السلام اذ كان فاضها قبل ان تبلغ تسعين فان احكمها ولم  
يطلقها فلا شيء عليه وان ادخل بها ولها تسعين فلا شيء عليه ان شاء امسك وان شاء طلق وروى ابن بابويه في  
كتابها برفعه الى حمزة ابن حمران عن ابي عبد الله ع قال سئل عن رجل تزوج جارية لم تدرك فافضاها قال ان دخل بها  
ولها تسعين فلا شيء عليه وان كان لم تبلغ تسعين كان لها اقل من ذلك فاقضها فانه قد افضاها وعطها علي  
الازواج فعلي الامام ان يغرمه دينها وان امسكها ولم يطلقها حتى تموت فلا شيء عليه **فروع الاول** لو ماتت لحيها  
قبل الطلاق وتوارثا على الثاني دون الاول **باب** لا يجوز التزوج باختها على الثاني ويجوز على الاول **باب** يحرم  
عليه ان يمسك لو كانت الرابعة على الثاني دون الاول ولكن البحث في ادخال بنت الاخ والاخت عليها فلا يفقر الي  
اذنهما على الاول دون الثاني اما تزوجه بالامه فان كان تحت غيرهما من الحر او اقرابي اذ تمنع الباقيات على الثاني ولو لم يكن  
غيرها وعدم الطول فالاقرب عدم التوقف على اذنها يجوز ان تعانده فتستخره فقال عليه السلام لا ضرر ولا ضرار  
اذا وقع المظهر رخصتها فان حرمتها غير الوطى والا فلا **باب** لو زنا وليس له زوجة غيرها لم يرجع على التولين ويتبرع  
على وجوب الاتفاق **فروع الاول** يجب الاتفاق مطلقا اي سوي قلنا بالشوبه مجرد الفعل **باب** لو  
تزوجت بغيره فالاقرب سقوط الاتفاق **باب** لو طلق ثانيا عاد الاستحقاق وكذا لو غاب عنها **باب** عتق  
ولم يكن ولي ينفق عليها لغير العذر ولو امرها الحاكم بالاعتداد كانت نفقتها في العدة على الاول ان لم يقبل رجوعها  
عليه فلو نشرت على الثاني وسقطت نفقتها عنه لذلك فانما لا يستحق على الاول نفقة لاستاد التبريط في ضيق النفقة

ولو اعطى احتل ان يرجع على الاول لعدم حصول نفقتها وعدم استقرار نفقتها في ذمة الثاني ووجوبها عليه بعد بياضه  
**المقام الثالث** احكم يتعلق بالموطوء بالعقد دائما ونقطة ولما كان ثبت قال في الخلاف احكم كذلك وقال ابن  
ادریس لا بد من النفقة لاصالة الراه القصد وفي المذهب القديم المهر قال في الخلاف واجبة ابن ادریس  
اما النفقة فتسقط عند ابن ادریس ويلزم الشيخ وجوب الاتفاق لانه يمنع من التوبة لتعليق العقوبة في الاكرام  
واما الدية فتجب بجمع اعني في الزوجه والاجنبه سبعة مكرهه ومطاعه لانه اتفاق النفقة وليس لازما للوطى  
حتى تنقطع الاذن فيه فيجب دية لانه جارية في حكم السلم في احكام السلم في باب الديات **الفصل الثاني** في اولياء العقد  
**طاب ثراه** ولا يشترط في ولاية اجد بقاء الاب وقبل بشرط وفي السند ضعف قول المستوفى ان الولاية  
للأب واجد للأب ثابته على الصغيرين والمجنولين سواء كان جنونا ام مترا قبل البلوغ او بعده زوال الولاية  
عنها لرسدها بعد البلوغ وليت ولاية اجد بشرط بقاء الاب بل هي ولاية بغيرها وسواها للعبد وتلقوا اليد  
وابن ادریس والصنف والعلامة هاتين هاتين الا ان الاول ثبوت الولاية للأب خاصة قال الحسن **باب**  
اشتماء بقاء الاب في ثبوت ولاية اجد قال الشيخ في النهاية وابو علي والصدوق والقاضي والشيخ اجمع الاولون  
بما رواه عبيد بن زرارته في الموقت قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اجارية تريد ابوها ان يزوجهما من رجل و  
يريد جدهما ان يزوجهما من رجل فقال اجد اولى بذلك مالم يكن مضارا ان لم يكن الاب زوجهما قبل ويجوز  
عليها قبل تزوج الاب واجد واذا كانت ولاية اجد اقوى لم يزوجها موت الاضعف اصح احسن رواية  
ابن يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تزوج ذات الابا ومنه الابكار الا باذن ابها وفي رواية محمد بن مسلم  
عن احمدها بمرهاكل واحد ماعدا الاب اجمع الشيخ بما رواه الفضل بن عبد الملك عن الصادق عليه السلام  
قال انما اجد اذا زوج ابنته امه وكان ابوها حيا وكان اجد مريضا جاز قلنا فان هوي اجارية هوي وسوي  
اجد سوي وهما سوي في العدة والرضا قال صاحب الي ان ترضا بقول اجد واجبي ان من سلامة السند ثم  
من دلالة على المطلوب **فضعف دلالة المفهوم** قال **طاب ثراه** ولا خيار للصبي بعد البلوغ وفي الصبي  
قولات الاظهر كذلك اقول المشهود ان العقد الصادر من الولي الاجباري يستمر حكمه على الولي عليه بعد  
زوال الولاية عنه لانه ضروري لولايته شرعية ووقع صحيحا فيكون الاصل فيه الاستمرار لقوله تعالى او فوا بالعقد لعقوب  
صلي الله عليه واله المشون عند شرطهم الاما لاخرجه النص وسعتف اجاريد وحق ابن حمزة ثبوت خيار للصبي دون  
الصبي والشيخ في النهاية اثبت خيار للصبي بعد بلوغه ولم يذكر الصبي لعل وجهه تطرق الضرر اليه ومنها فانه اثبت في  
ذمة مهره ونفقة ولا ضرورة له الى ذلك حاله الصبي بخلاف الصبي فانه ثبت لها ذلك واستوى القاضي وابن  
حمزة وابن ادریس والصنف هاتين اورد السلك على هذه التقدير وحرم بلزوم النكاح في الصبيه وقال في الرابع  
والاجابة بعد بلوغها على اتم الروايتين بوزوج الاب واجد الصبي لانه العقد طاحيا لم يعد بلوغه ورغده



والاشهر ما فتوى النهاية بالتعويل فيها على رواية الكسائي عن الباقر عليه السلام ان الغلام اذا زوجها ابوه ولم يدرك  
كان ايجارا اذا ادرك ابلغ خمس عشرة سنة واما اشارة الباقر في الشرايع لعجوة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام  
قال سالت عن الصبي تزوج الصبي قال ان كان ابوها المذنبان زوجهما فغير جائز لكن ايجارا اذا ادركا  
فارضيا بعد فلهما على الاب قال طاب ثراه اما البكر البالغة الرشيقة فامرها الى اخوها او  
للاصحاب هنا خمسة اقوال الاول لاولاية علي البكر البالغة الرشيقة في الدليم ولا النقط بل امرها ببيدها و  
مذهب الغيرة وتليده في احكام النساء واليد والي علي واختاره المصنف والعلامة الثاني ثبوت الولاية عليها  
للاب اختاره الشيخ في النهاية وبه قال الصدوق والخمس والمقاضي الثالث الولاية مشتركة بينها وبين الاب فلو  
فليس لاحدهما الا انفراد به وسوق قول النبي الرابع الولاية مشتركة بينها وبين الاب فليس لاحدهما الا انفراد  
به وسوق قول النبي الخامس لها ان تنكح من غير إذن الاب لا يطاها في الفرج اختاره ابن  
حمزة وذكر الشيخ في النهاية رواية واثار المصنف في كتابه قال صاحب كشف الرمز وتعليل المصنف عند  
فما كان ذاكر اصح الاولون بعموم قوله فلا تغضون عن ان تنكحن ازاوجهن اذا تراضوا وتقولن فاطمنا فلا  
جناح عليهما ان يراضا بزوجها ومن اجابنا اطلاق البكر المذنب والمسلم قبل الدخول بها وقوله  
نكح حتى تنكح زوجا غيره وسوغام في الدخول بها وغيرها وصحيفة فضو بن حازم عن الصادق عليه السلام قال  
استأجر البكر غيرها ولا تنكح الا بامرها ورواية زرارة عن الباقر عليه السلام ان المرأة اذا كانت مأكلة امرها تباع  
وتتسرى وتعتق وتشهد وتعتق في مالها ما شئت فان امرها ببيدها جائز تزوج ان شئت بغياذن لبيها  
فان لم يكن كذلك فلا يجوز تزوجها الا بامر ولها جعل ولاية المال مدار الولاية النكاح وجودا وعدما اصح  
الافقون بصحيفة بن ابي يعقوب عن الصادق عليه السلام قال لا تزوج ذوات الالباب والاباء والاباؤن ابها  
اصح الماقون باجم وبما رواه سعيد القمط عن رواه قال قلت لابي عبد الله عليه السلام جارية بكريتها  
تدعوني الى نفسها من ابوها افعل ذلك قال نعم واتوا بوضع الفرج قال قلت ان رخصت بك قال وان  
رخصت فانه عار علي الابكار اصح النبي لموقعه صفوان قال استأجر عبد الرحمن موصي بن جعفر في تزوج ابنة  
ابن اخيه فقال افعل ويكون ذلك رضاها فان لها في نفسها نصيبا قال واستأجر خالد بن داود وموصي بن  
جعفر عليه السلام في تزوج ابنة علي بن جعفر قال افعل ويكون ذلك في النكاح لا في زوجها من نفسه ولو اذنت في  
ذلك فلا شبهة اجاب في رواية عمار اقول روي صدوق بن صدوق عن عمار الساباطي قال سالت  
ابا الحسن عليه السلام عن امرأة تكون لها في اهل بيت ففكره ان يعلم بها اهل بيتها بكل لها ان يكل بجلاليت  
ان يتزوجها يقول له قد وكلتك فاستدعي تزويجي قال لا قلت له جعلت فداك وان كانت ابما قلت فان  
ايام ٢ وكلت غيرها بغير وجهها قال نعم ويومها كون الى اهل موجبا قابلا وقد تقدم صدق بعضهم افق بعض

قال في النهاية  
في تزوج البكر  
المسلمة  
المذنبات  
المسلمة  
المذنبات

وقال ابن ابي رجا في المصنف والعلامة والرواية ضعيفة السند قال طاب ثراه  
ويكفي في الاجازة سكوت البكر اقول للاصل في هذه قال النبي صلى الله عليه واله البكر تستاذن واذنها صامتا واليت  
يعرف عنها لسانها فاذا سكنت عند عرضها كان ذلك اذا كان العرض سابقا على العقد ولجانه ان كان  
متاخرا عنه ويقرب ان يكون لاجا لا لاجا بل كعجاجة الشيخ في المبسوط اما البكر فان كان لها ولي لاجا  
مثل الاب واجد فلا يغتفر الى اذنها ولا الى نظقتها وان لم يكن له لاجا وكالاخ وابن الاخ والعلم فلا بد من اذنها والاصح  
ان يراعي نظقتها وسوال قوي عند اجماع وقال قوم يكفي سكوتها لعموم الخبر وسوق هذه اخر كلامه وقول ابن ادریس لابد  
من النطق ولا يكفي السكوت لكونه اعم من الرضا وحمل ما روي في الروايات واقوال الاصحاب باستدائها والاكتفاء  
بسكوتها على تقدير تقدم توكيدها فلا يقع العقد عنها الا عند استيهاها فلما برئ من بيت امرها عند العقد بعد ذلك  
ليس شي اذ لا فلا عدول عن الظاهر وحمل ما اشتهر بين الاصحاب واجتهاد في مقابلة النص روي داود وابن  
سرحان عن الصادق عليه السلام في رجل يريد ان يزوجه اخته فقال يولمها فان سكنت فهو اقراها وانما يافا  
الاكتفاء بعد تقدم التوكيل حكم شرعي يغتفر في اثباته الى دلالة شريعة قال ابن ابي عمير قدس سره روحه ولو  
ان رجلا وامراة لكره في تزويجها برجل سماه لها فكت كانت ذلك اذا في الزوج واقرارا منها فان زوجها للاخ  
ثم انكره لم يكن لها ذلك ولزمها النكاح بالسكوت وبمثل قال ابن حمزة وقال ابن ابي عمير روي ابو هريرة عن  
النبي صلى الله عليه واله وسلم قال لا تنكح الا بامر ولا تنكح البكر حتى يثبت ان فان سكنت او طعنت او بكت كان ذلك  
رضا منها بالزوج واستشكل العلامة البكر قال طاب ثراه وفي رواية سيف محمد بن كناع انه المراه في غير اذنها  
متعمده هي ضافية للاصل اقول روي هذه سيف بن عميرة عن علي بن ابي الميزان في الصحيح قالت سالت ابا عبد الله  
عليه السلام عن الرجل يتزوج امرأة ثم ينفق عنها ولا يمسها ولا يمسها في الوسطة وعدمها وبعضها افتي  
الشيخ في النهاية وروى في المسائل الجارية وبه قال الغيرة ابن ادریس والعلامة لقولهم فانكح من باذن اهلها  
والله اعرف في تلك الغيرة قال طاب ثراه واذ انفق بطل العقد عند البكر اقول اذا زوجها الاخوان فلا يحل  
اما ان يكونا فضولين او كليلين فان كان فضولين اجازت عقد ابها شات تقدم او تاخر وان كان كليلين فان تقدم  
عقد احدهما كان العقد بطل التاخر لمصاحبة محلا كما لا يخفى ولا نقاد الى الاول لو دخلت بالآخر وان اتفقا في حق  
وحدة بطل التدا فمما لانه لا يجوز ان يكون زوجها لها وتقدم احدهما على الآخر ترجيح بلا مرجح وسوال الشيخ  
في الكتابين وبه قال ابن ادریس والمصنف والعلامة وقال في النهاية بتقديم عقد البكر ولو دخل بها الاصح كان  
العقد له وبعده القاصي وابن حمزة وسوق قول علي بن ابي طالب في الاسقاط قال سالت ابو عبد الله عليه السلام  
وانما عنده جارية وكان عندها اخوان زوجها الاكبر بالكونه وزوجها الاصح بارض اخري قال لا ولا اصحها  
الا ان يكون الاخر قد دخل بها فان دخل بها فهي امراة ونكاحها جائز فتاها في كتابي الاخبار بان اجازة اذ جعلت

امها



ابي اضرهما معا كان الاكبر اولى بالعقد فان اتفعا العقدان في حالة واحدة كان العقد الذي عقد عليه الاخ  
الاكبر يرد على الذي عقد عليه الاخ الاصغر فان دخل بها صفي العقد ولم يكن للاخ الاكبر فسيقال للعلماء في  
المختلف وهذا الوجه في التاويل حسن ولا استبعاد في اولوية الاكبر لاختصاصه بمن يد العنيد وقوة النظر و  
الاجتهاد في الاصل قال وليس بعيد عندي في الصواب ان يجعل لها ايجار في امضاء عقد ايما كان اذا  
عقد كل واحد منهما قد قادت نذال ولايته لانها حالة عقد الاخر فيبطل هبة عقد كل منهما وهي للزوج وبقي  
كل منهما كانه فصولي والعقد ونسب المصنف هذا القول الى القول بتقديم الاكبر الى الحكم اي السمي ومما حكمه في  
دليل واعلم ان الاستدلال بهذه الرواية ضعيف لقصورها عن افادة المطلوب لان قول الاول احق بها  
جاذ ان يريد صاحب العقد الاول احق بها لا الاول في الذكر والسؤال وجاز ان يكون عليه العلم علم الاول العقد  
وحل على قول احق بها على سبيل المذهب وحلها على كونها فصولين اوضح في الحكم لانه لم يتقدم في الجرد ذكر الو  
كاله ولا يتم ولايته بالاصل ولهذا قال الا ان يكون قد دخل بها ففي امرته لان الدخول حينئذ يكون اجازة  
واضحا فانه سيقضي هذا الحكم ثابته على عمومي سواء حصل تعاقب او قران واخر قابلا لها لان قوله زوجها  
الاكبر بالكونه وزوجها الاصغر يارض اخري الوا وقد يدل على الترتيب عند بعض وعلى اجمع المطلق عند غير  
فاذا حملت على كونها فصولين على مقتضاها على كل من القولين وقوله على تقدير الوكالة لانها زوجه لغيره  
فكيف يكون اقرانه مع دخولها بشبهة قال طائفة لا ولاية للام فزوجت الولد مع ولها بطل  
وقيل بغيرها المهر يمكن حمل على دعوى الوكالة عنه اقول البحث يقع في مقامين الاول لا ولاية للام على الطفل  
في النكاحات المأهولة اجماعا كالبائع والاسطانبك ايضا بالنظر في ماله واخر على حقوقه والمطالب بها اجماعا  
وما عد ذلك قسما من الاول ولاية الاحرام بالطفل هل لها ذلك قال المصنف لا يقوم رفع ولاية للام وقال  
الشيخ نعم لان امرأة جات الى النبي صلى الله عليه واله ومعها طفل فقالت الحج لهذا يا رسول الله قال نعم وتزوج  
به اجرة وسو حسن **الثاني** ولا النكاح ولا شك في عدمها مع وجود الاب واجله ولما عدهما فاستمر ابو على  
للأم وابيها ونفاها الباقون **الثالث** لو زجت الأم الولد فهو عقد الفصولي على المشهور فان ايجاز  
في احوال ان كان بالغا او بعد بلوغه ان كان طفلا صح العقد وان رد بطل ولا شيء وهو مذهب ابن ابي  
واختاره المصنف والعلم لا صالته براءة الذم وقال الشيخ يلزم للام المهر وتبعه القاضي اجمع كشيخ برواية  
محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام انه سئل رجل زوجته امه وسوغايب قال النكاح جائز ان شاء الزوج قبل  
وان شاء منكر المتزوج تزوج فله المهر لانه لا مد وحلها المصنف بالعلم على دعوى الوكالة عند التقويت البص على  
الزوج وتغيرها بدعوى الافد فقتضى عوضه قال فخر المحققين وفيه نظر لكونه الرواية اعم ولا دلالة للعام  
على اخاص والبصغ انما يضمن بالتقويت مباشرة الوطى **الفصل الثالث** في اسباب التحريم وهي ستة

مقدمه

مقدمته ان تحت اسباب التحريم في سنة الاستقراء في الكتاب والسنة والاجماع وهي الحب والرضاع والمصاهرة  
واسبقا العدد وهو نوعان احدهما بالحب الى عدد الزوجات فكما الاربع مثلا سب التحريم الزايد والاخر  
بالسنة الى عدد الطلقات واسبقا الثلاث سب التحريم الزوج حتى المحلل والنكح للعدة سب التحريم ابدا  
واللعان والكفر ووجه احكامه نقول البيا ما ان يكون ثابتا بالاصل الشرع من غير نسب للمكلف فيه  
اولا والاول للثاني لا يخلو اما ان يكون له وشيخه الب وعضا به في كثير من احكامه سوى التحريم  
اولا والاول الرضاع والثاني لا يخلو اما ان يكون مستندا الى عقد او لا والمستد الى العقد لا يخلو اما ان  
لا يعتبر فيه العدد او لا الاول لمصاهرة والثاني استيفاء العدد والثاني اعني ما لا يكون مستندا الى عقد لا يخلو  
اما ان يكون متوقفا على حكم احكامه او لا الاول لللعان والثاني للكفر وان شئت قلت اما ان لا يمكن زوال الاول  
ول لللعان والثاني الكفر لزوال التحريم بالسلام وانما قلنا يمكن لانه قد لا يمكن لقصور المحل معه البنية لا زوال  
القطري اما النسب فواتق شخص بغيره لانها احدى في الولادة الى الآخر ولا غايها الى ثالث ولم يتجه بها الى ضم قيد  
الوجه الشرعي ويحتاج اليه في المعرات لان التحريم هنا يتبع اللغو ويثبت في اللسان بالعصم مطلقا فالنكح في ماء  
الزنا يحرم على الزاني عندنا وكذا الاخت والام والاصل في التحريم قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم واخواتكم وعماتكم وبنات  
الاخ وبنات الاخت ومهاتكم اللاتي ارضعنكم واخواتكم في الرضاعة وامهات نسائكم وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم  
اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم ولا يلل نسائكم الذين من اصلابكم فقد روت هذه الآية  
التي قبلها على ثلث عشرة محرمه من الب واثنين في الرضاعة واربعة في المصاهرة وواحدة في التي قبلها وهي تنكح والدتها  
ابتدائها للعظم حصة الاب عندنا لانه الب لا يتم في وجود الولد فثبت العظم والتقويت بالجم على من كانت فاشتهر عند  
اسم سبانه وجاه عظيمه لسخطها اسم جل جلاله واشاعره في هذه الآية من في الب الاول الامهات وان علون **الثاني**  
البنات وان سفلن **الثالث الاخوات الرابع** العوات وان ارتفعن كونه الاب وعمته اجد **الخامس** احوال كذا ذكر  
**السادس** بنات الاخ وان نزلن السابع بنات الاخت كذا ذكر اما الرضاعة فاشان الاول الام في الرضاعة وان عملت  
الاخت وان نزلت واما اربع المصاهرة فالاول ام الزوج وان عملت سوا دخل البت او لا العموم قوله وامهات نسائكم  
الثاني الربيبة وهي بنت الزوج وان نزلت وكذا بنت ابنتها فلهذا تحريم جمع فان دخل بها حرم من تحريم على ربيبة  
لعموم قوله وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم والمادة كانت  
في حجره اي ولدتا بعد تزويج الاب بها ولا يشترط كون الربيبة في الحجر في نشر احرمه اليها وخرج التقيد بها في حق الاغلبه  
كتقيد البنت والرحمن وشهادة الذي في العبيد في السفرا لا غلبته الفزوه **الثالث** حلاله لا ينسأ فحرم زوجته الابن  
دخل بها ولم يدخل على الاب وان علا ولا تحرم امهاتهما وان علون ولا بناتها وان نزلن لانه ليسوا في حلاله **الرابع**  
زوجة الاب وان ارتفع بها دون امهاتهما وبناتها فلان ينكح حواء ابنه وربيبة لعموم قوله فلا تنكح ابائكم وامهاتكم وليس في منكوحات

ع







الاحسن عشر يوما وليا لغيره فان كان يفتي بخلافه من احسن وحسنه قال وروي انه لا يحرم من الرضاع الا ما كان حولين وروي  
انه لا يحرم من الرضاع الا ما ارتفع في ثلثي واحد سنة وبالكل وايات واكرهها عدد واحولها فاديات الوجه الاول  
واجتهد ابن ابي عمير بصحة علي بن مهران في ما روي في ما روي مع احتمال ختمها من التقييد وبالوجه الرابع رواية عن الصادق  
عليه السلام قال لا يحرم من الرضاع الا ما ارتفع حولين كاملين قال الشيخ في حوله كاملين وفي رواية العلان بن رزير لا يحرم  
من الرضاع الا ما ارتفع من ثلثي واحد سنة وهو ما دل عليه **طائفة** من اهل البيت ان يكون في حولين وهو يروي في الجمع وذلك لما  
الرضع على الاصح اقول اما الرضع فاعتبار حولين فيه اجماعي الا ان علي بن ابي طالب فيمنع من الرضاع للتصل بعد حولين بما قبلها  
اذ لم يتخلها قطا هو والشهر وان لم يتم حولين ولم يرو في الاجر لم يشر اكرهه لما رواه حماد بن عثمان في الموقت قال سمعت  
عبد الله بن علي بن ابي طالب يقول لا رضاع بعد طعام قلت فذلك ولما لو نظام قال احوالان للثقل قال اسعز وجل وعي هذا  
لو عظم قبل حولين نشر اكرهه ما وقع من الرضاع فيها اتخذه عليه السلام نظام باحوالين وقال الحسن لا يحرم بعد نظام  
لما رواه الفضل بن عبد الملك عن الصادق عليه السلام قال الرضاع قبل حولين قبل ان يظلم اجتهاد ابن ابي عمير بما رواه داود  
ابن الحسين عن الصادق عليه السلام قال الرضاع بعد حولين قبل ان يظلم واجبه ليشدوده فلا يصلح معاداة المشهور و  
يجوز حمل على التقييد ولما ولد الرضع فالتشهور قطع النظر عنه وعدم التعرض لذلك وقال التقيي من شرط الرضاع  
ان يكون الرضع من لبنه منقضى منها على حولين وكذا قال ابن زهر وابن حمزة واختاره المصنف الاول كذا العلامة في  
اكثر كتبه وتوقف في المختلف **قال** **طائفة** من اهل البيت استرضاع الجارية من لبنها عن زنا وفي رواية ابي بصير  
احلها مولانا طائفة اقول كبر استرضاع الكافرة اختيارا وتيا كذا الكرهية في الجارية وكذا كبر استرضاع من ولاد  
تباع زنا اي من لبن من ولادتها او كونها حاملة الزنا المحبسة ولو كانت مملوكة ولعلها يسهلها بعد ما فعلت ذلك طاب  
لبنها وجاز استرضاعها في غيرها كراهية ذهب اليه الشيخ واعتمد فيه علي رواية اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
سالت عن عمامة في وثب على جارية فاحملها فولدت واحقنا الى لبنها فاذا احملت لها ما صنعنا يطيب لبنها قال وللمها  
الباقون **قال** **طائفة** من اهل البيت اولا الذين لم يرضعوا في هذا اللبن في اولاد الغل فلا في اختلاف لا الوجه  
اجوز اقول وجه اجوز اصله الا باخذ وعموم قوله في كذا ما طاب لكم في النساء لان في الاغ اذا لم يكن احمل في  
من لبن فادى في الرضاع وهو مذهب ابن ادريس واختاره المصنف والعلامة في اكثر كتبه وتوقف في اختلاف وقال الشيخ  
في اختلاف التحريم معولا على صحبة ابي بوبان نوح قال كتب علي بن نجيب الي ابي الحسن عليه السلام ادركت ارضعت لبعض ولدي  
هل لي ان تزوج بعض ولدها فكتب لا يجوز ذلك لان ولدها صارت بمنزلة ولدك وهذا التقييد لم يطر فيه ورواه  
اولاده فيمنع اكرهه **قال** **طائفة** من اهل البيت لو كان له زوجتان فارضعها واحدة حرمتا مع الاصول ولو ارضعها  
خري فقولان اشتهرهما انما تحرم اقول بمقتضى الملة ان دجلة زوجة صغيرة وزوجتان كبيرتان فادققت  
من احدي الكبريتان رضاعا فان لم يكن دخل بالكبرية حرمة خاصة لعدم اشتراط الاصول بابت في تحريم الام واما الصغيرة فلا

مؤيد لا يحرم

لان مجرد العقد على الام لا يحرم البنت لكن الفسخ عقدها للجمع بينها وبين امها في نكاح واحد وان ارادها حل لم يجز بل العقد  
عليها وان كان قد دخل بالكبرية حرمتا مؤبدا فان ارضعها الزوجة الكبيرة الخري فهل تحرم هذه المرأة الثانية لا تحرم قبل  
بالثانية لانها ارضعها بعد ان حكم بالفسخ عقدها وصارت لقالة وام بنت الرجل ليست محرمة عليه ولو اخطا الشيخ  
والعلي وقيل بل يحرم لان الصغيرة وان كانت الآن بنتا تصدق عليها ان كانت حليلا ولا يشترط في صدق النسب بقا المعنى  
الاشتق منه فصدق على الكبيرة انما ام امرته وقال تعالي وامهات نسايكم ولما اوت الرضاع اللبن وهو يحرم سابقا لاحقا  
وهو احتيا وان ادريس والمصنف والعلامة اجتهد الشيخ برواية علي بن مهران في ابي جعفر عليه السلام قال قبل ان دجلة زوجة  
صغيرة فارضعها ولا اما الاجرة لم تحرم عليه وينبغي صحة السند الثالث المصاهرة **قال** **طائفة** من اهل البيت ولو تزوج رجل  
العقد عن الوطى حرمت امها عينا على الاصح اقول مجرد العقد على الام لا تحرم البنت اجماعا ولما انعكس على مجرد العقد على  
البنت هل تحرم الام الشهود نعم لقولهم وامهات نسايكم وهو عام وربما يتكلم اللاتي في حرمكم في نسايكم اللاتي ضلن بهن والربية  
الزوجة فاجري الاول على عموم وقيد الثاني بالرجوع الى الوصف او الشرط او الالة اذ انعتق رجل رجلا الى الاجرة  
على ما تقرر في موضع ولما رواه اسحق بن عمار عن الباقر عليه السلام ان عليا عليه السلام كان يقول انما يحرم من الامهات اللاتي قد ظنن  
هن في الجوار سواء ولا يمتنع من دخل بالبنت او لم يدخل بهن فخرنوا وامهات امهم امه وهن خيات والاكث ذهاب البيهقي  
وسار التقي وقار الحسن والصدوق في كتابه لا يحرم بل العقد عليها ايضا اذا فارق بينها كالعكس لاصل الحال ولقولهم  
وربما يكمل اللاتي في حرمكم في نسايكم اللاتي ضلن بهن فخرنوا وامهات امهم امه وهن خيات والاكث ذهاب البيهقي  
من عثمان في الصحيح من الصادق عليه السلام قال الام والبنت سواء اذا لم يدخل بها فانه ان تزوج باهما وان شاء ابنتها وثلاثا  
صحبة منصور بن حازم **قال** **طائفة** من اهل البيت لا يحرم من الرضاع والامضاء او فسخ عقدها  
اقول النظر هنا يقع في ما بحث الاول هل تحرم ادخال بنت الاغ او الاغت على العمد والتحال ام لا قال القديمان لا يحرم لعموم قوله  
نوح واصل كلامه واذ لكم ولما رواه علي بن جعفر قال سالت اخي موسى عليه السلام في الرجل تزوج المرأة على عمتها او خالتها قال  
الاباس لان اسعز وجل قال ولحل لكم ما وركم وللاصل الدال على اجوز وقال الثلثة والتقي والقاضي وسار روي عن ابن  
ادريس بالتحريم بل بوجه اجماع الا ان الحسن وابي علي اقرضا وسبقهما الاجماع وتبعهما وموذه المصنف والعلامة بصحة ما روي  
من مسلم عن الباقر عليه السلام قال لا تزوج ابنت الاغت على خالتها الا باذنها وتزوج الخال على ابنة الاغت لغير اذنها وصحبتا  
الي الصاب الكندي وابي عميرة الخلو عن الصادق عليه السلام لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها محولت عن العمية بعد  
الرضا جعابن الاولاد وكذا التحل رواية علي بن جعفر عن الرضا وظاهر الصدوق في المعنع تحريم اجمع مطلقا واحل  
ان هاتئذ مذهب الاصل اجمع مطلقا وموذه القديمان **قال** **طائفة** من اهل البيت تحريم مطلقا وهو مذهب الصدوق  
**الثالث** جواز زرع الرضا وعدمه مع عدمه وموذه الاصل **المذهب الثالث** لو اخلت الاغ او  
الاغت من غير اذن العمد والتحال ما حكم فيه قيل فيه قولان الاول بطلان العقد الراخ في راس ولا يوثق في صفة رضعا



المذخور عليها بل تحتاج الى استناده النهي عنه فيقع فاسداً ولها خيار في فسخ عقد نفسها واعتزاله في غير طلاق وهو ذهب  
ابن ادریس وفيه نظر لان الوجه ليطبقها على الفسخ فاسد وجميع على القول بالطلاق لا يجوز فلا يكون لها الاعتزال قال المصنف  
يقع باطلا وليس لها الاعتزال **الثاني** لا يقع باطلا في اصله بل يكون منسازاً في المذخور عليها فسخه وسوق الباقين  
**النظر الثاني** هل هو واجب في فسخ نكاح النفسهما ام لا قال الشيخان وسائر ائمة الاصحاب الاول والثاني قال العلامة  
وحكمه في المصنف لان النهي عنه انما هو العقد الثاني فيختص الحكم به ولان التحريم لسبب حصول العقد بغيره فخطبها يكون الاصل فيه  
البقاء ولا ينافي ذلك في عقد الدخلة فكذلك بعده عملاً بالاستصحاب قال العلامة في المختلف وكلام الاصحاب ليس فيه  
استبعاد ولا عقد الدخلة صحيح في نفسه لصدوره في محلها جازماً لا يوجب ولا يثبت عقد البطلان بفسخ العقد و  
انما لا في صحة الاصلية كغيره من العقود والوقوف على رضا الغير اذا وقع صحيحاً تساوت بسببه وبسببه عقد المذخور عليها فلا  
كان لها فسخ عقد الدخلة كان لها فسخ عقد **الخطبة الرابع** هل المهر في فسخ نكاح الدخلة نفس علي الشبان وسائر  
وهو ذهب العلامة وقال القاضي وان لم تنقض البتة والحال بذلك ولم يفسخ الزوج العقد كان لها اعتزاله وهذا يعطى ان العمد  
والتحريم ليس لها فسخ عقد الدخلة حيث علق الفسخ على فعل الزوج **الحكم** لازم فلا يكون له فسخ **الحكم** لو قلنا فسخ  
نكاحها ليجب الارتجاع حتى يخرج من عدة الفاسخ كونه ثابته كغيره من الفسوخ ونقض علي ابن ادریس فيحل العقد على  
احدها وخامسة ولا نفقة لها وقال ابن حمزة يجب الارتجاع الى خروج العدة فيجزم عليه وطبقت الاية والكلام والاعتدال  
انما منه والاعتدال وينزعه وجوب النفاق **الحكم** المشهور جواز العكس اي ادخال العدة وانما على اعتبار احتياط وسواك  
في المقع بينهما في التحريم ومتمدد وانه محرم من حمل عن الباقر عليه السلام لا تزوج احداً والعمد على بنت الاية وابنة الاخت بغير  
اذنها واجتبه الباقرين بالاصل وبرواية محمد بن مسلم المتقدم قال **طاب ثراه** وفي تحريم المصاهرة بطريق التمسك  
ترويضاً منه لا يحرم **اقول** كحق الشيخ في النهاية البنية بالصحيح في المصاهرة ببقية لبي في حقوق السب وجوب المهر وجو  
احكامه الصحيح فيه ولا نه احوط واختاره العلامة في اكثر كتبه وتبعه ابن ادریس لاصالة الاباحة واختاره المصنف والعلامة في التحريم  
**فرع** يشترط في نشر احكامه بالبينة السقف فلو وطئ الاب زوجة الاب لم يشتهر له تحريم على الابن زوجته لسبق اكله و  
قال في المبوط بالتحريم لقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء واجيب بان دلالة الاية هذا الباب بطلبه فلا يرفع لكل  
المحقق قال **طاب ثراه** واما الزنا فلا تحرم الزانية ولا الزوج وان احرمت على الابنة **اقول** هنا مسألتان  
الاولى هل يحل نكاح الزانية ام لا للشيخ قولان التحريم قول في النهاية وبه قال المغيرد والقاضي والشيخ لوجه الاول قوله  
تعالى الزانية لا ينكحها الا ان او مشرك وحرم ذلك على المؤمنين فالغيران عاد الى الزنا كان تأكيداً وان عاد الى نكاح  
الزانية كان تاسيساً وهو ارجح **الثاني** ان اعظم حكم وحد الزجر عن الزنا لما لو كان اختلاط الانساب فلا يوجب نكاح  
الزانية لزم اختلاط المحذور **الثالث** رواية ابي بصير قال سالت عن رجل فخر بامره ثم اراد بعد ان يتزوجها فقال  
اذا ثبت فحل نكاحها قلت كيف تعرف نكحتها قال لا تدعوها اي كان عليه اكرام فان استنعت واستغفرت وبها عرفت

نكحتها ونكاحها

نكحتها وفي معناها رواية عمار والاولى مقطوعة والثانية ضعيفة واجوز قال في الخلاف والاستبصار وبه قال ابن ادریس  
والمصنف والعلامة لاصالة الاباحة ولعموم فانكحوا والصحيحة اجماع قال قال ابو عبد الله عليه السلام ايما رجل فخر بامره فخرها  
ثم بدله ان يزوجها حلالاً قال اوله سماع واخره نكاح ومثله مثل النكاح اصاب الرجل فخرها حراماً ثم اشتراها  
بعد ذلك لم يحل له فخرها وابتدأ ابي بصير عن علي بن ابي بصير عن علي بن ابي بصير عن علي بن ابي بصير عن علي بن ابي بصير  
التحريم قال المغيرد وتليده **الثاني** في عدة وسواها والاكثر **الثالث** انفساح النكاح حكمه ابن حمزة عن بعض الاصحاب  
الشيخ بان اعظم فوايد النكاح التمسك والايمن اقتراح الانساب مع الزنا وسو محذور واجتبه السموعون بقوله لا يجر  
لكرام الحلال ورواية عباد بن صبيح عن الصادق عليه السلام قال لا بأس بان يسك الرجل امرأته اذا رها تربي ولم ينفق  
عليها احد وليس عليه من انما شئ ودوي عن النبي صلى الله عليه واله انه سئل رجل فقال يا رسول الله ما ترى في المرأة عذري تترك  
الامس قال طلقها قال اني اجعلها قال امسكها ان ثبتت قال **طاب ثراه** وهل تنشر حرمة المصاهرة قيل نعم ان  
كان سابقاً ولا ينشر لاحقاً والوجه ان لا ينشر اقول الزنا بالمرء هل ينشر حرمة الزوج بها علي اي الزنا وبه كان النكاح  
والصحيح اخذ فيه الاصحاب فانتهى الشيخ والشيخ والقاضي وابن حمزة وابن زهره واختاره العلامة في المختلف ومنه المغيرد  
وتليده والسيد وابن ادریس الصدوق في المقع واختاره المصنف اجماع الاولون بوجوه الاول فيجزم قوله وامهات نكح  
وربما يكمل الذي في مجودكم من سائلكم الا في دخلتم **الحكم** والاضافة لنقد في ما في ملائمة كقولنا لا حد حامل  
احسنه حد طهر فكذلك قول الشاعرا اذا كذب احرقناه لاح بسحره هه سهيل اذا عت غزله في القراب  
فتب كركب اليها لشدة اهتمامها عند ظهوره **الحكم** صحبة محمد بن مسلم عن احمدها عليها السلام انه سئل عن رجل فخر  
المرأة ابنته زوج ابنتها قال لا ولكن ان كانت عنه امرأة ثم فخر بها او اختها لم تحرم عليه الذي عنده ومثلهما صحيحاً  
عيسى بن القاسم ومفطور بن حازم وفي معنى ذلك في الصحاح روايات احمد **الثاني** انه احوط وقال عليه السلام  
دع مايريبك الي مايريبك ويجب الاحتراز عن الضرر المظنون **الحكم** ان ما تعلق من التحريم بالوطئ المباح تعلق  
المحظور كما في وطئ المحرم والحايض ولم يعلق اجماع الاخرين بوجوه الاول قوله فانكحوا ما طاب لكم فحل لكم ما و  
راودكم **الثاني** وابتدأ عن ابن ابي عمير عن علي بن ابي بصير عن علي بن ابي بصير عن علي بن ابي بصير عن علي بن ابي بصير  
حراماً ابنته زوجها قال نعم وامهات وابنته وفي معناها رواية حنان بن سدير **الثالث** الاصل الاباحة **الرابع** انه  
وطئ لاحقة له فلا يوجب تحريمها لا لغاية في نظر الشارع ولهذا لم يرتب النكاح والعدة واجيب عن الاية الاولى  
الاولى بيننا ولها ما طاب اي ما حل وايضاً وليت هذه مباحة لان غير التنازع وعن الثاني بان التنازع دخل فيها فافض  
على تحريمه في السابق عليها لما يباح دخولها في قوله وامهات فساكنكم عن الاحاديث عملها على ما يكون دون الوطئ  
والاقفا وما معه فلا تغفل رواية مفطور بن حازم عن الصادق عليه السلام في رجل كان بينه وبين امرأة فجور  
هل يزوج ابنتها قال ان كان قبله او شبهها فليزوج ابنتها وان كان جاعاً فلا يزوج ابنتها بل يزوجها هي عن الاصل بموجب

يد



على الخلفه للدين في حديثه **تيسير** المراد بالزنا النكاح المحرم عند القابل له السابق على اكل ولو سبق عقد الاب والابن  
على امرأة ثم زنا بها الاخر لم يحرم على العاقد اولا خلافا لابي على حيث شرط الوطى فلو عقد ولم يفعل  
حرمته على العاقد عنده ولكن لو عقد على امرأة ثم زنا بها لم يحرم الا على السابق **ولنص صحيح** من سأل عن  
عليه قال **طاب ثراه** ولما ليس والنظر على الجوز لغير الملك منهم في الشريعة **احمد** اقول هذا ما يارحس  
**الاول** انظر الانسان الى المرأة او الى مكان لا يجوز لغير الملك النظر الوجه وليس للكفين من غير شهوة لم يتطوعوا  
بالاجماع **الثاني** لو كان النظر او القبل شبهة هل يحرم على اب الناظر وابنه قال الشيخ نعم وبه قال القاضي والعلامة  
في القواعد والارشاد اجماع الاولون بوجه **الاول** عموم قوله تعالى وحلائل بناتكم ومقتضاه التحريم بمجرد حل  
النكاح خرج عنه ما اذا تجرد عن احد الاربع اعني اجماع والقبلة والنظر واللمس اجماع فيسبغ الباقي على عموم  
**الثاني** قوله تعالى لا تتكلموا بكلمات بينكم وشرا لامر مع النظر واللمس شبهة او حل في الاستماع وقوي في نظر المرأة  
من العقد المحرم عن الوطى **الثالث** صحبة محمد بن اسماعيل عن ابي الحسن عليه السلام وقد سأل عن الرجل يكون جاريها  
هل يحل لولده فقال شهوة قلت نعم فقال ما ترك شيئا اذا قبلها ثم قال ابتداء منه ان جردها فظهر بها شهوة حرم  
على ابتداءه قلت وانظر الى جسد لها فقال اذا نظر الى وجهها وجسد لها شهوة حرمته عليه وفي غيرها صحبة  
محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام اجماع الاخرين بوجه **الاول** عموم قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم **الثاني** اصاله  
الاباحه **الثالث** قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم **الرابع** قوله تعالى اصل لكم ما وراء ذلك **الحاشية** موثقة على من  
يفطين عن العبد الصالح عليه السلام في الرجل يقبل اجارته ويباشرها في غير جماع دخل او خارج اكل للبرء ابنه  
قال لا بأس واجاب المانعون عن الاصل بانها تخالف الدليل وعلى الاية الاولى بانها مخصوصة وعلى الثانية المراد بها محل  
فلا يستدل بها مصادرة عن الثالثة بانها دخلت فيما تقدم تحريمه وعلى الحديث يحل على عدم الشهوة لعدم منافاة  
المطلق اذا حل على المقيد بان المصباح مقدم على الموثق مع التعارض **الثاني** على القول بشهوة يكون بالنظر  
واخوته هل التحريم معقود على الابن ويتعدى الى الاب والشيخ ومناجعة على الثاني والمقبول على **الاول** **المباح**  
على القول بتعدي لشرا احرمته في جانب للناظر هل سوكذا كذا سوكذا كذا في جانب المنطوق لا يعني انه يحرم ام  
المنطوقه ونبتها على الناظر كما يحرم على الوطى والعاقد قال ابن الجبيرة وبه قال الشيخ في اختلاف تحريم ام المنطوقه  
وان علت ونبتها وان نزلت وذهب ابن ادریس الى عدم التحريم وكذا المصنف العلامة بوجه **الاول** اصاله **الثاني**  
**الثاني** قوله تعالى فان لم تكونوا دخلتم بها فلا جناح عليكم والنظر واخوة لا يسمي واحدا منها دخولا **الثالث**  
ان احد لم يفرق بين البنت وام الامه والبنت في النكاح فكذا في الكفر وي عيسى ابن العاصم في المصحح قال  
سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل باشر امرأته وقيل انه لم يقبض اليها ثم تزوج ابنتها قال ان لم يكن افضى اليها فلا بأس  
وان كان افضى فلا يتزوج واذا انت اباحه البنت حل الدم لعدم العار **الحاشية** على القول بالتعدي الى الامه  
في الامه هل يتعدي في العقود عليها قال ابن الجبيرة نعم وبه قال الشيخ في اختلاف قال ابو علي اذا انزل الرجل زوجته وامه

محرم على غيره كالقبلة والامامه والنظر الى عورة فقد حرمت ابنتها بنكاح او رضاع وقال الشيخ في اختلاف اذا نظر  
الى فرجها نطق عليه تحريم المصاهرة والا قرب عدم التحريم لاصالة اكل وهو ذهب ابن ادریس والمصنف والعلامة لقوله  
تعالى فان لم تكونوا دخلتم بها فلا جناح عليكم على الدخول والاب النظر واخوة دخولا اجماع المانعون بالجماع  
وبما روي عن النبي صلى الله عليه واله لا ينظر الى رجل ينظر فرج امرأته وابنتها وقال غيره كشف فتاح امرأة حرم عليها ما  
نبتها هذا استدلال الشيخ في اختلاف ويؤيد صحبة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل تزوج امرأته  
فظهر اليها واي بعض جسد ابنته ثم انما قال لا اذا انزل منها ما يحرم على غيره فليس كذلك وبه انبتا وجهها الشيخ في  
الاستبصار على الكراهية دون التحريم لانه تعالى علف التحريم على الدخول كما تضمنه جرح عيسى **تيسير** مدقنا ان الزنا  
بشرحه من المصاهرة ويدين القابل لذلك القول به في عقد البتة ووطى البتة وقال ابن ادریس لا يثبت بعقد البتة وطى  
يحرم المصاهرة قال العلامة في المختلف والوجه الاول قد بينا حكم النظر واخوته اذا كان مباحا كونه في كبر او في عقد ولو كان  
في شبهة قال في اختلاف نشر التحريم الى الامه وان علت والبنت وان نزلت ولو كان ذلك الى الاجنبية قال في المحققين كذا  
لا يحرم الوطى بالزنا قال لا يحرم هذا واختلف القائلون بالتحريم بالوطى بالزنا في تحريم هذا على قولين **قال** طاب ثراه ولو  
احتسب فوطى احديهما حرمت الاخرى ولو وطى الثانية ثم لم يحرم الاولى والخطبة الرواية في بعضها تحريم الاولى حتى تحرم الثانية  
عن مالك لا للعود وفي اخرى ان كان جاهلا لم يحرم وان كان عالما حرمنا **اقول** اذا ملك اثنين جازا لذكاء ايتما شاء  
فاذا وطى احديهما حرمت عليه وعلى الاخرى حتى يخرج الموطوءة عن ملكه بأي نوع كان من انواع الملك ولا يكفي الكتاب للجارية ولا  
الرهن لبقاء الملك وكذا لا يكفي الهبة في دون قبض ويكفي مودع وان زال الرجوع فان وطى الثانية قبل الاجراء لم يحرم الاولى لمصلحة  
اليها كما لو ادخلت الزوج عليها فان التحريم تغلق بالثانية ويؤيد قوله عليه السلام لا تحرم اكل هذا احتياط ابن ادریس قال  
المصنف والعلامة في القواعد ولو اخرج الاولى حل للثانية وقال الشيخ في النهاية وكان عالما بتحريرها حرمت  
الاولى حتى يخرج او يموت الثانية ليرجع الاولى لم يخرج الرجوع اليها وان لم يعلم تحريم ذلك عليه جاز الرجوع الى الاولى على  
حال اذا اخرج الثانية عن ملكه بيع او هبة وبه القاضى وابن حمزة واختاره العلامة في المختلف قوله واضطربت الرواية في  
بعضها تحريم الاولى حتى يخرج الثانية في بعضها ان كان جاهلا بالام في الرواية للجنسي لا للهد فليس هناك رواية واحدة  
فيها اضطراب لكونها بطريقين مثلاً بل النص الوارد بالتحريم مضطرب فبعض النصوص ورد مطلقاً وهي رواية **تيسير**  
**الحاشية** على الصادق عليه السلام قال سئل عن رجل تزوج امرأته ثم وطى اخرى قال اذا وطى فقد حرمت عليه  
حتى يموت الاخرى قلت ارايت ان باعها لغيره الاول قال ان كان بيعها مباحة ولا يخطئ على قلبه في الاخرى شيئا فلا  
فلا ارابط بك يا س وان كان لم يباع ليرجع الى الاولى فلا ولا كراهية ونحوه روي ابو العباس الكوفي ومثلهما وروى علي  
وبعض النصوص ورد بالتحريم مقيد بالعلم فالحرم الثانية خاصة دون الاولى لسبق اكل اليها ولو اخرج الاولى حل للثانية  
وليس في الاجراء ان يكون محرماً الوطى تحريماً باليقين وعلى دفعه فلا يكفي الجارية ولا الرهن لعدم زوال الملك وبكسر الوطى



بالملك والذوق في الترتيب ولا عروضا في التحريم بالصوم والاعزام لا يحسن وتخريفا باليمين والرد والعهود في وطى الغنم شبهة ويكنى به  
بعضها لحصول التحريم به وهما سائل **الاول** هل يكتفى بالتحريم بالنزوح والكتابة قال في التذكرة نعم لانه تحريم لا يكتفى بفعله وتسلطه  
العلامة في القواعد قال في التحقيق لا بد من خروج الرقبة عن ملكه وهو العقد ويكنى الكتابة وان كانت مسطرة **الثاني** لا يكتفى  
العقبة في دون العقب ويكنى به وكذا لو جعلها عوضا في اجاره او هبة **الثالث** لا يخبر ببيعها بخيار البائع وان قلنا بتسلط  
بالعقد يكتفى به وطىها نعم يجوز الا قال في بيعها بخيار المشتري فلو وهبها له او بيعت او اقلته وجب استيرادهما لحدوث الملك ثم ان كان  
قد وطى الاخرى لم يحل الرجوع حتى يخرج الموطوء **الرابع** لو كانت الموطوء او ابنتها عادت ببيت او فسخت كتبتها وان لم يكن  
وطى الاخرى يخبر بتحريم الاولى وحل الاولى بالاستبراء وان كان قد وطىها لم يحل الكتابة لام تحريم الاخرى كالمردود **خامس**  
لو كان احد الاختين محسنة واخته في الرضا فوطى المحرم يشبهه جاز له وطى الاخرى لحصول التحريم في الاولى ولو كان ام وبنتها وطى  
احدهما حرمت الاخرى موبدا فان وطىها لجهالة حرمت الاولى ايضا موبدا وان كان مع العلم بحدود التحريم **الاولى** **السادس**  
اذا اخرج الاولى حلت الثانية في الحال وقال بعض العامة لا تحل اختها حتى تستبرأ من المحرم وتعلم برأها في الجملة ولو ظنهم حال  
لم تحل له الخت حتى تضع الاخت لبناء مع ما به في رحم اختين وسويزنلت نكاح الاختين في عدها احتما ولحق القول لانه لو طلق  
الاخت بايناحل نكاح اختها في الحال على كراهية وان كانت المطلقة حامل البتر لميزلت الثانية لانه لا يكتفى ردها الى النكاح وهو ذو  
فهاما رواه الحلي عن الصادق عليه السلام قال قلت للرجل يشرب الاختين فوطى احدهما ثم يطى الاخرى جهالة قال اذا وطى الاخرى  
بجهالة لم تحرم عليه الاولى وان وطى الاخرى سويعا لم يملكها حرمتا جميعا قال الشيخ حرمنا اي مادام في ملكه فاذا زال ملك  
احدهما فقد حلت الاخرى واحاصل ان الواطى اما ان يكون عالما اجهلا فان عالما حرمت الاولى ولا تحل حتى يخرج الثانية على  
الشرط المذكور والثانية ايضا محرمة لسبق التحريم اليها فان ابقاها على ملكه كانتا محرمتين وان اخرج الاولى حلت الثانية وان كان  
جاهلا حلت الاولى باخراج الثانية كيف كان هذا في ما بين العالم وجاهل عند الشيخ ومن تابعه وقد ذكرناه وقال ابن ادریس  
انها اخرج حلت للتحريم مع نية العود وعدمها ومع العلم بالجهل ومع بقاها تحريم الثانية دون الاولى لسبق لكل اليها وفي الموطوء  
اخرى مع التفصيل وقال لا تحرم الاولى بوطى الثانية بل هي ما كانت عليه وقال العلامة في المختلف ان العمل بالرواية الشرعية على التفصيل  
قارنا ما في الاولى فلا يصلح لان الجهل عند ربح العلم فجاز ان يقابل بتقيض مقصود كاقابل القابل يمنع الارث ولو  
الحلي المتقدمه فتدبر قد بينا انه اذا لم تكن اختين وطى واحدة حرمت الاخرى فبقاها في ملكه قال **طائفة**  
وكيف كان يعتقد الحر على الامه وقبل يحرم الا ان يعدم الطول ويحس العنت اقول الطول لغة العدة وشرها ما حرمه وتقعتها  
ووجوهها وامكان وطىها قبل طلاق العت لغة الشقة الشديدة وشرها على الزنا لانه يسبقه احر في الدنيا والعقوبة  
النارية في الآخرة وخوف العت يتحقق بقوة الشهوة وضعف التقوى فبما قيود سنة الاول وجود احسن فلو لم  
فلا طول **الثاني** وجود مهرها فلو عده فلا طول **الثالث** يساهم بتقعتها مع اعتباره عنها فلا طول **الرابع** امكان  
قبلا فلو تجدد الرتق او ضعف لا يحمله فلا طول **خامس** غلب الشهوة مع قدرته عليه فلا عت **السادس** ضعف التقوى

فلو لم يكن

فلو لم يكن من حبس نفسه عن الزنا وقت بها في ذلك فلا عت اليهم الا ان لا يخاف ضررا او مزاجا تشويلا في عقد فسخ  
هذه الشرايط ويجوز نكاح الامه والاجماع وان جرم ذلك كان افضل لقوله صلى الله عليه وآله وان لم يفر ولا خير لكم هل نكاح الامه  
من دون هذه الشروط ام لا قيل فيه ثلث اقوال **الاول** قال الشيخ في النهاية واختاره المصنف والعلامة **الثاني** التحريم  
قال في الخلاف وهو من هذا القديين والمفيد والقاضي **الثالث** الشرط ان لا يكون تحت حره نقلة الشيخ في الخلاف  
عن بعض الاصحاب لان المانع من نكاح الامه وجود نكاح بالفعل لا القدرة عليه كنكاح الاخت والخامسة كحتمه الحلي  
عن الصادق عليه السلام قال تزوج امك على احره ومن تزوج على حره فنكاحه باطل ومن فيها معنى الشرط  
المانعون لقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات الى قوله ذلك لم يفسد العت منكم فشرط اوله في نكاح  
الامه بالعقد احد الشرطين المذكورين اذن فيها معنى الشرط وبينا قوله ذلك من اشراط الاخر فلما رواه محمد بن مسلم  
قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يتزوج المملوكه قال اذا اضطر اليها فلا بأس وان للشرط ولا يضطر افسر في الراجح  
المسوغون بوجوه **الاول** قوله تعالى وانكحوا الايامي منكم والصلح بينكم في عبادكم واياكم **الثاني** قوله تعالى والامه المومنة  
خير من مملوك **الثالث** اصالة الاباحة ونظير فايده اخلاف انه لا يحل نكاحها مع حصول الشرطين ومعها تحل الواحد ونكاح  
الثانية على الاول لزوال العت بها ويجوز على الثاني من دون الشرطين الواحد ولا نشان وعلى الثالث اذا انتفى  
الشرطان وليس له زوجة جازت له الامه لكون الشرط هو فقدان عنه فخره فخره **الرابع** يرجع في قوله في حره والعنت في  
عدم الطول وان كان مبيدا وادعي انه اغرة او ان عليه ديناً بعتده ولا يكتفى به من غير **الثاني** حدوث الشرطين بعد  
العقد لا يبطله وان كان بعد الدخول وكذا لو حدثت العت الطلاق الرجعي لا يمنع الرجعة لانها ليست بابتداء عقد  
**الثالث** التحريم راجع الى الوطى والعقد يتبعه فيكون مبيدا بطلا وسوق قول الشيخ في البوط وسوقه كمن وقال القاضي  
التحريم راجع الى العقد ولا يبطل وسوق قول الغيد **الرابع** لا فرق في العقد بين الدائم والمنقطع اما التخييل فاجعله عقدا  
متعدا كالعقد جزم من دون الشرطين قال **طائفة** لا يجوز نكاح الامه على احره الابا ذنبا ولو باذكار كان  
العقد باطلا الى اخره **اقول** هنا سائل **الاول** اذا تزوج امه على حره ولم ياذن احره فهل يقع نكاح الامه باطلا  
في اصله او يكون موقفا القديان على الاول واختاره ابن ادریس وحكاه الشيخ في البيان وسوقه المصنف **الثاني**  
والقاضي **سائر** وابن جرير على الثاني واختاره العلامة وما وجد من عبادات الاكثر من اصحابنا بالطلاق مرادهم انه لا  
يقع من غير الاذن بل يجوز قابلا للفسخ وكذا يوجد في الروايات وليس ذلك صريحا مما قاله ابن ادریس لانهم يريدون اول  
السنة لصحة العقد مع الاجازة اجماع الاولون بما رواه الحلي عن الصادق عليه السلام قال تزوج امك على الامه ولا تبيد  
الامه على احره ومن تزوج امه على حره فنكاحه باطل وعنى حديثه مفسود قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج  
امه على حره لم يستأذنها قال فخر فيها قلت عليه ادب قال نعم ثمان عشرة سوطة ونصف ثم جد الزاني وهو صاغر اجماع  
الاخرين بما رواه سماع عن الصادق عليه السلام رجل تزوج امه على حره فقال ان سات احره ان تقيم مع الامه فامته وان سات



ذهب إلى أهلها بالحديث وتوقع بطلان ما صح بالمعتمد في الرضا فان الغاصب في العقود لا يتجدد له العقد **الثاني** انه اذا مضت  
احدة لم يكن لها بعد ذلك فسحة ولا يحتاج الي تجديد عقد الامه وقال ابن ادريس يفتقر الى تجديد العقد لو وقع بطلان العقد  
للمرة ان فسح عقد نفسها اذا مضت الامه عليها قال الشيخ نعم وسواء في الفاسي وسائر ما بين حمزة ومنه المصنف والعلم  
لو وقع صحيحا واختصاص الثاني بالنهي في شخص الحكم والاشكال هناك في العدة وبنت الاح والابن ادريس في القولين  
**الرابع** لو فترت العقد ولم يعلم احد فترت اذن في فسح عقد الامه وامضايه ولها فسح عقد نفسها هناك لو كان  
لكون العقد ولحقه قد وقع فترت لا ولا اولويه وقال الشيخ في فسح عقد امه ويطلق عقد الامه ولكن قال ابن ادريس  
وهو من ذهب المصنف ولعل من اهلهم ما ذكرناه اي وقوعه فترت لا قابلا للفسخ لان عقد امه لا كان مبدولا لمضاه و  
لفسح حكمه بفسح عقد امه وفساد عقد الامه على التفسير المذكور وفي صحة اي عيده عن الباقر في رجل تزوج حرة وكان  
مملوكا في عقد واحد قال اما امه ففسخا كما جاز وان كان قد سمي لها مهر فلو كان المملوكا فان كان  
حما في عقد مع امه باطل بغير قبضه وبها وتعل على الفسخ في امه لعقد امه **الحكم** لو كان عنده العقد  
وعقد على امه قال الشيخ تنجز امه ببر الجبر والاعتزال وبه قال القاضي وابن زهره واختاره المصنف والعلم  
واجاز لها في البيان فسح عقد الامه وسعها ابن ادريس للحكم بفسح عقد الامه بل لها انجاز في فسحها **الرابع**  
ينصو واقر ان العقدين والجمع بينهما في عقد في صور الاول ان يزوجه ويكلاه في وقت واحد ولم يعلم احد بالعقد  
الاخر لكونها في مكان **الثاني** ان يجمعها مكان ويكون جاهل المسي لتزوج الامه زوجها ويكون الزوج امه  
**الثالث** ان يجمعها مجلس واحد فيقول الزوج تزوجت سدي على الف ويشده على ما به لعدي امه ان تقول  
زوجتك فسخت نكاح وشبهه **الرابع** ان يقول زوجها على الف فيقول امه زوجتك نفسي وارطيت نكاح ال  
اما لو قال تزوجت وشبهه وسعدي بالف فقلنا تزوجناك ثم قال سدي يعني امه فسخت لم يصح وزوجها  
العقد وكذا لو قال تزوجت سدي ويشده لم يكن لعدي ان تقول زوجتك فسخت نكاح الامه الاعلى  
مذهب التبيان قال **طاب ثراه** في تزوج امه في عهدنا جاهل فالعقد فاسد ولو دخل حرمته ولحق الولد  
ولها مهر بوطي الشهرة وبه العدة الاولى ويستأنف اضري للثاني وقيل بخبري واحده ولو كان عالما حوت بالعقد  
اقول اذا تزوج الانسان معتده لا يخلوا اما ان يكون عالما بالعدة والتحريم واجاهلا باحدها فهنا قسمان  
الاول ان يكون عالما وفيه مسائل الاول يحرم عليه بدلا من العقد **الثاني** يجب عليه التكفير بخمسة اصوع في دقيق  
على احوط القولين **الثالث** لا تنقطع عنه الاول وان دخل لعدم اعتباره في نظر الشارع **الرابع** للزوج الرجوع  
لاكن لا يعمل له الوطى بالطهر الذي وطى فيه العاقد حتى يحيض لجزان حملها من الوطى والولد للزوج في الظاهر  
فيكون قد احتق نفسه من ليس منه وسوغها ابن **الحكم** لو اجمعا وتخلت من الثاني حاز رجل الوطى في زمان  
احمل **الحكم** لو لم يراجع وجب احتساب العدة للاول من حين الطلاق ولا ينقطع بالحمل فان كان قد مضى

الحمل قرء فلا بد من قرين اخر فان رأت الدم وقتها انه حيض اكلت العدة بقرين وان لم تزل الدم او رأت وقتها  
بجامع اجل جرت حتى تضع ولا تقضي عدتها الا بالاقراء لانها في اهلها وانقطاعها لعارض معلوم يتوقع زواله ولو لم  
قبل الوضع قرين ثم وضعت ولدت الدم عقيمة بانتهبه والا اكلت بقرا اخر وان تأخر لكان الرضاع **الحكم** لو طلقها  
الزوج بعد المراجعة والحمل صح طلاقها وان رأت الدم وقتها باجماع لان المقصود في الاستبراء العلم براءة الرحم  
من المطلق وموهنا حاصل فيحصل هنا مخالفة القواعد العامة في امور الاول مرة عقده وهي حامل  
لم تنقض عدتها بوضع حملها **الثاني** في مشاركة النفاس للحيض في تعريضه بايدي حاليه اعني قوله حيض هو الدم  
الذي لم يعلق بالنعشاء العدة **الثالث** جواز الطلاق في غير استبراء لمراه ليت حامل في مطلقها ولا يابسه لانه  
**فروع** لو عقد جاهلا في العدة ووطا بعد خبره لم يحرّم لان الحكم في اجاهل متعلق بالوطى لا بالعقد وقد حصل  
لعل للقول العدة وحسن الفرق بين ان يتجدد له العلم بعد العدة او قبلها اذا كان الوطى بعد العدة **القائل**  
**الثاني** ان يكون جاهلا وفيه مسائل الاول لا يحرم عليه تجديد العقد **الثاني** يحرم مع الدخول حرمها **الثالث** ينقطع  
عقد الاول بوطي فان حملت اعتدت له بوضعه واكلت بعده عدة الاول بما يقع منها وان لم تحمل اعتدت عدة الاول  
بعد مفارقة الثاني ثم استأنفت لثاني عدة اخرى ولا تدخل العدة لانها حكمة وليجبان وتدخلها على خلاف  
الاصل وسوغها الشيخ في التامه وابن ادريس واختاره المصنف والعلم وقال الصدوق وابو علي بخبري واحد  
عنهما لرواية زرارة في رجل تزوج امه او فتيها فزوجه جث ثم قدم زوجها بعد ذلك  
فطلقها فلا تعد منها لثمة شرعه واحده وليس لها جراح ان ترضعها ابدا وفي طريقه ابن بكير كل ابعول على نصيبه ما صح  
عنه فقد استفيد في هذه الرواية انه اذا حكم بالعدة الواحدة احتاق ذات البعل بالعدة حكمه وطى البنت  
الي ذات البعل كالزنا في اقصا التحريم الموبد وحملها الشيخ على عدم الدخول **الرابع** لو اراد الزوج طلاق امرأته بعد وضع  
الحمل جاز لا قبل لكونها في طهر غير حائض ولا يخلو اجاز ويصح في طهرها ولا مخالفة كما لو وطى الزوج حرة وهل يجب لها  
الانفاق وعليه في حين الرجوع يحل عدم قويا لان شرطها هو الكبر وسوغها في وطى وحمل وجوبه لان النسخ في  
فاسد الحيض والمرض **الحكم** هل يسامح لفرها في الاستمتاع باعدا اجماع يحل لكونها زوجة وتحل عدم لقول كونه  
واولات الاجال اهلين ان يضمن حملها اما تحريم اجماع قبل فرف فيه بن العبد والبر **السابع** لا وقت للزوجة  
على الزوج مع وجوبه في زيادته احمل على القول بان حرما ما عدا اجماع **الحكم** لو طاهر منها الزوج او الي في ز  
احمل صح كونها زوجة كمن لا يحل بحسب عليه عدة العدة ويحرم عليه العقد على الحامس **الحكم** لو رأت  
كل في الزوج والزوجة في زمان احمل لم يرجم **الثاني** لا يجوز له العقد على الامه الا بالاذنها وكذا لا يعقد على  
نبت ايها او احياتها الا مع الاذن **الحاشية** لو قلنا يجوز الرجوع في زمان احمل وجوب الانفاق وقتها  
بالنقطة وجب له نقصان **الحاشية** لو قد قد كان له امقاطه باللعان **الثاني عشر** يتوقف فعل العمداء على



المندوب على ذنبه وان لم يرجع كالحج والصوم المندوبين وكذا النذر واليمين **تسب** ولا فرق في العتق بين البائين  
والرجعي وعتقه الوفاة **مفسر** المراد بالعقد الوجوب للتحريم المودع في المتعة والحكم انما هو العقد الصحيح الذي  
لولا المانع لم يثبت عليه اثره اما انفسه فلا يتعلق به حكمه اذا كان العاقد عالما بغضده ولو لم يعلم فسادة كمن اعتقد  
نكاح النكاح ففك الصحيح في التحريم قال **طاب ثراه** ولو تزوج محرما عالما حرمته وان لم يدخل ولو كان جاهلا  
فدله لم يحرم ولو دخل اقول حاصل الشيخ في النهاية وهو المشهور ان المحرم اذا اعتقد ان كان عالما حرمته  
لمحرم العقد وان لم يدخل وان كان جاهلا لم يحرم ولو دخل بغيره فذلك العقد لم ينجسه وبه قال ابن عمر  
وسوفاه الميود قال في اختلاف تحريم مع الجهل بالدخول كالمعتد والاول كشره واعلم ان المودع في التحريم  
بالعارض مقبوع للكلف **عامة الاول** من دخل بغيره رجعيه مطلق او عقد عليها عالما **الثاني** من تزوج محرما  
عالما **الثاني** من زنا بذات فعل ويريد الزنا في نفس الامر وان لم يكن في طي الوطى زنا فله طهره بثلثة اوجاهلا  
بالتحريم ثبت الحكم فالمنط الوطى وتزود في التحريم في وطى ذات البعل بالثبته وبعض ما اخرناه روايه زاده  
وقد تقدمت وبنها عليه في سلف **المرجع** من فجر بعتة او خالته حرمت عليه ما هذا **الثاني** الملاءمة لقوله  
عليه السلام الملاءمة لا يتحققان ابل **السادس** المطلقة تسع للعده بكنهه رجلان **الابع** الفضل قبل نكاحها  
تسعا تحرم موطا على الغضي اذا كان زوجها قبل مطلقا **الثاني** من اقرب ذكره حرمت عليه ما بدا وان علت  
**الابع** وكذا الكنبه وان نزلت **العاشرة** اخذت خاصة دون بناتها ويتعلق الحكم بادخال بعض الحشفة والى  
يجب الغسل ولا تحرم هذه الثلاثة في الوطى على الموطو قال **طاب ثراه** ولو تزوجها بغير الاضحية  
في عقد واحد بطله قبل نكاحه والرواية مقطوعة الى اخره اقول البحث هنا يقع في مواضع تحريم اجماع بين  
الاختصاص وبين انفس وبين الاثنين لصاحب الثلاثة وبالعكس بالاجماع فان فعل قال الشيخ في النهاية يخبر  
اي الاختصاص شاع وكذا في الزايد على الرابع وبه قال القاضي وابن اجيبه واختاره العلامة في المختلف وقال  
ابن ادريس بطل العقد وبه قال ابن حمزة والمصنف والعلامة في الارشاد اجماع الاولون بوجوب **الاول** كنبه  
جميل ب دراج عن الصادق عليه السلام في رجل تزوج عتقا في عقد قال بخلي سبل ابنته شاء وعيك الاربع  
**الثاني** ان العتق لا باعته ثابت والمانع لا يصلح للمعارضه فيجب ثبوت الحكم اما المقضي فهو العقد اذا  
العقد عليها عقد على كل واحد منهما واما النكاح فليس الا انضمام عقد الاخرى اليه ومولا يقتضي تحريم المباح  
كما لو جمع بين محرمه ومحللة عتقا في عقد واحد كذا في البعل والحيثية منه وكما لو جمع بين المحلل والمحرمة في البيع  
ولا فرق الا الطلاق والتعيين بحريم واحدة معينة فيبطل العقد عليهما وفي الاطلاق بخلاف واحد مطلقا  
وقد عقد عليها مع فيدضلن في العقد اذا وجد له في جزاينة اجماع الاخرى بان عقد مني عنه ولان اختصاص  
اخذ الاختصاص لصحة عقد ما دون الاخرى ترجيح في غير ترجيح واجوب الغرض بين المحلل والمحرمة بين صورتيه

فان في المحلل

فان في المحلل عتقا والمحرمة عين المحرم في العقد لا بغيره وفي صورة التراجع لصحة العقد الوقوع على كل واحد فان لم يرد فخاله  
وقوعه لوصفة كان باطلا وان اكثر اشترى في كل واحد لم يرد وقوعه بهما وهو باطل بالاجماع وصرفه الى احدهما دون الاخر ترجيح  
بما رجح **البحث الثاني** المناط في النقارت والترتيب في العقد لا بخلافه في المشهور وقال ابو علي فان فعل في العقد  
على حرمه العقد على البع وبطل عن واحدة وكذا في الاختصاص فيبطل العقد على المذكورة اخر هذه اما في الخطر واجاه  
الويل فهو ما در **البحث الثالث** لو ثبت العقد صح عقد الاولي وبطل في الثانية فلو وطى الثانية فمقتضاها قال في النهاية  
ولا يرجع الى الاولي حتى تحرم عدة الثانية وبه قال القاضي وابن حمزة وقال ابن ادريس لا يمنع من وطى امرئته الاولي وهو المشهور  
قال ابو علي لو تزوج الثانية ولم يعلم بغيره فمقتضاها ان لم يكن دخل بالاخيرة ولو دخل بها تجبر ايتها بشا ولا يقرب من تحتها باصحتي  
تقتضي عدة من خلتها وهو مشرك والمعتد قول ابن ادريس وعليه ليس فالحاصل ان هاتين الاقوال الاول والآخر  
حول تخلفا وبلي على **البحث الثاني** بطلان الثانية ولا حكم لوطيها لو حصل ويعود الى الاولي في غير ارتجاع خروج عدة الثانية  
فما بين ادريس **البحث الثالث** بطلان الثانية ولا يعود الى الاولي حتى تحرم عدة الثانية فمقتضاها انها باعته ابو علي اليك  
اخره في قال قلت لابي جعفر عليه السلام قال قلت رجل نكح امرأت ثم اتى الاضافه فمقتضاها وسواها يعلم قال عكسها بشا  
وبخلي سبل الاخرى **البحث الرابع** الماد باسكال الاول بالعقد الثابت عليها والثانية باسكال العقد عليها بعد  
معارضة الاولي **البحث الخامس** الكفر قال طاب ثراه وفي الكنبه قولان اظهرهما ان لا يجوز غبطة ويجوز فتنة  
اي قوله بشا اجماع اقول تحريم فروع الكنبه في الكنبه ثابت بالاجماع والكنبه يات قسمان الاول  
في كنبه وهم اليهود والنصارى ولا يصح بها منته اقول الاول تحريم النكاح بكل انواعه اختياره  
السيد الشيخ في كتابي الاخبار واصدق في الغيبة وقوله ابن ادريس واختاره في المحققين فاما رسول الذي ستر  
عليه راي والذي يعني العلامة في البحث والذي رجحه في المختلف **البحث هـ** جواز النكاح بكل  
انواعه اختاره الحسن والصدوق **البحث** ابا حنيفة المنع اجماعا والدوام اضطرار اختاره الشيخ في النهاية  
وابن حمزة وابن ادريس في التواعد الاخر **البحث** جواز النكاح بملك الميسر لا بالعقد وهو قول ا  
المعتمد في باب عقد الاما **البحث** ابا حنيفة بملك الميسر والمتعة وتحريم دايما اختاره الشيخ وسارو  
والعضد **البحث** تحريمه اجماعا ومطلق وجوازه اضطرارا مطلقا وسوق قول ابي علي اجماع الاولون بان  
مشاركات ونكاح المشرقات حرام واما الاولي فلفظ قوله وقالت اليهود دعير يراين امه وقالت النصارى يبيع  
ابن لم قال في اخر الاثنين سجانه عايشه كون فما هن مشاركات واما الثانية فلفظ قوله ولا تنكحوا  
حتى يؤمن وقوله ولا تنكحوا بعضكم الكوافر فلان رجوعهن الى الكفر رلاهن حل لهم ولا هم حل لهم بلان  
النكاح مستلزم البوده لقوله وجعل بينكم مودة ورحمة ومودة الكافر حرام لقوله لا تجزوا يؤمنون  
باسم واليوم الاخر دون في حاديه ورسوله واجتبه السوء عن لقوله والمحصنات الذين لم يؤمنوا ولا

بأنهم ر







منه فكيفما يغره وتقلد ابن ادريس عن بعض اصحابنا وتعل السعي في بعض علمنا ان الحكم ان فيها ولعل مستند رواية يعي  
والفضل بن عيسى جميعا في ابي عبد الله عليه السلام قال ان انفق عليها ما قيمتها من كسوة والافريقينها والشهور علم  
لا صالة النكاح وتعموم قوله تعالى ان كان ذو عسرة فقسطوا اليه من قبل الله قال طالب ثراه ولو حفظ المومني القادري  
العقود وجب اجازته وان كان خفي نكاحا وان منع الويل كان عاصيا اقول ذكر محمد بن يعقوب في كتابه من فروع  
ابي علي بن حمويه قال كتب علي بن اسباط الي ابي جعفر عليه السلام في امرائه وانه لا يجد احد يشك فكتب اليه ابو جعفر عليه  
السلام فتمت ما ذكرته في امره بنكاحه وانك لا تجد احد يشك فلا تنظر في ذلك من بعدك فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
اذ اجتمعتم في تزويج خلق فبينهم من هو منكم فافهموا في الارض وفادوا به وعي علي بن ابي حمزة في ابان في رجل عن  
ابي عبد الله عليه السلام قال الكفو ان يكون عفيفا وعنده يسار قال العلامة اللعدول ابي الاعلى والاولي تعبد ذلك يكون  
منفيا ومع رضاهما والافلا والاولي تزويج اذ اجمع الاصفين ولا يضره خفا منته بنده وقدر مع صلته وقال الصادق  
عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه واله زوج المفقود ابن الاسود ضياء عن بنت الزبير عن عبد الله بن محمد قال علمنا انما زوجهما  
بالمقداد لم يضع النكاح وتيسا رسول الله صلى الله عليه واله لم يخلو ان اكرهكم عن امره انكم لم تتركوا عليه وانه  
ويكفي تزويج الفاسق وتياك في كتاب ابي حمزة لقوله عليه السلام الكفو ان يكون عفيفا وقوله الصادق عليه في زوج كرجولي  
شبابي فخر فخر قطع رحمهما وقال رسول الله صلى الله عليه واله انك لا تزوج اذ اضطرب وروي زرارة بن اعين  
عن الصادق عليه السلام قال تزوجوا لسان ولا تزوجوهن فان المرأة تخذ من ادب زوجها وتغيرها على دينه وروى محمد  
بن يعقوب بن مرفوعا الي الفضيل بن عياض قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني انا في احب عار في علي رانيا ووليس علي رانيا لغير  
الاقليل فازوجها بمن لا تري رايها قال لا ولا يعلم ان امره عز وجل يقول فلا تزوجوهن اي الكفر لاهل حل لهم ولا  
يكون لمن وفي هذه الرواية نصرة لذهب العلامة واما لذهب علم الهدي طالب ثراه وروي جميل بن دراج عن زرارة  
قال قلت لابي جعفر عليه السلام عن المستعفات التي لا يصيب ولا يفرق ما تهم عليه قال طالب ثراه واذا انت  
الي قبيلة فبان في غيرها فوي رواية ابي بصير في النكاح اقول قال الشيخ في النهاية اذا انتن الرجل الي قبيلة وتزوج فوجبه علي  
خلا في ذلك بطل التزوج وبه قال ابن حمزة وابو علي وجعل القاضي رواية وقال في السبوط الاقوي انه لا جازا لها وفي  
الناس في قال لها اجبار وقد روي ذلك في اخبارنا وقال ابن ادريس لها الفسخ لا صالة النكاح والعقد ولزوم قوله  
تعالى او فوا بالعقد ثم قال تزويج حيث التذليس بالشرط وفرق بين التذليس والعيب فان العيب يرد به ولا يلزم بشرط  
السلامة في حالة العقد بل يرد العقد بوجبه بخلقه واما التذليس فان اشتراط في نفس العقد وخرج بخلافه فانما يرد  
النكاح وقال المصنف في الشرائع لا تعينه به واختاره العلامة في القواعد وقال في المختلف اذ انتب القبله  
فبان ان في منها بحيث لا يلايم شرف المرأة كان لها اخبار في الفسخ تحتها لصحبة ابي حمزة في رجل تزوج المرأة فيقول  
من سقي فلان ولا يكون كذلك قال عيسى النكاح اقول تزويج قال في المختلفين لها الفسخ ان شرط في نفس النكاح

فلا فتد تشعبت هذه المسئلة على اربعة اقسام الاول الفسخ مطلقا قال في النهاية **الثاني** ان عدمه مطلقا قال في الموطا **الثالث**  
الفسخ ان كان شرفا لا يلايم بنسبه قال العلامة في المختلف **الرابع** الفسخ ان شرط في متن العقد والافلا مطلقا  
قال في المختلفين ووجه قول العلامة ذلك اجماع بين القولين المعتمد في فرعان الاول لو انتب الي ضياء هل يكون الحكم  
فيه كالفسخ قال ابن ابي عمير **الثاني** هل هذا الحكم مشترك بين الرجل والمرأة لفسخ عليه ابو علي ومعه ابن حمزة ولم يرض  
للباقين قال طالب ثراه اذا تزوج امرأة ثم علم انها كانت زنت فليس الفسخ ولا الرجوع على  
لولي المهر وفي رواية لها الصادق عليه السلام استحل من فرجها ويرجع علي الويل وان شاء تركها اقول العلم احوال الزوج قد يكون سببه  
التواتر والشهادة او قول العصوم ويقوم مقام الظن الشرعي كقيام البتة ولجوار حكمه وهل يفي به النكاح فيه اقول  
الاول بثبوت اجازة الزوج سوا حدث فاولا قال الصادق وابو علي وزاد ثبوت المرأة بغير الرجل وانتبه بخلافه وان حدث  
به العقد لا تنال على العار ولو اتيه عبد الرحمان بن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت في رجل تزوج امرأته فوجد بعد  
ما تزوجها انها قد زنت قال ان شاء زوجها اخذ الصداق ممن فرجها ولها الصداق بما استحل من فرجها وان شاء تركها  
**الثاني** ثبوت اجازة في المجرى قال المفيد وطلبه في التقي والقاضي **الثالث** لا جازا في فسخ النكاح بل الزوج انما  
علي الويل بالمهر لئلا يفسد قال في النهاية واختاره ابن ادريس **الرابع** لا جازا ولا رجوع وسواختيار المصنف والعلامة انما في  
اجازة فلا صالة صحة العقد وعموم قوله تعالى او فوا بالعقد لصحبة ابي حمزة عن الصادق عليه السلام قال لا يرد النكاح في  
البصر والجماع والجنون والعمل وانما المحرم ورجع رواية رفاع بن موسى عن الصادق عليه السلام انه سأل عن المحدث و  
هل يرد في النكاح قال لا واما عدم الرجوع بالمهر فلان التخصيص وعدم الفسخ مما لا يكتفيان لان الرجوع على الويل بالمهر  
لكنه ليس به اياها ان كان ذلك نقصا ثبت مع الرجوع جازا الفسخ وان لم يكن نقصا لم يوجب الرجوع **القسم**  
**الثاني في نكاح المنقطع وهو قال** طالب ثراه وهو يعقد باحد الالفاظ الثلاثة حاشية وقال علم الهدي  
يعقد في الاء بالابادة والتحليل اقول قول السيد هاشمي علي مرتين الاول ان عقدا والتحليل المنوط  
الابادة **الثاني** ان التحليل عقد منفعة وحيد لا يكون عقد النكاح في الاء ومحمدا في الصيغ الثلاث بل هناك لفظان اخوان  
يعقد بها النكاح هما الابادة والتحليل واما على القول بان التحليل ليس عقد منفعة بل هو فليك منفعة فان عقدا المنفعة يكون  
محمدا في الصيغ الثلاث وان قلنا انه عقد منفعة وقلنا بهم وتوعد بلفظ الابادة كذهب الشيخ كان عقد النكاح في الاء ومحمدا  
في اربع صيغ في الثلاث مع التحليل وعلى قول السيد في غرض قال طالب ثراه ولو دخل فلها ما اخذت ونفع ما بقي والوجه  
انما تستوفيهما جميعا لهما وليست احدهما مع غيرها ولو قيل من الشرع الدخول وجملة كان حسنا اقول اذا كان فساد العقد  
امان ظهر له الزوج او ظهرت ام زوجته او بنتها او اختها فان كان قبلها فلا شيء وان كان بعده قال الشيخ في النهاية  
كان لها ما اخذت ولا يلزمه ان يعطها ما بقي عليه وقال ابن ادريس كان ما اخذت حراما عليها قال المصنف  
والوجه انما لان كانت عالمة لم يكن لها شيء كونهما نكاحا بل يفي ويستعاد منها ما اخذت وان كان في جاهل كان لها







بالعموم وتخرج رواية وزاده المتقدمه ومونده **ابن ادريس** وقواه العلامة **الثالث** في  
نكاح الاماء قال **طائفة** من اهلنا ولو ابدوا احداهما فقي وقوفه على الاجازة قولان وقوفه على الجاه  
التيه اقول مختار المصنف **سوق** اكتب في النهاية وسواها العلامة وقال ابن ادريس سئل عن نكاح النمل  
عنه قال **طائفة** اذا كان احد الابوين حرا فالولد حرا الا ان يشترط المولاه فيمنه على تروءه اقول  
اذا زوج المولى رقيقه فاما ان يكون الرقيق عبدا او حرة فان كان عبدا كان الاصل في الولد احرا  
فان شرط المولى الرقيقه كان الولد رقيقا ايضا لم يغير في الفقه والرد في المصنف قدس سره ووجه  
وجهه ان الولد اذا كان في الاصل حرا كان الشرط مشتملا على اشتراط احرا وسواها لكثرة السنة فيكون  
باطلا فان كان امته فالنكاح باطل كذا في غير فرق وقال ابن ابي عمير الاصل في ولد المملوك انه ذق الا ان شرط  
الزوج العتق اخرج الاولون بوجوه الاول ان الاصل عدم التبليط على العجز خرج منه العلوم رقة با  
لاجتماع فيبقى الباقي على الاصل **الثاني** ان العتق مبني على التغيب والريبة بجانب احرا مة اقوي فيكون  
ارجح **الثاني** روايات فيها رواية جميل بن ذراع عن الصادق عليه السلام قال اذا تزوج العبد احرا  
فولن احرا واذا تزوج احرا امه فولد احرا ورواية اسحق بن عمار عنه عليه السلام في مملوك يتزوج بحرة  
قال الولد لحره وفي حرة تزوج مملوكه قال الولد للاب احرج ابو علي بتعليق حق الادمي على حرة تتعا وبرواية  
ابي بصير قال ولو ان رجلا ذبرا جارية ثم تزوجها في رجل كانت جارية ثم ولد لها منه مذكر كان المولود  
اخي قوما فزوجهم مملوكهم كان ما ولد لهم مملوكا واجابوا بانها مقطوعة ومحو على شرط الرقة قال  
**طائفة** من اهلنا ولو ادعت احرة فتردها على ذلك في رواية يلية من بطي عشر الفقهية التي اخذوا بها  
هنا يقع في صحايب الاول يجب عوض البضع هنا جماعا لانه وطئ ليس بزنا ولا في مكرهين وكان عليه عوضه  
وفي قوله اقوال الاول انه السني ومونده القاضي واختاره العلامة لانه عتق صحيح فيه قبض فيه العوضين  
فيجب العوض الاخر وعرض العتق لا يوجب قساده في صلته به قال المعينان قبضه وكان له المديونية  
**الثاني** من المثل وسوق الشئ في الميسر لانه ملك العتق موقوف على رضاه فاذا لم يرض الرقعة في  
اصله فكان كالنفس من **ابن الناب** العتق مع البكارة ومع نصف الثوبه وسواها ابن حجر ورواية علي  
مستند رواية الوليد بن صبيح عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث ابي ان قال والمولاه عشرة فتيها ان كانت كسيرة  
وان كانت غير كسيرة فنصف عشر قيمتها واستخرج فيها **القام الثاني** في توضح طريق الغرور وفي مسائل **الاول**  
ولسها اجني احرة فالحره وعليه فية لولاه يوم سقوطه حيا لانه وقت الحمل ولعله العتق والارشى ان يفت  
بالولادة ويخرج بذلك على المدلس **الثاني** ان كان المدلس سيدها فيصنع النكاح ويحكم عليه بحرية ان  
يلفظ بالعتق العتق عملا بظاهر قوله وان لم يكن بلفظ ما يجوز احرا لم يعق وسقط عنه اجماع في الميسر الا قيل

ما يكن ان يكون

ما يكن ان يكون مكررا واختاره العلامة **الثالث** شهد بها بحرية شاهدان شتمين في خلاف فاما رجوعها او تروء  
وبها فان كان الاول لم ينقص احكام بقولها وضما للمولى فيه اجارية والولد المهر والتمتع النكاح وان كان بالشر  
نقص احكامه وكان الولد حرا وعلى الاب قيمته يوم سقوطه حيا ولله رجوعه بنكاح ابي الشاهدين وليس عليه فية كاره  
**الرابع** ان ينكح سماع الشاهدين لاعم حكم احكام فحكم فيه كنعونه على ظاهر احكامه **الخامس** تزوجها بظاهر الحال  
على احكامه فيلحق به الولد وعليه قيمته وعوض البضع والارشى ان حصل النقص بالولادة **السادس** تزوجها بجمل التحريم مع  
علم الرقية فيلحق به الب والقيمة والارشى نقص اجارية وعقدها **السابع** تزوجها مع التحريم والرق فيكون زائنا وعليه  
احكام لم يحكم العتق والولد رق وعليه ارش النقص بالولادة والعقود جعل اجارية لاعم علمها واطلق ابن حجره سقط  
المهر وان اجاز الولد العتق انتفى النكاح والمسي والولد لحره ولا قيمة ولا ارش **فصل** في دفع اليها المهر في  
موضع تحت السيد استقادم وجد منه وبيعها بما تلف وكذا يرجع عنها بشي **القام الثاني** في الرجوع بعتة الاولاد  
ولا اشكال في الرجوع على الاب مع ياره وان اعتبرها قال الشيخ السني فيها ومع العتق يعلم الامام في ستم الرقاب  
وتعدى حجره وقال ابن ادريس الذي يعرضه اصول المذهب ان الامام لا يعطي مولا اجارية فبنتهم في ستم الرقاب  
ولا يجوز ان يشترط في ستم الرقاب في الزكوة لان ذلك السهم مخصوص بالعبد والكاتب وهما ولا يجرى مكاتب ولا عبيد  
بل هم احوا في الاصل وانما اشتملهم في ذمة ابهم لان في حقهم ان يكون ارقا ولولي الام فلا حال اللب بينه وبينهم بحرية  
وحب علم قيمتهم يوم وضعهم ومودقت الحمل ولعله العلامة وعلى الاب فية يوم سقوطه حيا فان عجز فالوجه الانتفا  
به اليه ولا يجب الاستعانة ولا الاخذ في جيب المال وان كان حيا لم يكره غير واجب لانه في المصالح وكذلك الحكم لو  
تزوجها على ما حر الحال بحرية في غير ان يشهد لها احد لانه قال ثبت في ذمة وهو عجز عنه فيلحق بالدية اخرج الشيخ  
بما رواه سماعه الصادق ع قال سألته عن مملوكه است قوما وهو تزعم انها حرة فتردها رجل منهم واولها ولدان ثم  
ان مولاهما اتاهم واقام عندهم البنية انها مملوكه واقوت اجارية بك قال يرفع الي مولاهما واولها وعلى مولاهما ان يرفع  
ولها الى ابية بعتة يوم يصير اليه قلت فان لم يكن لابيها ما يخذ ابنته قال يسعج البوه في ثمة حتى تؤديه ويخذ  
ولها قلت فان ابني الاب ان يسعي في ثمن ابنته قال نعم الامام ان يؤديه ولا يملك ولا حر **واجب** في الطرح  
في السند وحمل الامر السعي على الاستجاب وليس في الموداة تعيد الا فتدلس بهم الرقاب مع احتمال فان المذوق  
الى المولاهما هو عوض في رقة في شأنها ان تقوم وتزال يد المولى عنها فدخلت تحت الابه واعلم ان هذا  
هو الرواية قد دلت على اموال الاول ان ولد اجارية ملك السيد يتولاه تدفعه في دولها **الثاني** لحوق البنت الابها  
بقوله يسعي في ثمن ابنته **الثالث** وجوب دفعه على السند بقوله ويدفع الولد الى ابية **الرابع** وجوب العتق على  
**الخامس** اعتبار القيمة يوم يصير على الاب **السادس** وجوب السعي على الاب مع فقهه **السابع**  
جواز السند على الولد حتى ياخذ الثمن بقوله حتى يؤديه وياخذ ولو **الثامن** ان الاب اذا ابى السعي



الامام **الحاج** ان الولد حر في الاصل بقوله ولا يملك ولوجره وفي بعض هذه الاحكام منع **الحاج** الاول ان يحل على  
الاب الفسخ يوم الولادة وسقوط حيا فلو سقط حيا وبأنه الام حامل لم يجب على الاب قيمة وكذا لو مات قبل فسخه  
الي الاب ولو سقط حيا بغيره ان لم يمت حيا بغيره **الحاج** ان كان على الاب عرق فقيمة الام للموكل  
لان ذلك موثقة الولد قبل انفصاله ولو لم يمت الي الاب الذي لم يمت بغيره **الحاج** الثاني ان سبب في التلافي الولد على  
السيد بحرية فالقيمة لازمة لعمته ولو مات قبل دفعها حاض الوكيل في غايته في الزكوة وكذا لو جرح عليه **الحاج** الثالث يجوز  
ان يدفع اليه في سهم الغارمين لو اعسر بالقيمة **الحاج** الرابع لو اوصى بهذا الرجل ووصي به لم يصح **الحاج** الخامس  
لا يجب على الاب الفسخ قبل الوضع فلا يتعلق بذمة سبي قبله ولا يلحق حكم الغارمين وتظهر الغاية في قصده  
ما في يد من مائة السنة القيمة لو جرح **الحاج** وعلى تناول الزكوة في سهم الغارمين في الغارمين فلا تثبت شي  
من هذه الامور كجواز سقوط طهر حيا تحقيقا اختلفوا في القيمة هل هي على سبيل العدا او الفسخ وكل منهما اعتبار  
لانا ان جعلنا الولد حرا في الاصل كانت القيمة في الفسخ وان جعلناه رقاً وقيمة غير قابلة لاستيفاء الرق  
لوجوب القيمة على ابيه كانت القيمة فكان لان الفداء انما يكون في يد الفسخ لما يكون في يدك والظاهر انه حر في الاصل  
والقيمة على سبيل الفداء فعلى هذه يكون وجوبها على الاب من ثاب التلافي كالعقود بالزكوة ولو مات الاب  
قبل الاداء ولم يخلف شيئا جاز اخذها من بيت المال وفي الزكوة في سهم الغارمين وضع لغرض ذلك سبي في  
يد السيد قال ابن حمزة ولو تعدد الاداء بقي الولد رقاً حتى يبلغ ويسعى في فكاه رقبته وهل يكون حكمه حكم المكاتب في  
منه في التفرقات المشبهة على التعزير بل لا احتمال لان الاتقي ذلك لئلا يستقر السيد لبطل مدة البيع ويحتمل فوجبا  
معتقه ولا يجب عليه السج لان الاب متلف القيمة عليه ولا يجب على الانسان قضاء على ابيه في الدين **قال**  
**طاب ثراه** ولو اوصى الرقيق بالعقد لم يحل والتخيل وادب فيها ضعف **الحاج** ان كان حر من ذواتها بانه يابن  
سكنين ثم ارشده ليضرب احداهما فمك جرحه في وجهه فيبطل نكاحه لانه لا يستقر عقد الانسان على  
ملكه ويكرم عليه وطوها لعدم اختصاصه بملكها وهل هناك طريق الى ابا حنيفة سوي المصنف الباقي في قوله لان  
احدهما لان الفسخ لا يتبع فيباع بعضه بالملك وبعضه بالعقد وسوق ابو علي واختاره المصنف والعلامة  
الثاني نعم فيما ذكره في هذه الاقوال **الحاج** ان يرضى مالك بفسخه بالعقد فيكون ذلك عقداً مستأنفاً قاله  
الشيخ وتبعه القاضي قاله في النهاية واذ تزوج الرجل حرة بين شركتين ثم ارشده ليضرب احداهما حرمة عليه لا  
ان يشري المصنف الاخر يرضى مالك بفسخه بالعقد فيكون ذلك عقداً مستأنفاً **الحاج** الثاني ان يرضى مالك بفسخه  
بان يبيعه ما يملكه منها فيطأها بالملك والابا صدق والعقد قاله ابن اديس لان الفسخ لا يتبع فيكون بعضه  
بالعقد وبعضه بالملك بل لا يجمع الملك والعقد معاً في نكاح واحد ويرد عليه ما منع منه **الحاج** الثالث يحل  
لعقد المتعدن وقع بينهما ما لا يحد عقدها في نوبة سيدها بانه قاله ابن حمزة وما كلهم الشيخ فسر له

على ان العقد الاول ما يطل بمجره الشراكا لو زوج عبده في امره ثم باع احداهما فانه يكون باعاً ثانياً لكل من المبتاعين  
ولا يبطل العقد في حال بل سقي موقوفاً ولا جازة كما لعقد المبتدان وهو في مائة عليه لولا هذا الرضا فيكون  
للواحب لكل من المبتاعين بعض البع والرواية التي اشار اليها هي رواية محمد بن مسلم قال سالت ابا جعفر عليه  
عنه خارية بين رجلين ويراهما جميعاً ثم احل تصدقاً فخرجها لثمة فقال ما راي في طهرتها ضعف واورد  
المصنف قدس سره روجه على عبارة الشيخ قوله او يرضى بالعقد فيكون ذلك عقداً مستأنفاً لا يجوز ان يكون  
المراد بالعقد عقد النكاح الذي كان قبل الابتاع لانه يطل بالشرا فلا يبر صحباً بالاجارة ولا يجوز ان يكون المراد  
به عقد البيع لانه غير متوقف على رضاه قال في التلخيص بل ينبغي ان يحل كل واحد على ايقاع البيع على المصنف الباقي  
فكانه يقول لان ان يشري المصنف الاخره بالبيع ويرضى مالك ذلك المصنف بالعقد فكون الجاه كالعقد المتأنف  
ويكون الالف سوانه التاسع او يكون يعني الواو قال في التلخيص وفيه ضعف **قال** **طاب ثراه** ولو اهاياها  
على الزمان في جواز العقد عليها منقذ في زمانها تردد ابشبه المنع يجوز قول الشيخ في النهاية لانه في ايامها كحكمة  
تملك فيها كسبها وضاعفها وبقي المصنف العلامة لان الهياك تتناول احزمة لا منفعه البيع وكذلك لا يجوز ان يتبع  
الاجني وان جاز له استخراجهما لان في هذه التصرف تطرق ضرر الى المالك كجواز ايجل فبيع في سيرة نوبة السيد  
كما كانت تقدر عليه ويجوز بيعها في الطلق نعم لولان السيد جاز متعده ودواماً **قال** **طاب ثراه** فاذا  
اعتقت الامه تجرت في فسخ نكاحها وان كان الزوج حراً على الظاهر اقول اذا اعتقت الامه تجرت في  
في نكاحها لانه عقد اجباري وقع عليها في غير اختيارها وليس لها وسيلة الى دفعه للاختصاص بالطلاق بالزوج  
ففسوخها الشارع ايجاز دفعاً للقضاء واخراج ولا فرق ان يكون زوجها عبداً او حراً او مومن او كافراً  
في النهاية وبه قال العبد والقاضي وابن اديس وابو علي والمصنف في النسخة وسومذهب العلامة وقال في  
كتابي الفروع اذا اعتقت الامه وكانت تحت حراً فالطاهر في الروايات اصحابنا ان لها اختياراً وروى في  
بعض اخبارنا انه ليس لها اختياراً واستدل على كل في الوجهين بوافقه بربره في طريق العامه في رواية ابي بصير  
عنه الاسود في عايشة قالت بربره وكان زوجها حراً وهذا نص وقد روي مثل ذلك اصحابنا والرواية  
الاخرى رواها اصحابنا ان زوج بربره كان عبداً قال والذي يقوي في نفسي انه لا خيار لها لان  
العقد قد ثبت وهو جوبه اختياراً يحتاج الى دليل وروى ابن عباس ان زوج بربره كان عبداً الاسود  
يقال له فيخت فاني انظر اليه بطون خلفها يسكي ودموعه تجري على خيته فقال النبي صلى الله عليه وسلم للرجال  
يا عباس الاتبعني في حب فبيعت بربره وفي بعض بربره فبيعتا فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اجعبي فانه ابوه  
وابوك فقال يا رسول الله ما راي فقال لا اشفع فقال لا حاجة لي فيه واختار المصنف في النهاية في قوله  
الكتبت الاولون لوجوه الاول ان للعقبي ثبوت اختياره العبد موجود في امره وموكل نفسه في حريته



عن قهرها في فلولم يشع لها الفسخ لزم الاضرارها **الثاني** ان الحرير في الابتداء يقتضي تحريم المهر في الارواح  
فكذا في الاشياء **الثالث** ان ثبت اختيار المشرقي ثبت النفقة المقدم ثابت في الاجماع والروايات وتحققا  
ملك التفتي المنصوب بساير وجوه **الرابع** الروايات عامه وخاصة في المأخوذ واية محمد بن ادم في الرضا  
عليه السلام انه اذا اعتقت الامه ولها زوج خرجت ان كانت تحت حر او عبد اجمع الشيخ مقال الميسر باصالة الحر  
النكاح وبصح ابن سنان عن الصادق عليه السلام انه كان لبربره زوج عبد فلما اعتقت قال لها النبي صلى الله عليه  
والرأهاري **والمحب** **ع** **الاول** بان ثبوت اختيارها لا ينافي صحة النكاح **دخ** الثاني في ضعف دلالة المفهوم كيف  
اذا عورض بالمفروق قال **طاب ثراه** ويجوز ان ينزجها ويجعل عتقها صداقها ويشترط تقديم لفظ  
التزوج في العقد وقيل بشرط تقديم العتق **اقول** الاصل في هذه المسئلة انه لما اشترت حبيبة بنت حيي بنت اخطبة  
من ولدها دون بن عمران عليه السلام اصطفاها النبي صلى الله عليه واله لنفسه في القصة في فتح خيبر ثم عتقها  
وتزوجها وجعل عتقها صداقها بعد ان حاضت حبيبة فاجمع اصحابنا على انه في السنن الشريفة العامة وقال  
كثير في العامة انه في حضانة عليه السلام وهل يشترط تقديم لفظ التزوج على العتق او العكس او مشاحة  
في تقديم احدهما على الاخر لان الكلام المتصل كالجمل الواحد فلا يتم او كباخرة قبل فية لانه اقول **الاول**  
شترط تقديم التزوج قال الشيخ في النهاية ونحو القاضي وابن ادریس والمصنف ولو قدم العتق كان لها  
اختيار في الرضا بالعقد والامتناع في قبوله والحجة رواية علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سالت عن  
رجل قال لامته اعتقتك وجعلت مهر كعتقتك قال عتقت وهي اختيار ان شاء تزوجت وان شاكها  
فلا فان تزوجت فليعطها شيئا وان قال قد تزوجتك وجعلت مهر كعتقتك فان النكاح واقع ولا يوطئها  
شيئا ولست ناهضة بالدلائل على المطلوب لان لم يذكر في العقد التزوج ولا يكفي ذكر المهر بدون لفظ النكاح  
ولان دليل على وجوب اعطائها شيئا اخر على تقديم الرضا ولم يقولوا به **الثاني** اشترط تقديم العتق قاله  
الغيد التقي والشيخ في الخلاف لا يضر لضع الامتصاص لان الحكم فلا يضر العتق عليه قال العلامة الوجه  
عندي تقديم العتق ولا يجعل لها اختيارها لان الكلام بغير انما يتم باجرة فهو كما لو قال اعتقتك  
وعليك خديعة سنة لزمها اخذته فهكذا هنا بلزما التزوج ويكون عقد النكاح قد صادق امرة وجد  
فيه سبب التحريم فكانه صادق حرق فليزله ولا يغير قبولها العقد هنا لانها تحرمه بتمام العقد **الثالث**  
عدم اشترط تقديم احدهما عينيا فلا نسلم ثبوت اختيارها مع تقديم العتق لان الكلام المتصل كالجمل الواحد  
فلم يملك عتقها لا يجعلها مهر لنكاحها ولان لزم العقد على المملوكة على تقديم التزوج لانها حرة قوت  
لعدم استقرار الرق فيها وجود سبب التحريم واعلم ان هذه المسئلة قد خالفت الأصل من وجوه  
الاول جواز عقد الانسان على بنته **الثاني** ان المهر يجب حقيقة قبل العتق وسوغ تقديم العتق لا يكون

متحققا

متحققا قبله مع انه من هذا **الكثير** **الثاني** في لزوم الدور لتوقف العقد على الذي هو العتق المتوقف حصوله  
على العقد واجوبان تحقيق الشرع بهما بالنقل المستفيض وجوب اتباع اجماع الفرة الذي  
سوجه قاطعه الدخول قول المعصوم فيه ولا استبعاد في صيرورتها اصل مستقل كما صار ضرب  
الربيع على العاقله كذلك مع ان لقايل ان ينع حصول العقد هنا على ان المملوكة لان العتق والعقد  
صقاران وكما جاز ان يعقد لغيره عليها لعدم ملكها فكذا العتق لعدم استقرار ملكه بتمام العقد واول  
العقد مرتبط باخرة فقد وجد فيها سبب التحريم وينبغي وجوب تحقق المهر في كل عقد فان مفوضته  
البضغ ليس لها مهر متحقق قبل العقد فان قلت مفوضته البضغ يجب لها المهر بالعقد في الجملة  
لان ان حصل دخول وجب لها مهر المثل والا كان لها العقد فوجود شي ماله صلاحية الا صداق حاصل في ا  
المفوضته عقد العقد قلنا وفي صورة النزاع وجودي ماله صلاحية الا صداق حاصل وهذا العتق المذكور  
في تمام العقد الذي يرتبط ما وجد من الفاضلة التي فيها بل هاتقان في الوجود والدور يلزم  
لانما منع لتوقف العقد على المهر وان استلزمه فان العقد للمهر في نفسه جائز وكما يجوز جعلها مهر  
لغيرها جاز لنفسها لعدم المانع ولم لا يجوز جعل عتقها او فك ملكها مهر لها **فارس** لو طلق هذه قبل  
الدخول بها قال في النهاية رجوع نصفها رقا فيه فان ابنت كان لها يوم وله يوم والا قرب  
رجوعه عليها بنصف القيمة وهي حرة لان ذلك يجري مجرى التالف في المهر العاجل واختاره القاضي وابن ا  
ادريس وقواه العلامة في التحريم ورواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قلت لرجل ا  
اعتق مملوكة وجعل عتقها صداقها ثم طلقها قال مضي عتقها وترد على اليد بنصف قيمتها تسعي فيه لا  
عدة عليها فليقول الشيخ يجوز ان تشتري في سهم الرقاب مع العجز وعلى قولنا يستقرش النصف  
في ذمتها كالدين اجمع برواية ابي بصير وهي مرسله برواية يونس بن يعقوب وكان فليجأ وقيل رجوع  
قال المصنف ولم يثبت وبرواية عباد بن كثير البصري قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل اعتق ام ولد له  
وجعل عتقها صداقها ثم طلقها قبل ان يدخل بها قال تعرض عليها ان تسعي في نصف قيمتها فان ابنت  
هي فنصفها رقا ونصفها حرة وسوغامي والي ما اخرناه ذهب الصدوق في النقص وابو علي وابن ادریس  
وما اختاره في النهاية عشي على القول بان المرأة لا تملك بالعقد سوى نصف الصداق **قال**  
**طاب ثراه** ولو تزوج النصف سعت في المتخلف ولا يلزم الولد على الابنة اقول بخار المصنف وسوغما الميئد  
وابن ادریس والعلامة ولزوم السج للولد وسوغما للشيخ في السقوط وابن حمزة ويا في تحقيقه ان  
شأنه **قال** **طاب ثراه** والا يستلزم ان العتق لا يبطل ولا يرق الولد وقيل يتبع في رقبتهما  
ويكون ولدها كيهن له واية هشام بن سالم اقول اذا اشترى الانسان امه مسينة فاعتقها وتزوجها



وجعل عقدها من استولدها ومات مغلسا فهذا اصلان قطعيان لا شك فيهما احدهما ان العتق صحيح لوقوعه  
في اهل في محله اما الاول فلهذا وجه من ماله جازي التصرف واما الثاني فلما قدر في قلة العتق الاصل الثاني  
ان هذه الولد لتولد بين حربين واد اختلف هذا ان الاصلان باقيا وجب حمله على صنف في الثاني وان  
امكن والا طرح كونه غير قطعي عارضا قطعي اذ عرفت هذه فاعلم ان العارض لهذا من الاصلين صحيح هشام  
بن سالم عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى جارية بكرا في سنة فلما قبضها اشترى عتقها من الغد  
وجعل مهرها عتقها ثم مات بعد ذلك شهرا فقال ابو عبد الله عليه السلام ان كان الذي اشترى لها الي سنة حاله او بعد  
يحيط بقضاء ما عليه في الدين في رقبتهما كان عتقه وكذا جازي ان لم يملك وراي انها لمولاه الا  
قبل له فان كانت قد عتقت في الذي عتقها وتزوجها ما حال في بطنها فقال الذي في بطنها مع انكيتها ولم يولد  
افني الشيخ في النهاية وابو علي قال المصنف قدس اسد وحدثنا سم هذا النقل جاز استأخذوا حكم جميع  
الاصول السابقة لعدم معقول كمن عتق في هذه جرة واحدا لم يعضده دليل والوجوه الى الاصل اولي وانما  
العلامة باحتمال على وقوع ذلك في مرض الموت فان ذلك يقتضي بطلان العتق المستغرق مع وجود الدين قبل  
عليه لما يتم هذه التاويل في عودها الى الرق اما الرق الولد فلا ان غايته بطلان العتق فيكون مملوكا  
ودله من هذا لا يتقلب رقا وبعض حملها على فاد البيع مع علم المشتري فيكون زانيا يفرق ذلك ولا يتم ايضا التخي  
الرواية صحة النكاح والعتق لو ترك ما يقوم ثبوتها ولا يمكن ذلك مع فاد البيع قال في المحققين ليس في الرواية  
ما يدل على رقبته الولد اذ ليس فيها الا قوله كيتها في حال الحكم بحكمها في الظاهر قبل طهر وعجزه عن التخي فيكون محررا  
وبعد فيكون وقا ولا دلالة للعام على ابي ص باحدى الدلالات قال الشهيد هذا كلام على النص فان الفهم  
في قوله كيتها ليس الا ان حكمها في حال السوال وقد حكم قبل ذلك بما روي فيكون دالا على رقبته الولد بالمطابقة  
اذ اللفظ موضوع لهذا المعنى ولو صح هذا التاويل امكن الكلام على اصوص النوع وفي الزام هذا حالنا  
والاوي ان على هذه الرواية قيدناها بصورة النصوص وهو كونه موجبا وكون اجازية بغير الحائز  
الاصل فيبيع فيها صورة النص نعم لا يشترط كون الاجل سنة على الظاهر لبعده اذ المناط حصول العمل والقبول  
مخصوصية الزمان لا يفسد عتق الحكم به بل يطلو التاجيل مع احتمال **قال** **طاب ثراه** وكذا  
اي وكذا ثبت اجازة لبيع العبد وتحت امة وكذا لو كان تحت حرة لرواية فيها ضعف اقوال المشهور لان  
مشتري العبد اجازة في اجازة فسخه وعقده حرة كانت زوجة امانة والثاني اجازة والاول مذهب  
الشيخ في النهاية وتبع القاضي في كتابه وابي حمزة والعلامة قال ابن ادریس ليس لاجازة واختاره المصنف  
اصح الاول بوجه الاول ان تجدد حكم المشتري اما ان يكون مقتضا للموت اجازة اول فان كان الاول  
ثبت لمشتري العبد مطلقا عملا بالقتضي وان كان الثاني لم يثبت في زوج الامنة عملا بالاصل السالم مع عارضا لا يقتضي

لكن ثابت

لكن ثابت بالاجماع **قال** ان الملك يقتضي ولاية التسلط على المملوك ساير انواع التصرفات وبقاء النكاح برفع هذه  
الولاية الثانية شرعا فيقتضي الى دلالة شرعية وليس **الثالث** رواية محمد بن علي عن ابي الحسن عليه السلام قال اذا تزوج  
المملوك فله في ان يفرق بينهما وليس لغير البيع اجماعا كونه بيد العبد والتوليف هنا معناه زوال الزوم وتوحيش  
العتق كقبول الفسخ المقتضي لغيره بيمينه للمشتري مما يبرر الاجماع ابن ادریس بانه عتق لازم والاصل بقاؤه  
فلا يتسلط على فسخه الا بدليل وتعلق حق حرة بتعلقا شرعيا ولا دليل على زواله وب الرواية الواردة نبوته  
الي التذود والضعف ووجه عيسى بن كبر فانه في طريقها وسواقفي **قال** **طاب ثراه** النوع الثاني حكم النفع  
وضيفته ان يقول احلت لك وطبها وجعلت في حرة وطبها ولم تبعدها شيئا واتع اخرون بلفظ الاباحة ومنع  
اجمع لفظ العارية اقول هنا مسايير الاول يباح وطبها لا ينعقد بالتحليل لانه نوع حكم وقال تعاد ما ملكك ما ملكك والمقتضى  
عن اهل البيت عليهم السلام روي محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل اشترى جارية فزوجه جازية قال هي حلالا ما احل الله وفي صحيحه ان  
يعرف قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة طعت لانيها فزوجه جازية قال هي حلالا قلت اجوز لانيها قال لا يجرها ما احلت له وفيها  
صحة ما بين اسما عيل بن يونس عن ابي الحسن عليه السلام وفي الاجماع في العتق المحقة في منقري البعير فغنية قال ابن ادریس لانه جازية عند كذا  
المخبرين وبه فواترة الاجازة وسواها ظاهري الطائفة وعليها العمل والفتوى وفيهم من منع ولانما منقحة خالية من امارات العتق فيكون  
مشروعة اصح المانع رواية الحسين بن علي بن يقطين في الصحيح قال سالت عن الرجل يزوج جازية قال لا احب ذلك وفي  
معها رواية الساباطي عن الصادق عليه السلام في المرأة يقول لزوجهما جازية كحل حلال قال لا تحل واجوز في الاول جملها  
على الاسما بانه ذلت حرجه في التحريم وفي الثانية ضعف السند ولقد علمنا على صورة التحليل **الثاني** في الصورة التي  
يباح بها الفرج في هذا الباب قال الشيخ في التهذيب ينبغي ان يراد لفظ التحليل وموان يقول المالك لا يحرر بغيرها  
قد جعلت في حرة وطبها او احلت لك وطبها وبه قال ابن زهرة واجاز ابن ادریس لفظ الاباحة وسواها ظاهر الحديث والعلامة  
لشكاوة التحليل في العتق فثبت اجازة يقتضي سببا اخر **الثالث** هل يشترط في هذه العتق ذكره المدة قال ابن ادریس لا يشترط  
العلامة لانه نوع تمليك وتحليل فابنه العارية بان الاصل الاباحة وقال في السبوط والاحليل الانسان جازية لغيره في غير عتقه  
جازية عند كذا اصحابنا ومنهم من منع وهو الظاهر في الروايات وفي اجازة وخلعوا فممن من قال بوجوه التحليل عبارة عنه فممن من  
قال بتمليك منقحة ببقاء العمل وسوا الذي يقوي في نفسي وتجري ذكره في اسكان الدار ومارها ولاجل هذا يحتاج ان يكون  
المدة معلومة وسواها النهاية حيث قال يحرر لمقدرا ما يحل له ان يكون فيوما فان شتر اشترى على حصة ما يريد ولم يذكر حكم الاطلاق  
والنص على الاطلاق **قال** **طاب ثراه** وهو ما بانه عتق فاعلم العتق عتق متعذر اقول لا شك ان الفرج معصوم  
عن الاستمتاع بغير العبد والمالك لقوله تعالى الذين هم لزوجهم حافظون الا على ازوجهم وما ملكك ايانهم فانهم غير مملوكين  
فما ينبغي داء ذلك فاليك هم العادون والهم هنا ففسق بالاجماع والنصوص فممن من من قبل الملك او العتق فيه لاهوانا  
قولان احدهما انه عتق وليس دايما لعدم كونه احكام الدائم لم يكن متعذر وموقوف كسبق لقوله من ابن ادریس والمضف فان



ابن ادریس عليك ضعفه نقل عن الشيخين وغيرهما في الخبر واختاره العلامة واعلم انه على القول بان عرق منوط  
فيه الاجل قطعاً وانما على القول بان عرقك منوط فيه الاجل ولا السبوط وظاهر النهاية على الاول وابن ادریس على  
على الثاني **قوله** الاول يشترط في صحة اذن الحرة ان يكون من عرقه ان جعلناه عقد ولا يصح ذلك ان  
حولناه **المحنة** **الثاني** يشترط في بائنه فلو كان الطول وجوب العتق ان اعتبرنا على الاول دون الثاني **الثالث**  
يعتبر في المثلث على الاول قطعاً وعلى الثاني خلافه **الرابع** ينبغي ان لا يمنع بيعه بغير اذن الثاني قطعاً  
على الاول على قولين **الخامس** يعتبر اذن العمة والخال على الاول دون الثاني **السادس** يحرم ايقاعه لمن كان عند عتقه  
على الاول ويقع باطلاً وعلى الثاني لا يحرم بل يحرم الوطي فلو بان الاول في حل وطى الثانية فمما يحتاج الى استنباط عقد  
**السابع** لو كان مقسماً بائنه حيث لا يجرى ما دام عقد الثانية متمماً على الاول وعلى الثاني يخص بالتحريم بالثانية  
اعتبار الاجابة القبول وكما يغير في تحققات الاثر حصول اتمامه على كل ما يجرى حصول القابل وليس العبد محلاً قابلاً لذلك  
على كل في القولين **تفصيل** اذا اعييت المدة ساع الاستماع فيها وحرمت بعدها ومع عدم التعيين وعدم اتمام  
يتبع من ثم احثي نيهاه **الملك** **الخامس** قال **طاب ثراه** وفي تحليل امته لم يكره تردد استناده وما وانه با  
لا جني شتمه اقول المنع من شتمه في النهاية مختار والعلامة في المختلف لانه نوع عليك في شتمه محلاً قابلاً للملك  
تقدم في باب البيع ولصحة على من يعطى في ابي الحسن الماضي عليه السلام انه سئل عن المملوك اجل له ان يطلاء للعتق في غير زوج  
اذا احل له مولاه قال لا يجزى واختاره في المحققين واجوز مذهبه ابن ادریس ومختار المصنف لانه نوع عقد  
اجزى اذن البعد واجازته بعده وان علمنا او بائنه يوقف على اذن السيد ايضا ويحرم على العبد الوطي الا مع الاذن  
لاستلزامه التعريف في ملك سيده وسو حرام بدون اذنه قال **طاب ثراه** وفي تحليل امته لم يكره تردد استناده وما وانه با  
المنع اقول قد تقدم البحث في هذه المسئلة قال **طاب ثراه** ودل المحلل على ان شرط الحرة في العقد في سبيل  
على الاول ان لا يشترط في الزامه قيمة الولد روايتان استنبهنا ان لا يلزم اقول قال الشيخ في النهاية اذا انت بولوكا  
لولاها وعليه ان يشترط بما له ان كان له مال والا استسعى في ثمنه وان شرط ان يكون الولد حراً كان على ما شرطه وقال  
ابن ادریس لا قيمة عليه لان عقاده حرية الاصل واختاره المصنف والعلامة اخرج الشيخ برواية عن  
بن عبد الملك قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يخل لاجنه فزج جارية قال هو له صلا فان جاءت بولد  
فهو لولي الجارية الا ان يكون اشترط على مولي الجارية حراً ان جاءت بولد فهو حراً ورواية اخرى ان العطاء  
عنه عليه السلام اخرج العلامة بحسنه زارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام الرجل يخل جارية لاجنه قال لا بأس قال قلت فان  
جاءت بولد قال يبيع اليه ولده وتزد الجارية على صاحبها قلت لانه لم ياذن له في ذلك قال قد اذن له وسو لا بأس  
ان يكون ذلك في معناها رواية استحق بن عمار ولان مبيع الحرة على التعليل والبرية ولهذا قيل في الخبر  
مائة الف حرة في الرقبة ولا ريب في كون الولد من نطفة الرجل والمرأة على ما نلفظ به القرآن الكريم في جانب الحرة

ويحقق  
بالنكاح

ويحقق النكاح امور خمسة الاول العيوب قال **طاب ثراه** وفي الرقبة تردد استناده عما لا يجمع الوحي  
اقول ظاهر عدم الرد بالرقبة حيث قال واعلم ان النكاح يرد من اربعة اشياء في البرص والجذام والجنون والعقل  
الاندرسي في الحديث ان العيا والعرجا تردد وقال قيل ذلك فان تزوج الرجل امرأة فوجدها قراً او غلماً  
او برصاً او مجذوماً وكان بها زمانة طاهرة كان للزنا بردها على اهله بطلاق وقال الشيخ في المبسوط  
ترد به قال المصنف في النزاع ودل ما كان بها زمانة طاهرة سواء بان لم يكن ان الزنا او امكن وانعقدت علامته  
ثبت ايجاز الاول وسو ذهب العلامة في قوله وسو حسن له وجوب العتق للعقد الصحيح وسو قبول العلامة  
لا يوجب لصحة النكاح ومع عدمه يتعين الموجب وسو تعذر الوطى فيكون كالحصاة في الرجل وكالعقل فيها قال **طاب ثراه**  
**طاب ثراه** ولا العرج على الاشبه اقول في النهاية تردد العرجا وبه قال ابن حمزة والنفق وسلا وادبوعلي والقاضي  
في الكامل ورواه الصدوق في كتابه واختاره العلامة في الاقواعد ولم يذكره الشيخ في الاخلاق ولكن القاضي في اللذات  
وعده في المبسوط العيوب سنة الجنون والجذام والبرص والرقبة والقرن والافشاء قال وفي بعض الصحاح  
احق به العمى وكونه مجزاً في الزنا قال ابن ادریس عيوب المرأة سبعة ثم قال واحثي اصحابنا ثمانية وعشرين  
البرص والجنون والاشبه في النهاية ولم يذكره في مسائل الخلاف وللصدوق في المغتفر القولان واختاره المصنف  
الثاني لانه صحة العقد ولزومه الاعمال الاقواعد اخرج الاولون بانهم في النكاح فيقتض حصة الاستماع ولصحة  
داود وابن سرحان عن الصادق عليه السلام في الرجل يتزوج المرأة فيكون بها عيا او برصاً او عرجاً قال ترد على  
ويكون لها المهر ويرجع به على وليها وان كان بها زمانة لانه اذا انساها الا النساء اخرج شهادة النساء عليها وعنه محمد بن  
مسلم عن الباقر عليه السلام قال ترد البرص والعيا والعرجا اخرج المانعون لصحة الحلي عن الصادق عليه السلام قال  
انما ترد النكاح في البرص والجذام والجنون والعقل واجاب الاولون بالعدول عن الاصل للدليل ودلالة الحديث  
الاول اخص ودلالة في الطول منطوق والحديث الثاني عاود دلالة مفهوم وكذا الخلاف في العمى هل ترد  
به المرأة قال في النهاية نعم وبه قال المعيد وتليد والسيد والنفق والقاضي وادبوعلي وابن حمزة وابن ابي  
ولم يذكره الصدوق في المغتفر لاعد عيوب النساء وجعله رواية وقد حكينا عبارة في اول الكتب مع الاول  
الرد به وسوا في المصنف والعلامة لصحة داود وابن سرحان المتقدمين والشهيد باقتضاه المرأة ولا يرد  
به الرجل وقال القاضي في المذهب بائنه اكره ورجح العلامة في القواعد بوجوب التحريم في الرقبة وقال عليه السلام  
فرج الاحذام كفرار كفي الاسد قال القاضي في المذهب بائنه اكره ورجح العلامة في البرص من تركه ولا  
دون اختصام المرأة قال **طاب ثراه** وفي المجد بعد العقد تردد عند الغيب وقيل فيفسخ المرأة بخون  
الرجل المستغرق لادوات الصلوة وان تجدد اقول العيب في الرجل والمرأة فهما قسمان الاول عيب الرجل  
وسو في المشهور الجنون واجب احصاء والعنة والجذام على قول القاضي ومخرج العلامة والبرص على ما انفرد به



القاضي بشرط الفسخ بالاجازين سبقهما على العقد عند القابل والبحث في الاربعه الاولى فمدارها على اربعة  
اقطاب **الاول** الجنون وتفسخ له المراه ان كان سابقا على العقد اجماعا واشترط ابن البريق ان لا يعقل او  
الصلوة وموطا هر كل من ابن حمزة ولم يشترطه الباقر بل جعلوا التفصيل في التجدد وقالوا ان كان سابقا على العقد  
كان لها ايجار وان تجدد وثبت ايجار وان لم يعقل او قامت الصلوة واما احداث بعد العقد والوطي فعمل بشرط  
جواز الفسخ به ان لا يعرف موافاة الصلوة الاكثرون على ذلك وهو مذهب الشافعي والشافعي وابن  
حمزة وابن ادریس ولم يشترط العلامة واشتبه به الرد لعدم النص روي على ابن حمزة قال مثل ابو ابراهيم عليه السلام  
ع امره يكون لها زوج قد اصاب في عقد ما تزوجها او عرض له جنون قال لها ان تنزع نفسها منه اذا شئت  
ولما فيه في التفرقة النفي بالاية والرواية **تدنيان** الاول لا فرق في التجدد بين الطاري على العقد  
والوطي صرح به العلامة والقاضي وسواهما ابي علي وابن زهره ومعه ابن ادریس واختاره العلامة وسواهما غيره  
في العيوب **الثاني** الحب بشرط الرد به ان لا يفي منه ما يمكن به الوطي ولو قد احتضر وفسخ به مع البقاء  
الاصح وهي تفسخ به مع تجدد بعد العقد والوطي لم لا يشبه القاضي والعلامة وغيره المحققين والشيخ في موضع  
وفاء ابن ادریس وان كان قبل الوطي اذا كان بعد العقد وسوق قول الشيخ في الخلاف وموضع اخر في السبوط  
واحق الفسخ لان التفرقة به اعظم من العنة وثبت بها الرد مع تجدها **الثالث** احصاء وسوسه بالاشياء وثبت  
به الرد مع سبقه على العقد اجماعا وهل يفسخ به مع تجده قال القاضي نعم وابتعد العلامة في المختلف لفسخه  
العقد مع حصول النسل والتعفف سوا ذلك مني بالاية والرواية ومعه الشيخ وابن ادریس والمصنف وغيره  
**الرابع** العنة وثبت بها الرد وان تجدد بعد العقد اجماعا وهل يفسخ به مع تجدها بعد الوطي قال المصنف نعم  
وبه قال الصدوق وابن حمزة ومنع الباقر وتوقف العلامة في المختلف اخرج المصنف لعدم رواية محسن  
مسلم عن ابي جعفر عليه السلام العنين يتبرأ منه ثم ان شئت امرته تزوجت وان اشاءت اقامت ودوية  
ابي الصياغ قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن امراة ابتلي زوجها فلا يقدر على اجماع ابدانها قال  
نعم ان شئت وترك الاستفصال مع قيام الاحتمال في حكمية اجماع بل على العموم في المقال اصح الباقي  
برواية اسحق بن عمار عن جعفر عن ابيه عليه السلام ان عليا عليه السلام كان يقول اذا تزوج الرجل امراة فوضع عليها  
مرة ثم اعرض عنها فليس لها ايجار لتغير فتدملت وليس لامهات الولاد والامام والمهيمها في الدهر الامور  
ولهذا الحديث ارجح في الاول لكون التفصيل فاطما لا شك وباحالة لزوم العقد وعدم الجواز وتوقف العلامة  
من قوة دليل الزوم ولزمه قول الاكثر ومن احتمل على التفرقات بقوات فائدة النكاح وثمة تدنيان  
الاول المشهور بتوقف الفسخ بالعنة على الاجل وسواهما المذهب الرابع واختاره المصنف والعلامة وقال ابو علي  
لها ايجار مع سبقه على العقد وان ادعى جود ثمة بعد العقد وتعليق الاجل المذكور اصح **الاصح** يصح

محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال العنين يتبرأ منه سنة ثم ان شئت امرته تزوجت وان شئت اقامت  
اصح باروا غياث الضبي عن الصادق عليه السلام في العنين اذا علم انه عني لا ياتي النساء فرق بينهما واذا  
قع عليه واقعة واحدة لم يفرق بينهما والرجل لا يرد بعينه **الثاني** المشهور لفسخ المهر مع الفسخ لغرض الصدق  
والشيخ في النهاية وليس هنا فسخ من قبل الزوج قبل الدخول لوجوب شيئا الا هنا ولعل الاصل فيه شرافة على الزوج  
اطلاعه عن محارمها وخلوته بها سنة وقال ابن ابي عمير بحبس المهر على الزوج على اصله في وجوب المهر بالخلوة لها  
وسيجي البحث في افتاءه واسمع ما قاله من ان العقد يخالف غيرها في العيوب في اموال ولا افتاء الى الحكم **الثاني**  
ضرب الاجل **الثالث** تنصيف المهر **الرابع** جواز الفسخ مع تجدها على العقد اجماعا واثبتا كما في الجنون ا  
اجماع **المصنف** **الثاني** يجب المراه وفيه بحثان الاول في حصر اضاف العيب وفيه اقوال الاول انه لا يعتد ا  
الجنون واجدام والبص والعقل قال الصدوق في المنع **الثاني** انه سنة باضافة الرق والافشاء قاله  
الشيخ في السبوط **الثالث** انه سنة باضافة العمى والعرج واداهما العقل قال الشيخ في النهاية **الرابع** انثانية في الفسخ  
كونها محدودة في الزمان قال القاضي في المذهب والعقد عند المحققين ثمانية اجنون واجدام والبص والافشاء  
والرق والقرن والعمى والعرج البالغ الاقصاد والقرن يكون الرأف قبل سوغ علم نيت في الفسخ ومع الوطي  
وهو بعد لان العظم لا يكون في الفرج وقبل سوغ العمل بذكر الفاء والعين الممثلة وسوكم نيت في فسخه  
لعارض يعتبر بها عند الولاد وحكمه كل الرق في اشترط ان يوفد حرا يبيع الوطي وقال الصدوق في المنع اذا  
ثبت بعد العقد قبل الدخول كان له الفسخ وبدر واية فيها ضعف ذهب كثير الى الرد نظرا لها محدود  
كالقاضي في المذهب والعين وتليده واني احيده والتقي والقطب الكندي احتجوا برواية عبد الرحمن بن  
ابي عبد الله عليه السلام عن الصادق عليه السلام قال سالت عن رجل تزوج امراة فعلم بعد ما تزوجها انها كانت  
قال ان شاء زوجها اخذ الصداق خمس زوجها ولها الصداق ما استحل في فرجها وضع الشيخ في النهاية  
في الرد بذلك رواية رفاع بن موسى عن الصادق عليه السلام قال سالت عن المحدودة وهل يرد به  
الحكم قال لا وذهب ابو علي الى الزنا قبل العقد ويعود في العيوب المسوعة للرد وفي الرجل والمراه وسو  
منه **البحث الثاني** في حكم العيب في حكم شرط الرجل على الفسخ مع سبقه على العقد اجماعا ولا يفسخ  
بعد الدخول قطعا وهل يفسخ بالتجدد بينهما فيه مذهبان احدهما نعم وهو اختيار الشيخ في الكتب والآخر لا يفسخ  
به وسواهما ابن حمزة وابن ادریس وظاهر القاضي واختاره المصنف والعلامة اصح الاولون بموجب صحيحة داود  
بن سمرعان عن الصادق عليه السلام في الرجل تزوج المرأة فيبوء بها عيا او برضا قال يرد على ذلك الحديث ومثله  
على صورة النزاع اصح العلامة بان العقد وقع صحيحا حاليا في التذلي لا يكون لازما كما لو تجدد بعد الدخول ولانه  
لم يوجد منها تدليس ويمكنه التخلص منها بالطلاق فلا يثبت به ايجار وفيه نظر لان التخلص بالطلاق لا يفسخ في اخر







في الاسلام باجازه بان يقول عمل عندك كذا وكذا سند على ان تزوجني اختك او بنتك فالجواب انه لا يثبت بغيرها وهي حقة  
اجتمع الاخرى باجازه الجواز لقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما تراضى به وقد وقع التراضي على الاجازة وبجازه محكم  
في الصحيح عن الباقر عليه السلام قال جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه واله وسلم الي قوله فقال زواجكما علي ما تحسن في  
القرآن فعملها اياه واجابوا بحجة الاولى بان الاصل يستلزم خلوا البضع عن عوض معين لا عن مطلق العوض وكما  
انما سألني لا الا ولا كما لو تزوجها علي عبد معين ومات قبل ان يعلم فانه يضمن لها قيمة فكذا هذا يوجب ثبوت  
قبل المدة اجرة المثل على ما في اصل التركة وكما لو كان المهر يعلم سورة حتى يطلقها قبل الدخول او بعده قبل التعلّم  
فانه يجب عليه نصف اجرة المثل وكلها قولاً واحداً وكذا لو تعلق في غيره فعمل ان الحال سؤف خلف البضع عن العوض  
في اجلة لا تفرق خلوه عن العوض المعين وعن الثاني بانه لا يدل على النزع والتخريم بل على الكراهية وعن الثالث بان النكاح  
كان لان الاجازة وقعت للولي لا للزوج والمهر محمول لها لا لغيرها واجبتها فلا يجوز شرطها لان ذلك منسوخ  
بشرعنا وقد كان سابقاً في شرع شعيب عليه السلام وبالحفاظ ذكره في الحديث في موضعين الاول قوله عليه السلام لا يجوز النكاح اليوم  
في الاسلام اشارة الى ان هذا الحكم منسوخ انما هو صورة ما فعله موسى عليه السلام لشعب عليهم السلام ليجوز اسبغوا  
لتعلم الصنعة والصورة غير خلاف فيه **الثاني** قوله عليه السلام سوا حقنهم هذا مع ضعف السند **قال** **طاب**  
**ثراه** ولا تقدر للمهر في القلعة ولا في الكثرة على الاشارة اقوال لا يتقدّر المهر قبله فيجوز على اقل ما يتول ويتب في الذم  
لا اصل الجواز وقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما تراضى به وتقول الرضا عليه السلام وقد كان الرجل على عهد رسول الله صلى الله  
عليه واله يتزوج على السور من القرآن وعلى الدرهم وعلى القبضة من الخطبة وما في الكثرة فالحسد عند علمائنا انه  
لا يتقدّر ايضا فيجوز ما تراضى عليه الزوجان ويلزم وان بلغ اصنافهم المدة ذهب اليه الشيخان والتقي واخي  
والتقاضي واني ادرس وسواهما الصدوق في النقص وابي علي والنضر عليه ابو يعلى سلاسل الاصل وقوله تعالى فانيتم احد  
قسطاً فلا تأخذوا منه شيئا وعموم قوله **نصف ما فرضتم** والاولى انما صدقاتهن ولصحة العشاء على الرضا  
السلام **قال** سمعت يقول لوان رجلا تزوج امرأة وجعل مهرها عشرين الفا وجعل لانيها عشرة الاف كان المهر حرام  
والذي جعل لانيها فاسداً ولانه نوع معا وضد فكانت تابعة للاختيار المتعاضدين **قال** الرضا يجهل  
بالمهر خمساً به درهم جيد قيمتها حسون ديناراً في زاد على ذكره الى هذه السنة ودواه الصدوق فيمن لا يخبر  
الفقيه واستدل بعد الاجماع على نفي الزيادة بادهاء المعضلين عن **قال** دخلت على ابي عبد الله عليه السلام فقلت له اخبرني  
عن مهر المرأة الذي لا يجوز للمؤمن ان يجوزه **قال** فقال السنة المحمدية خمس مائة درهم في زاد على ذكره ابي الله ولا  
شي عليه اكثر في النكاح بانه واجب لضعف الرواية لوقوع محمد بن سنان في طريقها وقد ضعف الشيخ حداد  
وما يخص بروايته لا يعمل عليه مع ائمة علماء على الاستصحاب مع الزيادة يستحب رد الي الله بالبراءة ومع صحو  
لا يبره اكثر في السنة روي ان عمر قام خطيباً فقال ايها الناس بلغني انكم تغالون في مهر نياتكم فلا تبيعوا رجل

منكم زاد في مهر بنته السنة الاروثة اليها وجعلت الزاير في بيت المال فقامت اليه امرأة في اجراءات الناس فكانت  
وما انت يا ابن الخطايا تمنعنا مما اباح الله لنا فقالوا اين ذلك في كتاب الله فكانت قوله تعالى وابتئتم  
احداهن قسطاً فلا تأخذوا منه شيئا فتأخذوا منه شيئا وتأميناً فقالوا ايها الناس علي وسلم رجل  
خطا وامرأة اصلت **قال** **طاب ثراه** ولا يجوز عقد المسلم على امرأته ولو عقد صحيح ولها مع الدخول  
مهر المثل وقيل يبطل العقد قولها مسلتن الاول اما عقد المسلم على امرأته فمهر المثل صحيح والعقد  
يبطل فيه من هب ان الاول صحيح ومعه ذهب الشيخ في البسوط به **قال** ابن حمزة وابو علي وابن زهره وابن  
ادريس واختاره المصنف والعلامة في الكثر كنه وتوقف في الخلاف **الثاني** البطلان وبمذهب النجاشية وبه **قال**  
القاضي والتقي والمفيد في الفتاوى لاحتج الاولون بان ذكر المهر ليس شرطاً في صحة العقد فاذا ذكر ماهوه فاسداً  
يكن اكثر مما يذكر اصلاً فيكون وجوده كعدمه ولانها عقدان يصح ان ينفرد احدهما في صحة العقد فاذا ذكر ماهوه فاسداً  
لو عقد بغير مهر صحيح العقد وايضا فقد افترقا في الاحكام فان المهر يدخل في اجازة ولا يدخل في العقد واذا كان  
عقد من قضا احدهما لا يوجب فساد الاخر الا بالليل اجماع الاخر وان بان العقد مرتب على الرضا بالمهر  
وهو باطل والمرتب على الباطل باطل ولانه عقد معاوض فيفسد بفساد العوض **الثاني** على القول  
بصحة العقد ما يجب قبل فيه قولان الاول المثل في الخلاف وسواهما ابن حمزة وسواهما ابن ادريس لان  
بطلان المهر يوجب بطلان التسمية يجب بالوطي مهر المثل لانه اذا بطل احد العوضين وجب رد الاخر فاذا  
تعد زوجة قيمته وقد استوفى الصداق فيجب قيمته البضع وسوم المثل **الثاني** قيمة عند استحالة فالشيخ في موضع  
في البسوط وجهه انها لما ذكر عوض فقد اضر باع قيمة البضع وقصد ذلك العموم وسواها عليه وحضوض وسوا  
عنه واذا تعد راعتا العين بقي اعتبار الماله فلا يلحق التعزير بالكلية ودخل فيه نيباً في اقتناع تعزير الماله  
هذا اذا تعد راعتا العين فيلحق بالبيع التعزير نعم تعزير ذكره وقصد العوض فلا يكون تعويضاً **ويشعر**  
على ذلك ما لو طلق قبل الدخول فيجب نصف المهر المثل على القول الاول وعلى القول الاخر يجب نصف قيمته  
عند استحالة **فرق** الشيخ رحمه الله بين امرأته وامرأته فوجب في الاول مهر المثل لتعد الماله واستحالتها  
فيه واجب في امرأته عند الاستحالة لشوق الماله للزوجه على ثلثه وعلى السلم فمهرها فيه مكن بخلاف امر  
**قال** **طاب ثراه** ولومات احكام المروي لها **الثاني** قوله التقويض فبان تقويض المهر  
وهوان يذكر على اجلة ولعوض تعذبه الى احدها كان يقول زوجك ففسخ بكما يحكم واخلم واحكم في  
هذه القسم ان يلزم في اليه احكام الغرض ويثبت ما يحكم به ويستقر بالدخول او بالموت وينصف المثل  
وكذا لو حصل الطلاق قبل الغرض طولب احكامه به ولومات احكام قبل الغرض فان كان بعد الدخول و  
حب مهر المثل وان كان قبله ما يجب قبل فيه ثلثه اقوال الاول مهر المثل حكمه في البسوط وهو مذهب العامة







وساكنة والنصف العلامة في كذا كذا احقوا برؤية بن يعقوب في الصادق عليه السلام قال سمعت يقول لا يجوز له الوقاع في  
الفرج وسال محمد بن مسلم الباقر عليه السلام متى يجب المهر قال اذا دخل بها وفي جناها رواية حفص بن الجري واذا كان الشرطي في  
المهر موافق وهو غير معلوم لا يجوز احكام المهر مع الجهل بوجبه لاهل الزينة الزمر ولا في فعل يكون القول قوله فيه ولا في الاصل  
فيكون القول قوله مدعيه مع عيبه تزجها لاصل على الظاهر عند النقاد **الرابع** وجود اخوة كودها في نفس الامر كذا كانت  
امارت فبغيره نكاح قول المهر مع منها لو ادعت الدخول وانكر الزوج ولا يحل لها في نفس الامر كشره النصف ويجب على الحاكم القضاء  
لها بما يجز مع غيرها على وقوع الدخول بها فمما حكمان الاول عدم الوجوب الزايد على النصف في نفس الامر ويدل عليه عموم ما حكيت في  
الروايات وخصوص رواية بن يعقوب في الصادق عليه السلام قال سالت عن رجل تزوج امره فادخلت عليه واغلق الباب  
وارجى السدود قبل ان يكون وصل اليها بعد ثلث طلقها على تلك الحال قال ليس عليه النصف **الثاني** تقديم قولها مع غيرها  
لا يمكنه اذ كانت بينه وبينه كذا لانها تدعي الظاهر اذ شاهد حال الصحيح مع خلوته بالتحليل وعدم لانع موافقها والظاهر عند التعارض  
مقدم على الاصل وهذا هو فتوى الشيخ ابي جليل العابد محمد بن ابي عمير في القدام قدس الله روحه واستغفر له في  
به وبه قال بن حمزة وابن ابي عمير في كذا كذا **الثالث** لا يسقط المهر لعدم القبض ترك  
المطالبة بعد الدخول ونقل الشيخ في التهذيب عن بعض اصحابنا انه اذا دخل بها هدم العقد قال **طائفة**  
**اذا لم يسي** مهلا وقدم لها ثوبا قبل الدخول كان ذلك مهلا ثم لا يسقط القول الحكمي بولم يسيه وبين الاكابر  
وبدعي الشيخان والقاضي وسالار وادعي ابن ادریس عليه السلام وتوقف النصف فاصل العلامة فقال ان يثبت بالدخول  
ايها لم يكن لها الطالبة بشي وان لم ترض به مهلا كان لها ذلك في نفسها وسوان يقول قد كان في الزمن الاول لا يدخل حتى  
يقدم المهر العادة الآن بخلاف ذلك فلعنوا الحكم العادة فتقول فان كان العادة في بعض الاماكن او الاصلح كالعادة في  
التقديم كان الحكم ما تقدم وان كانت العادة كالعادة الآن كان القول قولها هذا اخر كلامه رحمه الله وقال ابن حمزة في  
دخولها قبل الفرض وبعث اليها قبل الدخول شي فان ردت عليه او ابت قبوله فبذلك المهر لم يرد من المثل وان لم ترد وقت  
المرة بعد ذلك انما هدية والرجل يقول انها مهرا كان القول قول الرجل مع اليقين فان حلت سقطت دعواه وان  
كل لزم من المثل وان رد اليقين كان له ذلك قال **طائفة** ولو امرها مدبرة ثم طلقها حاصرت بينهما نصفين  
وقيل يبطل التبرع بجعلها مهرا وسواء قبل او لم يرد لو امرها مدبرة هل يبطل تبرعها بجعلها مهرا لا يبرأ الوصية  
والوصية يبطل المثل ذلك فلو طلقها قبل الدخول وجع اليها نصفها وكان طلقها لا تبرع فيها ويكون التبرع باقيا ولا  
يبطل بحد الامهار ولا يبطل الا بصرح الرجوع ويكون الامهار في الحقيقة مقصودا الى المنافع فلو ماتت اغتقت  
ولا يبطل المهر على كل حال لو كان بعد الدخول ولا نصفه لو كان قبله بن ادریس والنصف والعلامة على الاول والشيخ و  
القاضي على الثاني اجته الشيخ بما رواه معالي بن جنيس قال سالت ابو عبد الله عليه السلام ما حاضر رجل تزوج امرأة  
على جارية لها مدبرة قد عرفها المهر وتقدمت على ذلك وطلقها قبل ان يدخلها قال فقال اري المهر نصف حذرة

المدبرة يكون

المدبرة يكون المهر يوم في الحذرة ويكون لسيدها الذي كان دبرها يوم في الحذرة قبل ان ماتت المدبرة قبل المهر والبيع  
ليس يكون المهر قال يكون نصف ما تركت المرأة والنصف الاخر لسيدها الذي دبرها وفي الطلاق قول شيخنا معالي بن جنيس  
خلافه فخرج على قول الشيخ رحمه الله بعد ذلك كونهما عالة بالتدبير كما تضمنت الرواية ولو لم يكن عالة كان لها المهر الزوج  
بالرجوع فان لم تزوج كان لها فخرج المهر والرجوع بالارش او المثل على اشكال قال **طائفة** اذا طلقها المدبرة  
ان لا يقضها صحيح ولو اذنت بعد جاز ومنهم من خص بالمقعة اقوال الاصحاب هنا فمما اقول الاول صحة العقد ولو  
مطلقا اي لو كان العقد دايما وانقطعوا ولو اذنت بعد ذلك جاز فمما حكمان تحريم الاقضاء مع عدم الاذن و  
موجب لزوم الوفاء بالشرط وتبويج بعد الاذن لان العقد مكره الاستمتاع ولما كان الانتفاع بمكان الشرط ولما كان  
من هذه الشرط فيكون لازم القول عليه السلام المومنون عند شرطهم وقد زال برضاها ولرواية سماعة بن محمد بن  
الصادق عليه السلام قال قلت لرجل جاء الي امره فساها ان تزوج نفسه فقالت ان وجك نفسي على ان تقضي مني ثوب  
من ثوب الثوب وتسا في حيا نال الرجل اهل الا انك لا تدخل فرجك في فرجي وتستلذ بها شئت فاني لخاصة  
قال ليس الا ما اشترطت وعسى من عار عن الصادق قال قلت لرجل تزوج بجارية عاوى على ان لا يقضها ثم اذنت  
له بعد ذلك قال اذا اذنت له فلا بأس وسواء هو في النكاح في النهاية **الثاني** الشرط خاص وصحة العقد فله الوطي  
وان لم ترض قال القاضي وابن ادریس واختاره فخر المحققين ولعل وجه ما ثبت من كون الشرط الفاسد لا يوجب اداء  
في العقد كما لو شرط ان لا يزوج عليها ولا يترى ولما رواه محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام فاقضي على علي لم  
في رجل تزوج امره او اصدقها بشرط بيدها اجماع والطلاق قال خالفته السنة ودلت الحق في ليس بها قال  
قضي ان على الرجل النفقة وبيده اجماع والطلاق قال خالفته السنة ودلت الحق في ليس بها قال  
المنقطع وبطلان العقد والشرط في اليمين قال الشيخ في المبسوط وبه قال قطب الدين الكيكي **الرابع**  
بطلان الشرط دون العقد في اليمين وصحتها في المولى قال ابن حمزة **الخامس** ظاهر العلامة في المختلف بطلان  
العقد والشرط في النكاح لان العقد ان حكم قول الشيخ في المبسوط من ان الشرط اذا اعد ففسد العقد  
ان يشترط الزوج ان لا يطاها فالنكاح باطل لانه شرط يقع المقصود بالعقد قد دعوا اصحابنا ان العقد  
صحيح والشرط صحيح ولا يكون له وطوها فان اذنت فيما بعد كان له ذلك وعندي ان هذا يختص عقد  
المتزوج دون عقد الكايم ثم حكى قول ابن ادریس ثم قال بعده والوجه عندي ما قاله الشيخ في المبسوط من  
بطلان العقد والشرط معا اذا الشرط فانه من اقسامي العقد واما العقد فلعدم الرضا به بدون الشرط  
ثم اجاب في اخر المسئلة في حجة الجوزة من الطعن في سند الاحاديث وعنه قوله المومنون عند شرطهم بانه  
مخصص بالشرط والسابعة فمذا الشرط ان كان سابقا لم يحل له الاقتضاء بعد العقد اذ ما لعدم تناول  
العقد فاستدل في اول المسئلة وجوابه في اخرها تناول اليمين والمنقطع واجب عن قول فخر

جواز الشرط



ان كان ما يقع على الوط باذنها لعدم تساؤل العقد فلهذا بل تساؤل العقد لا يباحث في صحة العقد والعقد  
المصحح يقتضي باجتهاد البضع للزوج فان قال يقتضي ذلك باجتهاده في غير توقف على اذنها قلنا وجوب الوط  
بالشرط وقفة على اذنها قال **طائفة** لو شرط ان لا يخرجها من بلدها لم يضر ولو شرط لها ما يريد ان يخرج  
معه ومخبر ان لم يخرج فان ارادها الى بلد الشرك فلا شرط له ولزمه المايه وان اخرجها الى بلد الاسلام فلا شرط  
اقول هنا جتان الاول هذه الشرط اعني ان لا يخرجها من بلدها هل في الشرط والباقي الذي ذكره اذا ذكرت في ا  
اولا قال الشيخ في النهاية بالاولى قال القاضي وابن حزم واختاره المصنف والعلامة لان الغرض يتعلق بالثبوت  
بالمنازل والاستيطان في البلدان التي تحصل النشوا فيها والنسب بها ومعلوم ان الغرض للعقد سابع في نظر الشارع  
فما جعله شرط في عقد النكاح توصلا الى تحصيل الغرض الباعه والمطالب السايغ الظاهر حكمتها وصحتها في  
العاس في الصادق عليه السلام في الرجل يتزوج امرأة ويشترط لها ان لا يخرج من بلدها قال في هذا كذا قال في  
ذلك فلا في الكتب بين سبيل الشرط ويصح النكاح وبه قال ابن اديس لانه يجب عليها مطاوعة زوجها واخراج  
الي حيث شاء واختاره في المحققين لان مقتضى عقد النكاح قد الزوج على المرأة بالاسكان والاستمتاع وغير ذلك  
**الحكم الثاني** اذا شرط لها ما يريد ان يخرج من بلدها لم يضر ولو شرط لها ما يريد ان يخرج من بلدها لم يضر  
له ولزمه المايه وان اراد اخرجها الى بلد الاسلام لم يضرها الاجابة ومع عدمها يكون لها ان يخرج منها وانما سألنا الا  
ولا اذا شرط لها ما يريد ان يخرج من بلدها لم يضرها المايه لان مقتضى فسادها ويصح فيه في هذا القول  
لصحتها وتعيينه يحتاج الى دليل **الثاني** كيف يقول العلامة في القواعد لو شرط لها ما يريد ان يخرج من بلدها لم يضر  
وازيد ان اخرجها الى بلد الاسلام كان الشرط لازما وفيه نظر وظاهر هذه العبارة ان لم يخرجها الى بلد الشرك لان  
الاجابة وعدمها ان تقدم على الزوج وانما شرطت لها المايه على تقدير اخرجها فكيف يضره مع عدمه و  
اجواب عن الاول ان طرق اجماله الى المايه فادع في صحة وتعيينه ولهذا جاز ان يشرها على القبض في القبض والعقد  
في الخط في غير كمال ولا وزن ويتعين ذلك ولا يجب غيره وعلى الدار والخلد والبيت مع عدم الوصف والتعيين  
ويجب وسط ذلك ايضا الاصل الصحيح ويؤيد حنة على بن دباب عن الكاظم عليه السلام قال سئل وانما  
حاضر عنده عن رجل تزوج امرأة على ما يريد ان يخرج من بلدها فان لم يخرج من بلدها لم يضرها حنيفة  
اريت ان لم يخرج من بلدها لم يضرها حنيفة ودار الاسلام فلا شرط عليها والمسلمون عند شرطهم وليس ان  
يخرجها الى بلاد حنيفة يودي لها صداقها او ترضي من ذلك نمار حنيفة وهو جائز له وعن الثاني ان ا  
اراد ان يزوجها ويوقع عليها بالمايه وشرط ان يخرج من بلدها لم يضرها حنيفة والعقد وقع على  
مايه فان اراد اخرجها الى بلاده وكانت بلاده دار الاسلام وجب عليها الاجابة ولها المايه الذي وقع عليه العقد  
وان لم يخرجها كان له ان ينقصها غيبا عملا بالشرط وان لم يكن بلاده في دار الاسلام لم يجب عليها الاجابة لوجوب

العبارة في دار الشرك

عن دار الشرك فلا يعقل وجوبها اليها ولها المايه الذي وقع عليها العقد لان امتناعا شرعي والمايه لوجوبها بالعقد  
الصحيح فلم يحصل ما يوجب نقصها وسؤال امتناع عن اخرجها الى بلاد يسوغ السفر اليها والاقامة بها والولوع بالعلم  
واكثر المحققين للجمع للطلق لا الترتيب فراه في القواعد ما قلناه في اجواب الثاني فيكون تقدير كماله  
ولو شرط لها المايه ان اخرجها وانقص ان لم يخرج اذ الواو لا يدل على الترتيب ولهذا اتفق ان يقال جاء زيد وعمر  
وقبله في غير تناقض فلا تنافي في عبارة ما صورناه في اجواب ولو ادركت السبل بلفظ الرواية لم يرد السؤل  
الثاني ولم يمتح الى هذه التعقيدات النافعة فلا يرد عليها ذلك فالشيخ في كتابي الفروع عذر الشرط الثاني  
ان بشرط ان لا يسافر بها ولا يتسرى عليها وليس حرجا في ساواة صورة النزاع لان السفر بما يريد بالستر والقفا  
او البعد والاخراج عن البلد تصدق بدون ذلك وذهب بعض الاصحاب الى فساد المايه لعدم تعيينه وجوبه للثبوت  
والاقرب العمل على الرواية كذهب العلامة في المختلف قال **طائفة** ولو شرط ان تمنع حتى يقبض منها ما قبل  
لها ذلك بعد الحصول فيقولان اشبهها ان ليس لها اقول اعلم ان الغرض الاقضي في النكاح في نظر الشارع والمكلف  
انما حصول النسل ونقص البهر وعفة الفروج وقضاء الوط في الشهوة وحصول التلذذ والاستمتاع وتبوء النكاح واد  
جوب الاتفاق والمهر ولما كان الاتفاق مقبرا وادب قلم بدون الانسان رتب الشارع في مقابلته وجوب التكليف على المرأة في  
كل وقت فلو منعت يوما واحدا سقط ذلك اليوم ويعود لبعود التكليف وبما كان سبب وجوبها لانها بها بالزوج  
عن اهتمامها بما هو متعلقها فاشبه العاوضه هذه الحجة وليس مما حاضرت محضه لما قلناه كون المقصود بالنكاح لغا سؤل  
الاول والتحقيق ان يقول قد امتازت المعاوضه بما ورثت في النكاح وانما زعمها بما ورثت مودا في المعاوضه  
المحضة لكل في السوا وحينئذ المنع في تسليم عودته حتى يقبض العوض الاخر والفسخ عند نقذ التمسك بالنكاح قد  
شابه المعاوضه من وجوه الاول سقوط الاتفاق عن الزوج مع النكاح مع النكاح **الثاني** جواز الفسخ لهما اذا جاز  
بعضهما ما يمنع الاستمتاع لما كانت ثمرة مشتركة بينهما وهي مبدول بينهما وفاقية لهما فيفسخ بغيره فيفسخ فورا  
ورقمها **الثالث** ان تمنع حتى يقبض منها كما يمنع البائع في تسليم السلعة حتى يقبض الثمن والاستمتاع في تسليم المهر  
حتى يتم المرأة كما يمنع الشري في تسليم حتى يقبض السلعة سواء كان مودا او مودا لحصول فائدة التعويل فيجوز لها ان  
على التقابض مع عدم الولاية كما في المعاوضه وبما بين المعاوضه وجوه الاول في كل واحد في الوضو بطل  
العوض والاخر في المعاوضه في النكاح يكون في كل المهر في مقابلته الوطية الاولى **الثاني** ان في المعاوضه لو غف  
احد العوضين قبل قبضه وطلبت المعاوضه وانفسخ العقد وليس كذلك النكاح فان نكح المهر بغير قبضه او قبضه  
موت المرأة تقرر لكل المهر بوجوب المار **الثالث** ان في المعاوضه لو غف احد العوضين متلفا رجوع المهر بغير قبضه وفي  
النكاح لم يكن كذلك فلو قبلت نفسها او قبلها احببني لم يسقط مهرها ولا بغنة احببني اذ التزمتها فلو قبلت نفسها لم يسقط  
الاول لا امتناع بعد تحقق القبض اذن صاحبها لان حق الامتلاك اذا لم يقع واستقر العقد لا ينافي في امتناع منه



والتمنع في النكاح **الثاني** ان العتق في النكاح هو الموطأ الذي لا يرضى عنه ولو كانت امته ولذا لا يجب عوضه فيها  
لو عتقت ماله لم يوطأ به وطه **الثالث** هل العتق كرها محمول على جملته لا كره لا يتناول النكاح والبر ويحمل قويا لعدم العتق  
منه السلطنة عليه والمنع منه فلا يترتب عليه البطلان الصحيح والعتق عتق كره كالعقب حرج به من حرجه لانها لم يقطعها  
في الامسك وموصى بها في البيع اذا تم هذا فنفق المهر المنع في البيع قبل الدخول اجماعا مع حلول المهر قطعا واكلا في  
في مفاهم الاول هل لها ذكر بعد الدخول قولان قال في اكلها في البيع لا المتاع بل لها المطالبة بالمهر وبه قال  
البيروني والنفق وان حرجه وابى ادريس واختا والمصنف والعلامة لان البيع الاول تسليم استقرار العوض برضا  
السلم فلم يكن لها الامتناع بعد ذلك كما لو سلم البيع قبل قبض الثمن ثم اراد منعه ولان البيع حقه ولم  
حق عليه وليس اذ كان عليه حقا جاز ان يمنعه حقه وقال في المبسوط لها الامتناع لان البيع واجب عليها  
بعقد النكاح وكان لها الامتناع في اول احوال فكذا في الثاني احوال فوصلنا الى استبقاء الحق لا الهجاء  
واطلاق العتق والفاضي والشيخ في التمسك بجواز الامتناع في غير قبض اي الدخول وعدمه **الفصل الثاني**  
لو كان المهر موصلا لم يكن لها الامتناع قبل اكلها اجماعا وحل قبل اكلها الامتناع فيه اجماعا لان اكلها لا  
ومو الذي رجح المصنف لا استقرار وجوب تسليم قبل اكلها ولا استصحاب والثاني لها الامتناع لانها  
حار على زوج لم يدخل فله وجبة الامتناع حتى يعقبه **فرع** لم يفق المصنف والعلامة على المهر والمهر  
ويظهر في ان ادريس منع الامتناع في حق المهر لم يمتص مطا ليد والاول قوي في جرحه في المعاضات وظهور  
الغدير في امور الاول لو بدلت التمسك بشرط المهر ومنعت التمسك قبل قبض لم يمتص على الاول ولا نفقت ولا  
نزدتها واما بذلك واثبت على الثاني **الثاني** لا تقوط نفقتها على الاول لتحقيق التمسك في طرفها والمنع لغو  
في الزوج فهو كالتقيد بالمرض دون الثاني **الثاني** يجب فطرها على الاول على الزوج ويسقط بفقره وعلى الثاني  
يجب عليها **الرابع** لا تعدا ثمة على الاول في دون الثاني فابينة في امور كاستحقاق النذر والوقف والوصية  
حاشا لو حلفت لا تنشر على زوج **النظر في النكاح** في الفقه والنسب والشقاق **قال** **طاب ثراه**  
وفي رواية اخرى ان يكون عندها في ليلتها ويظهر عندها في صحتها اقوال المشهور بان الاصح احق  
القيم بالليل وقال في الجسد والواجب ليس حبيب الليل طوله صحيحة تلك الليلة ومسنده رواية ابراهيم  
الكوفي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل له اربع نساء فهو يبيت عند ثمة منهم في ليلتهن فاذا نام  
عند ثمة في ليلته لم يمسها فهل عليه في هذه الاشياء **قال** ان يكون عندها في ليلتها ويظهر عندها في صحتها و  
وليس عليه ان يجامعها اذ لم يرد ذلك **قال** **طاب ثراه** وبغتها حكم لا تكيل اقول هنا ما يل الاولي هل  
يبعث الحكمين واجب او مندوب قبل بالاول لصيغة الامر في قوله تعالى بعثوا فيكم بالاول والامر بالامر  
**الثاني** هل الحكمان كبيلان للزوجي او حكمان متواليان في جهة احكام قبل بالاول فنقول الزوج حكم بالطلاق

المخلع والبراءة حكمه يبذل العوض وقبول الطلاق ولا يجوز لعنتي الابرضها وان لم يرضها ادب احكامه واشتق  
حق المخلوع قال ابو علي ويأمر احكام الزوج ان يتخيرا رجل في اهلها والمرة رجلا في اهلها ويقبل الثاني و  
يستقل احكامه بالبعث في غير استبدان بعموم الابرة ولا يباين احكامه في التعزير والتخدير ويستقلان  
بفعل ما يباين صدقهما في غير اذن سابق او توقف على اجازة لا حق في التفرقة فلا يطلق حكم الزوج الا  
باذنه ولا يبذل حكم المرأة للمخلع الا باذنها وقول ابن عمر يعقده احكام حكمها في اهلها يدبر الامر فان  
جعل البيه الطلاق اقدار اياه صلاحا في غير مصلحة وموطأ هو في علي والاول هو الذهب والمثل مشهور  
**قال** الشيخ في المبسوط الذي يعقبه منه بيان ذلك حكمه لانهم دون ان لها الاصلاح في غير استبدان وليس  
لها العتق بالطلاق في غير العتق ان استاذنها ولو كان ذلك لتوكيد لكان ذلك تابعا للوكال ووجب  
شرطها وبه قال ابن ادريس وقول القاضي في المهر وفيه ذكر في كتابنا الكامل في الفقه في هذا الموضع انه  
على طبع التوكيد والصحيح انه على طبع الحكم لانه لو كان توكيد لكان ذلك تابعا للوكال ووجب شرطها وبه  
وقال العلامة الظاهر انه حكم **الثاني** قال القاضي واستغنوا حكمهم من اهلها ان يبدلها طحا يوفق استيها  
اختلفت فيما يرجع اليه الضمان في قوله يبدل وقوليهما على ثلاثة احوال ان يكون الحكمين او الزوجين او الاول  
الحكمين والثاني للزوجين وهذا الاخير هو الذي فهمه عمر بن الخطاب في قوله يبدل حكمين فربما وما لا يشك  
بلتم الامر فلهما بالبراءة **قال** اسد صديق منكم ارضا اصلا يوفق اليه **الرابع** لا يشترط كونها في اهل الزوجين  
اذ التوا به محقة في احكامه ولا في الوكالة الا ان الاهل اولى لانه اشرف واقرب الي رعاية الصلاح واعرف بموطأ الا  
حوال ولان القريب يغني عن غيره في غير احتشام بخلاف الاجنبى وذهب ابن ادريس الى اشتراط اهلها  
الاية وجوابه التخصيص في الاية خرج من اهلها اذا اعلنت حصة الاهل على الشفقة ورعاية مصلحة قرينة خصوصا في  
اليتام حال الزوجية ولو لم يكن لها اهل جاز العتق اجماعا **قال** **طاب ثراه** بيني الحكمين قبل اكلها حكم ان يجمع كل واحد منهما  
في يرسل عنهم عنه فتعزل حكم الرجل به وحكم المرأة بما فيها فان ما عندها وفاقر رغبتهما واذا اجمعا علم بخن لهما ما علم في الاخر  
والعقد ما يراه صوابا **قال** **طاب ثراه** ووضعه مدة الحمل او اقل وهي تسعة اشهر وقيل عشرة اشهر وموصى  
وقيل ستة اشهر وكل اقول الاول قول الشيخين وبه قال القاضي وابى علي وسلا وابن ادريس والموقف في ذلك  
الموصليات ومواضيت المصنف في النافخ والثاني حكمه ابى حرجه وفتقاه العلامة في كركنة واستحسنه المصنف في  
كنهيه والثالث قول المصنف في الاستفسار وحكمه الشيخ وابى حرجه عن الاصحاب ومونا **قال**  
**طاب ثراه** واذ افضل فاحرة احق بالنبت الى سبع سنين وقيل الى تسع سنين والاصح بالابن اقول وقوع  
الاجتماع على اشراك الحضانة بين الابوين مدة التحليل وعلى سقوطها بعد البلوغ ولا يجازي في الاضمار ان شاء  
منها واختلفا في ما بينهما وفيه اقول الاول الام احق بالولادة ما يتزوج **قال** الصديق في المقت **الثاني** الام احق بالصبي



وبلغها وموعنه كان حكمه كحكم الطفل في استحقاق الام اياه اما البت فالام حق بها عالم تشرع الام قال  
ابو علي ومثله قاله في الحمل في الغاض في المذهب اذا ماتت المرأة ولها من طفل لا يقبل ولا يخرج كانت  
اول تخصن من ابير وان كان صغيرا قد مبره وكان ذكره اكانه امه او ابى به الى سبع سنين وان  
كانت الام احق بها الى تسع سنين وقيل الى بلوغها ما لم تزوج وفيما دلالة على انها لا تبلغ بالنعقة  
**الثالث** الام احق بالزك مرة احولين وبالثاني الى تسع فالكه المفيد وتليده **الرابع** الام احق بالزك  
مرة احولين وبالثاني مرة سبع سنين قاله الشيخ في النهاية والقاضي في الكامل وابن حجر و  
بن ادريس واختاره المصنف والعلامة في الصدوق بما رواه في كتابه عن حفص بن غياث  
او غيره قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته وبقيها احق به قال لا في عالم  
تزوج ورواه الشيخ عن المقرئ عن ذكره وناوله يكون عبد الله بن علي بن ابي طالب في قوله النهاية برواية  
داود وابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام قال الولد من رجل طلق امرأته او طلقها فادامها في  
الوصية سويين الابوين بالسوية فاذا فطم فالاب احق به في الام فاذا ماتت الاب فالام احق به في  
وان وجد الاب من بر صنفه باربعه واهم وقال الام لا ارضعها الا بغيره واهم فان لم يكن ينرضعها الا بالان  
خير العوارق في غير كرمه **تنبيه** المراد بقول الام احق بالزك ما لم تزوج الام لا البت وقدره به  
ابن ابي عمير في حديثه عنه وكذا ابن ادريس بن فضال عليه في كتابه فلو طلق الام بابا قال الشيخ في كتابي الخرج  
عادت حصانتها ومنه ابن ادريس في صحيح الشيخ بما رواه ابو هريرة ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال الام احق  
بحصانتها منها ما لم تزوج علق حقها بالتزوج فاذا زال التزوج فحق باق كما كان في عهد ابن عمر ان  
ان امرأت قالت يا رسول الله ان ابني هذا كانت بطني لردعاء ونزني لرسنائه ومعنى لرسوا وان اباه  
طلقني واراد ان ينرضعني فقيل لها النبي صلى الله عليه واله وسلم انت لحق به فامتنعك اخبر ابن ادريس بان  
اكثر من عنهما بالكاه وعوده يحتاج الى دليل والرسول عليه السلام جعل غاية الاستحقاق للخصان تزوج  
الام وقد تزوجت واختار العلامة في صحيح الشيخ لان احضانه افاق بالحي فاذا تزوجت الام خرجت باشتها  
بزوجها وحقوقه في الحضانة للطفل وبما منعت الزوج بعض حقوقه لو حضنته فاستطنت فاذا طلق زال  
الا ببقى القرض سلبا عن المعارض فثبت حكمه قال **طاب ثراه** وفي الوفاة في نصيب الحمل على احد الو  
وايت قول المتوفى عنها من حملها بالبيانات فلا نفقة لها مع احوالها واهلها النفقة او كانت حاملها  
لمطلقا ام لا فلهان فبالاول قال الشيخ في النهاية ووجهها في نصيب الولد وبه قال القاضي والشيخ في حقه وادبوا  
والصدق في القنع والمستند روايته ابي الصباح الكوفي عن الصادق عليه السلام قال ينفق عليها في حال ولها  
الذي في بطنها وحملها بعض المتأخرين على عسالة الام فثبت نفقتها في حيث يساره وعمرها وسوء حالها ما اولا

كانت الخ م

بياض

فلان الحمل

الحمل لا يملك مستقرا بل ملكه مشروط بانفصاله جبا فبئس الملك البقي قبل ذلك مجاز وانما يجب الاتفاق فيما يملكه المتفق  
حقيقه وانما غاية فلان الحمل لا يجزى عليه احكام الادمان المستفصل لعدم البطلان عليه والوجه به لو غل الميراث  
وصحة ذلك كله موقوف على انفصاله جبا فلا يجزى عليه جرحا في احكام المنفصلين لعدم الدليل وانما الشا فلا  
شتم هذا الاتفاق على التعزير والتعزير غير اذنه وسوقه يجوز سقوطه فيرجع الى باقي الورثة ومع اتفاق الور  
وجبه منه يكون قد تصرف فيما هو مملوك للورثة بغير اذنه وبما نفقدا استرجاعه في الزوجه ما عداها وبالثاني قال المعيد  
احسن والمستند حجة الجلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال للمرأة الجلي المتوفى عنها زوجها لا نفقة لها ولا ان الاصل عدم  
وجوب النفقة في مال الغير الا مع دليل شرعي وليس لانها ليست مطلقة وموند هب ابن ادريس قال وما اخترنا من  
شيئا العبد في كتاب في التمهيد فانه قال لما يكون له مال عند خروجه الى الارض جبا واما وجوب النفقة لا يعرف له  
موت جبا فلا ميراث له ولا مال فكيف ينفق على الجلي في حال له مال في العلاء في المختلف التحقيق ان يقول ان  
جعلها النفقة للحمل فحقها قال الشيخ وان جعلها له على ما قلنا فحقها قال المعيد وفيه نظر لما يباح كونه لا يملكه  
جبا فكيف ينفق عليه حال له حكم له ملكه وتجويز كونه مملوكا في الورثة على تقدير الاستطاعة تمتع الاصل ان  
النفقة واجبة للزوجه مع نفقها على الزوجية ومع نفقها اذ كانت الطلقه وجوبه سيقط في الباطن مع مصلحتها في الحمل  
قطعا ويجب جباها قبل النفقة للحمل بشرط الحمل اي الحمل بشرط في استحقاقها او النفقة للحمل ذهب قوم الى الاول  
وبه قال ابن زهره وذهب قوم الى الثاني وبه قال الشيخ في المبوط وبنو القاض والعلامة في المختلف وسواء هو ابن حجر اخرج  
الاولون بوجه الاول عدم وجوبها على الحمل بالاجماع ولو كانت الولد لوجب عليه **الثاني** عدم سقوطها بيسار الولد  
ولو كانت لم سقطت بيسار عن **الاب الثالث** انها مقدرة ونفقة الغريب في مقدرة اخرج الاولون خرون  
بالدوران وجوده او عدمه فيكون له كادارت على الزوج **الثاني** وجوب نفقة متفصلا فكل متفصل **الثالث** ان  
اصحابا رووا انه ينفق عليها في حال الحمل فدل ذلك على ان النفقة له وهذه الوجوه اشبه ذكرها الشيخ وحرامه ولا يغفلوا  
بعضها من دخل قطعه النمايه في باب الاول اذا تزوج حر بامته شتم ابنا وسوء محرم في اوجه الحمل او جهتها على الزوج  
والاقضاء في اوجه الحمل او جهتها على الزوج قضاها مع يساره **الثاني** اذا تزوج عبد بامته فعلى الاول يجب على  
سيد العبد دونه ان شرط ماله والا فتراد بوق الولد والاكنت على السيد من نصفي لان العبد لا يجب  
عليه نفقة قريبه وعلى الثاني يجب على العبد وحملها كسيرة رفيقة او ذمة سيدها على اختلاف القول **الثالث** اذا  
تزوج عبد احره فعلى الاول يجب على امه كونهما حره يجب عليها نفقة ولها وسقوطها في الاب بموته وعلى  
الثاني يجب على العبد وحملها ما تقدم **الرابع** المعتد في وطئ الشبهة مع الحمل يجب لها الاتفاق على الاول للمحقق  
الولد دون الثاني لان المتحقق لها المطلقة بالبين لا مطلق البياتات **خامس** لو اعرس حامل شتم  
اعترف بالحمل وجب الاتفاق على الاول دون الثاني لما قلناه **السادس** لو تزوج حره بامته وشرط مولاها رقي

الاصح الا فرارح







امرانه وسوابق قال يجوز طلاقه على كل حال تعتد امراته في يوم طلقها واجواب انها مطلقة كمن طلقها على غير هاتين الروايات  
المفصلة **المفصلة** اعتبار مدة بيع المتقاربات طهر الواقعة الى اخرها عاينها والمرد بالعلم هذا الظن الغالب للسند في العادة  
التي يعلمها في شأنها وموضعها ابن ادریس والمصنف والعلامة في القواعد والارشاد ووجهه كونه جميعا بين الاخبار  
والا قول فيصير طلاقها جسدوا اسم طهرها في نفس الامر ان يطلقها او رات حيفا اخو بعد طهر الواقعة وطلقها  
حالة اخرى او في طهر ثالث وتصح طلاق هذه وان علم بحضرتها حاله الطلاق **المسألة** اعتبار مضي شهر فصاعدا وهو  
مذهب الشيخ في موضع من النباهة ومير قال ابن حجر في المستند رواية اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال الغائب  
اذا اراد ان يطلق امراته تركها **الرابع** اعتبار مضي ثلثة اشهر ومذهب ابي علي والفتاوى العلامة في المختلف  
والستند صحيح يحمل بن دراج عن الصادق عليه السلام قال الرجل اذا خرج الى السفر فليس ان يطلق حتى يغيب لها  
ثلثة اشهر ولان هذا قد اختلف في عده غير الخالص اذا كان مثلها بحيث يعلم بذلك فخرج رجعها فكذا هنا **مجلس**  
يغيبه الذي اذا غابا لم ير ان يطلقها حتى شابت اقصاه عشرة اشهر او ستة اشهر او وسطه ثلثة اشهر وادناه شهر وموضع الصدق  
في كتابه والمستند رواية اسحق بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الغائب الذي يطلق كم غيبة قال عشرة  
اشهر وستة اشهر قلت حددون اذا قال ثلثة اشهر وروي محمد بن ابي حمزة عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام  
قال الغائب اذا اراد ان يطلق امراته تركها **فخرج** في الاشهر الاول لا يصح طلاق الخالص والانه طلق  
في طهر وطهر فيه ويسقط في الياسر والصغيرة وغير المدخول بها واكمل **الثاني** المستبرأ وهو الذي لا يخفى وفيها  
في تحيض اشهر اوها باعتبار ثلثة اشهر وكذا عدتها بعد طلاقها وبغير قينها فيما لو رات حضا في الاشهر وفيما لا يستبرأ  
يكفي طهرها منها فيصح طلاقها في الطهر الذي يليها وفي العدة يفتقر بعدها الى قريش اخرين او تكمل تسعة  
اشهر ثم تعتد بعدها بثلثة اشهر **الثالث** الموضع لانه الدم غالبا فتعزل ثلثة اشهر اذا ردت طلاقها نعم لو لم يطلقها  
بعد وضعها صح طلاقها بعد غير مضي كمن لا يصح ايام نفاسها قال **طاب ثراه** وفيما اشترط الغائبين  
المطلقة تردد اقوال اختلف الاصحاب في اشترط الغائبين المطلقة في صحة الطلاق كقولنا انه هذه ولو لم يكن  
له الا زوجة واحدة كفي قوله زوجتي طالق فبعض ذهب الى اشترط كالمسند والمفيد وفتاوى العلامة في المختلف  
وفي المختلفين والشيخ في صدر قوله وبعض ذهب الى عدم اشترطه بل كفي قوله زوجتي طالق واحدي نياي  
او احدا كرا في واحدة ممكن او في نياي طالق في غير ان يغيب في ثلثة اشهر وحده يعني ثم يغيب بعد ذلك الطلاق  
في شاء كالتخي في البسوط والفاضل واخاره المصنف والعلامة في القواعد اصح الاولون بان الطلاق امر معين  
فيستدعي محلا معينا لا يستحق طول المعايير في البهم ولان نواحي الطلاق كالعدة لا بد له من محل معين اصح الاول  
حرون لعموم النص ولان احديهما زوجة وكل زوجة يصح طلاقها والكبرى بمنوعة تيسرها **الاول**  
علي القول بالصحة بحسب التعيين وهل هو بالقرعة او باختيار المطلق وقدره بالاول قال المصنف في

في الشرائع وبالثاني قال العلامة في القواعد **الثاني** هل يقع الطلاق بالمعينة في حين الطلاق او في حين التعيين  
مبنى على مسئلة اصولية هي ان الواقع هل سبب موثوق في اليقين في الحال او اثره صلاحية الثابت عند التعيين  
الاول يحرم الكل حتى تعين وعلى الثاني الكل زوجات يباح نكاحهن الى الغيب ويتفرع عن ذلك في وقوع  
الاول يجب عليه التعيين ويطالب به ويحسم على الاول دون الثاني ويجب الاتفاق على الاحتمالين معا ولا  
فرق بين البابين **الرابع** نفي العدة من حين التلفظ بالطلاق على الاول وسوال في قوله الشيخ  
في البسوط ومن حين الغيب على الثاني **المسألة** لو وطئ احديهما وقتا بالاول نعت الاخرى بالطلاق وعلى  
الثاني يجوز له تعين الموطئة **المسألة** يجب القرعة على الاول قطعاً وعلى الثاني يتخير **المسألة**  
طاب ثراه ويقع لو قال هل طلقت فلانة فقال نعم اقول الطلاق لفظ الثاني وصفه الشارع بيا  
لان الله قيد النكاح ابتداء اي غير اعتبار امر اخر غير اللفظ فيخرج الغيبه بخلاف اللفظ عقف فان الموجب لانه  
قيد النكاح هناك لفظ الغيب حصول ما يبيح المسخ والبرج لفظ منفرد غير مشترك ويقابله الكسبة فاذا عين  
الزوج عاين على تشخيصها وعقبه طالق كان صحيحا وليس كما اشتق في الطلاق يصح كقولها طلاق  
او الطلاق لانه مصدر ولا يوصف الزوات بالمصادر فهو محال لا يقع به الطلاق وان قصد لانه يكون كناية  
ولا يقع بالكناية في صورته على قسيتين عام وخاص القسم الاول العام وفيه مايل الاول لوقيل هل طلق فلانة  
فقال نعم قصد الانشاء هل يقع به الطلاق قال في النباهة نعم وبه قال القاضي وابن حجره واخاره المصنف فظاهر  
ابن ادریس المنع وقول الشيخ في البسوط ومذهب العلامة وفيه المحقق اصح الشيخ بارواه الكوفي  
عن الصادق عليه السلام عن علي عليه السلام في الرجل قال له طلقت امرأتك فيقول نعم قال قد طلقها حية وهو حرج  
في كونه نشاء ولان قوله نعم يتضمن إعادة السؤل وسو جرح في الانشاء عنه واجواب بتضعيف السند  
اصح الاخرين ببولية محمد بن مسلم عن ابي اقر عليه في رجل قال لامرأته انت حرام وبانيدسه  
او خيلته او ينيقها هل هذا ليس بشي ان الطلاق ان يقول لها في عدتها قبل ان يجامعها انت طالق وقد  
علي ذلك رجلين عدلين فلما لحقهم ذروه حملت بن ابني نظر الجاحم عن سماع عن محمد بن مسلم ورواه  
الشيخ ايضا ورواه اعندي **الثاني** لو قال اعندي الاكثر على عدم وقوع الطلاق به خلافا لابي علي  
لانه ليس بصريح ورواية محمد بن مسلم المتقدمه اصح بحسبته اصح على الصادق عليه السلام الطلاق ان  
يقول لها اعندي او يقول لها انت طالق **المسألة** انت مطلقة او انت المطلقات قال في البسوط الاقوي  
انه يقع وقال في اختلاف لا يقع واقاره المصنف والعلامة لانه اخبار لا يورث الاصل عدم تعلقه الى النشاء **المسألة**  
قوله طلقت فلانة من حيث قال المصنف يقع لوقوعه بتضمنه في قوله هل طلقت فيقول نعم فيجوز  
ونقل من غير عن الشيخ وموضع العلامة **المسألة** قوله يا طالق حكم في موضع في البسوط بوقوعه الاكثر على المنع



وجه الاول انما يصح طلاق مع القصد في الطلاق ووجه الثاني ان صحة النكاح لا يوصف متاخر من ثبوت  
ذلك الوصف الموصوف فلا يكون سببا في ثبوت له والادلة **الاولى** التلخيص بغير العزم مع الغدرة عليها اطلاق وقوع  
الغدر فيه في النهاية وهو صحيح ابن حمزة ومنه ابن ادریس العزم النطق بالعزم واختاره المصنف والعلامة  
في غير المختلف وتوقف فيه **الاسم** لو قال لاربع او ثلث ينكح اربع طلاقات قال في الموطأ طلق ومنه  
المصنف والعلامة لبعده عن شبه النشاء **الثاني** من التخيير للمرأة لقوله اختاري نفسك او خيرتك او جعلت لكل  
الكلمة اختيارا وجعلت امرك اليك قال القديمان بوقوع بشرط ثلثين ان يكون في طهر لم يغيرها فيه نكاح وحقق  
فشهد وجعلها على الفور فان اختارت زوجها او فراقته اختارت او تحولت في مجلسها لم يقع به فراقه وان  
جعل الاختيار الى وقت معين جاز له الرجوع الفسخ وقيل التفاسير وسوا الاختيار قبل انتهائه وان اختار  
بعده لم يجز وتقع الطلقة رجعية وله الرجوع ما دامت في العدة وحكي الشيخ في الخلاف في بعض القائلين به  
من شواذ الاصحاب وقومها بائنه وقال الشيخ في كتابي الخلاف لا يقع به طلاق وبه قال ابن ادریس واختاره  
المصنف والعلامة اجماع الاولون بما رواه زرارة عن الباقر عليه السلام قال قلت لرجل تخر امرأته قال انما خيارها  
ما دام في مجلسها فاذا فارقها خيار لها وفي الموثق عن جميل عن زرارة ومحمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال  
خيار لا على طهر من غير جماع بشهود وصحيفة عمران قال سمعت الباقر عليه السلام يقول الخيرة تنقون في ساعة من غير  
طلاق ولا يثبت بينهما لان العدة قد نالت بساعة كان ذلك منها وفي الزوج وعلمها الشيخ على التقييد لواقعها بعض  
العامة اجماع الاخرين باصالة بقاء النكاح وحارضة الروايات بمثلها روي عن العيص بن القاسم عن الصادق  
عليه السلام قال سالت رجلا خيرا امرأته فاختارت نفسها بانت منه فقال لا انما هذا سببي لرسول الله صلى الله  
عليه واله وسلم فاحصه امر بذلك ففعل ولو اخترت انفسك لفظن وهو قول زرارة عن جميل بن ابي بصير عن الصادق  
كنت ترون احيوة الدنيا وزينتها فتقبلون ما لا تحسن من سماعه وهذا الخبر  
ناخذ في اخباره ومثله رواية محمد بن ابي مسلم **ثمة** على القول بوقوع طلقة رجعية قال القيد  
القديمان والعمدة رواية زرارة الموثقة عن الباقر عليه السلام قال قلت لرجل خيرا امرأته الى ان قال هو  
احق برجعها قبل ان تقضي عدها وقيل بائنه والعمدة رواية زرارة عن احدهما عليهما السلام قال اذا اختارت  
نفسها فهي طليقة بائنه وسواها طلاق وان اختارت زوجها فلا شيء **الثاني** في القسم **الثاني**  
وفيه ملتان الاولى الكتاب للناحية قال في النهاية يقع اذا كتب بخطه فلا بد طلاق به قال ابن حمزة بشرط  
اربعة ان يكتب بخطه ويشهد عليه مسلمة في الشاهد ولا يغيرهما حتى يقرأ الشهادة ويعمل المطلقة  
وقال الشيخ في كتابي لا يقع وبه قال ابن ابي عمير وادريس والمصنف والعلامة والقاضي في  
الكامل تابع النهاية وفي المذهب تابع الخلاف اجماع الشيخ بصحيفة ابن حمزة الثاني قال سالت ابا عبد الله

عليه السلام

عليه السلام عن رجل قال لرجل كتب يا فلان الي امرأتي بطلاقها او كتب الي عهدي بعنفه يكون ذلك طلاقا او عتقا  
قال لا يكون طلاقا او عتقا حتى ينطق بلسانه او غايبا عن اهله وحملها العلامة على حالة الاضطرار وجعل قوله الفصل  
لا للشيخ اجماع المانعون بان النكاح عصمة مستفاده في الشرع فيقفن والها على دلالة الاصل بقا ما كان على ما كان  
ولان الكتابات للفظية لا يحصل بها الفسخ مع القصد فالكذب يولي بعدم الحصول لان البنية في اللفظ في  
مشابته من البنية بين اللفظ والعقل اعني الكتاب به وبحسنة زرارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام رجل كطلق  
امرأته او بعثت غلامه ثم بدله فجاءه فقال ليردك بطلاق ولا عتاق حتى يتكلم به فان قيل هذه الرواية  
مطلقة فذلك مقيدة والمطلق يحمل على القيد يجب بان البنية والحضور لا يثبت لهما في البيوت لان اللفظ لا يثبت  
سببا في البيوت استوي من الغائب والحاضر لو كانت الكتاب بسبب الساموي احوال ان فيها مع اختصاص هذا  
الرواية لموافقة اعتضادها بالنظر والشبهة بين الاصحاب **الثانية** القاتل القاتل على المرأة للاخر من قاتل الصدوقا  
وبه قال ابن حمزة وصحبه الشيخ رواية وقال طلاقه بالاشارة او الكتاب به ان عرفها وبه قال القاضي وابن  
ادريس والوعلي واختاره المصنف والعلامة اجماع الاولون بما رواه الكوفي عن الصادق عليه السلام قال طلاق  
الاخر من ان ياخذ مئنتها ويضعها على راسها ثم يعثر لها ومثلهما رواية ابي بصير عنه عليه السلام والجب  
بصف السند وبالحمل عليه ما ذاعلم بذلك اشارته اجماع الاخرين برواية احمد بن محمد بن ابي بصير قال  
سالت الرضا عليه السلام عن الرجل يكون عنده المرأة فتقت فلا تنكح قال اخر من قلت ثم فعلت منه بعض امراته  
وكراهته لهما قال نعم يجوز له ان يطلق عنه وبه قال لا لكن يكتب ويشهد على ذلك قلت اصلحك الله لا يكتب  
ولا يسبح كيف يطلقها قال بالذي يعرف من فعله مثل ما ذكرت في كراهته لهما او بقصة لهما قال **الثالثة**  
طاب ثراه ولو فسر الطلقة بانين او ثلث صحة واحدة وبطل التغيير وقيل بطل الطلاق اقول الاول اختياره  
في النهاية والقاضي وابن حمزة وابن ادریس واختاره المصنف والعلامة والثاني اختيار المرتضى وابن حمزة وحين  
وظاهر سائر اجماع الاولون بوجود **المقتضى** وسواء طلق واستقاء المانع اذ ليس الا الضيمه وهي ههنا  
موكدة لا ما فيه وبصحة جميل بن ابراهيم عن ابي بصير عن الباقر عليه السلام قال سالت عن الذي يطلق في حال طهر في  
مجلسين قال هي واحدة وصحيفة بكير بن اعين عن الباقر عليه السلام قال ان طلقها للعدة اكثر من واحد  
وليس الفصل الا على الوحدة بطلاق اجماع الاخرين وبصحة ابي بصير عن الصادق عليه السلام من طلق ثلثا في مجلس  
فليس شيء من خالف كتابه رد الى كتابه ولان الواحدة المنفردة المقيدة بقيد الوحدة غير مرادة فلا  
يقع لاشراط القصد في الطلاق والثلث غير واقعة اجماعا اجاب العلامة بالقول بالموجب فان الثلث لا  
يقع فكانه ليس شيء لوجب ما قصده والعقل الاختياري الصادر عن المحييين اذ لم يحصل غايته سبي  
باطلا فلا يكون شيئا قال **طاب ثراه** وطلاق الثلث المرسله وكله لا يقع اقول مرادة تعدد الطلاق



البدعي وعنده اضا فاطمات ابايضا والثلث الرسالة قال وكله لا يقع لانه غير مراد للشارع والمصل بقاء عصمة  
المنكح فنقد وقعا على موضع الاذن خلافا للعامة فان عندهم طلاق ابايضا بدعي كغيره ويجوز ان يكون بدعي  
في قوله وكله الى الثلث الرسالة وقد تقدم ان الواقع منها واحد على احد القولين ولا يقع شيء على القول  
الاخر ومختار المصنف الوقوع بقوله ههنا وكله تجوز ان المراد الكل المحو على اي الثلث بنماها لا يقع بل واحدة منها  
ويجوز ان يكون رجوعا عن الاول وقد صرح بالمصنف في الشرائع حيث قال والكل باطل لا يقع مع طلاق  
ياقي بالطلاق فكذلك في سياق النفي وسو بعد العموم على ما تقدم في موضعه قال طاب ثراه والباين  
مالا نصحه بعد رجوعه وسوطا في اليا بيه على الاظهر اقول اليا بيه والصيغة هل عليها عدة ام لا الاول  
هبله بنقي وابن زهره والثاني مذهب الشيخين والصدوقين والشيقي والقاضي وابن حمزة وابن ادریس و  
اختاره المصنف والعلامة اجماعا لا بد بغيره تعالى والاي يثبت في المحض من نسائكم ان اريتم فعندهم  
ثلاثة اشهر والاي لا يحسن وهذا صريح في الانسان في الحيض والاي لم يبلغ عدته لاشهر على كل حال الحيض  
الاخر ونوجوه الاول ان المقتضي للاعتداد هو استقلام فراخ الرحم في الحمل غالبا تنقضا قطعاً  
فلا وجه لوجوب العدة روي محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال النبي لا تحمل شهرا لا عدة عليها وهوايا الى  
ما ذكرناه في العدة الثاني ان غير الدخول بها لا عدة عليها اجماعا كذا اليا بيه والصيغة او الدخول بها اعتد  
به الثالث موثقة عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه قال ثلاث يزوجن على كل حال التي لم تحض  
وشهرا لا تحيض قال قلت وما حدها قال اذا كان لها خضون سنة قال طاب ثراه لا يهدم استيفاء  
العدة تحريم الثلثة اقول لم يختلف احد من صحابنا في افتقارها بعد الثلثة الى الحمل لو كان استيفاءها كافيا  
للسنة ولانه منصوص القرآن في الثلثة لا بد من استيفاء العدة بالنسبة الى الحمل ولو كان استيفاءها كافيا  
في كل في الاول وهادما للتحريم فياز العقد الزوج مكان الحمل فيلزم عدم الافتقار الى الحمل ابداً وسو مخالف  
لكل بل العزير وعليه تطاقت الروايات في شواذها عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن بكير عن زرارة  
ابن اعين قال سمعت ابا جعفر يقول الطلاق الذي يحبس به هو الذي تطلق القبيصة هو العدل بين المرأة  
والرجل ان يطلقها في استقبال الطهر بشهادة الشاهدين واراده من القلب ثم يتركها حيث يشاء في سنة فروع  
فاذا رأت الدم في اول فطرة في الثلثة وسواها القرون الاقروا هي الاطهر فقد بانت منه وهي اكد بنفسها  
ثم طلقها ثلث مرات يراجعها ويطلقها لم يحل له الا بزوج وعبد الله بن بكير فطعن في كتاب قال الشيخ في رسل عن  
هذا فقد ردها ما رزق من الراي ولما راجعها لا يقولون به استدلال زرارة بغيره لانه الذي في آفة في  
ما هو عليه من الغلط في احواله عن اعتقاد الحق الى اعتقاد مذهب الفطحية اعظم الغلط في اعتقادنا  
ليعتقد صحته الشبهة دخلت عليه وبعض اصحاب الائمة عليهم السلام ولم يعمل بها احد من الاصحاب قال

في قوله وكله الى الثلث الرسالة وقد تقدم ان الواقع منها واحد على احد القولين ولا يقع شيء على القول الاخر ومختار المصنف الوقوع بقوله ههنا وكله تجوز ان المراد الكل المحو على اي الثلث بنماها لا يقع بل واحدة منها ويجوز ان يكون رجوعا عن الاول وقد صرح بالمصنف في الشرائع حيث قال والكل باطل لا يقع مع طلاق ياقي بالطلاق فكذلك في سياق النفي وسو بعد العموم على ما تقدم في موضعه قال طاب ثراه والباين

طاب ثراه ويصح طلاق احوال السنة كما يصح للعدة على الاثر اقول المصلحة في مشكلات الفقد قبل الخوض فيها فينبغي ان يوضح  
مقدمته ان الطلاق ينقسم الى قسمين بدعي وشرعي فالبدعي ما ينعى عنه طلاق احوال الفقد والنفاذ وفي طهر فترها فيه  
وعنده لا يقع البدعي ويقع عند العامة موقعه وان اثنى فالتسني فطلاق العدة ان يطلقها على الشرايط ثم يراجعها في  
العدة ويوافقها فيها والسنة ان يتركها حيث يخرج من العدة ويرجعها بعقد ومهر جديد والسني الاول يسمى طلاق  
السنة بالمعنى الاعم لعمومه فانه يشمل البايين والرجعي والعوي والسني الثاني الذي قابله العوي في التقيم الثاني  
يسمى طلاق السنة بالمعنى الاخص اذا تقرر هذا فنقول احوال يجوز طلاقها للعدة اجماعاً بان يطلقها على الشرط  
ثم يراجعها قبل ومنع حملها ويطلق قبل الوضع فقد حصل الرجوع والوطي في العدة لانهما ههنا ان الحمل وهل يجوز ان  
يطلقها السنة ام لا فيه اشكال لانه ان اريد بالسنة بالمعنى الاعم فهو كذا لان الطلاق الاول الذي جاز اجماعاً اعطى في  
العدة سني بالمعنى الاعم لانه احوال عامه والمقسم صادق على الاقسام وان اريد بالمعنى الاخص فهو لا يتحقق  
الا بعد خروج العدة وسو يحصل بوضع الحمل وحينه يخرج في كونها حائلاً ففقدته تقدير الاشكال وتقرير حمله  
المراد اقول العقوبة في هذه المسئلة هي اربعة الاول قال الصدوق فان في الرسالة والقع اذا رجعا اجماعاً قبل  
وضعها ثم ارد طلاقها ثانياً لم يكن له ذلك الا بعد الوضع او مضى ثلثة اشهر ولم يفصلا العدي والسني الثاني قال  
ابو علي اذا ارد طلاقها قبل الرجوع وكان قد وقع اشهر مضى شهر بعد الوقوع وكذا في الثالث فتخرج حتى  
الحمل الثالث قال الشيخ في النهاية اذا اراد الرجل ان يطلق امرأته وهي حبلى مستبينة حملها فليطلقها اي  
وقت شاء فاذا طلقها ولحقه ان اهلك برجعها مالم تضع ما في بطنها فاذا رجعها واد طلاقها للسنة لم يحضر له  
ذلك حتى تضع ما في بطنها فاذا ارد طلاقها للعدة فليضع ما في بطنها ثم يطلقها بعد الوقوع ويتعذر القاضي وابن حمزة  
فقد منع من طلاقها السنة بالمعنى الاعم واجازة للعدة فكانه يقول لا يجوز طلاقها الا نوحاً والحزن  
انواع الطلاق وسو العدي الرابع قال ابن ادریس يجوز طلاقها للسنة واختاره المصنف والعلامة وغير  
المحققين رضي الله عنهم اجمعين الصدوق قال لصبيحة اسماء عجل الله فرجه عن ابي عبد الله عليه السلام قال طلاق في كل  
واحدة فاذا وضعت ما في بطنها فقد بانت منه وصححه اي يصح عن الصادق عليه السلام قال كبري تطلق  
تطلقه واحدة ورواية منصور الصقل عنه عليه السلام في الرجل يطلق امرأته وهي حبلى قال يطلقها قلت في رجاها  
قال نعم يراجعها قلت فان بدل بعد ما رجعها ان يطلقها قال لا حتى تضع واجاب عن الاول والسني بان الرد  
بالوحد الواحد الصنفية اي لا يقع بها الا صنف واحد في الطلاق وهو العدي لا صنفان احوال عدي  
والاخر سني لهذا منع في طلاقها الا بعد المعاقعة لتكون العدة واجبة على هذه التاويل برواية اسحق بن عمار  
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام احوال يطلقها زوجها ثم يراجعها ثم يطلقها ثم يراجعها ثم يطلقها الثالثة فقال  
يبر من لا تحل له الا ان تنكح زوجها ففقدت هذه الرواية بعد الطلاق فيكون موارضا

طاب ثراه



لثالث والاوليتن ايضا وعن اسحق بن عمار عنه عليه السلام قال سالت عن ارجلي تطلق طلاق الذي لا يعمل له حتى تنكح جاز  
عنه قال نعم قلت قلت لي اذا جامع لم يكن له ان يطلق قال الطلاق لا يمكن الا على طهر قد بان وحل قد بان وهذه  
قد بان حملها الصحيح ابو علي عارولة زيد الكندي قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن طلاق ارجلي فقال يطلقها واحدة العدة  
بالشهر والشهر قلت قلت فلان يرجمها قال نعم وهي برائة فان رجعا ومساها وادان يطلقها تطليقة اخرى  
قال لا يطلقها حتى يرضى لها بعد ما سهر شهر قلت وان طلقها ثانية واشهد ثم رجع واشهد على رجعتها ومساها  
ثم طلقها التطليقة الثالثة واشهد على طلقها الكلى عدة شهر فهل تبين كاتين المطلقة على العدة التي لا تحل لزوجهما حتى  
تنكح زوجا غيره قال نعم قلت فاعدهما قال عدتهما ان تضع ما في رجليهما ثم قد حلت للزوج ان يجامعها ابن ادريس يعم  
الايات لقوله تعالى فان طلقها الطلاق حرمان قال المصنف والوجه الا عرض عن اخبار الحاد والالتفات في  
ما دل القرآن من جواز طلقها مطلقا وقول المصنف في الرابع ان يطلق احمل وزوجها جازان بطاها ويطلقها  
ثانية للعدة اجماعا يري بالاجماع هنا احاصل بعد عصر الفقيهين والى علي في التفسير الخالف في العلام في المختلف  
والتحقيق ان طلاق العدة والسنة واحد وانما يميز للسنة بترك الرجوع والمواقع والعدة بالرجوع في العدة والى  
قعه فاذا طلقها لم يظهر له السنة والعدة الا بعد وضع الحمل لانه ان رجع قبل كان طلاق العدة وان تركها حتى  
تضع كان طلاق السنة فان قصد الشيخ ذلك فهو صحت وحمل الاجاب عليه ونحو هذه التحقيق يعطي كون النزاع  
لفظيا لان حاصله ان طلاق السنة لا يتصور لان حقيقة تركها بعد الطلاق حتى تنقضي العدة وهي موضع الحمل  
تخرج عن كونها حلالا ولم يقل احد بطلان الطلاق الذي لا يتعقب رجوعه اذ شرطه الطلاق تكون متقدمة  
عليه لوجوب تقدم الشرط على شرطه وادرد عليه السيد عبيد الدين عبد المطلب قدس سره ان قوله كونه السنة  
او للعدة الا بعد الوضع مستدرك لانه يعلم كونه للعدة قبل الوضع وبان يرجمها ثم قبله ثم يوافقها ثم  
يطلقها ثم يجوز له ان يرجمها ايضا ويوافقها ثم يطلقها الثالثة فحرم عليه حتى تنكح زوجا غيره ولا يتوقف العلم بذلك  
على الوضع ولو قال لا يعلم كونه للسنة حتى تضع كان حقا وذلك ليس مخصوصا باحمال كل مطلقة وجعلها لا يعلم  
كون طلقها للسنة حتى تنقضي عدتها سواء كان بالوضع او بالاقرار او بالشهر فانه متى انقضت عدتها ولم يرجمها علم  
انه للسنة وقيل ذلك لا يعلم هذا هو كل مد في شرحه واجاب عنه ولده في المحققين بان قوله فان طلقها لم  
يظهر لي بالطلاق انهما هو وانما يظهر باحد الامر اما بالرجوع قبل والمواقع وهو علامة العدي او بالوضع قبل الرجوع  
وهو علامة السنة هذا مراده ولم ير انه لم يظهر لعدتها الا بعد الوضع ثم قال في التحقيق وقول علي قول الشيخ  
بأنه احد هو دلالة اما جعل حصول وصف الشيء والعدي بالسنة او الرجوع سببا لصحة او كاشفة لان الطلاق  
حال وقوعه قد روي في سنن عيني العدي والسنة بالمعنى الاخر والمراد حصول احد الوضوعين اما السنة  
او الرجوع والمواقع في العدة او هي كاشفة دليل احقة الاجماع على انتفاء غيرها اما السنة فليس يقبل بها

وان يكون الرجوع سببا للصحة فلا سبب له الدور وان صحت الرجوع مشروط بصفة الطلاق فلو كان الرجوع سببا في صحة  
الطلاق لزم الدور فبقي ان الرجوع والمواقع في العدة كاشفة فان حصل على انه للعدة وان لم يحصل حتى تنقضي  
العدة يوضع الحمل عرفا انه لثبته واقول ان الذي ينبغي تحصيله في هذه المقام ان يقول موضع السنة ان احاصل  
يجوز ان يطلقه واحدة اجماعا وهل الواحد لزوم لا يشترط الصدوقان على الثاني والشيخ على الاول فيجوز عنده  
تعددها ولو لم يوافقها مع طلقها فالوقوع شرط في الطلاق الثاني للحامل فتزويجها على شرطها ذلك يكون معنى قول  
الشيخ فاذا رجعا وادخلها لهما السنة لم يجز له ذلك السنة بالمعنى الاعم وقوله حتى تضع اي لا يجوز ايقاع طلاق اخر على  
غير الرجوع المذكور وهو الذي يتقدمه الوقوع بل يتم معها حتى تضع وابن ادريس وفي نسخة على جواز طلقها  
مطلقا اي وان لم يتقدمه وطى فيكون للسنة بالمعنى الاعم ويجاب عن الاشكال قوله طلاق بعد سبب بالمعنى الاعم لانه  
احد قاضيه قلت اسئل لكن لما اختص بجواز قسم واحد في اقسامه صار كاقسامه لبا في الاقسام فقولهم يجوز طلاق  
احمال للعدة داخل في السنة العام كمن تنقيد الرجوع والوطى في العدة ومع عدم الوطى يكون سببا عامما لما ذكره  
والسنة الخاصة فاعلم ذلك باب ثراه ومن لم يدم ما دون الثلث فبغيره روايتان اشهر انه  
يهدم اقول في ارجح المطلق عاد اليه النكاح بما بقي من الطلاق وكذا ان بات بطلة وطلقين وارجح بقدر سبب  
قبل تزويجها بغيره او بعده قبل اصابته الثاني اما لو كان بعد اصابته على الشرايط المحللة لوقعت بعد ذلك فهل يهدم  
هذا المحلل الطلاق الباقى ويصح تزويجها على ثلث مستأنفات او لا يهدم وقد اطلقوا ان يترجم على النكاح الثاني  
في الثلث وتبقى بعد تزويجها على طلقين ولو كان الباقى على نكاح الثاني طلقين بقية معه على طلقه فيه روايتان  
احدهما الكدم وهي رواية رفاع عن موسى التماس قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل طلق امرأته بطليقة واحدا  
فتبين حرمه ثم تزوجها اخر فطلقها على السنة فتبين حرمه ثم تزوجها الاول على كتم هي عنه قال علي بن عيسى ثم قال  
يرفعه كيف اطلقها ثم تزوجها بانيا استقبل الطلاق فاذا طلقها واحدة كانت على اثنين ويريد رواية  
عبد الله بن عيسى بن ابي طالب ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال في رجل طلق امرأته على اثنين ويريد رواية  
ثلث ولا يهدم واحدة ولا يهدم واحدة ويعضدها الشيخ بين الاصحاب فافتي بمضمونها الشيخ في الكتب الثلث النماذج  
المبسوط والخلاف القاضي وابن حجر وابن ادريس واختاره المصنف والاحقرى عدم الهدم وهي محقة  
الحلي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته بطليقة واحدة ثم تزوجها فقتل عدتها فترجمها غيره  
ثم ماتت الرجل وطلقها فزوجهما الاول فقال علي بن عيسى ثم تزوجها على طليقتين فافتي بن ادريس عن  
بعض اصحابنا العمل بها وحمل هذه الرواية وما في معناها على احد حور ثلثة ان يكون الزوجه الثاني صغيرا  
او لم يدخل بها او يكون متعززا باب ثراه ولو ادعت انها تزوجت ودخل وطلق فالمردي  
القبول اذا كانت ثلثة اقول الرواية اشارة الى ما رواه ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام



في رجل طلق امرأته ثلثا فبات منه فادام جنتها قال لها اني اريد ان ارجعك فترد علي زوجا غيري قالت قد  
تزوجت وحملت بكن نفسي اقيصد قنما ورجعها كيف يصنع قال اذا كانت المرأة ثلثة صدقت في قولها **باب**  
**قال** طاب ثراه ورجع الاخرس بالاشارة وفي رواية ياخذ القناع اقول الاول هو المشهور وسواء  
الشيخ والقاضي والي علي وابن اديس والمصنف والعلامة واخذ القناع مذهب الصدوق وابن حمزة واما الرواية  
ياخذ القناع تنقيصا في الرجوع فليقتضيهما بل في الطلاق وهي رواية السكوني عن ابي عبد الله عن ابي طلاق  
الاخرس ان ياخذ مقنعتها ويضعها على راسها **المقنعة** في العدد وكما في الطلاق بوضع القناع لزم  
منه ان يكون الرجوع فمعه يكون دلالة لرواية على الرجوع دلالة لرواية جازان لعبد المصنف هذا المعنى  
في الرواية دلالة الزامية على ذلك مقدمة العدة مدقة مقدمه باصل الشرع بالاشارة والافراء او اجملا بوجهها  
رفع النكاح الثابت بالعقد مطلقا وبعد الدخول بغيره او بطي مجزئ محرما لا يجزئ وهي ثلثة افرس بعينها  
كعدة الوفاة مع عدم الدخول واستبراء غرض كعدة الحمل ويعتد واستبراء بالشهوة والافراء وايضا العدة قبل  
بالافراء المستقيمة الحيض وقد يكون بالشهوة كالمستبراء وقد يتركب منها كالوفاة بعد حيضه فانها تكون ثلثة  
ولو كان بعد حيضتين امكن بشهر والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فلذوات الافراء  
قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلثة قمره ولذوات الشهود والافراء ليس من الحيض من  
نسايكم ان اربتم فعدن ثلثة اشهر والافراء لم يحض وللحمل والاولات الاحمال اهل ان يوضع حملهن  
والاول والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بأنفسهن اربعة اشهر وعمر او اما السنة فليكن  
متوازا وما الاجماع فمن سائر المسلمين لا يختلفون في وجوب الاعتداد على الزوجات بعد مفارقة الزوج  
ومن طريق النظر لما حرم السفاح حذر في اختلاف الانساب ومع حذرة الاول بعد وطئه لوجان الوطئ  
لا يمتنع المان وقال عليه السلام لا يجمع حان في رجم واحد وبلية اختلاف النكاح في كل شريعة  
فلا بد من ضبط قد يعلم به فاعرج الحزم في الاول ليامن الثاني على شبهة من التدليس بالغير وقد كان  
يكفي الحيض والواحدة كما جعله الشارع دلالة على فاعرج رجم اجاربه في الاستبراء فجعله ثلثة قمره واعطاهما  
للعقد وتقيما لامر احوار واعتباطا في البالغين على حفظ الانساب واما في الروي لا اختيار والزوج الرجوع  
الي النية محال وحفظ العيال وصون عصمة الزوج وسر حال الغرض ان يكن النكاح عليه قال الله تعالى ولتتق  
احق بردهن في ذلك ان اردوا صلاحا ومع عدم الوطئ لعدة لانه الاختلاف المذكور ولا عيال يجزئ  
ضبطهم ولا فاش بكنشف عليه بجا فظ على مستقر واجتمعا في الوفاة تنجى على البيت ليعظم امره ولا يشي  
ذكره ويبعث الفكر في احوال خيرة والتزهد في الدنيا ولهذا اوجب الحداد التمثيل على الزوجة وليس شعاره  
ليعظم الموت والاستئذان به واستجاب ان في الماتم وظاهره ان في الشعر ثلثة ايام من هذا القبيل

واما عدة الحامل فان الزوج فيه وان اوجها بالاختلاف في حقيقة الب لا يوس في الاختلاف بالبعيدة لما رواه في الاضحية في عدة الحائض  
وقد تقدم في ذلك عدة الحائض في باب الحيض مع ما فيه من التزوي لا يمتنع حال وعود الزوجين الي النكاح في زمان العدة **باب**  
**قال** طاب ثراه وهي ثلثة اشهر طاهر على الاشهر اقول اختلف اهل اللغة في لفظ القعدة هل هو موضوع لظن حقيقة  
ويستعمل في الحيض او بالعكس وهو مشترك بينهما بالاشتراك اللفظي كلفظة العين او انه اسم للانتقال من معتاد الي معتاد في  
الانتقال من الحيض الي الطهر بالعكس قد ذهب اليه كل واحد من هذه التقاير لافترق قوم منهم واما القعدة فعل قولين بعد انما  
على نقض العدة بالافراء لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلثة قمره فبعضهم ذهب الي انه الحيض دون الطهر وهو  
جماعة من الصحابة والتابعين والفقهاء المتأخرين وبعضهم ذهب الي انه الطهر واختاره المصنف والعلامة جازان لوجوه الاول  
قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلثة قمره وهو عام ولو جازاه الطهر كان اذا طلق بعد ساعة اقيمة مقام قمره  
كامل فلا يكون عدتها ثلثة افرء ولم يرد التحريض والعسح لان الامة تقتضي ثلثة افرء وهما ايام **باب** قوله والافراء  
يسئل من الحيض من نسايكم ان اربتم فعدن ثلثة اشهر فيقتضيهما ما يثبت منه اي بدله والبدل عن البدل فلا كان هو  
الياس في الحيض والحمل منه دل على انه هو الفرم لان الانتقال عن الحيض **الثاني** ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال  
لغاطية ابني خنيس اعدتي عن صلوة ايام افرائك والمراد الحيض **الرابع** رواية الجلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال من الحيض  
وليسبقه حيضها ثلثة افرء وهي ثلثة حيضات الاخرى بوجوه الاول قوله تعالى ثلثة قمره فعدت الباقي العدد وهو  
دلالة التفرقة والحيض موث فيكون المراد الطهر **الثاني** قوله تعالى فاذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن اي في وقت  
عدتهن كقوله وتفسحوا لهن الفسطة اليوم القعدة اي في القعدة والطلاق في الحيض ليس ما روي به تحريم اجماعا **الثالث** قوله  
لعدتهن يقتضي اعيال العدة بالطلاق لان دخول اللام على الزمر يقتضي اتصالها بالمرء وقوله تعالى لعلن ان يربح  
**الرابع** رواية زهارة عن ابي جعفر قال الا فرء هي الاطهار واجلوا عن حجة الاولين بان القعدة طهر ينسب الي الحيض فاكثر  
قوله ثم لا يضره عن الثاني ان القعدة يعني الطهر وقد راجع في الاربعة عاشر عن النكاح واطلاقها هو ثلثة اشهر اي الحيض  
فقلها من طهر فقد راجع في طهر فقد راجع في طهر وعن الثالث في قوله وفي الصلوة ايام افرائك قال بعض الرواة  
انه زادت في الحجة وايضا فان لا تمتنع كون القعدة مقولا على الحيض بالاشتراك وبغيره في المزمع في ثلثة اشهر  
عن القعدة في العدة وما ذكره في الدلالة كالتراين الصار فلهذا رادة الحيض اذا عرفت هذا فقل زادت في ثلثة اشهر  
على التحريم ستة وعشرون يوما وكخطان والافرية ليت من العدة بل هي دلالة على الحيض عند المصنف وعند الجمهور  
من العدة لان الحكم يقتضي العدة موقوف على تحققها وعلى المذهب الاول تسعة وعشرون يوما وكخطان والافرية في الخطا  
من الحيض **الثالث** **قال** طاب ثراه وفي رواية ثلثة اشهر ثلثة اشهر اقول الحديث متوقف على تحديد  
مقدار الايام المدة التي لا تحيض ومثلها تحيض ثلثة اشهر اجماعا لقوله تعالى والافرية يسئل من نسايكم ان اربتم فعدن  
ان اربتم فعدن ثلثة اشهر والافرية لم يحض قوله والافرية لم يحض عطف على قوله والافرية يسئل فيكون المراد فعدن ثلثة اشهر



اشهر موجبة الرقي في وجوب عدة الياس **الثاني** اصل في عدة الحمل الا انه احد من قولنا في المطلق يتبع نفسه  
 ثلثة فروع وعين الاسم عند فقهاء فقال **الاول** ليس اذا تقرر هذا فاعلم ان هذه تراعى الشهور ولا يحصى لان الابن يتبع حالها في  
 الحائض وجعلت لها في ذلك طرفة واحدة من الحائض فاعلم ان يتصور حجبها وقيل في هذه التفسير رواية واحدة  
 الباقية عليه السلام قال اول ما يسميها بانه الطلق المنة تسبب الحائض ان امارت بها ثلثة اشهر ليس فيما دم بانه منه وان  
 وان امارت بانه حائض ليس بين الحائضين ثلثة اشهر بانه الحائض يقيها شحي وهو انما اذا ابتدت العدة بالاشهر في الدم في  
 في اخر الثالث رطلت العدة بالاشهر لغير شحها وتعد بالاضيق فراء واحدا لان الغرض منها انما الحائض والتركيب العدة هناك  
 والاقول ان التركيب انما يكون اذا طارت الاشهر على الاقراء وكانت الاقراء هي الابعة لتحقيق الياس منها والحال هنا على العكس  
 والاصل ان الواجب الواحد لا يودي ببعض الاصل وبعض البذل الا اضطراري الشر وطبوعه الاصل الابيض شرعي وسو  
 موجد في حاله سبق الاقراء والانتقال الى الياس ليس موجبا في صور العكس وينفع على هذه لونا اخره الحائض الثانية او الثالثة  
 وسو موضوع الحائض في هذه السئلة وحمل الاشكال وفيه ثلثة اقوال الاول انما بقصد عدة يعلم بانه حمل متصوره في حال الطلاق  
 لانه قضي منه حمل فان طار فيها حمل اعتدت بوضعه وان لم يظهر علم بانه الحمل واعتدت بعدها ثلثة اشهر وكانت ثلثة اشهر الاول  
 المستقيم ولم يجب ما حصى في العدة لان الرضاع لا يقع له عدة فلما اعتبره ليعلم انما كانت في ذوات الاقراء فاذا علمت بعدة  
 المسترابة وفيه عليه قول وان ارثتم هو هو قول ابن ادرين والمحقق العلامة وبه قال الشيخ في النهاية ان كان المحبس الدم **الثالث**  
 قال بعض الاصحاب انما بقصد عدة بناء على ان اقصى عدة حمل ستة فان ظهر في انشائها على اعتدت بوضعه والا اعتدت بعدها ثلثة اشهر  
 اشهر وسو منه رواية اخرى قال بافي قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل اعتدت بوضعه في كل شهرين او ثلثة اشهر حائضا  
 حله كيف يطلقها زوجها قال ان هذه مستدلة بطلان طلاق الله فليطلقها واحدة على طهر بغير حاء شهرا ثم يتركها حتى تحيض ثلثة  
 حيض متا حاضتها فقد انقضت عدتها قلت فان حاضت ستة ولم تحض فيها ثلثة حيض قال بطلان بها بعد ثلثة اشهر ثم انقضت  
 عدتها قلت فان ماتت او مات زوجها قال وايها مات ورثه صاحبه ما بينه وبين خمسة عشر شهرا وهو قول الشيخ في النهاية ان الحائض  
 هو الدم الثالث وتبع القاضي وابن حجر **الثالث** ان كان انقطاع الدم لعارض كالمرض والرضاع اعتدت بالاقر او اول كان  
 طالت عدتها وان لم يكن لعارض فان حوت بها ثلثة اشهر بغير فحشفت عدتها وان رأت قبل ذلك ما قال ارفع حائضا  
 بالكلية كان بلغت الياس وكان ذلك بعد حيفه اضا فتليها شهرين وان لم يرتفع بل كان لعذر حبت تمام ثلثة اشهر ثم  
 اعتدت بثلثة اشهر ان المحبس الدم الثاني وان كان الثالث حبت تمام السنة ثم اعتدت بعد ثلثة اشهر وهو  
 قول القاضي **الرابع** طاب ثراه ولا عدة على الصغيرة ولا الياس على الاشهر اقول هذه من الشيوخ **بلد**  
 وابن حجر والشيخ وابن ادرين وذهب السيد في وجوب العدة عليها غلبة اشهر واختاره ابن زهر لاجتماع الاولين بالاعتقادي  
 للاعداد ذال فيزاد العدة انما شرعت لاستعلام فراع الرحم في كل غالبا وهذه الحكمه منوها قطعاً فلا وجه  
 لوجوب العدة ولان غير المدخول عليها اعماء فكذا لا يتم والصغيرة اذا الرخول لها لا اعتبار فيه بموتة عبد الرحمن

اجماع على الصادق

اجماع عن الصادق عليه السلام ثلاث تنزوح عن كل حال التي لم تحض وثلثة لا تحض قال قلت وما حدها قال اذا انزلها اقل  
 من تسع سنين والتي لم يزل بها والتي قد حبس من الحائض وثلثة لا تحض قلت وما حدها قال اذا كان لها خمسون سنة  
 وحبسة زواره عن عليه السلام في الحائض التي لا تحض ثلثة والتي قد حبست في الحائض قال ليس عليها عدة وان دخل بها في  
 معها رواته محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام التي لا تحض ثلثة لا عدة عليها اي السيد لقوله والاي بيئت من الحائض  
 من فساكم ان اربتم فعدت ثلثة اشهر والاي لم يحض وهذا جرح في وجوب العدة بالاشهر على الانساب لم  
 يبلغ الحائض بما رواه محمد بن يعقوب عن حميد بن زيد عن ابي سماعة عن عبد الله بن حنبل عن ابن ابي عمير عن ابي  
 بصير قال عدة التي لا تبغ الحائض ثلثة اشهر والتي لم تحض ثلثة اشهر واجوب عن الابي عن دلائلها على جاذ  
 كره لاشهر لها بالبرية وحي عاين الي اسس من الحائض وعدم الياس من يكون والتقدير والاي بيئت من الحائض اي لم  
 يوم الحائض ان اربتم اي ان شحكتكم في كون ذوات اقراء او امات فعدت ثلثة اشهر والاي لم يحض اي  
 لم يسقط من حيض وحصلت البرية في اوجها ايضا فعدت ثلثة اشهر وعي الراوي بالطن في سندها فان ابي سماعة  
 وابن حنبل وابن حجر موقوفون عن اخذهم كونها مقطوعة الروايات بالاولا اكثر واضح طريقا **طاب ثراه**  
 وفي هذا الياس روايتان اشهرها خمسون سنة اقول هذه رواية عن الحسن بن الحجاج في الموثق عن الصادق عليه السلام قال  
 ثلثة تنزوح عن كل حال التي لم تحض وثلثة لا تحض قال قلت وما حدها قال اذا كان لها اقل من تسع سنين والتي لم  
 يزل بها والتي قد حبست من الحائض وثلثة لا تحض قلت وما حدها قال اذا كان لها خمسون سنة وفي طريقها من  
 زياد ونوضيف مع ارسالها ورواه محمد بن يعقوب في كتابه بالسند المذكور قال وروي سنون ثلثة اشهر عن محمد بن ابي  
 وروي الشيخ في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا بلغت المرأة خمسون سنة لم يرتفع عنها  
 الا ان تكون امرأة في قرش وقال في المبسوط وحديث من خمسون وفي القرش روي انه نزل في الدم الي سنين  
 واحق في غير الباطية بالترتيب في البلوغ الي سنين وذكره الفقيه رواية وهذا قول اهل المدينة وجه العلامة في المختلف  
 اي تجديده بالسنين مطلق مع وجوده وذكره في منتهى المطلب فاحصل ان في سن الياس ثلثة اقوال الاول ان  
 مطلقا قال الشيخ في النهاية والاستبصار الثاني سنين مطلقا قال العلامة في المنتهى **الثالث** التفصيل رواية الصدوق  
 في كتابه واحداً من العلامة في اكثر كنه **طاب ثراه** ولو وضعت ثلثة اشهر ما كان بانه من غير ادق  
 اذا كانت المرأة حائضا اكثر من واحد وصفه واحد هل تبين صديقه تصدق الوضع في الجملة لكل لا تنكح الا بعد  
 وضع الحجر لا تنكح الا بعد حمل لرحمة او لا تبين الا بوضوح اجمع بالاول قال الشيخ في النهاية وتبع القاضي في  
 كتابه وروى ابن حجر وابو علي قال في الخلاف والمبسوط لقوله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن  
 حملهن وهذا ما وضعت وبه قال ابن ادرين واختاره للمحقق والعلامة ولا يلاحظون في مسائل  
 الا وبي علم حوازل الرجعة فيما بين التوامين على الاول وجوازا على الثاني **الثاني** عدم وجوب الطلاق على الاول

عن محمد بن ابي احمد بن ابي نصر عن بعض اصحابنا قال قال  
 عبد الله عليه السلام المرأة التي تحيض في الحائض  
 خمسون سنة







والمعبد

بغير طلاق تبعها وكانت ثابتاً بغير طلاق وكان خاطبا من الخطابة في حصة الحلي عن الصادق عليه السلام قال لا  
يجل خلعها حتى تقول الزوجها واسد لا اثر لك قسوا ولا اطيع كراما ولا اغتسل كدر في جبانة ولا وطن في اشكر  
ولا متى عليك تغير اذ نكر وقد كان الناس يرحضون فيما دون هذا فاذا قالت المرأة ذلك لزوجها حل ما اخذ  
منها وكانت عنه على طليقتين باقيتين وكان الخلع تطليقة والشيء على الثاني قال لو قلنا بوقوع هذا خلف  
**الثاني** قوله تعالى الطلاق حرمان ثم قال فلا جناح عليهما فيما افقتت به ثم قال ثم قال فاطلقتها فلا حل لمن  
يعد حتى تنكح زوجا غيره مذكر طليقتين والخلع وتطليقة بعد فلو كان الخلع طلاقا لكان اربع هذا حال  
**الثالث** انها فرقته حلت عن حرج الطلاق وبينه وكان فسحا كسائر الفسوح **الرابع** ثمالة على مشابهة المعاوضة  
في استرداد كل في الزوجين عوضه فان الزوج اراد ان يقسمها واسترددها بعضهما واسترد الزوج صهره  
فأشبهه فسح المعاوضة وقطعها فايده اختلف في مسائل الاول استقار في عدد الطلاق به واقفقا به في الحجل  
على الاول دون الثاني **الثاني** في ولي الطفل على الثاني دون الاول **الثالث** عدم اكتب به لو نذر او حلف  
ان لا يطلق على الثاني خاصة **الرابع** استحقاق اسم المطلق للزوج على الاول دون الثاني فيدخل في الوقف  
والنذر والصدقة على المطلقات **الخامس** طاب ثراه ونهت طاب استعاري المبرات بالطلاق على  
قول الأكثر اقول ادعي الشيخ الاجماع على افتقار المبراة الى التلغظ بالطلاق وكذا المصنف في الشرائع  
وقوله في النافع يشعر بوجود مخالفة وهو محقق او من ذلك يعلم روي الشيخ في الاستبصار مرفوعا الى  
حجرات قال سمعت ابا جعفر يقول عليه السلام يقول المبراة تبين في ساعتها غير طلاق ولا ميراث بينهما لان  
العصمة قد بانت ساعة كان ذلك منها ومن الزوج وعجيجيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال المبراة تبين من  
غير ان تبينها بالطلاق قال الشيخ واوردنا هذه الاخبار على جاريت وليس العمل على طاهرها لان المبراة  
ليس يقع فيها فرقة من غير طلاق وانما يوثق في ضرب في الاطلاق في ان يقع بينا لا يملك معه الرجعة  
وهو مدح جميع اصحابنا المتقدمين منهم والمأخوذ من العلم خلافا بينهم في ذلك والوجه في هذه الاخبار  
ان يجعلها على التقية لانها موافقة لذهب العامة وانما فعل بها هذا خوفا من رجمه واصل ان الخلع  
والمبراة يكتفي في امور ويغير فان في امور فكذلك **الشملة** كتاب واصل ان من سهاها حصول  
بين الزوجين وعدم التام الاحوال والموافقة في امور الاول حصول التوسير في عدم كل منها  
**الثاني** حصول الغرض فيها **الثالث** حصول المفاة في الجملة والمعارق في امور الاول ترتيب الخلع على  
كرهها خاصة وفي المبراة على كرهها **الثاني** تحريم اخذ الزيادة في المبراة عما وصل اليها منه وجوازه في  
الخلع **الثالث** افتقار البيسنة في المبراة الى التلغظ في الطلاق وعدم في الخلع على الجمع **فروع** الشارح  
جواز مساواة البذل في المبراة ولا وصل اليها منه ومأخوذ من المعين وابن اديس وللصنف والعلامة بقوله







وكن افعل وجب عليه الكفارة حينئذ اجب الآخر ورواية محمد بن القاسم ابن محمد الزيات قال  
قلت لابي الحسن الرضا عليه السلام اني ظاهر في امرتي فقال لي كيف قلت فان قلت انت على كراهي  
ان فعلت كذا وكذا فقال لا اشئ عليك ولا تعد في الطريق ابو سعيد الادي وفيه ضعف والفرق بين  
ابيهما والشرط مع اتحاد صورتهما ان المهر المقصود فيها الكف وزجر النفس او الزام بالشرع محذور  
على تقدير المخالفة والمقصود في الشرط التعليق في الشرط وقوعه عند وقوع شرطه **فرع** على القول  
بوقوعه متعلقا على الشرط هل يقع متعلقا على الزمان المستقبل ويسمي التعليق على الصفة لقولنا انت على كراهي  
اذ جاء راس الشهر فبه احتمالان عدم الوقوع لعدم النص عليه والوقوع لاشر في التعليق وهو اختيار الشيخ  
والفرق بينهما ان الشرط ليس بوقوعه في الحال وعدم وقوعه فيه والتعلق على الزمان يستحيل وقوعه في زمان البقاء  
فمستحتم وقوعه في الزمان المستقبل فوقعه في الحال محال وفي المستقبل واجب فيقبل موالي بالوقوع من الشرط  
لانه لا بد منه وقوعه بخلاف الشرط لا يقع وجب على موالي بعدم الوقوع لان المكلف لم يرد وقوعه في زمان  
البقاء قطعا بخلاف الشرط فان المقصود وقوع الشرط عند حصوله وهو محال في الحال ومع هذا فهو غير  
صورة النص في **طاب ثلثه** وفي اشترط الدخول قولان المروي لاشرط الا قولنا اشترط الاشد  
والشيخ في التمهيد وكتايب الدخول وسواها القاضي وابي علي واختاره العلامة ولم يشترط العيز وتلخيص  
وابن زهرة وابن ادریس ونقل عن المصنف في المحققين اجب الاولون بصيغة محمد بن مسلم عن احمدها عليهما  
السلم في المرة التي لم يدخل بها قال لا يقع بها ايلا ولا ظهارة وشهادة رواية الفضيل بن يسار عن الصادق عليه السلام  
قال سالت عن رجل ظاهر من امراته قال لا يلزمه قال لا يكون ظهارة ولا ايلا وحتى يدخل بها اجب الآخر يوم  
قوله والذين يظهر من منسائهم وسو عام **قال** **طاب ثلثه** وفي وقوعه بالسنة بها  
قولان انتهت الوقوع وكذا الموطوءة بالملك المروي انها كاحرة اقولها مستلذان الاولى الموطوءة بالعقد  
المنقطع هل يقع بها ظهارة قال المرتضى وابن زهرة والتقي نعم واختاره المصنف والعلامة في القواعد والمختلف  
وقال الصدوق وابو علي لا يقع واختاره ابن ادریس اصلها بما رواه ابن فضال عن اخيه عن الصادق  
عليه السلام قال لا يكون الظهار الا على موضع الطلاق وهي مع صف سنها منسلة اجب الاولون بقوله تعالى والذين  
يظهر من منسائهم وهي من النساء والا كانت حولا لقوله في استنحى وراو ذلك فاولئك هم العادون  
**الثانية** الموطوءة بالملك هل يقع بها الظهار ادم لا بالوقوع قال في التمهيد والمختلف مبر قال الحسن وابن حجر وضما  
المصنف والعلامة بعد مبر قال الصدوق ومبر قال المغيرة والتقي والقاضي وابن ادریس ونقل عن المرتضى  
اجب الاولون بوجوه الاول انهما من النساء لغيرهما اجماعا قال تقي واهمات منسائهم واذا انت كونهما  
من النساء وقع بها الظهار لعموم الآية **الثاني** موثقة اسم بن عمار عن الكاظم عليه السلام قال سالت عن الظهار

يظهر في جارية  
احمره والامه

يظهر من جارية فقال احمره والامه سواء **الثالث** صحبة محمد بن مسلم عن احمدها عليهما السلام قال سالت عن الظهار  
على احمره والامه فقال نعم اجب الآخر ان يوجها من الاول اصله بقاء اصل الثاني رواية محمد بن حمران قال سالت  
ابا عبد الله عن رجل جعل جارية عليه كراهي قال يايتها وليس عليه شيء وفي طريقها ابن فضال **طاب ثلثه**  
الكف وجب بالعود وسوادة الوطي والاقرب انه لا استقرار بوجوبها اقول كفارة الظهار يجب عند العود اجماعا لقول  
تعالى ثم يعودون لما قالوا فتحرروا فتم من قبل ان يتامسا والعود وسوادة الوطي وهل يقع بنفسه للارادة او لا بل معنى  
الوجوب تحريم الوطي حتى يكفر اكثر الصحابة على الثاني وبالاول قال يجب للدين يحيى بن سعيد واختاره  
العلامة في التحرير ليدلالة الابر عليه وتظهر الفايده في مسائل **الاول** لو اراد الوطي ثم مات قبله وجب الكفارة  
على الاول ولا تجب على الثاني **الثاني** لو طلق قبل الوطي بعد ارادته وجب على الاول خاصة **الثالث** لو  
لاعن بني علي القولين **الرابع** وجوب اخراجها على الفور عند الارادة على الاول دون الثاني  
**الخامس** لو كانت الماردة سابقة على طلاق شوال وكانت الكفارة تمام الاستطاعة سقط الحج على الاول خاصة  
**السادس** لو تم بهامونة السنة وجب العطرة على الثاني دون الاول **السابع** يحل له اخذ من الزكوة ولو لم يكن  
كسوبا اذا كان تمام للموتخ على الاول **الثامن** كذا لا تجب عليه الخمسة في الدراج لو كانت تمام للموتخ على الاول  
خاصة **قال** **طاب ثلثه** لو رجع في العدة لم يحل حتى يكفر ولو خرجت فاستأنف النكاح فيه  
روايتان شهرها انه لا كفارة اقول اذ رجع المظاهر الرجعية في العدة لم تسقط الكفارة قطعا لعلو ثبوتها  
حتى انقضت العدة ثم عاها الي النكاح بعقد متأنف او كانت العدة باينة واستأنف نكاحها  
بعقد هل يجب الكفارة فيه للاصحاب ثلثة اقوال الاول السقوط قاله الشيخ وابن زهرة قال وفي بعض  
اصحابنا من قال لا يجوز له الوطي بكفر على حال فظاهر ان معه لانه يوجب الكفارة بالعود من غير فصل  
وكذا قال ابن ادریس جزيما وحكاية واختاره المصنف والعلامة وسواها الصدوق والمفيد والقاضي اثم  
قالوا فان طلقها سقطت الكفارة فان راجعها وجب عليه فان نكحت زوجها مرة فطلقها الزوج فقطعت الخوف  
وعادة الى الزوجها الاول ونكاح مستقبل حلت له ولم يلزم كفارة والظاهر انهم لم يقصدوا اشترط الزوج  
في سقوط الكفارة بل خروج العدة مع احتمال الثاني سقوط الكفارة ان كان تجديد العقد بعد العدة وان  
كان في العدة يكون الطلاق بائنا لم يسقطا لانه حرة **الثاني** وجوب الكفارة سواء نكحت زوجها  
اولا فعقد عليها الاول في العدة او بعدها قاله التقي وسلا ر وقال الحسن فان طلق المظاهر لمواته او خرج  
جارية في ملكه فليس عليه كفارة الظهار الا ان يرجع امراته ويرد ملكه يوما الى ملكه بشئ او غيره ذلك  
فانه اذا كان ذلك لم يغير بها حتى يكفر كفارة الظهار اجب الاولون بوجوه الاول اصابة البرة الثاني جردتها  
اجبها بالطلاق فيخرج عن العهد **الثالث** انما على هذه النكاح الاول وقد زال فيزول ما فيه كالا بلاء



**الرابع** ان استباحة الفرج ليست مستندة الى العقد الاول الذي كفته الطهارة بل الى العقد الثاني وليس فيه طهارة **مسألة**  
انما بالطلاق وخرج المدة صارت لغيره وكذا لا يصح ابتداء الطهارة عليها كذا لا يصح احكامها باستدامتها في حقها  
**السابع** حارواه يزيد الكناشي قال سالت ابا جعفر ع في ان قال قال راجعها وجب عليه ما يجب على المظاهر من  
قبل ان يتماسا فان تركها حتى تحلل اجلها وتلك نفسها ثم تزوجها بعد ذلك الطهارة قبل ان يحلها قال لا قد بان  
منه وملكت نفسها وشبهها صحبه يزيد بن معاوية اصبح الاخر من بوجوه الاول عموم القرآن **الثاني** الاصل  
**الثالث** حسنة علي بن جعفر عليه السلام قال سالت عن رجل طاهر من امراته ثم طلقها بعد ذلك بشهر او شهرين فزوجه  
ثم طلقها الذي تزوجها فزوجه الاول هل عليه كفارة الطهارة الاول قال نعم عتق او صوم او صدقة او اجابة بالسبح  
من تساؤل القرآن صورة النزاع لان العود الى استباحة حرم الطهارة في عقد لما يكون بالعود في ذلك العقد  
والاحتمال معارض باصالة البراءة وانجر حمله الشيخ على التيقن لكونه ذهب عن حكمته من العامة قال العلامة ليس  
بعيد اني الصواب حمل النكاح الثاني على الفاسد لانه عتق تزوجها بعد طلاقها بشهر او شهرين فيكون  
قد وقع في العدة فيكون باطلا قلت معا حسن هذا التاويل اما اوله فلو كان التزوج صحيحا لكان  
وهي تقتضي الفورية وذلك يقتضي عدم الخروج من العدة ولما بان فلان حكمه كحديث شعير حيث قال  
فزوجها الاول ولم يقل تزوجها الاول كما في رواية الكناشي **قال** **طاب ثراه** ولو طاهر من اربع  
بلفظ واحد لزم اربع كفارات وفي رواية كفارة واحدة كذا البحث لو كثر طهارة الواحد اقول  
هنا مسئلتان الاولى لو طاهر من اربع بلفظ واحد كقولنا استعفى كذا في كل طاهر من كل واحدة  
بانفرادهما على المشهور من فتاوى علمائنا قال الشيخان والشيخ والقاضي وابن ادريس قال ابو عالى  
طاهر من اربع سنة في كلمة واحدة كان عليه كفارة واحدة وحمله القاضي رواية للعقد الاول واختاره  
المصنف والعلامة لوجوه الاول ان كل واحدة منهم قد تعلقت بما حكم الطهارة من التحريم والتوقع لو  
رافعه دون البقيات فتعلقت به الكفارة لوجوه البس **الثاني** حسنة حفص بن الحر عن  
الصادق عليه السلام والكاظم عليه السلام في رجل كان له عتق جوار وطاهر من كل من جميعا بكلام واحد  
فقال عليه كفارة **الثالث** الاحتياط اجمع برواية عبيد بن ابراهيم عن الصادق عليه السلام  
عن الباقر ع عن علي عليه السلام في رجل طاهر اربع سنة قال عليه كفارة واحدة وهي ضعيفة السند مع  
احتمال حملها على الواحد في الحسن وهو ما عتق او صوم او اطعام على الترتيب ولا يجب عن بعض عتق  
وعن بعض صوم وعن بعض صدقة **الثانية** في تكرار طهارة الواحد وفيه ثلثة اقوال الاول ان يتعد  
الكفارة بتعدد المرات مطلقا اي سواء كان الثاني متراجعا عن الاول او لا وسواء كان المشبه بهما في الثانية  
مخالف الاول او لا وهو المطلق الحسن والشيخ في النهاية واختاره العلامة لوجوه الاول ان كل طاهر سب

مستقل بوجوب

مستقل بوجوب التكليف لغيره **الايه الثاني** ان تعليق الحكم على الوصف ليس هو بالحكم الطهارة متعلقة على حصوله  
فيكون علمه وهو موجود في كل مرة مرة **الثاني** صحبه محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال سالت عن  
رجل طاهر من امراته خمس مرات او اكثر قال علي عليه السلام عليه كان كل مرة كفارة واحدة حسنة اجاب عن  
الصادق عليه السلام قال سالت عن رجل طاهر من امراته ثلث مرة قال يكفر ثلث مرة **الثاني** بتعدد الكفارات  
ان تعددت المشبه بها كما لو قال انت علي كذا امي انت علي كذا امي حتى لانها حرقان اشبهتهما واتحادهما  
قولنا في علي **الثالث** بتعدد الكفارات مع التراخي الثاني عن الاول مع سالت ان قصد بالثاني طهارة مستانفا  
وان قصد به الاول لم يتعدد وهو قول ابن حمزة وادعي في المبسوط الاجماع على عدم تعددها مع قصد  
التكيد قال العلامة في المختلف وسوق السبوط لاياس به احتجوا باصالة البراءة وبصحة عبد الرحمن  
الحجاج عن الصادق عليه السلام في رجل طاهر من امراته اربع مرات في كل مجلس واحد قال عليه كفارة واحدة  
عن المراه الكثرة واعلم ان تحتها والعلامة في اول المختلف بحسنه اليه مطلقا وان قصد التكيد فغير ذلك  
من ايلاده بالاقوال واجوابه عنها ثم قال في احد بحسنه والظاهر ان قول النهاية غير مخالف لقوله في السبوط  
لان ما كيد الطهارة ليس طهارة او يظهر من خبر المحققين دعوى الاجماع على عدم التكيد مع قصد التكيد  
اختلاف الى قولين **قال** **طاب ثراه** ولو علقت بشرط لم يحرم حتى يحصل الشرط قال بعض  
اصحابنا او يواقع وهو بعيد وبغيره اذا كان الشرط هو الوطء اقول هنا مسئلتان الاولى اذا الطهارة متعلقة  
على شرط لم يتحقق الطهارة الا عند حصول شرطه ففيه التعليق وقال الشيخ في النهاية او يواقع فتى واقع عليه  
كفارة واحدة قال المصنف وهو بعيد ووجه لبعده ان الشرط عدم شرطه فلم يحل الموجب للتحريم  
والاصل بقاء اكل الامر يتقن السبب فلا يجب الكفارة لاصالة البراءة فهنا ثلثة اصول الاول اصله حمل  
**الثاني** اصله البراءة **الثالث** اصله عدم الطهارة قال المصنف وبغيره اذا كان الشرط هو الوطء وذلك  
طاهر مضى للشرطية **الثانية** لو كان الشرط هو الوطء لقوله انت علي كذا امي ان وطئك وقع الظاهر  
بعد الشرط وهل يجب الكفارة بهذا الوطء قال الشيخ نعم بناء على ان الاستمرار ووطئان وضعف العلامة  
لان الوطء من ابتدائه الى التمتع عزا واحدا والاطلاق لما يحل على العتق والشرط يتحقق بعد وقوع شرطه  
لا قبله **قال** **طاب ثراه** اذا عجز عن الكفارة قيل يحرم وطؤها حتى يكون وقيل يحرمه الاستغفار  
وسواء شئته اقول للمصنف هنا مسئلة اقوال الاول تحريم الوطء حتى يكون فان عجز منع وطئها حتى يودي  
الواجب عليه قال المصنف وابو علي **الثاني** تحريم الوطء حتى يكون بقدر عليه من العتق او الصيام او اطعام  
سنتين مسكين فان لم يجد لتعذر ما يطيق قال الصدوق **الثالث** تحريم الوطء حتى يكون بما  
يقدر عليه من اخصال الثلث فان عجز صام لما يتيه عز بوقا قال الشيخ في النهاية وتبع القاضي وجعله



الصدوق في القنع ووايه ووجب في النهاية التفرقة بينهما **الرابع** تحريم الوطئ بعد العجز عن إحصاء الثلث حتى  
يصوم مائة عشرة يوماً وما عجز عنها بطعم كل مسكين عن كل يوم حتى يفرط طعام فان عجز استغفر الله  
قال ابن حجر **الحاشية** مع العجز مع إحصاء الثلث يستغفر الله تعالى ويطاوعه وتكون الكفارة في ذنوبه اذا  
قد عجزها كقول الشيخ في الاستبصار **السادس** انتقال فرضه الى الاستغفار وجعل الوطئ والاشياء عليه لو  
قد بعد ذلك فالمراد من ادريس واختاره المصنف والعلامة لوجوه الاول اصالته البراءة **الثاني** اصالته  
اباحة الوطئ **الثالث** كون ايجاب الكفارة تكليفا بعد معذور فيكون مرفوعا لما تقر في موضعه  
**الثاني** موثقة اسحق بن عمار عن الصادق عليه السلام ان الظاهر اذا عجز صاحبها عن الكفارة فليستغفر الله  
وليكون لا يعود قبل ان يواقع ويواقع وقد اجزاء ذلك عليه من الكفارة فاذا وجد السبل الى ما يكفر  
به يومئذ من الايام فليكفر وان تصدق فاطم نفسه وعياله فانه يحرمه اذا كان محتاجا واذا لم يجد ذلك  
فليستغفر الله ويؤتي ان لا يعود محسبه بذلك واستكفارة وتخرج الشيخ في التفرقة بما رواه ابو بصير  
عن الصادق عليه السلام قال من عجز عن الكفارة التي يجب عليه من صوم او صدقة في عيان او نذر او  
قبل عذر ذلك مما يجب على صاحبها فيه الكفارة فلا تستغفر له كونه خلافا للظاهر فان ذلك لم يحكم ما كلف به  
حرم عليها ان يجامعها وقد في بينهما الا ان ترضى المرأة ان يكون معها ولا يجامعها وعيا الثمانية عشرة يوما  
ابو بصير ايضا عنه عليه السلام قال سالت عن رجل طاهر من امراته لم يجد ما يعقظ ولما يتصدق  
ولا يقوى على الصيام قال يصوم مائة عشرة يوماً لكل عشرة ما كان ثلثة ايام وردها العلامة لصعف  
لهند ومثله بالبراه الاصلية **كتاب الايمان مقدمة الايمان** في الغرالبين على كل  
شيء يقال الى حولى فهو قول والاولا الى السمين فجمعها الايمان قال الشاعر فيا ليت لا يتكلم  
كف حرجي ولا يتبع جار سواك مجاورا ويقال بالي تيلي فهو حشال ومنه قولهم تالي ان لا  
يفعل حرجي اي حلفت ويقال ايضا ابتلي بآسى ابتلاء فهو موبل ومنه قوله تعالى ولا ياتل اولى الفضل  
والسعدان يؤتوا الى القرى يعني لا يحلف وفي الشرع يوحلف الرجل على ترك وطئ امراته  
مطلقا او مقيدا بالزوام او بمدة تزيد على اربعة اشهر فهو يمين مخصوصة ولا يحكم  
خاصة به فيزعم البهيم المطلقه وسند كرها فيما بعد ان شاء الله تعالى والاصل فيه الكتاب  
والسنن والاجماع اما الكتاب فيقول نعم للذين يؤمنون في نسائهم تربص اربعة اشهر فان  
تأخروا عن استغفارهم وان عجزوا الطلاق فان استمع عليهم فاجنبهم سبعة اشهر عن حكم  
مختلف الابطاء ورجعت واوجب ان تربص اربعة اشهر فان فاء يعني جامع فان  
استغفروا وان عجزوا الطلاق فان استمع ذلك منه واما السنن فيقول عموم النص الدال

على انعقاد الايمان ووجوب المحافظة عليها وتعلق الكفارة عند انحنت فيها ونصوص الائمة عليهم  
السلام على احد ما يله ولما الاجماع فلا خلاف بين الائمة فيه وكان طلاقا في الجاهلية ففسخ حكمه  
وقوله **قال** طاب ثراه وفي وقوعه بالمستمع بها فان المراد منه لا يقع اقوال  
بالوقوع قال النبي ونقل عن المؤيد في بعض مسائله وجوب العموم والمنع قال الشيخ واحسن و  
السيد وابن ادرس لقوله تعالى للذين يؤمنون من نسائهم تربص اربعة اشهر فان فاء فان استغفروا  
رحيم وان عجزوا الطلاق فان استمع عليهم والاستدلال بهذه الاية من وجهين الاول ضرب  
اربعة اشهر لتربص ثم يحرم على الامر من التبع والطلاق والاحتياط في الموحل لعدم وجوب الفدية **الثاني** تغيير  
بالطلاق موثقة ثابت في الموحل واستقاء اللوام يدل على استقاء المزمومات ولرواية عبد الله بن ابي بصير عن علي بن ابي حمزة قال  
الايمان على الرجل من المرأة التي تسعها ولحقها الفدية والعلامة **قال** طاب ثراه وهل شرط في حرم  
الدة المراجعة قال الشيخ نعم والروايات مطلقه اقوال المشهورين بعد المراجعة وما قبلها فواء كانهما تكمل الطلب  
استقطقت حقها فلا يجب عليه وموافقا للشيخين والقاضي وابن حجر والشيخ وابن ادرس والمصنف ومضى لحد قوله  
وقال احسن وابو عبيدة الاربعه محسوبة عليه من حرم الايمان واختاره في المختلف والروايات مطلقه وكذا الاية في  
يزيد معويه في احسن عن الصادق عليه السلام قال لا يكون الايمان الا اذا لم يفر من زوجته ولا يمسها ولا يجتمع  
راسه وراسها فهو سعة ما لم يقض الاربعه اشهر فاذا مضت الاربعه اشهر وقفا ما ان يفي واما ان يعزم على  
الطلاق ونحوه صنفه اجملي ورواية ابن بكير وفضلته حجة في ابي بصير **خمس** الايمان مخصوصه وكذا كفارة  
بمين والفرق بينه وبين طلاق البهيم من وجوه الاول ان البهيم اذا تعلق بها الاولي خلافة دينها او دينها لم يستغفر  
وكان له فعل الاولي ولا كفارة عليه وفي الايمان بالنظر اليها ان كان في احلف صلاحتها كالتدبير في الموضع فيعقد الايمان  
وكذا لو كان لصالح البهيم وكان كالبهيم واما بالنظر اليها فلا يقال انه اصل او اضر عليه بل يراعي طهرها وحيث لا يستغفر الايمان  
يكون عينا يراعي فيه جاني البهيم **الثاني** ان الايمان يلحق حكم الحكم المرافعة البهيم وليس كذلك البهيم **الثالث** ان الايمان  
يشترط فاعلم بالزوج منكونه بعقد دائم فلا يقع بالتمتع وعمل البهيم ومطلق البهيم لا يعتبر فيه ذلك فلو طلق  
ان لا يطأ ومنتهى او امره ووجوب جانب المصالح في الانعقاد **الرابع** لو قال واسه لا تكلم وكان الايمان في اضر او طلق  
فمن البهيم لم يزل حكم الايمان وفي البهيم يخيل بذلك وتجب الكفارة **ذكر المفارقات** **قال**  
طاب ثراه وكفارة طلق البهيم على التردد او قول ذهب الشيخ اي ان كثر خلف العهد كبرى عجزه وتجر العاض  
والشيخ وابن حجر واختاره العلامة وفي المحققين لم يروا الى بصير عن احمد بن محمد عليه السلام قال من حلف  
عليه عهدا او ميثاقا في ادراسه طاعت في ثلث فعليه عتق رقبة او قيام شهرين متتابعين او اطعام ستين  
مسكينا وشهرا ورواية علي بن جعفر عن اخيه عليه السلام وقال الميثاق من ثلث عهدا او ميثاقا عليه الكفارة وما قبلها



















ابن ادريس واستكمل العلامة في التحرير واجازة في القواعد وموزن المصنف والحدود في التحقيق وهو المقتد  
والاستعادي وقوم الكفا في طرف واحد وسوط في الزوج فانه يتحقق في مواضع ياتي انشاء اسرها **الثاني** لو لم يكن  
كان عليه الحد للولادة وموجبه ثابت وهو القذف العاري عن عينة وما يقوم مقامها في حقها وقول المصنف في اللعان  
عليه الحد للولادة يرد مع امتناع عن اللعان **الثاني** لا يقطع حق من الارث وان لعن ويحكم بموتهما على زوجيته لان  
احكام اللعان وانارة مرتبة على حصوله وكما له وانما يتم لو قوع من الزوجين وفيه فائدتان الاولى لزوم  
الزوج بموتهما **الثاني** كونه اولى الناس بها في التبعية والتكفين والصلوة والدفن وهل لاحد ورثتها  
ولا يخترق قبيل من ينقطع ارثه قال ابن ادريس لا لاضافة اللعان الي الزوجين في الالبه لا الي الولي ولان اللعان  
ايمان وكيف تخلف ولها عنها وايضا الاحكام انما تخص تمام اللعان واللعان التام انما هو حاصل بين الزوجين  
معاً واختاره المصنف والعلامة وقال الشيخ في النهاية نعم دبر قال ابن حمزة والقاضي في كفاية المندماراة  
ابو بصير عن الصادق عليه السلام قال ان قام رجل من اهلها فلا عنه فلا ميراث له وان ابى اخذ من اوليائها ان يقول  
مقامها اخذ ليراث زوجها وعن عمر بن حنبل عن يزيد بن علي عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن رجل من اهلها ثم خرج  
وجاؤ وقد قويت قال بغير واحدة من اثنتين فقال لانه ثبت الزمت نفسك المذهب في مقام عليك الحد ونظما  
الميراث وان ثبت ابرزت فلا عنه **ادنى ما بينهما** ولا ميراث لهما ولا ميراث لذكرهما لان الاول مقطوع السند ورجال  
الثاني يزيد لا يلتفت الي ما يروونه **فيها اجامات** الاولى المشهور ان سب اللعان امر من  
انكار الولد والقذف والغايه في الاول للزوج رفع اللبس عن نسبه ودفع احد عن حبه وزوال الفرائش  
وللزوج دفع العار ورفع احد عنها وبقاء احد الفرائش وفي الثاني للرجل زوال الفرائش والسلامة من احد حاكم  
عن حد القذف ورد الشهادة للزوجة دفع العار واخذ بقاء الفرائش وقال الصدوق في القمع انما يكون اللعان  
لنفي الولد خاصة فلو قذف ولم يشك الولد جلد ثابته وهو باءه ابي بصير عن الصادق عليه السلام  
قال لا يقع اللعان حتى يدخل الرجل بامرته ولا يكون لعان الا لشيء الولد وهي ضعيفة لان في طريقها على الحكم  
بن عمر وهو واقعي ونقض الفقيه والشيخان وابوعلي وباقي علمائنا على المشهور واحتجوا بقوله تعالى والذين  
يؤمنون ازرعهم ولم يكن لهم شهد الا انفسهم وهو نفي في الباب بالخصوص وسب نزلها لما رواه عبد  
الرحمان ابن الجراح في الصحيح قال سأل عباد البصري ابا عبد الله عليه السلام وانما ضربت بلاء الرجل المرأة  
فقال ابو عبد الله عليه السلام ان رجلاً من المسلمين اتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني  
رجلا دخل مثل فوجد مع امراته رجلاً يجامعها ما كان يضع فاعرض رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنف  
الرجل وكان ذلك الرجل هو الذي ابتلي بذلك من امراته قال فمثل الوجهي من عند الله عز وجل يحكم فيها  
فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الرجل فدعاه فقال له انت الذي رايت مع امرتك رجلاً فقال نعم فقال له

انطلق فاتي

انطلق فاتي بها فان اسر وجعل قد انزل فيك وفيها الحديث **الثاني** اذا حصل الحد سب اللعان  
تعلق به حد القذف في حق الرجل فاذا اعسر سقط عنه وصارت ثابته في حق المرأة ولو اقرته حرة وحده دعت  
لان نفيها في اربع شهادات قايم مقام اقرارها اربعاً ولان شهادته قايم مقام اربع شهود وتصدقها  
بقدر الشهود فيحكم عليها بموجب الشهادات وكذا لو نكحت لان لعنة قايم مقام اربع شهود وهي نكاحه  
ما حضر شهود احد على من شهدت عليه ولم يحصل ما يعارضها من الغريم فينفذ مقتضاها وفيه اشعار  
يكون اللعان شهادات فاذا الاعنت المرأة ثبت احكام اربعة سقوط احد عنها وزوال الفرائش وثبوت  
الحريم الموبد وانقضاء الولد عن الرجل والحقوق **الثاني** هل اللعان ايمان او شهادات قال ا  
الشيخ في المبسوط انه ايمان لما روي عن عمر بن عبد الله عن ابي عيسى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما لعن بين  
هلال بن امية وبين زوجته قال ان انتت به على نعت كذا مما اراه وقد كذب عليها وان انتت بنعتي  
نعت كذا وكذا في اربعة ايام وعندهم انه شهادته ولا يصح لاعمى يصح منه الشهادة هذا اخر كل امر دعه  
اسره وهو مذهب العلامة في القواعد وظاهر المصنف في الرابع انه شهادته **الرابع** ان اللعان قد  
شمل على احكام تشابه الشهادة وعلى احكام تشابه اليمين فالاول امور الاول قوله تعالى فشهدوا  
احدهم اربع شهادات فسماء شهادته **الثاني** الاصل في الزنا فانه لا يثبت الا باربعة شهود فجعل  
منه اربعة شهادات فكان كل موافق من شهادته **الثالث** الاصل عدم ثبوت الزنا الا باقرار اربعة  
او البينة فلا يكفي الا مع لعان الزوج لواقعة مرة واحدة ثبت الزنا وصحت فدل على الوجوب ليس هو  
اقرار بل الشهادات الواقعة من الرجل فهي حجة كاملة موجبة لتعين احد عليها ولما سقط عنها بقولها  
ويدرونها العذاب ان يشهد اربع شهادات ولو لم تكن بايها عليها تمام لعانها قال ويدرونها القذف  
فدل على قبح عملها وثبوتها في حقها ولهذا لو نكحت وان لم يقر لوجب الرجوع وكذا ذلك يدل على ان حجة  
ثبتت عليها وليت اقرار فيكون شهادات ويتجدد سقوط احد عليها بلعانة والوجه فيه معارضته  
لشهادات الزوج فيحكم كما لا احتمال لان يقف الحكم عن حكم قضيه لتعارض البينات المتكافئة في مجلس  
الحكم ويتحقق البينة الدارمة للحد مع عدم ايتائها بما تقابل حجة الزوج اما باقرارها ولو لم يقر او بنكاحها  
بقام عليها احد علماً بالمقتضى السامع مع عارضة السقوط **الرابع** ان الاصل لو ان الشهود على المدعي واليمين على  
المتكلم والمدعي هذا هو الزوج لانه على وسكوته يدعي خلاف الظاهر لان الظاهر لو لم يصب صاحب  
الفرائش وخلاف الاصل لان الاصل تنسب بل يقرف المسلم على الصحيح والزوج هو المبتدئ باللعان و  
ويقام عليها احد مع عدم لعانها ويكتفي بلعانه فدل ذلك على انه شهادات وهو مذهب العامة وابي  
علي وظاهر المصنف في الرابع واما الثاني فامور الاول اشتراط ذكر اسم اسر فيه ولا شيء من الشهادات



بينهما ذلك **الشيخ** ان صيغة صيغة مخصوصة هي اشهاد به وهي احدى صيغ اليقين **الشيخ** ان الشهادة لا يشترط فيها  
تعيين لفظ مخصوص بل يكفي التعرّف **الشيخ** ان الشهادة لا يشترط فيها تعيين لفظ مخصوص بل يكفي التعرّف **الشيخ** ان الشهادة لا يشترط فيها  
الا على ان يقبل شهادته عند المخالف وعندنا ان في موضع مخصوص يصح لعائنه الاجتماع فلا على ان يقبل شهادته **الشيخ** الجدل  
لا يقبل شهادته عندنا وفيه تفصيل ويقبل لعائنه **الشيخ** كما يصح لعائنه ولا يصح لشهادته لان الشهادة لا تقبل لنفسه  
وفي الحقيقة الشهادة لنفس الانسان فلا يكون شهادته **الشيخ** ان الشهادة لا تصح مع نظير التهمة او دفع التهمة  
وهي تتحقق هنا فان الزوج يدفع نفسه حق الزوجية والاشارة والاشارة تدفع عن نفسه العار ووجوب كونهما  
لا يحل للعائنه الا مع يتيقن البتة ولا يجوز لكان الشبهة والتهمة او الظن لقوله عليه السلام ايما امرأة ادخلت على قوم  
من ليس منهم فليست من امرئ في شيء ولم يدخلها حنثا ولا يجل نفي ولدك وموئيل اليه احبب امرئته فصح على رسول الله  
والاخرين وروي ان رجلا في النبي صلى الله عليه واله وسلم قال يا رسول الله ان امرأتي اتت بولد او سود فقال هل لك بمثل  
فقال نعم قال اما لو انها قال نعم قال نعم فقال اي ذلك فقال بعل ان يكون عاقرا نزع قال و  
كذلك بعل ان يكون عاقرا نزع وروي محمد بن يعقوب بن يعقوب بن عيسى بن سنان عن بعض اصحابنا عني اي جعفر عليه السلام  
قال اني رجل من الانصار رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال نعم فقال اي ذلك فقال بعل ان يكون عاقرا نزع قال و  
السود منتشر الخرس جعد فقط اقطس الانف لا يعرف شمسه في الخواري ولا في الجذاري فقال لا والله ما تقول  
قال لا والذي بعثك نبييا ما فعلت مقعده يدملكني احد اغيرة قال فكيف رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال نعم  
الي السماء ثم اقبل على الرجل فقال يا هذا انك ليس في احد الا بدنية وبن آدم تسعة وتسعون عرقا تقرب في الب  
فاذا وقعت النظرة في الرحم اضربت العروق سال امرئته لها فمدت تلك العروق التي لم يدركها احد فكل  
خذني اليك انك فقال امراء فوجت عني يا رسول الله وروي محمد بن حمران عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان امرأة رجل  
خلقت للرجل رغبة او غيرة فاكاف في الاول فلا باب وما كان في الثاني فلا له وما كان في الثالث فلا له وما كان في  
فلا يخفى ولو عن الصادق عليه السلام ان استبارك تعالي اذا اراد يخلف خلقا جمع كل صورة بينه وبين آدم عشم  
خلق على صورة احداهن فلا يقولن احد لولد هذا لا يشبهني ولا يشبه شيئا من ابائي **الشيخ** قد يجب للمعا  
اذا تحقق عدم التماثل فربما كما اذا اعتزل لها مدة اكمل او جاء لاقبل في سنة اشهر وهو لا يلحق بنسبه من  
ليس منه ينظر في بانه ان كان ذكر او ينظر اليها ان كانت انثى وينظر لهما ورواية وكل ذلك حرام **الشيخ** لا يصح  
الا عند احكامه او خليفته وقال ابن حمزة اوصي به الزوجان وسوق قول الشيخ في موضع من المبوط والاول  
سوال الشيخ **الشيخ** يصح لعائنه احوال وضوء الغيرة وبلية والتج والشهوى جواز لكن لا ايقام عليها  
احد حتى تضع قال العلامة ويحتمل ان يقال لا لعائنه لوقوع الولد حتى تضع لاحتمال اشتباه الحمل لغيره وحديث  
يصح كلامه اي كلام الغيرة **الشيخ** يصح لعائنه بين كل زوجين حكاه من اهل الطلاق وكان من اهل الشهادة ولم

يكونا مسلمين

اوله يكونا مسلمين او كافرين او بالتفريق حرمين مملوكين او بالتفريق محدد بين بالذوق في الكفايين  
وسوال الشيخ وقال ابي اذ كان الزوج قد جحد في قد في اللعان لم لان امه كاذبا والكاذب لا يقبل شهادته  
صح رواية اسمعيل بن زياد وقد تقدمت والرواية ضعيفة **السند العاشر** روي محمد بن سليمان عني اي جعفر  
قال قلت له جعلت فداك كيف صار الرجل اذا قد في امرأته كانت شهادته اربع شهادات باسرها واذا قد في  
غيره ابل واخ اوله او غيره جلد واحد ويقوم البينة على ما قال فقال قد سئل جعفر عن ذلك فقال ان الزوج  
اذا قد في امرأته فقال رايته ذلك يعني كانت شهادته اربع شهادات باسرها واذا قد في امرأته باسرها  
على ما قلت والا كان ينزل عرجه وكذلك ان اسرعه وجعل جعل للزوج مدخلا لم يحل لغيره والمدخل لا يدخل  
بالليل والنهار فجاد لم ان يقوم رايته ولو قال عني ليت قيل له وما ادخلك المدخل الذي تريه هذا  
وحكم انت منهم ولا بد ان يقام عليك احد الذي اوجبه الله عليك فقام من هذا الحديث اشترط ادعوى الشهادة  
في قد في الزوج فلو لم يدعها واستحل في حفرة كالا عني فلا لعائنه وتعيين احد والبينة **الحادي عشر**  
الاصل صدور اللعان في الزوجين وقد يخرج عن هذا الاصل للضرورة وهو في صورة الاولى ان يكون بين الزوجين والى  
كل مات بعد القذف فلا بد لاولها ولعائنه ليقطع اثره وقد تقدم البحث فيه **الثانية** ان يكون في الزوج واحد كالماتع الواحدة  
من حلائل في الصورة المفروضة فله اللعان على الاصح لا سقوط احد عنه لعدم المانع ولعموم الماتعة ولا يشترط  
في اداء الشهادة حياة المشهود عليه وكذا لو كان هناك لست واراد بغيره فلو لم يزوج له اللعان لزم الاضمار به لانه قد تحقق  
عدم التماثل فيكون قد تحقق خبر من ليس منه **الثالثة** لو انك الولد فصدقت له شهادته باللعان ومع امرأته كيف يصح منها ان تقول  
اشهادت امرأته الكاذبة **الشيخ** لو نفي ذلك لكان اخر ساء التي لا تفعل الا في كونه كفي لعائنه حاضرا في سقوط البتة وحديث لا  
يتعد ما حكاه الشيخ في المبوط حيث قال الاحكام المتعلقة باللعان اربعة سقوط احد عن الزوج وانتفاء البتة وزوال  
الفرش والتحرّم الموبد فهذه الاحكام تتعلق بلعان الزوج اذا وجد منه اللعان بكامله ويتعلق به ايضا وجوب جلد  
على المرأة فاما لعائنه الماتعة فانه لا يتعلق به كونه سقطت حدة الزنا عنها ثم قال وقال قوم وسوال في يقتضيه اصول من  
هنا ان هذه الاحكام لا تتعلق باللعان الزوجين معا ولا قرب الاول في الصور الاربعه الخارجة عن الاصل  
واما في غيرها فنقول بتعلق بلعائنه ثلثة احكام سقوط احد عنه وثبوت عليها وتلقي البتة بلعائنها حكم واحد وسقوط  
احد عنها وبعائنها ثلثة احكام زوال الفرش وابطال التحريم وسقوط الارش فيكمل ثلثة احكام الاول سقوط احد عنه  
الثاني سقوط عنها الثالث نفي البتة عن الرابع كونه كافيها كاحاس زوال الفرش السادس تايد التحريم **كنا**  
**العقود** **فصل** في العقود المعلقة والخصم ومنه يسمي البيت عتيقا مخلوصا في ايدي اجابرة وقيل لانه اعتق من الغرق  
اي خلاصه وشركا زوال الملك عن اوصي حتى وسواني ان الزرق يحصل بالمرس حياصة او منب اما البائنة  
فثلثة العقود والكاتب والتدبير واما البتة فاملون الملك والعوض في الحاق الاستيلاء بالامر من خلافه فبعض

ولم يكن له ان يكون كذا في قوله تعالى  
الامانة اول بيت ومنه لا



الملكية من فضة  
تقدر به لا واقعة  
فمن اعلم الحوائج  
لا مفر

[illegible]

باب ثلثه ولا يصح جعله بيا ولا بد من تحريمه عن شرطه متوقع او صغرا قولنا ثلث ما بل الاول لا يصح  
جعل العقبة بيا لانه لا يصح الا بانه سبحانه لقول النبي صلى الله عليه واله ان كان حالها فليخلف باسمه والا فليخلف بصيغته  
ان يقول انت حر ان فعلت كذا ويكون مراده وضع نفسه من فعل ذلك الشيء فالزم لنفسه العتق زحرا  
وردنا عن فعل ذلك الشيء المعلق عليه العتق كما يلزم احوال فنفى كونه على تقدير المخالفة ويسمي كلف بالعقود  
وهو جائز عند المخالف بالطلاق ولاظهار **الثاني** في الشرط وصيغته ان يقول انت حر ان دخلت الدار وان  
فعلت كذا ويكون مقصوده جرد التوقيف اي تعليق العتق على حصول الشرط فغرضه وقوع العتق لا مطلقا بل  
عند حصول الشرط فصيغة وصيغته اليهين ولعله ولما اعتاد لحدوها عن الاخر بالفسد في اليهين يكون  
المقصود لنقيض الشرط المعلق عليه حصول العتق وفي يكون المقصود وقوع العتق مع الشرط **الثالث**  
الصفة وهو لا بد من وقوعه في الزمان المستقبل لقولنا انت حر اذا جاء راس الشهر او اهل البيت والفرق بين  
الشرط والصفة من وجهين الاول ان الشرط يمكن وقوعه في الحال والصفة لا يمكن وقوعها في الحال **الثاني** ان  
ان الشرط يجوز وقوعه ويجوز ان لا يقع اصلا والصفة لا بد من وقوعها في تاني الحال فوقعها في الحال محال  
وفي الاستقبال وجب الشرط وقوعه وعدمه ممكن في الاحالين اذا عرفت هذا فنقول لا يصح تعليق العتق  
على الشرط ولا وصفه اجماعا ما قال **باب ثلثه** ولو شرط اعادة في الرق ان حلف فقولنا المروي  
المزوم اقول بشرط ما سابع مع العتق على العبد جائز لقولنا انت حر وما عليك كذا ولا يكون هذا تعليقا  
بل عتقا وشرطا اذ لو شرط اعادة في الرق مع العتق فمثل يصح هذا الشرط ويعد في الرق مع المخالفة قيل فيه  
ثلاث اقوال الاول صحة العتق والشرط قال الشيخ في النهاية وتبعه القاضي لعموم قوله تعالى او فوا بالعقود  
وقوله المومنون عند شرطهم ولما رواه اسحاق ابن عمار وفيه عن الصادق عليه السلام قال سألته عن الرجل  
يعتق مملوكه ويؤجره بشرط عليه ان يوارى ان يرد في الرق قال له شرطه واحتماله العلامة في ا  
القواعد ومظاهر المصنف في الكتب **الثاني** بطلانها قال المصنف في الكتب والعلامة في المختلف ولجأ  
عن الرواية بالطوس اولا والقول بالوجوب ثانياً فالمراد بان شرطه رده في الرق لم يطل ان العتق **الثالث**  
بطلان صحة العتق ولو لم يكن كلام ابن ادریس وصح به فخر المحققين في الايضاح لبنا العتق على التعويل  
قال **باب ثلثه** وفي عتق العبيد اذ بلغ عمره اربعة اشهر او خمسة اقول الرواية اشارة الى ما رواه  
الشيخ مرفوعا اي زاراه عن الباقر عليه السلام قال اذا اتى على الفلام عشرة نبيس فانه يجوز  
له من حاله ما اعتق وتصدق على وجه المعروف فهو جائز ويضمنها فاستثنى الشيخ والقاضي عن غير  
وصح ابن ادریس والبرقي ومعه المصنف والعلامة بثبوت استحباب العتق حتى يبلغ **باب ثلثه**  
**باب ثلثه** وفي وقوعه من الكافر تردد اقول اجاز الشيخ عتق الكافر في الكتب **باب ثلثه**



للهاء على العقبة المسلم لعموم قوله والاولى ان يعق كسر لا يبرئ من عادته كما في ان السلم وشره لان الكفر ينفع الارث  
من المسلم شيئا وبيانا وضعه ابي ادرس لاشراط بينة القربى في العقبة والعلامة في المختلف ان كان الكفر باعتباره حمله باسبه  
تعالى فالوجه ما قاله ابن ادرس وان كان لا بهذا الاعتبار بل باعتبار جحد النبوة وبعض اصول الاسلام كالصلوة  
مثلا فاحتجوا قاله الشيخ طاب ثراه ولا يصح لو كان كافرا وكبره لو كان مخالفا ولو نذر عتق احدها  
لزم اقول المجتهد هنا يقع في مقام ما بين الاول هل يصح عتق الكافر ابتداء فيه من ههنا النعم وهو المشهور ذهب  
المير السيد وابو علي وسائر النجاشي واسم ادرس والمضف والعلامة في القواعد والحدود ذهب السيد الشيخ والكنائز  
اجتبه الاولون ببارواه سيف بن عميرة عن الصادق ع قال سألته ان يعق مملوكا مشتركا قال لا اجمع الاخر  
ببارواه الحسن بن صالح عن الصادق ع قال ان عليا ع اعق عبد نصرانيا فاسم حيا عتقه الثاني على القول بالجمع  
من عتقه ابتداء هل يصح عتق من النذر فيقول النذر صورتان الاول ان ينذر عتقه لا ميعانا بل بوصفها بالوضع العتق  
ان كقولهم سألته ان اعق عبد كافر وهذا لا ينفك لان تعليق الحكم على الهبة مقيدة بوصف شيعة بعين ذلك  
الموصف وحيد يكون في النذر معصية لا طاعة فبإصلا فيكون باطلا الثاني ان ينذر عتقه ميعانا خصوصا كقوله  
علي ان اعق غانا مثلا ويكون كافرا فهذا لا اشعار فيه بكون الموصف مقصودا واجاز ان يسلم فهل يصح عتقه قال  
في النهاية نعم وجزم المصنف مع النافع وضع في الشرايع وتوقف العلامة في المختلف لطف السيد وتابعه القول با  
لمنع ولم يفصلوا بين النذر ويجزى طاب ثراه ولو ابقى مات المولى فوجد بعد المدة فهل  
للعور شر اسقدا له الردي لا قول قد عتقه وجوب الوفاء على العتق بالشرط السابق وكذا شرط سابق فاذا اقبل  
للمالك او ورثته الزامهم لا نقول اذ الزامهم باخذهم ممنوع لان الزمان المعين للخصم قد فاق ولجزء الزمان  
ليت متاخير فلا يكون من قبيل المصون بل مثل بل القبر وهي اجرة للثلث عن تلك المدة فهل يجب على العتق  
صماها قال ابن ابي عمير لا يلزم العتق عوضا قال في النهاية بغير القاضى ليس للعور شر عليه سبل وقال ابن ادرس  
للاجرة التل وهو اختيار العلامة اجمع الاولون بصحبة يعقوب بن شعيب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل  
اعتق حابرية وشرط عليها ان تحميه خمسين سنة فان غفلت ثم مات الرجل فوجدتها ورثتها لم يمتدحوها قال لا  
قال ابن ادرس قول الشيخ ابي الحسن للورثة عليه سبل ابي الحسن للورثة عليه سبل في اخذهم والاولى ان يكون لهم الرجوع بمثل اجرة  
تلك المدة لانها مستحقة عليه قد فانت او فانتا فيرجع عليه باجرة مثلها فاما اخذهم فليس لهم عليه سبل فلا جمل هذا  
قال شيخنا في النهاية لم يكن للورثة عليه سبل يعني في اخذهم قال العلامة وهذا انا ويل حسن ويؤيده قول الصدوق  
ولي ليس لهم ان يستدحوها ويوعى الرواية المتقدمة حيث سبل لهم ان يستدحوها قال لا وفي الاخذ  
لا يستلزم نفي الاجرة الشانية لهم عوضا عما يلقونه عليهم من اخذهم فروع هل يجب على العتق نفعه الموقت في اخذهم  
قال ابن ابي عمير نعم لو طهر العتق ويحسن ويحمل عدمه لانها تابعة للملك ويستحق عليه من ثلث المال او الصدقات

طاب ثراه وكبره التفرقة بين العتق والهدية وقيل يحرم اقول تقدم البحث في هذه المسئلة في باب البيع في  
طاب ثراه لو نذر تحرير اول مملوك بملكه فملك جماعة تخرج في احدثهم وقيل بغيره وقال ثالث لا يبرئ من عتق  
اقول المذهب الاول هو النجاشي قول ابي علي فان مات او وضع عن بيان ارادته فخرج ولحقنا به المصنف والثاني قول ا  
الشيخ في النهاية بغير القاضى وبه قول الصدوق ولحقنا به العلامة والثالث قول ابن ادرس اجمع الاولون ببارواه  
الحسن الصقلي عن الصادق عليه السلام قال سالت عن رجل قال اول مملوك احكمه فهو حر فاصاب مائة كان يشتره على  
واحد فليتحريمه شاء فليعتقه ولان كل واحد منهم اول البينة الي من يتجده ملكه عليه وقد كان مخيرا في اتحاد سبله فغيره  
بان يشتره به او لا فغيره اقيمت له الجوار كما كان ولان المراد بالاول من لم يسبقه غيره فانه لو ملك واحد ولم يملك لغيره  
غيره عتقا جاعلا لصدق على كل واحد غير مسبوق بغيره عن الرواية المعارضة باصحة منها وفي طر هذا اسماعيل بن سيار الهاشمي  
ومؤيد كور بالصفحة عن الثاني با اتحاد الموصف بوجوب عتقه ولا اولويه ولا يجمع عتق الكل فتعين التفرقة لثبوت الاشكال  
والقول الاول لاصالة الزم من وجوب التفرقة اجمع الشيخ بصحبة ابي علي عن الصادق عليه السلام في رجل قال اول مملوك  
احكمه فهو حر فورث سبعة جميعا قال بغيرهم ويعتق الذي يخرج باسمه ولانه يملك الجماعة تصدق عليه انه ملك ملكا  
واحدا قطعاً فذلك الواحد ان لم يسبقه ملك مملوك فذلك الاول فيعين للنذر ولا يلزم من عدم صدق الاول  
على كل واحد البينة الي الاخيرين عدم صدقها على واحد مطلقا فبصدق على واحد له اول فاما ان يقرع ويخرج  
فبطل قول ابن ادرس قال العلامة ولا يستند قول ابي علي اجمع ان ابن ادرس اصابه الزم وبان شرط النذر ما وجد  
شرط النذر وقد بيناه طاب ثراه حال العتق لولا ان لم يشرطه وقيل ان لم يعلم به فبطل  
وان علم ولم يشتره فهو للعبد اقول النظر هنا يقع في اربع ابحاث الاول في تحقق الملك ومباينة ثلث  
الاول ملك رتبة المال فالمراد به الاستقلال ملكا فالاستقلال السيد فيه ولا يشترطه من غير ههنا الملك وهو  
قاهر الصدوق وابو علي والاخر المنع ويكونه محجورا عليه لكان الرق كما يحرم على الصبي والسفيه الثاني هل التعرف في  
الجملة ومولاهم الاول دون العكس البينة الشيخ في النهاية بغير القاضى وقوة العلامة في المختلف ولحقنا به الشهيد وضع  
ابن ادرس والعلامة في اكثر كنفه وفي المحققين الثالث ابحاث التعرف ولا شك في حصول العبد وعلية اجماع الامتساق  
كان التملك من السيد او من غيره وبالمعنى بالملك عند القائلين منع الاولين اجمع المانعون بوجوب الاول انه  
ملك محض فلا يكون له اهلية التملك كغيره من المملوكات الثاني انه لو ملك لرجل المال في ملكه بالاسباب الموجبة للرجوع  
بغير اختياره كالارث وكذا وجوب شره من حاله موثرة واعتناقه او لم يكن يخرج به ليحقق سبب التملك فيه فلا يمكن  
كقوله قبل العتق كان التكليف بملكه عتقا الثالث انه لو ملك لرجل المال في ملكه بالاسباب الموجبة للرجوع  
المقدم بيان الشرطية بتحريم الاستدعاء على المولى بغير رضاه وقوله عليه السلام اخو المسلم لا يحل له الا عن طيب نفس  
منه وبيان بطلان الثاني بعد الاجماع صحبة محمد بن اسماعيل عن الرضا عليه السلام قال سالت عن رجل اخذني



ام ولله شبة وهبته لها بغير ثمن فبها من خدام وخناج ايجوز ذلك قال الربيع اذا كانت ام ولد له **الرابع** قوله ضرب  
مثلا عبد ملكا لا يقدر على شئ وهو يكره في سبائكهم في فنيق العوم لما ثبت في موضوعه **الحاشية** قوله ضرب  
لكم مثالا من انفسكم هل لكم مما اكلت البياض من شراكاء في رزقناكم فاستم فبها سواء الالبه وهو توبيع وتبيع  
وانكار في صيغة الاستفهام لقوله تعالى من حاله غير الله حتى يستبشرون بانهم يصح عنقهم من قاطل الضرب وكل من صح  
عنقهم فمالكه الثاني حق لقوله عليه السلام لا عتق الا في ملكك فذلك المقدم وبيان الشرطية صحته عن ابن زيد وسياق  
وطلا في الاحاديث الدالة على الاضافة لقول الصادق عليه السلام فالتب بعد الضرب فهو للملوك والامام لذلك في الحقيقة  
**العقبة الثانية** في بعية المال بعد العتق وكل من منع الملك للعتق او التبرع به كالعقود ولله في  
ادريس من التوبة لا يجازي الى استثناء بل يكون للسيد علم به او لا ومضى ثبت الملك للغير او التبرع قال ابن علم برجال  
العتق ولم يستثنيه فهو للعبد الا فهو للسيد ليس عليه الشيخ في النهاية ابو علي والصدوق والتقي واجبي اعليه صحته  
زراره عن الباقر عليه السلام قال سأل عن رجل عتق عبد له مال والمعدن من المال قال فان كان يعلم ان له مال  
تبعه ماله والا فهو له **العقبة الثالثة** في كيفية الاستثناء فيقول على تقدير عدم التبعية للمملوك والاستثناء هل بشرط لفظ  
الا ستاء على كبره قال الشيخ في النهاية نعم واختاره فخر الحقايق ولم يشترط العلامة واطلق الصدوق وابن حنبل صحته  
الاستثناء واجبه الاول بان قوله انت حر موجب للتحرير فيقع الاستثناء بعدم تمامه لهذا الاعتبار في صحة لزوم  
الشرط ان يذكر بين الايجاب والقبول ليكون في متن العقد ولا يشترط قبول العبد للعتق بل يكفي الايجاب لا  
تحتاج حصول عدم تمام سبب القهر فلا يكون موثرا لصحة حره قال سالت ابا الحسن ع عن رجل قال للمولاة انت  
حره ولي مالك قال لا سيد المجرى قبل المال يقول لي مالك وانت حر برضا المملوك اخرج العلامة بالاصل وبان الكلام هنا  
بينهم اخرجوه كماله قال انت حر عليك خذ منه سنة في الاستدلال بالرواية نظر لانه شرط فيها رضا المملوك ولم يقل الشيخ  
**الحاشية** قوله لا سيد المجرى قبل المال يقول لي مالك وانت حر برضا المملوك اخرج العلامة بالاصل وبان الكلام هنا  
بينهم اخرجوه كماله قال انت حر عليك خذ منه سنة في الاستدلال بالرواية نظر لانه شرط فيها رضا المملوك ولم يقل الشيخ

قوله لا سيد المجرى قبل المال يقول لي مالك وانت حر برضا المملوك اخرج العلامة بالاصل وبان الكلام هنا بينهم اخرجوه كماله قال انت حر عليك خذ منه سنة في الاستدلال بالرواية نظر لانه شرط فيها رضا المملوك ولم يقل الشيخ

الصدوق

الصدوق في الصبي ومبغوثها افتى الشيخ في النهاية **تجيب** قد عرفت ان المصنف وافق الصدوق واما على  
على ملك العبد وخالفها في ثبوت الحجر عليه يظهر كتحقق ذلك في مصاديقها لا عتق العبد من دون اذن فانه ينفذ  
قول الصدوق ويقف على الجازية او يبطل على قول المصنف ومنها لو تصدق فانه ينفذ على الاول دون الثاني ومنها  
لو باع ينفذ على الاول يجوز التصرف عليه المقتضى ويجوز له ان يبيع من حيز العقد وعلى الثاني يبطل او يقف على الجازية  
ولا يجوز التصرف قبلها ومع فسح المولى يسترجع المأتم المسترى ومنها لو وجب على العبد كفاية فانه ينفذ على  
الاول بغير كفاية بالعقود وان لم ياذن السيد على قول المصنف يصح ان سبق الاذن وعلى الثالث لا يصح وان حصل  
الاذن بل بغير الصوم **الحاشية** قوله لا يذنه وقيل ان قصد الاقرار فلا يكون موثرا وبطل العتق ان كان معصرا  
وان قصد القهر لم يذنه فذكر يسعي العبد في حق الشريك فان اتسع استقر حكم الشريك على حكمه اقول عتق السراير  
ثابت بالنظر والاجماع اما الاول فلقول النبي صلى الله عليه واله من اتفق شقاصا من عبد لمال قوم عليه الباقى واذا وجب تكيل  
العتق والعبد يبيع فلان يكمل والباقي له او في رواية عياث ابن ابراهيم عن الحارثي عن الصادق ع عن الباقر ع ان  
رجل اعققت بعض غلامه منقرا على موح لیس له شريك في الشريك بين ان يكون العبد لا وشره كما قيل ان رجلا اعققت  
شقاصا من مملوك فلم يغيره النبي صلى الله عليه واله وسلم واجبه بان يبيع على العسر جبا بين الاجابة اذا عرفت هذا فنقول اذا عتق  
الشريك لا يخلو اما ان يكون موثرا او معصرا فاما الاول عتق الموصى بشرط الشيخ في التتبع عليه قصد الاقرار بغيره  
ومع قصد القهر لا يقوم بل يستحيل فان لم يفعل استسعى العبد في الباقي ولم يكن لصاحبه الذي يملكه باقي فانه يستحق امره ولله  
عليه فيه بل يستسعى فيما بقي من ثمنه فان امتنع العبد من السعي في ذلك رقبته كان له بقدرها ما انفق ولله بقدره الباقي  
والباقي من التتبع عليه مطلقا على عموم الامير اخرج الشيخ الحسنه الحلي عن الصادق عليه السلام انه سئل عن رجلين كان بينهما عبد  
فاعتق احدهما لقيصر فقال ان كان مصارا كلف ان يعتقه كلمة الاستسعى العبد في المصنف الاخر او اراد ان يدرس  
لزوم التفاضل لشرط قصد القهر في العتق لصحة مع قصد المضارة وهو لزوم السراير فيه وعدم لزومها مع قصد القهر  
غير واضح ولا مستقيم واجاب العلامة عنه بان المراد بالاضارة توقيفها وضع المالك من ملكه **الحاشية** عتق العسر فيه  
ثلاث اقوال الاول استسعى العبد في حبس الشريك قال الصدوق والسيد ومولاه وعتقه واكثر من حبس  
عن الباقر ع قال من كان شريكا في عبد او امره قليل وكثير فاعتقه حصته ولم يعتق فليشتهر به من صاحبه فبعتقه كله  
لم يكن له سعة من حال بغير قينة يوم اعققت منه قال اعققت ثم يسع العبد في حساب ما بقي حتى يقيق **الحاشية** استقرار  
الرق في الباقي قال الشيخ في المبسوط ومسنده ورواه ابي علي عن الصادق ع في جارية كانت بين اثنين واعققت  
احدهما لقيصر قال ان كان موثرا كلف ان يضمن وان كان معصرا خذت باحصص **الحاشية** ان كان قصد الا  
ضراء بطل العتق وان قصد القهر يستسعى العبد في رقبته وان اتسع العبد من السعي كان له من نفسه قدره اذ عتق  
ولله الباقي قال الشيخ في النهاية ومسنده ورواه محمد بن ابي عبد الله عليه السلام انه قال وان اعققت الشريك مصارا ومولاه

الصدوق



فلا عطف لانه اراد ان ينفذ على القوم حكمهم فخرجوا القوم حقتهم وخرجوا على قصد الاخر اذ خافوا ان ينفذوا على القوم حكمهم  
ثلاثة اذا عطف لكان له كل واحد من الثلاثة ولو استثنى رفر لرواية السكوني وفيه مع صفه السند اشكال مشاهد عدم العطف في عطف اقل عطف  
السلمية انما يكون في الاشخاص لا في الاشياء فلا ينفذ العطف من كل الى امة وبالعكس كما لا يتبعها في البيع قال ابن ادریس واختاره المصنف  
والعلامه وقال الشيخ في النهاية عطف لكل وان استأجر في المحرم لم يثبت رفر بقوله القاضي وابن نهره وهو ظاهر في عطف العبد والسند رواية السكوني  
عن الصادق عليه السلام عن الباقر في رجل عطف ابنه وهو جليلي فاستثنى ما في بطنها قال لا تتركه وما في بطنها حر لان ما في بطنها منها قال  
الشهيد وعليها الفتاوى ويؤيده صحيح الحسن الوشاء عن الرضا عليه السلام في جارية ذرية وهي جليلي ان علمه فهو مذهب والافواه  
**باب ثلثه** واخوه الاصحاب الاتفاق اقول غائب الاصحاب لا تشاهد الى اجاعهم وخلوفا الرواية عند روي السكوني عن  
النوفلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا عظم فلا رفر عليه وروي ابن محبوب عن ذكر عن ابي عبد الله قال كل عبد مثل بر بنو  
حر وهو مشهور روي ابو بصير عن ابي جعفر ع قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في كل مملوك انه حر سائرته الى ابي عبد الله عليه السلام في كل مملوك  
العقود في ثمة الا ان الملك للعبودية يعني بما لا يورثه والاولاد متى حصل لهم اختيارا كان ملكا او قهرا ان عطف المملوك كذا  
ينعقد على الرجل المملوك عليه اما ان عطف الولد فله في العتق والى ما ينبغي للرجس ان يتخذ لعل ان كل من في السموات الا ابي الرحمن عدا  
دلت على ثمة في العبودية للولد في الولد بطريق اولي واجماع مطلقا في الولد من مملوك فله في العتق والى ما ينبغي للرجس ان يتخذ لعل ان كل من في السموات الا ابي الرحمن عدا  
ملكك ايمانهم فانهم غير مملوكين وفي اللوم عن الوطى عند اليقين وهو متع هذا مملوك الملك حاصل لان انتفاء اللوم يدل على  
انتفاء مظهره وكذا لا ينفي على المراه سوي العود ببقاء الدليل فيها وعدم تحقق الثباني في غيرها والاصل بقاء الملك وعدم  
العطف **الباب** عر وض اجماع الملك **الثاني** عر وض البرص عند ابن خزيمة ولم يثبت بالاقول **الثالث** عر وض العبيد في كل مملوك  
خلافا لابن ادریس **باب** الاتفاق عند اصحابنا **باب** موت قريش مع عدم وارث سواه **باب** اسلام العبد في دار الحرب قبل حلاله  
واشتهر ما لا يرد من وجه قبله ولم يشترط الاكثر **كتاب التبرير والمكاتبه والاسيلا** **فصل** في التبرير  
المملوك بعد وفاته واشتقاق قريش من البر وما كان من التبرير انما يحصل بعد الوفاة وهي درجاة سيئة تدبر ويدل على شرعية النص  
والاجماع اما الاول فالتمس التواتر واما الثاني فلا خلاف بين الامة وفيه من جهات الاول التبرير مطلقا مطلقا كقولنا اذا  
ماتت فانت حر ومقيد كقولنا اذا ماتت في شهري هذا وسنتي هذه او مضي هذا ماتت حر فان حصل الموت مع الشرط وقع  
التبرير والا فلا **الثاني** التبرير هل هو جنس العتق او عتق بصيغة قبل الاول لان العتق لا يقع مطلقا ولا اعتبارا خرج جبر من  
من الثلث وجواز الرجوع فيه وقيل بالثاني لعدم اشتراط قبول فيه وعدم توقف بعد الوفاة على الاتفاق في الموت او  
احكام فكان عتقا بغير جواز هذا الاجماع اذا العام بخلاف الدليل **باب** الوصي بعقبه ليس مدبرا وان خرج من الثلث و  
ويظهر في ما في مسائل الاول في افتقار الى الاعتقاد بعد الوفاة من الوارث او احكام مع امتناعه وعدمه في  
الدبر **باب** ثبوت احكامه في المذبح من حين الموت وفي الوصي بعقبه بعد اعتقاده فالكسب للمعدوم حين  
الموت في الاول وبعد الاتفاق في الثاني **باب** لو مات المملوك بعد موته سيدة قبل الاتفاق في الوصي بعقبه

حكم بونه عدا وموته بغيره على الوارث وفي المذبح على بيت المال **باب** العبد صفة مملوكه الجبر والعتق واستحقاق الوقف والمذبح  
صفة المالكه وزوال الحجر بعد الموت في المذبح واخذها في الوصي به الا بعد الاتفاق وان عطف المصنف على المثلثة اعني  
التبرير والمكاتبه والاسيلا لا يشترطها في شيء واحد من هذه وسبب العتق عن المالك في الحال وتوقع حصول العتق في باقي  
الحال مع جواز ان لا يحصل الرجوع البديل في التبرير او عجز المذبح عنه وحصول عجز العبد في الكسب وموت الولد في الاسيلا  
**باب** ثلثه وفي اشراط القربة تردد اقول المذبح ابن ادریس قصد التقرب في التبرير وهو ظاهر القاضي وموسني على  
مسألة **باب** ان عتق الثاني ان العتق شرط فيه في القربة ويلزم من هذا المذهب بطلان التبرير الكافر وقيل بالاشتراط لاصل  
والتحقيق ان يقول التبرير هل هو وصية بعقب او هو عتق مطلق للموت فعلى الاول لا يحتاج الى تبرير القربة وعلى الثاني يحتاج  
اليها ان قلنا باشتراطها في العتق قال في المحققين وقال كثر من الاصحاب انه وصية **باب** ثلثه ولودع الولي في تبريرها  
لم يلزم رجوعه في تبرير الولاد وفي قول اخر ضعيف اقول يجوز للبيد وطى لامة المذبح اجاعا لكان الملك وجواز رجوعه  
فيها ونفوذ تصرفه وجواز وطى المستولده وهو العتق فيما ان لم يبرح بيعها بالاجماع والزام السيد ارش جنايتها على مذهب  
بعض وعدم ثبوت ذلك في حق المذبح وليس كذلك المكاتبه والفرق بينهما في وجوه الاول انقطاع تصرفه في بيعها  
فصارت حقوق نفسها **باب** ان المكاتبه عقد مدعى وضد المذبح شرط فيها العتق والعوض وليس شرطها في التبرير **باب** ان  
المكاتبه لو وطيت لم يثبت له اوصي عليها لكان المهر الارش لها بخلاف المذبحه والمستولده اذا عرفت هذا فيقول المذبح  
بعد التبرير فان كان من مولاها لم يثبت له اوصي عليها لعدم ثمة التبرير فان كان من مولاها لم يثبت له اوصي عليها لعدم ثمة التبرير  
التبرير بل كعتقها فيتم لها في نصيب لدها بعد عجز الثلث عن قيمتها وان حملت من غير مملوك احاطت بعقد او بنية  
او من حر بزنا فان الولد يكون مدبرا بعد الرجوع في تبرير لأم او منقرا عنها قولان احدهما لا قال الشيخ في النهاية  
واخلافه وبغير القاضي وابن عسرة واختاره المصنف ولعل وجهه انه انما يرجع في ابدية وتبرير الولاد حصل بالبر لا  
باعتباره ولا يملك الرجوع واجتمع في اخلاف واجماع الفرقه والاخر يجوز قال ابن ادریس واختاره العلامة وفي المحققين  
لان التبرير وصية وكل وصية يصح الرجوع فيها اولان الولد مدبرا وكل مدبر يجوز الرجوع فيه **باب** ثلثه  
ولو دبرت اجلي لم يسرا له ولدها وفي رواية ان علم بجهلها ما في بطنها بمنزلة ما اقول للاصحاب هذا ثمة اقول الاول  
عدم سرمان التبرير كالمطلق سوي علم به او لا وموقوف الشيخ في الكتب ليس باعتباره ابن ادریس والمصنف والعلامه  
**باب** السرمان مطلقا وموقوف القاضي **باب** السرمان مع العلم به وعدمه مع الجهل وموقوف الشيخ في النهاية وابن  
حرز وهو ظاهر في علي واحد قولي القاضي اجماع الاولون بموت عثمان بن عيسى الكلابي عن الكاظم عليه السلام انه قال ان  
كانت المرأة ذرية وبها جلي ولم يذكرها في بطنها فاجازير والولد رق وان كان انما حدث حمل بعد التبرير فالولد مدبر  
في تبرير اجماع القاضي وبه كما جرحه في تبريرها في التبرير كما في العتق والبيع والاصل من عتق اجماع الشيخ برواية الحسن  
علي الوشاء عن الرضا ع قال سالت عن رجل ذرية وهو جليلي فقال ان علم بجهل اجدار بر في بطنها بمنزلة ما وان كان لم يعلم



فما في بطلانها رفق وعلما العلامة على تدبيره مع الامم قال **طاب ثراه** وفي صحته من الكافر تردد اسنده بحول اقول هذا ثالث  
مذهب الاول الصحيح مطلقا مذهب الشيخ واختار المصنف والعلامة في المختلف **الثاني** المطلق مطلقا مذهب ابن ادریس ا  
**الثالث** صحة تدبيره الذي ذهب بعض اصحاب قال **طاب ثراه** والتدبير وصحة يرجع فيه المولى مني شاء ولما  
قولا صحيح قطعا انا لو باعته او وهبه فقولان احدهما يبطل التدبير وهو الاثر والآخر لا يبطل ويبقى البيع في حد ذاته والى  
العبارة اقول التدبير يقبل الرفع اجماعا ولما روي جابر بن عبد الله عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
عليه السلام من يشترى مني فباعه من غيري من عبد الله ثمان مائة درهم فذمها اليه فقال عليه السلام انت اجمع منه وعجز  
الكلام بطلان على انه يبطل ولا لما كان يحتاج الى بيان وجه الترجيح لانه لا يقع في صحة المولى وان لم يجره وينهيه  
رافعه في امر الغير والفعل اما الاول فلقوله رجع من التدبير او بطلته او دفعته او فسخته او ازالته وهو اجماعا  
وانما الفعل فاقول الاول العبارة فاذا وهبه بطل وان لم يقبض التمسك لان اللفظ الدال على العلم اذ ادى الى الرجوع واردة  
الشيء يستلزم كرهه ضده وبسبب وجود الضد يبطلان الضد الاخر والاولى اجماعا الضدين وباحتياط  
الشيخ في الكتابين وصرح ابن عمر بطلان العبارة بالقدم الرجوع في التدبير لفظا **الثاني** لعققت فبصح ويكون رجوعا  
لانه انا وصيته بالعققة او تعليقه وكل وصية بالعققة وتعليقه يبطل نتيجة **الثاني** الوقف يبطل تدبيره وان لم ينقص لفظا  
وموقوف الشيخ في الكتابين وابطال ابن عمر الوقف قبل الرجوع باللفظ **الرابع** الوصية بفتح يبطل التدبير واخلاق  
فبصح ابن عمر ومن قال **طاب ثراه** البيع فبصح في الوصية يبطل التدبير عند الشيخ في الكتابين واختار ابن ادریس  
والمصنف والعلامة واخلاقهما في مقامين الاول هل يصح بيعه لا قبل الا بعد رجوعه قال الحسن والصدوق  
ليس له بيع الا ان يشترط على المشتري عتقه بعد موته فاذا اعتقه قالوا لم لا يعتقه وقال في النهاية مني اراد التدبير  
من غير ان ينقص تدبيره ولم يجر له ذلك الا ان يعلم المتابع انه سيجد خدمته وان متى مات موهرا لا يبطل عليه **الثاني**  
على القول بالصحة هل يرفع التدبير قال المعتمد لابن مني مات البائع صار حرا لا يبطل عليه وصرح قال الشيخ في النهاية وهو قال ابن  
ادریس برفع التدبير واخاره المصنف والعلامة وغير الحققين احتجوا بان التدبير وصية وكل وصية باخراج الموصي من  
ملك الموصي في حياته وكل بيع يخرج الملك فخصا ثلاث مقدمات والاولى ان اجتماعهما والثالثة ظاهرة في مفهوم البيع  
وحده اذا لم يتقال بعين من شخص الى غيره وبصحة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام عن رجل بعت مملوكا  
ثم احتاج اليه فباعه قال فقال هو مملوك ان شاء باعه وان شاء اعتقه وان شاء اسكه حتى يموت فاذا مات البعيد فهو حر من  
ثلاثة اوجه الاستدلال بهذا الخبر من ثلاثة اوجه الاول شرط التدبير بما سكه حتى يموت وثموت بغيره لانه ان يلفظ  
ان في قوله ان شاء وهي حرف شرط **الثاني** ان في بلفظ اذا مات وهي ايضا شرطية **الثالث** قوله وهو حر من ثمرة يدعي  
عدم العتق على تقدير البيع لانه على علم الشيخ اذا اخذ الثمن لم يغير قيمة المبرور من الثلث لانه اخذ عوضه ولا تغيب  
فبصح على الورثة اجمع الشيخ بما رواه محمد بن مسلم عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

ابو بصير قال لا الا ان يشترط على الذي سيجر اياه ان يعقده عند موته وثمنا صحيحا صحيحا صحيحا وهو اني ابي بصير القاسم بن محمد عن ابي  
عمر وابنه الكوفي ايضا قال في التمهيد بكل الاحبار والعلامة على جواز بيعه وانما شرط الوصية على فدية برفع التدبير كما ان  
ينقص الوصية بغير الدية في بعض النسخ والاحبار والعلامة على جواز بيعه على بيعه بغير فدية برفع التدبير كما ان  
وهذا ليس بجواب لان التدبير وصية وهي تبطل بخروج عن ملكه وبيع النافع لا يصح لعدم كونه اعيانا او عدم العلم بها وبطلانها  
بل الوصية في الجملة ان يبيع المبرور على ما اذا كانت التدبير واجبا فهذا لا يجوز بيعه لانه من جملة العتق ويحل بيع المبرور  
على الاجارة وانما في الحقيقة مع المناقعة معجزة ويرى بيعه اخذ منه مدة حياته الى ان يوجعه مدة فدية فاذا انقضت المدة  
جاز ان يوجعه لغيره وهكذا مدة حياته **الرابع** قد ظهر فيما تكون من الاقوال عدم بطلان التدبير عند الشيخ بخبر  
عن الكمال بن ابي اسحاق في الرجوع باللفظ فيخرج على ذلك فروع الاول حكم الصلح حكم البيع **الثاني** حكم الهبة كذا فيكون الهبة  
منقولة الى المبرور فان باعه في دينه باع اخذ منه خضعة **الثاني** لو اذن المولى فان كان عن غير فدية لم يبطل قطعا بقضاء  
المدير ويكون المشتري الى الوارث بنفسه لا ينداد انا هو اخذ منه كالمبرور وعلى القول بالمحاربة يبطل التدبير كخبرهم المالك  
عنه لا ينداد وانما تركه الى الوارث فهو كالمالك في اقتضائه بطلان فدية المالك ويجوز عتقه بغير الدية لان الرده ثمارة الموت  
وهذا على الوارث ان تركه فيعتقه بها قال **طاب ثراه** والتدبير مذهب على التدبير هو ان كان سابقا على التدبير او متساويا  
وبغير رواية بالتفصيل مذكور في الاصل ان التدبير ثمارة الوصية فلا يرحم المولى بل مقدم عليه ولا فرق بين ان يكون التدبير  
سابقا على عتق المبرور او متساويا او لاحقا وهو اختيار ابن ادریس والمصنف والعلامة وقال الشيخ في النهاية اذا برعبد عليه من  
قراره من الدين ثم مات كان التدبير باطلا وبيع العبد في الدين وان برعبد في حال السلامة ثم حصل عليه دين ومات لم  
يكن للدين عليه سبيل وشعر القاضي بصير الى بصير عن الصادق عليه السلام قال سألته عن رجل برعبد موهرا عليه دين فمات  
من الدين قال لا تدبير له وان كان دبره في صحته منه وسلامة فلا سبيل للدين عليه وثمنا صحيحا صحيحا وهو اني ابي بصير عن ابي بصير  
العلامة كون التدبير واجبا بغيره او بغيره فاذا كان في سلامة من الدين لم يكن للدين عليه سبيل وان كان عليه دين ومات من دبر  
فان الدين لم ينعقد له لانه لم يقصد به الطاعة قال **طاب ثراه** ولو جعل خدمته عبدا لغيره ثم موهرا بعد  
المخدم صح على الراية الى اخره اقول المشهور بين علماء صحة التدبير معلقا بوفات غير السيد جعلت خدمته العبد لغيره  
حال حياته ثم موهرا بعد وفاته قال الشيخ في النهاية اذا جعل الانسان خدمته عبدا لغيره وقال متى مات من جعل له تلك  
اخذ منه يكون حرا كان ذلك صحيحا فتمت مات المجهول لذلك صار حرا فان بقى العبد ولم يرجع الابد موت من جعل  
لخدمته لم يكن له احد عليه سبيل وشعر القاضي وهو ظاهر في عليا وصرح به ابن عمر واختاره المصنف والعلامة فاما ثلثه  
احكام الاول جواز التدبير معلقا بجملة غيره المالك **الثاني** ان الاباق لا يبطل التدبير في هذه الصورة **الثالث**  
انه ليس للمورثة عليه سبيل وان استحق موهرا عليه اخذ منه حال حياته فليس له سبيل له ولا الزم له عوض  
اخذ منه والمجبر في ذلك الى صحته يعقوب بن شبيب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يكون











اشتمالها على

كيف اعطى الله من فضله  
 ومقالته مضادة ١٢  
 ذكر جهل خطه كما اشتهر  
 وله اهل تلك الامور  
 لم يفرق الا بها  
 الحق

كيفية معرفة ما في الضلع والاربع الناحية للبر من قسمة العلم في المختلف

[illegible]







الحديث وسهل ابن الحسن وابن عبيد بن جابر في النهي في النهي وقيد ما بعد الجهر ولا بد منه في نهان التمس الي  
لحوم اولادها والبناء استكمال اظهر عدم الاحكام خلافا لابي علي حيث جزم الجمع **قوله** طارئة وروي ابو بصير  
اخوه اقول ورد المصنف هذه الرواية في السند الحكم للرد فيها وفيها ايماء الي ان باخرة وطها بعد ذلك وصل الي التعلية  
تجربها انما كان لانه قصد احكام في طه لا بحسب حرام فلو حلف لا يطها مطلقا ولم يخط بباله قصد الجزع احكام  
تعلق التمس فيها ونزعت اليه في يده الكيل بوطها الا ان يوعى من التمس ما يوجب جملها كان يكون لوطها **كتاب**  
**النذر والوعود** **قوله** النذر التزام الكمال المباح في القصد غير المحذور في فعل او ترك يقول من نذر  
به القربة واحتراما للمحذور عليه عن النذر ولا ينعقد نذره لئلا والاصل فيه الكذب والنذر والاجماع اما الكتاب فتقولع بو  
فون بالنذر ويخافون ويوفون ما نذرهم وادفوا العهد اذ اعاهدتم وكان عهدا ميسورا واما النذر فمادي عن النبي صلى  
الله عليه وسلم من نذر ان يطعم امره فليطعمه ومن نذر ان يعطي امره فليعصه واما الاجماع فمن سائر الامور لا ينعقدون في صحة النذر  
وجوب الوفاء في الجملتين **قوله** النذر قسمان نذر مجاز ونذر بر فالاول ما نذر ان يذبح نفسه من طاعة يفعلها جزا  
يشترط فيه حصول من جليل يقع او دفع مكره فضاها شرطا وجزا فالثاني ما نذر ان يذبح نفسه من طاعة يفعلها جزا  
ان لا يكون معصية لقوله عليه السلام لا نذر في معصية من تعالى بحديث **قوله** النذر قسمان نذر مجاز ونذر بر فالاول ما نذر ان يذبح نفسه من طاعة يفعلها جزا  
منع بعضهم عنها لانها لا فعل مكره اجزاء ولا يشترط فيه ان يكون طاعة مقدور القول عليه لان في معصية ولا في حال  
ملك ابن ادم واسقط عليه السلام عن بني اسرائيل حيث نذر ان يصوم ولا ينعقد ولا يشترط في طاعة فمروا بالنذر  
ما فيه طاعة فقال عليه السلام مودة فليكنم وليتفضل والنعقد وليتصور **قوله** الثاني ان يشي في بالنذر تبرعا عن غير شرط وجب القول  
علي ان الصوم او الصلوة في حجة قولان **قوله** طارئة وفي انعقاد النذر قولان انتهى **قوله** النذر قسمان نذر مجاز ونذر بر فالاول ما نذر ان يذبح نفسه من طاعة يفعلها جزا  
المصنف هو المشهور بين الاصحاب وموافق للشيخ وان ادريس واختاره المصنف والعلامة قال الرضا لا ينعقد ما لم يعلم  
بشرط اجماع الاولون بوجه الاول صرف الاسم النذر الى المعلوم المطلق ومورد التنقيح مشترك بين الاقسام جميعا  
به عملا بمجموع يوفون بالنذر وادفوا العهد استاذ اعاهدتم اني نذرت لك في بطني ولم يذكر الشرط في هذه الاية مع تسميته  
نذرا **قوله** من نذر ان يطيخ امره فليطعه وصحيفة في الصلوة عن الصادق عليه السلام قال من نذر ان يعمل عمل من  
قال ليس النذر شيئا حتى يسي ثيابا او صيدا او صدقة او حيا او هديا ولم يذكر التحليف ولو كان شرطا لزمه تاجر البيان عن  
وقت السؤال وهو محال لا تقرر في حوض **قوله** الاجتناب اجتناب السبب في النذر ما كان معلقا على شرط وما لا ينعقد  
على شرط لا ينعقد اسم النذر وبالاجماع والثاني ممنوع والاول عين الشرع فلا يلزم **قوله** طارئة ولو  
اعتقد انه متى كان كذا فله عليه ولم يلفظ بجملته قولان انتهى **قوله** النذر قسمان نذر مجاز ونذر بر فالاول ما نذر ان يذبح نفسه من طاعة يفعلها جزا  
والاعتقاد وبقوله القاضي وابن حجر وموظاهر الغيبة قال ابو علي لا ينعقد الا بالنذر طاعة الزمته قال ابن ادریس واختاره المصنف  
والعلامة في التمس كونه وتوقف في مختلف اوجه الشيخ يوم قوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات اى المأمور ما نوي واذا انشئ العمل

انتفاء الزم

انتفاء الزم وجب تحقيقه عند تحققها وان الساط في العبادات النافية للاعتقاد وهو ما حصل واللفظ انما هو اعلام  
اليعز في النهي واسرع عالم الزم انما هو الزم عند النظر بعقد العزم عليه وان لم يوجد لفظ لقوله تعالى وان تبدوا ما في  
انفسكم او تخفوه ولا يحسبكم الله بالذين الباقون بان الاعتقاد حكم شرعي فيبقى على الشرع وليس الاصل براءة الذم ولان النذر لا يقع  
فلا يكتفي فيه مجرد النهي كما يمين والتوقف ولان من السباب ولا تجري على ما في القلوب بل لابد من ظهورها **قوله** طارئة  
وفي انعقاد اي العهد اعتقاد قولان انتهى **قوله** النذر قسمان نذر مجاز ونذر بر فالاول ما نذر ان يذبح نفسه من طاعة يفعلها جزا  
**قوله** طارئة والسبب اذا كان طاعة في النذر كشك الزم وان كان له حكم لم يلزمه وبالعكس لو كان السبب معصية  
اقول ان المصنف هنا في اقسام المروءة وينقسم الى اربعة اقسام لان السبب اما ان يكون طاعة او معصية وعلى التوحي  
النذر اى اجتناب ما كان يكون كشك او جزا فالاقسام اربعة الاول ان يكون السبب طاعة والشك نذرا كقول ان صليت لليلة  
او حجة عدا فله على صدقة فيقصد التزام الصدقة والشك على التوقيف للقيام والقيام فينقصد قطعا **قوله** ان يكون  
السبب طاعة والنذر جزا كقول ان صحت غدا فله على صدقة فيقصد الزجر بالنذر الصدقة اي دفع النفس وجزا عن القيام  
كيفية نذر الصدقة وهذا لا ينعقد لانه معصية **قوله** ان يكون السبب معصية والنذر طاعة لقوله ان فعلت كذا من  
المهمات فعلي صدقة ويقصد الشك اي يقصد التزام الصدقة والشك على التوقيف والطغر بالمعصية وهذا لا ينعقد لعدم  
سبب **قوله** ان يكون السبب معصية والنذر طاعة ويقصد الزجر لقوله ان فعلت كذا من المهمات فله على صدقة  
ويقصد منع نفسه وزجرها على فعل المحرم لمحض والزم والصدقة وهذا لا ينعقد قطعا فقد علم من هذا ان السبب  
اذا طان طاعة وجب كون النذر كشك ولو كان معصية وجب كونه جزا ولا يصح العكس في القبيح **قوله**  
**قوله** طارئة ولو انفق يوم عيدا او فطره وفي القضاء تردد اقول بالقضاء قال الشيخ في النهاية والمبسوط وبه قال  
المصدق وابن حجر ولقد مر قال القاضي وابن ادریس والعلامة في القواعد واختاره في المحققين لان شرط صحة النذر  
قبول الزمان للصوم وكل ما يصح صومه شرعا لا بد من خلو تحت النذر وبما صاله براءة الذم بلحج الشيخ بالا حيلط وبقوله  
علي بن مهزياد قال كتب الي ابي الحسن ع رجل نذر ان يصوم يوم كجوة دايما فوافي ذلك اليوم ليوم عيدا فطره  
او اضحى هل عليه صوم ذلك اليوم او فضاوه ام كيف يصنع يا سيدي فكتب اليه فتد وضع امر الصيام في هذه الايام  
كلها ولا يصوم يوم بديل يوم انشاء امره وحل على الاستحباب لانه لو كان واجبا لم يعلقه على المشيئة بل يلفظ ان المحقق قبل  
بل للترك واجب لان الاصل في الاطلاق احقيقه وفيه دخل لان المندوب شاء امره ايضا لكونه مطلقا للشايع  
**قوله** طارئة ولو انفق يوم عيدا او فطره وفي رواية ينعقد عنه بعد اقول بربطه بغير يوم  
نذر صومه هل ينعقد اليه بل ام لا قيل فيه ثلاثة اقوال الاول الصدقة عنه عبيد قال الشيخ في النهاية **قوله** طارئة  
القضاء خاصة ولا كذا رت قال المصنف **قوله** التقصيل وهو ان العجز ان كان نذره لا يمكن زواله بغيره  
العادة كالكسبي والعطاش الذي لا يبرح زواله لم يكن عليه شيء وان كان لم يبرح بوجبي بركة افطر وقضا ولا كفارة ولو لم







ودمي بالبحر فنفذ خلاف ما قلناه بشيئين الاول اشتراط خروج الدم **الثاني** ان كل المتحرك مطلقا ولم يشترط استقراره في مكان  
 وقال القاضي لعل ان يتحرك كل واحد منهما ويخرج منه الدم وان تحرك احدهما وخرج منه دون الآخر فالمتحرك هو كل  
 دون الذي لم يتحرك منه دم فقد اشترط كل واحد من **الثاني** من تحركه وخروج الدم وقال ابن حزم اذا كان سوا خرج الدم  
 وان لم يخرج حرم وان كان احد الشقيين اكبر فمعد الراس حل ذلك الشق وان تحرك احدهما حل المتحرك وان ابان  
 لبعضهم حرم ذلك البعض وظاهر هذه القول يعطى اشتراط خروج الدم صلى الله عليه وسلم مع تساوي دون احدهما ومتفاوتا  
 حل الاكبر اذا كان فيه الراس وتحريم مع العكس حل المتحرك خاصة وفيه حل من ثلثة اوجه الاول ان لم يشترط خروج الدم لانه  
 مقتول باسمه فكان حلالا كما لو لم يبين منه بعضه على العموم الرواية المتقدمة **الثاني** قوله وان كان احدهما حلالا اذا  
 كان معد الراس ينبغي ان يقتل بكونه مستقرا في الجوف ليكون المقطوع منه متبذرا ويبيح في قتله حكمه بحكمه بكونه  
 لا مطلقا **الثاني** حكمه حل المتحرك خاصة ويبيح في قتله بكونه مستقرا في الجوف فاما للتذكير فيجوز مع ما يحرم الاخر  
 وان لم يكن قابلا للتذكير كما لو كان الطرف الذي فيه الراس حلالا فلا يحرر هذه الحكة وقال في الخلاف اذا  
 قطع الصيد نصفين حل كل الكلا خلافا وان كان الذي مع الراس اكبر حل الذي مع الراس دون الباقي فلا يحيط  
 فان اكل الذي مع الراس جمع على اربعة وما قالوه ليس عليه دليل وفي المسبوط اذا قطع نصفين حل كل بلا خلاف  
 وان كان الذي مع الراس اكبر حل اكل الكل عند قوم وقال قوم حل ما مع الراس دون ما عداه وهو ذهبنا  
 وظاهر هذه القول يعطى كون المراد بالنصفين في الاول تساويهما كما قال ابن حزم وقوله حل ما فيه الراس قد  
 بينا ضعفه بل الاول حل اجماعا على العموم فالحاصل ان في المسئلة اربعة اقوال الاول حلها بشرط طين خرج الدم و  
 ومع انفراد صاحبها بالحكمة بكونه يتحرك وهو قول الشيخ في النهاية **الثاني** حلها مع تساويهما ومع تفاوتهما بكونه في  
 الراس اذا كان اكبر ولم يشترط احدهما ولا خروج الدم وهو قوله في الكتابين **الثالث** اشتراط احدهما وخروج الدم في  
 كل واحد من النصفين ومتى انفرد احداهما بشرط طين اكل وتترك طينهما وهو قول القاضي **الرابع** حلها مع خروج  
 الدم في الجملة مع تساويهما ومع تفاوتهما بكونه في الراس مع حركتهما معا ومع انفرادهما بكونه يتحرك وهو قول ابن  
 حزم **قال** **طاب ثراه** وفي رواية جميل يبيع الكلب حتى يقتله اقول اذا ادرك الصيد وجانته مستقرة لم يحل  
 الا بالتذكير وان لم يكن معه ما يذكير لم يحل قال ابن ادریس واختاره المصنف والعلامة في احد قوليه وقال الشيخ في النهاية لم يترك  
 الكلب حتى يقتله ثم ياكل ان شاء الله قال الصدوق وابو علي واختاره العلامة في المختلف اجماع الاولين بان مستقر الحياة  
 غير متحقق فلا يحل بدون التذكير كاشارة اذ لم يكن مع الانسان ما يذكيرها فانما لا يحل يقتل الكلب المعالج عا ولا يحل  
 اجماع الشيخ بعموم قوله نعم فكلوا مما اسكن عليكم وهو عام تشتمل صورة النزاع وما ذكره جميل بن دراج في الصحيح من  
 الصادق ع قال سالت عن الرجل يرب الكلب على الصيد فيأخذه ولا يكون معه سكين فيذكيرها فبذبحها حتى يقتله  
 ويأكل منه قال لا بأس قال ابن ادریس وجعل فكلوا مما اسكن عليكم ولا ينبغي ان يؤكل ما قتلته الفهد وبانه اذا اجاز الذبح بغير سكين

مع العجم عن الالة

مع العجم عن الالة وخوف الفوت فليجوز بالكل عدم المحصر ويجوز في الالة لا يرب على العموم والابان مع وجود النزاع والرواية لا  
 العلامة لان قوله فيأخذه لا يدل على انه ابطل اشتراط بل جاز ان يبقى اشتراط الكلب مسكنا فاذا قتل حية يكون  
 قد قتل صيدا متصفا فحل بالقتل والفرد انتهى عن التذكية بالسكن والمحصر اجماعا **قال** **طاب ثراه** ويكره ان  
 يربي الصيد بما يرب منه ولو انفق قبل مجرمه ولا يشترط الكلب اقول ذهب الشيخ في النهاية الى تحريم ربي الصيد بما يرب منه  
 وتحريم الصيد لو انفق واختاره المصنف الكلب فيه وبومضه العلامة ذكر الزياح **قال** **طاب ثراه** ويشترط فيه  
 الاسلام او حكمه ولو كان اشقي وفي الكتب في روايتان اشهرها المنع وفي رواية ثالثة اذا سمعت نسيمة نكل اقول البحث هنا يقع في  
 مقامين الاول اشتراط الاسلام في الذابح وفيه ثلثة اقوال الاول تحريم ذابح غير المسلم اهل حرب كانوا او اهل ذمة  
 قاله الشارح والقاضي وسلا والتقي وابن حزم وابن ادریس واختاره المصنف والعلامة **الثاني** باختر ذابح اهل الكتاب  
 قاله الحسن وبوطان بن علي **الثالث** باختر ذابح مجرم مع سماع التيميم منهم قال الصدوق في التتبع اجماع الاولين بقوله تعالى  
 ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لفسق والكافر لا يعرف الله فلا يذبحه ولا يربي الصيد على الذبح فحرم  
 ولا سنة وموثقة سماع عمر بن الخطاب عليه السلام قال سالت عن ذبيحة اليهودي والنصراني فقال لا تقربها وعن قيس قال  
 سال رجل ابا عبد الله وانا عنده فقال الغنم يرسل فيها اليهودي والنصراني فيعرض فيها العارض فيذبح اكل ذبيحة  
 فقال ابو عبد الله لا ياكل منها فاكلها ولا ياكلها فانما هو الكسم لا يؤمن عليها الا مسلم فقال لرجل اهل كم الطيبات  
 وطعام الذبيات وتوا الكلب حل لكم وطعامكم حل لهم فقال ان كان ابي يقول انما هي اجوبة اشباهها وفي هذه  
 المعنى في الصحاح والموثقات كغيره ولا نوع استيمان وليس الكافر اهل الايمان ولا ان لها شرايط فلا يؤلف بقوله في  
 حصولها اجماع السعوى مطلقا بقوله وطعام الذين اتوا الكلب حل لكم وبصحة محمد بن مسلم اجماعا عن الصادق  
 عليه السلام قال سالت عن ذبيحة اهل الكتاب سالتهم فقال لا بأس مثلها واذ ذبحها لم يكن عن ذمهم عليه السلام وباصالة قوله  
 في ذبيحة الناصب لا باختر اجماع الصدوق وبصحة عمر بن الخطاب قال سمعت ابا جعفر ع يقول في ذبيحة الذهب واليودي والنصراني  
 لا ياكل ذبيحة حتى يبيح ذكرا من قتلته المحبوس قال نعم اذا سمعته يذبحه ما سمعت قوله من ذبحه وجعل ولا ياكلها لم  
 يذكر اسم الله عليه وفي معناه غيرهما من الصحاح واجاب عن الطعام على اجوب الحديث ولانه المعارف وجاز حمله على  
 ما ذكره المسلم وبومضه اليهودي فيصدق عليه ان طعامه لان طعامه ليس للعموم فيصدق فرد من افراد الطعام فيحل على  
 ما ذكرناه لان حكمه معلق على الطعام وليس الذبح جزء من مساهم والا حاد من معارض من افعالها ومحمولة على الضرر  
 ولو اذ ذكرا بان ذم قال قال ابو الحسن ع اني اناكل من كل ذبيحة كل من كان على خلاف الذي ات عليه واصحابه  
 الا في وقت الضرر والبيد على التقية والاصل معارض بالاحياء والثاني في اشتراط الايمان وفيه قولان الاول  
 اعتباره وبومضه القاضي والتقي وابن حزم وابن ادریس ويخبر عنه المستصفى عني به الذي ليس منا ولا  
 من في الغزاة الثاني الاكتفاء وبلاسلام وبومضه الشيخ واختاره المصنف والعلامة واهم الكل على تحريم ذبيحة

ذبحها بغير ذمهم  
 وسقط ما ذكره الصدوق  
 من ان الذبيحة لا تأكل

بان انما يمان انما كان على غير ذمهم  
 وسقط ما ذكره الصدوق  
 من ان الذبيحة لا تأكل



الناصب اجتمع الاولون بروايتهم كسر باوان ادم وقد تقدم ويجعل على الاستحسان اجتمع الآخرون بالرواية المنقولة من باصالة محل عموم  
قولهم في ذلك ما ذكره اسماء عليه **قوله** طاب ثراه وفي الظفر والسن مع الضرورة تردد اقول تعين التذكير بحديث  
مع القعدة ولا يجوز لغيره سوا كان من المعادن كالصفر والذهب والفضة ويجوز مع القعدة اما باظهاره الى الكل او  
تخوف من قوته الذي يحرم بكل ما يغري الاوداج كالمدة والرحا وما يشبهه وهل يجوز بالسن والظفر فيه زهال المنع ذكره الشيخ  
في الكتابين واختاره كشيد الاخر يجوز ذهبه في التذهب واختاره ابن اديس والعلامة في المختلف وتردد الغف  
اجتمع الاولون بحسنه الحديث عن الصادق عليه السلام في صحة العود والحج والغصن فقال عليه السلام لا يصلح الا كليل وحسنه  
مسلم عن الباقر ع قال سالت عن الذي يجير باللبط فقال لا ذكره الا حديثي والهي عام في كل صورة الشرح وهو منع الجواز  
محله على حاله الاختيار اذ في الحال اجتمع الآخرون بصحة زيد الشحام عن الصادق عليه السلام قال سالت عن رجل لم يكن بخير من  
سكن اذ يجير بغصن فقال اذبح بالحج والعظم والغصن والعود اذ لم يقبل اذ قطع كلقوم وخروج الدم فلا بأس بحسنه  
عبد الرحمن بن الحجاج عن الكاظم عليه السلام قال سالت عن المدة والغصن والعود فيهما اذ لم يقبل فيهما اذ اذكري الاوداج فلا  
باس بذلك وروي عن مسلم قال قال ابو جعفر عليه السلام في الذي يجير في يده اذا اضطرت اليها فان لم تجد حديد فاذبحها  
بالحج فاعتبر قطع كلقوم وفري الاوداج ولم يعين خصوصية القاطع وهذا المعنى موجود في السن والظفر ففردوا  
الاصحاب وهي خالصة في ذكر السن والظفر تحصيلها وطبق الاصل في كتبهم على اعتبار كحديث مع القعدة واجزاء ما عدل  
السن والظفر مع الضرورة وبه روي فيهما عدم الضرر عليهما في روايتهم لم ورد فيهما غيرهما في طرق العامة روي رافع بن خديج  
بالجاء المجرى والدليل الملهمة والجماع بعد الياء والتشامخ تحت قال يارسول الله انما زجوا ان تلقى العدو وعدك اليس موافقي او نك  
بالقصد فقال اصله عليه السلام انه لم يرد ذكر اسم الله عليه فكلوا الا ما كان من سن او ظفر وساحدكم عن ذلك ما السن ففعل من  
الانسان واما الظفر فدي الحشمة تشبه السن والظفر في الماكول فلا يكون مأكولا والمستور وقع عن حال الاضطرار ولم  
يفرق الاصحاب بين المتصل والنفصل وفرق بينهم ابو حنيفة فاجاز مع الانفصال ومنع من الاتصال لكون ذلك شبهة بالكل  
والقطيع والغصن للتذكير بوالفج ووافق الشافعي في عدم القرن قال الشهيد جوازها بالغصن لا يلزم منه الجواز  
بالظفر ولعلنا نظرا في تحليل الجوز يكون السن من الانسان والظفر من الحيوان فلهذا كان في روایات الاصحاب  
خالصة في ذلك فتاويهم لا يختلف في جواز الذبح بما عدل الحديد من الحج والعود في الضرورة انكر ابن اديس منع الجواز  
بالسن والظفر مع الضرورة وبما رتبه والذي ينبغي تحصيله جواز ذلك في حال الاضطرار وعند تعدد المحرمين بكل شيء يغري  
الاوداج سوا كان ذلك عظما او مجلدا او عودا او غير ذلك وانما بعض المتأخرين يذهب الى ان لا يجوز الذبح بالسن وال  
والظفر في حال الاضطرار والاختيار واستدل بحجج رواه المخالف من طريقهم ورواه احمد في اصحابنا فليحفظ ذلك ولا  
يفل ان قرن قوله واستدل بحجج رواه المخالف اشارة الى استدلال الشيخ في اختلاف علي عدم جواز ذبحها ردا على ما يفتقر  
واجترأ اشارة الى ما رواه رافع بن خديج وقد ذكرناه **قوله** طاب ثراه وفي الرواية اذا قطع كلقوم وخروج الدم

فلا بأس

فلا بأس اقول فابعد في البحث الذي هو في قطع الاعضاء الاربع اعني الروي وهو يجري الطعام وكلقوم وهو يجري السنف والوجين  
وهما عرقان محيطان بكلقوم فلا يجري قطع بعضهما مع الامكان فلما قصر منها على تلك الثلاثة لم يخل مع القعدة احدا من اعين  
المتردي اما لوقف بعض كلقوم وبعض الودج ولم يشتر فاعطاه عدم الاجزاء ويجوز لخصم القطع في زادهما والحيوان  
بذلك هذا في الذبوح اما المتخوف فيكفي طعن في نفعه هذه البيرة والشعرة بالسن والشعرة للضمير والغصن المجرى الكثرة  
الرائحة المخرجة التي بين الترتيبين واللبه المخرجة واجمع اللبسات وكذلك اللب وموضع القعدة في الصدر من كل شيء  
والوهدة المكان الطيب اي التخصيص وجمع وهذا المشهور في عبارات الاصحاب قال الغف وفي الرواية اذا  
قطع كلقوم وخروج الدم فلا بأس اشارة الى صحة الشحام وقد تقدمت وفي حسنة عبد الرحمن بن الحجاج عن الباقر  
عليه السلام قال اذا فري الاوداج فلا بأس ولا يشترط البواقي فالاجزاء خالصة في ذكر الاربعة بل يوشى ذكره الشيخ  
في كتابه الفروع والغف على الاجماع **قوله** طاب ثراه ولا يخل حتى يتحرك بعد التذكير حركة الحي واذا ان  
يتحرك الغصن وقطر العين وخروج الدم المعتدل وقيل يكفي كركه وقيل يكفي احدها وهو شبه اقول لا يصح اثنان اقول  
الاول اعتبارهما وقول الغصن وتليده والقاضي ظاهره في حيث قال ولو لم يلق البيهية فابطلت بوجوه تركت ففعلت  
ذلكها وخروج الدم مستويا وتحركت او بعض اعصابها بعد خروج الدم حل كلها ولكن لو عضا السبع **البيان** الاكتفاء  
باحدها اعني خروج الدم ويعني به الدرع القوي لا يكون متشاظلا او اكثر كثر الغصن ويكفي فيها ان تطرق عنها او كثر  
رجلها او يتحرك ذنبها او شيء من اعضائها لا لا اختلاص للعض الذي يحصل في اللحم فانه قد يتفقد في اللحم الملوحة فيحصل  
احدها كفي في حل الذي يجير مع فقدهما مجرم وموضع حب الشيخ في النهاية به قال ابن اديس وموطاه الشيخ واختاره  
المصنف والعلامة في القواعد **قوله** اعتبارها مأكلا او اكثر كثر وحدها لا الدم وحده وموطاه الصدوق  
ولحقنا العلامة في المختلف اجتمع الاولون بالا حينا وبان الاصل تحريم الجوز حتى تعلم ذلك كانه مع اعتبارا  
الامر برب يحصل اليقين بحله لوقوع الاجماع عليه اجتمع الشيخ برواية الحسين بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال  
ان كان الرجل الذي يذبح البقرة ذبح وخروج الدم معتدلا فكلوا واطعوا وان خرجا حروجا متشاظلا فلا تؤبوه  
وبعضه حمل الحديث عن الصادق عليه السلام قال سالت عن الذي يجير فقال اذا تحرك اللب او الطرف والاذن فهو  
ذكي والرواية الاولى دللت على حله مع خروج الدم الاخر بان دللت على حله مع كثره ومما تمسك الصدوق  
ومن يتبع على مطلوبه **قوله** وفي ابانة الراس بالذبح قولان الروي انها تحرم قولنا انما اربعة اقول لا  
تحريم الفعل والاكل وموطاه هو النهاية به روى بعد ابن زهره في تحريم الاكل وروى ابن حمزة مع القعدة مع عدم  
خروج الدم مطلقا **قوله** كرهتها قال ابن اديس **قوله** كرهتها الفعل وتحريم الاكل قال الشيخ في اختلاف  
**الرباع** تحريم الفعل وكرهتها الاكل قال العلامة في المختلف واختاره في التحقيق اما الاول فلحسنه لاجل عن  
الصادق ع قال ولا يذبح ولا يكسر الرقبة حتى يشهد الذي يجير وصحيفة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال يذبح ولا يقطع  
بجمع

بجمع















على هذا كله ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد عن الحسن بن علي بن اسباط عن دوي في الجملالات لابس  
بأكمله لذكره جليل قال المصنف قدس سره وحديث لا تقدر في ذلك في الذي يتعلم ان يخلو العلف الطاهر بغير ما يتاوه  
من العذرة طالب لالات الغذاء بحيث يتحقق استعماله الذي يتاوه له اليه الاغذاء ولا يتحقق التحض في ا  
الغذاء على هذا الوجه **المقال الثاني** ما يؤول به حكم الجمل وهو الاستبراء ويختلف باختلاف الحيوان فذكر في **قاعدة**  
فالاول النافذة واستبراء بالربعين يوما وموابعاء الثاني البقرة وفيه ثلثة احوال الاول اربعون قال الشيخ في  
المسؤول ونسبه التقي الثاني ثلثون قال الصدوق في الكنايين المقتنع ومن لا يحضره الفقيه الثالث عشران قال الشيخ في  
النهاية واختلف في نفعه القاضي وابن حزم وبه قال الصدوق في كتابه وهو في رواية القاسم بن محمد الجوهري الثالث  
الشاة وفيها اربعة مذاهب الاول عشرون قال الصدوق في المقتنع الثاني اربعين مع عشر يوم حكاها ابو علي رواية  
الثالث عشرة ايام قال الشيخ في النهاية وتبع القاضي وابن حزم وابن زهره وقال في الخلاف عشر ايام وسبعة ايام  
سبعة ايام قال الشيخ في المسطور وتبع القاضي وجعل في زهره رواية الرابع السطو فيها قولان الاول  
خمس ايام قال الشيخ في النهاية وتبعه ابو علي رواية الثاني ثلثة ايام قال الصدوق في المقتنع ورواه في كتابه  
عن القاسم بن محمد الجوهري الخامس الدجاج وفيه ثلثة اقوال الاول خمسة ايام قال الشيخ وابن زهره وجعل  
الثالث رواية الثاني ثلثة ايام قال الشيخ وبه قال الصدوق والقاضي وابن حزم وابن ادریس الثالث سبعة ايام حكاها  
في المسطور يومه الى الليل حكاها الصدوق في المقتنع رواية السادس السبع وفيه قولان الاول يوم وليلة قال الشيخ في  
النهاية وهو في حديث يونس عن الرضا عنه الثاني يومه الى الليل قال الصدوق في المقتنع وروي في الحكم بحال المبلع جعله  
في غير الجمل الفقيه رواية تجيد اطلق الاصحاب على ان الاستبراء بعلة طاهر وهل يعتبر الطهارة من التي سزاو  
يكفي ان يكون في الطاهر باصل وان عرض التسبب يحتمل الاول لو ورد النص بطعام علف طاهر وهو حقيق في  
الطاهر بفعل وما كان طاهرا باصل وعرضت له النجاسة لا يصدق عليه انه طاهر الا بحسب الجواز ولان الاصل  
بقاء التحريم الى تعيين سبب محل وهو مجهول ويحتمل الثاني بصديق الطهارة في الجملة ولا يشترط بقاء المعنى فيه  
الاشتقاق على الطهر عند الاصولين والاول اخيرا في المحققين لان المأثور العلف بالطاهر فاذا انقضى  
يكن مثله **قاعدة** طاب ثراه وفي الغراب رواية ثان والوجه الكراهية في ان يكون في الابقع اقول المشهور  
عند علمائنا ان الغراب اربعة اضراب الاول الكلب الاسود الذي يمكن ايجال واخرين وياكل الجيف الثاني الابقع ا  
الثالث الرابع وهو الذي يغرب الزرع صيف الاسود الرابع العذافي وهو صفر منه اخبر اللون كالرماد والبعث  
في ثلثة احوال الاول في ثلثها وفيه ثلثة اقوال **الاباحية** اجمع على كراهية قال الشيخ في النهاية والاستبراء و  
تبعه القاضي والمقدم رواية زاده عن احمدها عليها السلام انه قال ان كل الغراب ليس نجس اذ لا يحرم ما حرم  
الله في كتابه ولكن لا نفس نفرة عن كثير في ذلك نفور واصالة الاباحية الثاني تحريم اجمع قال الشيخ في الكنايين

واختاره العلامة

واختاره العلامة وفي المحققين والمعتد صحيحته على ابن جعفر عن اخيه موسى عم قال سألته عن الغراب الاسود والابقع  
والاسود ايجال اكله فقال لا يجلس في الغراب زاهج ولا يجزع قال في المسطور ما لا يجلس في الرخمة والبغات والغراب في نحو  
ذلك عندنا وعند جماعة فروي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم الى مغرب فساء فاسقا وقال والله ما من الطيب **المقال**  
تحليل الزرع منها وتجره البو في قال ابن ادریس الثاني في تحقيق ثلثها الى اربعة المذكور وموابعاء الشيخ في البوط وا  
المصنف والعلامة وقال ابن ادریس الغراب على اربعة اضراب ثلثة منها لا يجوز اكله وهو العذافي الذي ياكل الجيف  
وبغيره ويسكن الخرابات وهو الكلب من الغراب وهو الكلب من الغراب السود وكل ذلك لا يجزى لغيره يصيد الزرع فهو من جملة  
سباع الطير وكذلك لا يجوز اكل لحم الباقع الذي يبيس العقق طوبل الذئب فاما الزرع فهو غراب الزرع من الغراب السود ان  
الذي يسمى الزرع والطاهر من الذئب من ياكل لحمه على كراهية فقد خالف المشهور في موضعين الاول في نسبة الكلب الى  
الخبرات بالغلاف وفاقته على صفة كراهية سود ساكن ايجال **المقال الثاني** في الاجرة جعل كراهية يفرس ويصيد الزرع والمشهور  
ان الاجرة هو المسي بالغلاف وليس كراهية بل هو صفر من الزرع واما الابقع الذي اطلق الاصحاب ذكره فساء بالعقق  
وشخصه بطول الذئب **قاعدة** في حصر اقسام الغراب في الاربعة وهو المشهور في كتب الفقهاء وقد شاهدنا خمسة الاول  
الزراع وهو غراب الزرع الاسود الصغير باي بلاد اول الثلث ويقيم حتى الريح **المقال الثاني** الاجرة الواحد المسي بالغلاف في  
المشهور ويقيم به دائما **قاعدة** الابقع وهو كراهية في العديد من النقي بياضا منه وموسمي بالبقع وتبينة العلامة  
البيقع **المقال الثاني** الابقع شديد البياض بقدر العذافي طويل الذئب وهو المسي بالعقق وهذا الاجرة معاني ما زادنا  
**المقال الخامس** الكلب الاسود الذي يمكن ايجال وقد رايته ارض سمن راي مجاورا في بعض قباب القباير فمضت فمضت شاهدها  
واطلق الاصحاب بانها اربعة ولعلهم ارادوا بالابقع الا انهم من العقق ومساوية يكن اقترقا في طول الذئب وصغر العقق  
فانه بقدر العذافي او صفر منه **قاعدة** طاب ثراه وفي الخطاف رواية ثان والكله هي ثمة اقول الخطاف طاب  
صغير اسود في قدر العصفور باي العروق من دواخل البحار وفي اواخر القرون بقع به حتى يبيض ويفرخ ثم يفصل وقد  
استوي اولاده للطيان فيذهب جميعا في اول سمايم كره عن النبي صلى الله عليه واله وسلم استوصوا بالعبان فا  
منه لا يؤذي من شئ في حديث اخر امير اسطوخودوس وفي نحرها خلاف بين الاصحاب فالفيد على الاباحية وكل  
المصنف والعلامة والشيخ في النهاية على التحريم وتبعه القاضي وابن ادریس اجمع الاولون باصالة الاباحية ولصحة  
زاده قال والله عاريت مثل ابي جعفر قط قال سألته قلت اسلك اسد ما ياكل من الطير قال كل ما ذاق ولا ياكل  
حاصف وقلها رواية سمن ههنا عن الرضام والخطاف مما يلف بموتة عمار بن موسى عن الرضام في  
الرجل يعب خطافا في الصحراء ويصيده اكله فقال هو ما ياكل عن البوب ياكل قال لا يحرم ولان ذره من  
طاهر فيكون حكمه حلال ما رواه عمار بن موسى في كتابه عن الصادق عليه السلام قال خذ الخطاف لابس به وهو ما يجال  
اكله وكل كراهية لانه استنجى بركب روي في منزلة كل طير استنجى بركب فخرجوا حتى الحرمون عاروه الحسن بن محمد داودا



اکھل ماسی

فيجم اكل اس العصفور حمله ان قلنا تحريم الخمره واحرق لالع الغايها وخرزت الوماع المراد بها الخ الكاين في  
وسط الوماع شبه الدوده المشابهة بالنقطة ثلثا بمجم البول ومحقق قال **طاب ثراه** وفي العرق والعلا  
والغدود وفقر الوماع واحرق خلاف اشبه الكرهية اقول تحريم الكل قال ابن ادريس وبتبع العلامة في القد  
اعد وذهب الشيخ في النهاية وتبع القاضي وابن حمزة ولم يذكر ذلك المفيد تليده وقال الصدوق في النسا  
عشرة ايشاء لا ياكل الفرشه والدم والتجاع والطحال والغدد والققيب والاشنان والرحم والحياء والاوداج و  
لماد بالرحمة المشتهه وروي العروق ولم يزد السيد علي الطحال والققيب واخصى والرحم والمثانة والوعلى  
قال بكرة بن ابي جعفر ولحقاه المصنف الكهية والاول التحريم في اجمع لاستحسانها وموكلته في الحمره قال **طاب ثراه**  
والعجين اذا عجن بالماء البخر فيه رواية يجوز بعد جرحه لان النار طهرته اقول العجين بالماء البخر هل يطهره بخمه  
قال الشيخ في باب المياه من النهاية نعم وقال في كتاب الاطعمه منها بائع قال **طاب ثراه** الطين نحو حرام الاطين  
قبر الحسين في الاستشفاء ولا يجوز قد اقصاه اقول ذهب ابن ادريس الى تحريم التناول الا عند احاجه ولجواز الشيخ  
في المصباح والافطار عليه في عييد الغطره وضع العلامة الى قول ابن ادريس بعموم النبي عن اكل الطين مطلقا وكذا  
المصنف في النافع **فروع** الاول يحرم التناول الا عند احاجه عند ابن ادريس ويجوز على قصد الاستشفاء  
والترك وان لم يكن هناك ضرورة عند الشيخ **الثاني** التربة التي يجوز اكلها تناولها لا يشترط اخذها من الضريح  
المقدس سلام الله وعلوته على ساكنه بل يكفي اخذها من حرمه عليه السلام ويمتد على ما ورد في الحديث الى اربعة فراسخ  
وروي ثمانية لكنها متبر في الفضل واقلها اخذ من الضريح بالدماء المرسوم كذلك وختم تحت القبر المقدس فجاءه  
سورة القدر ويستحب الدعاء عند اكلها بالمرسوم **الثالث** الاحرام للتربة الموجب لتجسسها عن النجاسة ما اخذ  
من الضريح المقدس وكذا لو اخذ من خارج ووضع عليه ثبت احرمه لا ما اخذ من باقي الحرم اللهم الا ان يؤ  
خذ بالدعاء ويختتم **الرابع** بملك التربة بجوازها ويجوز بيعها كبدل وزنا وجزافا والسجود عليها من فضل  
الاعمال والبيع مما والاستغفار ودعاء الثواب صنفا **الحكم** يجوز طبخها قصد المحقق من التهافت  
وان كان تركه افضل **سابع** مستحب للزائر ان يصحب معه منها ليشمل البركة اهله ولهم **السادس** يستحب جعلها مع الميت  
موكنا والكتابة بها على الكفن **فصل** في تجسس الطين الارمني اذا دعت الضرورة البرعنا جازنا وله خاصه  
دون غيره وقيل انه من طين قبر الاسكندر وم والعرفه بينه وبين التربة في وجوه الاول ان التربة يجوز  
تناولها الا ان يكون موصوفا **الثاني** ان التربة لا يتناولها قبرا واحصره في الارمني يساح القدر الذي  
تدعو اليه احاجه اليه وان اذعن في ذلك **الثالث** ان التربة محرمة لا يجوز نقلها من النجاسة وليس كذلك  
ومني قال **طاب ثراه** الدم نجس وكذا العلقة ولو في البيضة وفي نجاستها تردد اقول العلقة هي  
المقطة احمر في البيضة المستحيلة عن نطفة الذكيب هل هي نجسة ام لا فيقول لا شك انها دم وكل دم نجس

[illegible]



قَالَ سَالِمٌ

قال سائر عن من اكله الجوسسي في قصوة واقد مع على فرائض واحد اصابه فقال لا ومثلهما روليه هران ابن رجا  
وجه حيث سال الصادق ع فقال ان احوال الجوسسي وكل من طعاهم فقال لا فان طلب ثوبه  
وهل يجوز لبس ما يוכלل لجمه قبل نعم الا بالوال الابل والتخليل اشبه قول احوال الابل للاب للاب للاب للاب للاب للاب  
فما قيد ان كونهما في الابل والاحتياط اليها فلا يحل ثوبا لها غير ضرورة واما ابوال غبرها واولها غير  
ضرورة فهل يجوز شربها لا منع المصنف من الاطعمة في الشرايع لاستصحابها وابطاحتها في كتاب التجارة وفي  
الموضعين من المنافع لكان طهارتها فاحاصل ان علنة التحريم هل يوجب اوبسج للحل الطهارة مع قطع النظر  
عن الاستصحاب فمن قال بالاول قال بتجريمها وموختها ابن حمزة واحدي قول المصنف وذهب العلامة  
ومن قال بالثاني اجاز شرب جميع الابل من المأكولة لضرورة وغبرها ومو قول السيد ابو علي وابن ادرس  
قال وقول الشيخ في النهاية لا باس بان يستسقى بالوال الابل ليس وليا على غيرها لا يجوز الاستصحاب ولا يجوز  
شربه لا بما خلا وينبغي ان ابوال مياوكل لجمه طاهر غير نجس وفيه منع لان المسلم كون النجس تابعا  
للتنجيس بل الاستصحاب كما في المحرمات الذبيحة والايه وقد تقدم البحث في هذه في باب المكاسب قال  
تراه شعر الخنزير نجس سواء اخذ من حي او ميت على الاظهر فان اضطر استعمل ما لا دسم فيه وغسل يده ويجوز ا  
الاشغال بجلود الميت ولا يصلي لما بها ولا يشرب اقول هناك مسائل الاول شعر الخنزير هل هو نجس ام لا المشو  
بين الاصحاب هو الاول والثاني مذهب السيد لانه لا تحل الحياة وقد تقدم هذه البحث في كتاب الصلاة  
الثانية شعر الخنزير هل يجوز استعماله مع الاختيار منع منه الشيخ في النهاية الامع الضرورة فيستعمل ما لا دسم فيه ثم  
يعتدل به عند حضور الصلاة وموختها المصنف في كتابه وموختها ابن ادرس رضوان الله عليه حيث  
قال شعر الخنزير لا يجوز للانسان استعماله مع الاختيار على الصحيح من اقوال اصحابنا وان كان قد ذهب عنهم فم  
اي جواز استعماله فكذلك لا يحل لحياة الا ان اخبارنا متواترة عن الية الاظهار بتجريمه والاحتياط يقتضي ذلك  
فان اضطر الى استعماله فيستعمل منه ما لم يكن فيه دسم فان تركه في النار ويجعله في النار فاذا ذهب دسمه استعماله عند الضرورة  
واحاجد السيد يغسل يده عند حضور الصلاة على ردت الاخبار بذلك موافق لما افني به شيخنا رحمه الله وجوز  
بالمصنف والعلامة في القواعد ويندم السيد جواز استعماله لكان طهارته وموختها المصنف في كتابه وفي المختلف للصائغ  
الابا بعد ونجاسة لا يعارض الانتفاع به لا فيه من المنفعة العاجلة الخالصة من ضرر عاجل او اجل فيكون سائغا علما  
بالاصل ان الممنوع من معارضة دليل عقلي او نقل في ذلك وبما رواه سليمان الاسكافي عن الصادق ع قال سائر عن  
شعر الخنزير يجوز الاحتراز به قال لا باس ولكن يغسل يده واذا اراد ان يصلي وعمله الشيخ على حال الضرورة ولما ر  
عن برد الاسكافي عن الصادق عليه السلام قال قلت لرجل جعلت في ذلك ابي رجل حرار لا يستقيم علمنا الاشعر  
الخنزير نجس قال خذ منه زبنة فاجعلها في ثيابك ثم اوقد تحتها حتى يذهب دسمه ثم عمل به الثالث



هل يجوز الاستقاء بجلو الميتة قال الشيخ في النهاية نعم بغير الوضوء والصلوة والشرب تجنبه افضل وانه قال  
المصنف في كتابه والعلام في القواعد جازما وجعل ابن اديس رواية وضع القاضي وان حجة والعلامة في المختلف وهو  
القديم بقوله حرم عليكم الميتة والاصل عدم التحريم في جميع الاستقاء ولما رواه الشيخ في المطبوع عبد الله بن  
الحكم قال انما كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الميتة باهاب ولا يصح بيع المسوقون بالاصل  
ويجوز بيعه لو حوسب مخالفته عند الدليل وقديناه **فروع** قال الصدوق في القمع لا بأس ان يجعل جلد الخنزير  
ولو يبيعه بالمال فيمنع لعدم وقوع الزكوة عليه فهو كجل الميتة وقد مر البحث في **كتاب طاب ثراه** اذا  
وجد لحم واشبهه في النار فان تقبض فهو ذكي وان استبط فهو ميتة ولو اختلط الذكي بالميت اجنبيا وفي رواية  
اجنبيا يتابع حرم ميتة الميتة اقوالا لمسلمان الاول اذا وجد لحم واشبهه فلا يعلم ذكي ام ميت ما حكم فيه قال الشيخ في  
النهاية يطرح في النار فان تقبض فهو ذكي وان استبط فهو ميتة واختاره المصنف وجعله في الزمان قولاً وضع  
العلام في القواعد واجنبيا وحكي اجنبيا بان روى لا وضعت في الحقيقين صحة الشيخ بما رواه شعيب  
عن ابي عبد الله في رجل دخل قرية فاصابها بالحمى يدان في يوم ميت قال يطرح فكل ان تقبض فهو ذكي  
وكل استبط فهو ميتة اجنبيا لا يغفل بالاجنباء وتجريم اللحم والصيد لا يقع بيقين التذكية بوضوئها **الثانية**  
اذا اختلط الذكي بالميت لم يكن هناك طريق ليعلم ان كل شيء منه يبيع على ميتة الميتة قال الشيخ في النهاية وبعد العلامة  
في المختلف وضع ابن حجره والقاضي وابن اديس في وجوب اجنبيا فيجوز بيعه ولو اختلط بالميت اجنبيا فيجوز بيعه  
الصديق عليه السلام قال يقول اذا اختلط الذكي باحد من ميتة الميتة قال العلامة هذا ليس في الحقيقة بيع بل يستقاء قال  
الكافر بوضاه فكان سائغا ثم ورد الرواية اجماع الاخرين بوجوب تغليب الحرام مع اجتماعهما بالمباح كوجوب اجتناب  
الزوجه مع اجتنابها بالاجنبية لقوله ما اجمع احكام والحلال الا وغلب الحرام ولان الحكم حرام فميتة كذا لا روي عن  
النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا حرم شيئا حرم منه وشدة قوله عليه السلام لعن الله اليهودي حرمت عليكم الميتة فباعوها واشتروا  
اثما منها فدل على ان شئ الحرام حرام واستحسن العلامة في القواعد الاول اذا قصد بيع الذكي حب فباع هذا يشترط ان يكون  
معلوما عند البائع لان بيع المجهول غير جائز قال في المحققين الصغير قوله عليه السلام باحد من ميتة الميتة رجع الى الذكي  
بان يعلم وزنه ولا يعلم عينه ويكون الاخر بايعا ولا حظ له في الشئ كالابق وفي الاكل نظر الى الاصح التحريم ولا اعتبار بالنسبة  
هذا اخر كلامه في الابيض فان قلت كيف حكم الشيخ في النهاية بوجوب الاجتناب مع الاختلاط ولما زججه على  
ميتة بيع الميتة وجعل الانقباض والاسباط اشارة صالحة للتمييز بين الذكي والميت واي فرق بين الصديق وبين  
موجود لان في الاختلاط يتيقن وجود ميتة واذي واشبهه المحرم بغيره بالخلل فوجب اجتنابها كالا يتيقن والزوجه بين  
واما المجهول حاله فلا يعلم انه ميت فاعجزه بما جعل الشارع صالحا لتمييزه **قال** **طاب ثراه** وقد روي عن عدم الاول  
في الاكل من ميتة من نضمة الاية وكذا ما يبره بالانسان من ثمة الفحل وفي ثمة الزرع والشجر ترد اقول الاصل التحريم تعرف

في مال الغير

انصرف في مال الغير الا مع حرج الاذن لقوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل وقوله عليه السلام  
المسلم اخو المسلم لا يحل له مال الا عن طيب نفس منه وقوله عليه السلام مال المسلم ودمه حرام وقد اخرج المصنف من  
هذا الاصل العام وجوها الاول الاكل من ميتة من نضمة الاية يعني قوله تعالى ولا على انفسكم ان تأكلوا من  
ميتكم او ميت اباكم او ميت اموالكم او ميت اموالكم او ميت اموالكم او ميت اموالكم او ميت اموالكم او ميت اموالكم  
خلاكم او ما علمت مما تحب او صلحكم ليس عليكم ان تأكلوا جميعا او اشتبا يعني مجتمعين ومنفردين وقوله او ما  
حكمت مما امر به من بعد لان مال ملك سيده وقيل ما يجد الانسان في داره ولم يعطه به وشرط الاصحاب علم الاستقاء  
الكلهية فلا يحل مع يتقنها وان لا يحل معه ونقل ابن اديس عن بعض اصحابنا انه لا ياكل الا ما يحشي عليه الفاء ولا  
يشترط الاذن في الرضوخ الى البيوت يعني النساء على الطاهر من حسن ظنه به ولا يشترط اذنه مطلقا **قال** **طاب ثراه** المال المنزك  
كالشجرة والزرع والباطح فان لكل واحد من الشركاء من اذن الشريك لقوله تعالى لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل  
الا ان تكون تجارة غير تراخيكم مع عدم علم الكل به ايضا ولا بد خل في هذه الصديق المذكور في الاية لانه قد  
لا يكون صديقا **قال** **طاب ثراه** لا يبره الانسان من ثمة الفحل وغيرها وقد تقدم البحث في **كتاب** **طاب ثراه** الوضوء والغسل و  
الشرب من ماء الدابة والدابة لا يباح لها ولو علم الكل هذه حرم **قال** **طاب ثراه** ولو  
التي في اكل حل من ماء دابة غير حل حتى يقين ذلك كالحمل وهو مذكور اقول توضيح المسئلة ان نفرض انما ان  
في احدنا حل وفي الاخر غير فوقع من ماء الاخر في اكل فالاصل انه الغسل حرم لجاسة بلاقاة الاخر فلو تحلل الاخر  
انصرف الباقى في اية فانه يحل قطع لا جماع على اكل الاخر بانقلابه وهل يطهر اكل الذي وقع فيه الاخر لانه لا يبره  
اقوال الاول طهارته مع انقلاب ما فيه الغرض كما صورناه ومحمد هو الشيخ في النهاية والتهذيب واستقر به العلامة  
في المختلف لان انقلاب الاخر الى الحل يدل على غاية استعداد انقلاب ذلك الاخر الى الحل والارجاج فاحل بل ا  
استعداد الملقى في الحل لصيرورته خلاصه ولكن لا يعلم لانه اجماع بغيره فاذا انقلب الاصل لما خذ حصة علم انقلابه ايضا  
ونجاسة اكل فاجرة التحريم وقد روي عن قول النجاسة كافي الاخر اذا انقلب **الثاني** يعني في حل اكل ان يطهر عليه  
قت يتفعل في قتله العاين من التحليل الى التحريم او من التحريم الى التحليل وهو قول ابي **الثالث** بقاء  
على التحريم قال ابن اديس والمصنف والعلامة في اكثر ما كرهه وهو ظاهر السيد لجاسة الحل بلاقاة الاخر وليس  
حال يغلب اليها ولا يتعدى طهارته ذلك الحرام المنفرد اليه لاصال بقاء الحرام الى تعيين سبب اكل ولا يعاين  
هذا ولان قبل الاخر لو بقي في الماء لم يحل بانقلاب الباقي من الاخر وكذلك لو بقي على الاخر ما يغلب عليها من المباحات  
واجامدات حتى لا تبقى التحريم ولا رعية اصلا في الفرق بين غلبة اكل على الاخر في تحليلها وبين غلبة  
الماء وخبره عليها فان قلنا الفرق ان الاخر يتغلب على الاكل ولا يتغلب على غيره قلنا كل منا فيها على الا  
فعل **والخبر** اذ القيت في اكل الكثير فالتغلب بالخال من عنها باقية في الفرق وفي السلسلة قول رابع



لا يخيصة اذا كان الخبز اريد على الخبز يخبث لا يوجد طعم الخبز اطلاقا فانه على ذلك فشرع الاول يخرج نظرها  
نقلها خلا اجماعا ونظرا ماها سوا كان ناعما او قسا وان كانت تقيص بعد قامة بالاختار منه او شراب  
الاكثر او تقيص بالسياسم او غير ذلك ولا يجب ثقب الناعما واستخراجه من جانبته او اسفله كما يوهده من لا  
يحصل له ويشترط في طهرها بالانقلاب ان يكون نجاستها بسبب التخمير لزوالة الانقلاب ولولا قاهها قبل انقلابها  
نجاسته كباشرة كافر او غير ذلك لم يحل بالانقلاب **الثاني** لا كره في استعمال هذه النجاسة اذا كان الانقلاب لا عن  
علاج ويكره لو كان معروضا لظهور الاجسام الواقعة فيه للعلاج او لغيره وان كان قد حجبها نجاستها قبل الانقلاب  
كما يظهر من ذلك لان النجاسة لكانت نجاسة وقد زالت **الثالث** بعضه اذا غلب حرمه ومعنى الغلبان ان  
يصير اسفله اعلاه ولا فرق بين حصول ذلك من غلبه وبسبب نجاستها من لا يشترط ان يقدف  
بالزبد ولا صيرورته سكر وهذا الحكم يخص بعض العنب دون النمر على الاصح وكذا الزبيب لان سكره او يضاف  
اليه من الخواص ما يصير به قواما **الرابع** بعض التحلل بعد العبر بعد من الانقلاب الى الحلال او ذهاب ثلثه فيصير  
حلالا ولا يشترط ذهاب الثلثين بل يكفي ذهاب الثلثين كيف كان سوا كان بالشمس او النار او التماسيم  
للعوم **مسألة** اذا غلب في قدر الطبخ حكم نجاسته ونجاسته القدر والمبسط اذا ذهب الثلثان لم ينجس وكذا  
يطهر اعلاه الذي كان الزبد يقدف اليه بالغلجان **كتاب الغضب** **باب الغضب** **مسألة** الغضب  
هو الاستقلال بثبات اليد على مال الغير عدوانا وقبل موالاته استقلال بثبات اليد على مال الغير غير عدوانا **الثاني**  
اخرج من الاول والاول احق وينفرد على القولين ما لو كان الانسان عند ضياع ثوب فنه عليه غيره  
غلطا ثم علم به فهو غاصب على الثاني دون الاول وكذا لو خرج الانسان من جامع او مزارع فوجد نعالا  
فخلطها فجعل يدهم بعضها ويضع بعضها ليعلم حقهم لم يكن غاصبا فيما اتيت يده لانه ليس ظاهرا في ذلك ولا استعدا  
ولا كان وضع اليد عليها شبه الاستيلاء بل لغير حقه ومولايته بذلك فكون غاصبا على التوفيق الثاني وتحريره معلوم  
من العقل والنفس من الكتاب والنزول اجماعا اما الكتاب فقوله ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل ان الذي  
ياكلون اموال الباطل اموالا ياكلون في بطونهم **مسألة** وسيدخلون سعيهم ومن غصب مال اليتيم فقد  
ظلم واما التفسير فانه ما رواه انس عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا يجزى مال امرئ مسلم الا بمثل نفسه  
وعن ابن مسعود عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا يجزى مال امرئ مسلم الا بمثل نفسه  
والر قال لا ياخذن احدكم قناع اخيه جازا ولا عجا من اخيه عا اخيه غير ذهاب روي بعينه من موه الشافعي  
ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال من اخذ من اخيه قناعا فكله ان يحل نزلها الى المحرم وعنه عليه السلام من  
اخذ ثوبا من الارض بغير حق طوق به يوم القيمة من سبع ارضين وعنه عليه السلام لياتين على الناس  
زمان لا يبالي الرجل بما اخذ من مال اخيه بحلال او حرام وانفقته لانه على من اخذ من الغضب **مسألة**

هو الاستقلال  
بثبات اليد على مال  
الغير عدوانا

**قال** **كتاب الغضب** **باب الغضب** **مسألة** الغضب هو الاستقلال بثبات اليد على مال الغير عدوانا **الثاني** اخرج من الاول والاول احق وينفرد على القولين ما لو كان الانسان عند ضياع ثوب فنه عليه غيره  
غلطا ثم علم به فهو غاصب على الثاني دون الاول وكذا لو خرج الانسان من جامع او مزارع فوجد نعالا  
فخلطها فجعل يدهم بعضها ويضع بعضها ليعلم حقهم لم يكن غاصبا فيما اتيت يده لانه ليس ظاهرا في ذلك ولا استعدا  
ولا كان وضع اليد عليها شبه الاستيلاء بل لغير حقه ومولايته بذلك فكون غاصبا على التوفيق الثاني وتحريره معلوم  
من العقل والنفس من الكتاب والنزول اجماعا اما الكتاب فقوله ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل ان الذي  
ياكلون اموال الباطل اموالا ياكلون في بطونهم **مسألة** وسيدخلون سعيهم ومن غصب مال اليتيم فقد  
ظلم واما التفسير فانه ما رواه انس عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا يجزى مال امرئ مسلم الا بمثل نفسه  
وعن ابن مسعود عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا يجزى مال امرئ مسلم الا بمثل نفسه  
والر قال لا ياخذن احدكم قناع اخيه جازا ولا عجا من اخيه عا اخيه غير ذهاب روي بعينه من موه الشافعي  
ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال من اخذ من اخيه قناعا فكله ان يحل نزلها الى المحرم وعنه عليه السلام من  
اخذ ثوبا من الارض بغير حق طوق به يوم القيمة من سبع ارضين وعنه عليه السلام لياتين على الناس  
زمان لا يبالي الرجل بما اخذ من مال اخيه بحلال او حرام وانفقته لانه على من اخذ من الغضب **مسألة**

**قال** **كتاب الغضب** **باب الغضب** **مسألة** الغضب هو الاستقلال بثبات اليد على مال الغير عدوانا **الثاني** اخرج من الاول والاول احق وينفرد على القولين ما لو كان الانسان عند ضياع ثوب فنه عليه غيره  
غلطا ثم علم به فهو غاصب على الثاني دون الاول وكذا لو خرج الانسان من جامع او مزارع فوجد نعالا  
فخلطها فجعل يدهم بعضها ويضع بعضها ليعلم حقهم لم يكن غاصبا فيما اتيت يده لانه ليس ظاهرا في ذلك ولا استعدا  
ولا كان وضع اليد عليها شبه الاستيلاء بل لغير حقه ومولايته بذلك فكون غاصبا على التوفيق الثاني وتحريره معلوم  
من العقل والنفس من الكتاب والنزول اجماعا اما الكتاب فقوله ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل ان الذي  
ياكلون اموال الباطل اموالا ياكلون في بطونهم **مسألة** وسيدخلون سعيهم ومن غصب مال اليتيم فقد  
ظلم واما التفسير فانه ما رواه انس عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا يجزى مال امرئ مسلم الا بمثل نفسه  
وعن ابن مسعود عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا يجزى مال امرئ مسلم الا بمثل نفسه  
والر قال لا ياخذن احدكم قناع اخيه جازا ولا عجا من اخيه عا اخيه غير ذهاب روي بعينه من موه الشافعي  
ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال من اخذ من اخيه قناعا فكله ان يحل نزلها الى المحرم وعنه عليه السلام من  
اخذ ثوبا من الارض بغير حق طوق به يوم القيمة من سبع ارضين وعنه عليه السلام لياتين على الناس  
زمان لا يبالي الرجل بما اخذ من مال اخيه بحلال او حرام وانفقته لانه على من اخذ من الغضب **مسألة**

ل



والمثل قال **طاب ثراه** ولولت او تزد العود من مثل ان كان مساويا الاجرة وقيمة يوم  
ان كان مختلفا وقيل على القيمة من حين العصب الى حين التلف وفيه وجه اخر اقول هما مائل الاول بحسب  
العصب مع بقا وغيره وان لم يزد ادي الي تلف مال الغاصب كان اضا فاقية العصب كاللوع في السيفه الموق  
قوله وجي في الجمل **الثاني** مع رد العين لا نظر الى القيمة اذا كانت العين على صفاتها ولا يفتن تفاوت السوق  
فلو عصب منه شاة قيمتها عشرين ثم ردها وقد نزل سوقها الي خمسة ولم يفتن امكن عليه شي ولو سقيتها  
لنقص قيمتها ردها بحيث صارت تساوي اربعة مني **الثالث** اذا بلغت العين العصب او تعد ردها  
بان اخذها ظالم فان كان مثلها وموافتا وي قيمة اجرة ابره كحبيب والادهان وجب على الغاصب ردها  
ولا عن القيمة زادت عن يوم العصب ونقصت لوجه الاول قوله تعالى في اعتد عليكم فاعتدوا عليه  
بمثل ما اعتدي عليكم **الرابع** ان مثل يعرف ضاهلة وقيمة اجرة ما والعلوم مقدم على المجهول وفيه  
**الثاني** انه اذا اخذ المثل فقد اخذ وفاء اذا اخذ القيمة بما زاد ونقص وكان المثل اولى وان كان مختلفا  
وموالاتساوي قيمة اجرة ابره كالارض والثوب وقيمة في اعتبار ما تمثله اقول الاول قيمة يوم العصب لانه  
قت انتقال الثمن اليه واخذت فيه والثمن بها بالقيمة فيبقى عليه عيبه وهو اختيار الشيخ في البوط **الثاني**  
قيمة وقت التلف لانه وقت استقرار الثمن اذا الغاصب اخطا فوط يرفع القيمة عند التلف ضرورة وجوب  
العين مع بقاها فيبقى عليه بالقيمة حين وجوبها وموافقا لفاضي والعلامه في المختلف **الثالث**  
اعلى القيمة من حين العصب الى حين التلف وهو اختيار الشيخ في النهاية واختلاف وموضع المبدط وهو  
ظاهر القواعد والارشاد لانه مضمون في جميع حالات التي من جعلتها الحائز العليا ولولت لانه من زمانه من ذلك القيمة  
فكن لو نقصت قيمة بعد ذلك لان تلك الزيادة التي لم تضره شرعا لم يرد معها الى المالك ولا الى وكيله فيكون باقية  
في ذمته ولا ياسب التعليط قال **طاب ثراه** ولو كان عبدا رده ودية اجابة ان كانت مقعدة  
قول اخر اقول اذا جني على العبد بما فيه مقد المشهود رده وارث اجابة بالغا جالبه قال المصنف وقيمة قول  
اخر يحمل ان يكون الاشارة به الى ما قال الشيخ في البوط ان كان الارش محيطة بالقيمة اساهل مع المطالبه  
بارشه وموافقا للمصنف واختاره العلامة ووجه الاول ان مقتضى لوجوب الدفع على المالك لاختلاف القيمة  
لها ليللا يتجمع للمالك العين والقيمة ووجه الثاني عموم وجوب الزام الغاصب بدبر ضايقه وحمله على  
اجابي فياس هو باطل والاخذ من الغاصب عوض الغايب بما يجابه له من البينة التعليط اذا الغاصب اخذ  
باشق الاحوال ويحمل ان يكون الاشارة الى ما اختاره المصنف في الشرايع من كون الغاصب مطالبا بالكره  
الانبي من المقد والارش مثل قطع يدين وموتساوي عاتين فذير اليد ما يبر فلو نقص ما يبر فمجان  
بان تساوي عاتين فالارشها ما يبر فمجان فمجان الغاصب وان بقي بعد القطع مساوي ما يبر فمجان

الكثر في الارش فبقض المقد وموفايه ووجه الاختار لافان المقد على تقدير زيادته فله المعلوم والارش على تقدير زيادته  
فلانه نقص اذ دخل على المالك عصبه من يكون ضايقا **طاب ثراه** وفي الرجوع بما ضمن من المانع كعوض الثمره  
واجرة السكني تردد اقول ما يعبره لشره للمالك عوضا عما استغنى به عن ثمرته او صوف او جرة داره ليرجع به على  
الغاصب للشيخ قول ان احدهما الرجوع لانه بسبب والباشرة ضمنت بالخروج ولا يزدخل على استيفاء هذه المانع فمجانا  
فلا يتوقف ثمان والاخر عدم الرجوع لحصول العوض في مقابل الثمره ولو لم يباشرة والثمن مع مجاعة السبب  
قال **طاب ثراه** ولولت المصنوب واختلف في القيمة فالتقول قول الغاصب وقيل القول قول المصنوب  
اقول في المصنف هو منه الشيخ في الكتبين وابن ادريس والعلامه لانه ملكه الاصل عدم زياده القيمة ووجه ذمته  
وقال الشيخ في النهاية يقول قول المالك ولا يغير قول الغاصب لانه خاسر وهو قول العبد **كتاب**  
**الشفعة** **مقرر** الشفعة لغة الزيادة وقال القليل وذلك ان الشري يشفع بشف الشريك يزيده بعد ان كان  
ناقصا كانه كان قسما فصار شفعا وشرعا استحقاق الشريك حصته من ملكه عن البيع والاصل فيه الشف والاجماع روي  
عن النبي صلى الله عليه واله قال الشفعة في كل شرك ربع او حايط فلا يعمل بان يبيع حصة يبيع حصة على شريكه فان باعه  
فشره لحق به روي سعيد بن المسيب والوسيلة ابن عبد الرحمن عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال الشفعة  
فيما لم يقسم فاذا قمت احد ود فللشفعة واجتعت الامم على ثبوتها وان اختلفوا في مساهلتها من حيث الاثبات في  
الشفعة على ثلث اقسام الاول ما ثبت فيه الشفعة **الثاني** ما ثبت فيه **الثالث** ما لا يثبت فيه تابعه ولا  
مستوعه فالاول العراض والارض البراء والثاني البنا والشجر والبيرو الطريق الصيقل والمقصود المشترك طريقه  
ونهره والاسوان والثالث المنقولات والحيوان على اشر القائلين قال **طاب ثراه** وهل يثبت فيها  
يقول كالكتاب والاشعة فيه قولان لانه لا يقتضي اجماع اقول لا صاحب في تعيين محل الشفعة لوجه قول  
الاول انه غير المنقول كالسباين والبراع والعراض وهو قول الشيخ في المسطو وابن حزم والطبرسي ولحقا المخفض  
والعلامه **الثاني** انه كل بيع وهو قول البيه وابن علي والقاضي ابن ادريس **الثالث** انه كل بيع بشرط امكن القيمة  
فيخرج الزهر والطريق والحمام والعصايد الضيقة وهو قول الشيخ في النهاية **الرابع** انه غير المنقول والعبد خاصة  
حق المنقولات نقل المصنف عن بعض الاصحاب ولحقه العلامة في المختلف وطاهر احسن ثبوتها في المقصود  
ايضا في الاول لان الشفعة على خلاف الاصل لان الاصل عدم التسلط على مال المسلم فيقتصر فيه على موضع الاجماع وبقي  
الباقي على الفصل وبما روي من قول الصادق عليه السلام انما جعل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الشفعة في المقسم  
فاذا وقعت احد ود وطرت الطرق فلا شفعة وانما لم يصر واحد وانما يكون في الاحكام ودوي حايط عن النبي صلى  
الله عليه واله وسلم لا شفعة الا في ربع او حايط وفي المحصر الضايق وبما روي سلمان بن خالد عن الصادق عليه السلام قال  
سلك من الشفعة لحي وفي اي شئ يملك نصيبا وهذا يكون في الحيوان شفعة فقال الشفعة صايرة في كل حيوان او ارض فمجان



وهي مرسلة فان قيل الرواية تدل على الجواز والكلام في الوجوب قلنا جواز المطالبة بالشفعة يستلزم لزوما  
للمشترى وهذا هو عين القول بوجوبه فان احدهما يوجبها على الشريك بل هي حق له وان اسقاطه اجماعا اوجب  
المشتري لها في العبد بصحبة اجلي عن الصادق ع قال في المملوك بين شركاء يبيع احدهم نصيبه فيقول  
الاخر انا احق بذلك قال نعم اذا كان واحدا فيقول له فيكون شفعة فقال لا اجمع الشيخ على مطلو اليها  
برواية طلحة بن زيد عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي حمزة قال لا شفعة الا لشريك في الشفعة ولا يتحقق القدر في  
ابن ابي عمير والشافعية **قال** طاب ثراه وفي ثبوتها في الجواز قولان المروي انما لا يثبت دعوى فيها  
عن ثبوتها في العبد دون غيره اقول البحث في هذه يعرف من البحث السابق **قال** طاب ثراه ولا يثبت فيما لا  
يقدم كالعصايد والحمامات والتمه والطريق الصحيح على الاستصحاب قول هذه الصنفين من الجواز السابق بزيادة ايضا  
فقول اختيار المعصية واختيار الشيخ في التامير وهو اختياره في الكتابين وبه قال الفقهاء وسلافة من ذهب في الرضا  
وان ادرى بثبوتها على بالدر المقتضى لثبوتها في البيعات من غير اشتراط وان الشفعة انما هي من لادب الضرر وهو  
حاصل في غير القسم والافرق بين دونه وجواز النكاح واجيب بان النظر انما هو من حكمة القسم لا من  
المؤنة وهذا المعنى يحقق في صورة النزاع لان حاله لا يمكن الا بطلب التقدير ان لا يمكن قسمة فقد ظم الفرق  
بين الصورتين ولما رواه جابر بن رسول ابيه عليه السلام قال انما جعلت الشفعة فيما لم تقسم فاذا وقعت اجدود  
وضربت الطريق فلا شفعة ووجه الدلالة اني بالالف واللام وهما للجنس فكان تقدير الكلام جازي الشفعة فيما لم  
يقسم ولم يقيد في الاصل وفي معانيها لاول النبي ابد ولهذا صح تحويلها على الاصل فتمت شرا فيقال السيف لا  
يقيم ولا يقال لم يقسم لانه لا يصح ايضا فيه بقسمة شرا وانما فلا يدخل الاعلى باكل قسمة شرا ولا يصح التصاقها  
القسم في وقت ما من الاوقات ويؤيده قوله في تمام الحديث فاذا وقعت اجدود وضربت الطريق فلا شفعة  
فما لا يتحقق فيه غاية اجدود وضرب الطريق ليس مرادا في الجوز قد صدر فيه بانما هي للحصص فينغذ بانساق الشفعة  
في صورة النزاع ويعلم من هذا انسواءها عن النقولات على اختلاف فروعها لان اجدود لانه يكون في الاماكن **قال**  
**طاب ثراه** ولو كان الوقف مشاعا مع طلق فباع صاحب الطلق لم يثبت للموقوف عليه شفعة  
قال المرتضى يثبت اقول نعم لا يثبت عليه التبع وعدمه الثبوت فذهب الشيخ في المبسوط وقال ابن ادرى ان كان الموقوف  
عليه واحدا ثبتت الشفعة وانما العلامة في المختلف فالحاصل هنا ثلثة اقوال الاول سوتها للموقوف عليه وان  
كانت متبذرا كالكسب والاخذ بالناظر وهو قول السيد **الثاني** عدم الثبوت مطلقا وهو قول المبسوط **الثالث**  
ثبوتها مع وحدة الموقوف عليه مذهب العلامة وابن ادرى واجتبه الجمهور بثبوت الشفعة للشريك وموافقه في الجواز  
وما زاد واجتبه الشيخ لعدم انحصار الحق في الموقوف عليه لعدم الانتقال الى ادرى انما يثبت له احد  
فكان الشفعة كالطلق **قال** طاب ثراه ويثبت بين شركاء ولا يثبت لما زاد على الشريكين

اقول المشهور

اقول المشهور ان الشفعة لا تثبت مع كثرة الشفعاء وهو اختيار الشيخ وبه قال السيد وابن ادرى وسلافة  
التقي والقاضي وابن زهره وبالثبوت قال الصدوق ويصح الاول بان مقتضى الشفعة الشراكة والمعلول يثبت له  
عليه وينقص بنقصها اذا كانت قابلية للضعف ويصح الثاني بالرواية المنقولة عن علي السلام ان الشفعة تثبت على  
عدد الرجال ولا يثبت الاستحقاق الشراكة في الجملة ولو نال جزءا فيستوي فيه القليل والكثير وموافق من الاول  
**قال** طاب ثراه ولو لم يكن الثمن طبعا كالرفيق او جوهرا لم يثبت له شفعة **الثاني** في الشفعة الرواية فيها اجماع  
اقول اذا كان الثمن المدفوع عوضا عن الشفعة فثبتا للشرك **الثالث** هل يتطل الشفعة لو كان اداء مثل  
التمن او ثبتت الشفعة ويدفع عوضا عن الشفعة في العقد الشيخ في الخلاف على الاول وبه قال ابن حجره والطبرسي  
العلامة في المختلف والنفيد والشيخ في المبسوط على الثاني وبه قال التقي وابن ادرى واختار المصنف وهو احد  
قولي العلامة اجماع الاول بان اصالته عدم التسلط الا في موضع الاجماع فيقتصر عليه ولا ينعما وضربا غير رضا بطل  
لغولم مع الا ان يكون تجارة عن تراص منكم فان قلت الرضا عن شرط في الشفعة اجماعا فيبطل الاستدلال اوجب  
بانه في المل لا اثر لتسخط الماخوذ منه لانه جاعل ميا ساولي في الصلحة بخلاف القيمة فان المشتري انما يخرج عن سلعة  
باز او العيين المطلوبة فاذا تعدد وجب اذ عينة الميرد لرواية علي بن رباب عن الصادق ع في رجل اشترى  
دار برقيق وفتاع وبرد جوهرا قال ليس لاحد فيها شفعة وتقر بانه رايه من ابن حجره عنه عليه السلام  
الي ان قال في موقوف بها من غير غير بالتمش والمما يتحقق ذلك في المملوك الموقوف فيها احتمال اشارة الى الرواية  
الاولى انما مقصوده على من اشترى دار برقيق وفتاع فلا تعدي الي غيرها ورواية هارون ايضا ليست بصريحة  
القيمة مماثلة ايضا لبا وبن ادرى في الشفعة الا ان باقي الشفعة يعين الثمن جمع بين حق المشتري  
**قال** طاب ثراه ولو اخرج العذر طلبت شفعة وفيه قول اخر اقول **طلب الشفعة** هل  
هو على الفور **الثاني** بمعنى ان الشريك اذا ترك الطلب مع اقداره بتطل شفعة وليس على الفور بل  
هو حق له لا ينفك الا بصرح الاسقاط فيه فذهب ابن الفود وموافق الشيخ وذهب القاضي وابن حجره الى  
ختار المصنف والعلامة في المختلف والشيخ في المبسوط واليه على الصدوق وابن ادرى وموافق التقي  
اجتبه الاولون بوجوه الاول انها حق معني على التقييد بدليل ثبوتها في بعض دون بعض على وجه دون  
وجه فلا يثبت التوسعة **الثاني** عدم القول بكونها على الفور يؤدي اليه ضرر المشتري اذ لا يبرح في عمار  
ملكه لانه لم يرد وهذا منقضي بقوله عليه السلام لا ضرر ولا اضرار في الاسلام **الثالث** واليه على من يرد قال  
سالت ابا جعفر ع عن رجل اشترى شفعة فذهب على ان يحجز المال فلم يقبض فكيف يصنع صاحب الارض ان  
اذا بيعها لغيره او ينظر في صاحب الشفعة قال نعم ان كان معه في المصنف ينظر في ثلثة ايام فان تاه بالما  
والافليس ويطلب شفعة في الارض حكمه عليه السلام بطلان الشفعة بعد مضي ثلثة ايام ولو كانت على الراعي لم يطل اذا



لم يطالب في المطالبة في بطلانها لا ينسب في وجودها فلا يؤثر في عدمها **الاربع** الاصل عدم اشتراط مال  
الذي تم الا في موضع الاجتماع وروي العامة عن النبي صلى الله عليه واله الشفعة لمن يات بها اجمع الاخران بوجهين الاول  
وجود الشفعة وهو البيع والاصل بقاء ما كان عليه **الن** ان سائر الحقوق كالوديعة والمانعة لا تسقط الا  
بالسقاط فكذا الشفعة ويجب المنع من سائر البيع نفسه بل هو عطف بطلان في زمان البقاء والاستصحاب بوضوح  
ولانهم ان مطلق الحقوق لا يطل ان يترك لم يخصص بما عدا العود في عيان الفرق حاصل بين الابداع والشفعة وهو  
النظر في الثاني دون الاول قال **ط** براه وروايتي بمن موصل قبل موافق بين الاخذ عجل  
والناجى واخذ بالثمن في محله وفي النهاية ياخذ النقص ويكون الثمن وجلا ولم يزم كذا ان لم يكن عليا وموثر  
**اقول** بالاول قال الشيخ في الكتلين والثاني قال في النهاية به قال العبد في القفوع وابن ادریس  
واختاره المصنف والعلامة بوجوبها على الفور ويحصل الوقوف للثمن بالكفيل وان لم يعم كذا في الخبرين المنقولين عن  
الشفعة وزن الثمن حال ان لم يكن عليا ومع الملاحة لا يجب الكفيل بقدره لو طرأ على الشفعة الاعسار قبل  
حلول الثمن وحج عليه كان حق الثمن مقدما لوجوده عين بالرواية لا بد من اليقين في العين ولو  
مات المشتري والشفعة قبل الاجل حل ولا يحل لومات البائع ولا ترد النماء لو استرد العين للبحر على الظاهر و  
حتمه لظهور بطلان الاخذ والاول قوي كالفلس في غير الشفعة ولا ينسب بطلان الاخذ بل يحدد استحقاق  
الرجوع بالافلاس قال **ط** براه اما لو شهد على البائع او بامر المشتري او للبائع واذن في البيع به  
ترددت الشفعة **اقول** وجه التردد ظهور اعادة الوضوء بالبيع في كل هذه الصور وهو اجمع فيها  
في بطلان شفعته ومن وجود البطلان في بطلانها **ط** براه والاصل عدم بطلانها لا يتحقق عليه ولا يحصل  
فيبقى على اصله الاحتمال غير ذلك غير الرضا هذا هو تقرير التردد في اجماع على سبيل الاجتماع وانما على سبيل التفصيل  
فيصح بوضوح في سبيل الاول نزول الشفعة عن الشفعة قبل البيع حل بطلان به قال المصنف لا يوزن هذا في علي  
وابن ادریس واختار العلامة في القواعد والمختلف لا يتردد في عالم بحيث يجري سقاط المراه صدقها قبل العقد  
وابد اجابني قبل اجابته والمديون قبل الاستدانة فلا يتعلق به حكمه وقال العلامة في الارشاد بطلان ومذهب الشيخين  
وابن حمزة لوجهين الاول ان الشفعة انما شرعت لازالة الضر ونزول عنها قبل البيع يؤخذ بالتشفاة فتفي  
الشفعة لا تشفاة جميعها **الن** ما روي عن النبي صلى الله عليه واله **ط** انه قال لا يحل له ان يبيع حتى يستاذن  
شريكه فان باع ولم ياذن فهو حق به على الاستحقاق على عدم الاستيدان والشرع لم يطلع من الاذن  
هي لا يثبت بعد الا لم يبق الاستيدان معني ولا ينسب له من باب الاستحسان حتى يتوقف على خلف الاء  
استحقاق بل هو من باب الارفاق وقد شرع لعني فيقول بوزال ذلك المعنى **الثانية** لو شهد على البائع  
حل بطلان به قال في النهاية نعم وبه قال ابن حمزة واختاره المصنف ونجيب الدين يحيى بن سعيد و

قال ابن ادریس

قال ابن ادریس لا يطل **الثالثة** اذا بارك لها ولا حدها قال في النهاية بطلان به قال يحيى واشتهر ابن ادریس  
الاربعه لو اذن قبل البيع بطلانها في النهاية وبه قال يحيى واشتهر ابن ادریس واختاره المصنف لخاصية التوكيل في  
البيع او الشراذم في السطو واختلاف الى عدم البطلان وبه قال ابن ادریس لان اتحاد الشفعة لا يوجب  
لقتنها وقال العلامة في المختلف بطلان لان رضا المتعاقدين ثبت الي تمام العقد فقارن رضاه بالبيع المقبول  
والاصل بقاءه فبطلت واختاره محققين قال **ط** براه قال الشيخ الشفعة لا تؤثر  
رث وقال المفيد وعلم المهدي تورث وهو اشبه **اقول** قال الشيخ في النهاية وموضع من  
اختلاف لا يورث ويتبع القاضي وابن ادریس والطبرسي يقول على عليه السلام لا تورث الشفعة وهي رواية  
طاح بن زيد عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال لا تورث الشفعة وهو يروي وقال في موضع  
من اختلاف تورث ومذهب ابني علي والمفيد والسيد العمري اية الارث واختاره المصنف  
والعلامة **فصل** في تورث كمال فياخذ كل من الورثة نصيبه فاخذ الزوجه الثمن والزوج الربع  
الهم لان يخلو الزوج عن الولد فلا يورث من شفعة الارض نعم لو بيعت مع شجرة او شئ اخذت  
حصتها منه ولو عفا احد الورثة كان للباقي في اخذ الجميع ولولا الاختصار على اخذ حصة من كل احد  
ان ياخذ الجميع او يترك لانهما في الاصل انما شرعت لان كذا الضر بالشركة ولو اخرجت لغيرها لم  
المشتري ببيعها او ببعض الصفقة عليه وموثر **كتاب احياء الموات تحت الاحياء**  
اخراج الشئ من حد الحرة والعظيمة الى غير الانتفاع والموت ضد احياء والموت يضم اليه وبالفتح ما  
لا روح فيه والموت يضم الارض التي للعالم لها من الارضين والانتفاع بها والموتان **ط** براه  
اليهم والواو خلاف احيون فقال اشترى الموات ولا يشترى احيون اي اشترى الارض والدور  
ولا يشترى الرقيق والدواب وقال الغراء الموات من الارض التي لم تحجب بعد وفي حديث مواتان  
الارض من رسول الله صلى الله عليه واله الموات يضم اليهم وسكون الواو الذي يقع في  
الناس والبهائم ويقال رجل موات القلب بفتح الهم وجزم الواو اذا كان لا يفهم شيئا والاصل فيه الكتاب  
والنحو للاجماع اما الكتاب فقولهم وهو الذي جعل لكم الارض واللام حقيق في الملك واما العنق فليس  
روي هشام بن عروة عن ابيه عن سعيد بن زيد بن يقبل ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال من لجا  
ارضا حيتته فهي له وليس نعره في ظلم حق وروي سمر بن جندب يضم احيي وسكون النون وضمت  
الدال المهملة وفيها الضمة والباء المنقطعة بواحدة ان النبي صلى الله عليه واله قال من احل حايضا على  
اوض فهي له وروي عنه عليه السلام قال من سبق الى ما لم يبق الا بهيكل فهو احق به وعنه عليه السلام عادي  
الارض من رسول الله صلى الله عليه واله وجمعت الاقتر على تلك الارض الميتة بعد احيائها اذا خلت عن الموانع

جب



قال طاب ثراه الطريق المتكر في الباع اذا تشاح اهله فله خمس اذرع وفي رواية سبع اذرع اقول  
الرواية اشارة الى ما رواه مسلم بن عبد الملك عن ابي عبد الله قال الطريق اذا تشاح اهله فله  
سبع اذرع ومثلها رواية الكوفي عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
وتبعه القاضي وذهب المصنف والعلامة الى الكسبية والخمس ورواية الباق عن ابي عبد الله  
قال اذا تشاح قوم في طريق فقال بعضهم سبع اذرع وقال بعضهم اربع اذرع فقال ابو عبد الله خمس اذرع  
وهذه اصح طريقا قال **طاب ثراه من اشترى دارا فيها زيادة من الطريق ففي رواية**  
**اذا كان ذلك فيما اشترى فلا بأس وفي النهاية ان لا يميز له شي وان يميز ردة ورجوع على الباع**  
**بالدك والرواية ضعيفة وتفصيل النهاية في موضع النع والوجه البطلان وعلى تقدير العتبار فيفسح ان**  
**شاء عالم يعلم اقول** اذا اشترى ثمنه را علم ان فيها تشاح الطريق فلا يجوز له ان  
ان يكون ثمنه او غير ثمنه فان كان ثمنه ارده الى الطريق بوجوب رد الحق فيستحقه ويحرم  
المشترى من ثمنه الباع للتبعية لبعض الصفقة وبين الرجوع بقسطه من الثمن وان لم يميز  
وجب جتباب المدا رجوع لا يشبهه المحلل بالمحمول فله ثمنه الرجوع بالثمن ويجب على  
الباع الاستظهار بالاحتياط في ردها فان غلب على الظن ان من الطريق او رد جميعه ولو لم يميز  
المشترى الفسخ لم يملك له ان يرضى لعدم العلم بقدره ويجب عليه من الاستظهار بما يجب على الباع هذا  
مقتضى الاصل وهذا جهان اخر ان غير ما ذكرناه حكاه المصنف في هذا الكتاب ولم يذكره  
هذه المسئلة في الشرائع الا في النسخة رواية محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن  
رجل اشترى دارا فيها زيادة من الطريق قل ان كان ذلك فيما اشترى فلا بأس والعمل بهذه مشرك  
الثاني قال الشيخ في النهاية ان يميز له رده على الباع بعد العلم ويرجع بالثمن وان لم يميز فلا شيء عليه  
قال المصنف وهذا التفصيل في موضع النع ووجه اشتراكه في التفرع في ملك الغير وعدم التخلص منه وايضا  
اعظم من هذا فتقوله لا شيء عليه ان كان الغير راجعا الى المشتري لزم التفرع في الطريق وبذلك  
الغير وان كان راجعا الى الباع لزم زوال سلطنة المشتري على الرد بل العياض قال  
**طاب ثراه روي اسحق بن عمار عن عبد صالح بن عمار عن عبد صالح بن عمار عن عبد صالح بن عمار عن عبد صالح بن عمار**  
**ومثله ما رواه الشيخ مرفوعا الى اسحق بن عمار عن عبد صالح بن عمار عن عبد صالح بن عمار عن عبد صالح بن عمار**  
وقد علم انها ليست له ولا يظن بجي صاحبها قال اما احب الي سبيع ما ليس له ويجوز ان يبيع سكره  
وهذه الرواية مخالفة للاصول في وجهان الاول انها تضمنت بيع السكينة والبيع موضع لتفصيل الاعيان  
الثاني ان المتصرف اعترف انها ليست له فليس يجوز له التفرع فيها ببيع السكينة وهي ضعيفة من

وحدثه  
في باب الفدية

صحت وجهان الاول في طريقها احسن من سماعه وهو واقفي الثاني انها مقطوعة لعدم العلم باستادها الى  
المعصوم لان وصفه يكون عند صلحي لا يقضي كونه معصوما وقال الشيخ في النهاية يبيع نفسه فيها ولا  
يتبع اصلها وهذا حسن ينطبق على القواعد العقلية كما في المصنف وبذلك اجاب ارضاها  
طلتها ذن حالكها فقرة الارض لما لها والتفرع يعني الاثار التي احدها المحبب فصار بها اذا  
كالبا فاحتج بملوك للمحبي عدم انتقاله عنه فحذف لا يجوز بيع الدار بجمع لان الارض جزء منها مثل  
في بيعها وهي غير ملوكة له ولكن يبيع نفسه وهي الاثار المحدثه من النساء ونحوه بقاها على حدة ولا مانع من  
بيعها وعلى لفظ الرواية يبيع سكره اي استحقاق السكينة للبايع المتصرف او لغيره لا تشفع بالدار لان  
البيع لذلك المانع من مزاحمة المالك **كتاب اللقطة مقدم** اللقطة  
لضم اللام وفتح القاف اسم للمال الملقط قال الفراء والاصمعي ويؤيده حيث زيد بن خالد الجهني وقال  
انجيل بن احمد البصري بل اسم للملقط اما المال الملقط فيكون القاف لان جاء على وزن فاعله  
فهو اسم كهم ولم ولنغته فيقال رجل لقطه ففتح القاف اذا كان كثر الالتقاط كحفظه لكثير  
احفظ قال في التحقيق جمعت الرواية على رواية التكميم يعني حديث زيد بن خالد الاصل فيه  
الكتاب والمنة والاجماع اما الكتاب فتقوله في القوة في غيابة النجس ليقطه بعض السيارة ان كنتم فا  
عليه فاجتنب بالالتقاط وقوله في حفظه لفرعون واما التكميم فزيد بن خالد الجهني قال جاء  
رجل الى رسول صلى الله عليه واله وسلم فساله عن اللقطة فقال اعترف بها وعفاها ووكها ثم عفاها سنة  
فان جاء صاحبها والافاضت بها قال عن طائفة الغنم فقال اخذها فانها لك ولا خيبك والذئب فانه  
عن ضالة البقر فان مالك لها وعففت حتى اجرت وخيأه او وجهه فقال مالك ولها ما احداها وسقاها  
ترد الماء وياكل الشجر وفي بعضها مالك ولها ما احداها وسقاها حتى ياتي بها او جمعت للعد على احكام  
الالتقاط وجوازها في اجرة وان اختلفوا في تفصيل ما يرد **باب بيع الشيء الملقط الى الملقط**  
لانه اذا مال وجيوان **وسمي الاول لقطه** والثاني اذا انسان او غيره **وسمي الاول لقطه** وما عوطا  
او موقوف او سمي الثاني ضالة وينقسم كل من الاقسام الثلاثة الى اقسام **القسم الاول** المال وينقسم  
الي محرم ومكروه **القسم الاول** ضالة الانسان **القسم الثاني** لقطه احرام الثاني ما اخذ لا يبيع الا تشا مع بلوغ قيمته ورجوعها  
والكراهة ماعدا ذلك **القسم الثاني** اللقطة وينقسم الى واجب ومحرم فالاول اخذ الصغير العاجز  
عن توقي المضار كغير المميز على الاصح والثاني اخذ البالغ العاقل **القسم الثالث** الحيوان وهو  
على ثلاثة اقسام الاول المحرم وهو اخذ الضالة المتبعة كضالة الابل لقوله عم حالك ولها وروي عنه عليه  
السلام لا توري الضالة الاضال بضم الباء وروي بالفتح قال الشيخ والاول والثاني جائز وعنه عليه السلام



يوم الموعود

والاول من العتق على اذن في البيع هل يجوز ان يصدق بعينها بخلافه لان العتق في تلك  
الغير على خلاف الاصل فيقسم فيه على محل النص وهو المصدق بثمنها لا غير ويجعله ضعيفا لان العتق في الصدقة لا  
جاز بواسطة البيع فجوته بغير واسطة اول ان البيع اثبات ولاية في تصرف وهو على خلاف الاصل وفي  
الصدقة ينفيها لتفصيل الخافه للاصل هل هذا التصديق بالشئ بعد انقضاء ثلثة اجسام من اجسام الله ويجب  
في الصدقة التأخير الى تمام احوال الموصوع واثبات الاصحاب اطلاق الاذن في البيع بعد ثلثة ايام والصدقة فيها و  
التعاطي من غير شرط فلو كان التأخير شرطاً لزم تأخير اليان عن قرينة الحاجة والاغراء بالحل وجعل البيع غرضاً تاماً  
والكل على ان استكمل العتق في القواعد من حيث عموم الامر بالتعريف حولاً ولاحيث ما جاز ظهور المالك في  
ثبته احوال تغلق غيره بوضع ما لم يثبت عندك هل يجوز ان يبقى عينها امانة قال العلامة في التمهيد نعم ويجعل عتق  
لورود النص باعتفاء الشئ لوصف ثمنها وكذا المالك ضمن هل يجب تعريف الشئ لو  
انقضاء طول احوال المالك بغيرها ولحقها حالها من المالك ويجعل ضعيفاً لعدم انه لم يذكر  
او لتمامك ~~بغير~~ التعريف حولاً هل يجوز لذلك الظاهر لا نذيب واحتمل انشاء ما لا يقع من ضعف البيع  
كاطفال الابن والبقر في عوار التقاط في الغداة وتحريمه في العمران ولا يتبعها في باقي الاحكام من اجسام ثلثة  
ايام ثم البيع والتصرف قبل احوال بل يجب التعريف حولاً نعم تأويلها في عدم رجوعه بالنفقة مدة بقاها  
في حال ان الاحكام مماثلة الاول جواز الانتفاذ وعدمه على التفصيل **الثاني** جواز الانتفاء امانة **الثاني**  
عدم الرجوع بالنفقة **الرابع** جواز البيع بعد ثلثة اشياء جواز التصديق بالشئ **السادس** اخذ من غير ثمن  
قبل احوال التصديق بعد ثلثة الاول يشمل الكل والثلثة الاخرى تختص بالشاء تجب ائتماره في  
اللقطة عن غيرها في الطوال المقنونة باوحد من الاول عليها ما اذا وجد في الغداة صحته على اختيار  
الصدوقين **الثاني** نصا بتعريف العين في ثلثة ايام **الثالث** جواز بيعها بعد ثلثة ايام من غير ضرورة **الرابع**  
جواز التصديق بها قبل احوال **الخامس** على القول بجهان المأخوذ في الغداة يجوز عملها والتصرف فيها  
احال من غير تعريف باجماع العلماء وكذا بيعها لانه اولى من اكلها قال **السادس** طاب ثراه وينفق الواحدة  
على الصالح ان لم يجد سلطاناً ينفق من بيت المال فهل يرجع على المالك لا شبهة نعم اقول **السادس** اذا اخذت  
حيث لا يجوز اخذها كالبعير الصحيح في الغداة او الشاة في العمران لا يرجع في نفقتها مدة بقاها عندك على  
الاقوي وكذا لو لقط المملوك المينما ما يجوز التقاطه على كهنه كاطفال الابن والبقر في الغداة والعمران اذا  
تحقق تلفها فالاولى لرفعها الى احكام بيعها ويعرف ثمنها وينفق عليها من بيت المال ويرد لها في الحج او غيرها  
ذلك ويجعله مودى الغياب يعقل به جاريه الخط وان لم يرفع احواله الى احكامه وانزاعها عنه انتفق  
عليها ولا يرجع بالنفقة لاجتماع ما ولا فلان عليه الحفظ ولا يتم الا بالانفاق فيكون واجباً عليه واجباتاً



فلان النفع وبما كثر من فادى الى استغراق النفع وفيه فخر على المالك فلا يسلط عليه مجرد ادائه من غير قول المالك ولا  
وكيل ولا ولي ولا ضرورة له الى ذلك لان المالك هو الحاكم بوجوده الوصول اليه يمكن لان التقدير الاول يحد الحكم النفع فان يترجم  
لم يبرح قطعا وان لم يترجم فكل يرجع الى المالك في موضوع المسئلة فكل اختلاف اذا تم هذا فنقول ذهب الشيخان وسارا الى جواز  
الرجوع واختار المولى العلامة **فاما** فتوجه الضرر بالاعتقاد ونوعه بالابرة والرواية ولو جوب بحفظه والوجوب اذ لم يترجم فترجم  
كالودع والمترجم **وقال** ابن ادریس البرجس لانه دليل على الرجوع الى المالك ولو كان القضاة يترجمون كالمالك والابن **قال**  
**في** النهاية كان يادى انفعول الوجوه المتقاص قول **هنا** فتوجه الاول عوض له على الاتفاق واصلا وجوب عليه وحله وما استوفى  
قال ابن ادریس **الثاني** المتقاص نعمنا فترجمنا النفع به قد رما فتوجه فان تبايننا تراوان تغايرنا جمع صاحب الفضل  
قال المصنف العلامة لانه لا ينسب بالعدل **الثالث** كون ما النفع بازاء نفعه راسا ليس قال الشيخ في النهاية ولعله على ذلك على  
المر لا ينفرد ذلك في باب الرجوع التعويل في ذلك على رواية السكوني عن جعفر عن ابيه عن ابي بصير عن علي قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم الظاهر برك اذا كثر فهو **وعلى** الذي يركب النفع والدر يترتب اذ كان مبرهنا ما **وعلى** الذي يترتب  
النفع **والنك** ضعف من وجوه الاول منع احكامه في الاصل **الثاني** منع التعدي اذ يقياس من منع **الثالث** ضعف **الرابع**  
صورة الادلة على المطلوب يجوز التقاص ويكون النافذ من اجرة الاذن في الانتفاع بالظهور والابن **قال** طائفة  
وفي قدر الدرهم وروايتان اقول اختلفوا الفقهاء في نصاب التعريف اعني العذر الذي يجب تعوفا اذ اخذ ولا يجعل ملكه  
مع اتعاقبه على وجوب تعوفا زاد على الدرهم وجوز ملك الناصر عنه ونفي الاختلاف في قدره كنعنا العوضا  
في الدرهم الذي يجب النفع في الصلوة فالذي يملكه الشيخان وجوب التعوفا وحده الصدوق في كتابين الجعفر الفقيه  
واختاروا ابن ادریس والمصنف العلامة وهو في رواية العكر عن علي بن جعفر عن اخيه موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
دعوا او ثوبا او دابة كفي بضع قال يعزها سننة لم تعرف حفظها في عرض المروءة فترجمنا من فذهب الشيخ في تعريف سننة قبلها  
كان او كثر **قال** ما كان دون الدرهم فلا يعرف وهي حرسه والتمس الاول بعينه مال المسلم ولا اخطا **قال**  
طالب تراها وما كان زيدا فان كان في احرم كره اخذه وقبل كبره **اقول** **هنا** ما بال الاول هل يجوز اخذ لقطة احرم  
ام لا المشهور النسخ لعموم قوله تعالى او لم يرد انا جعلنا احراما فتاوبه قال الشيخ في النهاية واختار العلامة وقال  
الفقيه الا فضل ان يتوكل لقطة احرم وبه قال الشيخ في اختلاف واختاره المصنف اجتج الاولون بالا حياط وبما رواه  
ابن ابراهيم بن ابي البلاد عن بعض اصحابه عن الماض **قال** لقطة احرم لا تسمى بيد ولا رجل ولوان الناس نكروها لاجل  
صاحبها فاخذها وشتمها روايت عن علي بن حمزة عن الجدي الصالح **قال** سالت عن رجل جعل جدينا را في احرم فافذه قال  
بئس ماض ما كان لان ياخذ قال قلت اني بذلك قال يعرف سننة فان عرفه فلم يدر له ناعشا قال يرجع الى يده  
فيتصدق به على اهل بيته من المسلمين فان جاء بالبر فمؤله ضامن وقد دل الشيخ الثاني على ثلثة احكام الاول بحرم  
الاخذ بقوله بئس ماض ما كان لان ياخذ **الثاني** وجوب التعوفا مطلقا وان قل الدرهم لان ترك الا

الاستعصال

الاستعصال مع قيام الاحتمال يدل على عموم القائل في الادلة بخبر البيان عن وقت حاجته والسؤال وكلها حال علي باين  
في موضع **الثاني** ضامن النصف مع كراهية المالك استجج الاخرى بالاصل وبما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم لقطة احرم الا  
لشئ دل على انه موقوف على اجتماع قصد الاستناد **الثالث** هل يملك لقطة احرم اذ كانت نافعة من نصاب التعوفا ولا  
بل يكون احالة بحسب نفعها اوله والقاضي والثاني ذهب الشيخ في النهاية وطلق في الخلاف وجوب التعوفا  
مع قوله يجوز اخذها وهو غير ان النصف ظل يجوز ملكها بعد التعوفا حولا او لا بل يكون احالة دائما التقي على الاول و  
والاكثر من على الثاني **القول** لو وجد قبل ما بعد احوال فله المالك على يمين ام لا الشيخ في النهاية على الاول وبه قال ابن  
ادريس وابو علي والظاهر العلامة في المختلف والنفية يملك الثاني وبه قال القاضي وابن حمزة وخنا والمصنف والشيخ  
في النهاية القولان قالوا اول اختياره في باب الحج والثاني في اللقطة اختار الاولون بعموم ضمان اليد لقوله اليد اقلت  
حتى تودي ولا تعرف بالمال فظال بغا اذن صاحبها استجج الاخرى بانها احالة عنده وقد دفعها مشر عاظ  
يتعقب على ضمان ولان الاصل عدم ضمان فالحاصل ان لقطة احرم قد تضافت عن غير حان اللقطة بمورد الاول بحرم  
اخذها الثاني عدم ملكها وان قل من النصف الثالث عدم ملكها بعد احوال الرابع ضمان المتصدق بها مع كراهية  
المالك كمنه للمحصل ما ذكرناه **قال** **طالب** تراها ولو وجد في جوف حكة قال الشيخ اخذها بتعريف اقول  
ذهب ابن اذ وجد في جوف حكة فلا يخلو ان كان جواها في الاصل كالدين او يعلم سبق الملك وذا علم سبق الملك  
فلا يخلو ما ان يكون ملك مسلم متحمل كالبسكية والثالث والاول ملكها بالحد عليه خمس فان كان هو الصايد اعتبر  
بلوغ قيمته دينارا وان كان قبل تباعها اخبر خمس وهل له الباقي ولا يعتبر فيه نصاب العوض من اللعول ولا مؤنة  
السننة ويكون من باب اللقطة وهذا شأنها وجوب اجتماع عشرين من غير شتم لها والثاني وهو ما يعبر عنه ملك  
المسلم بان يكون عليه سكة الاسلام فيه احتمالان احدهما بما قرره بالول بلباس المالك منه كالاخذ في العاوة والثاني  
والاخر وهو لا يولي وجوب التعوفا فيه العفة قال المسلم والاصل في هذه الحكم ما في جوف السكة باق على اصل الابا  
لم يدخل في ملك الصايد لعدم علمه فيكون باقيا على اصله با حصة قبله الثاني بانبات بدء عليه يعلم من هذه  
الاقتضا ملكه للمالك الى بيته المتك لان لو زاد مجرد احكامه باليد كاف في حصول الملك لملكه الصايد لم يكن  
المشتري كالمالك لان البيع غير السكة لانه فانه يحجب على المشتري بغير البيع اجماعا من غير تفصيل وهذا هو الشيخ  
رحمته والمستد اجماعا على ان اطلاق سائر حيل التفصيل ولا غير ينذر وابن ادریس حيث لم يفرق بين السكة  
لدا به واجوب التعوفا فيها وطلق سارا وجوب تعوفا ما حجة في بطن جملون ان شراه دون مصادره وملكه  
**الفصل الثاني** ان يعلم سبق ملكه لو وجد **الثاني** لانه لا يكون حكمه حكم ما يوجد في العاوة  
واحرمان فالشيخ في النهاية وابن ادریس لطف القول بملك الواحد هو الصايد ملكه كغيرها وان كان يتساءل  
ملكه عند الشيخ خاصة وقال في المبوط يكون لقطة لادلة على سبق ملكه مسلم ولو ثبت العلامة صحيح

ث



الشيخ على الدعاء الاول بعموم صحبته محمد بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام قال سالت عن الورق يوجد في دار قال  
ان كانت الدار موصولة في لاهلها وان كانت مخرجة فانتهى بها وجد في الاستفهام والمجازاة للعموم واجاب  
العلامة عن الجمل على استفتاء الشيخ الاسلام وبعد التوفيق حولا تحصيل اذا وجد شيئا في جوف دابة فان كان عليه شر  
الاسلام فهو لقطه قال الشيخ في المبسو وموضعه في الكثرة في النهاية اطلق القول بملك الشريك مع عدم موافقة البيع  
وبعد ابن ادریس وان لم يكن عليه شر الاسلام وعنه في الباب فهو حق وان لم يعرف ملكه الواحد عليه السلام وصرح  
بالعلامة في التذكرة لصحيفة عبد الله بن جعفر قال كنت انا الرجل اشتري حوزا او بقعة للاصاحبي فلما دخلها وجد  
في جوفها مائة درهم او مائة دينار او نحو ذلك لم يكون قال فوقع عليه السلام عرفها بالبيع فان لم يعرفها فالتفت اليه فقلت له  
اياها احتمل العلما في المذكور ان يكون لقطه يعرفه البائع وغيره وسيد البائع قال كل علمنا على الاول وهو اقل ان ما  
يحمل في جوف السمكة يكون للمصايد لانه يعلم به علم يدخل في البيع كما لو كان داره فيها مال مدفون ويكون ذلك للمصايد ان  
كان مما خلف البحر كالدرة ولو كان مما لا يكون في البحر كالدراهم فهو لقطه وكذا الدراهم لو كان عليها اثر اليد كالحلوى  
كانت منقوبة او متصلة بغيره او غيرها وموضع المنع لان مطلق اليد لا يوجب الاحترام بخلاف كونها بين يدي  
**فروع** الاول ان لقطه من الاموال وان قلت **الثاني** يحرم التقاط نصيب التعريف لنبذة الاشهاد فلو  
التقطت بغير التملك فعل حراما وكان يدعيه من ولو نوى اخفاها بعد ذلك عرف حولا لغيره في النقصان وهو ان التملك بعد  
الحول يحمل عدم لانه اخذ بالغير على وجه لا يجوز اخذه فاشبه الغاصب ويحمل جواز لسطلان البزق فكان وجودها  
كعدمها واختار في المحققين **الثالث** اخذ الصالة المتفرقة في الغلاة وغيرها في العرمان حرام واخذ غيرها في الغلاة  
غير الحاشية مكرهه واذا تحقق تلف كان مباحا قال **طاب ثراه** ولا تملك اللقطه بحول الحول وان  
معرفة مال بغير التملك وقبل ملكه بعض احوال **فول** للاصحابا حاشية اقول الاول دخولها في ملك الملقط بعد  
التعريف اختياره وموطاه الشيخ في النهاية واني باوبه وان ادریس **س** لا تدخل بالاخيانه وكيفية في البزق ولا في لقطه  
اختاره العلامة في المختلف وفي المحققين **الثالث** لا بد من العلم بالاختيار وان يقولون فخرت ملكها ومو  
قول الشيخ في الخلاف وان حرمه والتقي اخذ الاول بعموم قول الصادق عليه السلام في خبرها سنة فان جاء  
لها طائر ولا تقي كسبل حاله وواه الجلي في الصحيح عقوب التعريف وعدم جرم المالك بكونها كسبل حاله لان  
القاء للتعقيب غير غير شرط فلا يكون معلقا على غيره والا انما اخذ عنه اجماع العلامة بقول احمد  
عليهما السلام والا فاحولها كغيرها في كل شيء عليها ما يجري على حالها والاعمال للتعقيب وصغر فعل المالك  
ولا اقل من ان يكون للابا عنه لانه ليس للهدم قطعاً فستدعي ان يكون لما مودعة مقدور او اقل  
التعريف وعدم جرم المالك لانه يجب له لعل عدم جرم المالك التعريف سنة ولو لم يكن لللفظ فلو شرط  
التأخير البيان عن وقت الحاجة في ان شرط اللفظ وهو المطلوب اجماع ابي حمزة باقر عاقلناه جمع على فكر

وغيره ليس عليه دليل قال **طاب ثراه** وفي المملوك تردد اذ لو كان اقول مثله الزدكون العبد ليس اهلا  
للملك واللقطة اكتسب وتول الى الملك لم يولد له بعد التعريف في ملك الملقط بعض احوال مطلقا عن الشيخ  
ومع بنية التملك عند ما يبيع التقاطه لعدم تحقق لزم اللقطه فيه ولو اريد ان يحد بجهه عن سالم بن حكيم اجماع  
عن ابي عبد الله عليه السلام روى عن المملوك ما اخذ اللقطه فقال ما للمملوك واللقطة للمملوك لا يملك من نفسه شيئا  
فلا يرضى لها واختارها في غير الملقطه الفقيه ذهب الشيخ في الكتابين يجوز على العموم الاجماع ولان اهل البيت  
اما لقطه احرم فلا يرضى لها لانهما امانة محضه والولي يستولي على ضايعه وما توجد على اليد بذلك فله ان يكون حراما قال  
**طاب ثراه** ولا يكتفي الوصف وقيل يكفي في الامور الباطنة **ووجه حسن** اقول **س** وجه حسن تعينه لطلاع  
البينة على اعيان الاموال غالباً فلا تقصر على البينة عنه وخرج فيكون منقياً بالايه والرواية ولا اشارة بعينه مع النظر  
ولم يرد الشيخ في التهذيب عن محمد بن الحجال عن ثعلبة بن سعيد بن عمرو الجعفي قال خرجت الى مكة وامن بشد الناس  
حالا فمكثت ابي عبد الله عليه السلام فلما خرجت وجدت علي بابا كيت في جميعها دينارا فمكثت اليه من فوري ذلك  
فاخبرته فقال يا سعيد اني امرت رجل وعرفه في الشاهد لك احوب ان يرضى بي فيه فخرجت وانما عظم فانت  
مني فتحت عن الناس حتى انتهيت ففرقة فتركت في بيت مستجيبا عن الناس ثم قلت من يعرف الكيس فاول  
صوت اذا رجع علي رضي الله عنه صاحب الكيس فقلت في نفسي انت فلكنت قلت ما علامه الكيس فاجابني  
بعلامته فرفعت اليه فتحتا ما حيت فوجدتها فاذا الذي ايسر علي ما لها ثم عدتها سبعين دينارا فقال اخذها  
حلل خرم من جميعها حراما فخذتها ثم فقلت علي عبد الله عليه السلام فاجرت كيف صنعت فقال ما لك حزين  
فمكثت الى امرائك ثلاثين دينارا حاربه هاتيتها فاخذتها وامن احسن قومي الناس حلل **ذكر اه**  
**اجماله عقلي** لعمري ما يجعل عوضا على فعل يتوقع الحاد وشرعا الصيرة الدالة على الاذن في عمل بعض الرب  
يقول له ولما احتيج الي هذه العدة لرد بالابق والحوال ذكره عقب اللقطه صحة التزام الاعراض على الاعمال المحمولة  
له لتأسيس احكامها والاصل فيه الكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فقوله تعالى قالوا تعفد صواع الملكا ولمن  
جابه على غير انايه زعيم وفيه لاله على جواز ضمان حال الجاهل قبل العمل واما السنة فمن طريق الخاصة فارواه ابن  
ابي سيار عن الصادق عليه السلام قال ان النبي صلى الله عليه واله جعل في جعل الايق في دينار لك اذا اخذت في  
مصر واما اخذت في غير مصر فاربعه دنانير وجمعت الامه على جواز الجعل لا يخيلون فيه وان اختلفوا  
في احاد صالية تبسبه وقد اخص هذه العدة بخاصتين الاول جواز وقوعه على عمل محمول  
**الثانية** عدم استحقاق العاقل الابتسام العمل فلو جاء بالبضاعة والابق من مكان بعيد حتى قارب المنزل  
فبق العبد او شره البعول لم يستحق شيئا وتشارك في الخاصة الاولى في الضاد بكل الاجرة فيما جملوا وعما  
معلوم فاختصاص هذه العدة بجواز بذل معلوم في مقابلة وهذا العقد جائز من الطرفين قبل الشروع

كيف يثبت



في العلم بعبه كذا في طرف العامل لان الحق في ذلك استقام ولا يجوز للجاء على الابد بل حقا بل صامدا  
من العلم قال **طالب** شره ولا باس بحال الا ان كان غير نهم بالرد وان لم يبعث في رد العبد من  
المصدينا ومن خارج البلد انهم ذابوا على روايته في بعض هذه الشبهة والحق الشبان البع اقول  
الذي ورد بالنص رواية ابن ابي شيان المتقدمة وهي خاصة بالابن وسبب الحاقه الى الشيخين بسبقها الى  
القول برويها على ذلك كثير من اخر من علمها وفي طريقه رواية المذكورة بل ان زياد بن موهوب  
كنى ثابت في شهرها في عمل الاصحاح بمضمونها **كتاب الموارث** **فصل** الارث  
لغة البقاء قال اكم على ارث من سلك البرهيم في علمه من بقا ما شره ووارث الباقي ومنه الارث في سائر  
تعالى الباقي بعد بقاء خلقه وسمى الوارث وارثا ببقاء بعد موت المورث وشرعا انتقال حق الغير بعد الموت  
على سبيل اختلاف الوارث من انتقال الحق الميت خلا فرعته وتزاد فيه الميراث واجمع الموارث فالحق اعم من  
ان يكون مالا او فقه كحق الشفعة والقصاص والحد ويعبر عنه بالقرض وهي جمع فريضة واستقامتها من الغرض  
ويؤي اللغة التقدير والقطع والبيان وفي الاصطلاح ما ثبت بدليل مقطوع به كالكتاب والسنة والاجماع  
وسمي هذه النوع من العقدة فريضة لانها كتم مقدرة مقطوعة بنية بدليل مقطوع به فقد اشتمل على  
المعنى اللغوي والشرعي وانما اختص بهذا الاسم لان اسد تعساه به قول بعد القصة فريضة وروى  
صلى الله عليه وسلم ايضا سماء حيث قال تعلموا اني لم اترك منكم شيئا من ديني الا ما هو عليه من الصلوة والزكوة وغيرها من العبادات  
يملكه ولم يترك تقاديرها وتفاصيلها وذكر هذه النون وبين تقاديرها بعد لا يحمل الزيادة والنقصان والا  
صل فيه الكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فقوله تعالى وورث سليمان داود ورسول الله من قبله من بين  
من اليعقوب وقوله تعالى سينفقونكم قل اسديتكم في الكلال ان اسديتكم ليس له ولد والحق قبلها نصف  
ما تركه يورثها وان كان رجل يورث كل الزاوية والراخ او حقت فكل واحد منهما السدس والفضل ما  
ترك ازاو اكم ولهم الربع ما تركتم اي غير ذلك من الايات الدالة على تفصيل الارث فكان التورث في  
اجاهلية الجاهلية والمجاهدة والنفرة وقرع عليه في صدر الاسلام قال تعالى الذي سبعت ايمانكم فانوهكم نعيم  
ثم نسخ ذلك وصار التورث بالجمعة فروي ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ من المهاجرين والاضرار ما كان  
الدينه وكان المهاجرين يورث من الاضرار والاضرار من المهاجرين ولا يرثه وارث الذي لم يكن له وارث وان كان  
مسلم قال تعالى الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا باموالهم ونفسهم في سبيل الله والذين اودوا وادوا  
او ليك بعضهم اولياء بعضهم الذين آمنوا ولم يهاجروا واثم نسخ ذلك بالجمعة والقرعة بقوله تعالى واولو الارحام  
بعضهم اول بعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين الا ان تفعلوا الى اولياءكم منهن وقال اولي  
الارحام اولي من المهاجرين الا ان يكون وصية هذا تفصيل في الكتاب واما السنة فتواتروا هجبت الله عليه

وان اختلفوا في احواد ما يلة تدنيه **باب** ما يوجب التفرقة في الميراث روي عبد بن مسعود ان النبي صلى  
الله عليه وسلم قال تعلموا القرآن وعلموا الناس وتعلموا الفرائض وعلموا الناس فان امر قبض من يستقص العلم وتظهر  
الفن حتى يخلف الرجلان في فريضة الميراث من فريضة بينهما وعنه صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض وعلموا الناس  
فانها نصف العلم ونسب في موارث شي يتوخ من امتي وهذا الخط عظيم على علم هذا العلم وذلك من جملة الاول  
انه عليه السلام امر بتعليمه وتعليمه الاخرين احكام الذي لا ينطق عن الهوى دليل اشتمال الفعل المأمور به على المصالح المرجحة  
**الثاني** اعلم انه ينبغي وفيه تحليف بحال التعلم عند مكان الفرصة بحوزة ارتقاء عند ذلك فلا يحل السبل الى معرفة  
فاقتضى اجتناب الاقتضال بالبادء اليه على الفور **الثاني** انه عليه السلام جعل لفضل العلم وقيل لاجل السبل اول ذلك  
دليل شره لانه عظم فتمت وصغر مقداره كان شرف في الشاهد كاجزها بالنسبة الى تحديد فان قلت معني  
التفصيل المذكور في هذه الحديث فاجوز معناه ان الناس لهم حالتان حالته صباه وحالته وفاة وعلم الفرائض لما كان  
مختصا بحالة الوفاة كان لفضل العلم فان قلت فعلى هذه لو كان علم الفرائض نصف العلم لما ذكرتم لست في لوصايا  
لتعلم احكامها بعد الموت وكذلك الفصل والتكفين والدفن فاجوز من وجوه الاول ان الوصايا ليست لازمة  
لكل متوفي منكم ذي مال مات ولم يوصي **الثاني** انها متعلقة بفعل العبد وقد يوصي وقد يترك وليس كذلك الميراث  
فان لاضاع ليعبد فيه فكان الزم الوفاة وانما هي من الوصية **الثاني** ان احكام الوصية لا تخص بما بعد الموت  
فان ايجاب الوصية والرجوع عنها وحكم زيادة الوصية الى غير ذلك من الاحكام لما يقرب قبل الموت بخلاف الميراث  
**الثالث** ان الوصية المذكورة في علم الفرائض ايضا حيث تجب البداية بها قبل الميراث ويخرج عن الدين فلم يحل علم  
الفرائض عن ذكرها علم وان خلا عن ذكرها تفصيلا حتى ان بعض الفريضة جعل بابا للوصايا في كتاب الميراث  
ومن هذا الجواب الاخر يعلم الجواب عن فضل الغسل والتكفين والتجهيز او كان علم الفرائض مقتضا بدله وهو  
الحق الذي يبدا به من تركه الميت قبل فريضة الميراث فكان من مقدمة الميراث فيندم تحت علم الفرائض  
وانما انفصلت عنها بالحق لانها احكام تجب على الاحياء وما شرهها وهم مخاطبون بها محل اثر الفعل المأمور به  
فكان لا يحل ان يعلم احكام الاحياء وهذا المعنى ذكرها الفقهاء في كتب الطهارة ووجوه اخرى وموان التفسير  
باعتبار انما يكون الانسان في حالتي حياته وموته الى قسمين واحكام الموارث بعد الموت فكانت احكام  
الغيبين فكان لفضل العلم وقيل وجبة التفسير ان دخول المال في ملك الانسان بطريق مكتبة كبيع  
ونحوه مما لا يملك فيه من غير مكتبة وموارث وهذا العلم لبيان احد الطريقين فكان نصف هذا  
الاعتبار قال **طالب** شره ولا باس بحال الا ان كان غير نهم بالرد وان لم يبعث في رد العبد من  
تعدد اقول اذا كان احد الزوجين مسلما وبقي الوارث كفار فان زوجا فالل له النصف بالسر والباقي  
بالرد وان كان زوجا كان الربع والباقي للامام فان اسلم الوارث او احد همت لم يكن لى اسلم من امة الزوج ولا شره























بلغت ثلثه منها شكره ومنه غير شكره وبلغ الاجتماع في غير المنكره في ثلثه فيعود البحث منها في ثلثه وكذا اذا ضربا حاد ا  
احدى السلسلتين في الاخرى يتبعه الاجتماع في اثنين منها وتبقى الاجتماع والبحث في سبعينها فتعود الاجتماع  
عشر السبعين ومنه منكره وفه في ثلثه **باب** الاول السبعين عاذا عن توريث العصابة فاصلها من اهل البيت  
والرأب العصابة اخوات والاولاد والاعمام والاولاد هم ويتولى النعمة وهذا باطل عند اهل البيت عليهم السلام بل فاضل السهام  
عندهم يرد على ذوي الفرض بنسبة مستحقه لا في ثلث صور الاول الزوج والزوجة **الثاني** حصول صاحب لا حد هم  
فيمنع من الرد ويختص ببعض من ارباب الفرض كما لا ريب صاحب لا حد مع جارية لا حد في ثلث افراد ارباب السهام بزيادة في الوصلة  
فيختص الرد ويمنع ذو الوصلة القليل كما اخت اباوين مع واحد من ولادهم فله سدس الثلث فاضل يرد على اهل البيت والاولاد  
صل في منع التبعيض في اهل الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله العاشر يورثون العصابة اربابهم فيمنع على قولهم  
اعطاء الاكبر من الابن للصلب كما لو اثنان وترك ابنا وعمانية غير بنات فان الابن هنا يخذ سهمين من ثلثين و  
لو ترك عمة اخا كالبنت الثلثان عروس وولاد الثلث عشرة من الثلثين والتمسوا بهذا الحد في رواية بطلت قوله  
واولاد الارحام بعضهم اولى ببعض فكيف يمكن ان يجوز الاخذ من الارث مع وجود البنت الميتة لا يجوز ان الابن مع وجودها  
**الثاني** العول عبارت عن قصور الذكر عن سهم ذوي الفروض ولين تقطر لا بد من الزوج او الزوجة فيرد ما دخل به  
النقص على سهم الزوجية كما لو كانت امه وتربت ابوين وبنات مع زوجة فثلث النصف وللبنين الثلث وللزوجة الربع فيرد  
النقص نصف سهم الزوجية على الزوجية وهي اثني عشر فيمنع من ثلثه وهذا ايضا باطل عند اهل البيت  
الانقص من ثلثه في مال لا يغير بل يكون النقص دخلا على الاب من يتقرب به والبنت والبنت ويا فذوي الزوجية  
على التمام **باب** ثلثه واولاد الولاد فيقومون مقامهم عند عدمهم ويا فذول كل فلول فيصير يتقرب به  
ويقتسمون للذكر مثل حظ الانثيين ام لا يدين كانوا الاولاد ابوت على الابن في احواله **باب** ثلثه في مقامه  
الاول ولد الولد هل يخذ نصيبه او يكون كابن البنت وهو من عصب السبع والصدوق في كتابه في النقي والقاضي واربعة  
والنصف والعلامة نقلت عن الحسن والثاني في نصيب السيد واخته ابني ادرس في اخذ ابن البنت الثلث وبنت الابن الثلثان  
على الاول من اهل البيت او اكثره على الثاني يكون كابن الميت لصلبه فلو خلف ابني بنات وبنت ابن كان لها الخمس ولو لم يكن  
اربعة الاحكام اربعة الاولون بصحاح الاحكام فيها صحبة عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام قال بنات البنات  
يقضن مقام البنت اذ لم يكن للبنت بنات ولا وارث غيرهن ومثلها صحبة سعيد بن ابي خلف عن العالم عليه السلام **الثاني** ان  
ولد البنت هل يقتسم مال السوية المذكور ضعف الاشياء الاول حكاية الشيخ في النهاية عن بعض اصحابنا وهو جابر القاضى والثاني هو  
ما مشهور بينهم وبه قال الشيخان وسلا في النقي والقاضي والحسن وشروط الصدوق في توريث ولد الولد هل يشترك الابوين كقولنا  
الثلثين هو سهمهم في حال عدم الابوين ذكره في كتابه اربعة الاولون بصحبة عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام  
قال بنات البنت يرثن اذ لم يكن لبنات كبنات البنت ومثلها روي الحسن بن عمار عن الصادق عليه السلام قال بن الابن يقوم مقام

والاصحاب وبه قال الشيخ في النهاية عن اهل البيت  
والاولاد والاولاد في مقامهم عند عدمهم

ابن ابي الصدوق في بصحة سعيد بن ابي خلف وعبد الرحمن بن الحجاج وقول ابن الابن يقوم مقام الابن اذ لم يكن  
لبيت ولد ولا وارث غير هؤلاء الذين قال الشيخ في الاستدلال عند غلط لان قوله لا وارث له غير المولد بل ان لم يكن  
لبيت الابن الذي يتقرب به الابن من اولاد التي يتقرب به بنت البنت بها ولا وارث له غير المولد والصلب المارواه  
عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام قال بن الابن اذ لم يكن من صلب اهل البيت فاضل فاضل لان وابتة البنت اذ لم  
يكن من صلب اهل البيت فاضل فاضل **باب** ثلثه وشروط بعض الاصحاب ان لا يكون معقرا ولا كافرا  
الذي اقول **باب** ثلثه في مقامه الاول يختص المولد الذكر الاكبر مورا المذكور وهو جارية الاممية خلا فالعامة فانهم لا يرثون  
ذلك لعلهم جميعا كونه العاقبة مقامهم بالسداد منه فموقوف بهذه الامور من السون والصاغر لا يربوا **باب** ثلثه  
فيما يقع التخصيص المشهور بغير ثياب البدن والتمس في السيف والمصحف الذي فيه صحبة ربعي بن عبد الله عن ابي عبد الله  
عليه السلام قال اذا مات رجل فله ثلثه سيفه ومصحفه وخاتمه ومثلهما حسنة حريرة عن علي عليه السلام فلم يكن من البنات  
الا الدرع وروي ايضا ربعي بن عبد الله عن الصادق عليه السلام قال اذا مات رجل فله ثلثه ومصحفه وكبره ودرعته  
وكسوته لذكره ولده فان كان الاكبر بنات فله كبرى المذكور وعن شعب السعدي في عن الصادق عليه السلام قال سألته عن  
الرجل يموت ماله من سلاح ابيته قال البنت اذا مات كان لابنة السيف والدرع والثلث ثياب جلده وروي  
الفضل بن يسار عن اهلها عليها السلام اذا ترك مبيعا او سلاها فلولابته ولم يكن له الفيد في كتاب الاعلام ثياب  
البدن واقصر على الثلثة **باب** ثلثه هل هذه التخصيص على سبيل الوجوب لا لزوم المورثة وعلى سبيل التيسير  
انما روي في تقييدها ادرس على الاول من مذهب العامة في القواعد التحري والمقتضى وابو علي في الثاني وهو ظاهر النقي  
واختاره العامة في المختلف وكلهم الشبان والقاضي وابن حمزة يحملون على الاصل **باب** ثلثه هل التخصيص جازا او بالقيمة  
على الاول بن ادرس في موطاه الشيخان في الثاني النقي والمقتضى وابو علي ادرس باطلاق اجمعه من غير تقييد بالقيمة  
فلو كانت واجبة لزم تاجر البیان عن وقت الحاجة واجبة السيد بقوله تعالى يوصيكم في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وهذا  
الظاهر يقتضي مشاركة الانثيين للذكر في جميع ما يخلو الميت من صحفه وعقبة وكذا ظاهر آيات ميراث وغير الابوين والزوجة  
فاذا خصصت في ذلك من غير احتساب على القيمة يكون قد ترك هذا الظاهر باجاء بعض التخصيص من غير تقييد بالقيمة  
وعنده فاذا خصصناه بغيرها اتبعنا هذه الاخبار وعلما بها اجمعت الطائفة على ان التخصيص سلب ظواهر الكتاب قال العلامة  
في المختلف وكله المبيد لا بأس به ويؤيد الروايات المتقدمة لتخصيص ماله السلام والرجل والرجل فلولابته لا احتساب لزوم الاجاز  
**باب** لو تعدت هذه الاجاز قال بن ادرس في النقي والمقتضى وابو علي في كتابه في النقي والقاضي واربعة  
جاء بنظر الواحد ما لثياب فالأقرب العموم حتى العمدة وكله ماله السلام والتخصيص بغير ثياب الصلوة **باب** ثلثه  
على هذه الولدان يقتضي ما تركه الولد من صلاه وصيام ولا يشترط التخصيص بالقيمة وفي ظاهر الشيخان في وقال ابن حمزة  
ياخذ الابن اكبر ثياب البدن والولاد فاضل فاضل في يديه سيفه ومصحفه بخمسة شروط ثبات العقل وسلا الذي وقدره

في النقي والقاضي  
والاصحاب وبه قال الشيخ في النهاية  
عن اهل البيت والاولاد والاولاد في مقامهم

لو تعدت هذه الاجاز  
قال بن ادرس في النقي والمقتضى  
وابو علي في كتابه في النقي والقاضي



















عن الصادق عليه السلام لا اله الا انت عالم الغيوب الشهادة انتم تحكم بين عبادك في كل ما اوتيتهم من نعم الله  
**الثاني** عند الاطلاع في جانبين فاني اخلفا وذكر ان شاء باعد فاشي لما رواه اصحابنا ان حوا خليف في صلح دم  
 فصار له حال في ناحية اليسار ظلمة انقص النساء ثمانية عشر طلعا في كل جانب تسعة للرجال سبعة عشر طلعا في جانب  
 اليمين تسعة جانب اليمين ثمانية موقوف السيد والي على العبد في كتاب الاعلام واختار ابن دريس **الثالث** عدم  
 الوقوع عند الاطلاع وحقق الاشكال عند التماس في ابتد البول انقطاعه وموتهم ذهب اليه الصدوقان والشحان في القصة  
 والتمايز والاحزاب والبطون وبه قال القاضي وابن حمزة وسائر واتحاد المصنف والعلامة الاشكال على الاولين لان القرعة لا ترو  
 وان يخرج احد القسمين وكذا الاشكال لا ينفك الواقع عن اخلافهما وتساويهما فيعطى ما يقضي احد القسمين فلما جعل  
 الاشكال على القول الثالث وذكر المصنف في معرفة نصير طبعين احدهما ان يعطى سهمين ونصف سهمين وان ثبت قلت  
 نصير سهمين وذكر المصنف في بيان ما يولد في استحقاقه في تحريمه فلو اجتمع مع الخشيتين وبت كان لابن ربيعة  
 وللخشي ثلثه والبن سيمان وتوضيحه لا تجعل حصصه لابن نصفه وحصصه بنت نصفه فاقبل عدد ينرض البنت نصفان  
 ولابن ضعفهما وللخشي نصفهما فالنصير تسعة ولو كان مع الخشي ذكر خاصة فالنصير تسعة ولو كان بول الخشي فالنصير  
 من خمسة للبنت سيمان وللخشي ثلثه والآخران ينرض مرة ذكره او اخرى اثني ونصف نصير فربما يعطى نصف  
 النصيرين وبول الذي رجع المصنف وتوضيحه اذا كان معه ذكران نصيرهما ذكرين وذكر اثني اخرى فيقبل قال له  
 نصف ونصف نصف وثلثه وثلثه نصف فيكون اثني عشر فان ثبت قلت حصة المذكورين اثني عشر ومسله الاثرية  
 من ثلثة وهما متباينان فنقر احدهما في الاخرى تسعة سنة ولا يقوم بحاصل الخشي سهمين فكله في مخزوم النصف  
 فنقر المجتمع في اثني عشر ثلثا تقدر كونها ذكرين تكون الخشي سنة وعلى تقدير كونها اثني يكون له اربعة جمع  
 له في اثنين عشر فله نصفهما فكانت النصير من اربعين لما ذكرتها ذكرين واثني ثارت فالنصير من خمسة وذكر  
 واثني عشر اخرى فالنصير من اربعة وهما متباينان فنقر احدهما بالآخرى تسعة عشر فكله في حالة  
 عشره وفي حال ثمانية فله نصفها تسعة والاثني في حالة عشره في حالة اربعة وليس له نصف صحيح وكذلك الخشي  
 في حالة ثمانية وفي حالة عشره وليس كذلك نصف فنقر المجتمع في مخزوم النصف وموتشان تبلغ اربعين وللذكر  
 ثمانية عشر وللخشي تسعة وللخشي ثلثة عشر وذلك مجموع الاربعين وهذا الطريق يخالف الطريق الاول لان على طريق  
 الاول للخي في تسعة ثلثة وهي قدر الثلث وعلى طريق الثاني يحصل من اربعين ثلث عشر وهي دون الثلث ثلث سهم  
 ولو شاركهم زوج او زوجة صححت فرضية الخشي ثم ضربت مخزوم نصير احدهما في تلك الفرضية فكل كان قبل ذلك شي اخذ  
 حظا فيها نقص عن نصير الزوج مثلا في الصوة الاولى اي صورة كونها ذكره واثني ومما زوج فنقر من نصير الزوج  
 وبول الزوج في اثني عشر تبلغ ثمانية واربعين فوطي الزوج اثني عشر ثم تعطي الذكر كما كان قبل النصف وموسوعة في ثلثة تبلغ احد  
 وعشرين وللخشي كان له خمسة اخذها حظا به في ثلثة فيكون له خمسة عشر ولو كان زوجة ضربت اثني عشر في ثمانية تبلغ ستة و

وتسعين للزوج اثني عشر وكل من كان له قبل ذلك شي اخذته حصرا في سبعة وفي فرضية الاربعين نصير  
 اربعة نصير الزوج ثمانية نصير الزوج في اربعين في الاول طرية وستين للزوج اربعين وللذكر ثمانية عشر  
 مضروبة في ثلثة فيكون له اربعة وعشرين وللخشي تسعة مضروبة في ثلثة فيكون سبعة وعشرين وللخشي  
 ثلثة عشر مضروبة في ثلثة فيكون تسعة ثلثين وذلك مجموع طرية وستين وفي الثاني تبلغ ثلثا به وعشرين  
 للزوج اربعين وكل من الولاد نصير مضروبة في سبعة مضروبة تسعة في سبعة وللخشي احدى وتسعون  
 مضروبة بثلثة عشر في سبعة وللخشي نصفها ثلثة وستون فاما الذكر طرية وستة وعشرين وموسوعة بثلثة  
 عشر في سبعة فيقبل مع الولاد ثلثين وثمانين ومع الزوج اربعين وذلك مجموع ثلثا به وعشرين **الثالث**  
 في الخشي في المهدوم عليهم قال **طرية** وفي ثبوت هذا الحكم بغير حسب الخوف والظن ترد اقول  
 الاصل انه لا يرث انسان من اخيه الا من تخلف حيات الوارث بعد الموت ومع حصول الشك بعد السب في ميراث  
 وموت الوارث بعد موت المورث لا يخلو ما ان يكون حصول الموت بغير سبب لا عنه وفي الثاني لا تورث  
 بينهم اجماعا كما لو ماتت خاتمة نفسها واشتبهت موت احدهما على الآخر وان كان غير سبب فان كان غير قاض او قد مات  
 اجماعا وان كان غيرهما كالحرق والتدخين والقتل في جهنم نصير من حمزة والسقي على التورث كالخوف وموت  
 السقي في النهاية اي على قصر المصنف على السبب واختاره في التحقيق وتردد المصنف في كتابه في الاول  
 بان العلة الاشباه وهو موجوده في القتل والحرق ووجود العلة مستلزمة وجود معلولها او عين منع غلبة الاشياء  
 مطلقا ولم يجوز ان لا يكون الاشباه المستند الي احد السببين اجماعا الاخرون بان الاصل كون الارث من وطأ عينا الوارث  
 بعد موت المورث وهو ما يجوز ولا يجوز احكاما للشرط مع الحمل بشرط تنكح العمل بملك في الغرق والمهدوم علم للنسب اجماع  
 فيبقى الباقي اصله **طرية** ومع الشرط لا يورث الا نصف ثم الاقوي ولا يورث مما ورث وفيه قول  
 اخر اقول في كيفية التوريث مستل من الاول اذا ورثنا احدا في صاحبه ثم اردنا تورث الاخر قبل يورث من  
 بلا دمال الاول دون طرية وضما جميعا الشيخ والقدمان وابن حمزة والسقي والسقي على الاول واتحاد المصنف والعلامة  
 والمفيد فليد على الثاني اجماع الاول بوجوه الاول ان ذلك مستلزم المحال لان تورثه مما ورث منه مستلزم  
 فرض الحياة بعد الموت وهو محال عادت ما قلت هذا الاشكال وارد على كل واحد من التقديرين لانك لو فرض  
 موت احدهما وتورث الاخر منه ثم يورث من الثاني يورثه من فرضت حوته او لا فقد يلزم منه فرض حياة الموت  
 هذه محال لا يجيب الفرق بين التقديرين وذلك ظاهر لانا اذا فرضت موت احدهما وحيا الاخر بعده ورثنا الا  
 منه قطعاً النظر في هذا الفرض ثم نفرض موت الاخر وحيا الاول كما نفرض موت الاول ولم يجعل الثاني من نصير  
 بخلاف ما اذا ورثنا الاول من الثاني كما كان قد ورث الثاني من الاول فانه يلزم فرض موت الاول وحيا في  
 حالة واحدة وانه محال **الثاني** صحى عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام في اخوين مائتا لا







ثلاثة وفيه خمسة ولا توافق بينهما فافرض في الثانية اثني عشر في الرابعة الاولى وهي ستة تنبع ثلثي وكل في كل  
شيء اخذ مضروب في خمسة وبلغ عشرة لكل في الابن ستة وثلث ثلثه قوله ان نصف نصف الثاني بالثلاثة  
فاضرب الوفق في الرابعة الثانية في الرابعة الاولى ان كان بين الطرفين وقف والا فافرض الوفق في الرابعة  
الثانية في الاولى فاعلى وعلوه هو القول الصحيح ان كان نصف الميت الثاني وفيه لان اعتبار الوفق وعدمه لا يؤثر  
في الميت الثاني وفيه في صورته لا بين في الرابعة الاولى والثانية **حاشية** يحتمل في تحقير الميراث علم  
قريب النسبة ان الوارث ان يقرب بغیر واسطة في الثلث فهو الميراث الاول وما الالباء والولاد والمرد باجم في الالباء  
هنا فوق الوارث لا يجمع حقيقة الذي اقله ثلثه لان علته الاجتماع حصول الطرفين بها الا والام ولو حصل الواسطة  
في الالباء صار جدي وخرج عن الاجتماع وصار في الميراث الثاني ما عدا الواسطة في الولاد في السافل فلا يجمعهم عن كونهم في  
الميراث الاول كل لو اجتمعوا بطوارق ما زلوا في الابن مع الاب بعد نسب البنت اولى من ابن ابن الابن ويقاسون  
الابوين وان نزلوا كما يحسن الزوج والزوجة عن نصف الاعلى وان تقرب الى الميت بواسطة فهو الميراث الثانية وهم الاخوة  
والاجداد لان كل واحد في هاتين الطبقتين يتقرب الى الميت بواسطة واحد من الاب والام ولو تصاعدت هذه الواسطة  
في الاجداد او نزلت في الاخوة كان الاقرب في كل طبقة اولى في الالباء لان الطبقة الاخرى في الجد البعد لا ينعزل  
التقريب وكذلك الجد وان قرب يقاسم اولاد الاخوة وان نزلوا او قد بنا ما يترجم على هذه القاعدة في تحقير الاجداد  
وان تقرب الى الميت بواسطة فهو الميراث الثانية وهم الاعام والا فاولادهم يتقربون الى الميت بواسطة اولادهم  
اولاد الاجداد وهاتين الطبقتين طبقة واحدة تختلف حكمها فالعني الى الميت فها يجمع الالباء بعد طبقة من الطبقة الاخرى  
فانما يجمع ان اليم وكل اذا اجتمعوا بطوارق ما زلوا في الابن مع الاب بعد نسب الاب بعد نسب الابن مع اليم الذي السك  
الاجماعية وتحققها وهما ما بل الاول في الاجتماع المتفرقون كان للميت في كل من السك والاشيق فصاعد الثلث  
ذكر كما كانوا اوانا للثلاث الاثني والباقي لكل من الابوين وسقط المتقرب بالاب عدله ولو عدل المتقرب بالابوين  
قام مقامهم كل من الاب في كل الاحكام الا في اختصاصهم بالزواج اذ اقيمت الرضاية فان فيه خلافاً في حقيقة ولو كان  
زوج اوزوجة اخذ كل من الالباء في اختصاصهم بالزواج اصل السك كما لو لم يكن زوج كان النقص اخلا على كل من الالباء  
كان الزاوي لهم **الثانية** لعدم الاخوة قام اولادهم مقامهم في جميع الاحكام اجماعاً مع عدمه وياخذ كل من نصف يتقرب به  
فلولاد الوارث وللام السكس ان كانوا جماعة ولولاد الابن الثلث فما زلوا وياخذ كل نصف يتقرب به فلو كانا  
اخوين وللاحدة عشرة اولاد وللآخرين واحدة اخذت العروة السكس يجب ابيهم والسكس الاخر للميت نصيبها  
ولولاد الابوين الباقي وياخذ كل نصيب في بيت به فلو اخذ واحد منها وتعد الاخر بان كانا اخوين وترك احدهما  
جماعة والاخر واحد اجماعاً مثل الولد للام لا ياخذون ذلك ليقادع الميت بل عن مورثهم وسقط اولاد المتقرب  
بالاب عدل مع المتقرب بالابوين ويقومون مقامهم عند عدمهم في الرد **الثالثة** لو اجمع الاعام ولا حول

كان لا حول الثلث وان كان واحد وللأولاد الثلثان وان كان عدة واحدة ولو اجمع الا حول في تفرقوا فلين  
تقرب بالام سبب الثلث ان كان واحد وثلث الثلث ان كانوا اكثر والباقي للا حول من الابوين وسقط المتقرب بالاب  
وحده الامع التقرب بالابوين وقسمه الا حول بالسوية للام كانوا اكثر وللأولاد ثلثا الثلث فان تفرقوا كان لمن  
تقرب بالام منهم سبب ما حصل للاعام ان كان واحد وثلثه ان كانوا اكثر وقسمه بالسوية قول الشيخ وانما على القول  
الاضعف وسقط المتقرب بالاب عدله الامع عدم التقرب بالابوين فيقومون مقامهم ولو دخل عليهم زوج او زوجة  
كان لثلاث الاصل والنزوح والزوج نصيبها الا على ودخل النقص على الاعام فعد يكون للام سبب السكس كافي  
هذه الصورة وقد يكون لسكس الماصل كالأولاد الاعام **القاعدة** لو عدم العمومة والقرابة والقرابة  
الحالة فام اولادهم مقامهم وان نزلوا ولو اجتمعوا بطوارق ما زلوا في الابن مع الاب بعد نسب الابن مع اليم الذي السك  
فريق نصيب في تقرب به فيزول الميت نصيباً عن تقربا به فياخذون ما كان نصيبه فاولاد الوارث من كل من الالباء  
ياخذون السكس وان كانوا جماعة للثلاث الاثني واولادهم الابوين ياخذون الثلثين ويقوم مقامهم عند عدمهم  
اولاد الاعام بالاب عدله واولاد الاعام والا حول الميت وان نزلوا اولى من عمومة الاب عاترة وخولته وخالاته  
فان عدم اولاد الاعام وشاكرهم وان نزلوا كان الميت لعمومة الاب عاترة وخولته وخالاته وبعدهم اولادهم  
واولاد اولادهم وياخذ كل نصيب في تقرب به فيجوز اليه فبهم كما تقدم في عمومة الميت فان عدم جميع كان  
الميت لعمومة اجماعاً وبعدهم اولادهم وان سفلوا سفلوا في عمومة هذا الجدي وهذا هو الفرق في حقيقة  
الباقي منهم كما تقدم **كتاب القضاء** **الاول** ولاية الحكم شرعاً على من اتفقوا به في  
القوانين الشرعية على اشياء من غير متعلقة بالثبات المحقوق واستيفائها وله مبدعها به وخاضع بقدر  
الرياسة العامة في امور الدين والدنيا وعناية قطع المنازعة بين الخصوم وخوضه عدم نقصان اجتهاد وحرورية  
اصل لنبطية في القضاء وان كان اجتهاده لا دليلاً قطعياً ونبطية السكس عليه السكس وفي ثم عزه ان اجتهاد  
**الثانية** من ممتلك نظام النوع والسكنى للمالك لوليه والاصل فيه كذا في السكس والاجماع اما الكتاب فقوله تعالى  
واذ قال ابكر لعلكم اني جاعل في الارض خليفة يا داود انا جعلتك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بحسب حق ولا  
تبع المعصية فيضلك عن سبيل الله انا انزلنا الكتاب بحسب حق الحكم بين الناس بما اراكم الله وان احكم بينهم بما انزلنا  
الله ان خير ذلك من الايات الدالة على مشروعية القضاء **الثانية** فقوله النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا جلت النواهي  
في جملته هبط عليه ملك كان يسد دانه ويوشده ويوقاه فاذا جازع جازع تركاه ونصب صلى الله عليه وآله وسلم  
قضاءه قال علي عليه السلام بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن فانيما وبعث علي عليه السلام عبد الله بن العباس  
قال علي بن العباس واجتمع الامر على سويعة **الثالثة** القضاء في فرض الكفاية اذا قام به البعض سقط عن  
الباقيين وقد يعين اذا عجزت الامام ولم يوجد غيره فانه يجب عليه ان يعين نفسه او غيره الامام







ایضاً

قصا

[illegible]



ويزعم الغرض من هذا الشيخ في الكتابين وهو لا يقول به قال طاب ثراه ولو قال النبي غايته اجماعا اخصا بها وفي  
الدعوى عليه هذا ترد اقول لا يصح هنا ثلثة اقول الاول تكفيله من الاحصاء وخرج عن الكفاية عن القضا الاصل في الفيد  
والشيخ في النهاية وبه قال الشيخ والقاضي في الكامل والظاهر المدة والظاهر انها موكولة اي نظر الحكم الثاني عقيدة ثلثة  
ايام فان زادت لم يضمنه الكفيل وخرج عن الكفاية ايضا قاله ابن عمر الثالث ليس الزم بكنيل اما ان يعلقه او يطلقه  
قال الشيخ في الخلاف لم يضمنه الكفيل واختاره المصنف والعلامة اخرج الاول بان في تكفيله نحو الدعوى وصونا عن الضمان  
حد في حرج الغير اجمع المانعون باصالة الزم وبان التكفيل عقوبة لم يثبت لها وجب قال طاب ثراه  
وقيل بعمل بما سأل الكفيل بشرط اختلف سقوط الحق اقول لا سقوط السلوك على سقوط الدعوى في مجلس المجلس وهل سمع  
في غيره للاصحاب فيه ثلثة اقول الاول عدم السماع قال الشيخ في النهاية والخلاف موضع في البسوط وموضع  
اي على واختاره المصنف والعلامة اخرج بان البينة حجة الدعوى فيكون اليقين حجة النكاح كما لا يسم حجة النكاح حجة الدعوى لان  
سمع حجة الدعوى بعد حجة النكاح ويصحح عبد الله بن ابي يعقوب عن الصادق عليه السلام قال اذا رضى صلح بين  
النكاح حجة فاستخلفه فالحق لا يحق له قبله ذهب اليقين بحج الدعوى ولا دعوة له قلت له وان كان له بينة عادلة  
قال نعم واف قام بعد ما استخلفه حجة فتشابه ما كان له حتى قال اليقين قد ابطلت كل اعادت قبله فاقدا  
استخلفه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على والرمي حلفكم فصدقوه وعن سالكه باسمه فاعطوه ذهب اليقين بحج  
الدعوى فلا دعوى له الثاني السماع ان لم يكن النكاح شرط سقوط الحق بيمينه وعدمه ان شرط قال العبد والقاضي  
في الكامل وابن حجر الثالث قال في موضع في البسوط ان كان قد قام البينة على حق غيره وتولي ذلك الغير  
الاستشهاد عليه ولم يعلم موالي موافقة البينة ديني فانه يقوي في نفسه فانه يقبل بينة فاما مع علمه بينة  
فلا يقبل واختاره الشيخ وابن ادرس ومثله لو انفقوا منها شيئا من غير شعور منه بشهادتها واحتمل العمل  
في المختلف قال لان طلب الاعلاف لظن عجز عن استحقاق من حقه بالبينة تجب عليه لو قام الدعوى بيمينه  
على اقراره بالحق بعد اختلف سمعة لجواز المطالبة مع الذاب نفسا جاعا قال طاب ثراه  
ولو نكل النكاح عن اليقين الى اخره بطل اقول اذا نكل النكاح في اليقين يعني انه لم يحلف ولم يرد هل يقضي  
عليه بالنكاح بل يضمن الحق ويكون النكاح كآواره او كقيام اليقين يرد اليقين على المدعي ويكون الحق كما اورد  
الصدقان والعقيدة تليده والشيخ في الاول واختاره المصنف وطاهر النهاية وابن ا  
ادرس على الثاني وهو قول في اخلا واختاره العلامة وفيه المحققين اجمع الاولون لصحيحة محمد  
ابن حماد عن الصادق عليه السلام انه حكى عن امير المؤمنين عليه السلام انه الزم اخرا بدين ادعي  
عليه فأنكر ونكل عن اليقين فالزمه الدين باقتناعه عن اليقين اجابوا باحتمال انه اعترف بخلاف  
الدعوى اجمع الاخرين بوجه الاول ان الحكم مبني على الاحتياط التام وانما كان بعد عيب الدعوى لاحتمال

نكول عن ثبوت الحق بل كحكمة اليقين او كحكمة لا يحلف فهو عزم ثبوت الحق ولا دلالة للعام على انما هو الثاني عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه رد اليقين على طالع الحق حسنة هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام انه قال ترد اليقين على الدعوى ولم يفسر فتناول  
صورة النزاع قال طاب ثراه ولا يستخلف احد الا باو لو كان كافرا ولو راي احكام احواف الذي بالاعتقادية بينة  
اردع جاز اقول الاصل ان يقول باسمه لقوله عليه السلام من كان حائفا فليحلف باسمه فكيف يكون ومن الفاظ النوام  
نعم قد نرى احكام تحليف الذي بالاعتقادية بينة اردع وازهر من اليقين باسمه فكيف يكون كتحليف اليقين في حق المسلم  
فيجوز حسنة احواف ثلثة اليقين الشك على الزجر قال طاب ثراه ويجلف الاخرى بالاشارة وقيل لوضع يده  
على اسم الله تعالى في المصحف وقيل يكذب في لوع ويعضل ويوم بيمينه بعد اعلانه فان شرب كان حائفا والاشارة الحق  
اقول في كيبغة تحليف الاخرى ثلثة اقول الاول الاكتفاء بالاشارة المفهومة الدالة على الحلف كما يوجد  
والمشهور واختاره المصنف والعلامة لان الشارع اقام الاشارة فيه مقام الكلام لا يكفي الاشارة  
حدها بل لابد من وضع يده على اسم الله تعالى قال الشيخ في النهاية وعبارته اذا ارد الحكم ان يحلف الاخرى حلفه  
بالاشارة واليمين الى اسم الله تعالى ويضع يده على اسم الله في المصحف وتعرف بيمينه على الانكار كما يعرف بقراره  
واركاده وانما يحلف المصحف كرس اسم الله تعالى وضع يده عليه جاز هذا الكلام يعطى له لابل منها ولا يكون له  
فقول المصنف لوضع يده على اسم الله تعالى مع الاشارة غسل اليدين بعد كتابتها وانما بشرها وهو قول  
ابن عمر في الاسباب حيث قال اذا توجهت اليقين على الاخرى وضع يده على المصحف وعرف حكمها وحلفه بالاشارة  
كتب اليقين على لوع ثم غسلها وجمع الماء في شئ وامره بيمينه جاز فان شرب فقد حلف وان ابي الزم وحلفه  
في النهاية رواية وهي صحيحة مما لا يرد مسلم عن الصادق عليه السلام قال سألته عن الاخرى كيف يحلف اذا ادعي عليه ديني  
ولم يكن للدعوى بينة فقال قال امير المؤمنين عليه السلام لا ادعي عنده على اخرى ولم يكن بينة اتخذ بينة الذي لم تخبرني  
من الدنيا حتى يثبت للمانح ما يحتاج اليه ثم قال التوفي بالمصحف فاني به فقال للاخرى ما هذا افرق واسد الي  
السماء واسارته كتاب الله عز وجل ثم قال التوفي بولي فاني لا ازاله فاقعه الي جنبه ثم قال يا قنبر علي بدواه وصحيفة  
فانه بها ثم قال لاخ الاخرى من قل لا حلف هذا بينك وبينه انه على فتقدم اليه بذلك ثم كتب امير المؤمنين عليه السلام واسد الذي  
لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الطالب الغالب الضار النافع المهلك المذل الذي يعلم من السر ما يعلن  
من العلانية ان فلان ابن فلان المدعي ليس له قبل فلان بن فلان اعني الاخرى حق ولا طلبه بوجه من الوجوه ولا سب  
من الاسباب ثم غسله وامره الاخرى ان يشره فامتنع فالزمه الدين ابن ادرس على اخرى ليس له كتابه معقولة ولا اشارة  
مفهومة قال طاب ثراه اما الدعوى لا شأنا هذا فلا يمين عليه الا مع الرد او يكون النكاح على قول اولي  
الحج في هذه المسئلة النظر الرابع في الدعوى قال طاب ثراه المدعي هو الذي يترك لوك احصاء  
وقيل الذي يدعي حلا في الاصل او امره حقيقا اقول اجمع المانعة على البينة على المدعي وعلى المجاهد اليقين لما سمع من قوله صلى الله

ها



عليه البينة على المدعي واليمين على من انكر وسيد ان جانب النكاح لو افقته الظاهر اقوى من جانب المدعي واليمين على  
تفاد التهمة عنها ونظر في التهمة اليه بل جلب النفع فجعلت الحجة القوية على البينة على المدعي ليعجز ضعف دعواه  
منع من النكاح بالجملة الضعيفة لقوة جازية ففقدت القوة اعوجبت العقبة الى معرفة المدعي والمدعى عليه ليحكم بينهما جعله  
الشارع لاذ اتوا هذه فيقول المدعي لغيره اطلب قال اطلب فيها فأكتمه ولم يمد يده عن واصطفاها اضافة  
الانسان الى نفسه شيئا ويبي واي غيره يله وقد عرفوا المدعي بثلاث تعريفات الاول الذي يترك الخصومة  
والمدعى عليه من لا يترك لو سكت **الثاني** انه الذي يترك امر حقيقيا يخالف الظاهر والمدعى عليه هو الذي  
يترك ما يوافق الظاهر **الثالث** انه الذي يترك خلاف الاصل والمدعى عليه هو الذي يترك ما يوافق  
الاصل فاذا ادعى زيدا ينادي في ذمته عمر وناكره فزيد هو الذي اذا سكت يترك وسكوته هو الذي يترك  
خلاف الظاهر وخلاف الاصل لان الظاهر والاصل برائة ذمته عمر وعنه زيد وعمر هو الذي لا يترك وسكوته  
يوافق الظاهر والاصل فزيد مدعي بالتعريفات الثلاث وعمر منكره كذلك فلا يختلف التقاسيم في مثل هذه  
المادة ويختلف في غيرها وموضع منها اذا اسلم الزوجان قبل الدخول واختلفا وقال الزوج ا  
اسلمنا معا فانكاح باق وقالت المرأة بل علي التعاق فاما النكاح بيننا فان قلنا المدعي هو الذي يترك وسكوته  
فالمرأة مدعية والزواج مدعى عليه لانه لا يترك لو سكت لزعمها انفسا النكاح فيحلف موثقة بالنكاح وان قلنا  
المدعي من يخالف قوله الظاهر فالزوج هو المدعي لان التقارن الذي بينه الزوج نادى واطاهر التعاقب  
والمرأة مدعى عليها لوافقها الظاهر فيحلف فاذا حلفت حكم برفع النكاح وان قلنا المدعي هو الذي يترك خلاف  
الاصل فالمرأة مدعية لان الاصل عدم تقديم احدهما على الآخر ومنها لو قال الزوج اسلمت قبلي فلانكاح  
ولا مهر وقالت اسلمنا معا فهما محالهما فعلى التفسير الاول المدعي الزوج على سكوته وكذا على الثاني لندور  
الاقران وعلى الثالث الزوج هو المدعي لان الاصل عدم سبق احدهما اسلامه على الآخر ففي السلسلة  
المرأة مدعية على الاول والثالث والزوج المدعي مدعي على التعريف الثاني وفي السلسلة الثانية المرأة مدعية  
على الاولين والزوج على الثالث فان قلت التعريف الاول منقوص بادعاء المنكر القضا والابراء فان مدعي  
الحق هنا لا يخفى وسكوته اجريان النكاح اقل مدعى والمدعى عليه لانه يترك القضا والابراء فلهذا لا يخفى  
سكوته ولما قلنا في تعريف المدعي انه الذي يترك قبل انه الذي يدعي كما قال البعض فمضيان لزوم الدور  
اجيب عن ان تعريف لفظي قال **طاب ثراه** وفي سماع الدعوي بلا خلاف في هاتين الصورتين  
واما الدعوي بغيرهما كان يدعي فرأى او ثوبا فهل سمع هذه الدعوي قال الشيخ لا لعدم فائدتها وموجها  
الحاكم بها لو اجاب نعم واعترض عليه نفسه بصفة الافرار بالجهول واجاب بالفرق فانه لو طالب البناء  
بالقبض ليدبر جمع بخلاف المدعي فانه لا يرجع عند مطالبة التفصيل واختاره المصنف والعلامة السماع

لو ترك

المدعي ربا يعلم حقيقة بوجه ما كالمعلم ان لم يسه له ثوبا ولا يعلم شخصها ولا صفتها فلهذا جعل المدعي طريقا لطلب صحة فالتعريف السماع  
موجود والمانع منصف وكما يجب الاقرار بغيره وبثبوت محمولين ويستفسر الحكم والامر المحرم وهو متعني بالاية والرواية في السطابة  
ولو انكره في غير البينة في الجرح فيقول له لعل ما اخرج الفوس فهو محرم في الرواية فقلت الرواية اشارة الى ما رواه الحسن  
بن علي بن ابي عمير عن السجستاني قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن سقنة النكاح في الجرح فخرج له بعض الغوص واخرج السجستاني  
فيها فقال اما اخرج السجستاني لعله اسد اخرج له فاما ما اخرج بالغوص فهو لهم وهم اعني ما رواه السجستاني في النهاية فيسقطها  
المصنف لان ما بين ابن عمر واقفي قال ابن ادریس ما اخرج السجستاني لعله اسد ما يترك اصحابه من منه فليس وجهه ونحوه عليه لانه  
ممنه الباع كالبوعير يترك في جهده غير كلاله فانه يكون لو جهل وادعي الاجماع على ذلك فالحاصل ان الرواية لم يشرط فيها  
نحوس الحكم السماع منه وان ادریس شرطه للفتوى الى اصول الذهب في الاصل بقاء ملك الانسان على ما لا يخرج عن ذلك لا يخرج عن شرعي  
فعلى تقدير قطع فيه الملك هنا يكون مباحا ويحل لقائه على ملك المالك بل با ولا يملكه الوالد فان غاص عليه بل يكون لقطه عليه فبق  
فالحاصل ان هناك اثباتا **الاول** كون ما اخرج السجستاني لعله اسد ما اخرج بالغوص محرم مطلقا سوى قطعه المالك بنية عنه  
**اولا** وهو فتوى النهاية ومقتضى طلاق الرواية **الثاني** اشتراط بنية المالك عند في تلك المخرج فلو كان بنية المالك محسنة فهو واجب  
لا يخرج ملكه الفاعل بغيره ما يخرج عنه وهو قول ابن ادریس **الثالث** عدم التملك من قبل المالك لانه لا يملكه على حدة ولو ضعفها  
قال **طاب ثراه** روي في اصل دفع المدعي اذ هم ايضا عترة فلهذا ما لا بد واجتبرها فقال ذهب فكان لغيره مع ما لا بد من كبر الخ  
اقول هذه الرواية رواها جرير بن ابي عبيدة زياد بن عيسى اخذ قال قلت لابي جعفر وابي عبد الله عليه السلام دخل دفع اليك النكاح  
مخبطا ما لا بد ويخبرها قال فلا طلبها منه قال ذهب لئلا كان لغيره مع ما لا بد من كبر الخ فقال كيف تضع او يترك قال  
اخذوا الموهبة فقال ابو جعفر وابو عبد الله عليه السلام جميعا يرجع عليه ماله ويرجع مواعيلك غا اخرجوا وحملوا على ان لا يعمل  
منه حال الاول لغيره لانه ذلك فلهذا ما لا بد من كبر الخ وقال ابو عبد الله عليه السلام انك لو اذ ادعي الزرع ولم يذوق النكاح فالحق  
للجميع قال **طاب ثراه** ولو تدعى اخذها قضى لمن البية معا والخطا وهي رواية عمر بن ابي شمر عن جابر بن عبد الله عن بعض  
خادم عن ابي عبد الله عليه السلام ان عليا عليه السلام قضى بذلك وهي قضية في واقعة اقول هذه الرواية رواها الشيخ عن  
عمر بن ابي شمر عن جابر عن ابي جعفر عن علي عليه السلام انه قضى في رجلين اخضا نخض فقال اخضوا في البية الخطا وهو يحمل والنخض  
وهو الظن الذي يكون فيه السواد بين الدور فكان الذي البية يحمل مواعيل من صاحبه والذي عليه السجستاني ان لا يبرح بذلك  
بل يكون حكمه حكم الجمل **الثاني** والرواية واقعة فلا يحدك الاصل اطلع عليه السلام على ما اوجع حكم في تلك النكاح  
فبقي غيرها على اصول الفقرة قال **طاب ثراه** ابو عبد الله عليه السلام عاربه بعض ما عدا كلف البينة وكان كغيرها من الناس وفي رواية  
بأنه ضعيف اقول نعم المصنف هنا هو عبد الله بن ادریس وادعي قول الشيخ ذكره في المسائل الحاشية والرواية  
اشارة الى ما رواه جعفر بن عيسى قال كتب لي ابي الحسن عليه السلام جعلت فلان المرأة تومت فتدعي اليها انه اعادها البعض  
ما كان عندنا من متاع وعند ابي عبد الله عليه السلام لا يقبل الا بينة وكيف في الاب يحجز بئذ بئذ وكتب اليك ادعي زوجك



















صل عليه وسلم فكره عند النبي صل عليه وآله ولا ريب في فعله عليه السلام ولد الزنا من المثلثة يعني به باعنه فاصح اليد  
بقوله ولد الزنا لا يدخل تحت محنة ومعنى ذلك ان يكون له ثمة في نفسه من نطفة زنا لا ينجس به الاصل ولا يمتنع  
الى ظاهره المقتضي قطن العدة الزينة وحسن قاطعون على حبس باطنه وبيع من يرضه فلا يقبل شهادة لانه غير عدل قال وعمل  
بجانب المصالح دون ما علق به ابو علي قال العلامة ولا فرق بين ما علق به السيد وابو علي لان كل واحد من احاد  
والعلم كان اجرة الذي رفاه ابو علي متواتر في زمانه وانما يكون ذلك من المناصب الجليلية فلا يلقب به قال

طالب ثراه المتبرع بالاداء قبل الاستنفاذ ومنع القول لمطرق التهمة وهل يمنع في حقوق امر على تردد اقول حرص  
الشاهد بغيره باداء الشهادة قبل سوال الحكم لمطرق التهمة البعيدة عن حقوقه في حاله لا يجوز شهادة  
خصم ولا ضامن والضامن التهم قاله اهل الفقه وموسر وي عنهم عليهم السلام انما هو قوله الصادق عليه السلام تقوم الامور على  
قوة شهادته من غير ان يستشهدوا وهذا الاجابة في موضع الذكر والبيع من اذن تابع من قبول الشهادة  
في حقوق الناس اجابا على منع في حقوق امر سجانة كالزنا وشرب الخمر والمصالح العامة كالوقوف على الغنائم والمباح  
والوصية للفقراء وتودد المصنف ومنشأ تردده وجوب العدة للمنفعة من القول وهي احصاء اطلاق العدة في  
النهاية والقاضي القول لعدم جواز الاداء وقيل السؤال من ان مثل هذه الاحوال لا يدخلها قوله لم يشرع فيها المبرع  
لبطلت الاحكام وموخر جازم ولا نوع حسنة فيكون سائفا على واجبا فلا يعد بترعا وتكمل اطلاق الاصل  
على هذه التفسير ويندفع البرع بان يقول الحاكم عدي شهادته او حقه حسنة او هذا او محي حسنة فيقول الحاكم كما عرفت  
ما علم ولا يكون حذيقا منبعا لانه اذاها بعد سوال الحاكم واستنفاذتها بحسنة لا فرق بين الاداء قبل الدعوى او بعدها  
سوال الحكم على ذلك يسمى شرعا ولا يقضي بفساد الشهادة فلا يصير به محجبا فيجوز شهادته في غير ذلك الواقع وهل يحج بها  
في غير ذلك المحلل نظر قال

طالب ثراه الامم تقبل شهادته فيما لا يفتقر اليه السماع وفي رواية يوجبها وقوله وكذا  
تقبل شهادته لا يفتقر الى الرواية اقول الشهادة قبول شهادته الامم فيما يكفي فيه حاشية البهر ولا حاشية فيه الى السماع  
تقبل والعصب لعدم قوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم ولان السماع العدة الشرة للظن لا يوجب قبول الشهادة وهو  
اختيار النبي وابن ابي اوس والصف والعلامة والشيخ في النهاية ولا يوجب شهادته الامم غير الرواية ولا قوله لا يثبت به  
قال القاضي وابن حمزة ميمر الى رواية جعل من الصادق عليه السلام قال سألته عن شهادته الامم في القيل قال لا يوجبها ولا قوله  
ولا يوجب بالشأن واجاب العلامة عنها بوجوبها في الاول في طريقها سهل من زياد وموضوع **الثاني** لو قلنا بانها  
لم يثبت في موطنا لان القول الثاني ان كان حاشيا للاول كان وجوبا عما شهد به او لا وموخر صموغ وان لم يكن حاشيا  
كشهادته اخرى مستنافعة وانما كيد وفيه نظر لان الرجوع الذي لا يسمع ولا يثبت في البطال ما شهد به او لا فالما هو الرجوع  
الحاكم بالشهادة وليس في الرواية ما يدل على ذلك حيث ان كان يكون الثاني حصل قبل الحكم بل جاز حصوله في حكم  
الشهادة في وجوب الخلق وذلك لبعض ردها على القيمة الرواية من الاخذ بالاول ونزل الاعتداد بالثاني بقبضتي

قبولها في الزمان ولكن العمل بالموجب قال طالب ثراه وفي قبولها في الرضا ترد اقول الحق حاشيا في حاشية الاول هل  
تقبل في شهادة النساء في الرضا ام لا فيه مذهبان المنع ذهب اليه الشيخ في الخلاف وفي فضل الرضا في السوط وموافقا ابن ادرس والقبول  
ذهب اليه الشيخ في كتاب الشهادة في السوط وفيه قال العدة قبله في حرة وموطاه الحسن والى على ذلك المصنف العلامة اجماع الملقون  
باصالة الاباحة فلا يعارضها شهادة النساء الضعيف وجب المنع من اصاله الاباحة الاصل عصمة الفرج والعاقبة بالاحتياط اجماع الاخرين  
بان من الامور الخفية عن الرجال وانما معاينة النساء غالباً في محال فيكون كغيره في العيوب الخفية عن الرجال كالنقمة وبر ولا يبرهن به من كبر  
عن بعض اصحابنا في الصادق عليه السلام في امره اصنعت فلانما وجاربه قال يعلم ذلك غيرها قلت لا قال لا يصدر ان لم يكن غير هذا لم يفتقر  
على تصديقها مع غيرها وموخر من الرجال والنساء وقد في فخر التحقيق من ثلاثة اوجه الاول ضعف الحديث ابن بكير **الثاني**

ارسلها **الثالث** كونها دالة معنوية المقام الثاني على القول بقبولها في الرضا هل تفتقر الى اربع ام لا فيه اربعة اقول  
الاول اعتبار الاربع ولا يكتفي بالغرض عن ذلك قال العلامة وموطاه المصنف حيث قال في النزع وكل موضع يقبل فيه شهادة النساء  
لا يقبل فيه اقل من اربع **الثاني** يعمل ما دون الاربع ويقضي فيه بحسبه من ذلك الوصية وقد ذكرناه فيما مضى ومقول الى على  
وعبارة وكل امر لا يحجز الرجال ولا يطعنون عليه شهادة النساء في جارية كالعزرة والاستدلال والحيف ولا يقضي الحق الاربع منهم  
فان شهد بعضهم بحسبه **الثالث** قبول امرتين فيما لا يشهد الرجال كالعزرة وعيوب النساء لا يحضرون الاستدلال والرضا  
لم يوجب على ذلك الشهادة امرة واحدة او حاشية من شهادتها في الفقه **الرابع** قبول الواحد في الرضا وحيف النفس والاستدلال

والولادة والعزرة وعيوب النساء قاله الحسن وسلازم لم يثبت بحال الضرورة اجماع العلامة بان عادة الشرع في باب الشهادة واجب الزمان  
بالرجل وانما ثبت الحق في باب الشهادة وحليل فيثبت ما لا يطعن عليه الرجال مما يباي الرضا في اعتبارها في حقوق احوال  
يصححه اجلي عن الصادق عليه السلام قال يجوز شهادة الغاية عدلها في المنفوس وفي معناها روايت اخرى واجب القول بالوجوب ما  
نقبلها في ربع الحق ليرجح روايتها صححة غير ما يندفع الصادق عليه السلام قال سألته عن رجل وعده في حاشية فوضعه بعد  
علا كما ثم حاشية الغلام بعد واقع على الارض فشهد المرأة التي قبلها انه استحل وصاح حاشية في الارض ثم قال الغلام ان يحضر شهادتها  
في ربع فثبت الغلام في حكمها اصل ان المفيد كسفي في الرضا مع التقدمة والواحد مع العزرة وسلازم احسن حيث رواه ابو علي اعترافا  
واجاب بعض من احتج بان تقضي بحسب الشهادة والعلامة عبرة الاربع والفي فاداهم في الوصية والاستدلال واجاب **المستنبط**

المشهور قبول **الثاني** في الوصية الاستدلال وان وجب الرجال والرواية بالترجيح لا يثبتها في الاستدلال وقال في النهاية وذلك  
لا يجوز الا عند عدم الرجال وبمع القاضي وابن ادرس قال طالب ثراه وفي الدون مع الرجال ولو الغرض كالماتن مع الجواب قال  
عدم القول اقول **الثالث** مذهب الشيخ في الكتب الثلاثة وبه قال القاضي وابن حمزة وابو علي وموطاه الشيخ ولحقنا العلامة في التحلف  
مذهب ابن ادرس المنع ولحقنا المصنف اجماع الاولين بان شهادة الماتن كشهادة الرجل الواحد قد ثبتت بحاشية من لم يسمع  
فكذلك ما رواه الاول فيقول الرجل الواحد في اليمين ولو وقع التعاطي في بين الشاهدين والشاهد الم  
ولو لا النساء لاصح ذلك والثالث منه فلفظ العقل سادس حكم التمسك واي دليل من ذلك اصح ان لا يبرهن به بالضرورة

والنفس







من الرجال انهم قد علموا في بيان نفع عقولهم كون المراتين رجل ولم يخص بذلك حكما دون حكم ولان ما يتصل بالرجال  
عليه في الغالب لا يقتصر على الرجال عمرهم فكون خفيا بالاية والرواية احيى الاخرين باصالة باصة حتى يحصل اليقين بالحكمة  
ولا يقين مع حصول الخلاف في العلوم فلو لم يكن ما كانا فلو لم يكن ما كانا فلو لم يكن ما كانا فلو لم يكن ما كانا فلو لم يكن ما كانا  
**السادس** التوفيق والوصية والوقت والنسب ولكن به وفيه قولان المنع قال في الخلاف وهو المشهور والقبول مع الرجال قوله في  
المبوط وخاتمة العلامة في العقق والكتب به ومنع في الباقي **فروع** لو علمت عرق العبد في النذر بالولادة فشهدت بامر من سائت  
الولادة ولم يثبت العقق قال العلامة في القواعد بناء منه على عدم ثبوت العقق بالنسبة وفيه نظر **الثامن** الوديع والجنابة  
الموجبة للقود قوي في المبوط قول المراتين مع النكاح وضع في الخلاف لانها باعالة ولا يقتضيه المال قال العلامة في الوجه  
القبول لان الوديع حال اذا عاهد المالك وان ادعى الابداع المستوعب كان الحق ما قاله الشيخ والجنابة الموجبة للقود وثبت  
بها للدية خاصة هذا الخبر كما مر **التاسع** المال ساكنا كان ديسا كالتفرض او عينا ثبت بشهادة اربعة اشخاص او شاهدين  
وهل يقبل شهادة اربعة من غير ما بين من يمين المدعي تقدم البحث  
تحت الجنابة لبعض القرون وغير ذلك مما يطالع عليه الرجال ويقبل فيه شهادة النساء متفرقات اجماعا وقيل الرجال  
فيما لا تقتضي عقابا في بعض النعمى قبول شهادة الرجال فيه نعم ان ادعى في قبول شهادة اربعة في هذا الموضع فغدر الرجال  
وجها نادرا فيحصل بغيره في قبول شهادة اربعة في مسان احدى اربعة فمقال الرابع ولا يعضى الا قبل منه ومنه لا يعتبر  
فيه ذلك في ثبوت كمال الحق الرابع وثبت بكل واحدة الربعة ولا يشترط الاجتماع فتعفى شهادة الواحدة في ربع حاشيت به  
والاشتباه في النصف الثلاثة في ثلاثة الرابع وبأخذ المدعي ذلك من غير ما بين وهو الوجه في ثبوت الشهادة وان شهدنا  
دون الرابع لم يستحق المدعي النسبة الشهادة قال العبد تليده تعفى الواحدة المأمونة في اجمع مع نقد الرابع ويؤدر  
قال الحسن بن علي شهاب القابله اذا كانت عدله فلم يشترط التعذر في موضع عيب وماعده الوجه في الاستدلال بعينه في كمال  
الرابع ولا يعضى الثلث منهم في شئ من هذا في المشهور وقال ابو علي يقبل باذن الرابع ويغني بحسبه وهو من ذلك قال  
طائفة من الرواة ولو دعي للثلاث مغلل المروي الوجوب ووجهه على الكفاية **فصل** في النهاية المبطل او حق  
على الكفاية به قال الشيخ في المصنف والعلامة في الاستدلال في اربعة اشخاص او اربعة اشخاص او اربعة اشخاص او اربعة اشخاص  
الاول قوله ولا يابى بالثلاثة او اربعة اشخاص او اربعة اشخاص او اربعة اشخاص او اربعة اشخاص او اربعة اشخاص او اربعة اشخاص  
لانه تعالى امة بالكنية رجال المداينة وهي الكفاية من الاية ثم امة بالشهادة وهي المشاهدة **الثاني** رواية هشام بن سالم  
عن الصادق عليه السلام في قوله ولا يابى بالشهادة قال قبل الشهادة وقوله ومن يثبتها فانه اثم قبله قال بعد الشهادة ويؤدر  
الباب ويصرح على الاية على العمل بالادلة **الثالث** صحبة ابي الصام عن الصادق عليه السلام في قوله ولا يابى بالشهادة اذا  
قال لا يابى لانه اذا ادعى الى شهادة عليه ان يقول لا اشهدك علمها والرواية في هذا المعنى لا يابى بل يابى بالكنية  
**الرابع** انه من الامور التي لا يثبت الانسان عليها لوقوع حاجتها اليها العدا والمناكحة وغير ذلك من الامور التي لا يثبت عليها

الشهادة لادي ذلك التنازع غالبا وعدم تخلص ذلك بناء في الحكم فيكون واجبا احتجوا بان ادعى بحالة البقرة وعدم الدليل والاية يرد  
بها بعد الشهادة والاحزاب **فصل** في طلب الشهادة وقيل بكون الشهادة بالملك شهادة يتصرف فيه بغير رواية والاولى الشهادة بالصدق  
لان لا بد من ذلك وليس كذلك **فصل** العلم بالملك المطلق بما يدركه بحسب البصر ولا يقض على كمال هذه وكما الشهادة به جاني على احواله  
اليد المتصرف في الماع وهذا الاجتماع هو ما يستعمل في الامكان وما قد اطلق لان السبب منه العلم بسببه والاعمال الثلاثة فقيمة صدقات  
الاول فوات السماع وحصول اليد المتصرف في كماله والخدم والاحزاب التكملة بغير فوات مع عدم التنازع في كماله والاحزاب التكملة  
في الاجازة لاجل صدقها من المتابعين ويجوز ان يشهد لهذا المتصرف باليد اجماعا وهل يجوز ان يشهد بالملك المطلق قال في الخلاف نعم  
وبه قال الشيخ والقاضي وابي الحسن والمصنف في الشرائع ومنع في النافع وتوقف الشيخ في المبوط لان اليد تختلف فيكون بدستور  
ومتابع ومالك وكيل وصبي والمتصرف فيكون اعم من المالك والعامد يد على الخاص شي من الدلالات فلا يشهد بالملك على المتصرف  
**الثانية** فوات السماع والتصرف وحصول اليد خاصة هل يجوز ان يشهد بالملك المطلق توقف في المبوط وتدر في الشيخ المصنف  
وقوله العلامة في الفتاوى قال في المختلف ولا بأس بهذا القول عندك احتج لما ادعى بان اليد لا وجبت ملكا سمع الدعوى من ينفق  
الدية التي في يد فلان لا كما سمع لوقال حكم هذا في ولا سمع دل على الدليل لان يد المالك احتج الموعون يجوز ان يشهد به صدق  
رباؤه الصدوق عن حفص بن عيسى الصادق عليه السلام قال قال له رجل اريت شي في يدي رجل ايجوز ان يشهد له له فقال  
نعم قلت فله غيري قال ومن يثبت ان يشهد به ويصير ملكا كسهم يقول بعد الملك يولي ويخلف عليه لا يجوز ان يشهد له في مزار  
حكمه اليك من قبله ثم قال الصادق عليه السلام لو لم يجز عاقبة المسلمين سوفي واجاب العلامة بان ادعاء المالك من الشري لوجود سببه  
وهو المشرع بطلان ملكه لا يثبت اليد مثل هذا مما يشاهد فيه بخلاف الشئ الذي لا يجوز الاعل القطع والسم لا يجوز التعويل فيما على الظل او ذو  
عليه الشاهد قدس وهذا اشكال لا يابى لادعي عليه فانه صرح ان يخلف على القطع في جميع الصور اجماعا خلف هذا ما بين ثبوت  
السبب وبوقطعي الشبهة **فصل** طلب شهادة ولا يجوز ان يثبت الشهادة الا مع الذكورة ولو راي خط وفي رواية اذا شهد معه اخر جاز  
اقامته وفي الرواية تردد في ذلك **الاول** اطلاق النقي وهذا الشيخ في الاستدلال واخا بان ادعى لغيره ولا تقف على كماله علم  
وقوله عليه السلام على مثلها فاشهد ادع واختار الصانع العلامة والثاني قول الشيخ في النهاية وبه قال الصدوقان والشيخ في النهاية والقاضي  
والابو علي احتجوا بالرواية بخلافه ادعى عن ابي الحسن عن الصادق عليه السلام قال لا تشهد والشهادة حتى تعرف ما تكلمت به  
كذلك وشهادة رواية السكوني عن الصادق عليه السلام لا تشهد شهادة الا انك تراه فانه من ساء كتب كتابا وتفتش فاما وعي الحسين بن سعيد قال كتب  
السيد جعفر بن عيسى جعلت فداك جاني جيران لما كنت بارعا انتم تشهد على عايفة وفي الكتاب اسمي بخطي وقدمت فتمت ولست اذكر  
الشهادة وقد دعوني اليها فاشهد لهم على معرفتي ان اسمي في الكتاب ولست اذكر الشهادة اولا تجب لهم الشهادة حتى اذكرها كان  
اسمي في الكتاب بخطي اولم يكن فكتبوا تشهد اوردته الشيخ في الاستدلال في اول الكتاب ولم يابى ليدل على ما عاين من الاجماع  
يعتقد منه جازم قال وحاروه احمد بن محمد بن الحسن بن علي بن حماد بن عيسى عن عيسى بن عمر بن يزيد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل  
يشهد لي على الشهادة فاعرف خطي وخفي ولا اذكره قديما ولا كذرا قال فقال اذا كان صاحبك ثقة ومعه رجل ثقة فاشهد له فانه خير مني



مخالف الاصول كلها لان قد بينا ان الشهادة لا تجوز قاطبة الا مع العلم وقد مضى ايضا انما لا يجوز قاطبة الشهادة مع  
وجود الخط والتمتع اذ لم يكن لها الوجه في هذه الرواية ان اذا كان الشاهد الاخر شديداً وموثوقاً بامون لرجاله ان يملك  
غلب على ظنه فخطب لا يضاهى شهادة الرجل ان كان الاصل ما تضمنت الاجابة الاولى وقالوا له في الخلف والحق قال الشيخ في الاستصحاب  
ويحل على قول علمائنا المشهورين هذه الرواية على ما اذا حصل من القرائن الحالية والغالبة للشاهد استفادة العلم وحفظه  
شهادة العلم الحاصل بالاعتبار والوقوف على خطه ومعرفة قوته **قال** طاب ثراه من حضر صلباً او مع شهادته ولم يملك  
كان بالاقامة عليه بحسب بطلان الحق ان المتبع فيه ترد واقول **قال** في النهاية ومن علم شي ولم يملك الشهادة على من ادعى ان  
شهادته كان باجبار في اقامتها وفي الاستثناء اللهم الا ان يعلم انه لم يملكها بطلان حق من حيث يجب عليه قامة الشهادة وبه قال  
القاضي وموظف كل امر في حقه وقال ابو علي اذا حضر من اثنين فاقهر احدهما الاخر شديداً فاحصاه الى شهادة  
الحاضر كان ذلك اي الشاهد ان شاء حكمي كما حضر من غير ان يثبت الشهادة وان شاء تاخول صاحب الحق لم يضر  
الشهادة وقال الشيخ وموحي فيما سمعوا من شهادته من تحمل واقامته وكهما وقال ان اكرس بحسب عليه لا يقول  
نع ومن يكتمها فانه اثم عليه لا يكون له اجار في اقامتها وانما فاته بين كلام الشيخ وبان اكرس لان الشيخ جعل  
الاقامة على الكفارة وان كان ان اكرس فصد وجوبها عننا من هذا **قال** طاب ثراه ونعني الشهادة  
على شهادة النساء في المواضع التي تقبل فيه شهادتهن على تردداً **قال** المراد ان شهادة النساء هل تنفع في باب الشهادة  
على الشهادة ومعناه ان المراد هل يجوز ان يكون فرعاً سواء قامت فرعيتها قطعاً وما عدا ذلك فمما لا  
ما يقبل فيه شهادتهن منفردات كالقريب تحت الثياب والوصية في القبول فغيرها فانه من جهل احدهما وموحي  
الشيخ في الخلاف في موافقته الى على مذهب العلامة في الخلاف احق بوجوه الاول ما رواه السكوني عن الصادق  
عليه السلام عن الباقر عن علي عليه السلام شهادة النساء لا تجوز في طلاق ولا في نكاح ولا في حدود الا في الديون وما  
لا يستطيع الرجال النظر اليه وموشا من الشهادة بالاصالة والفرعية **قال** ان شهادة امرأتين تساوي  
شهادة الرجل فاذا شهد رجلان على رجل جاز ان يثبت به نساء على ذلك الرجل فقيس للتساوي **قال**  
ان الفرع اضعف من الاصل واذا جاز قبول شهادتهن في القوي ففي الضعيف او في الاخر المنع وهو محذور  
ابن ادریس واختاره المصنف والعلامة في القوي عند فخر المحققين احتجوا بان الرخصة الموسوعة للشهادة  
النساء منفردات عدم اطلاع الرجال عليها وعدم حضورهم في الوصية فوات غرض الوصي بترك الشهادة  
وتضرره به وتجاوزت شهادتهن منفردات وهذا الغيظان معدومان في الشهادة على الشهادة تنفي  
الرخصة الاولى فظاهر ان الشهادة على شهادتهن ليس بما يوجب اطلاع الرجال عليها وما الثاني فلان  
الرخصة انما موقوفة على الوفاة بعد الرجال على الوصية وليس هذا موجود في صورة النزاع وايضا البشيرة  
لا يبعد في النص **قال** ما يقبل فيه شهادتهن مع الرجال والحكم فيه الاول لا يخلف **قال** طاب ثراه

والشهاد شاهد الفرع فانك شاهد الاصل فالمرءي العمل باصلها فاستأوى بطر الفرع وفيه شك لان قول الفرع مشروط بعد شاهد الاصل  
اقول هذا شاهد الفرع بخبر شاهد الاصل في كونه شادة على شهادة فلا يجوز ان يكون ذلك قبل حكم الفرع او بعده فمما قسنا  
الاول ان يكون قبل الحكم وفيه شبهة اقوال الاول بطلان الشهادة ووقوف الحكم لان الفرع انما يحكم به بعد الاصل مع حضوره  
لا حكم له قال الشيخ في البسوط به قال ابن حمزة وابن ادریس واختاره المصنف والعلامة احتجوا بوجوه الاول ان الشاهد  
فرع والاول الاصل قوي من الفرع فلا يعمل بالضوابط بهم القوي **قال** ان الاصل يثبت عنه الفرع يثبت على  
لا يحققة لا يعمل فالظن الحاصل من شهادة الاول اقوي من الثاني **قال** ان الفرع يثبت شهادة الاصل فشهادة منبته على  
شهادة تكفي ليعمل بها مع تناهيهما **قال** ان الفرع انما يحكم به بعد الاصل ومع وجوده لا يعمل قول الفرع اصلاً **قال** العمل  
باعدلها مع التساوي يعمل الاصل قال الشيخ في النهاية وبه قال الصدوقان والعلامة بصحوة عبد الرحمن عن ابي عبد الله عليه السلام  
في رجل شهد على شادة رجل فجاء الرجل فقال اني لم اشهدك قال تجوز شهادته اعد لها وان كان اعد لها واجد بخبر شادته  
**قال** قال ابو علي او كان عدلاً يعني شهادة الاصل ولم يكن يفتقر حاله فانك الشهادة على العمل قبل قول شاهد عليه  
حتى يكون واحد شاهدين فثبت له بالثبوت لا يجوز له بغيره الا عدل الثاني ان يكون بعد الحكم فلا تنقص قطعاً وان  
حمزة فاخذوا بهما وان تساوى انقض حكم وان كان ذلك قبل الحكم من الاصل وحكم به **قال** طاب ثراه اذا رجع الشاهدان  
قبل القضاء لم يحكم ولو رجعا بعد القضاء لم تنقص حكم ونفي الشهادة وفي النهاية ان كانت العين قايمة ار تجتنب ولم يفرع  
وان كانت الغرض الشهادة اقول اذا رجع الشاهد بعد الحكم تنقص الاصل الصحة وعدم التساوي على ابطال حق البتة لا يمكن  
هذا الا في شهادته او لا وفيما اذا قضى قول الشاهد وجد الرجوع في صحتها على به والرجوع موجود في الاول لان الاصل صحة  
الحكم وثبوت حق الحكم له ولهذا لا يحكم لو كان الرجوع قبل الحكم بعد الرجوع فيصير فيصير بطلان هذا من الشاهد في  
كتابي النزوع به قال ابن ادریس واختاره المصنف والعلامة ولا فرق بين ان يكون ذلك قبل الاستيفاء وبعده وقال في النهاية اذا  
قبل الاستيفاء وبعده والعين قايمة تنقص حكم وبت العين اي ما كلفها ولا خلاف به قال القاضي وابن حمزة احتجوا بان احتجبت  
بشهادتهما فيسقط برجوعهما كالتقصيص واحد واجب الزوف فان القضاة يقطع بالشبهة بخلاف المال احق الاول بوجوه الاول  
ان الحكم بعد اجتهاد الحكم فلا ينقص لا احتمال يجوز ان يثبتهم بالرجوع **قال** ان الرجوع بعد الشهادة كالا نكار بعد الاقرار  
وموحيه صريح **قال** ان الرجوع ليس بشهادة ولهذا لا يفتقر الى حفظ الشهادة فلا تسقط حق المشدولة باليسر بشهادة لا  
عنصر البطلان المعنى في الشهادة والاقرار ولم يحل منه اقرار **قال** ان الشهادة تثبت الحق فلا يزول بالطار كالفسق  
وبعضان للشهادة عليه لاعتراهما بالاف حق **قال** طاب ثراه وفي النهاية يرد الباقر عن مشهور الزمان ان اربع الدية والدية  
صحبة عند غير من يملكها على الاموال المعصومة بقوله واحد اقواله اذا قال بعض مشهور والدية بعد الرجوع نعت قال  
الشيخ في النهاية كان لا يملكه ولا يودي الى ورثة الثلث ثلثه اربع الدية فاجاز اقراره على باقي الشهود وكذا لو كان  
الموتان معفي اقرارهما على جميعهم فليس له اقرار بقوله المقرين فاحسنه وعمل الباقرين الدية فان قبلوا اكثر من واحد لم يرد الشهادة



ماليعوده وتبعه القاضي ومعه حجة الي وقال ان ادريس اقر الرجوع على نفسه لا يتعد الى غيره ولا ينقض الحكم لانه دليل على خصوصه وقد نفى  
الشروط وعمل العلامة قول الشيخ على رجوع اجمع لكن قال بعضهم بغيره وبعضهم اخطا فليكون الغرم على الشهود دون ادبيا والمقتول ارجا  
المقتل ارجا الشيخ بما رواه عن ابن البرقي بن نعم الذي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن اربعة شهداء على رجل الزنا فقال رج  
احدهم في شهادته فقال نقبل الرجوع ويؤدي الثلاثة الى الحكم الثلاثة اربع الدبر ارجا الاخرى باختصاص حكم الاقرار بالزنا وما رواه  
الشيخ عن ابن محبوب عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في اربعة شهداء على رجل مخصن بالزنا ثم رجع احداهم بعد ما قتل الزنا  
قال ان قال الرجوع او عتق ضرب احد وغيره الدبر وان قال تعبدت قتل قال **طائفة** طائفة من طائفة طلاق امره فتر وجهه  
ثم رجعت احدى المهرودت الى الاول بعد الاعتداد من الثاني ويحل هذه الرواية على انها كانت سباع الشهاد لانه حكم احكام  
ولو حكم لم يقبل الرجوع اقول قال الشيخ في النهاية انه لا بد من طلاق امره فاعتد به وتزوجت ودخل بها ثم رجعا وجب  
عليها احد فخصما المهر الثاني وتزوج المهر الى الاول بعد الاستبراء بعد من الثاني فقد حل هذه الكلام على ثلثة احكام  
الاول وجوب احد عليهما والرواية الثانية **طائفة** طائفة من طائفة طلاق النكاح الثاني ورجوعها الى الاول بعد الاعتداد من  
الثاني ضمان المهر للزوج الثاني اذا وجوب التعزير فهو حجة ثابتة وموعدة فاما بالزنا والادب ارجا الخطا والغلط  
فيبقى القول السقوط واما طلاق النكاح الثاني فهو بناء على طلاق الحكم مع الرجوع كما هو في هذه الشيخ في النهاية وقد ذهب  
الشيخ في الثاني الى خلافه وهو مختار المصنف والعلامة ومعه قال ان ادريس وسبب ما قاله الشيخ في النهاية الى الاخبار والا  
حادث وحكم المصنف على انها كانت بحجة الشهاد باجتهادها لا بحكم احكام بالفرقة قال العلامة ولا بأس به ولو اوجب  
ضمانها المهور فوجب انما قوما عليه نصفا يستوفيه وانما عليها عليها شهادتها فكان عليها فانه قال العلامة في المختلف والقول  
بعيد ان الطوب لانهما فوتا عليه البضع وقية المهر لكن الغرم الاول وقوله في الخلاف قوي ايضا نحن في هذه المسئلة في التمسك  
هذا خبر كلامه حجة في الخلاف في الثالث في ضمان الاول وهل يضمن المهر **الثاني** ضمان هل يمول الاول والثاني وهذا  
مبنى على القول بنقص حكم وعقد فحل الاول والثاني لان التعزير عليه على الثاني يكون الثمان الاول غير رجوع البضع من  
ملكه شهادتها وتحقق في كية الثمان ثلثة اقول الاول ان كان قبل الدخول فخصما نصف المهر وان كان بعده فخصما  
لانها لم يضاها انما شهادتها قال الشيخ في الخلاف واختاره ابن ادريس والمصنف في الرجوع وتوجيهه ان المهر قبل الدخول  
تقرر به استقرا لا يقبل الزوال فلم يحصل شهادتها انما في عليه استناد وجوب المهر الى فعله وهو الدخول بها قبل شهادتها  
واما قبل الدخول فنصف المهر الواجب عليه شهادتها كان في معرض السقوط بارتدادها وانما لم يوجب في الرجوع او تحريمها النكاح  
ارضاهما في نفي النكاح با رضاه فوجب عليهما ضمان النصف لتقريره شهادتها وموتها على عدم الثمان فخصم البضع  
قال في الخلاف فان شهد واعليه بالطلاق قبل الدخول وعرف احكام بينهما ثم رجع غير ما نصف المهر وان رجعا طلاق  
امر له بعد الدخول لا يضمنها مطلقا ولا يسع فيه لان الاصل بطلان الزنا فوجب عليها شيئا فعليه الدلالة وايضا الرجوع  
البضع عن تلك الزنا له قيمة بدالة انه لو طلق زوجته في مرضه لم يضمنها من ثلثها لانه لا يملكها الا عتق عبد او حرة فاما بطل

ذلك ثبت انه لا قيمة

ثبت ذلك ثبت انه لا قيمة له وكان يجب ايضا ان لو كان عليه دين سحبا بالزنا لم يضمن في مرضه لا يتعد الطلاق وكما لا يتعد العتق  
والوطاء فلما تعد طلاقه ثبت انه لا قيمة له وجب في ملكه فاذا ثبت انه لا قيمة له لم يضمن الثمان كما لو طلق امره لا قيمة له فقلت هذا جازي  
اخرى على عدم ضمان البضع كالوارثت او قتلت نفسها او قتلها اجنبيا فان البضع ينصف على الزوج في هذه الواضحة ولا ينبغي له ارجا  
وكن الوصية بنحوه لم ماتت في دين مدية فانه يضمن لملك ثمنها وقية ضامتها وان لم يستوفها ولا يضمن قيمة البضع مع عدم طي  
**الثالث** قال في المبسوط ان طلاق الزوج رجعا قبل الدخول قال قوم بخصم نصف المهر وقال قوم بخصم المهر وهو  
الا قوي عندهما ومنهم من قال ان كان مقبوضا لهما كمال المهر لانه لا يتضمنه شيئا لانه معتوف ببقائه لبقاء الزوجية بينهما فلما حصل  
بينهما رجوع بطلت عليهما وان لم يكن مقبوضا رجع بالنصف لانه لا يضمن الا ما قبض نصفه فلما رجع بالنصف هذا اقوي وان رجع  
بعد الدخول فبطلت عليهما مطلقا عند قوم وقال اخرون لا ضمان عليهما ومما لا قوي عندي لان الاصل بطلان الزوجية وهذا الذي قوي  
اخرى قوله في الخلاف **الرابع** ضمان من المهر المثل في الدخول والنصف مع عدم طلاق العلامة في تحريمه لان الرجوع على  
الشاهد ان يكون ينصفه ثلثا منه وبغيرها دة وبغيرها دة بالطلاق قبل الدخول لم ينصف المهر لانه واجب عليه بالعقد المطلق لا بطلاق  
وبعد الدخول لم ينصف المهر لا يستقراره في ذمته الدخول انما انما شهادتها البضع عليه فوجب عليه ضمانه ولما يضمن المهر المثل  
مما قبل مع الدخول لانه البضع عليه والنصف قبل الدخول لانه انما نصف البضع وتلك انما يجب عليه نصف المهر وهذا الذي وجد  
حما حكاية في المبسوط عند قوم وهو ان الاحتمالات الممكنة في سعة المثلثة اعني تعدد الرجوع قبل الدخول وبعد قل وجعل في  
نصف المهر ان كان قبل الدخول لانها الزنا الزوجية شهادتها وقدره عليه وكان في معرض السقوط بالردة ثم قوي عدم  
التضمين مع الدخول وبعد لان البضع غير مقبوض احاصل من هذه الاقوال المختلف فيها لان الرجوع افاضل الدخول او  
بعده فان كان قبل الدخول فقد وقع الاتفاق على التعزير كل اختلفوا في كية على ثلثة اقول فالسبب في صحة التعزير وفي التحريم  
نقص من المثل وحكاية في المبسوط من قوم وكل المهر كان ذلك بعد قبضه ونقص قبل الدخول القبض ان كان  
ومما لا قوي في المبسوط عن آخرين وان كان بعد الدخول فلا كسر على عدم الثمان فالعالم بالثمان فوقع اوجب  
مما قبل ومما لا قوي صد به بالمرور وحكاية في المبسوط من قوم وفريق اوجب المهر واختلفوا ومنهم من اوجب للثاني  
ومما لا قوي في النهاية وموتها على نقص حكم فنه من اوجب الاول ومما لا قوي في تعضية اصول المذهب على القول  
بجواز البضع وعدم نقص حكم وجعله العلامة في الف لم يصدق من الصواب واعلم ان اسناد الشيخ في النهاية الى رواية  
بن ابي عمير عن ابن عبد الحميد عن ابي عبد الله عليه السلام في شاهدين شهدا على امرأة بان زوجها طلقها فزوجها ثلثها  
زوجها فانكحها طلاق قال بغير ان تحرق بثمان الصدق للزوج ثم تعنت ثم رجع الي زوجها الاول وهي خاتمة الاول  
من وجوب الاول ارجا احد عليهما وليس موجب **الثاني** وجوب ضمان المهر الاو جبه مثل هذه الكا ارجعها بعد  
الحكم وليس فاما على الرجوع اصل **الثالث** وجوب الاعتداد بموتها بالزنا لا بد من الرجوع اليها في الرجوع اليها في النهاية  
على الدخول والرجوع وحمل ابن ادريس تحت على التعزير بحكم المصنف على الزوج باجتهادها لا بحكم احكام **كتاب**



**الحمد** وقد مر في اللغة المنع والتعريف في الشرع عقوبة مقدرة على فعل مالا يحسد من غير ما هو مقتضى  
يعني نورا واضحا في الاول النصب بالسيف والاحراق بالنار والالتزام بالجلد واللعن عليه والرحم ويجوز ان يكون من جنس  
الاحراق وذلك في اللغات **الثاني** اجمل الرحمة في ذهاب المحض اذا كان سببا في سجنه **الثالث** الرحمة في ذهاب الشاة المحض على احد  
القبول **الرابع** اجمل في التعريف في ذهاب البكر المذكور **الخامس** اجمل في ذهاب المرأة غير المحض **السادس**  
اجمل في التعريف **السابع** ثلاثة اربع حركات في التعريف ونفي في العادة **الثامن** ثمن حد الزاني اثني عشر موطا  
ونصف حصة من تنزوع امة على حرة ودخل بها قبل ان يحرم فيلزم على نصف الموطا ونصف برة **التاسع** القتل مطلقا احرم  
والحد المحضين احرم سوا في ذهاب الكراهة و ذهاب السلب والتمسك واما الثاني فذكر المضاف في جميعها كل فعل محرم ونكر وجبا  
والطلاق لا يحل كون التعريف بالبر في الزرع تقديره وخرج من موطا لاول الجاهل في حرة في نهار رمضان على كل منهما التعريف حرة  
وعنه سوطا **الثاني** الجاهل تحت ازار واحد محرم على كل منهما التعريف من ثلثين موطا شعير سبعين **الثاني**  
من اقصى بكرة بصيرة قال الشيخ جلال من ثلثين الى سبعة وسبعين وقال المصنف من ثلثين الى ثمانين موطا عقوبة على جاحظا  
وموتى صحبة ابن سنان عن الصادق عليه السلام عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
وعجل من ثلثين الى سبعة وسبعين **الرابع** الرجل والمرأة يوجبان في الحاق ذنبا في رجلين واعيان الشهود والساق جسم في رجلين  
ال سبعة وسبعين قال المصنف قال الشيخ التعريف في ذهاب الكراهة في ذهاب الجاهل **الثاني** اجمل في ذهاب الجاهل  
لا تملك من اصول الحرة التي تحت نحرها وكل شربة فدية حد الزنا المحض النكاح حفظ النفوس حد الردة حفظ  
الدين وحد الردة حفظ المال وحد الردة حفظ العقل فان قلت الحكم يكون انجم بملكها الذي يضمن له الموتها عاينها  
على عدم تحررها في سيرة قلنا بل يضمن المحرم المقتدر **الثاني** الزنا تعيب قد احشفت من ذكرا اصل نفسا في ذم  
امارة اصل بقاء علم التبريم علمنا بوجوبها طاعتا لما في نفسهم فقولنا قد احشفت ليشق احشفتة احشفتة والنفوس لو كانت  
احشفتة مقطوعة وقولنا من ذكرا اصل احشفتة من ذكرا اصل احشفتة وقولنا بقاء احشفتة من ذكرا اصل احشفتة  
وان لم يعلم انه زابط لم يعلم اصله ووجوب الحد موطا باليقين لقوله عليه السلام اذ اكدود بالنبأ وقولنا مع علم التبريم  
لجنة الجاهل بالتبريم او المحرم وقولنا طاعتا لما في نفسهم الامارة من ذكرا اصل احشفتة من ذكرا اصل احشفتة  
يعلمها اوز وجبة الوكيل او اشترها ولم يعلم فانه لا حد عليه لانه ليس زان في نفس الامر **الثاني** حد الزنا من  
اعظم الكبائر قال ابي حنيفة ولا توروا الزنا ان كان فاحشة وقال سحانة ولا يزنون من فعل ذلك بلفظ انما عاينها  
لم العذاب يوم القيمة ويحذر فيها ما نأفد جمع وجوب الحد والتورع بخلود بالنار وقال رسول الله صلى الله عليه واله  
ابن ابي عمير اعظم من ذنابه عن رجل من بني ابي ابيهم الكعبية جعلها الله قبله لعباده او فرغ ماوه في امة حرة  
وقال عليه السلام ما عجت الاطراف في ربها ليجيها من ثلث دم خرام فيك الداء عليها وغتال من زنا او النور عليها  
الي قبل طلوع الشمس عن الصادق عليه السلام عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

الزنى

الطير لوزناته ريشه

فان الطير لوزناته ريشه ومن العادق عليه السلام قال كان فيما روي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
بعده يا ابن عمرك ان تقف بعكك ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
رسول الله صلى الله عليه واله لم ينس فقال لعنه لا تكلم به يوم القيمة ولا ينسهم ولعمري عذاب اليم شيخ زان او مكر حار ومقل محال وسال ان يسوق  
رسول الله صلى الله عليه واله ان الذي علم قال ان يجعل يدك وموخلقك قال قلت من قال ان يفعل ذلك تخاف ان يعلم حرك قال  
قلت اي قال ان تزن بجملته جارك وروي عبد الله بن سنان عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
السلام فقال لولا ما علم اخبر اسدنا فقال لهم موسى عليه السلام ان لا تحلفوا بيمين تبارك فقالوا لا نكلمكم ان تحلفوا بيمين تبارك  
ولا صا فبين قالوا يا رسول الله فقال ان موسى عليه السلام امرهم ان لا ينزفون وانا امرهم ان لا تحلفوا بالنفسكم بالزنا فضلا عن ان  
ينزفوا فان من حدش نفسه من ثلثين او قد في بيت حروف فاسد الزنا ولو قاله فان وان لم يجرق البيت وروي ابن ابي عمير عن  
الصادق عليه السلام عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
بنور الوجه وروي النعمان عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
السلام قال لما قاله العالم الجليل روي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
في راي سناكم ومن وطى فله من امة مسلم وطى فله من امة كاذبين تذان وروي هشام بن سالم عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
في ذهاب النساء ان ينزلوا بذلك في سائرهم وعنه مفضل الجعفي قال قال ابو بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
فيلخل ذلك عليا علي صاحبنا يا مفضل اتدري لم يقل من بني يونس فانه بن به قلت لا جعلت فذلك قال انها كانت في  
في بني اسرائيل وكان من بني اسرائيل رجل يكثر الاخذل فيهما فلما كان في اخرها ماها اجبره على سائرنا اما انك ستخرجوا الهلكة فخرجتم  
رجل فقال فخرجتم وموخلقت النفس دخل منزله على فيه التي كان يدخلها قبل ذلك اليوم كان يدخلها باذن الله فدخل رجل  
لغية ذن فوجد على فمته رجلا فارفع الى موسى عليه السلام فمترل جبريل عليه السلام على موسى من بين يونس فانه في بنظر  
اليها فقال عفو تعف سناكم وعن عبد الحميد عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
فانه عفو فعففت سناهم ولا تزدوا حوا الى ان فلان فانه بعفو فبغت سناهم كاذب تذان وروي جعفر عن الصادق  
قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ما من عبادة افضل من عفة بطن وفرج وخطب لومين عليه السلام الناس قال  
ان الله تبارك وتعالى حد حد وذا فلا تعندوها وفرض فرض فلا تنقصوها وسكت عن ثيابه ولم يسكت عنها  
سنا فاذلا تكلفوها رحمة الله فاقبلوها ثم قال عليه السلام حدان بين وحرارة بين وشهات بين ذلك من نكر ما اشبه  
عليهم السلام فلو لا استبان الله انكر والعاوي حرمه وجل من يرفع عوايوسك ان يدخلها المقتدر **الثاني** حد الزنا من  
اقامة الحد ومن تمام التبريض واعظم مصالح النون روي محمد بن يعقوب عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
خرج من موطا اربعين جباها وعنه جريدة امامه عادل افضل من عبادة سبعين سنة وحد قيام في الارض افضل من  
مطر اربعين جباها وعن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير







العلامة لا صالحة البراءة ولا نعمة النفس لم يطلب للشارع فلا يعادى خلافا لما يدل عليه من قوله ابن ابي عمير **باب ثلث** جارية  
الابن الموطوع هل يشارك الزوجه قال ابن حزم نعم وقال سيار من ذنا بجارية الابن جارية الابن غيرهما واختلاف العلامة  
اما الاقتصاد على الجدة في جارية فلما تقدم من الاحتياط في التاميم على الرضا والاحتياط في جارية الابن فلخصه في قوله  
عليه السلام انت وما لك لا يبيك قال **باب ثلث** جارية وولد قبل القتل تركة اقول سيدنا الزاني بالحرمة والفرق بالمسألة والكتبة  
عليه السلام ولا يلزم في احد من الاحصان والحرمة هل يقتصر على ضرب من عقوبة القتل نعم وقال الشيخ في النهاية يقتل ولم يذكر الشيخ  
جدا ولا رجاءا وكذا القاضي والشيخ وقال ابن ادرس الذي يجب تحصيله في هذه القضية يقال ان كان محصنا وجب عليه ولا يجزى ان  
فيحصل انتال الامر في الحديث محققا ولا ينفك عنها وحصل المتن الذي لا يقتل لاجل عموم اقول اصحابنا وجب لهم لا  
الرجم بالحق القتل وحصل الاجملا للرجم وان كان فيه محصنا وجب عليه لانه زان ثم القتل بغير الرجم ومجس اجاب الشيخ  
بحسنه زاده من احدها عليها السلام في رجل فعل مائة نفسا قاتل في معاصيها وادبته من المعاصي وعليه السلام قال  
قلت ابن ابي عمير هذه الغيرة يعني من ذات محرم فالبشر عتقة او قال رتبة قلت ما يدور من ادرس ما زاد الشيخ من  
ابن ابي عمير الصواب عليه السلام قال اذا زنا الرجل بذات محرم حدث الزاني الاله اعظم ذنبا فقد ساء له الزاني وزاد عظماء  
ذلك ففضل ابن ادرس رضي الله عنه وقال الشيخ وهذه الحديث يعني حديث ابن ابي عمير ليس منا فلما تقدم من ضرب بالسيف  
لان القصد قبله مما يجب على الزاني الرجيم ويؤاخذ على النفس فالامام نجيب ابن ابي عمير بالسيف لم يجرمه قال العلامة  
هذا القول لا بأس به عندني قلت دلالة الحديث على مطلوب ابن ادرس اقول من دلالة على مطلوب الشيخ لان الرجيم لا يجب  
على كل من ان فاذا رجناه خاصة لم يكن قد ساء له ببعض الزناه بخلافه اذا جلدناه او اذا لم يكن محصنا فقتل بالسيف  
فان الجدة وجب عليه لقوله حد الزاني والقتل بقوله واعظم ذنبا والصفاء فانه قد يكون محصنا ونجس وعظم ما يتوجه عليه  
قول الشيخ الرجيم فيكون احصا من الزاني بالاجنب والطاوع لانه يحرم بينهما اجماعا وفي النكاح فلا يخفى لا عظماء  
**باب ثلث** جارية وولد قبل القتل تركة اقول سيدنا الزاني بالحرمة والفرق بالمسألة والكتبة  
وبه قال القاضي وابن حزم وطلو لم يولد ولو على والعتبة فليكن وجب الجرم والرجم ولم يفسلوا بين الثالث والثلث  
وبه قال الصدوق في المتن واختاره ابن ادرس والمصنف والعلامة في اجاب بوجوه الاول قوله الزانية والزاني فاجلدا  
كل واحد منهما مائة جلدة وهو شامل للشيخ والثالث والمحصن داخل لان استحقاقه للرجم غير مناف لجلده لان كان جميع **باب ثلث**  
ان عليا عليه السلام جلدت له يوم الخميس ورجما يوم الجمعة فبطلت محبة جارية فقال احدتهما كنت راسه ووجهها  
سنة رسول الله صلى الله عليه واله **باب ثلث** جارية وولد قبل القتل تركة اقول سيدنا الزاني بالحرمة والفرق بالمسألة والكتبة  
الشيخ بما رواه عبد الله بن طاهر عن الصادق عليه السلام قال اذا زنا الشيخة او العوزة جلدت مائة جلدة او اذا زنا  
المنصف من الرجال رجما ولم يجزى ان كان قد احصن قال طاب ثراه والبدن من ليس محصن وقيل الذي احكم ولم  
يدخل قول حد البكر في الزنا جلد مائة واكثر والعقوبة في تفسير البكر في النهاية من ملك لم يدخل وبه قال

الصدوق وابن حزم والقاضي وابن حزم وموطاه المفسد فليدين واختاره العلامة في المختلف والتحريم في المحققين قال  
الشيخ في كتابي الفروع والبكر من ليس محصن وبه قال ابن ادرس وموطاه القديس واختاره المصنف الاولون بوجوه الاول  
احصا البراءة الزانية فمما زاد عن الجدة حتى ثبت الدليل **باب ثلث** جارية وولد قبل القتل تركة اقول سيدنا الزاني بالحرمة والفرق بالمسألة والكتبة  
جلد كل واحد منهما مائة جلدة واختاره المحقق في المحصنة فعليه الرجيم **باب ثلث** جارية وولد قبل القتل تركة اقول سيدنا الزاني بالحرمة والفرق بالمسألة والكتبة  
الموصفين عليه السلام في الشيخ والشيخة ان جلدت مائة وقضى للمحصن الرجيم وقضى في البكر والبكر اذا زنا جلد مائة ونفي سنة عن  
موصيها واللائق قد اهلكا ولم يدخل بها قبل الاستدلال بهذه الرواية باطل من وجهين الاول ان محرم من قبل محمول  
العين **باب ثلث** لو صلحت هذه الرواية للاستدلال بها لوجب النفي على المرأة ولا يقولون به وجب نفي المرأة  
خبر عن وجوب النفي بدل من فصل ومولاهم الفرق كما نقله الشيخ في اختلاف ولما في عدم من الصياغة اذا هي عورة وخما  
عن الابن ان يجلد فانه لا يوجب جلد في الغيرة اصح الاخر من باروه عبد الرحمن ابن طاهر عن الصادق عليه السلام  
قال اذا زنا ابن ابنتك السنين جلدت مائة سنة عن غيره ولما العلامة جلدت على المحكمات رواه عن الباقر عليه السلام  
من لم يحسن جلد مائة ولا تنفي والي لم قد نكحت ولم يدخل بها جلدت مائة ونفي نكحان الاول المنهون عدم النفي على المرأة  
وادعى الشيخ عليه السلام وبعده المتأخرون وقال الحسن بن سفي سنة كان جعل مستنده الاخبار السابقة والجميع قد تقدم  
**باب ثلث** على قول النهاية من لم يبع نفسه في الزناه فممن من جلدت مائة وموطن من لم يبع نفسه من جلدت مائة  
ومحمد راسه ونسب عن غيره عاتما ومولاهم على القول الآخر يكون العتقة شاه جلدت مائة وموطن من جلدت مائة وهو كقول  
على غيره فروع الاول ظاهر الشيخ في البطلان بتدبير التعريب على موقوف كولي نظر احكام واستعرب العلامة اخراج مسافة  
التعريب وقواه في المحققين قال لانه يعني غير يعني فاما يحصل تعين البراءة ويحتمل الاجراء الا ان التعريب ومولاهم عن  
بلد الى موضع ليس بمسوطنة والاعوط **باب ثلث** لو كان فرسا فقتله او ابنة فرس غير مملوكة الاصل الذي يعرف بالاقامة فيه  
**باب ثلث** يجب عتق امة التعريب عاتما فممن لو عتق قبله **باب ثلث** كيف في الحد فانه لا يجب **باب ثلث** تعذيب التعريب  
في الزنا على ثلاثة اقسام الاول تعذيب بعام وموهنا **باب ثلث** لا تنفي بطلان النفي من غير تعذيب لمدة وموتى القيد  
**باب ثلث** التعريب عاتما بامتناع الزنا والعلل فيمنع من كل بلد تعذيبه دائما حتى يتوب وموتى الحجاب  
قال **باب ثلث** طاب ثراه ولو نكح الزنا كفي حد واحد لو حد مع كل مرة قتل في الثالثة وقيل في الرابعة اقول البحث هنا في  
في مقامين الاول اذا نكح الزنا مع عدم تحلل الحد كفي الحد مطلقا ومولاهم بامتناع النفي في النهاية على الثاني  
وقال ابو علي ان زنا بامره واحد كفي الواحد وان زنا بجماعة شاة في ساعة واحد حد لكل مائة حد وبه قال الصدوق  
في المتن اجاب الاولون باصالة البراءة وباتجاه دوده على التحفيف وحصول شبهة الدار به الحد في موضع اخر ابو علي عاتما  
ابن ابي عمير عليه السلام قال سألته عن الرجل يزوج في اليوم الواحد مائة كنية قال فقال ان زنا بامره واحد كذا مائة  
فاما عليه حد واحد ان موزنا بسوة شتي في يوم واحد في ساعة واحدة فان عليه في كل مرة فممن بها حد وجب بئس السداد في طاعة

ن











اقول اكثر على ان الحق في المستحق عليه مطلقا و مؤثرا في المبدء المعبد التقي وان ادرى من هؤلاء الكلام سلا روا  
حقا في الصفات والعلامه فصل الشيخ في النهاية ما وجبت له جميع الاحصان كالزنا وبتبع القاضي اجماع الاولين باها  
سنة الزمعه وباراده زواره على السلام قال الساجقه بخلافه وموعام اجماع الشيخ باراده محمد بن ابي حمزة  
وهشام عيسى عن الصادق عليه السلام انه دخل عليه سنة فسالته امره عن السجدة فقال جدها عن الزنا اني قد  
المره حاذر من القرآن قال بل قالت واين قال عن اصحاب الرس واجب جعلها على حد الزنا اني قد  
**طاب ثراه** ولو فكرت من حق التعريف في علمي احد في التامه ولو عادت ما قال في التامه قلنا اقول الحق  
تحت ازاره ونحاف واحد من ديني والارجم بينهما ولا اوجهها الى ذلك ضرورة من يرد وغيرة حاذر اجماعهم  
احد فصل في رابعة اقوال الاول اجماع عليه حلة قاله الصدوق في المقنع والوعلي الثاني بخلافه حلة كل واحد منهما  
دون كل واحد من غير حلة ان تسوية تسعين قاله المعبد الثالث حلة كل منهما التعريف في الاول والثاني والعل في  
الثالث لان اصحاب الكبار يقتلون في الثالث قال ابن ادرى الرابع اجماع الساجقه على كل واحد منهما التعريف من  
ثلاثين سوفا الى تسوية تسعين فان عادت الى ذلك منها وادتها فان عادت بالثمة اجماع عليها حلة كما حله عليه  
فان عادت بالربعة قلنا قال الشيخ رحمه الله تعالى وتبع القاضي وخالفه العلامة في خلافه مستند ما رواه ابو عبد الله عن الصادق  
عليه السلام قال لا ينبغي للمسلم ان يخاص في محاف واحد الا وبنها ما اخر وان فعلها منها عن ذلك فان وجدها بعد  
التي في محاف واحد حلة كل واحد حلة فان وجدها الثالثة حلة فان وجدها في الرابعة حلة **طاب ثراه**  
واحد في ان في القياده خمس سبعون حلة وقيل حلة في سبعين حلة ما اخره اقول في حق القياده ثلث عقوبات  
الاول اجماع خمس سبعون سوفا ومو اجماع **الثاني** حلق الرس الثمة بان يلبس في محاف الناس مجتاهم  
كالاسواق غير ما وكالا يحظر الناس في لطة ليل لفسد نسا هم صبا تم واما قال المصنف فقل على امره  
لعدم وجود الدليل على ذلك من نصوص هل البس عليهم السلام واما شي ومود ذكر الشيخان وبنها الماخر من الثالث  
السعي وفي وجوب قولان قال الشيخ المراه الاول هو الاشتهار والاسم بجموع اجماعه وقيل القاضي وان ادرى من هؤلاء الكلام سلا روا  
المره الثانية وبتبعه التقي وسلا رواه العنوني باراده عبد الله ان شان عن الصادق عليه السلام قال ليس بثلث اربع حلة  
الزاني خمس سبعين سوفا وينبغي عن المصنف ان يومية تدف جبال الاول ان عادت ما حله حلة ونفي عن المصنف  
فان عادت ما حله حلة فان عادت لبعة استبان تاب حلة وتوبه وعل وان ابي التوبة قتل فان تاب ثم اجماع  
التوبة حلة قتل على كل حال قاله السعي قاله العلامة في الخلاف ونفي في ذلك من المتوهمين ولم يذكر في القولين اجماع  
**الثاني** الشتر يجب فيه ثلث مواضع في القياده وقديهاها وفي تهادن الزنا وباراده على عليه السلام اذا حله  
الزنا فان كان غير سابع فيه ابي حمزة وان كان سوا ما بعث به الى سواهم ثم يطيب به ثم يحبسها بانه على سبيل  
الصادق عليه السلام قال سواد الزنا ويحذر من حد ليل وقت في كل الى الامام ويطاق بهم عني غير فوا ولا يعود واو طيفت

نيادي عليه ان فلانا وهذا فلان قد ثلثا زنا فاجنبوا ولا تستقوا بقوله وفي القذف بعد استيفاء الحد ان نيادي عليه ان  
فلانا قد ف محصا فلا تستقوا بقوله ليحجب شيها وبتبعه في ثلثه مواضع قد ضاهاها بالبكر وحل عام وفي القياده ولا  
حد ليلته الا ان يتوب ولو اقر في التعريف ان مودة كاتب عليه في ماله فان لم يكن له من بيت المال وفي المحارب ويؤخذ عليه قطار  
الاخر تصفيا عليه حتى يتوب **الفصل الثالث** في حد القذف مقدمه الاصل في تحريم القذف الكتاب والزنا والاجماع  
اما الكتاب فقوله ان الذين يهودون المحصاة العاهرة الموثقة لعنوا في الدنيا والاخرة ولهم عذاب عظيم وقال تعالى والذين  
يهودون المحصاة ثم لم ياتوا باربعه شهداء فاحلدهم ثمانين حلة ولا تقبلوا منهم شهادة ابد فاولايتهم الفاسقون  
فقط سحانه تحريم القذف بخمسة اشياء الاول وجوب الحد بقوله فاحلدهم **الثاني** رد الشهادة بقوله ولا  
تقبلوا منهم شهادة ابد **الثالث** التضييق بقوله ولا يملكهم الفاسقون **الرابع** اللعنة بقوله لعنوا في الدنيا  
والاخرة **الخامس** استحقاق العقاب بقوله ولهم عذاب عظيم واما السنة فروي حلة في حق النبي صلى الله عليه واله انه قال  
خذف محصنة يحط عا و ما يمتد وعنه عليه السلام من قام الخس والحب كبا بر يوم السبع نودي يوم القزة يدعول اجنحة  
من ان باب شاق قال رجل للروي الكا السبع سبعة من رسول الله صلى الله عليه واله قال نعم الشكر يا محمد وعقوب الوالد عن  
وقذف المحصاة والعن والعن من الزنا حلة لكل حال التيمم والبر والارواح اجماع فمن سائر الامور لا يختلف في **خمس**  
حد القذف في كل امر وبين الادعي والاعلى في حق الادعي وهذا صحيح شايها عقوبت الله تعالى وموود الاول عدم  
تسوية بارادة القذف ولا يفيق بذلك يعني انه لو قال شان لغيره اقد في اجماعك قد في ابي في التسوية لم ينجح في طلب  
القذف وللمقدوف بعد ذلك موافقة ومطالبة بالحد ومجمل ضعيفا سقوط الحد من حيث تظاهر القذف في وعدم الالة  
ما يقال فيه لم يكن محصا **الثاني** لو استوفى المقدوف حلة بنفسه لم يقع موقعه والمطالبة به ثانيا لا يمتد نظر احكامه و  
موكول الى الشهادة فحيث ذكر الزنا على ولفظ جناية ما يحصل من فعله ويتوفى ثانيا ويحتمل سقوط الاعتقاد والمستوفى ليرة  
القاذف في اذناه بما استوفاه فلا يضر عن العنوا **الثالث** تضييق الحد في حق العبد بل على كونه من تعال لان حقوق  
الادميين لا تخفف عن العبيد **الرابع** لو عا بعض الورثة كان من لم يوف ان يتوفى اجمع ولو كان حق ادعي  
لسقط بعفو ووجوه شايها حق الادعي مواحد الاول سقوطه بعفو **الخامس** استيفاء بالاث **السادس**  
توقفة على مطالبة فلا يبر فحد احكام قبلها وان علمه **الابع** جواز استيفاء بعد اشارة عند احكام ولا اعترض له حده  
قال **طاب ثراه** ولو قال المسلم بانه الزانية واحدة كافر فالايشة بالتوبة وفي النهاية حلة قول الاول هو الاصل لان  
المقدوف في حد الام وهي كافر فلا يجب بعد ثمة احل للصالة البرة واختار المصنف ان ادرى والعلامة في التحريم  
والثاني خذ السبع في النهاية وبتبعه القاضي وموقول ان على اجماع الشيخ باراده عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن  
الصادق عليه السلام قال اليهودية والنظرية تحت المسلم فتعذب انهما فيضرب القاذف لان المسلم قد عصها قال  
العلامة في الخلاف ولا بأس لعن هذه الرواية فانها وضحة الطريق **طاب ثراه** ولو قال ثلث فلانة فقل اجماعه وفي ثمة



البركة

البراءة **السابع** لو قذفه بالتفخيذ للصبيان عنه و تحمّل أحد لوجوب الحد به **الثاني** لو قذفه  
 قاذف فاعاد اخبر بقرينة صدقت له بحد الصدق وعنه وكذا لو قذف فحذف الذي قلت  
 كان صحيحاً لانه ليس به **الثاني** لو شاحج اثنين فقال احدهما الكاذب ابن زانية او مول  
 ابن الزانية فلا حد لانه لم يعين احد وكذا لو قال من زاني فهو ابن الزانية فراه **الثاني** لو جعل **العلم**  
 لو قال اجبرني فلان انك زانية لم يكن قاذفاً وعنه صدقة الخبز عنه او كذبه وبحد الصدق لا عثر فيها  
 القذف **الحادي عشر** لو قاضى احملاً بالباطل او باحد لم وعنه **الثاني** لو قال انت ولد حرام وجب  
 احد عند ابن ادرس كان قوله انت ولد زنا لانه مثله في العرف ولم يوجب الباقون ومنعوا المماثلة وا  
 جبو التعزير خاصة **الثالث** التعزير موكل الى نظر العام ولا يبلغ احد وليس لاوله قدر معين لانه  
 اكثره محذور ولو قدر اقله كان حداً وموكلون بالضرب والمحبس والتوبيخ وغيره ولا قطع ولا تعبير  
 وقال ابن حمزة فالتعزير ما بين العشرة والعشرين وقال التقي التعزير ما يناسب القذف والتوقيف والتعزير من ثلاثة  
 اشواط الى تسعة وتسعين وحد القذف لا يبلغ به ذلك فقلنا من التعزير في قول كل صنف من  
 موجبات الحد اقل من حد ذلك المصنف واختاره العلامة ومحسن لودود النفس لا يبلغ بالتعزير احد دوي  
 اسحق ابن عمار قال سالت ابا البرهم عليه السلام عن التعزير كم هو قال بصفة عشر سوطاً من العشرة الى العشرين قا  
**طاب ثراه** ولو قال ابتكر ان يحد طاهراً قال في النهاية له الطالبة والعفو اقول الاول مذهب ابن  
 ادرس واختاره المصنف والعلامة وقسمه لمحققين لا تنفك والولاية عنهما والثاني مذهب الشيخ في النهاية وبقية القاضي  
 لان العار حق لا يب فلا الطالبة باحد والباينة ممنوعة قال طاب ثراه ويقبل القتل في الزانية وقتل في الباتنة اقول  
 الاول اختيار الشيخ في النهاية ومذهب المصنف والعلامة والثاني مذهب ابن ادرس **الفصل الرابع** في حد  
 السكر بعدة احملة لغة التفخيز ومنه انحار لسرة الرأس واني نحو داي موطأ وسمي احملة لذلك لتعطيل العقل و  
 تحمّلها ثابت بالكتاب والسنّة والاجماع اما الكتاب فقتل من تحمّلها اربع ايات الاول سلوكم عن تحمّلها والميسر على  
 فيها انتم كبر مصافع الناس انتم اكبر من نفعها ما جهرت فيها انما كبر **الثاني** قوله يا ايها الذين امنوا لا تقربوا  
 الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون فبين مناهة السكر للصلاة وهي واجبة وجوب احد المبائين  
 يستندم تحريم الاخر اذ الامر بالسبي يستندم المنهي عن هذه **الثالث** قوله قل يا ايها الذين امنوا لا تقربوا  
 الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون فبين مناهة السكر للصلاة وهي واجبة وجوب احد المبائين  
**الرابع** قوله يا ايها الذين امنوا انما احرم عليكم العداوة والبغضاء في احملة والميسر ولصدمكم عن ذكره مع وعني الصلوة قل  
 تعلمون انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في احملة والميسر ولصدمكم عن ذكره مع وعني الصلوة قل  
 انتم متهمون وفي هاتين الايتين دلالة على ثمانية اوجه الاول انه تعالى افتتح الحرام بذكره احملة والميسر والموعظ











اجبة فمرفق منية هل يقطع به قال هذا هو قول السارق اجبة الاخرى بدخوله تحت عموم والسارق وان اسقط  
احد عنه فقد اسقط احد واحد وداسه تعالى فقال لغير دليل وحملوا ما ورد بعدم القطع على الاستبان دون  
من احد عنه قال طاب ثراه وكذا الضيف في رواية لا يقطع قال الشيخ في النهاية لا يقطع وبه قال  
الصدوق واضطررنا ادر يس فقطع مع الاخر اذ دونه في اول البحث وفي اخره منع من وقطعه بعموم  
الاخبار وقال ابو علي لا يقطع على الاجرة والضيف والزوج فيما التوا عليه وعليهم القطع فيما لم يتوا عليه وبه قال  
الشيخ في كتابي الفروع واختاره المصنف والعلامة في تحفة المحققين اجبة الاو كون بحسبه محمد بن قيس  
الباقر عليه السلام قال ليس كما اسقط يقطع وان اضاف الضيف حمله اذ وقطع ضيف الضيف اجبة الاخرى بعموم  
الاية وحملوا ما رواه علي الاستبان قال طاب ثراه ولا بد من كونه محرزا لغيره او معلق او دفي وقيل كل حوض ليس  
لغير المالك دخوله الا باذنه فهو حرز او لغيره طاقم السارق هناك حرز المالك دخوله منه ولهذا لا يقطع السارق  
ولا المتخلس لغيره على الم لا قطع في الدعاء للمعليه وهي اجبة ولكن اعززه ولكن من باخذ ويخفي بحيث لا يكون الاخذ  
من حرز لا قطع فيه ولقوله عليه السلام لا قطع الا من حرز وقوله عليه السلام من لم يعلق في حرز من قبل فاذا اذ  
المنزاع واحرس فالتقطع فيما بلغ من الجحش اذا عرف هذا فالجواب يقع في فصلين الاول في تفسير حرز  
والثاني في التشرع فيه فان اصل احصائه على العرف كالقبض في البيع والاحياء في الميت فلا يقره الشارع وجع فيه  
العرف فبعضه ما يكون سارقا على خطه خوفا من الاطلاع عليه فعلى هذه يقطع سارق باب الحرز و  
حلته المسمومة فيه ونقص الباب المفتوح في المعمران فان اللص فيها على حذر من قبض المالك او غيره عليه  
وليس حرزا اجماعا وقال في النهاية كل موضع ليس لغير المالك دخوله فعلى هذه لا يقطع سارق الباب وحلته  
لعدم تحقق معنى الدخول فيه ويرد عليه كون الباب المفتوح حرز اللهم الا ان يريد بسبب الغدرة ان لا يقطع  
غير المالك على دخوله كقدرته وقيل مراعاة المالك وقال في تحفة المحققين عدة حرز الحافظ فان دام  
كفي كافي لو كان في صحراء وموبلا حض بوقب ديم الملاحظة واعية ديم بل هو منقطع ويتوقع دائما  
يكونه في كل ملاحظة احواله بحيث ينبت حيلة السارق بالفتح والتغلب الملاحظين فبعضه حنيد حصا  
الموضع الخريفية وفي وثاقه بفعل او معلق او دفي في داخله بما تعد عرفا حرز ذلك المال فان يتم الى ا  
الحضنة المذكورة الملاحظة المعنوية وان لم يدم بل يحصل بادي سببه وهو متوقع دائما قال وهذا اختيار  
الشيخ في المبسوط وقال ابن ادرس حرز ما كان حقل او مغلقا او مدفونا او خائفا المصنف  
الثاني حرز هذا يختلف باختلاف الاحوال قال في المبسوط في حرز الحضر وان في ذلك كبر من دافعه  
بغلق او قفل عليها وحرز الذهب والفضة واجوده والياب في الاماكن المحرزة وبحسب الاعلاف والوتيرة  
وكذلك الدكاكين والحايات ثم قال وقال قوم اذا كان الموضع حرزا لشيء فهو حرز لباية الاشياء ولا يكون

الشيء دون شيء وهو الذي يقوي في نفسه دلالة على تروده وقال الابرار على ثلثة اشهر رابعه وباركه ومقطعه  
فان كان رابعه فحرزها ان ينظر اليها الراعي مراعيها فان كان ينظر اليها جميعا مثل ان يكون كانت شجرة او مستوع  
الارض فهي في حرز لان الناس هكذا يحرسون احوالهم عند الراعي وان كان لا ينظر اليها مثل ان يكون خلف حقل  
او في هذه او كان ينظر اليها فليست في حرز وان كان ينظر اليها فليست في حرز وان كان ينظر اليها فليست في حرز وان كان ينظر اليها فليست في حرز  
باركه فان كان ينظر اليها فهي في حرز وان كان لا ينظر اليها فليست في حرز وان كان ينظر اليها فليست في حرز وان كان ينظر اليها فليست في حرز  
نايم وغيره بالابر الباركه هكذا حرزها وان كانت مقطرة فان كان سابقا ينظر اليها فهي في حرز وان كان قايما  
فانما يكون في حرز شبه طين لحدوها ان يكون بحيث لا ينفك اليها شاهد حاكمها والثاني ان يكونه الاثبات اليها مراعيها  
فكلها في حرز وفيه خلاف هذا حرزها وحدها وقال العلامة لغيره ان يكون مع الولاية ايضا سابقا ليحصل كمال المراعاة  
منها والولاية وحدها فانما هو مراعاة لاربابه يدعي فلا يجوز غيره واختاره في تحفة المحققين والاصطلاح للرواية مع القطع  
والمرعاة حرز عند العج كالمشقة قال طاب ثراه ولا يقطع من سرق من المادون في عتباها كالحمام والساجد  
وقيل اذا كان المالك مراعيها للمالك كان حرزا اقول داسه حرز الموضع المتاليه كالحمام والرجاء والسمكة يقطع حرز  
مراعاة المالك لانه فيه مذهبان الاول القطع بعموم قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما حرم ما ليس له من الاجزاء  
على عدم القطع من غير حرز ولان النبي صلى الله عليه واله قطع سارق رداء صفوان وكان في السجون ومطعم الشيخ  
في السبوط قال ذلك ليلين من يدي اجازين والياب بين يدي البزازين في حرز ذلك نظر اليه فان سرق من يدي  
ومو يظن بغيره القطع وان سرقا ما دام عنه زالا حرز وسقط القطع **الثاني** عدمه لوجوه الاول عدم الشرط الثاني  
المعتبر فيه **الثاني** رواية السكوني عن الصادق عليه السلام عن الباقر عن علي عليه السلام لا يقطع الا من يقب فيه ثوبا  
فيه ثوبا **الثالث** رواية النوفلي عن السكوني عن جعفر عن ابي عن علي عليه السلام قال كل من فعل يدخل فيه بغيره اذن فيه  
فدفع فيه السارق فلا يقطع عليه بعينه اجماعا والاحمد والمصنف في حرزها وان سرق من يدي  
قال طاب ثراه ويقطع سارق الكفن بغيره ثوبا قد انصب وقيل لانه لا يسجد له بل يحسم اجزاء اقول هذا  
مسايد الاول القبر حرز لغير الكفن اجماعا فلو اخذ منه ثوبا لم يمت انسانا او عبدا او ثوبا او غيره مما فيه قيمة  
النصب لم يقطع لانه لعدم القفل والعلق فلو ادخل في الثوبه طاهر الصدوق ان القبر ليس بحرز الكفن ايضا  
حيث قالوا بالنسب اذ كان معروفا بذكر قطع والمشهور انه حرز الكفن وادعي في تحفة المحققين عليه الاجماع  
الثالث اذ ثبت انه حرز الكفن فليست فيه قطع اخذ النصب لم لا قيل فيه ثلثة اقول الاول لا يعتبر به يقطع  
وان لم يبلغ النصب حكاية في تحفة المحققين عن بعض اصحاب ومسته عموم النص وموقفا ابن ادرس في اجزاء  
المشقة والشيخ في النهاية عناية بتملكه وحكاية ما في شئ من ثوبه وسلب الميت كغيره وجب عليه قطع كما يجب على السر  
فهاهنا طلاق الوجوب قد يعين عدم الاشتراط ومن قوله كما يجب على السارق بغيره لانه ساواه بالسارق

حرز







قطعت وجده لو كان له يد لم يقطع وجده الثاني فانه قد خرج لا يملك فله الاول ان يقال لا ما ناديه بانه  
من شتره او جسد او غيره ال ههنا ذهب المسائل الى ان ههنا وجده من ههنا وجده من ههنا وجده من ههنا وجده من ههنا  
القطع سقط القطع والقطعة على ناديه سوانف كجانبه فيكون له يد ههنا او في قصاص فيسقط عنه او باقية من قبله تعالى فالكتاب  
شراءه بسقط الحرة النوبة فيلزم البينة لا بعدها ويخرج الامام معها بعد الاقرار في الاقضية على رؤيته فما ضعفه الا شبهة ثم القطع  
اقول اذا تاب السارق بعد الاقرار لموجب الحرة فيخرج الامام ههنا في اقامة احد عليه واستقاطعه عنه قال الشيخ في النهاية نعم وا  
ختمه العلامة في المختلف منع ان ادريس وجب اقامته لاشتمال السقاطه على تعطل حد وادسه وختمه المصنف والعلامة في ا  
القواعد في التقييجه الامام خاضع للاجبار لغيره اجماع الاولون بما رواه البرقي عن بعض اصحابه عن بعض الصادقين عليم قال  
جاء رجل الى ابي المومنين عليه السلام فاقبله بالسرقة فقال له المومنين ان تعزينا وكتاب الله تعالى قال نعم سورة البقرة قال  
وقد عرفت يدك سورة البقرة فقال الاستساق انظر هل هو عدو او نكاحي فها هو ذا قامت البينة فليس الامان ليعفو فاذا  
اقر الرجل على السرقة فلا مال له من ثمنه عفا وان شاء قطع من شيبه لو رجع بعد اقراره فممن قال في النهاية لو كان في سقط القطع وبه  
قال الشيخ والقاضي وختمه العلامة في المختلف وفي المحققين في الاصلح وقال في البسوط لا يقطع وختمه ابن ادریس وجرم  
به المصنف والعلامة في الشرايع والقواعد اجماع الاولون بوجوب الاول اصاله لبره الزنه **الثاني** ان رجوعه ثوبه عنه فله  
فيسقط الحد **الثاني** رواية جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن احمدها عليها السلام قال لا يقطع السارق حتى يقر بالسرقة  
فان جزم من السرقة لم يقطع اذ لم يكن شهود **المراد** حصول البينة برجوعه وهي مستقطعة للحد لعموم ادراك الحد وبالبينات  
اجماع الاخرين بوجوب الاول لعموم قولهم والسارق والسارقة فاقطعوا ايها ما وقد ثبت كونه سارقا لعموم قوله اقراره  
العاقل **الثاني** وجوب المحافظة على حدوده بقرره تعالى ومنع تعدد حدوده فقد ظلم نفسه **الثالث** صحاحه بالحلي  
عن الصادق عليه السلام اقر الرجل على السرقة ثم عذرا فاقطع وان رغب عنه وعلمها العلامة على رجوعه بعد قيام البينة  
لان العلة الكافية في وجوب القطع موجوده بعد محوده وموقيام البينة فلا عبرة برجوعه كالعبرة باقراره لانا نوفي حد  
عنه بالبينة لا باقراره قال طاب ثراه ولو سرق ثمان ايضا قال في النهاية فيقطعان وفي خلافه انه طاب ثراه لو سرق ثمان ايضا قال  
الثلاثة اذ امره في ثمان فضاء ما قننه تعالى وجب القطع على اجماع فان اقره وكل واحد منهما لم يوجب القطع لانه قد نقص من  
المقدار الذي يوجب فيه القطع وبه قال الشيخ والقاضي وابن حمزة وسلاسل زهره وقال الشيخ في الكفاية لا يوجب القطع الا ان  
يبلغ نصف كل واحد منهما به قال ابن ابي عمير وابن ادریس وختمه العلامة وتوقف المصنف اجماع الاولون لعموم الاية ولان  
موجب الحد هو السرقة النصاب ثابت وقد صدرت من اجماع فيثبت عليهم الحد او نقول قد تحقق النصاب فله حد ما يجمع او  
بوجود معين او غير معين والثاني محال للاستحالة نه جزم نسبة الى احدهما دون الاخر والثالث محال ايضا لاستحالة استناد  
المعين الى المطلق لان المطلق لا وجود له في الخارج فيعين الاول وهو استاده الى اجماع فيعين القطع عليهم كما في القواعد واجمع  
الاخرون باصاله لبره الزنه من وجوب القطع الا مع تنقيل البسوط حصل اختلاف فيه فيحقق البينة وهي دائرية الحد وان كل واحد

منهم لم يغير

منهم لم يغير **والا** لم استاد الفعل الموحد اليه على كثره وهو محال فالصادق عليم قال واحد وبعض الشيء ليس ذلك الشيء واذا  
انتفى الشيء الحكم فلا طاب ثراه ولو قامة البينة بالسرقة اجماع اقول اذا اقره السرقة قبل القطع فيه ثمة مسايل الاول ان سرقة لم يغير  
عليه فثبت ذلك عند الحكم ثم سرقة ثانية فله حد الاول والثانية في ثلاث اقول الاول فقطعه بالاجرة قال الشيخ في النهاية  
ولختمه المصنف في الشرايع **الثاني** قطعه في الاول قال الصدوق والشيخ وختمه العلامة في القواعد والشيخ في **الثالث** قطعه في  
واحدة كانت بحيث لو عفا بالاول قطع في الثاني وبالعكس قال العلامة في المختلف علم من هذا التفصيل فائدة اخرى  
الثاني ان يشهد البينة عليه بالسرقة مع اقراره بالسرقة او اقراره بالسرقة مع اقراره بالسرقة ان تشهد عليه بعد قطعه في الاول  
قطعه ثانيا عفا بالوجوب قال الشيخ في النهاية والصدوق وابن حمزة وقال في البسوط اذا اقره السرقة فذره سرا او واحد  
او من جماعة ولا يقطع فاقطع من واحد لانه حد واحد وادسه واذا اقرت تدخلت كحد الزنا وشرب الخمر واذا  
ثبت ان القطع واحد نظرت فان اجماع السرقة من غير طاب ثراه باجماع قطعنا وغيره طاب ثراه وان يقر بحد منهم وطاب ثراه  
عنه وكانا ايضا بغيره وقطع كل واحد من جوارحه بعد من القوم فطاب ثراه من سرقة من غير طاب ثراه ولم يقطع لانا قد قطعنا بالسرقة فل  
يقطع قبل ان يسرق مرة اخرى واقامة المصنف والعلامة ومظاهر الشق واي على اجماع الاولون بما رواه كبري اعيان عن الصادق  
عليه السلام في رجل سرق ثم سرقة اخرى واقرت بالبينة فثبتت عليه بالسرقة الاولى والسرقة الاخرى فقال  
يقطع يده بالسرقة الاولى فثبتت فكيف ذلك فقال لان الشهود اجماعا في عفا الحد بالسرقة الاولى والسرقة الاخرى فقال ان  
يقطع بالسرقة الاولى لان الشهود اجماعا في عفا الحد بالسرقة الاولى ثم قطع يده ثم شهد اعله بالسرقة الاخرى فقطع رجلاه  
السيرة ويغطى بالعلامة كقولهم ان زياد في طرقتا واستدالي اصاله لبره الزنه **الفصل الثاني** في المحارب  
قال طاب ثراه وهو كل من جرد سلاحا في براجم ليل او نهارا لا خافية السايه وان لم يكن اهلها على الاشبه اقول  
قال الشيخ في النهاية المحارب هو الذي يجرد السلاح ويكفر من اهل المدينة واهل الزعماء واذا جرد السلاح  
ثم ذكر احكامه المحارب وهو المشهود في جوارت الاصحاب وعموم الاية تدل على عموم الاشبه طاب ثراه الذي اختاره المصنف  
والعلامة وفي المحققين قال طاب ثراه وحد القتل والصلب والقطع محال او السيف والاصحاب اختلاف في  
الغيب بالتحية وهو الوجه وقال الشيخ بالترتيب اقول في كيفية حد المحارب حذبه ان احدثا الترتيب والاخر التحية  
ومعناه ان المحارب قتل على وجه التحية او اشهر السلاح وان لم يقتل وان لم يخذل المال وله صلبة حتى يموت وله قطعه  
وله بعتبة وان جاز في ذلك السرقة بقرره العبد والميت ابن ادریس به قال المصنف والعلامة والترتيب احكم في الكتاب  
مذهب الشيخ رحمه الله ومذهب القاضي في محاصل ان اختلاف بين الشيخين في موضوع الاول التحية والترتيب  
فالغيب على الاول والشيخ على الثاني **الثاني** الصلب بعد القتل عند الشيخ وقيل عند الغيب اجماع الاولون  
بالاية فان او يقتضي التحية كحسين بن دراج عن الصادق عليه السلام قال سألته عن قول الله عز وجل فاحذروا الذين  
يحاربون الله ورسوله وسيعون في الارض فادان يقتلوا او يصلوا الى اخر الاية فقلت يا شيخ عليم من هذه



المحدود التي سمي الله تعالى فقال قال ذلك الى الامام ان شاء قطع وان شاء صلب وان شاء نفق  
وان شاء قتل قلت النبي الى ابن قال ينبغي من مصر الى اخرى وقال ان عليا في رجلين  
الكوفة الى البصرة اجتمع الشيخ بارواه عبد الله المدائني عن الصادق عليه السلام قال  
قلت جعلت فداك احب الي عن قول الله عز وجل انما جزاء الذين يحاربون الله  
ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او يعطى ايدىهم واحلق  
من خلاف وينفوا عن الارض قال نعم فبيده ثم قال يا ابا عبد الله حدتها اربع باربع ثم قال اذا  
الصدور رسول الله وسعي في الارض فسادا فقتل قبل وان قتل ولخذ المال قتل وصلب وان اخذ المال ولم  
يقتل قطعت يده وجعله من خلاف وان حارب الله وسعي في الارض فسادا او لم يقتل ولم يخذ  
المال نفق في الارض قال قلت وما حد نفقه قال سنة ينفق في الارض التي فعل فيها اي غيرها ثم  
يكب الى اهل ذلك المصراية منفي فلا تاكلوه ولا تشاربوه ولا تاكلوه حتى يخرج الي غيرها فيك الهم  
ايضا غنم ذلك ولا يزال هذه خاله سنة فاذا فعل به ذلك تاب وهو صاعدا يحصل على القول بالفضل  
يحمل القتل على تقدير ان يقتل سواء كان المقتول مكافيا او لا وسوي عني الويل او لا الكفر عدم  
عقوبة له المطالبة وجباة القصاص مع اذن الامام ومع اخذ المال يجب القتل ولا يقرب  
النصاب ولا اخذ من حرمة ولا ينفق بمهنة الماخوذ قبل القعدة عليه لانه حد فخرج عن قانون  
السنة في اربعة اشياء الاول عدم اشتراط المرافعة في المالك عدم سقوط العفو  
عدم اشتراط النصاب قطع يده وجعله سنة واحدة وفي القتل البضاعة  
عس باب القصاص في ثلثة اشياء الاول عدم اعتبار مطالبة الويل عدم اعتبار التكافؤ  
فيقتل العبد والذمي الثالث عدم سقوط العفو فسر هذه الحكم لثلاثة اشياء الاول  
ونصحا محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام من شهد السلام في مصر من الامصار ففقر القصر  
عنه ولغة في الاعطاء العموم تياول الذمة والاثبات وصرح به الشيخ في كتابي الفروع خلافا لابي  
علي حيث قال لا النساء فالنساء لا يقتلن واختاره ابن ابي عمير لان النساء لا يقتلن في الحاربة الرجل  
ثم قال في اخو المسلم قدينا ان احكام المحاربين تتعلق بالرجال والنساء على ما فصلناه في المعقود  
ثلاثة ولو يفرق بين الرجال والنساء فوجب عليها على عمومها قال طاب ثراه وفي الصدقة ثمة  
قولان والاشبه انه نفاذ عليه قول فخا والنفقة في الشيخ في النهاية وابن ادریس لاصالة برة  
الذمة من وجوب الصدقة وهو ذهب العلامة وقال المقتدر تصدق بها عقوبة على طاعة  
ورجاء التكفير وبنية الصدقة عنه قال طاب ثراه وبقيت شهادة عدلين والاقرام من

وقيل كل من ارتكب كان حشوا اقول لا اكسفاء بالية وهو المشهور بين الاصحاب لعموم نفوذ اقرار العاقل على نفسه  
ما خصه الدليل من الحدود ايضا ثم الانسان لذا اقر مرة ثم امك وجب القدر وهذه النجاسة لو جرت في الأصل  
فلا معنى لاشتراط المهر فيها وقال ابن ادریس وبقيت بالاقرام من ظاهر ما عدم الثبوت بالية هكذا  
فهم المصنف العلامة وجعلوا المصلحة خلافة في دفع الاول يتعلق بحكم البهية الموطوعة ولو كان الواطئ صيا او  
مجنونا ولا فرق في الموطوعين الزكوة والاشي ولا بين القبل والدين لو كان الذي موطوعا كالامانة والمخت لم  
يتعلق احكام **الثاني** هل يشمل الحكم كل بهية يحتمل قويا لان المراد بالبهية ما لهم عن الفهم فيعوض حتى الطيور وكل  
اختصاص الحكم بذوات الاربع لانه الظاهر في الاستعمال والصار لبقاء اهل والاول قال في المحققين بالمال  
قار والله **الثالث** لو تلفت في اخراجها من البلد في الطريق او حاجت الى موته او نفقة في من الواطئ  
**الرابع** لو حصل لها ما كان للغير من **الخامس** لو كان الواطئ قد ردد الف على غيره فبما استأجرها اليه الوطئ  
فلو كان غلبا خاص فيه الغرامة ويحمل اختصاص المالك لانه عوض ماله ولم يخرج عن ملكه باختياره وان قتل بعد  
الاستعمال اخص به المالك وان نقص كان الباقي ما تباقي ذنبه وكذا شئت كل لاجنا العوض في **السادس**  
يجوز قضا هذه الدين في الزكوة كونه سببا عن خصصة **السابع** لو ردت هذه الدار الى البلد بعد سعيها في غير يجب  
اخراجها ثانيا وان عرفت شهيرة لتحقيق **الثامن** يتبعه التحريم الى النسل وكذا اللبس البيض ولو ا  
اختصته حرم الفرية ولو كان الموطوع كره قيدي التحريم الى مسئلة العموم وكذا تحريم الصلوة في الجمل والصوف والشعر  
والوبر وهل يجوز استعمال في غير الصلوة الا في النعم بوجود الاحراق وموتيا في جواز الاستعمال **التاسع** يحل في خمسة  
جميعها **العاشر** رجعي عليا وبل اليه فلا يشك انهما ولو تلفت اخذت القيمة من التلف وهل تصدق بها او يعاد على الغارم  
فيها قولان **الحادي عشر** حد الموضع التي يخرج اليد وضابطه موضع لا تعرف فيه **الثاني** ولو تلفت قبل التوقيع قبل حكم الحاكم  
عليه بغير الشن وهل يجب تقويمها على الوطئ او يكون ثمنها من المالك اشكال شيئا من انما يتعلق بالبريمة الوطئ او  
يدفع القيمة او لا يتقبل مطلقا فيعبر عن الاول دون الاخيرين وكذا الحكم في النما الحاصل في الوقت المعروض  
**الثاني عشر** لو كانت البهية حاصلا قبل الوطئ فلا عوطس بان التحريم الى اكل **الثالث عشر** لو بيعت في غير البلد ما  
اغتمه فان اوجبا الصدقة بالشن تصدق بجمع وان قلنا بعودة على الغارم رد عليه الشن وماذا يضع بالزيادة فيه  
ثلاث احتمالات الاول رد الغارم على المالك لان المالك يخرج عن ملكه الوطئ وانما غنم القيمة ليجعله **الثاني**  
الصدقة لا تقبلها عن ملك المالك ما خذ العوض والاجتمع له العوض والعوض وهو حال لان ملكه للعوض شرعي  
خروج المعوض عن ملكه كونه في القابل ولهذا لا يبتا ذن في سعيه ولا يباع بالوكالة عنه فله ذلك على وجه عام ملكه  
والمالك لغارم لم يملك الدابة لعدم وجود نسب الاستعمال البرودة ما غنم عليه لا يقتضي ملك الزيادة فيمن الصدقة  
**الثالث** ردّها على الغارم بموجبي على ملك الغارم يدفع القيمة اذ لم يجب عليه الصدقة ثمة فكل الزيادة



تذنب تعدد التعزير بها منوطا بنظر الامام في رواية خمسة وعشرون وفي اخري القتل **كتاب**

**القصاص** **كتاب** الاول القصاص عبارة عن مقابلة الجاني بمثله وقد يكون بالنفس فيكون في الطرف القصاص في النفس وجوبه اذا جازها بالمبالغ العاقلة النفس المعصومة الكافية عدلا فلا زهاق الاثلاف واكثره ما بالغ العاقل عن الحي والمجنون فاجابتهما وجوب الدين على العاقلة والنفس احسن ازا عن الطرف والمعصومة احسن ازا عن المذنب كالموت واجري واكثره ما بالكافية عن غيرها كالعبد السنة الى الحر وكالذي بالجنة الى المسلم والعود والقصاص يعني لكن القصاص يتعمل في النفس والطرف ولا يتعمل العود الا في النفس والاصل في القصاص والحد والاجماع اما الكتاب فقوله مع وكلم في القصاص حياة ومعنا ان القاتل اذا علم به يقتل اذا قتل كلف عن القتل فلم يقتل فلا يعمل فصار حياة للجميع وفاقت هذه الكلمة الشريعة فصاحته العرب لان العرب في هذه المعنى القتل نفي للقتل وهو في هذه الكلمة اربع عشرة وكلم القرآن الكريمة الشريعة اعني قوله في القصاص حياة فمن احرف فكانت احقر وعدو به اللفظ بينهما الباء والارض ايضا فلفظ القتل في كلمة العرب والكلمة اصل القصاص فاعتازت الكلمة القرآنية عن الكلمة العربية ببلالة شدة وجهه من القصاص الاول والاحقر **الثاني** عدم النكاح في العاطلة **الثالث** عدو به اللفظ وقوله مع وكلمنا علم فيها ان النفس بالنفس الى قوله واجزوه قصاص قتل هذه اجزاء عن شرع وتقدم ويجب ان ذلك وان كان شرعا لم يقدح في شرعنا لانا بالدين الاول والاجماع **الثاني** انه قوي النفس النفس العيون بالعين فاعني فالتعصب اجزاء عن شرع ما قلناه والرفع ايضا في حكم لنا واقرب ابو جرو واجزوه قصاص بل رفع والعنينا قلناه ودوي انفس فاكركت الربيع بن معمر وهي غنة انفس جارية من الانصار فطلب القوم القصاص فانوا اليه صل عليه واكرهه بالقصاص فقال انفس بن القطر عن انفس بن حاكم لا والله لا نكح بها يا رسول الله فقال رسول الله صل عليه والى بالانفس كتاب الله القصاص فرفض القوم قبلوا الا انهم شق فقال رسول الله صل عليه والى ان من عباد الله ولو اقسام على الله لادبه فوضع الدار الله عليه السلام قال كرت الله القصاص وليس في كتاب الله السنين الا هذا فنت انه امر بن واما السنة فقوله صل عليه والى لو اجتمع ربيعه ومضرة على قتل مسلم لقتله به وقال الصادق عليه السلام من قتل مؤمنا متعمدا اقتدبه الا ان يكون اوليا المتول يقتلون القديرة واما الاجماع فلا تختلف الامم فيه الثانية القتل اعظم الكبائر وذلك معلوم من الكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب قوله مع ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق يعني القصاص او شبهه وقال تعالى ومن قتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه واعد له عذابا عظيما فلفظ فيه العقوبة بامور الاول التوعد بان **الثاني** خلقه فيها **الثالث** الغضب من الله **الرابع** اللعنة **الخامس** عداد العذاب وهو دليل على غاية الاهتمام بتعذيبه وصف العذاب بالعدول بالعظيم ذلك على ما فهمه وتقدم شأنه وكل ذلك مما لفته في عصاة الدم والاحقة اذمنة واما السنة فكلمة من عليه السلام او ما ينظر من الكتاب من عليه السلام يقتل قاتل من هذا فلم يذكر له غضب ثم قال والي نفسي يده لو اشتك فيه اهل السما والارض لما كرم الله

اللعنة من الله تعالى  
ولا تهم في العود  
فمنه المخرج في قوله  
الله اصل هذه الآية  
من قوله لا تقتلوا  
الفساد في قوله

النار ودوي محمد بن ابي عمير عن منصور بن ابي عمير عن ابن عمر عن احمد بن محمد عن رسول الله صل الله عليه وسلم قال ان رسول الله صل الله عليه وسلم قتل في حبيبة فقال رسول الله صل الله عليه وسلم انتي ال محمد هم وتشابه الناس فاقوة فقال مع قتل ذاقوا يا رسول الله ما يدري قاتل قاتل من المسلمين بين ظمري المسلمين لا يدري من قتل الذي عصى بي ما كرم الله اهل البيت والارض اجتمعوا اشبه كوا في دم امر مسلم ودرهنا به اليهم الله عز وجل على ما خسرهم في النار او قاتل على وجوههم في النار ودوي الصدوق في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال ان علي بن موسى بن جعفر عليه السلام جاء يوم القيمة مكتوب بين يديه اربع مائة من عمره وعن الصادق عليه السلام او ما يحكم الله عز وجل في يوم القيمة لوماء فيقول ابناء آدم فيقول بيننا من الذين يؤمنوا من اصحاب الرضا حتى لا يبق احد من الناس بعد ذلك حتى ياتي المقتول ليعاقبه فيستريح منه في رحمة فيقول الله قتلته فلما ينطق بكلمة الله عز وجل ان العبد من علي بن ابي طالب يوم القيمة رجل الى جرح حتى يلحقه بالدم والانس في الحس فيقول يا عبد الله مال وما لك قال كنت يوم كن اكل اكله فقتل وعن الصادق عليه السلام في رجل قتل رجلا مؤمنا فادبته ميتة يودي وان ثبت نصرا وان ثبت محمدا الثالثة قاتل العبد يقتل توبة فباينه بين الله وقاتل ان عاكس العبد توبة لان قوله مع ويقتل مؤمنا متعمدا نزلت بعد قوله الا ان تاب سبعة اشهر فلم يدخلها النار فكون ناسخة في قوله يقتل مؤمنا متعمدا ومولاي يقتل التوبة عن عباد الله وقال تعالى ان الله يغفر الذنوب لم wer ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وفي الحديث من طرقت العامة ان رجل قتل عاتية رجل ظلم الله سال اهل من توبة فدل على عالم في القاتل في جرحه بين التوبة وكل اخرج من قرة السوء الى القربة الصالحة فاعلم به فيها فاجزى اياها فذكر الموت في الطرقت فاحتج فيه فلا نكح الرحمة ولا نكح العذاب فبعث الله اليهم فيسوال ما بين القرنين قال اليها اقرب فاجعلوه من اهلها فاقرب اقرب الى القربة الصالحة بشرا من اجلها ولان التوبة تسقط عذاب القتل اولي والاية مخصوصة من لم يمت وان هذا جرحا والقائد فان شاء الله مع استوفاه وان شاء الله والفسخ وان لم يدخل الله كل دخلها التحصيل والتاويل في الهدوق في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال من سئل عن توبة القاتل فقال ان كان قتل لا يمانه فلا توبة له وان كان قتل لغضب او لبغية من امر الدنيا فان توبته ان يقاد منه وان لم يكن علم به انطق الى اولياء المتول فاعف عنه يقتل ما جرم فان عفا عنه فلم يقتله واعطاهم الدين واعف عنه وعام شهرت قاتل بعين العلم ستين مكيكيا توبة الى عنه وجرو قد راع على ما لا اول ان القاتل للموس لا يمانه لا توبة له لانه ان يكون ذلك منه على توبة نكح به لفيها ابقوه وذلك ان تادوا ولا يقتل توبة التوبة من فطرة **الثاني** انه لو قتل على غير هذا الوجه قبلت توبته خلافا لما نقل عن ابن عباس **الثالث** الاحد التوبة في القاتل نفسه الى اولياء المتول الكف فان شاء قادوا وان شاءوا عفا عنه **الرابع** ان كان قاتل العبد كرامة اجمع تحصيل يتعلق بقتل العبد فله حقوق حق الله وماله والى ذلك ركب هذا الزنب العظيم وتسقط التوبة والاستغفار وحقوق الموارث وهذا الشيء يسقط به نفسه لغدوة او بغير ضواعة الدين والقول المعنى والقول القاض بالام التي ادخلها على نفسه فله لا تنفع منها التوبة بل لا بد من القصاص في الاجرة ولا يجوز ان يكون قول ان يقتل اهل النار

ان الله عز وجل  
ما يورث عامة الناس  
نعم الله ومحمد  
والعامة الناس











اذا عرفت ان العبد في عبيد غيره واطلق قبل العادة في عبيد نفسه وانما المصنوع العبد في رواية ابن جعفر اذا ادي نصف ما عليه فهو بمنزلة الحر قول اذا اجني المكاتب فان كان  
والصدوق والفاخي في كتابيه الشيخ في كتابي الغرر وان ادرى كتابي الاخير وهو **الكتاب** على القول بجواز قتله هل يرد  
عليه الفاضل من دية عن قيمته فيه احتمال ان احد جانبيه لا يرد على الآخر كما هو الناقص جواز قتله لا يرد على عدم هذا الفصل كانه اذا قتل  
المرء و موافقاً لسلار و يحيى ابن سعيد في قوله في رواية الغنم يقتل به اياها الى ان قصاص في حق الفاضل والاخر لا يرد لانه يقتل حدا  
العصاة كالحارب واعتقاد السواي والتفاوت انما هو في القصاص من احد دون ذكره اكثر القائلين بجواز قتله لا يعتد به لطلقوا  
فيجل على عمومها والباء في قوله في رواية الغنم يقتل به للبيبة **الكتاب** لم كان المقول عنه هل يقتل على الصدقة بقيمة قار في الهامة  
ثم مشدود ما رواه في التذييل عن مسعود بن عبد الملك عن ابن عبد الله بن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل جلد عبيده يحيى  
ما تفضله حاية كالا وحسبه من غير قيمة العبد فيصدق به عنه وقوله لا يصيب كالشيخين والتقي وان عذره والفاخي و سلار و  
ابن زهر والطبرسي وابن ادرس في حق المحققين هو قسرت الاجماع ثم اوردوا ابو علي بن عبيد روي وهو يدل على عدم جزمه به وتوقعه  
وتدور فيه المصنف والعلامة تصنف مسند الرواية المذكورة فان طرقيها سيقم من عدة رواة وفي الروايات المذكورة في الفاضل  
وفي مسند بن عيسى عن رواه عن ابن عبد الله بن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل جلد عبيده يحيى  
قال طاب ثراه والمدير كالفن ولا ستره والدم في جرحه من التدمير قولان ويتقدم في لا يخرج من سبي في ذلك فية المروي  
انه سبي اقواله سلطان الاول اذا اجني المدير عدلاً وقدره في الدم استر قارة وخطا ووقعه السيد للوف حل سيطر تدمير ام لا  
الاول من الذي يقتضيه اصول المذهب لان جرح من ملك في دمه ما عدا الاول والباقي يقتل من اخرجهم من ملك بعد دخوله فيه يحتاج الى دليل ولا  
يدل على ذلك قال ابن ادرس وحقاً في المصنف والعلامة الثاني مذهب الشيخين ومن قال بالصدوق واجتمع الاولون بانه عبيد قتل بغير مجازية  
الى في المقتول فانه السبع وقد قلنا سيطران الصحيح لتدبيره في كل حال وجود المقتول لا يطار وهو لا يتعارف ويصعب ان يصير عن الباقية  
قال سائر عن مدبر قتل رجل عدلاً قال قاتل يقتل به قتل ان قتل خطا قال قاتل يدفع لاولياء المقتول فيكون له ثاوه واسترقوه  
وليس لهم قتل قال نعم قالوا ايها المديون مملوك وموت في الباء اجتمع الاخرين بحسنة محيل بن دراح عن الصادق عليه السلام قال قاتل  
رجل مدبر قتل رجلاً خطا من ينصف عنه قال يصاح بحسنة مولاه فان ادى دفع الى اولياء المقتول يخدعهم حتى يوت الذي دبره ثم يرجع حراً  
لا يسير عليه الثانية على القول بعدم بطلان التدبير هل سعى لاولياء المقتول في سبي قتل مدبره اذ عدا قول الاول عدم السعي في سبي مدبره المقتول  
ويساعد الرواية المتقدمة الثانية السعي في دية المقتول وان كان حراً وفي قيمته ان كان عبيداً قال الشيخ في النهاية الرابع السعي في قيمة في قيمة  
نفسه قال الصدوق في القنم الثالث السعي قتل الامير من قيمة وقيمة المقتول قال في حق المحققين اجتمع الشيخان بان الواجب في القتل  
او قيمة فاذا سعى الماسي في ذلك لان المقتول اصبح الشيخ الصدوق بما رواه هشام بن احمد قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن مدبر قتل  
رجلاً خطا قال ان شي رويتم في هذه قال قلت رويتم عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قتل رجل عدلاً ماذا كان الذي دبره اعترف  
قال سحان في خطه ثم امره وسمي قتل هذا رويتم عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قتل رجل عدلاً ماذا كان الذي دبره اعترف في حق المحققين بان  
اليدالة اقل عبيد فاما مدبر قتل الامير فلا يقتل نفسه لعدم الفصل ولا انه المقتول ولا صلا به الزم من الزيادة قال طاب ثراه المكاتب

ان لم يودي او كان الى قوله في رواية علي بن جعفر اذا ادي نصف ما عليه فهو بمنزلة الحر قول اذا اجني المكاتب فان كان  
حسناً خطاً او مطلقاً ولم يودي شي كان حكمه حكم المملوك من غير فرق قد تقدم حكم المملوك وان كان قد ادى شي  
تحرر منه بئسنة وحسب شغل الجارية بقرينة مبعوضة فاقبل نصيب المولى يكون على الامانة في الخطا وعلى مال في العدا وما  
قابل نصيب الرقبان فداه السيد فالكاتب بحالها وان دفعه بئسنة او ليا المقتول وبطلت الكتابة في ذلك البعض هذا  
الذي يقتضيه اصول المذهب وموافقاً للصل والعلامة وفيه قول الاول انه بمنزلة الحر اذا ادي نصف ما عليه ومعه انه  
يجب على الامام اداء نصيب الجارية في الخطا يستعي في العدا وفي رواية علي بن جعفر عن جعفر بن جوسي الكاظم عليه السلام  
في حديث طويل ان قال رسالة عن المكاتب اذا ادي نصف ما عليه قال هو بمنزلة الحر في الحدود وغير ذلك  
من قول ابي جعفر ووجه الشيخ في الاستبصار ومذهب الصدوق **الكتاب** على الامام ان يودي بقدر ما عتق  
المكاتب وماله يود للورثة ان يستمدوه مدة حياته وليس له بيعه قال الصدوق وحقاً في المصنف والعلامة  
لطاب ثراه ولو قتل العبد حزين او كبراً فقتله كان لا وليا له ما لو كان القتل على العاقبة فيكون  
لا وليا له الا حزين شتر كان فيه الكفر فيقتل في ثلثة احوال الاول انه لا وليا له الا حزين في النهاية مستند  
ما رواه في الاستبصار عن علي بن عتبة عن الصادق عليه السلام قال سالت عن عبيد قتل اربعاً حراً واحداً بعد  
واحد قال فقال بولا ولا وليا الا حزين فقتل اشأوا واقتلوه وان شاء استرقوه لانه اذا قتل الاول اشترى  
اولياءه فاذا قتل الثاني اشترى من اولياء الاول فصار لا وليا له الثاني فاذا قتل الثالث اشترى من اولياء  
الثاني فصار لا وليا له الثالث فاذا قتل الرابع اشترى من اولياء الثالث فصار لا وليا له الرابع شأوا واقتلوه  
وان شأوا استرقوه اشترى جميع فيه عالم يحكم به الحاكم لا وليا له الاول مع عدم الحكم يكون لا وليا له الثاني وهكذا في  
الثالث والرابع وما زاد هو قول الشيخ في الاستبصار قال عتب ابوه حديث بن عتبة في رجل قتل اربعاً حراً واحداً بعد  
على انه لما يصيب لا وليا له الا حزين اذ حكم بذلك الحاكم فاما قيل ذلك فانه يكون بين الجميع ما رواه ابن محبوب عن علي  
ابن ابي طالب عن زرارة عن الباقر عليه السلام في رجل جرح رجلين فاحدهما كان حراً والآخر عبيداً فاحدهما قتل فاحدهما  
جرح رجلاً في اول النهار وجرح اخر في اخر النهار قالوا يمينها عالم يحكم الاول في المجرم الاول قال فان جرحه ذلك  
جناية فان جناية على الاجرم هذا التفصيل مذهب علي واختاره العلامة في سبب في استعلاء الثاني اختياره  
اول الاول استرقوه وان لم يحكم الحاكم مع عدم اعتناهم ذلك لا يدخل في ملك احد من القتل بغير اختياره فاذا قتل  
الثاني فانه مبقو الا قبله كان ذلك لقوله نعم فقد جعلنا لولييه سلطاناً ولا يدخل حكم الحاكم في ذلك بل الاختيار  
ذلك الى الاولياء من القتل والاسترقاق وموافقاً لادريس المصنف والعلامة في جرح المقتول في حق المحققين في قوله لا فرق  
بين المتكاتب الجانية على النفس الطرف اذا كانت كل واحدة منهما تحيط بقيمة ولو لم يحط كل واحد منهما باطناً











ووجه ترواده عموم الآية وكونه ليس بحقيقة وإنما عمل الفاعل عند الإطلاق على عقابته دون مجازها ووجه مشار  
الآية في الآية بل لا يمتدح على الآية ولهذا اعتدوا عقده على عقد الاب مع الافة في النكاح ولأنه احوط لا يثبت  
ارقة الدم على اتم الاحتياط ولا صار برة الذمة وعصمة دم الجدة اجماعا ابو علي بان الدم يصدق عليها انما احدى الوالدين  
فسواء الاخر واحدا بالعموم والمساواة وبظاهر لافة فيما في الرواية قال طاب ثراه في رواية يفتقر من الحي ابا دهم عشر  
وفي اخرى اذا بلغ خمسة اشبار اقول الرواية الاولى منها الشيخ في اي وجه في البقرة عليه السلام انه مثل في غلام لم يكن ذا  
براه قتل رجل قاتل ان يحطاه المدة والعلام على ان احب اليه المقتول ان يقتلوا قتلوا ويردون للادوية المقتول الغلام  
منه لاف درهم وان احب ان يقتلوا الغلام قتلوه ونزد المدة على اولياء الغلام وهو الولد فان احب اليه  
المقتول ان ياخذ الولد كان على الغلام نصف الدية وقد ثبت هذه الرواية على انور الاول خطأ  
العلام عددا وعلى الظاهر على عكس **الباب** كون نقصان جارية على ولد من النكاح نصف دية ما قبل ستمائة كذا  
الظاهر وقد تقدم والكل ممنوع والشيخ رحمه الله جعل قوله لم يدرك يعني هو حد الكمال بل بلغ العترة او غنة الاشبار وقوله  
خطا على ان يكون هذا الخطا ما يقتضيه بعض المحققين من قسمة المدة خطأ وهو يقتل بغير جدي فان عتدهم  
هذا النوع من القتل خطأ وان كان عددا مضمونا في النمايه وفي رواية الحسن بن راشد عن العسكري عليه السلام قال  
اذا بلغ الغلام ثمان سنين في اخره في ماله وقد جرت عليه الفرائض واحد ورواية الثانية ورواية السكوني عن ابي  
عبد الله عليه السلام قال في امره المسمى عليه السلام في رجل وعلام انه كافي قتل رجل قال امره الموتى اذا بلغ الغلام خمسة  
اشبار اقتص منه وان لم يكن له شيء من الدية ومضوا قال الصدوق والمفيد وقال ابن ابي عمير لا يتوجه عليه  
النقصان حتى يبلغ خمسة سنين واقتضاه المص والعلام وولده لعموم قوله في ماله رفع العلم عن ثلثة الصبي حتى يبلغ والقيام  
حتى يتبين وان يكون حتى ينفق وعموم صيانة الدم في موضع البقيان لما رواه العبد عن حمزة بن محمد بن عمار  
المصنف والعلام فان في المحققين اما خصوصية العترة في ثلثة اشبار فانها صارت في السنة ثلثة اقول وابع روي  
الاول بوجه العترة قال الشيخ في النمايه وموتها ورواية ابي بصير **الباب** خمسة اشبار وموتها الصدوق وهي رواية السكوني **الباب**  
خمس عشرة سنة وموتها وموتها ورواية ابن حمران **الباب** ثمان سنين وموتها والحسن بن راشد وهو في ذكره وعلم  
ان الشيخ روي في التهذيب عن ابن محبوب عن عبد العزيز العبد عن حمزة بن محمد بن عمار قال سالت ابا جعفر عليه السلام قلت متى  
يجب على الغلام الحدود والقيام ويؤخذ بها قال اذا خرج عنه السن فادرك قتل فلذلك لا يعرف قال اذا احتلم  
او بطل عن خمسة سنين او استؤمريت قبل ذلك اقيمت عليه الحدود والتمام واخذت به فقلت فابا دهم فيجب عليها  
الحدود التامة واخذت بها واخذت قال ان اجاز به لم يمت مثل الغلام اذا تزوجت ودخل بها ولها تسعة سنين ذهب عنها البتة و  
دفع اليها ماله وجران امرها في البيع والشرا واقيمت عليها الحدود التامة واخذت بها قال والعلام لا يجوز امره في الشرا  
والباع ولا يخرج عنه البتة حتى يبلغ خمسة سنين او يحتمل او يتصور بيت قبل ذلك روي ابو بصير عن ابن ابي عمير عن ابي

جعفر

جعفر عليه السلام قال في الجارية اذا بلغت تسعة سنين ذهب عنها البتة وزوجت واقيم عليها الحد والتمام عليها ولما قال قلت الغلام  
ان زوجه ابوه ودخل بها وموتها بالبيع اقيم عليه الحدود وموتها في تلك الحال قال قال اذا احدث ذلك الكافة التي تؤخذ بها الرجال  
فلا ولكن يحل في الحد وكلها على تسعة سنين فيؤخذ في ذلك ما بينه وبين خمسة سنين ولا يتصل حدود امر في خلقه ولا يتصل  
حقوق المسلمين بينهم قال طاب ثراه ولوقيل البالغ العربي قبله على التسعة اقول هذا هو الصحيح من علمنا بالعموم قوله في النفس  
والنفس حكم في النقصان من حيث قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا وقال النبي لا يجب له النقصان بل النقصان في النفس  
فما شبه المجنون او غير النكاح والمساواة فان تزوج بها فظاهر لا تلي كيف اعتبر الشارع اذان العربي اعتد به ولم يعتد به ان المجنون و  
بها وموتها في الموت وعقده لم يعتد به في فعل المجنون واقام عليه الحد والنقصان على قول دون المجنون قال طاب ثراه  
اه ولو قصد العاقل دفعه كان هذا في رواية وسيت للمال اقول الرواية يشاهد ان ما رواه الشيخ في التهذيب عن ابي بصير  
قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن رجل قتل مجنونا قاتل ان كان قتل مجنونا ان يكون المجنون اراده فلا قتل له لا يتاذه به  
واريد ان على النكاح في حاله من قبل ان يرضى الدية في مال قال وان كان المجنون وسيفقر امره ويتوب اليه ومثلها روي ا  
الحسن بن محبوب عن ابي النور قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ابا جعفر عليه السلام اهل حاكم رجل على عليه مجنون بالسيف فضر به  
المجنون ضربت فتناول الرجل السيف فضر به المجنون فضر به فقتله قال روي ان لا يقتل به ولا يعظم دية ولا يكون دية على الاثم ولا  
يطلب منه قال طاب ثراه وفي الامم يورد ابي شيعة كالمصنف في وجه النقصان في رواية الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام ان عليه خطا بغير  
العاقل فلو لم يكن عاقلة فالدية في ماله لو قتل في ثمان سنين وهذا فيما مع الشدة في تخصيص لعموم الآية اقول ذهب الشيخ في النمايه الى ان  
عمل الامم في غير ذلك الخطا يجب فيه الدية على عاقلة وتوقع القاضي وموتها على روي ان يكون في كتابه وقال ابن ابي عمير لا ينبغي  
يجب عليه في القود واقامة المص والعلام وفيه المحققين اجماع الاولون بما رواه محمد بن ابي عمير عن الصادق عليه السلام قال سالت عن رجل  
ضرب راس رجل فموت فموت عينا على خديه قوت المشرك على خديه فقتله قال روي ابو عبد الله عليه السلام هذا من مقتضى ان جميعا  
ولا روي على الذي يقتضيه جمل قوله والامة قتل حتى قتل وموت في الامم في ثمان سنين وبوجه الامم على عاقلة يؤخذون بها في ثمان سنين في  
كل سنة ثمانا وان لم يكن للموت عاقلة لزمه دية حاجتي في ماله يؤخذ بها في ثمان سنين وبوجه الامم على عاقلة يؤخذون بها في ثمان سنين  
وفي ماله روي ابو عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل قتل مجنونا قاتل ان كان قتل مجنونا ان يكون المجنون اراده فلا قتل له لا يتاذه به  
واريد ان على النكاح في حاله من قبل ان يرضى الدية في مال قال وان كان المجنون وسيفقر امره ويتوب اليه ومثلها روي ا  
الحسن بن محبوب عن ابي النور قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ابا جعفر عليه السلام اهل حاكم رجل على عليه مجنون بالسيف فضر به  
المجنون ضربت فتناول الرجل السيف فضر به المجنون فضر به فقتله قال روي ان لا يقتل به ولا يعظم دية ولا يكون دية على الاثم ولا  
يطلب منه قال طاب ثراه وفي الامم يورد ابي شيعة كالمصنف في وجه النقصان في رواية الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام ان عليه خطا بغير  
العاقل فلو لم يكن عاقلة فالدية في ماله لو قتل في ثمان سنين وهذا فيما مع الشدة في تخصيص لعموم الآية اقول ذهب الشيخ في النمايه الى ان  
عمل الامم في غير ذلك الخطا يجب فيه الدية على عاقلة وتوقع القاضي وموتها على روي ان يكون في كتابه وقال ابن ابي عمير لا ينبغي  
يجب عليه في القود واقامة المص والعلام وفيه المحققين اجماع الاولون بما رواه محمد بن ابي عمير عن الصادق عليه السلام قال سالت عن رجل  
ضرب راس رجل فموت فموت عينا على خديه قوت المشرك على خديه فقتله قال روي ابو عبد الله عليه السلام هذا من مقتضى ان جميعا  
ولا روي على الذي يقتضيه جمل قوله والامة قتل حتى قتل وموت في الامم في ثمان سنين وبوجه الامم على عاقلة يؤخذون بها في ثمان سنين في  
كل سنة ثمانا وان لم يكن للموت عاقلة لزمه دية حاجتي في ماله يؤخذ بها في ثمان سنين وبوجه الامم على عاقلة يؤخذون بها في ثمان سنين  
وفي ماله روي ابو عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل قتل مجنونا قاتل ان كان قتل مجنونا ان يكون المجنون اراده فلا قتل له لا يتاذه به  
واريد ان على النكاح في حاله من قبل ان يرضى الدية في مال قال وان كان المجنون وسيفقر امره ويتوب اليه ومثلها روي ا

فيهم







افترضا عليه ان يثبت عليه ولم يثبت عليه في الرواية المتقدمة القاضي ومحمد بن النعمان في  
عليه قال ابن ادریس في قتلها معا نظر في استقراره في آخر البحث على تحريم الوكيل كالبنيق ولحقا والعلامة وهذا الرواية الخاص  
وف المشاهير من اصحابنا كمالا شت عليه على مخالفة الاصول المقررة في جميع الروايات فقلنا ولا وجه لاجل كل واحد من  
البينة الاقرار يقتضي الاقرار وعدم الاثبات في اخر الحقائق فلا يشترط ان يكون دليل على خطا **الثاني** في نصها استبقاء  
الولي اكثر مما عليه في قتلها كون الواجب عليه رد دينه كاحله لانه قتل اثنين في واحد وقد نصت الرواية ان عليه رد نصف  
دينه الى دينه المشهود عليه خاصة ووجوب القدر سقط عنه في الرد فيبقى المشهود عليه على كل تقدير ان يقول الولي لا اعلم  
اما لو ادعى القتل على احد ما كان له قتله وسقط حكم الاخره فقد سبجته اما اقراره او شهادته في الكلام في العمل  
باجتماع اقرارها وان اجتمع حجتان فاما اقراران وما بينهما فاما اقراره فاما اقراره فاما اقراره فاما اقراره  
فاذا اجتمع فان بالاولى الثاني الاول ورجع الاول وموقفنا وحسن عليه لم وقد مر بيان وان لم يكن  
له قتلها وارجع الاول ولا يرد عليها دينه لثبوتها فان براه ولم يرجع الاول كان قتل الثاني ولا شيء له في اقرار العاقل  
على نفسه ثم لا شيء له في اقراره ولا قتل الاول في ثبوتها ورثته على القدر الثاني نظر ويجوز على رواية زرارة استحقاق ورثة  
الاول الرجوع على الثاني بالنصف ولم قلنا على الرواية على اشكال ويجوز قولي بغيره في قتلها وتجره فيما **الثاني** لبيان  
فان رجس الحكم فيها وفي تحريم الوكيل والشيخ في قولنا ليد نصفين وقد تقدم البحث فيه **الثاني** الاقرار واليمين والاقوال  
التي كثر فيها العلامة وان ادریس والشيخ لهما زقلها ويرفع نصف دينه على اوكلاء المشهود قتل المشهود ويرد القدر على  
لياء نصف الدين وقيل القدر لا شيء لورثته على المشهود عليه وهو في صحته زرارة المتقدمة فالرابط براه قبل تجس  
القيم بالدين سنة ايام فان ثبت الدعوى والا خلا سبيله في المستضعف وفيه تحيل العقوبة لم يثبت سبيلها اقول  
التحقيق ان في هذه المسئلة قول الاول والشيخ في انها يثبتهم بالقتل ينبغي ان يحبس سنة ايام فان جاء باليمين  
والا خلا سبيله وتبع القاضي المستند براه السكينة الصادق عليه السلام قال ان النبي صلى الله عليه واله كان يحبس في قيمة الدم  
سنة ايام فان جاء اوكلاء القتل بيمينته والا خلا سبيله **الثاني** قال ابن حمزة يحبس ثلثة ايام لعل نظرا الى انه الملائمة  
الشرعية **الثاني** قال ابن ادریس لا يحبس بمجرّد الزنمة وقضاه المهر والعلامة وفيه الحقائق ورد الرواية لوجوب الاول ضعيف  
السنن لان السكينة عاج **الثاني** اشتمل على عقوبة لم يثبت لها فوجوب لان الواجب للرجوع ثبوت فوق على المحبس كسبه  
ظاهر اقراره واليمين وكما هو مفقود **الرابع** قال العلامة في المختلف ونم قال ان حصلت الزمة الحكم بسبيل من يحبس سنة ايام  
على الرواية وتخف النفس عن الاتلاف وان حصلت لغيره ولا على الاصل قلت ويجب على الحاكم البحث والاستقصاء في فصل  
احارة التهمة فان حصلت والا اطلق صوتا للنفس وبالعلة في حق الرأى **الثاني** قال ابو علي ان ادعى الولي ان ليربنة  
حبس سنة وموثره في لعل نظر الى انه غاية الاحتياط في القضاء واقر بالتحقيق عدم البينة واعلم ان المحل في قوله  
على تقدير عدم قبا البينة وعلى تقدير قيام بينة لم يثبت عدتها لكن النظر فيما حصل الحكم فيحبس على قول العلامة لا يستلزم بل

سنة ايام فان كان ثبوتها ولو قتل واحد عاينه وجعل المقتول مع امرته قتل الا ان يقع البينة بدعي اقول رواه احمنا  
عليها عليه السلام اني رجل واحد عاينه وجعل امرته او في داره قتل من او يقيم البينة على ما قالوا بعل المص والعلامة وقالوا  
ادرس الاول ان يثبت ذلك البينة لوجوده كان يثبت بالمرّة وكان محضاً خيلاً لا يجب على قاتله القود ولا الدية للمحتاج  
الدم فاما ان اقام البينة انه وجده مع المرأة لارائيا بها او رايها بها ولا يكون محضاً فانه يجب على قاتله القود ولا تنفعه  
بينة قال العلامة في المختلف وهو النزاع لغيره في دفعه اليه في سقوط القود في القتل المستحى او قتل حاربا  
ان يكون وجده مع امرته او في داره مشبهة مسوغة لقتله فلان سقط القود ولا يلزم سقوط النكاح من هذا الكلام  
يعطى ثلثة احكام الاول احوط الى ما شرط ابن ادریس **الثاني** حلا حية وجده مع امرته او في داره المشبهة المسوغة للقتل  
**الثالث** كونه هذه الشبهة مسقط للدين وان سقطت للقود اخرج ابن ادریس انها حية حية الدم الا في موضع  
المقيمين ولا يثبت دون المشاهدة وحمل لا يقتل المحي بالمرّة فلا يباح دمه ويؤبد حاربه داود بن قرق  
قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان صاحب النبي صلى الله عليه واله قال لو لسعيد بن عباد ان لو وجدت على رجل انك  
رجل ما كنت صانعا فالتك انتم بالسيف قال في جزه رسول الله صلى الله عليه واله قال يا سعيد فكيف لا رجعة شهود  
قال يا رسول الله بعد راي عيني نعم انه قد فعل قال اي والله بعد راي عيني نعم انه قد فعل لان اسم قد جعل  
لكل شئ حدا وجعل لمن يتعدى ذلك حدا وزاد في بعضها وجعل ما دون الاربعه الشدا وسواء على  
المسلمين اجمع الاخران بما روي عن علي عليه السلام وقد تقدم وهو على عوجه وبما رواه الفتح بن يزيد الجرجاني  
في ابن الحسن عليه السلام في رجل دخل دار غيرة للتلصص او التجسس فقتل صاحب الدار يقتل به لم لا فقال اعلم ان من دخل دار  
غيرة فقتلها هو دمه لا يجب عليه شئ تنبيه وهل يثبت في البينة عدد مشهود الزنا او يكفي العدلان قال في التمهيد  
الاقرار الكسوة بالشاهدين لان البينة تشهد على وجوده مع المرأة لعل الزنا وتحميل اعتبار الاربعه لقوله عليه  
عليه السلام لا رجعة مشهود ولما رواه سعيد بن المسيب لا رجلا من همل الشام يقال له اي حوس وجده مع امرته رجلا  
فقتله او قتلها فاشكل على محويرة القضاء وفيه فكتب محويرة الى اي موسى الاسدي سياره عن ذلك امره المحسن على  
اب طالب عليه السلام فقال له علي عليه السلام ان هذا الشئ ما هو بارضا عنك عليك لتخبرني فقال ابو موسى الاسدي  
في ذلك محويرة فقال انما ابو الحسن ان له مات باربعة شهد فليعطيهما التحقيق ان تقول شرطاً المشاهدة فلا بد من  
الاربعة فان اكتفيا بالواحد ان كني الشاهدان ذكر القسامة مقدمة القسامة عند الفقهاء كثره الايمان  
ونقدوها وشتقاها والقسم وهو محلف ومسميت قسامة كثره اليهم فيها وقال اهل اللق القسامة عبارة عن الا  
السماء والالحافين في اوكلاء المقتول فعبه المصدر عنهم وقيم قدامهم وهي تثبت مع اللوث وموافاة تعيل مع الظن  
الحكم بعبدق المدعي كما كان القتل يد المدعي عليه او محلته وكان بينهما عداوة وكشهادة الواحد فاجاز الشارع  
صالح الدعوى في المدعي واشبات حقة تحسب من غيا لم ياخذ المدعي عليه فيقتله في العداوة ياخذ منه الدين في



















۲۵۲

لا باستیاد و منع فی مع

النبي

الثاني على القول بان الانسان لا يرضى اوله قبل العلاج هل يرضى الانسان ام لا قبل نعم وموجبات الشيخ وتباعد الشيخ  
خاتمة الصانع والعلامة لشدة الحاجة اليه فلم يشترع الا بالبرهمنه الشمان الضرر ينزك العلاج فوجب شرعه دفعا للضرر  
ضمان الشاع المقتضى في البحر عند اخذ حق في الغرض والرواية المتقدمة لما حصل الول في اجزائه الطالب على تقدير وقوع  
الظفر في المص فلا استبعاد الادباء من البرهمنه لان المحجبي عليه اذا اذن في اجبا ينقطع ضامنا لقطع السور باذن المقتطوع  
فانه لا يفتنى قطوعا وتقل عن ان ادرس عدم لادب لانه اسفا حاكم يجب والادب يختص بما في الذمم وقيل التلف لا شيء عليه قال  
طاب ثراه واليايم اذا انقلب على انسان او شخص برجل فمن في حاله على تردد اقول انما اذا انقلب على غيره فقتله او جرحه عليه  
عليه بما دون النفس لا يخلو اما ان يكون ظمرا او غير ظمرا فمنها قتلان الاول غير الظمير فذهب الشيخان الى ان في المص في حالها  
فمن عند صاحب السبب لا اجبايات واضطر بان ادريس فاجبها على العاقلة في اول المسئلة وعلى ماله في اخرها ومن ذهب  
المص والعلامة في حق المحققين وجوبها على العاقلة لانه اولى في الخطاء معه قصد اذا التمس لا يتصور معه قصد فادى بوجه خطأ  
مخصص بحكم البولاني ومع كونهما على قصد في نفس الفعل كما رمي الى الظاهر **مثلا الثاني** الظاهر في ثلثة اقوال الاول وجوب  
الدية على العاقلة مطلقا ومن ذهب **لار الثاني** وجوب الدية في ماله مطلقا ومن ذهب **لالمفيد الثالث** وجوب التبطل  
وهو وجوب الدية في ماله ان طلبت بالظاهرة الفنى والعز وبعي العاقلة ان كان الحاصر ومذهب الشيخ في النهاية وتبعه في حقه  
واختار المص اصبغ الشيخ بما رواه عن عبد الرحمن بن سالم عن ابي عن ابي قرة عليه السلام قال لما طير قوم قتلت لهم دجاجة فالتفت عليه  
فقتله فلما علم الدية في ماله حاصره ان كانت المظاهرة لطلب العز والخمر وان كانت المظاهرة من العفة فالدية على عاقلة  
قال العلامة في المختلف وفي دجاجة ما لا يحضر في حاله فان حلت بغير العز بها وان لم تقع طيرتها كانت الدية على العاقلة لان التاميم  
لا قصد له وطلب العز وعدمه لا يخرج في الفعل كونه خطأ وهذا القول يؤيد لا يتوقف في الفتوى وجها بالارشاد  
التفصيل في القواعد استقر ضمان العاقلة في الخبر وقار لا وجه للتفصيل وكما هو فيه يعطى الوقف من اجابها على  
العاقلة مطلقا او في ماله مطلقا كالمختلف قال طاب ثراه ولو اعترف بوجه جماعا او فحاشات ضمن الدية ولكن الزوجه  
وفي النهاية ان كان صاحبين فلا ضمان وفي الرواية ضعف اقول ههنا ملأه اقوال الاول وجوب الدية مع منتهى نعم عدمها  
الاشبي قال الشيخ في النهاية **الثاني** وجوب الدية مطلقا في غير تفصيل قال المفيد وتبعه واقتاد المص والعلامة **الثالث**  
وجوب الدية مع عدم التهمة ومنها القضا من ادعى الويل للعدلان التهمة لو ثبت فيقسم معها الويل ويعتص قال الرب ادريس اصح  
الشيخ بما رواه في التهذيب عن يونس عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته رجل اعترف امراته او امرات ثلاث  
ذو جمل فقتل احدنا الاخر قال لا شيء عليها اذا كانتا ماضيتين فاذا اتتهما لهما جميعا اليك باءاتهما لم يرد القتل واعلم ان مذهب  
الشيخ في التهذيب ضمان لار قال بعد ما اورد حديث يونس واما ما رواه الحسن بن سعيد عن ابن ابي عمير عن  
عن ابي جهمي وهشام بن النضر وعاصم بن النعمان عن ابن مسكان جميعا عن سلمان بن جهم عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل  
اعترف على امراته فقتلها فانت قال الدية كاملة ولا يقبل الرجل لاني في بين الخمرين لان اجرة الاول انما في ان يكون عليها شيء من















لا يفهم الزراء

ذكر حبيب الله وسيفي الملك والشارف ابن حبيب  
الثاني وهو نصف السبع وقوع البرقع عليه من غير  
يجمع

الثالث

الثالث فاما الرابع على الحافز فادد الشهيد عليه اشكالين الاول الجناية بما عدا اوتيهه عمد وكلاهما لا يضمنه العاقلة الثاني ان قوله وذلك شارة الى جميع ما تقدم فلا يخفى اليقين ويمكن الجواب عن الاول بمنع المحصر جاني العمد فلان كل واحد منهم لم يقصد قتل صاحبه ولا فعل ما قصت العادة بالتلف معه لظنه الاخلاص امساكه وخلاصه وسلامته فخرج على سلامة المسوك فاما بيته العمد فلانه حالة الوقوع ذاهل عن كل شيء سوى ما يتوجه منه منجأ له مع قطع النظر عما اذا ذاك فلا شعور له بغيره ولا قصد له الى سوءه فوكر في الظن من الثاني البعد وجوب الاشارة الى اجمع بل محيى الاشارة بالحكم الى بعض اعمال اذ لا يمتدركه المعطوف للمعطوف عليه في كل حكم ويجعل وجه اخر وهو ان لا يمتدرك في الضمان بين مباشر الامساك والتارك في الجذب كره المص في النزاع والعلامة في التعبير والقواعد فكون على الاول دية الثاني وعليه على الثاني دية الثالث وعلى الثالث دية الرابع فيكون على الاول دية ونصف ثلث وعلى الثاني نصف ثلث وعلى الثالث ثلث دية لانه لا يحصل ان في الثلث استحقاقات الاول العمل بموجب الرواية اما الاول والثانية الثانية وجوب دية كل من علم من اشتهر امساكه الثالث الشريك في الضمان بين المباشر للامساك والمشارك في الجذب هذا تخيير هذه المسئلة النظر الثالث في الجناية على الظروف لطلب تركه في شعور الراس الدية وكذا في الحية الى اخره اقوال التحقيق اقسام الشعور خمس الاول شعور الراس ولا يغفلوا ان هذه الجناية لا يعود اوتيت بعد ذلك فقسام الاول لايت وفيه قولان الاول الدية وبه ذهب اكثر ويؤيده قوله عليه السلام كلاني البدن منه واحد ففيه الدية وبه قال الشيخ في النهاية والتقي والفاضل وابن حمزة والوجه وابن اديس وابن ابويه في كتابه واختاره المص والعلامه في الارشاد والقواعد والتخيير وظاهره في المختلف التوقف حيث قال عقيب حكايته رواية سليمان بن خالد هذه الرواية عندي حمية بين العمل بها ولازمه واحد في الانسان قد دخل تحت حكم في الانسان منه واحد ويمكن منع الوصله وقال البعيد عمدة الدية حاية دينار وواحد قولي الصدوق اخرج الاولون بما رواه سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام قلت له اجز دخل الحمام فصب عليه ماء حار فاسقط شعوره راحه وحجرة فلا يثبت ابد قال عليه الدية ومثلهما رواية يحيى بن جديع في بعض رجاله عن علي بن ابي حمزة في رواية بعد ذلك وفيه قولان حاية دينار قال الصدوق والتقي والارش في الرواية في النهاية وابن اديس في المص والعلامه بتبسيط هذه في شعور الرجل واحاسن المرة ففي عوده غير متاين الثاني شعور الحية وفيه قسمان الاول انه لا يثبت وفيه قولان الدية كاملة قاله الشيخ في النهاية والحداد في الصدوق والتقي وابن حمزة وابن اديس واختاره المص والعلامه وقال البعيد حاية دينار اصح الاولون بما رواه مسدد عن الصادق عليه السلام قال قضى ابي حمزة عن علي بن ابي حمزة في الحية اذا حلقته ولم تبت الدية كاملة فارتب قال الدية ويؤيده عموم كل في البدن منه واحد ففيه الدية الثاني ثبت وفيه قولان ثبت الدية قاله الشيخ في الخلاف والنهاية وبه قال الصدوق واختاره المص والارش وموافقا لعلامه







يقص من احدي عينيه او ياخذ تمام دية كاملة الزديرو لم يتعرض للاخذ مع القصاص وقال الشيخ في النهاية الميسرة  
اخذ نصف الدية مع القصاص ورواه الصدوق في المنع وخصه بالعلم لان دية عينه لو لم ينفذ عوضها ما قيمته  
النصف البعد والتفاوت كحفظ في الظلم ومارواه محمد بن يقطين في الباقر عليه السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في رجل اعور  
اصب عينه الصبي ففقه ان ان يفتي احد عيني صاحبه بفعل نصف الدية وان شا اخذ دية كاملة ويعفو عنه صاحب هذا  
اذا كان العور خلفه وان ذهبت في قصاص واستحققتها وان لم ياخذها كانت كقصاص الصبي اجماعا في جميع ما تقدم  
الفصل الثاني في العور في العور وفيماثل الدية عند الشيخ والربع عند المفيد ولا فرق بين العور خلفه او بجانبه جان  
لانه عضو شل وانما التفاضل في الصبي وفصل ان اكرس فيها وقال ان كان العور خلفه فدية كاملة اي العين وموجسماية  
دينار بلخلاف بين اصحابنا وان كان العضو بجانبه كان فيماثل الدية وقال ابو اختار شيخنا في ميسرة ميسر خلافة  
وذهب في النهاية الى ان فيها لنف الدية والاول الذي اختاره ابو الاظهر الذي يوجب اصولنا ولان الاصل في  
الدية ما زاد على الثلث فمن ادعى زيادة عليه يحتاج الى دليل ولا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا يرجع في ذلك الى  
اجماع الامة قال المصنف رضي الله عنه في الرابع وهم هنا وهم فتوف ذلك ما رواه الى هذه الفاضل قدس سره رحمه  
وصنفه يحتاج الى ايراد لفظ النهاية بين زل هذا الزمهم نوضحة بالعبارة اجمالية فيقول قال الشيخ في النهاية وفي  
العين العور الدية كاملة اذا كانت خلفه او قد ذهبت فتمت حجة الله تعالى فان كانت قد ذهبت واخذت منها او  
استحق الدية وان لم ياخذها كان فيها لنف البقية فذهب عتبة الشيخ في النهاية فان ادرك من كل الشئ ان حراره  
بالعبد العين الموء في التي ذهبت من غيرها وليس ذلك مقصود الشيخ بل المقصد الصحيح كما تقدمت خبره في حكم  
في الصادق عليه السلام قال سالت عن رجل صبيح فتعاقب عور قال عليه السلام كاملة وان شا الذي بقيت عينه ان يقتصر  
صاحبه وياخذ خمسة الاف درهم فعل لان له الدية كاملة وقد اخذ نصفها بالقصاص وانما اطلق عليه السلام العور وان  
كانت صبيحة تجوز وتساو في اللغة حيث لاقت لها من جنسها وفي الحديث ان اباهم اعتمر على النبي صلى الله  
والله عند اظها والدموي فقال له ابو طالب يا عور ما انت وهذا قال ابن الاعرابي ولم يكن ابو لهيب عور وانما  
العور يقولون للذي ليس له عين من ابوه واما عور فالشيخ استعمل ذلك لتساو وتبع الفظ الذي رواه فانه لا من و  
جوده الا وانه او جب فيها لنف عورها خلفه وهو خلاف لما دللنا من العضو الا شل دية الثلث في الصحيح  
ولا فرق بين كون الشلل خلفه او بافته روي محمد بن يعقوب في الحكم بن عيينة قال سالت با جعفر عليه السلام عن رجل  
اليدين الى ان قال ذلك كان من شلل فوعى الثلث من الصالح وعليه على الاطباء الثاني عدم العلم لكل الشئ الثالث  
النظر في نقله في الميسرة والخلاف وان موافق لما قاله ليس في الكتاب من ما يدل على موافقة ولما عارضا ففقه قال  
في الخلاف اذا قلنا عين العور او ذهبت عينه فانه قال كان باختيار من لا يقتصر من احدي عينيه او ياخذ تمام دية  
كاملة الزديرو فان كانت قلعت واخذت منها المستحق دية وان لم ياخذها ليس الا لنف الدية وقال في الميسرة في عين

الاعور اذا كانت خلفه الدية كاملة او ياخذ احد عيني عيني بجاني ونف الدية وان كانت قلعت واخذت منها المستحق  
فيما كان فيها لنف الدية ففقه ما ذكره الشيخ في الكتاب من ولسن تري فيه ما يساعده بل هو موكل بالدية فان عبارة  
الميسرة بعينها مضمون النهاية ولكن الخلاف في غير ذلك من تعرض فيه للمصنف في القصاص في السداد والعجبة في التحلل في  
الاراد قال طاب ثراه وفي احدي العينين النصف الدية وفي رواية ثلث الدية قول الاصح هنا ثلث الدية في الاول  
لنصف الدية لان الثاني مختار وفيه الدية فيقسم عليها ولا اذهب نصف النصفه ونصف الحال في الشئ في الميسرة  
وابن ادرس الثاني ثلث الدية لان هناك حاجة ومخيرين وله رواية عيات في جعفر عليه السلام قال قضى احية المؤمنين  
عليه السلام في رجل جاني في الشئ ثلث الدية وثلثا رواية الصور في عم الصادق عليه السلام والباقر عليه السلام وحقا ابو علي  
والصنف في استحسان العلامة في المختلف وفي رواية الخبر وفي عيات ضعف غير ان مضمونها جيد لان الماركة بل على  
ثلثا شيئا من جنس متوزعت الدية عليها الثلثا الثالث الرابع وهو قول الشيخ وابن زهره والكثير ولعلهم نظروا  
الى اشتمال النصف في اربعة النجس والحاجة والروية قال طاب ثراه وفي الشفاء الدية وفي ثلث كل واحد  
حلا في الحاجة من اقول في الشفاء معا الدية اجماعا وكذا الوقع الواحد فيهما ثم قطع الاخر قبل ادية دية السابع وفي  
تقدير كل واحد على الاخر دخل في كالاخوان والاقول هما اربعة الاول تنويه فيها ففي كل واحد نصف الدية قاله  
محسن مظاهر العلامة في الخبر ويستحسنه في التواعد وقوله المصنف الثاني ثلث الدية في العيا وفي الغلي الثلثان قاله  
المفيد والشيخ في الميسرة وسائر النسخ الثالث في العيا النصف في الغلي الثلثان قاله ابو علي ونقد المصنف في الرابع  
عن ابن ابي عمير وموقوف عن طه بن يحيى قال المصنف موارده وفيه مع ثلثه زيادة لا وجه لها الرابع في العيا خ  
وفي الغلي ثلثا فاسما قاله الشيخ في النهاية والخلاف في بقية القاضي وابن حمزة وممن ذهب المصنف في ثلثه وخلافه  
العلامة في المختلف احتج الحسن بن عوف الاول ومارواه الحسن بن سعيد عن محمد بن خالد عن ابي عمير عن هشام بن سالم قال كل  
كان في الانسان اثنان فيهما الدية وفي احدهما نصف الدية وما كان واحد ففيه الدية ومع موقوفه كل رجلا معتد  
قال في الخبر بوان لم يسدها الا عام الا ان هشام ثمة فان طاهره سمعها من الامام وفي المختلف رواها في الصحيح الثاني روي  
زوجه عن سماعة عن الصادق عليه السلام قال ما كان في اجد من اثنان ففيه نصف الدية احتج المفيد بوجوه الاول كونه متفقا  
فانما في كل الطعام والشراب الثاني زيادة النجس في اذهابها فتمت اديتها على ما لم يمسسه الثالث قاله في ذلك ثبت  
الاخبار عن الائمة عليهم السلام احتج ابو علي الغلي في كل الطعام وتزد اللغات في زاد ديتها على ما لم يمسسه احتج الشيخ بماروه  
الحسن بن محبوب عن ابي عبد الله بان ان تغلب على ابي عبد الله عليه السلام في الغلي ستة الاف وفي العيا اربعة الاف  
لان الغلي في الماء قال طاب ثراه وفي رواية تسعة وعشرون حمرا وهو مظهره اقول في لسان الصحيح الدية ولو قطع  
بعضه اعتبر بحرقه في المعج وهو حر في التمسك ما يقع منها اخذ عساه من الدية وتوسط الدية سطاتها ويا حقيقتهما و  
تغيرها النسب واختلفت مقاديرها وهي عايدة عشر من حر في المشهور بين الاصحاب ويؤيد رواية الغلي عن







وعبارته ولو استوت بانجابه وتصعدت ولم يقطع ثلثا ديتها فان سقطت بعد ذلك الثلث الباقي الثالث ربع السن ذهب  
 الصدوق قال طاب ثراه وبتبره ليس الصبي الذي لم يتغير فان ثبت فيه الارش وان لم يثبت فلا لدية الثغرة وفي رواية فيها  
 تفسير آخر للبحث اقول ان سقطت رابعة الصبي قبل ثغره فهو متوفى فاذا ثبت قبل ان اثغر بالثالث المشددة المأثور في  
 اصله ثغرة قبل التثاء ثم ادعت الثالثة وعوضت الثناء عنها شديدا فيقول ثغره وان ثبت قبل ان اثغر جعل الحر في  
 الامل موطاهم اذا عرف هذا فاذا قلعت من الصبي الذي لم يتغير وهي سن اللبس في حكمها فنقول لان فيه مذهبنا ان هذا  
 وجوب يفسر مطلقا اي يجب دفعه الى المجني عليه عند انجابه من غير انتظار وهو مذهبنا في السوطية قال في  
 وابن حزم وابو عبيد الله في الخلاف اختلفوا بما رواه النووي عن الكوفي عن ابن عبد الله عليه السلام في قوله تعالى  
 قضى في سن الصبي قبل ان يتغير بعين ومارواه سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن سعيد ميمون عن عبد الله بن عبد الرحمن  
 الاصم عن مسع عن عبد الملك عن ابن عبد الله عليه السلام قال ان عليا عليه السلام قضى في سن الصبي قبل ان يتغير بعين في كل  
 سن وسهل عام وان يموت قال وابن الاصم كن بمما فت المذهب في طريق الاول الكوفي ومواعي في فقهنا بيان  
 ضعف الظاهر الذي انشأ اليه النص التفسير وموان يتغير فان لم يعد كان فيه القصاص والدية وان عا وكان فيه  
 الارش وموتعا وان جابن كونه معلوما سن سلبا هذه المدة ويؤخذ من الدية بنبذة التعاوت ذهب الشيخ في  
 والخلاف وتبعه القاضي في الكامل واخاره ابن ادرس والمص العلامة في القواعد والارشاد احتجاجا بما رواه الحسن بن سعيد  
 عن ابن عمر عن جابر عن جابر عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في سن الصبي لغيره الرجل فستقط ثم  
 ثبت في سن الصبي عليه قصاص وعليه الارش والتفصيل قطع للمذكرة وقال ابو علي المقلوع اما سن او فسر في الاول مع  
 العود بعينه في الثاني لم يملك لدية ومع عدم العود به المقلوع فحجب اطلاق الحكم الانتصار ولم يعنونه وقتا  
 قال الشهيد وقيد ببنات اسنان بعد سقوطها وهو الوجه وكانت شارة الى ما ذكره القاضي في المذهب في سن  
 المجني عليه ان يصير حتى يسقط اسنانه التي هي اسنان اللبس وتعود وقيد العلامة بكونه سنة لانه الغالب في رد عليه الشهيد  
 ان ثمة بل ربع سنين العادة فاضيه بانه سنة اذا قلعت لم يثبت الا بعد مدة يزيد السنة قطعاً قال ولما هذه  
 شي اخضع به هذا المص قد سلس له روحه يعني العلامة ولا اعلم وجه ما قاله ومواعي في رواية احمد بن محمد عن  
 سيبويه عن ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال السن اذا ضربت انتظرت سنة فان وقعت اعمر  
 الصارب في حاية وهم وان لم يقع وسودة اغرم ثلثي ديتها وهذه وان كانت صحيحة الا انها لا تتلوا المطلقا اذ منوها  
 سن ضربت ولم تقط ويكن ان يعيد له بان المراد اذا قلعت في وقت سقط اسنانه فانه ينتظر سنة ولا شك  
 ان هذا في ذلك الوقت عا بها هذا كلامه رحمه الله **فريب** لو مات الصبي مدة الانتظار يوم الارش  
 فتقدم مقلوع السن حين انجابه من حين الموت وهذه المدة ويؤخذ من الدية بنبذة تعافوت القيمين  
 ويجعل دية السن لانه قطع سن يفسر من عودها والاول اتوي لعدم الناس بالقطع فروع الاول لو قطع سن متغير فاخذ

فاخذ الدية ثم عادت والاول مذموم لا يدرى واخاره العلامة الثاني لو قطع سن غير متغير فنصف مدة بعين  
 عودها فاخذ الدية ثم عادت هل تروى من الدية قال العلامة لا كما في سن الكثرة عادت وبلغه القاصي القول بالا  
 رجاء الثالث لو قطع سن متغير فاقضي المجني ثم عادت منه بعد الاقتصار قال القاضي يؤخذ منه دية سن  
 اجماع في الذي اخذها قصاصا وليس عليه قصاص في ذلك قال العلامة لانية عليه هبة من اسرع عمده ٢٥  
 في السوطية قال علامه هبة مجده قال لا شي عليه لانه اخذ القصاص في سنة وقد هبت له سائر قال  
 هذه ملكه على دية سن اجماع لا ما ثبت انه اخذ القصاص بغير حق ولا قصاص عليه لانه اخذ سن اجماع  
 قصاصا فيكون عليه الدية الرابع لو قطع سن متغير سنة فعادة سن اجماع في خلاف المجني عليه قطع ما يابا وكذا  
 دية ومثله قال ابن عمر ومولاهم القاضي قال ان ادرس هذا قول الشافعي واخاره شيخنا ثم استدل بمقتضى  
 الشك في ان دية اجماع في الفقه واجبا لهم باسبحان الله ثم اجمع معه على ذلك في اجابهم فيه وانما اجماعنا في الاذن  
 لا ما جئنا لا يجوز والصلوة بها لا ما حاصل اجماعنا في سنة فيجوز التماذر ان اجابا عليه وتلى اجماعنا بالتعديبه  
 الى السن قياسا وموعنا باطل لان السن هبة مجده ومنع تع خلفت لست تلك العلوة فليقطع  
 ابد وهذا من رحمه الله تعالى في التصحيح فانه قد رجع نحو ذلك في مسوطه قال العلامة وهذا جهل وان ادرس  
 وقلة ما لم يجد تحصيل ذلك لقصور قوة المينة وشدة حجة على شيخنا رحمه الله وكثرة سلطنة وسواد به مع  
 قصوره ان يكون اقل من مدة شيخنا رحمه الله وقولنا ان شيخنا رجع عن ذلك في مسوطه افترعه عليه قال الشيخ نقل  
 عن مقدم ثلث اقول اجد ان لم قلعهما ابد لانه اعدم سن المجني عليه فله قلعهما ابد احسن لعدم اثباته ثم قال  
 ومولاهم يقتضيه من جهاد قال اخرون ليس قلعهما ولا دية وقال اخرون له لدية دون القطع ثانيا وهذا الاروج  
 فيه عا قال في الخلاف بل فيه تقوية لما اخاره في الخلاف حيث قال ومولاهم يقتضيه من جهاد في اجماعنا في  
 ذلك فانه اجماعه في وجوب القصاص ومولاهم فكم اعدم سن المجني عليه فله ان يعدم سن اجماعنا في الحاش  
 اذا جني عليه سنة فسقطت ثم اعادها في ثغرها جراحة دية فثبت ثم قلعهما بعد ذلك قال الشيخ  
 عليه لدية لعدم الاجابة وقال العلامة ان ثبت صحيحة والا فعليه الارش وهذا من رواية الشيخ فلا نزاع  
 ان الاول فعليه لدية لانه قلعهما وليس لانه قلعهما لانه لم يثبت نجاسة قال طاب ثراه وفي اصحاب الدين  
 المديرة وفي كل واحد عمر الدية على الاشهاد فيقول في الابا ثم تمت الدية اقول القول المحكي لاسن حجة  
 والتقي ورواه طبروني ناهج وجعله الشيخ في كنية الثالثة ورواه التسوية مذموم شيخنا والقاضي و  
 الى عا واخاره ابن ادرس والمص العلامة احتجاجا بحسنه اجماع على الصادق عليه السلام قال سألته عن الاضام  
 سألته في الدية قال نعم وثلاثا صحيحة عند ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال طاب ثراه وفي الطوطة لم يثبت  
 او يثبت اسود عشرة دنانير فان ثبت ابين خمسة دنانير وفي الرواية ضعف قول الرواية اشارة الى ما رواه

قال الشيخ







لو كانت حكمه وجوبه في اليد قال في السوط والابح الهام لانه زنا والاقرب وجوبه ولا يملك كونه زنا بالنسبة وان كانت  
بكره ففي ارض الكا والوجها والاقرب وجوبه قال طاب ثراه ولو كسر معصوم الانسان او عجزه اقول المعصوم  
عظيم دقيق حول الدبر العجان ما بين الخصية الى حلقه الدبر واصل العنق رواية سليمان بن خالد قال سالت ابا عبد الله  
عليه السلام عن رجل كسر معصوم فلم يملك ما فيه اليد قال اليد كاملة وروي الشيخ عن عمار قال سمعت ابا عبد الله عليه  
السلام يقول قضى امر الرجل يجلد في الرجل يضرب بجانحه فلا يستسك بما يطير ولا يولد ان في ذلك كله اليد كاملة قال  
طاب ثراه قال الشيخان في كسر عظم فعضوه من دية فان جرح على غير عيب فاربعة اشخاص دية كسره الى اخره  
اقول ما ذكره الشيخان من المشهور واخبرني به المصنف في الشرح جزاء ذلك العلامة في كية في كتاب طريف فان رضى المرفق  
فعمد فدية ثلث دية النفس ثمانية وثلاثون دينارا فان كان قد قتل فثلثون دينارا وفي المرفق الاخر مثل ذلك سواء  
ودية الرسخ اذ ارض فجر على غير عظم ولا عيب فدية اليد ثمانية وثلاثون دينارا وستة وستون دينارا او ثلثا دينار وقال  
ابن حمزة اذ ارض احد فحسه اعفاء العكس والعقد والمرفق والرسم والكف واجبر على عظم فدية ثلث دية فان جرح على غير  
عظم فدية ثمانية وثلاثون دينارا وثلث دينار فاحصل ان اختلاف في موضعين الاول الرضوخه وقرئ في الاول  
ثلث دية النفس المرفق موقوف على بطون الثاني ثلث دية العضو فان كان المرفق مثلاً فثلث نصف اليد قال الشيخان  
هذا مع عدم كسر ودفعه على غير عيب فدية ثلثه اقول الاول اربعة اشخاص دية الرضوخه قال الشيخان الثاني ثلثون دينار وثلث  
شكاه بن حمزة واذا جرح على غير عيب وكان الرضوخه في الرسغ فثلث دية اليد موقوف على بطون الثاني الكف فدية ثلث دية  
العضو ان كان بحيث يعطل والطلق في كسر بطون في الكف ثلثون دينار فقولوا قال الشيخان اختلاف في الجمع الى مجزأ  
الحث لا لصدده قال طاب ثراه وقال بعض اصحاب في الترقية اذ كسر جرح على غير عيب اربعون دينارا والشد  
كسر بطون في هذه اشارة الى ما ذكره الشيخ في القبايل في الترقوتين وفي كل واحد منهما مقدار عند اصحابنا و  
لعلم انه ان جاز كرهه في بطون وموديعون ديناراً في كل واحد اذ كسرت تجزئ على غير عيب وفيها ثمانون جزءاً  
به العلامة وكلام المصنف في الترقية يوزن بتردد فيه فذلك الردوان التوقير حكم شرعي فيعق على الدلالة الشرعية وهي  
مفقودة ولم يتركها الا صاحب حكيم اذا لم يجز اذ جرت على عظم والظاهر ان فيها اليد وفي كل واحد نصف النصف للرجل  
العام قال طاب ثراه روي ان من داس بطن انسان ديس بطنه او يغذي بثلث اليد وهي رواية الكوفي وفيه ضعف  
اقول ليرد اية اشارة الى حاراه الشيخ عن النوفلي عن السكون عن الصادق عليه السلام قال رفته الى امير المؤمنين عليه السلام رجل داس  
بطن رجل عتيق او شئ في يمينه فغض عليه ان يدا في بطنه حتى يحدث كما حدث او يغذي بثلث اليد وبطون في الشيطان  
وان حمزه ورواه الصدوق في كتابه وقال ابا ادرسيس لا يقضاهما ما في بطنه من النفس واهله المصنف والعلامة يقتضي فيه  
بالحكم لانه للعتق والثلث تقدير شرعي لا يثبت بثلث رواية السكون لصعوبة بل الاجنب والصحيح والاجماع والكتاب لا يثبت  
فعمد بالاجابة الضعيفة اذ اعطى على الاصل اذ كانت موافقة للاصل انما سبب للذهب قال طاب ثراه وفيه كسر

باصبعه

باصبعه في قريشاً فملك بولها فغيبه منها ومهر نسائها على الاشهر وفي رواية ثلث ديتها اقول  
روي الصدوق في كتابه الشيخ في تهذيبه عن علي عليه السلام انه قضى في رجل افقت جارية في اصبعه في قريشاً  
فلملك بولها فجعل لها ثلث نصف اليد عايد وسنة وستون ديناراً وثلث ديناراً وقضى لها عليه  
صدقاتها مثل نسائها وقومها وفي رواية هامة في ان كسر اليد كاملة الفصل الثالث في الجناية على النافع  
قال طاب ثراه ولو ضرب فذهب عقله لم يبدل محل الجنايات وفي رواية ان كان لضربه واحد تدخل اقول  
في العقل اليد لانه واحد في الانسان والنفس عليه فان جرح على جناية اذهب عقله فما لم يدخل الجناية في دية  
العقل سواء كان معقداً او حكوماً وسواء كان اقل من دية العقل او اكثر اختار المصنف والعلامة لانها جناية  
وتدخلها على خلاف الاصل وقال في الهامية بالتدخل مع اتحاد الضربة وعدمه مع تعذرها وظهر ان ا  
ادرس هنا حكم بالتدخل في اول كلامه وبعده في اخره اخرج الشيخ بما رواه في التهذيب عن ابي عبد الله  
احد اوقال سالت ابا جعفر عليه السلام عن رجل ضرب رجلاً بجرح فسطا على راسه فميت واحد فاجابني وصليت  
الضربة الى الدراع فذهب عقله فقال كان المضرع لا يعقل معها اوقات الصلوة ولا يعقل قال ولا عا  
ما قيل له فانه يتنظر به سنة فان مات فيما بينه وبين سنة لم يرجع اليه عقله انهم ضارب اليد في حال الزهاب  
عقله فقتل ما ترى عليه في الشريعة قال لا لانه لما ضربه واحد فقتل الضربة جناية فالتزمت اقلها الجنايات  
وهي اليد ولو كان ضربه ضربتين فقتل الضربتين جنايتين لا التزمت جناية واحدة كما كان الا  
ان يكون فيما الموت فيقارب ضربه بولده وتطرح الاخرى قال طاب ثراه ولو ادعى دهاب بغير عيب  
الجناية هي فدية اهلل باء العاصحة وفي رواية يعاين الشمس فان يعاين معصوم صديق اقول الاول  
قال الشيخان في الهامية واختار المصنف والعلامة وبالقائي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام في رجل افقت جارية في اصبعه في قريشاً  
فلملك بولها فجعل لها ثلث نصف اليد عايد وسنة وستون ديناراً وثلث ديناراً وقضى لها عليه  
صدقاتها مثل نسائها وقومها وفي رواية هامة في ان كسر اليد كاملة الفصل الثالث في الجناية على النافع  
قال طاب ثراه ولو ضرب فذهب عقله لم يبدل محل الجنايات وفي رواية ان كان لضربه واحد تدخل اقول  
في العقل اليد لانه واحد في الانسان والنفس عليه فان جرح على جناية اذهب عقله فما لم يدخل الجناية في دية  
العقل سواء كان معقداً او حكوماً وسواء كان اقل من دية العقل او اكثر اختار المصنف والعلامة لانها جناية  
وتدخلها على خلاف الاصل وقال في الهامية بالتدخل مع اتحاد الضربة وعدمه مع تعذرها وظهر ان ا  
ادرس هنا حكم بالتدخل في اول كلامه وبعده في اخره اخرج الشيخ بما رواه في التهذيب عن ابي عبد الله  
احد اوقال سالت ابا جعفر عليه السلام عن رجل ضرب رجلاً بجرح فسطا على راسه فميت واحد فاجابني وصليت  
الضربة الى الدراع فذهب عقله فقال كان المضرع لا يعقل معها اوقات الصلوة ولا يعقل قال ولا عا  
ما قيل له فانه يتنظر به سنة فان مات فيما بينه وبين سنة لم يرجع اليه عقله انهم ضارب اليد في حال الزهاب  
عقله فقتل ما ترى عليه في الشريعة قال لا لانه لما ضربه واحد فقتل الضربة جناية فالتزمت اقلها الجنايات  
وهي اليد ولو كان ضربه ضربتين فقتل الضربتين جنايتين لا التزمت جناية واحدة كما كان الا  
ان يكون فيما الموت فيقارب ضربه بولده وتطرح الاخرى قال طاب ثراه ولو ادعى دهاب بغير عيب  
الجناية هي فدية اهلل باء العاصحة وفي رواية يعاين الشمس فان يعاين معصوم صديق اقول الاول  
قال الشيخان في الهامية واختار المصنف والعلامة وبالقائي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام في رجل افقت جارية في اصبعه في قريشاً  
فلملك بولها فجعل لها ثلث نصف اليد عايد وسنة وستون ديناراً وثلث ديناراً وقضى لها عليه  
صدقاتها مثل نسائها وقومها وفي رواية هامة في ان كسر اليد كاملة الفصل الثالث في الجناية على النافع  
قال طاب ثراه ولو ضرب فذهب عقله لم يبدل محل الجنايات وفي رواية ان كان لضربه واحد تدخل اقول  
في العقل اليد لانه واحد في الانسان والنفس عليه فان جرح على جناية اذهب عقله فما لم يدخل الجناية في دية  
العقل سواء كان معقداً او حكوماً وسواء كان اقل من دية العقل او اكثر اختار المصنف والعلامة لانها جناية  
وتدخلها على خلاف الاصل وقال في الهامية بالتدخل مع اتحاد الضربة وعدمه مع تعذرها وظهر ان ا  
ادرس هنا حكم بالتدخل في اول كلامه وبعده في اخره اخرج الشيخ بما رواه في التهذيب عن ابي عبد الله  
احد اوقال سالت ابا جعفر عليه السلام عن رجل ضرب رجلاً بجرح فسطا على راسه فميت واحد فاجابني وصليت  
الضربة الى الدراع فذهب عقله فقال كان المضرع لا يعقل معها اوقات الصلوة ولا يعقل قال ولا عا  
ما قيل له فانه يتنظر به سنة فان مات فيما بينه وبين سنة لم يرجع اليه عقله انهم ضارب اليد في حال الزهاب  
عقله فقتل ما ترى عليه في الشريعة قال لا لانه لما ضربه واحد فقتل الضربة جناية فالتزمت اقلها الجنايات  
وهي اليد ولو كان ضربه ضربتين فقتل الضربتين جنايتين لا التزمت جناية واحدة كما كان الا  
ان يكون فيما الموت فيقارب ضربه بولده وتطرح الاخرى قال طاب ثراه ولو ادعى دهاب بغير عيب  
الجناية هي فدية اهلل باء العاصحة وفي رواية يعاين الشمس فان يعاين معصوم صديق اقول الاول

نفسها  
بيان



الطبعة وهي واحدة في البدن وكلما كان في البدن منه واحد ففيه الدية وفي قول المصنف قتل ولحقه  
 بالعتق والدية على تروية في الحكم بالكرام التي لو لم يكن في السبل لان التقدير حكم شرعي فيقف على الدلالة الشرعية  
 وغياب شرعي وفي استثنى قول في الطريق اليصله ابن علقمة وموكلاب على وعلى تقدير الاعراض عن  
 الرواية يكون الواجب فيه الحكم والادب في العمل في الرواية المقصد الثالث في الشجاج والحجج مقدمة  
 كل حرج في الراس والوجه يسمى شجاجا وفي البدن يسمى حججا والشجاج ثمان احواله والوجه والوجه  
 والملاحة والشجاج الموضحة والمباشرة والمنقلة والمأمونة واما اجابته فهي التي تبلغ الجوف في ا  
 الجسد وفي الراس الدماغ واما فيها ثلث الدية والمأمونة والام وهي التي تبلغ ام الراس وهي الجذوة  
 الدماغ كالخريط والالتفات الحريط وفيها ثلثة وثلاثون بعيرا ومواشيتهم ومنطق الرواية وقيل ثلث  
 الدية وان قسقت الخريطه فهي الواحدة ولم يذكر الفقهاء دينها ولعل ذلك لعمدة السلامة معها ولو اختلفت  
 كان فيما في المأمونة وزيادة حكمه لخروج جلد الدماغ اعني خريطه والمنقلة وهي التي تخرج الى قعر العظم  
 ونحوه في راس العظم بفتح الفاء وهي قشرة تكون على العظم دون اللحم قال الاصمعي وقال صاحب الشجاج العظم عظام  
 رفاق على العظم وفيها خمس عشر بعيرا والمباشرة هي التي تلتصق بالعظم اي تكتسبه وفيها عشرة ابوعه والموضحة وهي التي  
 تكشف عن روض العظم اي بيضا منه وتقتصر الشجاج وفيها خمسة ابوعه والشجاج بكسر السين المملك واسكان الميم  
 وهي التي تبلغ الشجاة او هي جلد رقيقة مغطاة للعظم ولا تقتصر هاهنا وفيها اربعة ابوعه وكل قشرة في شجاج  
 وسمي قشرة في الشجاج سمى حيف من غير دعاء ان الشجاج من شحم وهذه الاسماء اختلفت في وضعها هذه  
 المعاني المذكورة بقيت معا عدة ما هي ثمانية اسماء الشجاة والوجه واهوارها وهما اربعة وهي الناصفة وهي اربعة  
 الفاظ ثلثة معان ما اخذ في الحكم كثيرا ما اخذ في الحكم كثيرا ما اخذ في الحكم شيئا بل تقتصر على خمسة فا  
 احواله هي التي تقتصر الجدل منه تقول حرم العوا والشرب اذا خرفه ومن شجاج والمداحه هي التي تاجد في  
 الحكم ولا اشكال في هذين القطعين بل اراء هذين المعين واما الاشكال في لفظ الدية والباضة فمنهم من  
 جعل الدية موادة لخاصة كالشيخ وموطأه التقي وابن زهره حيث اسقط لفظ الدية وجعل احواله  
 هي التي تقتصر الجدل دون اللحم وصرح القاضي في الكامل بذهب الشيخ وموطأه الاصمعي فتكون الباضعة عند الشيخ هي  
 التي تاجد في الحكم شيئا فتعبر بالثلاثة لانها التي تاجد في الحكم كثيرا ومنهم من عاير بين احواله والوجه ولو لم يكن  
 من الاصحاب كالفيد سلا والبدن في الانتصاب فجعلوا الدية مكان الباضعة وهي التي تاجد في الحكم شيئا او على  
 هذا يكون الباضعة هي التي تاجد في الحكم كثيرا فتصادف الثلاثة احواله الاولين بمارك الشيخ عن طبعه بن عبد  
 الملك عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم في المأمونة ثلث  
 الدية وفي النقلة خمس عشر والابل وفي الوجه خمس الابل وفي الدية بعير وفي الباضعة بعير وفي الشجاج

ثلاثة ابوعه وقضي في الشجاج اربع الابل مثله روي على ابن ابيهم عن ابي عن النوفل عن السكوني عن ابي عبد الله  
 عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الدية بعير وفي الباضعة بعير وفي الملاحة ثلثة ابوعه وفي  
 الشجاج اربعة احواله الاخوان بما رواه منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام في احواله هي اربعة احواله في الدية  
 بعيران فصرح المشهور ان في احواله بعير قال ابو علي لقف بعير قال طاب ثراه وفي احواله الوجه بجانبيه بار  
 ونصف وفي احواله ثلثة دنانير وفي اسوداه ستة وقيل فيه كما في الاخصار وقال جماعة وشاح في البدن  
 على النصف اقول في مسكن الاول في احواله الوجه بجانبيه ديار ونصف احواله وفي اخصاره ثلثة قطعاه وفي  
 اسوداده خلاف في الشيخ في النهاية واخلاف ان فيه ستة دنانير وفيه قال ابن عمر والقاضي في الكامل ورواية  
 والحدوق في كتابه وابن ابي عمير في فضة امير المؤمنين عليه السلام وحقه المسمى العلاء وقال الفقيه ثلثة دنانير  
 كان الاخصار دية قال التقي وسلا روي السيد ابن ادرس اجتمع الاولون بان احواله في الاسوداد اربعة منها في  
 الاخصار وهذا سبب كثرة الدية وزيادتها على الاخصار وما رواه الشيخ ابن عمار عن الصادق عليه السلام قال قضي امير المؤمنين  
 عليه السلام في اللطمة سيود اكثرها في الوجه ان شماسه دنانير وان لم يسود واخصر فان ارشها ثلثة فان لم  
 ولم يخفر فان ارشها ديار ونصف الثانية هذه احواله لو حصلت في البدن كانت على النصف ففي احواله ثلثة  
 اربع دنانير وفي اخصارها ديار ونصف وكذا في اسودادها عند الفيد وعند الشيخ ثلثة وانما قال  
 المصنف قال جماعة منا ولم يحزم بالفتوى لعدم ظفره بل ليل يدل عليه عينا سوى بعض الاصحاب وجزم به بعد  
 العلامة منا بوجه لهم شتمهم ويحمل وجوب الحكم لان التقدير حكم شرعي فيقف على الدلالة الشرعية قال  
 طاب ثراه من الاولين لما حكم ول دمه ولا المطالبة بالعود والدية وهل العفو المروي لا اقول فذهب الشجاني  
 الى منع العفو في العود والخطا وبه قال القاضي والبولعي وموقول الاكثر واختاره المصنف والعلامة ويقرب من  
 الاجماع وجاز ابن ادرس عفو ع القضاة والدية حتى الشيخ برواية ابي ولاد عن الصادق عليه السلام  
 في الرجل يقتل وليس له الا الاحام له ليس للاحام ان يعفو وله ان يقتل او ياقط الدية فيجعلها في حاليت  
 المسلمين لانه جناية القتل كانت على الاحام وكذا لكونه يكون لاحام المسلمين اجتمع ابن ادرس بانه الواث سخطا  
 عفو كفيرة من الورثة النظر الرابع في اللواحق وهي اربعة الاول في تجسين خدقة المشهور ان دية  
 اجنين احمر المسلمانية ديارا ذالم بلحمة الرد بعد تمام خلفته وفيه اقول الاول المشهور وموقول الثلاثة و  
 والشيخ والقاضي وسلا وابن حمزة وابن ادرس ورواه ابن بابويه في كتابه القاتل عدة عبد واحد قاله ابو علي  
 وقد قيمته العنة بنصف عمر القيمة كما مله الثالث الذي كمله قاله الحسن اجتمع الاولون بصحبة عبد الله بن سنان  
 عن الصادق عليه السلام ان قال فان تم اجنين كان له مائة دينار وعن سنان ان صاحب عنة عليه السلام قال في  
 العظم ثمانون دينار فاذا كسي اللحم فاية دينار ثم ما جسي ستم فلان اسئل فالدية كما مله مثلها رواية ابي جبر











فقلت ما دية هذا اذا قطع راسه وموت فقال دية اجد في ان يشاء فيه الروح وذالك ما به  
دينا فقال فيك وسرنا ما اجابني فيه فقال لا تشوف منك فقلت ما عذري فيها انما اجدت في ان يكون  
شي لا اعرف فقال دية اجدت في ان تشوف منك فقلت ما عذري فيها انما اجدت في ان يكون  
دينا هذا اذا قطع راسه وتشق بطنه فليس في لو شق انما في دون الوتر فقلت فالتفت بيها قال ان اجدت ان  
مستقبل من جوفه وان هذا قد مضى فذهب من جوفه فقلت ما عذري فيها انما اجدت في ان يكون  
عنه ولا يفعل لها في الوتر اجدت صدقة او غيرها قال ان ارد رجل ان يحفر بين يديه في الحفرة فيسقط  
فيها يحفر فيه فقلت ما عذري فيها انما اجدت في ان يكون هذا في ان كان هكذا فهو عطاء في ما عليه  
الكفارة وتنفق رقبته او صاير من متاعه او صدقة عاشرين مسكينا لكل مكيل من بني حنظلة والمقام  
الثاني ما ليضغ هذه الدية قال المرقضي دية لبيت المال واختار ابن ادريس وقال الشيخان في النهاية  
والمقتنع بتعديتها عن وقال التقي واختار المصنف والعلامة الاولون بارادته ان يحفر في عماره لضاف  
عليه لم يفت في اجدت في ان قال العلامة صدمه عليه في جيبه صدمه الكفاية بين الصدقة وبين كونه كفاية  
الاخرون كما قد مضى من حديث وماروه على ابن البرهم عن ابيه عن الحسن بن موسى عن محمد بن الصالح عن بعض  
اصحابنا قال اني سمع ابا جعفر المنصور ومو حليف في الطريق فقال ابيهم لموسى ما كان مولانا  
البارحة فقطع مولانا فلان راسه بعد موته فان استأطرو غضب قال فقال لاس شيعته واني اعلم وعنده  
حسن القضاء الفقهاء وما تقولون في هذه قالوا عذرا في هذا شي قال فجعل يردد ذلك فيقول انما قتله ام لا  
فقالوا عذرا في هذا شي قال بعضهم قد قد رجل الساعة فان كان عند احد شي فعند اجدت في هذا وهو جعفر  
ابن محمد وقد دخل اليه فقال البرهم اذهب اليه فقل لولا ما عرفتنا شغلنا انت فبذلنا لك انما نانيا وكل اجنابي  
كذا وكذا قال فاما البرهم وموعا المدة فابغى الرسالة فقال ابو عبد الله عليه السلام قد تبي شغلنا فانا في عندك  
الفقهاء والعلماء فاستجروا فقال قال قد سألهم ولم يكن عندهم شي قال فبذلة البرهم فقال لا اجنابا فيه فليس  
عند القوم في هذه شي فقال ابو عبد الله عليه السلام ابره حتى افرغ مما فيه فافزع وجلس في جانب المسجد  
فقال البرهم اذهب اليه فقل عليه ما في ذيل فان ابغى ذلك فقال سلكه صاير عليه ما في ذيل فقال ابو عبد الله  
عليه السلام في النطفة عشرة دنانير وفي العلقمة عشرة دنانير وفي المصغرة عشرة دنانير وفي النجم عشرة دنانير  
اشاء خلق اخر هذا بموت بئس الموت فيه الروح في بطن امه حنين قال يرجع اليه فاجبرهم فاجتمع ذلك  
قالوا رجوع البرهم الى الدنانير لم يبق لودته ام لا فقال ابو عبد الله عليه السلام لو شق فيها شي انما هذا شي صار البرهم في يديه بعد  
يخرج بها عنه او يصدق بها عنه في سبيل الله من سبيل اجدت في ان قال فتم عم الرجل انهم ردوا الرسول فاجاب فيها ابو عبد الله عليه  
سنة وثلاثين مسئلة ولم يحقق الرجل الا قد هذا اجدت في ان كان على البيت من هل يقتضي هذه الدية شغل

العلامة وفي المحققين من حيث انها ليست تركه لودته النفس الصدقة بها والاورثت من حيث وروى النفس  
الصدقة بها عنه فيكون في حكم طار وكل كان تركه فبقتض من الدين والمعد القضا لودته الاول يبيع  
الدراية باضا فما الى قوله قد تبي تلك المثل في الثاني بقرع الدراية الثاني بقوله يصدق بها عنه فالقصد العود بها  
على محاصره ما يصعب وتوزيع ذمته والدين باصله وانفع الثالث ان وجود الصدقة غير محصوره ومن جملة  
صنوفها قضا ديون العاديات ولهذا جعل للغارم سهم في الصدقة الواجبة وتوزيع ذمته للديون  
منذ رج تحت مطلق الصدقة فليس في ما دللت عليه الاحاديث ويزعم السيد على قوله قضا الدين لان الامام لم يجرها  
بالولاية والدين مقدم على الولاية واجماعا قال المصنف على قوله المرقضي في بعض كتبه ان الامام يلزم قضا الدين لان الامام  
عنا رايه بالولاية والدين مقدم على الولاية قال طاب ثراه من انفس حبيبا ما كوال الله كالمع الزكاة لزمه الارش من كل  
لكل فقه المصنف في النهاية قال الشيخان نعم والاشبه لا لانه انما في بعض ما قد اقول قال الشيخان في النهاية القصة  
كان صاحبها جارية من ابناء بركة يوم الفقه او سلم اليه ذلك الشي او يطالبه بقيمة ما بين كونه متلفا وبين كونه حيا  
ولحقا والقاضي سار ولعلم نظره الى كونه انفع عليه معظم منافع وصيته كالتلف وقال في البوط المطالبة بالارش  
خاصة وليس دفعه لبقاء المال بعد الذبح فيضمن التلف وموت ما بين قيمة حيا وميتا ولا صالة بها للملك  
على مالك وعدم استعانة عنه ان غيره الا بالتراضي فيها لاهلته براه ذمته اجدت في انما زاد على الارش لانه للفقير وما زاد عليه شغل  
فيه وبه قال ابن ادريس واختار المصنف والعلامة قال طاب ثراه ولو كان عالما نعم على الزكاة كالكل ولا يخفى برمي  
كل الصدقة ليعود دهرها في رواية السكوني يوقع اي اخبر اقول الكل على تحت اضر كل الصدقة وكل الغنم  
وكل البحار وكل الزرع وكل الدار وما عدا هذه تحت سبيل العكس وكل المهرس والشكر في جوفه ترك اجدت  
والاستماع بها وجوز لاجارتها وتخير من اجابها عليها من الغنم والارواح في مواضع الاول جوف البع وقد ذكر  
مستوفى في كتاب التجارة الثاني في تعدد ديانتها لو قتلت والكلاب في تحت لذكر البحت في كل صق منها  
على اربعة الا ان طهر البعيد سبيل السلوق في منسوب الى سلوقه قرية باليمن اكثر كلاما على منب ما علم  
الصبي الكلاب ايها وان لم يكن اليها وان لم يكن منها المشابهة وفيه قولان احدثا رجوع ودعا وهو الاكثر في  
الاقوال والروايات وبه قال الشيخان في النهاية والمقتنع والهدوق ابو علي والقاضي وابن ادريس و  
الثاني فتمت ولا يتجاوز من اربعين دهرها قال ابو علي واستحسنه العلامة احدث الاولون بما رواه الوليد بن صبيح عن الصادق  
عليه السلام قال دية الكلب السلوق اربعون دهرها امر رسول الله صلى الله عليه وسلم النبي خزيمه وفله روي ابو بصير عن ابي عبد الله عليه  
السلام قال دية الكلب السلوق اربعون دهرها جعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم دية الكلب الغنم كبش ودية كلب  
الزعر حبيب من بر دية كلب اهل قنينة من تبر اجدت في ان اخر من رواية الكوفي عن الصادق  
عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام فمن قتل كلبا البعيد قال يقوم وكذلك البازي وكذلك كلب الغنم وكذلك



وكذا كلب الحاريط النابلي كلب الغنم وفيه ثلاثة اقوال الاول عشرون درهما قال الشيخان والصدوق والرحم  
له رواية ابن فضال لبعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام الثاني كلبش وهو ظاهر له رواية ابي بصير المتقدم الثالث  
القيء وهو ظاهر العلامة في المختلف له رواية الكوفي له رواية الاربع وقد تقدمت الثالث كلب الحاريط وهو البستان  
وفي الحديث ان فاطمة عليها السلام وقفت حوايطها بالمدينة والراد بكسبائها وفيه قولان الاول عشرون درهما قال  
والقاضي وابو علي وابن ادریس قالوا في نسخة الثانية القية وهو ظاهر العلامة في المختلف ومثله رواية  
الكوفي المتقدم الرابع كلب الزرع وهو الذي يتخذ اهل الزرع في صراخهم للاس ولينجرهم وما فعلهم من  
العمل في الزرع والذباب ونحوه من صغير السباع وفيه ثلاثة اقوال الاول فيمنع طعام قال ابن ادریس قال واطلاق  
الطعام في العرف يرجع الى احسنه وهو قول الشيخ في النهاية وتبعه القاضي واختاره المصنف وفي رواية ابي بصير  
المتقدمة الثاني لا شيء فيه وهو ظاهر الغيبة حيث قال وقد ظن في قيمة السوق للمعبد ليعود وفي قيمة  
كل كلب الحاريط والمائة عشرون درهم شي من الكلاب سوى ما سميها عدم ولا خلاف فيه وكذلك قال لم يذبحه ابو علي الثالث  
زبيل من تراب وهو ظاهر اطلاق الصدوق حيث قال وفيه كل الباشية عشرون درهما وفيه الكلب الذي ليس  
لصيده ما يشبه زبيل من تراب على القاتل فيعطى على صاحب الكلب ان يتقبله خمس الكلب الا هلي وهو  
كل الكلب الذي يتخذ اهل البوادي كحراسهم وكذلك اهل الحضر فيقنون ايضا كحراسهم والاشس وفيه قولان  
الاول زبيل من تراب قاله ابو علي وفي رواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام وفيه كلب اهل تفرغ من تراب  
ظاهر الصدوق الثاني لا شيء له وهو ظاهر الغيبة وتليده وابن ادریس حيث قال ليس في شي من الكلاب غيره الا  
دابة على حال وغيره الاربعه المتقدمه تجب فيه هذه الدابة معده على القاتل زادت السوقية ونقصت اذ لم يكن  
غاصبا اما الغاصب فيجب عليه اكثر الامرين من القيمة السوقية المقدرة شرعا ان قلنا يجوز بيعه والا وجب المقدر  
الشرعي قطعا فانما كذا الكلب روي عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اهدى كلبا لا انقص كل يوم من علمه قن  
ودوي جراح لم يبي عنه عليه السلام قال لا يمسك كلب الصيد في الدار الا ان يكون بينك وبينه باب وعنده قال سائمه في  
كل كلب الصيد في الدار اذا كان يعلق دونه الباب فلا بأس ودوي زواره في اهداه على السلام قال الكلب  
السودانيهم من اجبن ودوي مالك بن عطية عن ابي حمزة قال كنت مع ابي عبد الله عليه السلام فاذا كلب سود فقال مالك  
فبقيت اسه حاشد مسارعك واذا لم يشبهه باطية قلت ما هو جعلت فذكر فقال هذا غنم يريد اجبن فاني حشام  
هنا فمؤيد بن بطي بن بياض في كل بلد وروي عبد الله بن عبد الرحمن عن حماد بن ابي عبد الله عليه السلام قال قال  
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الكلب بضع خضعة فمن افترس الطعام فليطعمه او ليطرحه فانها نفس  
سود وعنه الباقر ع قال جبريل عليه السلام يا رسول الله انما لا دخل بيتا فيه كلب وعنه الصادق عليه السلام عن ابي بصير  
السلام قال قال ابي بصير عن رسول الله صلى الله عليه واله ان المدينة فقال لا تدخل صورة الا حوتها ولا قبره الا سوبه

عن ابي بصير عن رسول الله صلى الله عليه واله ان المدينة فقال لا تدخل صورة الا حوتها ولا قبره الا سوبه

ولا كلب الا ثلثه قال فانتميت الى اقصى المدينة الى امرأة وطا كلب فاشدني اسره فيه فخرتها وخبرته وخرجت اليه على راسه  
فقال فانطلق فاقتله ففعلت فانتميت فاجرت ثم سبط وجهه وقال احمل الان اسرحت ودارت الملائكة وخرج ابي جعفر عليه  
السلام قال قال علي بن ابي طالب عليه السلام كان يعرف اتيان جبريل عليه السلام الى رسول الله صلى الله عليه واله فاستمر سال عنه وخرج  
جبريله وردة السلام ولا تزي شيئا قال عليه السلام بيننا انا معه ان سمعت ابي علي بن ابي طالب عليه السلام يقول رسول الله صلى الله عليه واله  
السلام ثم اعادها لهما من اخبرين فخرج رسول الله صلى الله عليه واله وتركني في البيت فابنت اذ دخل علي فقال علي اعا  
سمعت شيئا قال لا والرد مني فقلت نعم يا رسول الله قال كان ذلك جبريل عليه السلام واكثر ما سمعت فخرته  
فقلت ما ذلك يا جبريل بن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انما لا دخل بيتا فيه كلب ولا سورة انسان وروي عن علي بن ابي  
ابيه عن ابي بصير عن النبي عن الكوفي عن ابي عبد الله عليه السلام ان النبي صلى الله عليه واله وسلم رخص اهل البيت يتخذونه  
وعنه الصادق عليه السلام لا خير في الكلب الا كلب صيد وعائنه قال طاب ثراه قيل فمضى على عليه السلام في بعض ايام اربعة عشر  
احدهم فوقع في سيرة فاعلم ان على السكاء حصته لانه حصته وضعه بالقول وموكله واقعه فلا تحدي اقول هذا احد  
المال التي يوردها الا صاحب بلفظ الرواية العنقوي والقاضي رحمه الله ادرها بضيقة الفتوي وهي رواية ابن فضال  
عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى على كلب ان لا يغير مواله حظه من اجل انه اذ وقع فذهب جميعه ثم عطفه قال المصنف في الكلب  
ان صحت هذه الرواية فهي حكائية واقعه ولا يجوز للموكل ان يغير مواله حظه من اجل انه اذ وقع فذهب جميعه ثم عطفه قال المصنف في الكلب  
الواقعه فلما قال طاب ثراه وفي جبين البهية عشرة قيمتها في غير الدابة ربع قيمتها اقول هذا حلال الا في جبين  
البهية عشرة قيمتها قاله الشيخ واتباعه ولحقه والمصنف ذهب العلامة في الخبر الى ان جبين البهية اذ ضربت فانزلت عشر قيمتها اجمع  
النوفري عن الكوفي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله في جبين البهية اذ ضربت فانزلت عشر قيمتها اجمع  
بانه قد يرش في فمها على الدابة من غير ان يبيع رواية الكوفي كذلك واليقين فيه الارش فيقوم الام حاديا ويمنع  
اجاني بالثقات الثانية في اعضاء الدابة وفيه ثلثة اقوال الاول نصف القيمة في كل عاني البدن حاشا ان كان كالعنق واليد وفي  
الغيبين كمال القيمة قال الشيخ في الخلاف مستلما بالاجماع والبريه وهي كل في البدن منه اشان احدث هكنا  
فرد ابن ادریس في النهاية ويضعف ما لم ترد الا في الانسان والنعدي قياس الثاني ربع القيمة في العين والجلد وفيما  
النصف قاله الشيخ في النهاية محتملا بما رواه مسهم عن الصادق عليه السلام ان عليا عليه السلام قضى في عين الدابة ربع ثمنها وفي  
معناها رواية ابي العباس عن الصادق عليه السلام قال من قاعين دابة فعليه ربع ثمنها الثالث الارش قاله الشيخ  
في البسوط وتبعه القاضي وابن ادریس واختاره المصنف والعلامة لانه المنقذ حاداه ليقول على الدالة المزعومة وا  
الروايتان ضعيفتان قال طاب ثراه روي الكوفي عن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان ما يرضي حافله  
البهية ثمانية ارضى ما قبله ليل والرواية مشهورة فيما ان في الكوفي ضعيفا والرواية التي في الغيبة ليل  
كان الا فساد او مازا اقول اكثر الاصحاب كالتخييل والقاضي والتقي وابن حمزة والطبرسي وابن زهره والكلبي







قال

1. 2.

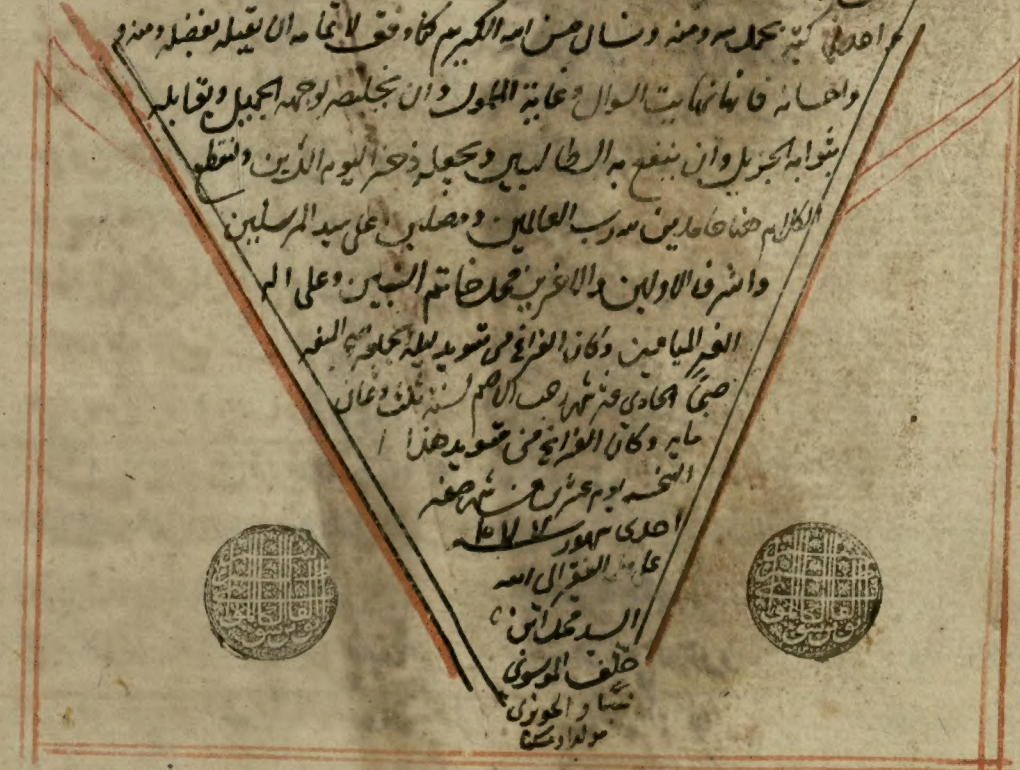
مجموعه ابواب التواريخ والاعمال على غفر الله له  
عبد المولى الشريف الناصر محمد بن جلال الدين



فمن المحققين قال طالب شاه ولم يكن وارث سوى العاقله فان قلنا لا يرث فلا يرث فلا يرث  
 في هذه الدنيا من العاقله تزداد في هذه الدنيا في السابقه عليها بل فصل والفرق بينهما ان في السابقه كان مع العاقله  
 في وجهه غير وكان له الحق في كل الامور واحده في وجهه في هذه الدنيا وارث غير وهذا التردد في كل العاقله  
 جنبه غير فلا يتكلم من كون قلته غير مانع وهذا الدم غير مطلوب فيضنه العاقله بوارث. مولانا قال طالب شاه ولا يعقل  
 المولى عبداً قلنا كان او لم يكن او لم يكن على الاطلاق قول هذا هو المثلث دور بين الاصحاب ذهبوا في حق ان يضمن اليد في  
 العبد ونوادير منها من كان الادب في الحق لا يعقله السيد بل يتعلق بالجاهل في وقت عند الاصحاب سوى التقي الثانيه ام  
 الولد والشيخ فيما قولان احدها تعلق جنباً بجنباً قاله في محله في هذا الموضع واللاه والثاني انه جنباً بجنباً على سيدها  
 قاله في المبسوط وقيل القاضي قال العدا في الخلف ليس بعيداً عن المطالبين باستي  
 عتق بجان عتق وقد تقدم البحث في هذه المسألة ويكفي هذا الموضع في هذه المسألة  
 والعطية القامره وكل من هذه الزمان المعروف المكان المخوف مع تركم غايه الغيوم واضطر  
 لهم الصخره راجع مع للاحم الدهور المظلمه للنفس والافكار الغريبه في الدهور الاعصار وقت وقوف على هذا  
 الكتاب من اول البدايه والالباب المظلمه ليعين الاعضاء الساعيه دون الاعضاء والمكافئه لما ذكرناه من تقاضم  
 الاغذارا بعينها انما هو طلبا وندرج التصدي فيه لابرار حواجر تحت عنا المصنفات الكبار ومن اصعب النظر  
 فيما اشتمل عليه وقد افكر فيما اشار اليه من الغروب والتحققات والغرائب والشكات عرفانه  
 من احدى كنهه يحول من ومنه ومن ان من امه الكبريم كما وقع لا تنجيه ان يفسله بفضله ومنه  
 واحسانه فانها نهايت سوال غايه المولود وان يجلبه لوجهه الجليل وتقابل  
 شوابه الجبريل وان ينفع به الطالبين ويجعله ذخر اليوم الذين ونقطع  
 الكلام هنا حامدين لله رب العالمين ومصلين على سيد المرسلين  
 وانشاء الاولين والاخرين محمد خاتم النبيين وعلى الم  
 الغر الميامين وكان الفرائض من شؤبه بيله بجوده النعم  
 صبي محمدي فخرهم من الامم لسنه ثلث وعان  
 حابه وكان الفرائض من شؤبه هذا  
 السنه يوم عشرين من شهر صفر  
 احدى سنين  
 على يد الفقير الى الله  
 السيد محمد بن  
 خلف الموصلي  
 نسا والجوزي  
 مولانا

مدرسه  
 مرقم  
 ١٠٣١٤  
 ٢٥٥  
 ١٣٢٢

مدرسه



الشيخ  
 محمد بن  
 خلف الموصلي  
 نسا والجوزي  
 مولانا









1. 2. 3. 4.

در هزار و پانصد و شصت و هشت  
صحرایان و مملوک  
۱۳۲۲  
۱۲۵۵

1. 5. 1. 1. 1.

در دوا و عواید  
 کمال منجاست کو مراد است  
 کفایتی که در قول  
 هر سه است بکده  
 چهار فرزند است  
 کفایتی که در قول  
 کفایتی که در قول  
 کفایتی که در قول  
 کفایتی که در قول